مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

أبحاث المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

الجزء الأول

مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

جامعة الأزهر

كلمة فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوى

شيخ الأزهر - راعى المؤتمر

في افتتاح المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله محمد ﷺ نرحب بالسادة الضيوف بالسيد الأستاذ الدكتور يوسف والى وزير الزراعة.

ونرحب بالأخوة الحضور جميعا في رحاب جامعة الأزهر.

عندما نجلس هذا المجلس المبارك الذى لم نلتقى فيه من أجل شهوة عارضة ولا من أجل متعة زائلة، وإنما التقينا جميعا لنتعاون على البر والتقوى لا على الأثم والعدوان ونلتقى من أجل خدمة ديننا وخدمة أمتنا الإسلامية، ولذلك نرحب بالأخوة الكرام الذين شرفونا من مشارق الأرض ومغاربها، وندعو الله أن تكون خاصة لوجهه الكريم وفي ميزان حسناتنا يوم القيامة.

وأنا تزداد سعادتى عندما أجلس في مجلس يكون من أبنائه ورجاله الأخ الفاضل الدكتور يوسف والى الذى نكن له كل أحترام وتقدير فهو لا يتأخر إطلاقا في خدمة الأزهر وتقديم العون له. عندما نجلس هذا المجلس المبارك الذى إلتقينا فيه على طاعة الله ومن أجل هذا المؤتمر الدولى، نقول ما قاله الصالحون من قبلنا الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله وقد استمعنا إلى الآيات الكريمة من الزميل القارئ.

﴿وَفِي الأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الأُكُلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[1] وقد ذكر الأخ الفاضل الدكتور محمد عبد الحليم عمر أن حديث القرآن الكريم عن الزراعة ربما زاد على ثلاثمائة موضع تارة عن طريق الحديث عن الزرع والنبات وتارة عن

---

(١) سورة الرعد: آية ٤

الماء وغيره. مثل قوله: ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ﴾[1] وتارة عن قدرة اللّه في مثل قوله تعالى في سورة الواقعة ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ ۞ ءَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ ۞ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾[2] وتارة يحدثنا القرآن عن كلمة التوحيد وعن آثارها الطيبة. فيبين لنا أن هذه الكلمة الطيبة التي ينطق بها الإنسان وهو يقر بوحدانية اللّه تعالى وبأخلاص العبادة له ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ۞ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ۞ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ ....﴾[3] وحديث القرآن عن الزراعة وعن النباتات حديث مفصل لكي يلفت أنظارنا إلى أن شجر هذه الأرض للخير ولنجعل النباتات فيها للتعمير حيث أوجدنا اللّه في الأرض لنعمرها بالكلمة الطيبة والعمل الصالح والزراعة وما إلى ذلك من الأمور التي تعود علينا بالنفع الكثير.

والرسل عليهم السلام أرسلهم اللّه عزوجل من أجل أن يأمروا الناس بإخلاص العبادة للّه. وأن يعمروا الكون بكل ما يرضى اللّه عزوجل ولاشك أن مما يرضى اللّه أن تعمر هذه الأرض بالزراعة التي لا يعود خيرها على الإنسان فقط بل على الحيوان والطير كما في الحديث الشريف "ما من مؤمن يغرس غرسا فيأكل منه طير أو حيوان .....الحديث"

إذاً الزراعة هي رأس الأمور التي أمرنا اللّه عزوجل بأن نتوسع فيها من أجل سعادة الإنسان ونشر الرخاء في المجتمع لأنها إلى جانب ذلك تذكر الإنسان بخالقه. نحن نبذر الحب ونرجو الثمار من اللّه.

فالمجتمع الذي يكون فيه الأساس الزراعة نجده قلما يوجد فيها الألحاد لأن الزارع عندما يلقي الحب في الأرض ينظر إلى السماء ويرجو اللّه أن يعود خيرها عليه.

والحمد للّه هناك دولاً إسلامية منذ ٥٠ عاماً كانت الزراعة فيها قليلة جداً ومعظم المحاصيل يأتيها من غيرها وفي هذه الأيام التي أعطاها اللّه فيها الخير فاستعملته في زيادة الإنتاج لاسيما النواحي الزراعية.

---

(١) سورة ق : الآية ٦

(٢) سورة الواقعة : الآيات ٦٣-٦٥

(٣) سورة إبراهيم : الآيات ٢٤-٢٦

هذه الدول تصدر القمح بعد أن كانت منذ أكثر من عشر سنوات كانت تستورد القمح ونذكر ذلك من باب إحقاق الحق والإنتاج الزراعي فيها وفير ونجد أن أبناءها اتجهوا إلى الزراعة لكي يعود هذا الأمر على البلد والأمة بخير.

لقد ولدت في قرية ووالدى فلاح صغير كان فدان القمح لا يتجاوز ٦ أردب من ٥٠ سنة والآن عندما أعود إلى القرية أجد الفدان ينتج ١٠ أردب وفي بعض الأماكن يصل إلى ١٨ أردب.

والأمور والحمد لله تسير من حسن إلى أحسن وذلك من فضل الله علينا ليس معنى ذلك أننا نريد أن نقف.

نحن في عصر تتنافس فيه الأمم بالعلم والمعرفة والرقى والتقدم والأساليب الحديثة التى تزيد الإنتاج، لأن الأمة عندما يعمها الرخاء يعمها الأمان والأطمئنان والخير والمحبة والمودة.

والقرآن الكريم يقول ﴿وَابْتَغِ فِيمَا ءَاتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾(١).

أننى عندما أجلس هذا المجلس الذى ندعو الله أن يجعله خالصا لوجهه وندعوه أن يرزق أمتنا والعالم كله نعمة السلام والأمان والرخاء والأطمئنان وأن يجعلنا ممن يعملون فيخلصون ويخلصون فيقبلون ونقرأ قول الله تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾(٢).

ومرة أخرى نشكر الأخوة الضيوف من كل مكان وندعو الله أن يجعلنا ممن يتعاونون على البر والتقوى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

---

(١) سورة القصص : الآية ٧٧

(٢) سورة الحشر : الآية ١٠

مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

جامعة الأزهر

كلمة معالى الأستاذ الدكتور يوسف أمين والى

نائب رئيس مجلس الوزراء - وزير الزراعة واستصلاح الأراضى - راعى المؤتمر

في افتتاح المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد سعدت في هذا اليوم بلقاء فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر، والأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر، كما سعدت بالكلمات التى ألقاها كل من: الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر، والأستاذ الدكتور ماهر والى، والأستاذ الدكتور محمود منصور.

وفي البداية أود أن أقول أن الاقتصاد الإسلامى هو النظام الوحيد الذى يعطى الأمن ويعطى معه لقمة العيش، بخلاف الأنظمة الأخرى الموجودة في عالمنا فبعضها يعطى الأمن وينزع الطعام والبعض الآخر يعطى الطعام وينزع الأمن لكن الاقتصاد الإسلامى هو الذى يوفر للإنسان الأمرين معا كما قال تعالى: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ۞ إِيلَافِهِمْ﴾[1].

وفي عام ١٩٧٣ حضرت مؤتمر الغذاء العالمى وكان مما دار في هذا المؤتمر أن هناك خمس مشاكل لدى أى دولة وهذه المشاكل هى:

١- الغذاء ٢- الطاقة ٣- السكان ٤- التضخم ٥- التلوث

وجميع المؤتمرات التى تمت في الماضى في هيئة الأمم المتحدة تدور حول هذه النقاط الخمس ومؤتمر الغذاء عقد له مؤتمرا واحدا فقط وسبقه مؤتمر في السنوات الماضية، والطاقة يعقد لها مؤتمراً سنوياً تحت رعاية منظمة الاوبك لتحديد أسعار البترول، ومشكلة السكان عقدت لها الكثير من المؤتمرات بهدف تخفيض عدد القادمين إلى الكرة الأرضية، ومشكلة التضخم كانت موجهة إلى الكتلة الشرقية لأن أسعارها كانت محددة والكتلة الغربية بها زيادة في الأسعار، ومشكلة التلوث لم يعقد لها إلا مؤتمرا واحدا وهو الذى حضره الرئيس بوش في

---

(١) سورة قريش : الآيتان ١، ٢

(ريدوجانيرو) ولم يعقد لها مؤتمرات بعد ذلك لأن غالبية التلوث يأتى من المجتمعات الغربية وليس من الدول النامية.

هذه مقاييس أساسية وضع الغذاء في مقدمتها، وكما قال نابليون "الجيوش تسير على بطونها" بمعنى أنه إذا لم يوجد غذاء فلن توجد جيوش.

وقد ذكر سيادة الرئيس في مؤتمر الغذاء العالمى في ديسمبر ١٩٨٠ أن من لا يملك قوته لا يملك حريته، وذكر أيضا أن إنتاج الحبوب في مصر ٨,٥ مليون طن ويرغب في أن تصل إلى ١٥ مليون طن، وأعرب عن أمله في أن يكون هناك اكتفاء ذاتى في إنتاج الدواجن والبيض، وعن أمله في تصدير المحاصيل غالية الثمن واستيراد المحاصيل منخفضة الثمن، وكذلك ذكر أن الاقتصاديات يجب أن تسير تجاه تخفيف الفجوة الغذائية.

وعندما تولى سيادة الرئيس محمد حسنى مبارك مسئولية الحكم في مصر كانت تنتشر مقولة شهيرة وهى أنه من كل خمسة أرغفة أربعة من الخارج وواحد فقط من مصر، وكانت نسبة الاكتفاء الذاتى ٢٠٪ .

واليوم كنا في اجتماع مع سيادة الرئيس وعرض عليه السيد وزير التموين أن الاكتفاء الذاتى بالنسبة للقمح وصل إلى نسبة ٥٥٪ ولو أضيف له خلط الذرة بنسبة ٢٠٪ ستكون نسبة الاكتفاء الذاتى ٧٥٪ وهذا يعتبر انجاز كبير بالنسبة لما حدث في مصر.

وذكر أيضا أن مصر لا تستورد دواجن ولا بيض من الخارج وأنها تحقق اكتفاءا ذاتيا فيهما، وذكر أيضا أن إنتاج السكر وصل إلى مليون وأربعمائة ألف طن ومتوسط استهلاك الفرد منه ثلاثون كيلو.

والفجوة الكبيرة لدينا توجد في المحاصيل الزيتية، وغالبيتها تزرع صيفا، ومن أجل التغلب على هذه الفجوة حاولنا زراعة بعض المحاصيل الزيتية التى تزرع شتاءً ومنها الكارولا، وقد لاقى هذا الموضوع اعتراضا شديدا من المعارضة مع أن هذا النوع من الزراعة منتشر في دول العالم المتقدم، ونأمل في أن تسد الفجوة في المحاصيل الزيتية مستقبلا.

ومن ضمن الأشياء غير المسبوقة في المجال الزراعى ما فعله سيادة الرئيس من أن من زرع أرضا ولم يحصل على مياة أو كهرباء أو طرق من الدولة يكون سعر الفدان من مائة جنيه إلى اربعمائة جنيه وتم تخفيضها بعد ذلك إلى ٥٠-١٠٠ جنيه وهذا هو الذى كان السبب في زراعة وتشجير الطريق الزراعى، وزراعة حوالى ربع مليون فدان في سيناء حيث أعطى ملكية للأراضى من العريش حتى حدودنا الدولية، وهذا كله انطلاقا من قول الرسول ﷺ "من أحيا أرضا ليست لأحد فهى له" .

وبالنسبة لصحة الإنسان كانت مصر تستورد ٣٣ ألف طن مبيدات، وبعد عقد مؤتمر في الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص المبيدات الزراعية منذ عامين تم انقاص هذه الكمية إلى

ما يقرب إلى أقل من أربعة الآف طن مبيدات، وأوقف استخدام الطائرات في رش المبيدات حرصا على صحة الإنسان.

هذه كلها أشياء تسير في الاتجاه الإنسانى والذى يحكمنا في قطاع الزراعة قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ ۞ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ ۞ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾[٢] الزرع مع أنه عمل مادى لكن النتيجة مرتبطة بقدرة وإرادة اللّه تعالى، وهذا ما جعل العلماء لدينا في مجال القمح يجعلون شعارهم قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ﴾[٣] وهذا هو عنواننا في وزارة الزراعة حيث أصبحت لدينا الآن في الوزارة أصنافاً من القمح تزيد الحبوب في السنبلة الواحدة عن مائة وعشرين حبة، فالحاصل أنه لدينا مجال كبير جداً للتوسع وزيادة الإنتاج في محصولى القمح والذرة، وبالنسبة لمحصول القطن فهو محصول ارتبط بالاستعمار وكلنا من الريف نعلم أن أى مساحة تزرع بالقطن لا تزرع بعد ذلك بنفس المحصول إلا بعد سنوات لأن هذا المحصول يمكث في الأرض حوالى تسعة أشهر وهو مجهد للأرض، كما أن أسعاره مرتبطة بأربحية خاصة ترتبط ببعض المحاصيل الأخرى، ونحن منذ ثلاثة أعوام نأخذ بالسعر العالمى للقطن، والفلاح عندنا لا يرغب في زراعة محصول القطن وهذا أدى إلى انخفاض المساحة المزروعة منه حيث وصلت على الأقل إلى حوالى مائة ألف فدان، وهذا أمر غير مزعج لأن السياسة التى تتبناها الوزارة في عهد سيادة الرئيس مبارك أن الفلاح يزرع ما يشاء ويبيع كيفما يشاء.

هذا القطاع كان محمل بالحكومة، فالحكومة كانت تملك مليون فدان في الإصلاح الزراعى، وستمائة ألف فدان في استصلاح الأراضى، وجاء أمر السيد الرئيس بأن يتم تحويل هذا القطاع بالكامل إلى المزارع.

ووزير الزراعة الآن يعتبر كناظر الزراعة على أرض لا يملك منها شيئا، ولا يستطيع أن يعمل شيئا مع الفلاح إلا البحوث والتوجيه والإرشاد، ولذلك يوجد راحة كاملة للفلاح في الريف، كل ما علينا في وزارة الزراعة أن نوجه نظر الفلاح إلى أن هذه الأرض تصلح لزراعة كذا، ولا توجد أى عقوبات على أى فلاح يزرع ما يريد من المحاصيل الزراعية النافعة، وقديما كانت هناك عقوبات على التوريد الاجبارى للقمح، وكانت هناك ما تزيد عن نصف مليون قضية وتم التنازل عنها جميعا، وكان ما تحصل عليه الوزارة من القمح مع الاجبار هو مائتى ألف طن من القمح والعام الماضى حصلت وزارة التموين على ٢ مليون

---

(٢) سورة الواقعة : الآيات ٦٣-٦٥.

(٣) سورة البقرة : الاية ٢٦١.

ومائة ألف طن قمح من الفلاحين برغبتهم وباختيارهم ومن المتوقع زيادة هذه النسبة، لأن الفلاح يدرك صالح بلده وأن هذا المحصول سيخفف من عبء الاستيراد من الخارج.

هناك أشياء كثيرة تتعلق بالقطاع الزراعى تمت في عهد السيد الرئيس وزياراته الميدانية المتعددة دافع لمزيد من التقدم والتطور.

ولا يغفل علينا أن هناك الآن حالة كساد، وأول ما يظهر الكساد يظهر على التجارة الزراعية وهذا محل نقاش لأن ثمن المحاصيل الزراعية التى يحصل عليه الفلاح ليس هو الثمن المجزى له بالنسبة لما يصرف على الأرض، والمثل الواضح لذلك هو الموالح، فسعرها في الحديقة ٢٥ قرش وتباع للمستهلك بجنيه فما يأخذه المنتج ١٥٪ والباقى لحلقات أخرى، وهذا يعطينا اهتمام بأمرين هما التسويق الداخلى والتسويق الخارجى.

وأتمنى لمؤتمركم التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

كلمة فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم

رئيس الجامعة ورئيس المؤتمر

في افتتاح المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أرحب بكم أيها الأخوة الحضور، وأرحب بفضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر وأشكره لرعايته لهذه النهضة الكبرى التى تموج بها جامعة الأزهر من خلال مؤتمراتها العلمية والدولية والتى تنفذ من خلال كلياتها وأقسامها العلمية ومراكزها البحثية.

وأرحب أطيب ترحيب بالأستاذ الجليل وحامل مسئولية الزراعة في مصر، الرائد الذى لم يكذب ولن يكذب أهله سيادة الأستاذ الدكتور يوسف والى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى.

وأرحب بفضيلة الأستاذ الدكتور نصر فريد واصل مفتى الجمهورية.

وأرحب بالسيد اللواء هتلر طنطاوى رئيس هيئة الرقابة الإدارية.

وأرحب كذلك بهذه الوجوه المشرقة من السادة العلماء الأجلاء الذين يمثلون الجامعات الإسلامية في وطننا العربى والإسلامى.

وأرحب بضيوف مصر وضيوف جامعة الأزهر وأحييهم على هذه الاستجابة والاسهام في أعمال هذا المؤتمر الذى تعقد عليه أكبر الآمال في تقديم الجهود العلمية من خلال البحوث التى تقدم فيه، ذلك أن جامعة الأزهر وهى تقوم بعقد هذه المؤتمرات العلمية إنما تستهدف من وراء ذلك غاية كبرى، إلى جانب ما تقدمه الجامعة من خدمات علمية وأكاديمية داخل الكليات

وقاعات البحث فإنها من خلال هذه المؤتمرات التى تنفذها من خلال الكليات والمراكز البحثية تقدم خدمة بحثية وخدمة للمجتمع، ولمؤسسات الدولة في مصر وخارج مصر.

هذه التوصيات والنتائج التى تسفر عنها بحوثكم ومناقشاتكم وتوصياتكم لا تكون حبيسة الأدراج، ولا تكون مطبوعة على أوراق فحسب، بل أننا نبعث بها إلى المسئولين المختصين لتنفيذ ما فيها من اقتراحات وتوصيات.

بل أن اكبر دليل على ذلك أن يحضر معنا اليوم المسئول الأول عن الزراعة في مصر معالى الأستاذ الدكتور يوسف والى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى.

وتتميز مؤتمرات جامعة الأزهر بالطابع البحثى العلمى المرتبط بالقواعد الشرعية الإسلامية التى تحثنا على بذل أقصى ما في الوسع الإسلامى لخدمة المجتمع.

وكما نعلم فهناك آيات كثيرة في كتاب اللّه تعالى تحث على الزراعة وتوضح مكانتها، وتبين منزلتها، كما أن في السنة أحاديث نبوية كثيرة وضح فيها رسول اللّه ﷺ مكانة الزراعة وثوابها وأن ثوابها لا ينتهى حتى بعد موت الزارع "ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه إنسان أو طير أو بهيمة إلا كان له به صدقة إلى يوم القيامة" كما في بعض الأحاديث.

بل أن رسول اللّه ﷺ بين أن الزراعة والغرس والعناية باستنبات الأرض أمر له قدسيته وأهميته حتى وإن انتهت الحياة كما قال صلى اللّه عليه وسلم في حديثه: "**إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيله فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليغرسها**".

أن هذا المؤتمر يبحث ضمن أبحاثه المنتجات الزراعية ليس قاصرا على الزراعة فحسب لأن المنتجات الزراعية هى أساس لكثير من الأعمال والمنتجات الصناعية، وتبادل الخبرات والمعلومات بين المتخصصين في هذا المجال لا تقتصر على الجانب العلمى الزراعى فحسب، بل تشاهدون ضمن العلماء الباحثين علماء في الفقه الإسلامى والحديث والتفسير لماذا؟ لأننا هنا في جامعة الأزهر لنا طابع خاص، فبحوثنا لا تخرج بعيدة عن كتاب اللّه ولا عن سنة رسوله ﷺ بل هى محكومة بهذه التعاليم الإسلامية ومصونة من أى انحراف أو خلل، وما يتصل بالزراعة من أحكام شرعية وقواعد دينية أمر لا مرية فيه.

من أجل هذا جاء هذا المؤتمر في وقت أمتنا الإسلامية في أمس الحاجة إلى مثله وقد حرصنا أن يكون المسئول الأول عن الزراعة موجودا بيننا اليوم، وهو جزاه اللّه خيرا لا يألوا جهدا في سبيل النهوض بالزراعة وزيادة إنتاج الأراضى الزراعية والأخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة.

وأدعو اللّه لجميع الحاضرين أن يوفقهم في تقديم مقترحات وتوصيات تنهض بالزراعة في مصرنا الغالية وفي عالمنا العربى والإسلامى لتكون تحت نظر المسئولين ليقدموا العمل التنفيذى والعملى الذى يسعد أمتنا الحبيبة الغالية.

شكراً لكم والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

كلمة الأستاذ الدكتور ماهر أمين والى

عميد كلية الزراعة – جامعة الأزهر – أمين عام المؤتمر

في افتتاح المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

أبدأ كلمتى بالترحيب بفضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر والأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر والأستاذ الدكتور يوسف والى وجميع الحضور من مصر ومن دول العالم الإسلامى.

حقيقة أن هذا المؤتمر يمثل البناء الأول في التفكير في وحدة اقتصادية إسلامية، فلو نظرنا للماضى القريب نجد أن دول الاتحاد الأوروبى قد بدأت بحالة من الحرب منذ نصف قرن، دول لا يجمعها رباط في الدين ولا اللغة ولا الأصل ولا المنشأ. أصبحت الآن اتحاداً قوياً يشكل قوة اقتصادية هائلة، ونحن كعالم إسلامى أولى بهذا التوجه، والإسلام يأمرنا بالتعاون على البر والتقوى والاعتصام بحبل الله تعالى.

ومع ذلك نجد أن العمل الزراعى في الدول الإسلامية مازال متخلفا عن نظيره في كثير من الدول الإسلامية الأخرى على الرغم من أن الدول الإسلامية تمتلك ثلاثة أرباع موارد الطاقة في العالم أجمع من اندونيسيا شرقا حتى نيجيريا غربا، وفي ذات الوقت تمتلك من الموارد الزراعية ما يكفى لإطعام العالم بتعداده الكامل مرتين على الأقل، ودولة واحدة مثل السودان الشقيق تعتبر سلة الخبز لكل أفريقيا وجزء لا يستهان به من قارة آسيا، فيلاحظ أن دول العالم الإسلامى لا تفتقر فيما بينها إلى الخبرة أو الكفاءة أو الموارد المائية أو الأموال، لابد أن يكون هناك تكامل عام للنهوض بالزراعة في العالم الإسلامى يعتمد على الموارد المالية للدول الإسلامية الغنية وخبرات خبراء الزراعة المنتشرين في جميع أنحاء العالم الإسلامى والتنوع المناخى الموجود في دول العالم الإسلامى لزراعة القطن والقمح والمطاط ومحاصيل الخضر والحبوب وكل أنواع المحاصيل ابتداء من أصقاع آسيا الوسطى إلى مناطق خط الاستواء في السودان الشقيق.

يجب أن ننظر إلى هذا المؤتمر على أنه بداية تفكير سليم للتكامل الإسلامى لمواجهة ظاهرة العولمة.

في حقيقة الأمر يجب أن لا يخيفنا اتحاد الدول الكبرى طالما كنا على بصيرة وتمسك بما يجرى حولنا، وقد قال الرئيس مبارك في أوائل الثمانينات كلمته الشهيرة "من لا يملك غذاءه لا يملك حريته" فيجب أن نأخذها نبراسا للعمل من أجل النهوض بالزراعة، ليس في مصر فقط بل في مختلف أنحاء العالم الإسلامى نبدأها بالتعاون المشترك في فروع العلم المختلفة، فمما لاشك فيه أن هناك الكثير من الدول الإسلامية لها باع كبير في البحوث الزراعية المتنوعة، يجب أن تتكامل هذه البحوث وننظر نظرة جدية لعمل اتحاد عالمى لكليات الزراعة في العالم الإسلامى حتى تكون هذه البحوث مكتملة مع بعضها حتى يمكننا تضافر الجهود نحو زراعة أقوى في كل الدول الإسلامية.

أخيرا أوجه الشكر للسادة الحضور والأخوة المشاركين من الأقطار الإسلامية والأخوة في مركز صالح كامل والأخوة في كلية الزراعة ولفضيلة الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس الجامعة على رعايته للمؤتمر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

كلمة الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر

في افتتاح المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين. أما بعد ....

فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور/ محمد سيد طنطاوى - شيخ الأزهر وراعى المؤتمر

معالى الأستاذ الدكتور/ يوسف أمين والى - نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى وراعى المؤتمر

فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم - رئيس جامعة الأزهر ورئيس المؤتمر

الأخوة الأعزاء شركاء الاعداد لهذا اللقاء

الأستاذ الدكتور/ ماهر والى عميد كلية الزراعة وأمين عام المؤتمر

الأستاذ الدكتور/ محمود منصور - مدير مركز البحوث والاستشارات الزراعية ومقرر عام المؤتمر

السادة الأفاضل نواب رئيس الجامعة ... وعمداء الكليات ... وأساتذة الجامعات

السادة ضيوفنا الكرام ... المشاركين من الدول الإسلامية والباحثين من جمهورية مصر العربية ورجال الاعلام ... وكل المشاركين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وباسم أسرة المركز أرحب بحضراتكم شاكرا لكم الاستجابة الكريمة لدعوتنا لحضور هذا اللقاء المبارك الذى يدور حول موضوع اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامى.

واسمحوا لى أن أعرّف في إيجاز بمكان اللقاء وموضوع اللقاء في الآتى:

- **أما مكان اللقاء** فهو مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى - وحدة ذات طابع خاص من وحدات جامعة الأزهر غرضه الأساسى العمل على نشر المعرفة الاقتصادية من منظور إسلامى، ويتم ذلك من خلال عدة أساليب وقنوات منها عقد

المؤتمرات والندوات والمنتديات الاقتصادية والحلقات النقاشية والدراسية وإعداد ونشر البحوث والمؤلفات في مجلة المركز وسلسلة الإصدارات، ثم التدريب وتقديم الاستشارات إلى جانب توفير قاعدة معلومات متطورة ممثلة في المكتبات المتخصصة ومكتبة الميكروفيلم ومركز السنة .. ونحمد الله تعالى أن وفقنا إلى الاسهام بشكل ملحوظ في تحقيق أغراض المركز يدعمنا في ذلك المساندة الكريمة من فضيلة الإمام الأكبر وفضيلة الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم، وبإذن الله ووفي خلال أيام المؤتمر سوف تلمسون بأنفسكم ما قدمه ويقدمه المركز في خدمة الإسلام والمسلمين.

- **أما بالنسبة لموضوع المؤتمر**، وهو اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامى فإن اختيارنا له جاء لتمشيه أولا مع أغراض المركز، وثانيا لأهمية هذا الموضوع إسلاميا واقتصاديا.

واسمحوا لى أن أشير في عجالة إلى هذه الأهمية والتى في نفس الوقت تمثل ما نطمح أن نخرج به من هذا اللقاء الذى حشدنا له كوكبة من العلماء والخبراء من أنحاء العالم الإسلامى، وسنتناول هذه الإشارة فيما يلى:

أولا: الإسلام والزراعة:

لبيان أهمية الزراعة إسلاميا، فإننا نبدأ بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ثم الفقه الإسلامى، وذلك على الوجه التالى:

أ- **في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة**، نجد العناية الكبيرة بالزراعة وما يتصل بها كمًا وكيفًا كما يتضح مما يلى:

١- **بالنسبة للأراضى الزراعية والموارد المائية الاروائية**، نجد أنها وردت في القرآن الكريم بحوالى ١١٥ مرة، ومنها:

- قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ**﴾ الآية (٦٣) سورة الحج

- وقوله عز وجل ﴿**أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ أَفَلا يُبْصِرُونَ**﴾ الآية (٢٧) سورة السجدة

- وقوله عز من قائل ﴿**وَاللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ**﴾ الآية (٦٥) سورة النحل.

٢- **بالنسبة للمحاصيل الزراعية**، مثل من النبات والحب والثمرات والفواكه بشكل عام ثم بعض أنواع المحاصيل كالزيتون والنخيل والأعناب والعدس والبصل، كل ذلك ورد في القرآن الكريم حوالى ٨٦ ست وثمانين مرة منها:

- قوله تعالى ﴿**وَفِي الأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الأُكُلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ**﴾ الآية (٤) سورة الرعد

- وقوله عز وجل ﴿**وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾ الآية (٥٧) سورة الأعراف

٣- **بالنسبة للثروة الحيوانية ومنتجاتها**، التى تعد من قبيل النشاط الزراعى، وردت الإشارة إليها في القرآن الكريم حوالى ٧١ إحدى وسبعين مرة، تناولت ذكر الأنعام بشكل عام وأنواعها من إبل وبقر وغنم، ثم الأسماك والنحل ومنتجات كل ذلك من اللحوم واللبن والجلد والوبر والصوف والشعر والعسل، منها قوله تعالى: ﴿**وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ * وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ * وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلا بِشِقِّ الأَنْفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ**﴾ الآيات (٥-٧) من سورة النحل.

٤- **من حيث النشاط الزراعى**، مثل الحرث والزراعة والحصد والصيد ورد في القرآن الكريم حوالى عشرين مرة منها قوله تعالى ﴿**أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ * ءَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ**﴾ الآيات (٦٣-٦٤) من سورة الواقعة.

٥- من الشئ الجدير بالذكر أن هذا الاهتمام على المستوى الكمى بالزراعة في القرآن الكريم والذى وصل إلى حوالي ٣٠٠ مرة جاء في معرض ذكر نعمة اللّه على العباد ووصف نفسه سبحانه وتعالى بأنه هو الذى أنزل الماء وأحيا الأرض وأنبت الزرع والثمرات وسخر الأنعام فالزراعة هو النشاط الاقتصادى الوحيد الذى نسبة اللّه سبحانه لنفسه ويساعد البشر بشكل كبير فيه، كما يلاحظ أن أغلب الآيات التى تشير إلى الزراعة تختتم بالدعوة إلى العقل والتبصر والتذكرة وبعضها ينتهى ببعض أسماء اللّه مثل اللطيف والخبير والرؤوف والرحيم وكل ذلك يدل على فضل الزراعة ومكانتها في الإسلام لدرجة أن القرآن شبه سيدنا محمد ﷺ بالزرع في قوله تعالى ﴿**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ**

تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾ الآية (٢٩) من سورة الفتح.

ومن المعروف أنه لا يشبه الفاضل بناقص.

٦- وعلى هذا المنهج القرآنى جاءت السيرة النبوية الشريفة لتدل على فضل الزراعة والعناية بها في الإسلام ولا يتسع المقام لذكر الآثار النبوية التى تدل على ذلك، ونكتفى هنا بأثرين هما:

الأثر الأول: هو دعوة الرسول ﷺ إلى الزراعة في قوله "التمسوا الرزق في خبايا الأرض"

والأثر الثانى: أن الرسول ﷺ في الحث على الصدقات الجارية التى يستمر ثوابها للإنسان بعد موته ذكر سبعة أعمال، منها ثلاثة تتصل بالزراعة فيقول صلى اللّه عليه وسلم:

"سبع يجرى للعبد أجرهن من بعد موته وهو في قبره، من علم علما أو أجرى نهرا، أو حفر بئرا، أو غرس غرسا، أو بنى مسجدا، أو ورث مصحفا، أو ترك ولدا يستغفر له" .

ب- **أما عن الزراعة في العلوم الإسلامية**، فإنه استنادا إلى عناية الكتاب والسنة بالزراعة اعتنى بها العلماء المسلمون كما يتضح مما يلى:

١- لقد حدد علماء المسلمون في كتب التراث أصول المكاسب في قطاعات اقتصادية ثلاث أهتدى الفكر الاقتصادى المعاصر إليها فيما بعد، وهى الزراعة والصناعة والتجارة[١] وعقدوا مقارنة بين أفضلها وقال الكثيرون منهم إن الزراعة أفضل لأنها أقرب إلى التوكل على اللّه واللّه يحب المتوكلين، كما أن نفعها يتعدى إلى غير الزارع من الإنسان والطيور والحيوانات وما كان متعديا فهو أفضل من القاصر، أى الذى يضيق نطاق النفع منه، ولهذا عدّ العلماء الزراعة من فروض الكفاية الذى يفضله البعض عن فرض العين لأن ترك فرض العين مثل الصلاة يأثم به التارك وحده وإذا فعله سقط الأثم عن نفسه لا غير، بينما فرض الكفاية إذا تركه أثم المكلفون جميعهم وإذا فعله واحد منهم سقط الاثم عن نفسه وعن جميع المسلمين.

٢- **إن الفقه الذى يمثل القانون الإسلامى** النابع من الكتاب والسنة والذى يربط بين أفعال المسلمين والحكم الشرعى عليها يزخر بالموضوعات المتصلة بالزراعة، بل إن الملاحظ أن هذه الموضوعات تدخل في جميع أمور الفقه وأبوابه ليست المتعلقة بالمعاملات فقط وإنما أيضا المتعلقة بالعبادات كما يتضح مما يلى:

---

(١) كتاب "البركة في فضل السعى والحركة" للوصابى - المكتبة الأزهرية للتراث ١٩٩٤ صـ٩ .

- **ففي كتاب الصلاة:** توجد صلاة الاستسقاء التي يؤديها المسلمون في حالة نقص المياة بالدعاء إلى الله سبحانه لإنزال الماء.

- **وفي كتاب الزكاة:** هناك زكاة الزروع والثمار وزكاة الثروة الحيوانية التى تحمل في مضمونها حثاً على الزراعة حتى يمكن للمسلم أن يودى ركن الزكاة، كما أنها تبين تحديد حق الفقراء في المنتجات الزراعية.

- **وفي كتاب الحج:** تأتى المحافظة على الثروة الحيوانية بتحريم الصيد على الحجاج.

- **وفي كتاب الجهاد:** تبرز قضية الخراج التى تمثل الضريبة على الأطيان الزراعية.

- **أما كتاب البيوع بأنواعها:** فتكاد تكون أغلب مسائله تتصل بالبيوع الزراعية ما يجوز منها وما لا يجوز.

- إلى جانب ذلك هناك تنظيم عقود الاستغلال الزراعى ممثلة في المساقاة والمزارعة وكراء الأرض.

- ويخصص الفقهاء بابا للمياة والرى لتنظيم كيفية الاستفادة بها بين الناس.

- وأخيرا كتاب إحياء الموات، والذى يعد أول تشريع لاستصلاح الأراضى في العالم.

وكل هذا يدل على أن الإسلام رسالة الله لكل البشر، فإذا كان الإسلام نزل بالجزيرة العربية التى كانت وماتزال إلى الآن مجتمعا غير زراعى، فإن اهتمام الإسلام بالزراعة يدل على أن نطاقه الجغرافى يمتد لكل أهل الأرض في كل مكان وزمان.

هذه هى الزراعة في أصول الإسلام فما هو واقعها في عالم المسلمين اليوم؟

هذا ما سنتعرف عليه في الفقرة التالية.

ثانيا: واقع الزراعة في العالم الإسلامى: ونتناوله في الآتى:

(أ) أهمية القطاع الزراعى، ويمكن أن نتعرف عليها من الآتى:

١- يمثل القطاع الزراعى القطاع الاقتصادى الأكبر في دول العالم الإسلامى حيث يسهم بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ ، ٥٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى في أغلب هذه الدول.

٢- يمثل القطاع الزراعى مجال العمل الرئيسى لحوالى ٥٠٪ من تعداد السكان.

٣- يمثل الركيزة الأساسية لتأمين احتياجات المواطنين من الغذاء في الوقت الذى توجد فيه فجوة غذائية في أغلب دول العالم الإسلامى بين هذه الاحتياجات وما يمكن تدبيره ذاتيا يتجه الاعتماد في سدها على العالم الخارجى، مع ما ينطوى عليه هذا الأسلوب من مخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية.

٤ – الدور الهام للمنتجات الزراعية في التجارة الخارجية لأغلب دول العالم الإسلامى سواء من حيث الصادرات أو الواردات.

٥– التشابك مع القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث تعتبر المنتجات الزراعية مستلزمات وخامات للقطاعات الأخرى، وفي المقابل تعتبر الزراعة سوقا للمدخلات المنتجة بالقطاعات الأخرى مثل الأسمدة والأعلاف المركزة والآلات والمبيدات الزراعية.

٦– يملك العالم الإسلامى مجتمعا الكثير من الموارد الزراعية مثل الأراضى والمياة والحيوانات وأغلبها غير مستغل.

(ب) مشكلات الزراعة في العالم الإسلامى: ويمكن أن نشير إليها في الآتى:

١– إختلال التوازن بين السكان والموارد الأرضية الزراعية ممثلا في تناقص نصيب الفرد من مساحة الأرض الزراعية نظرا لزيادة عدد السكان المستمرة وعدم استصلاح أراضى جديدة بل والتعدى على الأراضى الموجودة بالبناء وغيره.

٢– الندرة النسبية للموارد المائية الاروائية.

٣– ضآلة السعة الزراعية ممثلة في مساحة الحيازة من الأرض خاصة في الأراضى القديمة التى تتوزع ملكيتها بين المزارعين الأفراد، وعدم وجود شركات زراعية كبيرة.

٤– مشاكل العمالة الزراعية نظرا لانتشار التعليم وعزوف أبناء الريف عن العمل بالزراعة.

٥– التأخر التكنولوجى في اللحاق بالأساليب الزراعية الحديثة مثل الهندسة الوراثية، والأساليب التى تعمل على ترشيد استخدام الموارد في نظام الرى والصرف.

٦– التغيرات الثقافية في البيئة الريفية التى أدت إلى تحول القرية من قرية منتجة إلى قرية مستهلكة.

٧– ندرة التصنيع الزراعى الذى يزيد من قيمة المنتجات بدلا من بيعها بحالتها بأسعار زهيدة خاصة عند تصديرها في صورة خامات وإعادة استيرادها في صورة منتجات.

٨– قلة التعاون الزراعى بين الدول الإسلامية سواء من حيث تبادل الخبرات أو التنسيق أو التجارة البينية، وينتج عن هذا ضعف الموقف التفاوضى لدول العالم الإسلامى في تعاملها مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التى تلقى فيها الدول الإسلامية مصاعب المنافسة الحادة وإلغاء معونات الدعم للقطاع الزراعى.

٩– ضعف أداء المؤسسات الزراعية سواء في اقشراف أو التنسيق أو التمويل وكذا البحوث الزراعية.

وهكذا يتضح أن واقع الزراعة في العالم الإسلامى اليوم لا يتناسب مع اهتمام دينهم به كما ورد في الكتاب والسنة والعلوم الإسلامية، فما هو الحل؟

جـ- آفاق المستقبل:

ورغم أن من أهم أهداف مؤتمرنا هذا بجانب تبادل الخبرات والمعلومات، هو وضع تصور الاستراتيجية النهوض بالزراعة في العالم الإسلامي في المستقبل إلا أنه يمكن التركيز في وضع هذه الاستراتيجية على أمرين هما:

الأمر الأول: الاعتصام بديننا الحنيف واستلهام العزم منه والعمل بأحكامه.

الأمر الثانى: كما وحدنا اللّه في العقيدة والدين واكتسب العالم الإسلامى بذلك وضعا مميزا، فإنه يجب أن نتوحد في أمور الحياة ومنها المجال الاقتصادى وعلى الأخص القطاع الزراعى خاصة ونحن نعيش نظام العولمة التى يجمع الكل على أن الدول النامية والتى تشكل الدول الإسلامية أغلبها، سوف تواجه مصاعب خطيرة متعلقة بإمكان أن يكون لها دور بارز ومؤثر، وأن لا تظل تابعة ومتخلفة خاصة بعد انضمامها إلى النظام العالمى الجديد تحت مظلة منظمة التجارة العالمية.

وبحمد اللّه توجد بادرة أمل في هذا المجال ممثلة في منظمة المؤتمر الإسلامى ومؤسساتها التكاملية مثل البنك الإسلامى للتنمية بجدة والذى قام بإنشاء وحدة خاصة هدفها متابعة تنفيذ اتفاقيات جولة أورجواى وأنشطة منظمة التجارة العالمية، وذلك لمساندة الدول الإسلامية ولمساعدتها في إيجاد السبل والوسائل لتقليل الآثار الواقعة عليها من نظام العولمة وللأفادة القصوى من هذه الاتفاقيات.

وأرجو أن يساهم مؤتمرنا هذا في رسم صورة لمستقبل زراعى مبشر للعالم الإسلامى حتى يأخذ مكانه اللائق به اقتصاديا كما حباه اللّه سبحانه بالإسلام الذى جعل للمسلمين مكانة عالية ومرموقة.

وفي النهاية: أكرر شكرى لحضراتكم

والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

كلمة الأستاذ الدكتور محمود منصور عبد الفتاح

في افتتاح المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين. أما بعد ....

فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور/ محمد سيد طنطاوى – شيخ الأزهر وراعى المؤتمر

معالى الأستاذ الدكتور/ يوسف أمين والى – نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى وراعى المؤتمر

فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم – رئيس جامعة الأزهر ورئيس المؤتمر

الأستاذ الدكتور/ ماهر والى عميد كلية الزراعة وأمين عام المؤتمر

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر – مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ومقرر عام المؤتمر

السادة الأفاضل نواب رئيس الجامعة ... وعمداء الكليات ... وأساتذة الجامعات

السادة ضيوفنا الكرام ... المشاركين من الدول الإسلامية والباحثين من جمهورية مصر العربية ورجال الاعلام ... وكل المشاركين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نستطيع أن نقول أن العالم الإسلامي يحتل رقعة ومكانة زراعية في غاية الأهمية من حيث حجم الموارد التى يسيطر عليها سواء كانت موارد أرضية أو مائية أو بشرية أو ثروة حيوانية، فيكاد يكون خمس (١/٥) موارد العالم من هذه الموارد موجوداً في العالم الإسلامي.

ونحن ندرك أهمية الزراعة كمصدر للدخل والغذاء وفرص العمل والمواد الخام للصناعة وتزداد هذه الأهمية بالنسبة للعالم الإسلامي باعتبار أن الزراعة تمثل القطاع الأكثر أهمية بين قطاعات الاقتصاد القومي.

وتتيح الظروف الجغرافية للعالم الإسلامي:

- تنوعا في المناخ وفي الطبوغرافيا، في نوعيه الكائنات الحية النباتية والحيوانية.
- تنوعا في النشاط البشرى.
- اختلافاً في درجات ومراحل النمو.

وهذا التنوع الذى يميز الرقعة الجغرافية للعالم الإسلامي يتيح لدوله فرصاً غير محدودة للتكامل الزراعى وتعظيم الاستفادة من تلك الموارد والامكانيات.

ولقد شهدت الزراعة في تلك الدول خلال العقدين الماضيين جهوداً ضخمة من أجل التنمية والتطوير تمثلت في:

= التوسع في تطبيق منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية وفي استخدام حزم التقنيات والوسائل الفنية.

= التوسع في مشاريع الرى والصرف ومعالجة التربة.

= التسهيلات التمويلية لصغار المنتجين الذين يزرعون معظم المساحة المزروعة.

= السياسات الكلية المساعدة على توفير بيئة مناسبة للتنمية الزراعية (دعم الإنتاج ومستلزماته - دعم الصادرات الزراعية .. الخ).

وقد قادت هذه الجهود إلى زيادات ضخمة في الموارد الزراعية وفي الإنتاج الزراعى كانت أبرز مؤشراتها:

المؤشر	١٩٩١	١٩٩٨
٪ مساحة الأراضى الزراعية من المساحة العالمية	١٦,٤	٢٠
٪ مساحة الأراضى المروية من المساحة العالمية	١٨,٦	١٩,٦٠
٪ إجمالى عدد السكان من المساحة العالمية	١٩,٥	٢٠,٢
٪ إجمالى القوة العاملة من المساحة العالمية	١٤,٥	١٨,٠
٪ إجمالى قوة العمل الزراعية من المساحة العالمية	١٤,٣	١٩,٢
	٨١-٧٩	٩٩-٩٥
الرقم القياسى لإنتاج المحاصيل ٨٩-٩١=١٠٠	٩٢,٧	١٠٨,٦
الرقم القياسى لإنتاج الغذاء	٩٢,٢	١٠٧,٩

إنتاجية الحبوب زادت بنسبة ٧٪ خلال نفس الفترة إلا أن هذه الجهود ورغم تلك الانجازات لازالت دون الحاجة، ولازالت أقل مما يمكن الحصول عليه بكثير من ذلك الكم الهائل من الموارد، ولازالت معظم الدول الإسلامية مستوردة لجزء كبير من غذائها، ولازالت الزراعة في هذه الدول تعانى من تخلف الأساليب الإنتاجية ومن اتساع الهوة التكنولوجية بينها وبين الدول المتقدمة، ولازالت فاتورة الواردات والواردات الغذائية تحديداً تتزايد وتتضخم.

بما يحتم مضاعفة الجهد على كافة الأصعدة لتجاوز تلك الأوضاع وسد تلك الفجوات.

إلا أن هناك تحديات شرسة تواجه دولنا وتقف حجره عثره أمام تحقيق المزيد من تلك الانجازات وتضعف من فعالية ما يبذل من جهود، وأهم تلك التحديات:

تحديات تواجه الزراعة في هذه الدول:

= العولمة وسيطرة الاحتكارات والشركات عبر القومية ومتعددة القوميات وفرض سياساتها الإنتاجية والسعرية.

= الجات ومنظمة التجارة العالمية ومحاولات الهيمنة على الأسواق وإعادة تشكيل الهياكل الإنتاجية والتسويقية لمختلف الدول.

= التحدى التكنولوجي وما صاحبه من إعاده نشر الزراعة شمالا بحيث أصبح الجنوب يعتمد في غذاءه على الشمال فأكبر منتجى ومصدرى القمح واللحوم هى USA وكندا واستراليا والاتحاد الأوروبى وتركوا لنا إنتاج المواد الخام التى تتعرض أسعارها لجحيم الأسواق العالمية.

= اتساع الفجوة التكنولوجية وفي علوم التكنولوجيا الحيوية بالذات وصعوبة اللحاق بصفوة المتقدمين.

= الخلل المستمر في شروط للتبادل ومظهره المعروف في الارتفاع المستمر في قيمة فاتورة الواردات والتى وصلت في المنطقة العربية لنحو (٢٠) مليار دولار هذا العام. والتدهور المستمر في عوائد الصادرات وقد أدي هذا التدهور في معدلات التبادل إلى الغاء الآثار الأيجابية للتوسع الأفقى الرأسى وأى زيادة في الإنتاجية أمكن تحقيقها ويزيد من صعوبة هذا التحول

- استمرار دعم الدول المتقدمة لإنتاجها الزراعى ولصادراتها.

- التغيرات التكنولوجية وأثرها في تخفيض الطلب على العديد من المنتجات الخام كالمطاط والكالى والسكر (إنتاج بدائل للمواد الخام).

= ضعف الأطر المؤسسية التى يجرى الإنتاج الزراعى خلالها، والتى تقدم المساعدة التسويقية والتمويلية والفنية للمنتجين الزراعيين.

= الزيادات السكنية ومعدلات النمو المرتفعة المصحوبة بالكثير من الآفات الاجتماعية والتى ساعدت على الغاء الآثار الايجابيةُ التى تتحقق من الجهود التى تبذل في مجال زيادة الإنتاج والتوسع الزراعى.

= المخاطر البيئية وتجلياتها السلبية على حالة الموارد الأرضية والمائية وعلى البشر والحيوان نتيجة التوسع غير المرشد وغير الواعى بتلك المخاطر في استخدام التقنيات الحديثة في مجالات التسميد والمكافحة الكيماوية للآفات.

وقد قاد ذلك للعديد من أوجه الهدر في هذه الموارد وأصبح يهدد بشكل جدى قضية التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة في هذه الموارد.

ان هذه التحديات تحثنا على البحث عن حلول تقوم على:

= التكامل والتنسيق على كافة الأصعدة التجارية والإنتاجية والسياسية تجاه الدول المتقدمة.

= الاهتمام بالتبادل العلمى والتنسيق البحثى، وتبادل الخبرات البحثية بين مراكز البحوث المختلفة في الدول الإسلامية وتحقيق الاستفادة المتبادلة بين هذه المراكز.

وفي هذا السياق تأتى مبادرة جامعة الأزهر بعقد هذا المؤتمر الأول من نوعه في العالم الإسلامي الذى نسعى من خلاله لوضع أولى لبنات هذا التعاون والتكامل والتنسيق المنشود.

أدعو الله أن يوفقكم في مؤتمركم وأن يحقق لنا جميعاً ما نسعى إليه من وراء هذا الجهد.

والله من وراء القصد

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

الزراعة في العالم الإسلامي
ومستقبل التنمية الزراعية

أ. مصطفى دسوقى كسبه
رئيس قسم الاستشارات
بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

مقدمـــة

ساد الإسلام بعقيدته وقيمه وشريعته معظم أرجاء المعمورة حتـى منتصـف القـرن الثـامن عشر الميلادى، ولعب دوراً كبيراً في تحقيق التكامل الاقتصادى العالمى والتكـامل الغذائـى فـي الفترة من القرن الثامن الميلادى وحتى القرن الثانى عشر الميلادى إلى أن سقطت بغداد علـى يد المغول وانتقل مركز ثقل العالم الإسـلامى مـن العـالم العربـى إلـى الدولـة العثمانيـة، ودولـة الأوزبك في آسيا الوسطى والقوقاز، ودولة المغول في الهند، والدولة الصفوية في إيران.

إلى أن بدأ الانهيار يدب في أوصال الدولة العثمانيـة، أكبر قـوى عظمـى فـي الفـترة مـن القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر وظهـور الـدول القوميـة وتفتيت العـالم إلى كيانات صغيرة إلى جعل كل دولة غير مكتفية ذاتياً من الغذاء، ولكن إذا تكـاملت اقتصاديـا يمكن أن تحقق الاكتفاء الذاتى نسبياً.

وخصوصاً أن المادة (٢٤) مـن اتفاقيـة الجـات تسـمح بإقامـة تكتـلات اقتصاديـة إقليميـة، وهناك ثلاث قوى اقتصادية كبرى: الولايات المتحـدة، أوربـا، واليابـان تسـيطر علـى الاقتصـاد العالمى، وتملك الولايات المتحدة وأوربا النصيب الأكبر في صادرات الغذاء العالمية.

الهدف من الدراسة:

محاولة استكشافية للإجابة على التساؤلات التالية:

١- ما هو العالم الإسلامي؟

٢- ما هى إمكانات العالم الإسلامي: الموارد البشرية، الموارد الطبيعية الزراعية؟ ماهو إنتاج العالم الإسلامي من الغذاء؟

٣- هل توجد فجوة غذائية في أقطار العالم الإسلامى، وهل يمكن لكل دولة بمفردها سـد هـذه الفجوة في العالم الإسلامى؟ أم أنه يمكن سد هذه الفجوة في إطار التكامل الاقتصادى بيـن أقطار العالم الإسلامى؟

٤- مـا هـى معـالم اسـتراتيجية سد الفجـوة الغذائيـة فـي العـالم الإسـلامى فـي ضـوء التكتـلات الاقتصادية المعاصرة والتقدم التكنولوجي؟

والدراسة تنقسم إلى:

فصل تمهيدى: السكان والموارد

الفصل الأول: العالم الإسلامي

الفصل الثاني: السكان

الفصل الثالث: الموارد الطبيعية الزراعية

الفصل الرابع: إنتاج الغذاء

الفصل الخامس: مستقبل إنتاج الغذاء: بين اليأس والرجاء

الفصل السادس: برامج تنمية الإنتاج في أقطار العالم الإسلامي

الفصل السابع: برانامج تكامل الأقطار افسلامية للأمن الغذائى

ملحق إحصائى عن الزراعة في العالم الإسلامي

فصل تمهيدى

السكان والموارد

شهد النمو السكانى في العالم تغيرا كبيرا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد أدى التطور الذى شهدته الرعاية الصحية وصناعة الدواء مع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى انخفاض مضطرد في معدلات الوفيات مع بقاء معدلات المواليد مرتفعة في معظم بلاد العالم، الأمر الذى ترتب عليه اتساع الهوة بين المواليد والوفيات، وبالتالى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية.

ويتزايد سكان العالم في الوقت الحاضر بمعدل ١,٦٪ سنوياً ، وينخفض المعدل في البلاد المتقدمة إلى ٠,٣٪ بينما يرتفع في البلاد النامية إلى ٢٪ سنوياً.

أما على مستوى قارات العالم فإن أدنى معدلات النمو السكانى تسجله قارة أوربا (٠,٢٪) بينما تسجل القارة الأفريقية أعلى معدلات النمو (٢,٩٪).

توزيع السكان:

الصورة العالمية لتوزيع السكان معقدة للغاية، وليس أدل على ذلك من أن نحو نصف سكان العالم يعيشون فوق ٥٪ فقط من مساحة اليابس بينما يعيش فوق ٥٧٪ من مساحة الأرض سوى ٥٪ من مجموع سكان العالم.

ويمكن تقسيم اليابس بصفة عامة إلى قسمين: المعمور واللامعمور، وليس من السهل وضع حدود دقيقة بين المعمور واللامعمور. فالحقيقة أن أى منطقة من العالم لا تكاد تخلو من السكان.

مشكلة الموارد:

ويمكن أن نميز على خريطة العالم السكانية منطقتين رئيسيتين للتركز السكانى هما: شرق وجنوب شرق آسيا وقارة أوربا.

ويحتشد في المنطقة الأولى نحو نصف سكان العالم فوق مساحة لا تتعدى ١٠٪ من مساحة اليابس المعمور. أما المنطقة الثانية فيسكنها نحو ١٠٪ فقط من سكان العالم فوق مساحة لا تزيد على ٥٪ من جملة مساحة اليابس.

وإذا وزعنا سكان العالم على مستوى الدول يلاحظ أن هناك عشر دول فقط يزيد عدد سكان كل منها على مائة مليون نسمة، تتصدرها الصين (١٢٠٠ مليون) والهند (٩٢٠ مليون) وتأتي بعدهما على الترتيب: الولايات المتحدة الأمريكية، أندونيسيا، البرازيل، روسيا، باكستان، اليابان، بنجلاديش، نيجيريا[١].

التحضر:

يتوزع سكان العالم -كذلك- بين الحضر والريف، وتختلف خصائص السكان في كل منهما عن الآخر، فالمدن ترتفع فيها كثافة السكان ارتفاعاً ملحوظاً عنها في القرى، ذلك أن الأراضي في المدن مقر للسكن في المقام الأول، بينما يمثل العمل الزراعي الاستخام الرئيسي لأرض الريف.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن معدلات النمو السكاني في المدن تزيد عليها في الريف، على الرغم من أن معدلات الزيادة الطبيعية في المدن تقل عنها في الريف، ويرجع ذلك إلى تيارات الهجرة المتدفقة من الريف إلى الحضر، وهي ظاهرة عالمية تظهر بشكل واضح في البلاد النامية بصفة خاصة. ولذلك فإن نسبة سكان الحضر ترتفع باستمرار على حساب نسبة سكان الريف. ففي عام ١٩٧٠م كانت نسبة الحضر ٣٧٪ من مجموع سكان العالم، ارتفعت في الوقت الحاضر إلى ٤٣٪ ومن المتوقع أن تزيد هذه النسبة على ٥٠٪ قبيل عام ٢٠١٠م.

وتختلف نسبة سكان المدن في العالم المتقدم عنه في العالم النامي في الوقت الحاضر، إذا تبلغ ٧٤٪ في البلاد المتقدمة، بينما تبلغ ٣٥٪ في البلاد النامية[٢].

لا تقتصر مشكلة الموارد في مواجهة النمو السكاني على عدم التكافؤ في السباق بينهما، ولكن مشكلة الموارد لها جانب آخر يتمثل في التدهور الذي تشهده بعض الموارد الأساسية، فالأراضي الزراعية في بعض مناطق العالم تتآكل بسبب تعرية التربة وتدهورها، وبسبب الأفراط في زراعة المحاصيل والإفراط في الرعي في الأراضي ذات التربة الفقيرة، وبسبب الزحف العمراني على الأراضي الزراعية الجيدة.

ويعتبر التصحر هو آخر مرحلة من مراحل تدهور الأرض، وهو يهدد في الوقت الحاضر نحو ثلث مساحة أراضي العالم (٤٨ مليون كيلو متر مربع) كما يهدد أرزاق ما لا يقل

---

(١) المرجع السابق، صـ٢٢ .

(٢) نفس المرجع، صـ٢٣ .

عن ٨٥٠ مليون نسمة، ويعتبر التصحر أحد العوامل الرئيسية التى أدت إلى فشل أفريقيا في المواءمة بين النمو السكانى وإنتاج الغذاء.

وتعد مشكلة الغذاء إحدى المشكلات العامة التى تواجه العالم، وقد ظل ميزان الغذاء والسكان متوازنا طوال الفترة (١٩٥٠-١٩٨٥م) بل كان إنتاج الغذاء العالمى يفوق في زيادته معدلات النمو السكانى، فعلى سبيل المثال كان متوسط زيادة إنتاج الحبوب ٢,٧٪ سنويا، بينما كان معدل النمو السكانى خلال تلك الفترة ١,٩٪ .

وترجع الزيادة في إنتاج الغذاء خلال العقود الماضية أساساً إلى زيادة إنتاجية الفدان، وإلى حد ما إلى الزيادة الأفقية في مساحة الأرض الزراعية، وتعود الزيادة في إنتاجية الفدان إلى التحسن الذى شهدته تكنولوجيا الزراعة.

غير أن إنتاج العالم من الحبوب بدأ يشهد خلال العشر سنوات الأخيرة تغيراً في زيادته، وقد أدى العجز في إنتاج الحبوب إلى السحب من المخزون لسد هذا العجز، ورغم هذا انخفض نصيب الفرد من الاستهلاك العالمى بنسبة ٠,٣٪ ، وقد ترتب على ذلك ارتفاع أسعار القمح في السوق العالمية، وصعوبات واجهتها وتواجهها الدول المستوردة للقمح ذات الدخول المنخفضة[١].

ومادام السكان يتزايدون فإن الطلب على الغذاء سيتزايد، فضلا عن التغير في أنماط استهلاك الغذاء، وقد بدأت ارهاصات مشكلة الغذاء تظهر في السنوات الأخيرة، ومن المتوقع أن تزداد تفاقماً في السنوات القادمة.

هذا فضلاً عن مشكلة المياة العذبة التى ظهرت حدتها في السنوات الأخيرة في بعض مناطق العالم ومن بينها بعض بلدان العالم الإسلامى وخصوصاً العالم العربى.

---

(١) نفس المرجع، صـ٢٤ .

الفصل الأول

العالم الإسلامي

العالم الإسلامي كيان جغرافى – سياسى – حضارى. وهذا العالم هو الوحيد من بين العوالم الحضارية الأخرى الذى يمتلك ميزة أن يكون قوة استراتيجية مستقبلية تقف في المستوى الفاعل سياسيا وعسكريا عالميا مع القوى العالمية المعاصرة، إلا أن هذه الطاقة الكامنة لم تستغل بعد.

فجغرافيا يمتد العالم الإسلامى على ثلاث قارات، فهو كيان قارى يتجاوز في أهميته "الجيوبوليتكية" الكيانات الدولية الأخرى للقوى العظمى الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، بريطانيا، فرنسا، هذه القوى التى تمتد على مدى قارى أحادى البعد.

أما على الصعيد السكانى فإن عدد المسلمين في العالم يبلغ حاليا حوالى مليار وثلثمائة نسمة بحيث يتجاوز وجودهم السكانى الرقعة الجغرافية للبلدان الإسلامية، ويمتد إلى قارات أخرى كأقليات دينية هامة يبلغ تعدادها عشرات الملايين قادرة على خلق كيان ثقافى سياسى مستقل داخل أوربا وأمريكا اللاتينية وداخل الحضارات الآسيوية المعاصرة.

وعلى الصعيد الاقتصادى يمتلك العالم الإسلامى أضخم ثروة بترولية وزراعية مقارنة بالكيانات الدولية الأخرى، بحيث أنه يستطيع التحكم سياسيا في العالم عبر قوته الاقتصادية مع تحقيق فائض ذاتى داخله على مستوى الشعوب التى تتوزع على كيانه القارى[1].

هذا، إضافة إلى امتلاكه لعدة أعراق قومية بعضها امتلك حضارات قديمة وتاريخ يحدد خصوصية متميزة لها داخل اللحظة الراهنة من التاريخ المعاصر.

وهذه الميزات التى يمكن دوماً أن تخلق منها قوى عظمى مهيمنة وسائدة وذات تفوق على القوى العالمية الكبرى الراهنة، لم يتم لحد الآن رفعها من كيان جغرافى سياسى إلى كيان جيوبوليتيكى دولى ثم إلى كيان جيوستراتيجيى عالمى عبر بروزه كقوى عظمى جديدة.

والعالم الإسلامى قد تعرض عبر القرون الأربعة الأخيرة إلى سلسلة من الاحتلالات الأجنبية من قبل قوى سياسية حضارية تختلف عن العالم الإسلامى دينيا وعرقيا ولغويا إلا أنها هيمنت على العالم عبر أربعة قرون بفضل التطور التكنولوجى، الذى حقق لها السيادة التامة على بقية الكيانات الجغرافية الحضارية.

---

(١) د. علاء طاهر، العالم الإسلامي في الاستراتيجيات المعاصرة، جـ١، باريس: مركز الدراسات العربى – الأوروبى، ١٩٩٨م، صـ٦٦٥ .

ومنذ بداية القرن العشرين وحتى اللحظة الراهنة تصاعدت نشاطات الاستراتيجيات الاستعمارية المعاصرة بشكل أكثر فاعلية[1].

منظمة المؤتمر الإسلامي:

هي منظمة دولية حكومية ، بمعني أن العضوية فيها تتاح فقط للكيانات أو الوحدات السياسية المعترف بها بوصف الشخصية القانونية الدولية والتي تقوم من خلال إجتماع العناصر الثلاثة المعروفة بالفكر السياسي والقانون وهي: الشعب الاقليمي، الحكومة أو السلطة السياسية.

ويشترط أن تكون الدولة طالبة الانضمام دولة إسلامية، ويؤكد هذا الشرط علي الطابع الديني أو العقيدي للمنظمة، حيث انها تعد المنظمة الدولية الحكومية الوحيدة في العالم في الوقت الحاضر التي يمثل عامل الدين أساساً لها .

ومن الجدير بالذكر أن ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي ساير بعض المواثيق الأخري. كميثاق جامعة الدول العربية وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ـ من حيث عدم إيراد أي تعريف للمقصود بالدول[2] الإسلامية التي يحق لها ان تتقدم بطلب الإنضمام إلى عضويتها وإزاء ذلك أجتهد الفقه، القانونى في محاولة استنتاج بعض المعايير لتحديد الصفة الإسلامية في هذه الدولة ومنها:

ـ المعيار العددي: بمعني نسبة المسلمين إلي إجمالي عدد السكان، فالدولة تكون إسلامية وفقاً لهذا المعيار ـ إذا زاد عدد سكانها من المسلمين على غيرهم

ـ المعيار الدستوري، ومؤداه أن الدول تكون إسلامية إذا نص على أن دستورها هو القرآن أو الشريعة الإسلامية.

ـ المعيار الشخصي، كديانة رئيس الدولة، بمعني أن الدولة تكون إسلامية ويحق لها بالتالي أن تنضم إلي عضوية المنظمة، إذا ما توافرت فيها الشروط الأخري ـ إذا كان رئيسها يدين بالإسلام.

---

(١) نفس المرجع، صـ٦٦٦ .

(٢) انظر د/ أحمد الرشدي، منظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة قانونية، سياسية في ضوء قانون المنظمات الدولية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٧م، ص ٥٣ : ٥٥

- د/ عبد الله الأشعل، أصول التنظيم الإسلامي الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٨ م، ص ٢٨: ٢٩.
- د/ محمد طلعت الغنيمي، قانون السلام في الإسلام، الأسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٩م صـ٦٨: ٧٠

ومنظمة المؤتمر الإسلامي تندرج ضمن المنظمات الدولية ذات الطابع العالمي، ولا تعتبر من قبيل المنظمات الدولية الإقليمية: وذلك لما يلي:

الاعتبار الأول: عالمية الدعوة الإسلامية، حيث أن العنصر الديني ينظر إليه بوصفه العنصر الأساسي الأول التي تقوم عليه المنظمة.

أما الاعتبار الثاني: فيتمثل في حقيقته أن الإقليمية بمفهومها الضيق المتعارف عليه في فقه القانون الدولي، وقانون المنظمات الدولية لا تنطبق على حالة منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك لتخلف شرط التجاور الجغرافي الذي هو أحد الشرطين:

(شرط التجاور الجغرافي، شرط الانتماء الثقافي والحضاري) فالثابت أن ثمة تباعداً جغرافياً ملحوظاً بين أقاليم بعض الدول الأعضاء في المنظمة لا نكاد نجده بالنسبة إلي منظمة دولية أخري من تلك التي توصف بأنها منظمات دولية إقليمية.

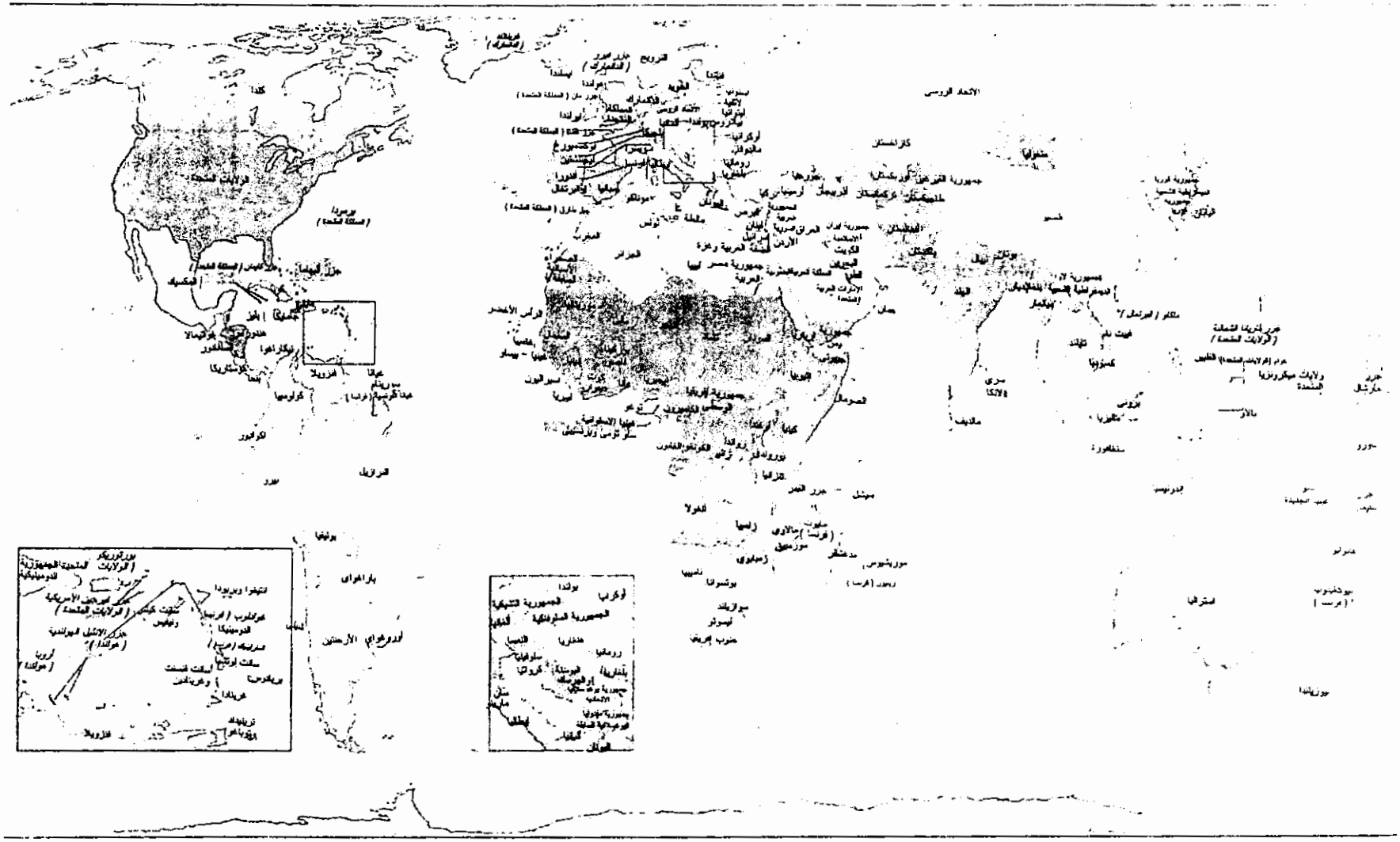

خريطة العالم

جدول رقم (١)

قائمة الدول

الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي

حسب الترتيب الأبجدي[١]

م	الدول الأعضاء	تاريخ الانضمام للمنظمة	الدول الأعضاء في البنك الإسلامي[*]
١	جمهورية آذربيجان	١٩٩١	
٢	المملكة الأردنية الهاشمية	١٩٦٩	
٣	أفغانستان	١٩٦٩	
٤	جمهورية ألبانيا	١٩٩١	
٥	دولة الامارات العربية المتحدة	١٩٧٠	
٦	جمهورية أندونسيا	١٩٦٩	
٧	جمهورية أوزبكستان		غير عضو في البنك
٨	جمهورية أوغندا	١٩٧٤	
٩	الجمهورية الإسلامية الايرانية	١٩٦٩	
١٠	جمهورية باكستان الإسلامية	١٩٦٩	
١١	دولة البحرين	١٩٧٠	
١٢	بروناي (دار السلام)	١٩٨٤	
١٣	جمهورية بنجلاديش الشعبية	١٩٧٤	
١٤	جمهورية بنين الشعبية	١٩٨٢	
١٥	بوركينا فاسو	١٩٧٥	
١٦	جمهورية تركمنستان		
١٧	جمهورية تركيا	١٩٦٩	
١٨	جمهورية تشاد	١٩٦٩	
١٩	دمهورية توجو		

(١) د/ أحمد الرشيدي، مرجع سابق، ص ٥٢

تقرير البنك الإسلامي للتنمية ١٩٩٦/ ١٩٩٧.

(*) الدول التى وضعنا أمامها علامة × غير عضو في البنك الإسلامي.

٢٠	الجمهورية التونسية	١٩٦٩	
٢١	جمهورية الجابون	١٩٦٩	
٢٢	جمهورية جامبيا	١٩٧٤	
٢٣	الجمهورية الجزائرية الشعبية	١٩٧٤	
٢٤	جمهورية جيبوتي	١٩٧٦	
٢٥	المملكة العربية السعودية	١٩٧٨	
٢٦	جمهورية السنغال	١٩٦٩	
٢٧	جمهورية السودان	١٩٦٩	
٢٨	الجمهورية العربية السورية	١٩٦٩	
٢٩	سورينام		
٣٠	جمهورية سيراليون	١٩٧٠	
٣١	جمهورية الصومال الديمقراطية	١٩٧٢	
٣٢	جمهورية طاجيكستان	١٩٩٢	
٣٣	الجمهورية العراقية	١٩٧٦	
٣٤	سلطنة عمان	١٩٧٠	
٣٥	جمهورية غينيا	١٩٦٩	
٣٦	جمهورية غيبا بيساو	١٩٧٤	
٣٧	دولة فلسطين	١٩٦٩	مراقب بالبنك
٣٨	جمهورية قازاقستان	١٩٩٢	
٣٩	دولة قطر	١٩٧٠	
٤٠	جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية	١٩٦٩	
٤١	جمهورية قيرغيزيا	١٩٩٢	
٤٢	جمهورية الكاميرون	١٩٧٥	
٤٣	دولة الكويت	١٩٦٩	
٤٤	الجمهورية اللبنانية	١٩٦٩	
٤٥	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	١٩٦٩	

٤٦	جمهورية المالديف	١٩٧٦	
٤٧	جمهورية مالي	١٩٦٩	
٤٨	جمهورية ماليزيا	١٩٦٩	
٤٩	جمهورية مصر العربية	١٩٦٩	
٥٠	المملكة المغربية	١٩٦٩	
٥١	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	١٩٦٩	
٥٢	جمهورية موزمبيق	١٩٩٤	
٥٣	جمهورية النيجر	١٩٩٦	
٥٤	جمهورية نيجيريا الفيدرالية	١٩٨٦	غير عضو بالبنك
٥٥	الجمهورية اليمنية	١٩٦٩	

جدول رقم (٢) تصنيف اقتصاديات الدول الإسلامية حسب الدخل والاقاليم عام ١٩٩٨م قارة آسيا[١]

مجموعة الدخل	مجموعة فرعية	شرق آسيا	جنوب آسيا	آسيا الوسطي والقوقاز	الشرق الأوسط
منخفض الدخل	متوسط نصيب الفرد عام ١٩٩٧م، ٧٨٥ دولار أو أقل		أفغانستان باكستان بنجلاديس	آذربيجان تركستان قيرغيزيا طاجيكستان	
متوسط الدخل	الشريحة الدنيا ٧٨٥ دولار إلي ٣١٢٥ دولار	إندونسيا	جزر المالديف	أوزبكستان قازاقستان	الأردن إيران سوريا فلسطين العراق
	الشريحة العليا ٣١٢٦ دولار إلي ٩٦٥٥	ماليزيا			البحرين عمان لبنان السعودية تركيا[*]
مرتفعة الدخل	٩٦٥٥ دولار أو أكثر	بروناي			الامارات العربية المتحدة قطر الكويت

(١) تقرير التنمية في العالم ٩٨/ ١٩٩٩ م، ص ٢٥٠ : ٢٥١.

(*) تركيا في تقرير التنمية في العالم ١٩٩٨/١٩٩٩م تصنف كدولة أوروبية وليست آسيوية

٢- قارة أفريقيا[١]

مجموعة الدخل	مجموعة فرعية	شرق أفريقيا وجنوبها	غرب أفريقيا	شمال أفريقيا
منخفض الدخل	٧٨٥ دولار أو أقل	أوغندا جزر القمر السودان الصومال موزنبيق	بوركينا فاسو تشاد السنغال سيراليون جمبيا غينيا غينيا بيساو الكاميرون مالي موريتانيا النيجر نيجيريا	
متوسطة الدخل	الشريحة الدنيا من ٧٨٥ إلى ٣١٢٥ دولار	جيبوتي		تونس الجزائر مصر المغرب
	الشريحة العليا من ٣١٢٦ إلى ٩٦٥٥	الجابون		ليبيا

(١) تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٨/ ١٩٩٩م، ص ب ٢٥٠، ٢٥١

جدول (٣-١) الدول الإسلامية الأعضاء في كل من منظمة العالم الإسلامى، والبنك الإسلامى

عدد الدول الإسلامية	الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامى	الدول الأعضاء في البنك الإسلامى
٥٥	٥٥	٥٣

(٣-٢) توزيع الدول الإسلامية حسب القارات

عدد الدول الإسلامية	قارة آسيا	قارة أفريقيا	قارة أوربا
٥٥ دولة	٢٨	٢٦	١

(٣-٣) الدول العربية في آسيا وأفريقيا

عدد الدول الإسلامية	عدد الدول العربية	الدول العربية	
		قارة آسيا	قارة أفريقيا
٥٥	٢١	١٢	٩

يبلغ عدد الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامى ٥٥ دولة منها ٥٣ دولة أعضاء في البنك الإسلامى للتنمية، ولم تنضم إلى البنك حتى الآن كل من نيجيريا، وأوزبكستان (انظر جدول رقم (١) وجدول رقم ٣-١)).

ويبلغ عدد الدول الإسلامية في قارة آسيا ٢٨ دولة، أما في قارة أفريقيا ٢٦ فيبلغ عدد ٢٦ دولة، ودولة واحدة في أوربا هى ألبانيا. (انظر جدول رقم (٣-١)).

يبلغ عدد الدول العربية ٢١ دولة من إجمالى عدد الدول الإسلامية منها ١٢ دولة في قارة آسيا، ٩ دول في قارة أفريقيا. (انظر جدول رقم (٣-٢)).

تبلغ مساحة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامى ٣٣٠٧٠٦٥٠٠٠ كيلو متر مربع من إجمالى مساحة العالم والبالغ قدرها ١١٣٣٩١٥٧٤٠٠٠ كيلو متر مربع، أى بنسة ٢٤,٧٪ من مساحة العالم. (انظر جدول رقم (٣) من الملحق الإحصائى).

ويبلغ عدد أعضاء الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامى ١,٢ مليار نسمة، من إجمالى عدد سكان العالم البالغ (٥,٩ مليار نسمة عام ١٩٩٨م)، أى بنسبة ٢٠,٢٪ وهذا فيما يتعلق بالدول الإسلامية فقط، عدا الاقليات المسلمة في بقية أنحاء العالم. (انظر الجدول رقم (٢) من الملحق الإحصائى).

وطبقاً لاحصاءات البنك الدولى لعام ١٩٩٩/٩٨م يمكن تصنيف الدول الإسلامية طبقا لمستوى الدخل (انظر الجدول رقم ٢)

أولا: دول منخفضة الدخل:

وفيها متوسط نصيب الفرد فى عام ١٩٩٧م (٧٨٥) دولار فأقل، وهى: أفغانستان، باكستان، بنجلاديش، آذربيجان، تركمنستان، قيرغيزيا، طاجيكستان.

قارة أفريقيا: أوغندا، جزر القمر، السودان، الصومال، موزمبيق، بوركينا فاسو، تشاد، السنغال، سيراليون، جامبيا، غينيا، غينيا بساو، الكاميرون، مالى، موريتانيا، النيجر، نيجيريا.

ثانيا: دول متوسطة الدخل:

١- الشريحة الدنيا: ويتراوح متوسط نصيب الفرد ما بين ٧٨٥ دولار، ٣١٢٥ دولار، وهى قارة آسيا: أندونيسيا، جزر المالديف، أوزبكستان، قازاقستان، الأردن، إيران، سوريا، فلسطين، العراق.

قارة أفريقيا: جيبوتى، تونس، مصر، الجزائر، المغرب.

٢- الشريحة العليا: يترواح متوسط نصيب الفرد ما بين ٣١٢٦ دولار و٦٩٥٥ دولار

قارة آسيا: ماليزيا، البحرين، عمان، لبنان، السعودية، تركيا.

قارة أفريقيا: الجابون، ليبيا.

ثالثا: دول مرتفعة الدخل:

ويبلغ متوسط نصيب الفرد ٩٦٥٥ دولار فأكثر.

قارة آسيا: بروناى، الإمارات العربية، قطر، الكويت.

الفصل الثاني

السكان

تتحدد حالة الغذاء على الصعيد العالمى بالعديد من العوامل، ولكن ما يهمنا في توصيفها دونما دخول في تفاصيل كثيرة، ثلاثة عوامل رئيسية يمكن أن تشكل لنا صورة واضحة للواقع، وتساعدنا في التعرف على احتمالاتها المستقبلية، وهى السكان والموارد الطبيعية الزراعية التى هى أساساً الأرض والماء وإنتاج الغذاء[1].

- السكان هم:

أولا: المستهلكون للمنتجات الزراعية والذين ينبغى أن تفى الزراعة باحتياجاتهم من الغذاء، ثم من المنتجات الزراعية الأخرى.

ثانيا: المنتجون، أى الزراع، الذين يستثمرون الموراد الطبيعية الزراعية في تحقيق الإنتاج الزراعى المطلوب. والإنسان ليس له بقاء دون الغذاء، وتزايد عدد السكان ارتبط عضويا بقدرتهم على استثمار الموارد الطبيعية الزراعية المتاحة لهم في إنتاج الغذاء وبتنامى هذه القدرة تنامى عدد السكان وازدهر الجنس البشرى.

الزيادة في عدد السكان تعنى ببساطة:

أولا: الحاجة إلى المزيد من الغذاء وخامات الكساء للوفاء باحتياجات السكان الجدد، وهذه أعباء تقع مباشرة على عاتق الزراعة، كما أن هجرة السكان الريفيين إلى المناطق الحضرية يزيد من أعباء الزراعة بسبب تغير نمط الغذاء المطلوب فضلاً عن كميته.

ثانيا: الاقتطاع من الموارد الطبيعية الزراعية (الأرض والماء) للوفاء باحتياجات السكان الجدد في المجالات الأخرى.

ثالثا: في الكثير من الحالات، خاصة في الدول النامية ومنها الدول الإسلامية، تستقطع من الاستثمارات التى يمكن أن توجه للتنمية الزراعية، بل إنه في بعض الحالات تستخدم فوائض الزراعة ليس لتنمية قطاع الزراعة، ولكن لتنمية قطاعات أخرى تحت ضغط احتياجات السكان المتزايدون.

---

(١) د. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائى للوطن العربى، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٣٠)، الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، فبراير ١٩٩٨م، صـ١٥ .

رابعا: يمكن أن تشكل زيادة السكان ضغطا شديد الأثر في البيئة بدءاً بالرعى الجائر وإزالة الغابات، ومروراً بتلوث البيئة وحتى تآكل مورد الوعاء الوراثى[1].

فقبل عام ١٦٥٠ كان عدد السكان يتضاعف مرة كل ١٥٠٠ عام. وبعد عام ١٦٥٠م وقيام الثورة الصناعية وما واكبها من نهضة زراعية، تسارعت الزيادة في عدد السكان، فتضاعف عددهم في مائتى عام فقط وبلغ نحو ١٠٠٠ مليون نسمة عام ١٨٥٠م، ثم تضاعف مرة ثانية في خلال ثمانين عاماً فقط وبلغ نحو ٢٠٠٠ مليون نسمة عام ١٩٣٠م، ثم تضاعف مرة ثالثة ولكن في خلال خمسة وأربعين عاما فقط، إذ بلغ نحو ٤٠٠٠ مليون نسمة عام ١٩٧٥م، وفي عام ١٩٩٣م بلغ ٥,٥٧ مليار نسمة، أى نحو عشرة أمثال ما كان عليه عام ١٦٥٠م.

وتشير احصائيات السكان في الفترة الأخيرة إلى:

- فيما بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٩٣م -أى خلال أقل من ربع قرن- زاد العدد الكلى للسكان بنحو ٥١٪ وتجاوز رقم الخمسة مليارات ونصف المليار نسمة، وتجاوز الرقم ستة مليارات في عام ٢٠٠٠م.

- خلال نفس الفترة، زاد عدد السكان العاملون بقطاع الزراعة، ولكن بدرجة أقل (٢٩,٤٪) ليصل عددهم إلى نحو ٢,٤٤٥٪ مليار نسمة يمثلون ٤٣,٩٪ من العدد الكلى للسكان.

- تناقصت نسبة العاملين في قطاع الزراعة من نحو ٥١,٤٪ إلى ٤٣,٩٪ نتيجة للهجرة من الريف إلى الحضر، ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه مستقبلا، وعلى الرغم من هذا التناقص الملحوظ، إلا أن الحقيقة تظل في أن نحو أربعين في المائة من سكان العالم يحصلون على رزقهم من مهنة الزراعة، ولو أن هذه النسبة تختلف كثيراً بطبيعة الحال من بلد لآخر تبعاً لدرجة التقدم الصناعى أساسا، فهى منخفضة كثيراً جداً في البلاد المتقدمة:

بريطانيا (١,٨٪) الولايات المتحدة (٢,١٪) فرنسا (٤,٥٪) ومرتفعة كثيرا في الدول النامية: الهند (٦٥,٥٪) نيجيريا (٦٣,٧٪) باكستان (٤٨,٢٪) تركيا (٤٥,٦٪)[2].

---

(١) المرجع السابق، صـ١٦ .

(٢) المرجع السابق، صـ١٧-١٨ .

السكان في الدول الإسلامية:

بلغ عدد سكان الدول الإسلامية في عام ١٩٧٥م، ٦٣٥,٣ مليون نسمة، ارتفع في عام ١٩٩٠م إلى ١,٠٣ مليار نسمة، وفي عام ١٩٩٨م بلغ عدد السكان ١,٢ مليار نسمة.

هذا بينما بلغ عدد سكان العالم في تلك السنوات ٤,٠٧ مليار، ٥,٣ مليار، ٩,٥ مليار على الترتيب.

وبلغ الوزن النسبى لسكان الدول الإسلامية بالنسبة لسكان العالم ١٥,٦٪ ، ١٩,٦٪ ، ٢٠,٣٪ على الترتيب.

وبلغ عدد القوى العاملة في العالم في عام ١٩٧٥م ١,٨ مليار نسمة، وارتفع في عام ١٩٩٠م إلى ٢,٥ مليار نسمة، وفي عام ١٩٩٨م بلغ ٢,٩ مليار نسمة.

وفي نفس الوقت بلغ عدد القوى العاملة في الدول الإسلامية في تلك السنوات على الترتيب ٣٣٦ مليون، ٣٦٢ مليون ، ٥١٧ مليون نسمة. وبلغ الوزن النسبى للقوى العاملة في الدول الإسلامية بالنسبة للقوى العاملة في العالم ١٣,٣٪، ١٤,٥٪ ، ١٨٪.

بينما بلغ عدد القوى العاملة الزراعية في الدول الإسلامية في عام ١٩٧٥م ١٥٣ مليون نسمة، وفي عام ١٩٩٠م بلغ ١٧٥ مليون نسمة، إما في عام ١٩٩٨م فكان ٢٥٢ مليون نسمة.

وفي تلك الفترة بلغ عدد القوى العاملة الزراعية على مستوى العالم ٩٣١ مليون نسمة، ١,٢ مليار نسمة، ١,٣ مليار نسمة، وبلغ الوزن النسبى للعالم الإسلامي ١٦,٤٪ في عام ١٩٧٥م ثم انخفض في عام ١٩٩٠م إلى ١٤,٣٪ وفي عام ١٩٩٨م ارتفع إلى ١٩,٢٪.

وتتراوح نسبة القوى العاملة الزراعية بالنسبة لإجمالى القوى العاملة في اندول الإسلامية ما بين ١,٨٪ و٩٢,٦٪ في عام ١٩٧٥م، وأقل نسبة كانت الكويت، وأكثر نسبة في مالى وبوركينا فاسو وتشاد.

ويبلغ عدد الإسلامي التى تزيد نسبة القوى العاملة الزراعية عن ٥٠٪ (٢٦ دولة) في عام ١٩٧٥م، وفي عام ١٩٩٠ تراوحت النسبة ما بين ١,٧ كما في البحرين، ٨٧٪ كما في تشاد، وبلغ عدد الدول الإسلامية التى تزيد نسبة القوى العاملة الزراعية عن ٥٠٪ (١٨ دولة).

أما في عام ١٩٩٨م فتراوحت النسبة ما بين ١٪ كما في الكويت و٩٢٪ كما في بوركينافاسو، وبلغ عدد الدول الإسلامية التى تزيد نسبة القوى العاملة الزراعية عن ٥٠٪ (١٧ دولة)، وفي الفترة من عام ١٩٧٥ إلى ١٩٩٨ انخفضت نسبة القوى العاملة الزراعية في معظم الدول الإسلامية باستثناء أفغانستان وبوركينافاسو وغينيا التى ارتفعت فيها النسبة في عام ١٩٩٨م عما كانت عليه في عام ١٩٧٥م. (انظر الجدول رقم (٢) من الملحق الإحصائى).

الفصل الثالث

الموارد الطبيعية الزراعية

تمثل الأرض الزراعية والماء أهم مكونات قاعدة الموارد الطبيعية الزراعية التى تستند إليها الزراعة في أى مكان.

الموارد الأرضية:

وتشير الاحصائيات المتاحة عن مساحة الأراضى الزراعية في العالم تبعا لمجالات استثمارها وكذلك متوسط ما يخص الفرد إلى ما يلى:

- خلال الفترة فيما بين عامى ١٩٧٠م ، ١٩٩٢م -أى اثنين وعشرين عاما- زادت مساحة الأراضى الزراعية -المستثمرة في زراعة المحاصيل الحولية والزراعات المستديمة- زيادة طفيفة في الوقت الذى زاد فيه عدد السكان زيادة كبيرة.

ومن ثم نقص متوسط ما يخص الفرد من الأراضى الزراعية بنحو ٣٢٪ وخلال نفس الفترة، ونتيجة للاهتمام بتنفيذ مشروعات الرى الصناعى، زادت مساحة الأراضى الزراعية المروية بنحو ٤٧٪ وكانت هذه الزيادة مماثلة تقريبا للزيادة السكانية، ومن ثم كان التغير في ما يخص الفرد الواحد طفيفاً.

- خلال نفس الفترة زادت مساحة المراعى المستديمة زيادة محدودة (٣٠١ مليون هكتار) ومن ثم نقص متوسط ما يخص الفرد الواحد بنحو ٢٦٪ .

- وفي المقابل نقصت مساحة الغابات والأحراش بنحو ٣٢٩ مليون هكتار نتيجة لتحويل جزء منها إلى أراضى زراعية أو مراعى وجزء آخر للاستخدامات الأخرى، ومن ثم نقص متوسط ما يخص الفرد الواحد بنحو ٣٨٪ .

- وبوجه عام لم تتغير المساحة الكلية للأراضى المستثمرة في المجالات الزراعية المختلفة، ومن ثم نقص متوسط ما يخص الفرد الواحد بنفس مقدار الزيادة السكانية أى حوالى ٣٣٪[١].

وهكذا نجد على المستوى العالمى، عدم مواكبة عمليات استصلاح أراضى جديدة وإدخالها في مجالات الاستثمار الزراعى للزيادة السكانية، الأمر الذى يعبر بصورة واضحة عن محدودية هذا المورد الطبيعى وصعوبة إضافة أراضى جديدة، لأسباب عديدة منها عدم

(١) د. محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، صـ١٨ .

وجود أراضى يمكن استصلاحها، أو عدم توافر الماء اللازم لريها، أو عدم توافر الاستثمارات أو الظروف المناخية المناسبة أو غيرها، ومن المرجح أن يستمر هذا الموقف مستقبلاً فتظل المساحة الكلية للأراضى المستثمرة زراعيا على حالها، ويتناقص متوسط ما يخص الفرد الواحد من الأراضى اللازمة لإنتاج ما يحتاج إليه من غذاء ومنتجات زراعية، ومن ثم يصبح المدخل الوحيد المتاح هو تكثيف استخدام مورد الأرض والارتقاء بإنتاجيته[1].

تبلغ المساحة الكلية للعالم الإسلامي في عام ١٩٩١م ٣٣٠٧٠٦٥٠٠٠ كيلو متر مربع بينما تبلغ مساحة العالم ١٣٣٩١٥٧٤ كيلو متر مربع أى بنسبة ٢٤,٧٪.

وتبلغ المساحة الأرضية للدول الإسلامية ٢٧٠٨٢٨٥ ألف هيكتار، بينما تبلغ مساحة العالم ١٣٠٤١٧١٣ ألف هيكتار، أى أن الوزن النسبى للدول الإسلامية بالنسبة للعالم ٢٠,٧٪.

هذا وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية ٢٣٥٩٩٠ ألف هيكتار، بينما تبلغ مساحة الأراضى الزراعية في العالم ١٤٤١٥٧٣ ألف هيكتار، أى أن الوزن النسبى للدول الإسلامية ١٦,٣٧٪.

إما الأراضى المروية فتبلغ مساحتها ٢٥٠٧٤٦ ألف هيكتار، بينما تبلغ مساحة الأراضى المروية في العالم ١٣٤٦٩٨٨ ألف هيكتار. أى أن الوزن النسبى للعالم الإسلامي ١٨,٦٪.

أما المراعى في الدول الإسلامية فتبلغ مساحتها ٨٦٠٢٧٣ ألف هيكتار، وفي نفس الوقت تبلغ مساحة المراعى في العالم ٣٣٥٧٥٢٠ ألف هيكتار أى أن الوزن النسبى للدول الإسلامية ٢٥,٦٪. كما تبلغ مساحة الغابات ٤٩٧٨٠٣ ألف هيكتار، بينما تبلغ مساحة الغابات في العالم ٣٦٨١٠٨ ألف هيكتار أى أن الوزن للدول الإسلامية يبلغ ١٣,٥٪. هذا عن احصاءات عام ١٩٩١م.

أما بالنسبة لاحصاءات ١٩٩٨م فتبلغ المساحة الأرضية للعالم الإسلامي ٢٩٩١٤٩٩ ألف هكيتار، بينما تبلغ مساحة الأرضية في العالم ١٣٠٤٨٤٠٧ ألف هيكتار، أى أن الوزن النسبى للعالم الإسلامي ٢٢٪ بزيادة قدرها ٢,٢٪ عن عام ١٩٩١م.

وبلغت مساحة الأراضى الزراعية في الدول الإسلامية ٣٠٣٧١٧ ألف هيكتار بينما بلغت مساحة الأراضى الزراعية في العالم ١٥١٠٤٤٢ ألف هيكتار، أى أن الوزن النسبى للعالم الإسلامي ٢٠,١٪ أى بزيادة قدرها ٣,٨٪ عن مساحة عام ١٩٩١م.

أما الأراضى المروية فبلغت مساحتها ٢٦٤٢٧٥ ألف هيكتار، بينما بلغت مساحتها في العالم ١٣٧٩١١٤ ألف هيكتار، أى أن الوزن النسبى للعالم الإسلامي ١٩,١٪. بزيادة قدرها ٠,٥٪ عن عام ١٩٩١م. (انظر جدول رقم (٣) في الملحق الإحصائى).

---

(١) المرجع السابق، صـ١٩ .

الموارد المائية:

مورد الماء كما هو الحال بالنسبة لمورد الأرض الزراعية محدود بطبيعته، ونصيب الفرد منه آخذ في التناقص تبعا للزيادة السكانية. والمصادر الرئيسية للموارد المائية المتاحة للزراعة ثلاثة، هى:

١- الأمطار، وهذا المورد يمكن اعتباره ثابتاً.

٢- الأنهار، وجزء كبير من هذا المورد يتم استثماره بالفعل في مشاريع الرى الصناعى في معظم دول العالم، وجزء آخر غير قابل للاستثمار كما هو الحال مثلاً بالنسبة لنهرى الأمازون في البرازيل، والكونجو في زائير، وهما من أضخم أنهار العالم ولكن المناطق المجاورة لهما ليست في حاجة إلى مياههما.

٣- الماء الجوفى، وهذا المورد محدود أيضا، واستثمر في العديد من الدول إلى الحد الأقصى، والكثير من الأقطار العربية تستشعر هذا الموقف.

أما تقديرات الموارد المائية الكلية بالنسبة للفرد، يلاحظ بوضوح الاتجاه نحو التناقص في جميع المناطق الجغرافية بالعالم التى تباينت كثيرا من متوسط ما يخص الفرد وفي معدل التناقص(١).

مصادر المياة في العالم الإسلامى:

١- الأمطار:

إن الصفة المميزة للعالم الإسلامى هى أنه يحتل جزءا كبيراً من النطاق الجاف في العالم، ولعله يحتل كل النطاق الجاف في العالم القديم، الذي يتمثل في القارات: آسيا وأفريقيا وأوربا(٢).

لقد أدى نظام المطر وطبيعة سقوطه إلى تقسيم العالم الإسلامي إلى نطاقين هما النطاق المطير والنطاق الجاف. وبالنسبة للنطاق الأول فهو يتوزع في أقليمين في الشمال حيث يسقط المطر شتاء وفي الجنوب حيث يسقط المطر صيفا، أما النطاق الجاف فهو يحتل معظم القسم الأوسط على أن هذا القسم ورغم أنه محروم من الأمطار المنتظمة إلا أنه يتعرض للسيول المفاجئة الناتجة عن أعاصير أو قلول أعاصير ضالة.

---

(١) د. محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، صـ١٩ .

(٢) د. عبده الخفاف، جغرافية العالم الإسلامى: أسس عامة في المحيطين الطبيعى والبشرى، عمان – الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٨ صـ٧٥ .

إن النطاق المطير هو ذلك النطاق الذى تزيد فيه الأمطار عن(٥٠٠ ملم) ويشمل شمال العراق وساحل سورية وشمال فلسطين والمغرب العربى وهضبة إيران والأناضول وحوض سيستان والبيدمونت الجنوبى في أفغانستان، على أن في هذه الجهات الأخيرة يسقط المطر بمتوسطات ضعيفة هى دون (٤٥٠ملم) وتهبط في المناطق السهلية إلى حوالى (٥٠٠-٥ملم)

وبرغم قيام الزراعة الفعلية في هذا النطاق فإنها كحرفة أساسية اقتصرت على سكان السهول الساحلية، مع تداخل مع وديان الأنهار كوادى العاصى ووادى الأردن وأعالى الفرات، وبعض مناطق السودان، واليمن وعمان ووديان الأنهار العضلية في المغرب العربى، وفي مقابل ذلك فإن بقية النطاق المطير تحتله مجتمعات رعوية متعددة أكبرها الأكراد والتركستان في آسيا والبقارة والجالا والصومالى في أفريقيا[١].

أما الأقاليم الجاف فيشمل الجهات التى تقل أمطارها عن (١٠٠ملم) في وسط وشبه جزيرة العرب وشمال السودان وليبيا ومصر والصومال وداخل أقطار المغرب العربى وموريتانيا وصحراء لوط وأواسط هضبة الأناضول والأحواض الصحراوية في مناطق التركستان والقرنميز الفسيحة. وتعتمد الحياة هناك على المخزون من المياة الجوفية وهى مياة مبعثرة في الواحات، وداخل هذا النطاق تظهر بعض الأنهار القصيرة كما تظهر بعض اجزاء من الأنهار الكبيرة مثل دجلة والفرات والنيل، وقد قامت على مياة هذه الأنهار حياة مستقرة في امتدادات طويلة مع مجاريها شكلت نقضيا عمرانيا للتجمع الواحى الصغير المبعثر وكانت مهدا للحضارات القديمة في العراق ومصر.

يمتد بين النطاقين المطير والجاف نطاق انتقالى يمثل حالة التدرج في كميات المطر الساقطة ويمكن أن نحدده على أساس الجهات التى تتلقى كميات من المطر تتراوح بين (١٠٠-٥٠٠ ملم) في السنة، وبذلك فإن الجهات التى تتلقى (٢٥٠-٥٠٠ ملم) في السنة هى جهات زراعية مستديمة تستند إلى تدابير روانيه سواء كانت تدابير تقليدية أم علمية حديثة، وسواء كانت على مستوى الفرد أو على مستوى محلى أو تدابير بمستوى دولة.

أما الجهات الداخلية فهى تلك التى تتراوح أمطارها (١٠٠-٢٥٠ ملم) سنويا وهى جهات الرعى التقليدى الذى تمارسه قبل البدو[٢].

---

(١) المرجع السابق، صـ٧٨ .

(٢) المرجع السابق، صـ٧٩ .

٢- المياة السطحية (الأنهار):

العالم العربى يضم ثلاثة من أشهر أنهار العالم هى النيل ودجلة والفرات، إلى جانب العديد من الأنهار الصغيرة. وقد شجع وجود هذه الأنهار على معرفة أنظمة الرى والسيطرة على المياة في كل من العراق ومصر منذ التاريخ القديم.

ومازالت الأنهار العربية تلعب دورا مهماً في الحياة الاقتصادية في الوطن العربى رغم أن مساحة الأراضى الزراعية التى تعتمد عليها لا تتجاوز نسبة (٢٠,٨٪) من المساحة الكلية للأراضى الزراعية، بينما ترتفع هذه النسبة إلى أكثر من (٥٠٪). كما تختلف نسبة الاعتماد على الأنهار من قطر لآخر فهى في مصر (١٠٠٪) وفي تونس والسعودية تهبط إلى (١٪) حيث تعتمد تونس على المطر في زراعتها وتعتمد السعودية على المياة الجوفية[١].

هذا، وتعتمد كل من أوزبكستان وتركمنستان على حوض نهرى: سيرداريا، ونهر أمودارياً، حيث يتركز النشاط الزراعى، وحيث تتسع تربية الحيوان، الأغنام والماشية والخيول، بفعل توافر الحشائش المناسبة للرعى والتى تقدم الغذاء اللكافى لهذه الحيوانات.

كما تعتمد كل من قيرغيزيا وقازاقستان على نهرى: كو، وألى. وفي أفغانستان فلعل أهم الأنهار هو نهر: هلموند، ونهر كابل وروافده التى تصب جميعها في نهر السند في باكستان[٢].

٣- المياة الجوفية:

للمياة الجوفية أهمية كبيرة في جهات العالم الإسلامى الفقيرة في أمطارها والمحرومة من جريان المياة السطحى، ولاتزال الدراسات حول كمية هذه المياة ونوعيتها وإمكانية الحصول عليها في بداية طريقها.

إن المياة الجوفية في عالمنا الإسلامى نوعان:

١- مياة جوفية قريبة من سطح الأرض يمكن الحصول عليها بواسطة حفر الآبار الاعتيادية ومنها الآبار المحفورة في السطوح الشرقية لجبال السراه وآبار شبه الجزيرة سيناء والسفوح الجنوبية لجبال أطلس والهضبة الغربية في مصر والهضبة الغربية في العراق ومستوى الماء فيها يقترن مع درجة التغذية الحاصلة من سقوط الأمطار فهو يتباين من عام لآخر وعلى العموم فإن عمق هذه الآبار لا يزيد على (٢٠-٣٠ م).

---

(١) المرجع السابق، صـ٨٩ .

(٢) المرجع السابق، صـ٩٠-٩١ .

٢- مياة جوفية عميقة تكونت أثناء الفترات المطيرة، ولا يمكن الوصول إليها إلا بواسطة آلات الحفر الحديثة وبناء هذه الآبار لاشك سيكون ذا كلفة عالية إلا أنها تتميز باستمرارها في جريان مياهها الوفيرة[١].

(١) المرجع السابق، صـ٩٢ .

الفصل الرابع

إنتـــاج الغـــذاء

الاحتياجات الغذائية يمكن تحقيقها من خلال ثلاث مجموعات رئيسية من الأغذية وهى:

١- أغذية البناء الحيوية: وتشمل الحبوب والمحاصيل الدرنية، والبقول والزيوت النباتيـة، والسكر.

٢- الأغذية البروتينية الحيوانية، وتشمل اللحوم والألبان والبيض والأسماك والخضر[١].

وعلى الرغم من محدودية مورد الأرض الزراعية، وضآلة المساحات الجديدة التى أمكـن إضافتها في الربع قرن الأخير، استطاع العالم أساساً من خلال تكثيف استخدام مـوردى المـاء والأرض سواء بتحويل مساحات أكبر إلى الرى الصناعى أو الاستخدام الموسـع للتكنولوجيـا - تحقيق زيادات كبيرة في الإنتاج الزراعى الكلى، والإنتاج الكلى للغذاء. ففى عـام ١٩٩٣ بلغت الزيادة في الإنتاج الكلى للغذاء نحو ٦٣٪ بالمقارنة بفترة الأسـاس ١٩٧١/٦٩م. إلا أن الزيـادة السكانية التهمت الجانب الأكبر من هذه الزيادة في الإنتـاج الكلـى للغـذاء، ومـن ثـم لـم تتجـاوز الزيادة في متوسط ما يخص الفرد من الغذاء نحو ١٠٪.

وما يلفت النظر في هذا التطور تراخـى الزيـادة فـي السـنوات الثمـانى الأخـيرة بالمقارنـة بالفترة السابقة لها ففي عام ١٩٨٥م بلغ الرقم القياسى للإنتاج الكلى للغذاء نحو (١٤٣) بمتوسط زيادة سنوية للخمسة عشرة عاماً السابقة نحو ٢,٨٧٪ ، كما بلغ الرقم القياسى لما يخص الفـرد (١١٠) وفي عام ١٩٩٣ بلغ الرقم القياسى للإنتاج الكلى للغذاء (١٦٣) بمتوسـط زيـادة سـنوية للسنوات الثمانى حوالى ٢,٥٠٪ وبلغ الرقم القياسى لما يخص الفرد (١٠٩) أى دون زيادة عما كان عليه من ثمانى سنوات. هذا التراخى يعزز الرأى القائل بأن تحقيق زيادة في الإنتاجية فـي معظم المحاصيل الزراعية أصبح أكثر صعوبة، أو أن الاهتمام العالمى بالتنميـة الزراعيـة أخـذ في التراخى[٢].

وعلى الصعيد العـالمى فإنـه ثمانيـة محـاصيل نجيليـة هـى القمـح والأرز والـذرة الشـامية والشعير والذرة الرفيعة والدخن والشيلم والراى وخمسة محاصيل درنية هى البطاطـا والكسـافا واليام والقلقاس تعتبر محـاصيل الغـذاء الأساسية للإنسـان، سـواء بفـائدة لهـا مباشـرة أو غـير مباشرة بعد تحويلها إلى أغذية بروتينية عن طريق الإنتـاج الحيوانـى. ويختلـف مـدى الاعتمـاد

---

(١) د. محمد عبد السلام، مرجع سابق، صـ٢٠ .

(٢) المرجع السابق، صـ٢١ .

على أى من هذه المصادر الغذائية اختلافا بينا في العالم، وكذلك تختلف كثيرا نسبة استخدام اى منها كغذاء مباشر للإنسان أو غذاء غير مباشر، ومن ثم فهناك قدر كبير من التداخل. وعموما يعتبر القمح والأرز محصولى غذاء مباشر، ومن ثم يطلق عليها عادة "الحبوب الغذائية" بينما تعتبر باقى الحبوب "حبوبا خشنة" إذ تستخدم أساسا في الأعلاف الحيوانية، ولو أن دولا عديدة تعتمد عليها في غذاء الإنسان، كذلك الحال بالنسبة للمحاصيل الدرنية ففي كثير من الدول تحل البطاطس إلى حد كبير محل القمح، وفي الكثير من الدول الأفريقية تكتسب الكسافا واليام أهمية كبيرة[١].

ويمثل القمح والأرز معاً نحو ٥٧,٦٪ من الإنتاج الكلى للحبوب، ويوفران للفرد الواحد في المتوسط نحو ١٩٦ كيلو جراماً في السنة. وتاتي الحبوب الخشنة في المرتبة الثانية، وتوفر في المتوسط للفرد الواحد نحو ١٤٤ كجم في السنة بينما توفر المحاصيل الدرنية للفرد الواحد نحو ١٠٨ كجم في السنة يأتى نصفها تقريبا من البطاطس.

ونظراً لأن الحبوب تعتبر بوجه عام الركيزة الأساسية للإنتاج الزراعى أو إنتاج الغذاء، خاصة في الدول النامية ومنها الدول الإسلامية، فإن التغير في إنتاجها يعطى مؤشرا معبرا عن حالة الغذاء بوجه عام[٢].

وفيما يتعلق بإنتاج الحبوب بوجه عام، يمكن ملاحظة أنه فيما بين عامى ٧١/٦٩ ، ٨١/٧٩ أى الفترة الأولى زاد الإنتاج الكلى بنحو ٢٦٪ بمتوسط سنوى ٢.٦٪ بينما في الفترة الثانية فيما بين عامى ٨١/٧٩ ، ١٩٩٣ كانت الزيادة أقل وبمتوسط نمو سنوى ١,٥٪.

وبينما زادت المساحة المنزرعة حبوبا في الفترة الأولى بنحو ٦٪ نجدها وقد نقصت في الفترة الثانية بنحو ٤٪ وبينما زاد ما يخص الفرد من الحبوب في الفترة الأولى بنحو ٤٪ نجده عام ١٩٩٣ وقد نقص بنحو ٤٪ ومن ثم تراجع إلى نفس المستوى الذى كان عليه قبل ثلاثة وعشرين عاماً.

ومن جهة أخرى، ففي خلال الثلاثة والعشرين عاماً فيما بين عامى ١٩٧٠م و١٩٩٣م جاءت الزيادة في الإنتاج الكلى للحبوب (٥٢٪) أساسا من الزيادة في إنتاجية وحدة المساحة، أى الهكتار، (٤٩٪) وإذا لم تتجاوز الزيادة في المساحة المنزرعة نحو ٢٪ ، لقد تناقصت كثيرا المساحة المنزرعة حبوبا بالنسبة للفرد الواحد (٣٣٪) ولكن ظل ما يخصه من الكيلوجرامات ثابتاً أساساً نتيجة للتقدم التكنولوجى[٣].

---

(١) د. محمد عبد السلام، مرجع سابق، صـ٢٢ .

(٢) المرجع السابق، صـ٢٣ .

(٣) المرجع السابق، صـ٢٣،٢٤ .

وفيما يتعلق بالقمح، نجد أن الصورة في مجملها لا تختلف كثيرا عن حالة الحبوب، ولو أنها أفضل قليلاً، ففيما بين عامى ٧١/٦٩ و ٨١/٧٩ ، زاد الإنتاج الكلى ٣٣٪ أى بمتوسط نمو سنوى ٣,٣٪ وفي الفترة التالي كانت الزيادة أقل بمتوسط نمو سنوى نحو ٢,٢٪ . وبينما زادت المساحة المنزرعة قمحاً في الفترة الأولى بنحو ٣٠٪ نقصت في نهاية الفترة الثانية بنحو ٦٪ . كذلك كانت الزيادة من الإنتاجية أكثر في الفترة الثانية منها في الفترة الأولى. كما أن معظم الزيادة في الإنتاج الكلى للقمح في الثلاثة والعشرين عاما (٧١٪) جاءت من خلال الزيادة في الإنتاجية (٦١٪)[١].

مما سبق خلص د. محمد السيد عبد السلام إلى المؤشرات الثلاثة التالية:

أولا: أن النمو الكبير الذي تحقق في إنتاج الغذاء خلال فترة الثلاثة والعشرين عاما السابقة، جاءت أساساً من خلال الارتقاء بإنتاجية وحدة المساحة من الأرض وليس من خلال زيادة المساحة المنزرعة، أى من خلال استخدام تكنولوجيا ومدخلات إنتاج أفضل.

ثانيا: أن النمو في الإنتاج واكبه نموا مماثلا تقريباً في عدد السكان، ومن ثم جاء التحسين في مستوى ما يخص الفرد الواحد محدودا للغاية.

ثالثا: في ضوء محدودية الموارد الطبيعية من أرض وماء، وصعوبة زيادتها، واستمرار الزيادة السكانية، حتى إن جاءت مستقبلاً بمعدلات أقل، سوف يتركز اعتماد العالم مستقبلاً على التكنولوجيا، سواء للوفاء باحتياجات السكان الجدد أو لتحسين ما يخص الفرد بوجه عام وهكذا، إذا كان كوكب الأرض قد اقترب من حدود قدرته الاستيعابية، أى قدرة موارده الطبيعية على الوفاء باحتياجات السكان، فإن قدرة الإنسان على تطوير قدراته التكنولوجية في استخدام ما هو متاح من موارد طبيعية زراعية، تصبح بالغة الأهمية، وهى التى ستحدد بالفعل الحدود الاستيعابية لكوكب الأرض[٢].

---

(١) نفس المرجع، صـ٢٤ .

(٢) د. محمد عبد السلام، مرجع سابق، صـ٢٥ .

إنتاج الغذاء في الدول الإسلامية

إنتاج الحبوب:

بلغت المساحة المزوعة حبوب في الدول الإسلامية في عام ١٩٩٠م ٥٥,٨ مليون هيكتار، وفي عام ١٩٩٨ انخفضت إلى ٣٩,٦ مليون هيكتار، وبلغت المساحة على مستوى العالم ٧٠٢ مليون هيكتار، في عام ١٩٩٠، ثم انخفضت في عام ١٩٩٨م ٦٩١ مليون هيكتار. وكان الوزن النسبى للدول الإسلامية في عام ١٩٩٠م ٧,٩٪، ثم انخفض إلى ٥,٧٪ في عام ١٩٩٨م.

وبلغ إنتاج الدول الإسلامية من الحبوب ٤٠ مليون طن في عام ١٩٩٠م، وارتفع الإنتاج إلى ٥١,٤ مليون طن عام ١٩٩٨م. وكان الإنتاج العالمى ١,٩٥ مليار طن في عام ١٩٩٠م، وارتفع إلى ٢,٠٥ مليار طن في عام ١٩٩٨م، وكان الوزن النسبى للدول الإسلامية ٢,٠٤٪ في عام ١٩٩٠م، ثم ارتفع في عام ١٩٩٨م إلى ٢,٦٪. وفي الفترة التى انخفضت فيها المساحة المزروعة حبوب في الدول الإسلامية ٩٠-١٩٩٨م من ٥٥,٨ مليون هيكتار إلى ٩,٦ مليون هيكتار زاد الإنتاج في نفس الفترة من ٤٠ مليون طن إلى ٥١,٤ مليون طن. (انظر الجدول رقم (٥) من الملحق الإحصائى).

إنتاج القمح:

بلغت المساحة المنزرعة قمحاً في الدول الإسلامية عام ١٩٩٠م ٣,٧ مليون هيكتار، وفي عام ١٩٩٨م زادت المساحة إلى ٤,٣ مليون هيكتار وكانت المساحة المزروعة على مستوى العالم ٢٧١,٧ مليون هيكتار في عام ١٩٩٠م، وانخفضت في عام ١٩٩٨م إلى ٢٢٤,٣ مليون هيكتار، وبلغ الوزن النسبى للدول الإسلامية ١,٦٪ عام ١٩٩٠، وارتفع إلى ١,٩٪ في عام ١٩٩٨م بزيادة قدرها ٠,٣٪.

وبلغ إنتاج الدول الإسلامية في عام ١٩٩٠م ٨ مليون طن، ارتفع إلى ١٠,٧ مليون طن في عام ١٩٩٨م، وفي نفس الوقت كان الإنتاج العالمى ٥٩٢ مليون طن في عام ١٩٩٠، انخفض إلى ٥٨٨ مليون عام ١٩٩٨م، وكان الوزن النسبى للدول الإسلامية ١,٦٪ عام ١٩٩٠م ارتفع إلى ١,٨٪ عام ١٩٩٨م. (انظر الجدول رقم (٦) من الملحق الإحصائى).

إنتاج قصب السكر:

بلغت المساحة المزروعة قصب السكر في الدول الإسلامية ١,٨ مليون هيكتار في عام ١٩٩٠م، ارتفعت عام ١٩٩٨م إلى ٢١,٣٥ مليون هيكتار، وفي نفس الوقت كانت المساحة على مستوى العالم ١٦,٩ مليون هيكتار، ثم ارتفعت إلى ١٩,٤ مليون هيكتار.

وبلغ الوزن النسبى للعالم الإسلامي ١١٪ في عام ١٩٩١م، و١١٪ في عام ١٩٩٨م.

وبلغ إنتاج الدول الإسلامية في عام ١٩٩٠م، ٩٣,٢ مليون طن، ارتفع في عام ١٩٩٨م إلى ١١٨ مليون طن.

وكان الإنتاج العالمى في تلك الفترة ١,٠٣ مليار طن، وزاد عام ١٩٩٨م إلى ١,٦ مليون طن. وكان الوزن النسبى للعالم الإسلامي ١٠,٩٪، ٩,٤٪ على الترتيب.

ومن أكبر الدول زراعة للقصب تأتى باكستان في المرتبة الأولى حيث كانت المساحة في الفترة موضع الدراسة ٨٥٤ ألف هكتار، ارتفعت إلى ١٠٥٦ ألف هيكتار، وكان الإنتاج ٣٥,٥ مليون طن، ارتفع إلى ٥٣,١ مليون طن.

وتليها في المرتبة الثانية إندونيسيا حيث كانت المساحة في نفس الفترة ٣٦٩ ألف هكتار، وارتفعت إلى ٤٠٨ ألف هكتار وأنتجت ٢٥,٥ ، و٢٧,٥ مليون طن على الترتيب. (انظر الجدول رقم (٧) في الملحق الإحصانى).

الفصل الخامس

مستقبل إنتاج الغذاء: بين اليأس والرجاء

عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة، تصاعد القلق فى كثير من أقطار العالم والخوف من نقص حتمى فى امدادات الغذاء، ولكن سرعان ما أفسح هذا القلق الطريق لشعور بالاطمئنان والأمل، بسبب الزيادات الكبيرة فى إنتاج الغذاء وفى المخزون خلال عقدى الخمسينات والستينات. إلا أن موسمين مناخيين سيئيين فى جنوب آسيا أديا إلى عودة الحديث بشدة عن حتمية المجاعة.

ففى عام ١٩٦٦/٦٥م حدث جفاف فى الهند وباكستان وتكرر فى العام التالى، ومن ثم حدث نقص شديد فى الحبوب ومجاعة، وقدمت شحنات انقاذ من الحبوب، وانخفض مخزون الحبوب العالمى من ١٥٦ مليون طن فى يوليو ١٩٦٥م، أى حوالى ١٦٪ من الإنتاج العالمى، إلى ١٢٩ مليون طن فى يوليو التالى، أى حوالى ١٣٪ من الإنتاج العالمى.

ولقد استجاب العالم، على الأقل مؤقتاً، لتحدى نقص مستمر فى امدادات الغذاء العالمية، وبدأت بعض الأقطار النامية(١) ومنها أقطار العالم الإسلامى فى دفع عملية التنمية الزراعية.

وفيما بين عامى ٦٧و١٩٧١م، زاد إنتاج الحبوب الغذائية (القمح والأرز) بدرجة كبيرة، مع بداية الثورة الخضراء فى آسيا، وازداد المخزون العالمى، وانقلب القلق الذى ساد أوساط الستينات من احتمال كوارث غذاء عالمية إلى اعتقاد بعض المراقبين، أن مشكلة الغذاء فى العالم قد أمكن التحكم فيها بصورة نهائية. إلا أن الفترة ٧٢-١٩٧٤ أعادت البندول إلى جانب القلق ثانية، فقد شهدت هذه الفترة أحداثاً متواكبة : نقص الإنتاج فى مناطق عديدة وعلى التوالى صاحبة توسع سريع فى الطلب على الغذاء، خاصة فى الاتحاد السوفيتى، ترتب عليه ارتفاع أسعار الحبوب إلى ثلاثة أمثاله خلال ثمانية شهور (٢).

هذا عن الماضى، فماذا عن المستقبل؟

فى السنوات القادمة، سوف تتحدد قضية الغذاء على الصعيد العالمى بالتوازن بين "الطلب على الغذاء" و"إمدادات الغذاء" فإذا رجحت كفة الإمدادات استقرت الأمور وساد التفاؤل، وإذا رجحت كفة الطلب كانت المشكلة (٣).

وبطبيعة الحال، سوف تكون هناك نقاط اتفاق ونقاط اختلاف، فعلى جانب "الطلب على الغذاء" أو

١- د. محمد عبدالسلام، مرجع سابق، ص ٢٦ - ٢٧.
٢- نفس المرجع، ص ٢٨.
٣- نفس المرجع، ص ٢٩.

"السكان" هناك اتفاق عام، فهيئة الأمم المتحدة مثلاً تتوقع أن يزيد عدد سكان العالم إلى ٨,٥ مليار نسمة عام ٢٠٢٥م، أى بزيادة نحو مليارين ونصف، وأن الغالبية العظمى من هذه الزيادة سوف تكون فى الدول النامية التى سيشكل سكانها نحو ٨٣٪ من سكان العالم، وأن نسبة سكان الحضر فى الدول النامية سوف تزيد كثيراً من نحو ٣١٪ عام ١٩٨٥م، أى مليار نسمة، إلى ٥٧٪ عام ٢٠٢٥، أى أربعة مليارات نسمة (١).

أمام هذه الزيادة المتوقعة فى "الطلب على الغذاء" نتيجة لزيادة السكان، يتشكل اتفاق عام على أن امدادات الغذاء عام ٢٠٢٥ يجب أن تزيد إلى أكثر من ضعف ما كانت عليه عام ١٩٩٥. هل يمكن تحقيق هذه الزيادة؟

هنا تختلف التوقعات كثيراً فى طيف كامل على أحد طرفيه، من يؤكد قرب تحقيق كابوس المالتوسية ما لم تتم السيطرة على الزيادة السكانية وفوراً، وعلى الطرف الآخر من يؤكد أنه لن تكون هناك مشكلة غذاء، وسوف تسير الأمور إلى خير ما يرام. وفيما بينها درجات متفاوتة من الخوف والأمل (٢).

والأفكار المحورية لهذه الاتجاهات الأربعة:

الأول - الرأى المتشائم

ويؤسس أصحاب هذا الرأى وجهة نظرهم على:

١- استمرار الزيادة السكانية وصعوبة السيطرة عليها، والزيادة السكانية لا تعنى فقط احتياجات أكبر من الغذاء، ولكن أيضاً تعنى الاقتطاع من الموارد الطبيعية خاصة الأرض والماء، والضغط على الموارد المالية التى يمكن توجيهها للتنمية الزراعية.

٢- محدودية مورد الأرض الزراعية وضآلة احتمالات زيادتها، بل زيادة احتمال تعرضها للتآكل، واحتمالات تكثيف استخدامها قليلة، نظراً لأن الموارد المائية بدورها محدودة.

٣- امكانية زيادة المحصول البيولوجى للحبوب آخذه فى التناقص.

وباختصار فهم يرون أن كوكب الأرض يقترب سريعاً من نقطة تجاوز السعة الاستعابية، أى أن الموارد الطبيعية على وشك أن تصل إلى نقطة العجز عن توفير القاعدة الأساسية لإنتاج المزيد من الغذاء للسكان المتزايدين (٣) ومن أنصار هذا الرأى.

١- نفس المرجع، ص ٣٠.
٢- نفس المرجع، ص ٣١.
٣- نفس المرجع، ص ٣١.

Bronen,I. and H. Kame (1993),Ful House: Reassurinc The Earth Populatian Carrying Capacity The weorld Watch Environmental Alert Sries,NewYOrk.

الثانى- الحل عند الدول المتقدمة:

وهذا الرأى يرى أن الدول المتقدمة هى المؤهلة لحل مشكلة الغذاء للعالم، ويعبر عن هذا الاتجاه "كاروثرز" Carruhthers Iam (1993). "Coing,Gone: Tropical Agriculture As Keur IT? Tropical Agriculure Neusletter (UK). 13(3):1-5.

الذى يرى أن دول المناطق المدارية وشبه المدارية، أى الدول النامية بوجه عام ومنها معظم الدول الإسلامية، لن تكون قادرة على توفير الغذاء لسكانها البلايين الأربعة عام ٢٠٢٥م، وأن البيئات المدارية وشبه المدارية الهشه سوف توفر بالكاد نصف الاحتياجات، ومن ثم فسوف يكون على الدول المتقدمة أن تغطى العجز، وبالتالى أن تتضاعف تجارة الحبوب إلى أربعة أمثال من مائتى مليون طن إلى ثمانية مئيون طن، وسوف يكون موقف الدول النامية سيئاً للغاية نتيجة اعتمادها على الاستيراد بدءاً من عواقب ارتفاع الأسعار وحتى تعرض السكات للمعاناه من نقص وسوء التغذية(١).

الثالث - المتفائل:

يرى أصحاب هذا الرأى أن معدل الزيادة السكانية سوف ينخفض، مثلاً من ١,٧٤٪ عام ١٩٩٤م إلى ١,٤٠٪ عام ٢٠١٠م، بينما سوف يزيد إنتاج الحبوب بمعدل ٢٪ سنوياً، ومن ثم سوف يكفى للوفاء باحتياجات السكان. إلا أن الدول النامية سوف تزيد من وارداتها من الغذاء بمعدل ٤٪ ومن ثم سوف يتضاعف وارداتها عام ٢٠١٠م، وسوف تستطيع الدول المتقدمة توفير هذه الاحتياجات. وهكذا فإن هذا التفاؤل هو للدول المتقدمة(٢).

وهناك من يتحفظ مثل "يورك" فيما يتعلق بالدول النامية ويرى أن الاتجاهات الحالية فى إنتاج الغذاء لا تقدم وعداً عظيماً بالدول النامية، وأن النمو فى الإنتاج الزراعى فى الكثير من دول العالم الثالث يتباطأ بصورة واضحة، ففى خلال ست وثلاثين سنة فيما بين عامى ١٩٥٠ - ١٩٨٦ فى أربع مناطق للدول النامية (شمال أفريقيا، أفريقيا جنوب الصحراء، جنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا) ومعظمها دول إسلامية، كان معدل النمو فى إنتاج الغذاء بالنسبة للفرد أقل خلال السنوات التسع الأخيرة (٧٧ - ١٩٨٦) عنه خلال الفترة كلها، مما يدل على أن العدل بين الدول النامية تراجعت للخلف فى الجهود لمقابلة الطلب على المنتجات الغذائية(٣).

١- نفس المرجع، ص ٣٢.
٢- نفس المرجع، ص ٣٢.
٣- نفس المرجع، ص ٣٣.

الرأى الرابع – الرأى التقليدى:

وأصحاب هذا الرأى يمثلون القاعدة العريضة للمهتمين بقضايا التنمية الزراعية، وهم يرون بأن احتمالات تحقيق زيادة فى قاعدة الموارد الطبيعية محدودة وأن التحدى الحقيقى الذى يواجة الزراعة فى الثلاثين عاما القادمة هو مضاعفة الإنتاج الزراعى وعلى نفس قاعدة الأرض الزراعية الحالية تقريباً مع المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية وتحسينها كلما أمكن ذلك وهذا فى الحقيقة يعتبر تحدياً مزدوجاً:

١- إيجاد نظم إنتاج مستدامة بيئياً تحسن الإنتاجية

٢- إدارة سليمة للموارد الطبيعية.

وهكذا فإن مضاعفة إنتاج الغذاء يجب أن تتحقق أساساً من خلال زيادة الانتاجية لوحدة الموارد الطبيعية – الهتكار من الأرض الزراعية والمتر المكعب من ماء الرى – فى نفس الوقت الذى تضغط فيه جهود تحقيق الزيادة فى الإنتاجية على الموارد الطبيعية، ولكن توجيه الاهتمام الكافى لهذه القضية كفيل بإيجاد الحلول المطلوبة للمعضلة (١).

ويمكن استخلاص النتائج التالية من العرض السابق للآراء الأربعة:

أولاً- إن أفضل التوقعات وأكثرها تفاؤلاً على المستوى العالمى تشير إلى أن إنتاج الغذاء بالنسبة للفرد سيظل تقريباً عند مستواه الحالى، ولو أنه يمكن أن يتراجع كثيراً فى العديد من الدول النامية، وكذلك بالنسبة لأقطار العالم الإسلامى.

وهذا يعنى أن أى ظروف مناخية أو سياسية تؤثر فى الإنتاجية أو فى امدادات الغذاء فى قطر كبير أو مجموعة أقطار يمكن أن تؤثر بالتالى وبصورة مباشرة فى حالة الغذاء على المستوى العالمى، أى أن حالة الغذاء لا يتوقع لها أن تصل إلى مرحلة استقرار يدفع إلى الاطمئنان والاسترخاء.

ثانياً- إن تزايد اعتماد الدول النامية، ومن بينها معظم الأقطار الإسلامية، على الاستيراد سوف يعنى أن يظل أمنها الغذائى، فضلاً عن اقتصادها، ومن ثم استقرارها السياسى معرضاً لأخطار جسيمة يمكن أن تحدث فى أى وقت (٢).

ثالثاً- إن تراجع اهتمام الدول المتقدمة بتقديم العون للدول النامية، ربما يسبب تغير الظروف السياسية وانتهاء الاستقطاب العالمى السابق، وربما لأنها ذات مصلحة فى زيادة صادرتها من الموارد الغذائية وما تحققه لها من مزايا اقتصادية وسياسية، وربما لأسباب أخرى، يعنى بالضرورة أن على الدول النامية أو دول

١- نفس المرجع، ص ٣٣-٣٤.

٢- نفس المرجع، ص ٣٥.

الجنوب، ومنها أقطار العالم الإسلامى أن تعتمد على الذات ليس فقط فى تحقيق التنمية الزراعية، ولكن أيضاً فى امتلاك أهم الوسائل للتنمية الزراعية وهى التكنولوجيا. لم يعد هناك شك فى محدودية الموارد الطبيعية وفى أى زيادة فى الإنتاج الكلى مستقلاً سوف تتحقق أساساً من خلال تكثيف استخدام الموارد الطبيعية المتاحة، وهذا لن يتأتى بصورة سليمة إلا من خلال تكنولوجيات مناسبة يتم توليدها طبقاً لاحتياجات الظروف المحلية ثم نقلها وتطبيقها فى أسرع وقت ممكن. هذا العمل يستلزم بناء قدرات بحثية إرشادية فاعلة يجرى تنظيمها وتوجيهها وادارتها طبقاً لروح العصر (١).

١- نفس المرجع، ص ٣٦.

الفصل السادس

برامج تنمية الإنتاج فى أقطار العالم الإسلامى

يهدف تحقيق الأمن الغذائى(١) العمل على تحقيق تنمية زراعية متسارعة على المستوى القطرى لتحقيق أكبر قدر من الأمن الغذائى، وتحقيق أكبر قدر من التنسيق والتعاون على مستوى العالم الإسلامى من خلال التجمعات الإقليمية وشبه الإقليمية.

ولا شك فى أن السنوات الأخيرة قد شهدت ادراكاً متناميا لدى الجميع:

أولاً – خطورة الاعتماد على الخارج فى تأمين حاجة السكان من الغذاء فى عصر يترتب على الاستيراد من الخارج استنزاف للموارد من العملات الأجنبية ومن ثم ضرورة تحقيق حد أدنى، على الأقل، من الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الأساسية.

ثانياً – بأن توافر السلع الغذائية بأسعار معقولة للسكان ضرورى للاستقرار الاقتصادى والسياسى.

ثالثاً – أن تحقيق التنمية الزراعية يمكن أن يكون سريعاً، وأن ثمارها يمكن أن تتحقق فى وقت أقصر بكثير مما كان يعتقد، فضلاً عن أن عائد الاستثمار يمكن أن يكون كبيراً ومجزياً.

رابعاً – أن الارتقاء بمستوى معيشة السكان الريفيين يوفر قاعدة صلبه للتقدم الاقتصادى.

وهكذا أصبحت قضية الأمن الغذائى. ومدخلها هو التنمية الزراعية المتسارعة، قضية حيوية تستحق أن يبذل فيها جهد، ومن ثم تعددت الرؤى عن الأسلوب الأمثل للتعامل معها، لعل، أهمها أسلوب برامج تنمية الإنتاج التى تعمل على تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة، الطبيعية والبشرية والمالية، لإنجاز أهداف محددة.

مفهوم الأمن الغذائى

الأمن الغذائى بالنسبة للمواطن، يشتمل على ثلاثة أركان:

الأول– هو الوفرة، أى توافر السلع الغذائية التى يحتاج إليها المواطن فى حياته اليومية فى السوق المحلى.

اعتمدنا فى كتابه هذا الجزء على الأفكار الواردة فى الكتب التالية:

١- د. محمد عبدالسلام، الأمن الغذائى للوطن العربى، سلسلة عالم المعرفة العدد (٢٣٠) ص ٣٢٥-٣٧٨

٢- عبدالقادر الطرابلسى، أضواء على مشكلة الغذاء بالمنطقة العربية الإسلامية، كتاب الأمة، لعدد (٦٨)، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - قطر

٣- د. حسن حمدان العلكيم، "أزمة الغذاء فى الوطن العربى: التحديات وآفاق المستقبل" مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٣)، يناير ١٩٩٦م.

الثانى - الاستقرار أى أن تكون هذه السلع متوافرة طوال الوقت بحيث تكون متاحة عند احتياجه إليها.

الثالث - إمكانية الحصول عليها، بمعنى أن يكون دخله كافياً لتمكينه من شراء ما يحتاج إليه من سلع غذائية دون عناء.

أما الأمن الغذائى بالنسبة للدولة أو القطر، تظل الأركان الثلاثة للأمن الغذائى كما هى بالنسبة للمواطن، ولكن مع تحديد أكثر للمفهوم على النحو التالى:

أولاً - فالوفرة يجب أن تكون أساساً من خلال الإنتاج المحلى، ومن ثم تسعى جميع الدول للارتقاء بالكفاءة الإنتاجية والتنافسية لزراعتها المحلية لتوفير أكبر قدر ممكن من احتياجات مواطنيها بصورة آمنة، ومن ثم زيادة لنسبة الاكتفاء الذاتى، آخذة فى الاعتبار حسن استثمار الموارد المتاحة وإمكانيات وظروف السوق العالمى.

ثانياً- الاستقرار يعنى استقرار الامدادات الغذائية للقطر أو الدولة من عام لآخر، دون التعرض لمخاطر تقلبات حادة سواء فى الإنتاج المحلى أو السوق العالمى. واستقرار الامدادات الغذائية يعتمد كثيراً على الوفرة، خاصة إذا صاحبها نظام سليم للتخزين والتسويق. وإمكانية حصول المواطن على السلع الغذائية يمكن أن تتحقق من خلال مدخلين:

الأول - تحسين دخول الناس، ومن ثم زيادة قدرتهم الشرائية، وهذا هو الحل الأفضل بطبيعة الحال ولكنه ليس الميسور دائماً.

الثانى - إما من خلال التدخل الحكومى بابقاء أسعار السلع الغذائية منخفضة لتكون فى متناول الناس، وخاصة ذوى الدخول المنخفضة، أى دعم المستهلك على حساب المنتج، وهذا المدخل له آثار سلبية على تنمية الزراعة وإمكانية تحقيق الوفرة والاستقرار.

أو بالدعم الحكومى لأسعار السلع الغذائية لابقائها منخفضة بالنسبة للمستهلك على حساب المجتمع، وهذا أيضاً له سلبياته

وهكذا، يظل المحور الأساسى للأمن الغذائى هو من خلال تحقيق وفرة الإنتاج المحلى بأسعار - أى تكلفة مناسبة بصورة مستمرة.

وهذا يقود إلى السؤال التالى: كيف يمكن تحقيق الوفرة وبأسعار منافسة؟

ونقطة البداية هى صياغة استراتيجية للتنمية الزراعية على متسوى القطر. وأركان الاستراتيجية.

١- الإطار العام للمنظومة المتكاملة من الأهداف المقصودة عن سابق تصور

٢- السياسات التى تحدد وتعرف الاحتياجات.

٣- كيفية تحقيقها وعلى أسس متواصلة.

وفيما يتعلق بالركن الأول للاستراتيجية، سوف تحدد الأهداف التى ينبغى تحقيقه فى إطار تصور استشرافى للاحتياجات والموارد والظروف المحيطة، مع الأخذ فى الاعتبار العديد من العوامل والمتغيرات لعل أهمها:

- تصور مستقبلى للموارد الطبيعية، والموارد بوجه عام، واحتمالات الزيادة أو النقص، والحاجة إلى التحسين والصيانة ....الخ.

- تصور مستقبلى لاحتياجات السكان من السلع الغذائية المختلفة، فى ضوء الزيادة السكانية، التحول من الريف إلى الحضر، تغير مستويات الدخول ....الخ.

- تصور مستقبلى لاحتمالات الإنتاج الكلى من السلع الغذائية المختلفة تكلفة الإنتاج، القدرة التنافسية ....الخ.

- تصور مستقبلى للتقدم التكنولوجى وإمكانيات استثماره، وتطورات السوق العالمى وامكانيت الاعتماد عليه وتأثيراته فى الزراعة المحلية ....الخ.

- تصور مستقبلى لإمكانيات الوفاء باحتياجات السكان اعتماداً على الزراعة الوطنية، أو الاستيراد، وإمكانيات الإرتقاء بدرجة الاكتفاء الذاتى، وإمكانيات التصدير ...الخ.

- تصور للمعوقات الحالية والتى يمكن أن تنشأ مستقبلاً والآثار التى يمكن أن تترتب عليها.

- تصور مستقبلى لآثار التطورات سالفة الذكر فى الزراع وامكانية الارتقاء بالمستوى المعيشى للسكان الريفيين ...الخ.

- الركن الثانى للاستراتيجية:

سوف تحدد السياسيات التى ينبغى على الحكومة تبنيها، مثلاً، السياسات اللازم اتباعها:

- لصيانة الموارد الطبيعية وتنميتها.

- لتطوير نظم حيازة الأرض الزراعية.

- لتوفير الدعم من خلال المؤسسات البحثية الارشادية والتمويلية والخدمية والتعليم والتدريب.

- لحماية الزراعة الوطنية من احتمالات التعرض للاغراق الذى قد تلجأ إليه دول أجنبية فى ظل حرية التجارة.

- لمساندة صادرات الزراعة الوطنية وفتح أسواق لها فى الخارج ...الخ

- الركن الثالث للاستراتيجية:

سوف تتحدد الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف الإنتاجية، وكيفية تحقيق الأهداف بصورة متواصلة.

الفصل السابع

برنامج تكامل الأقطار الإسلامية للأمن الغذائى

الزراعة لا تزال تعانى من التخلف فى كثير من جوانبها، ويعتبر العالم الإسلامى منطقة العجز الغذائى الأولى فى العالم. فمعظم أقطاره تعانى بدرجات مختلفة من مشكلة أمن غذائى، ومن الأعباء التى تترتب على واردات الغذاء. هذا كما أن الفرد فى معظم أقطار العالم الإسلامى لا يحصل على الغذاء الكافى والمناسب للاحتياجات الصحية.

هذا، ومن ناحية أخرى فإن جميع الأقطار الإسلامية تتطلع إلى الارتقاء بزراعتها للوفاء باحتياجات السكان وتحسين المستوى المعيشى للسكان الريفيين ومن ثم فإن جميع الأقطار الإسلامية تسعى إلى إيجاد الوسائل والسبل التى تحقق لها حل المشاكل وتحقيق التطلعات، وفى ظل ظروف عالمية ضاغطة لا يمكن وصفها بأنها آمنه أو حتى مطمئنة.

- وهكذا. فلا شك فى أن الأقطار الإسلامية سوف تنجز بعض من أهدافها إذا استمرت فى العمل فرادى، ولكن حجم الإنجاز سيكون أكبر وتكلفته أقل لو توصلت إلى نوع من العمل فى "تكتل اقتصادى"

لقد وعى العالم أهمية العمل فى اطار تكتلات كبيرة، ومن الأهمية أن يدرك المسلمون أنهم بحاجة أكثر من وقت مضى إلى تكتل إسلامى فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى، قادر على إنجاز التنمية، ويكون له مكان على مائدة التكتلات الكبرى.

وإذا كان **المدخل الأول**، لتحقيق التنمية الزراعية المتواصلة والمتسارعة، ومن ثم وفرة الإنتاج واستقراره، وبالتالى الأمن الغذائى، فى الأقطار الإسلامية، هو تبنى أسلوب برامج التنمية الإنتاجية القطرية. التى تحشد الموارد والامكانيات المتاحة على مستوى القطر وتنسق بينها وتوجهها نحو انجاز الأهداف القطرية.

فإن **المدخل الثانى**، هو العمل فى إطار برنامج تكاملى على مستوى العالم الإسلامى يعزز المدخل الأول، ويدعم الجهود الوطنية، ويحشد القدرات المتوافرة فى الأقطار العربية وينسق بينها بما يدفع الانجازات القطرية إلى مستويات أعلى. غاية أو رسالة، استراتيجية برنامج تكامل الأقطار الإسلامية للأمن الغذائى يمكن اجمالها فى: "تعزيز جهود تحديث الزراعة فى الأقطار الإسلامية، وتنمية قدرتها الإنتاجية والتنافسية، وتنمية وصيانة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة، بما يكفل تحقيق أهداف الجيل الحالى والأجيال القادمة، فى إطار متكامل يحقق مصالح جميع الأقطار الإسلامية.

وأهداف برنامج تكامل الأقطار الإسلامية للأمن الغذائى يمكن إيجازها فيما يلى:

الهدف الأول – الارتقاء بإنتاجية الثروتين "النباتية" "والحيوانية والسمكية"، والاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية من أرض وماء ومناخ وتنوع وراثى، مع المحافظة عليها قادرة على العطاء المتواصل، وزيادة الاعتماد على الذات فى توليد التكنولوجيا ونظم الإنتاج الكلى للغذاء، تحقيقاً للأمن الغذائى.

الهدف الثانى – الارتقاء بالقدرة التنافسية للزراعة فى الأقطار بما يمكنها من المنافسة فى ظل ظروف حرية التجارة العالمية فى السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

الهدف الثالث – تعزيز التكامل بين أقطار العالم الإسلامى فى مجالات مستلزمات الإنتاج الزراعى من آلات وكيماويات وتقاو، ومجالات التسويق وتصنيع المنتجات الغذائية.

الهدف الرابع – تهيئة الظروف المناسبة لتنمية التجارة البيئية لأقطار العالم الإسلامى والقدرات التسويقية، فى مجال السلع الزراعية والخدمات توجها نحو إقامة سوق إسلامية مشتركة.

الهدف الخامس – تعزيز الارتقاء بالمستوى المعيشى للسكان الريفيين من خلال تحسين دخولهم الاقتصادية، بما يزيد من قدراتهم على تبنى متطلبات تحديث الزراعة، ومن ثم تحقيق الهدفين الأول والثانى.

هذه الأهداف يمكن أن تتحقق من خلال عمل البرامج على ثلاثة محاور رئيسية:

١- تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا.

٢- تهيئة المناخ المشجع للتمويل والاستثمار.

٣- تنسيق السياسات والتشريعات.

أهم المراجع

١.حسن حمدان الحكيم، "أزمة الغذاء في الوطن العربي: التحديات وآفاق المستقبل" القاهرة: مجلة السياسات الدولية، العدد ١٢٣، يناير ١٩٩٦م.

٢.خالد عبد العزيز الجوهرى، "قراءة في أوراق سياتل: التناقض بين الحرية والعدالة" مجلة السياسات الدولية، العدد (١٣١٩) يناير ٢٠٠٠م.

٣.روى كالن، "عالم يفيض بسكانه: عرض لأسباب المشكلة وحل جذرى لها" ترجمة: لينى الجبالى، تقديم: د. صبحى عبد الحكيم، الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة (١٢١٣) سبتمبر ١٩٩٦م.

٤.سامر مخيمر، خالد حجازى، "أزمة المياة في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، الكويت: عالم المعرفة، العدد ٢٠٩، مايو ١٩٩٦م.

٥.صبحى قاسم، "الأمن الغذائى في الوطن العربى" ، الكويت: عالم الفكر، المجلد ١٨، العدد ٢، يوليو- سبتمبر ١٩٨٧م، صـ٩٥-١١٤ .

٦.صديق صالح عبد المجيد صالح، "اقتصاديات الزراعة في الأقطار العربية" الكويت: عالم الفكر، المجلد ١٨، العدد ٢، يوليو- سبتمبر ١٩٨٧م، صـ٦١-٩٤ .

٧.طه محمد البداوى، "أثر الثورة العلمية والتكنولوجية على الزراعة" مؤتمر: "الاقتصاد العالمى الجديد وموقع مصرفيه" القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨م، صـ٢٠١-٢٣٠ .

٨.عبد الخالق محمد، "جغرافية العالم الإسلامى" عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م.

٩.عبد الرحمن حميدة، "الأطلس الاقتصادى للعالم الإسلامى" بيروت: دار الفكر العربى المعاصر، ١٩٩٧م.

١٠.عبد القادر الطرابلسى، "أضواء على مشكلة الغذاء بالمنطقة العربية الإسلامية"، قطر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، العدد (٦٨) السنة الثامنة عشرة، ذو القعدة ١٤١٩هـ.

١١.علاء طاهر، "العالم الإسلامى في الاستراتيجيات المعاصرة" باريس: مركز الدراسات العربى - الأوربى، ١٩٩٨م.

١٢.محمد الخشن، "التصحر وتأثيره على الأمن الغذائى"، الكويت: عالم الفكر، المجلد ١٧، العدد ٣، أكتوبر- سبتمبر ١٩٨٩م، صـ٥٣-٨٢ .

١٣.محمد السيد عبد السلام، "الأمن الغذائى للوطن العربى" الكويت: عالم المعرفة، العدد ٢٣٠، فبراير ١٩٩٨م.

١٤.محمد الفرا، "واقع الأمن الغذائى العربى" الكويت: عالم الفكر، المجلد ١٨، العدد ٢، سبتمبر ١٩٨٧م، صـ١٥-٦٠ .

١٥.مصطفى محمد عزب، "السكان والغذاء في العالم الإسلامى: خطورة تفاقم الفجوة الغذائية واستراتيجية مواجهتها" السكان في العالم الإسلامى، القاهرة: المركز الدولى الإسلامى للدراسات والبحوث السكانية - جامعة الأزهر ١٩٩٠م.

١٦.موسى الضرير، "الأمن الغذائى العربى والإنتاج الزراعى" مجلة معلومات دولية، العدد (٦٠) ربيع ١٩٩٩م.

ملحق إحصائى

إعداد

مصطفى دسوقى كسبه

رئيس قسم الاستشارات

مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

د. عاصم كريم عبد الحميد

مدرس الاقتصاد الزراعى

كلية الزراعة – جامعة الأزهر

الفهرس

١- الكثافة السكانية	جدول رقم (١)
٢- عدد السكان والقوى العاملة	جدول رقم (٢)
٣- الموارد الأرضية	جدول رقم (٣)
٤- الموارد الأرضية كنسبة مئوية	جدول رقم (٤)
٥- إنتاج الحبوب	جدول رقم (٥)
٦- إنتاج القمح	جدول رقم (٦)
٧- إنتاج قصب السكر	جدول رقم (٧)
٨- إنتاج لحوم الأغنام والماعز	جدول رقم (٨)
٩- إنتاج سكر البنجر	جدول رقم (٩)
١٠- الآلات الزراعية	جدول رقم (١٠)

جدول رقم (١) الكثافة السكانية

م	البلد	السكان بالملايين ١٩٩٧	المساحة المسطحة بآلاف الكيلومترات المربعة ١٩٩٦	الكثافة السكانية عدد السكان في الكيلو المتر المربع ١٩٩٧
١	اذربيجان	٨	٨٧	٨٧
٢	الأردن	٤	٨٩	٤٩
٣	افغانستان	٠	٠	٠
٤	ألبانيا	٣	٢٩	١٢٠
٥	الإمارات العربية	٣	٨٤	٢٩
٦	إندونسيا	٢٠٠	١٩,٥	١,٩
٧	أوزبكستان	٢٤	٤٤٧	٥٦
٨	أوغندا	٢٠	٢٤١	٩٩
٩	إيران	٦١	١٦٣٣	
١٠	بكستان	١٢٨	٧٩٦	
١١	البحرين	٠		٠
١٢	بروناى	٠	٠	٠
١٣	بنجلاديش	١٢٤	١٤٤	٩٣٥
١٤	بنين	٦	١١٣	٥١
١٥	بوركينا فاسو	١٠	٢٧٤	٣٧
١٦	تركمانستان	٥	٤٨٨	١٠
١٧	تركيا	٦٤	٧٧٥	٨١
١٨	تشاد	٧	١٢٨٤	٦
١٩	توجو	٤	٥٧	٧٨
٢٠	تونس	٩	١٦٤	٥٨
٢١	الجابون	١	٢٦٨	٤
٢٢	جامبيا	١	١١	١١٥
٢٣	الجزائر	٢٩	٢٣٨٢	١٢
٢٤	جيبوتى	٠	٠	٠
٢٥	السعودية	٢٠	٢١٥٠	٩
٢٦	السنغال	٩	١٩٧	٤٤
٢٧	السودان	٢٨	٢٥٠٦	١١
٢٨	سوريا	١٥	١٨٥	٧٩
٢٩	سورينام	٠	٠	٠
٣٠	سيراليوم	٥	٧٢	٦٥
٣١	الصومال	٠	٠	٠
٣٢	طاجكستان	٦	١٤٣	٤٢
٣٣	العراق	٢٢	٤٣٨	٤٩
٣٤	عمان	٠	٠	٠
٣٥	غينيا	٧	٢٤٦	٢٧
٣٦	غينيا بساو	١	٢٦	٤٠
٣٧	فلسطين	٠	٠	٠
٣٨	قازاقستان	١٦	٢٧١٧	٦
٣٩	قطر	٠	٠	٠
٤٠	جزر القمر	٠	٠	٠
٤١	قيرغيزيا	٥	١٩٩	٢٤
٤٢	الكاميرون	١٤	٤٧٥	٢٩
٤٣	الكويت	٢	١٨	٩٥
٤٤	لبنان	٤	١٠	٢٢٩
٤٥	ليبيا	٥	١٧٦٠	٣
٤٦	المالديف	٠	٠	٠
٤٧	مالى	١٠	١٢٤٠	٨
٤٨	ماليزيا	٢٢	٣٣٠	٦٤
٤٩	مصر	٦٠	١٠٠١	٦٠
٥٠	المغرب	٢٧	٤٤٧	٦٠
٥١	موريتانيا	٢	١٠٢٦	٢
٥٢	موزمبيق	١٧	٨٠٢	٢١
٥٣	النيجر	١٠	١٢٦٧	٧
٥٤	نيجيريا	١١٨	٩٢٤	١٢٦
٥٥	اليمن	١٦	٥٢٨	٣٠
	إجمالى العالم الإسلامى	١١٥٢	٢٨٠٩٢,٥	

جدول رقم (٢) إجمالي عدد السكان والقوة العاملة الكلية، والقوة العاملة الزراعية في الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٩٨م)

م	البيان / الدول	اجمالي عدد السكان بالألف نسمة			اجمالي القوة العاملة بالألف نسمة			اجمالي القوة العاملة الزراعية			%		
		١٩٧٥	١٩٩٠	١٩٩٨	١٩٧٥	١٩٩٠	١٩٩٨	١٩٧٥	١٩٩٠	١٩٩٨	١٩٧٥	١٩٩٠	١٩٩٨
١	اذربيجان	٥٦٨٩	٧١٣٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢	الأردن	١٧٧٣	٣٢٨٢	٤٦٧١	٤٣٢	٨١٢	١٣٧٣	٨٢	٤٧	١٦٥	١٩	٥,٨	١٢
٣	افغانستان	١٥٣٧٨	١٦٥٥٦	٢١٣٥٤	٤٥٦٩	٤٩٠٦	٨٦٥٧	٢٩٠٤	٢٦٨٧	٥٨٥٩	٦٣,٦	٥٤,٨	٦٧,٧
٤	البانيا	٢٤٢٤	٣٢٥٠	٣١١٩	١٠٤٣	١٥٥٣	١٥٤٤	٦٣٧	٧٥٢	٧٦٥	٦١	٤٨,٤	٤٩,٥
٥	الإمارات	٥٠٥	١٥٨٩	٢٣٥٣	٢٦٧	٨١٣	١١٧٠	٢٤	٢١	٦٢	٩,١	٢,٥	٥,٣
٦	أندونيسيا	١٣٥٦٦٦	١٨٤٢٨٣	٢٠٦٣٣٨	٥٠٥٢٦	٧٢٣٩٦	٩٨٠٧٧	٣١٢٠٣	٣٥٠٧٧	٤٨٧٧٥	٦١,٨	٤٨,٥	٤٩,٧
٧	أوزبكستان	٥٦٨٩	٧١٣٤	٢٣٥٧	٠	٠	٩٨٥٥	٠	٠	٢٨٦١	٠	٠	٢٩
٨	اوغندا	١١١٨٣	١٧٥٦٠	٢٠٥٥٤	٥٣٣٥	٧٨٠٠	١٠٠٢٠	٤٦٧٢	٦٣٠٦	٨١٢٥	٨٧,٦	٨٠,٩	٨١,١
٩	ايران	٣٣٣٤٤	٥٨٢٦٧	٦٥٧٥٨	٩٤٩٣	١٥٧٩٧	٢١٩٥٦	٣٧٨٨	٤٣٦٤	٦٠٦٩	٣٩,٩	٢٧,٦	٢٧,٦
١٠	باكستان	٧٤٧٣٤	١١٨١٢٢	١٤٨١٦٦	٢١٩٥٠	٥٣٢٨٠	٥٤٨٩٤	١٢٤٦٨	١٧٥٣١	٢٦٣١٨	٥٦,٨	٤٩,٧	٤٧,٩
١١	البحرين	٢٧٢	٥٠٣	٥٩٥	٨١	١٩٨	٢٦٨	٤	٣	٣	٥	١,٧	١,٢
١٢	بروندى	٣٦٨٠	٥٤٩٢	٣٤٥٧	٢٠١٠	٢٨٤١	٣٤٥٨	١٨٧٤	٢٥٩٤	٣١٣٢	٩٣,٢	٩١,٣	٩٠,٦
١٣	بنجلاديش	٧٦٥٨٢	١١٣٦٨٤	١٢٤٧٧٤	٢٢٥٤٨	٣٤٤٢٥	٦٤٥٧٨	١٧٦١٥	٢٣٥٩٣	٣٧٢٥٧	٧٨,١	٦٨,٥	٥٧,٧
١٤	بنين	٣٠٣٣	٤٦٢٢	٥٧٨١	١٥٨٩	٢١٧٠	٢٦٣١	١٢٠٠	١٣١	١٤٧٢	٧٥,٥	٦١,٤	٥٦
١٥	بوركينافاسو	٦٢٠٢	٨٩٩٣	١١٣٠٥	٣٤٦١	٤٧١٩	٥٦١٢	٣٠٢٧	٣٩٨٢	٥١٧٧	٨٧,٥	٨٤,٤	٩٢,٢
١٦	تركمنستان	٣٤٤٢	٣٦٦٨	٤٣٠٩	٠	٠	١٨٤٠	٠	٠	٦٢٨	٠	٠	٣٤,١
١٧	تركيا	٤٠٠٢٥	٥٥٩٩١	٦٤٤٧٩	١٧٦٣٩	٢٣٨٥٢	٣٠٣٣٦	١١٤٢٦	١١٥٤٦	١٤٤٥٧	٦٤,٨	٤٨,٤	٤٧,٧
١٨	تشاد	٤٠٣٠	٥٥٥٣	٧٢٧٠	١٤٩٦	١٩١٥	٣٣٨٢	١٢٩٧	١٤٢٩	٢٦٠٤	٨٦,٧	٧٤,٦	٧٧
١٩	توجو	٢٢٨٥	٣٥١٢	٤٣٩٧	١٠٠٩	١٤٧٠	١٨١٦	٧٥٦	٩٦٤	١١٠٦	٧٤,٦	٦٥,٦	٦٠,٩
٢٠	تونس	٥٦١١	٨٠٥٧	٩٣٣٥	١٦٠٨	٢٦٨٠	٣٦٤٢	٦١٣	٦٥١	٩٢٤	٣٨,١	٢٤,٣	٢٥,٤
٢١	جابون	٦٣٧	١١٥٩	١١٦٧	٣٠٩	٥١٠	٥٣٥	٢٤٠	٣٤٥	٢١٦	٧٧,٦	٧٦,٧	٤٠,٥
٢٢	جامبيا	٥٤٨	٨٦١	١٢٢٩	٢٧٤	٣٩٠	٦٢٨	٢٣٤	٣١٦	٥٠٠	٨٥,٣	٨١	٧٩,٦
٢٣	الجزائر	١٦٠١٨	٢٤٩٦٠	٣٠٠٨١	٣٤٥٥	٥٧١١	٩٧٥٤	١٣٥٥	١٣٩١	٢٤٢٠	٣٩,٢	٢٤,٤	٢٤,٨
٢٤	جزر القمر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٥	جيبوتى	٢٤٣	٤٤٠	٦٢٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٦	السعودية	٧٢٥١	١٤٨٧٠	٢٠١٨١	٢٠٤٢	٤٦٧٩	٦٦٥٠	١١٤٩	١٨٣٤	٧٦١	٥٦,٣	٣٩,٢	١١,٤
٢٧	السنغال	٤٨٠٦	٧٣٢٧	٩٠٠٣	٢٢٣٣	٣١٤٦	٣٩٧٨	١٨٢٢	٢٤٦٦	٢٩٥٨	٨١,٦	٧٨,٤	٧٤,٤
٢٨	السودان	١٦٠١٢	٢٥٢٠٣	٢٨٢٩٢	٥٣٢٨	٨١٧٢	١١٠٥٦	٣٩٤٧	٤٩٢٣	٦٩٥٠	٧٤,١	٦٠,٢	٦٢,٩
٢٩	سورينام	٣٦٤	٤٠٢	٤١٤	٩٦	١٣٢	١٥٣	٢٢	٢٨	٣٠	٢٢,٣	٢١,٣	١٩,٤
٣٠	سوريا	٧٤٣٨	١٢٣٥٥	١٥٣٣٣	١٨٥٠	٣٠٣٢	٤٧٦٢	٧٦٠	٧٣١	١٣٧٠	٤١,١	٢٤,١	٢٨,٨
٣١	سيراليون	٢٩٣١	٤١٥١	٤٥٦٨	١١٣٣	١٤٣١	١٦٩٩	٨٢٢	٨٩١	١٠٧٥	٧٢,٦	٦٢,٣	٦٣,٣
٣٢	الصومال	٥٤٧١	٨٦٧٧	٩٢٣٧	٢٤٤٣	٣٤٧٤	٣٩٦٩	١٨٩٢	٢٤٣٧	٢٨٥٩	٧٧,٥	٧٠,١	٧٢
٣٣	طاجيكستان	٣٤٤٢	٥٣٠٣	٦٠١٥	٠	٠	٢٢٩٥	٠	٠	٨٠٦	٠	٠	٣٥,١

تابع جدول رقم (٢) إجمالي عدد السكان والقوة العاملة الكلية، والقوة العاملة الزراعية في الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٩٨م).

م	البيان / الدول	إجمالي عدد السكان بالألف نسمة			إجمالي القوة العاملة بالألف نسمة			إجمالي القوة العاملة الزراعية			%		
		١٩٧٥	١٩٩٠	١٩٩٨	١٩٧٥	١٩٩٠	١٩٩٨	١٩٧٥	١٩٩٠	١٩٩٨	١٩٧٥	١٩٩٠	١٩٩٨
٣٤	العراق	١١٠٢٠	١٨٠٨٠	٢١٨٠٠	٢٨٩٠	٥٠٧٧	٥٩٤٢	١٠٧٣	١٠٤١	٦٦٠	٣٧,١	٢٠,٥	١١,١
٣٥	عمان	٧٦٦	١٥٢٤	٢٣٨٢	٢٠٦	٤٢١	٦٧١	١١٠	١٦٩	٢٥٢	٥٣,١	٤٠,٢	٣٧,٦
٣٦	غينيا	٤١٤٩	٥٧٥٥	٧٣٣٧	١٩٦٢	٢٤٧٦	٣٦٥٥	١٦٢٧	١٨٣٥	٣٠٩١	٨٢,٩	٧٤,١	٨٤,٦
٣٧	غينيابيساو	٦٢٧	٩٦٤	١١٦١	٣٢٧	٤٤٩	٥٤٠	٢٧٢	٣٥٣	٤٥٠	٨٣,٢	٧٨,٦	٨٣,٣
٣٨	فلسطين	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٩	قازاقستان	١٤١٣٦	١٦٧٤٢	١٦٣١٩	٠	٠	٧٩١٤	٠	٠	١٤٦٦	٠	٠	١٨,٥
٤٠	قطر	١٧١	٤٨٥	٢٧٩	٨٣	٢٧٤	٣١٧	٥	٧	٥	٦,٣	٢,٧	١,٥
٤١	قيرغيزيا	٣٢٩٩	٤٣٦٥	٤٦٤٣	٠	٠	١٩٨٨	٠	٠	٥٣٤٠	٠	٠	٢٩,٩
٤٢	الكاميرون	٧٥٢٦	١١٥٢٤	١٤٣٠٥	٣٢٤٢	٤٣٨٩	٥٨١٦	٢٤٨٤	٢٦٧٩	٣٥٨٥	٧٦,٧	٦١	٦١,٦
٤٣	الكويت	١٠٠٧	٢١٤٣	١٨١١	٣١٨	٨٥٦	٧٢٣	٦	٠	٧	١,٨	٠	١
٤٤	لبنان	٢٧٦٧	٢٧٤٠	٣١٩١	٧٧١	٨٤٩	١٠٩٥	١٣١	٧٥	٤٧	١٧	٨,٨	٤,٣
٤٥	ليبيا	٢٤٤٦	٤٥٤٥	٥٣٣٩	٦٣٣	١١٢٩	١٦٧٣	١٤٩	٢٥٥	١١٢	٢٣,٥	١٣,٧	٦,٧
٤٦	مالاديف	٠	٢١٦	٢٧١	٠	٨٩	١١٥	٠	٢٩	٢٨	٠	٣٢,٣	٢٤,٢
٤٧	مالى	٦١٦٩	٩٢١٤	١٠٦٩٤	٢٠٧٢	٢٩٣٣	٥٢٦٦	١٨١٠	٢٣٧١	٤٣٢١	٨٧,٤	٨٠,٩	٨٢,١
٤٨	ماليزيا	١٢٢٥٨	١٧٨٩١	٢١٤١٠	٤٤٦٤	٧٠٣٢	٩٠١٨	٢١٣١	٢٢٥٥	١٨٢٣	٤٧,٧	٣٢,١	٢٠,٢
٤٩	مصر	٣٦٢٨٩	٥٢٤٢٦	٦٥٩٧٨	١٠٠٣٧	١٤٥١٤	٢٤٦٨٢	٤٩٠٢	٥٨٨٠	٨٥٥٥	٤٨,٨	٤٠,٥	٣٤,٧
٥٠	المغرب	١٧٣٠٥	٢٥٠٦١	٢٧٣٧٧	٤٦٥٦	٧٧٢٣	١٠٩٦٨	٢٣٩٩	٢٨٢٤	٤١٣٧	٥١,٥	٣٦,٦	٣٧,٧
٥١	موريتانيا	١٣٧١	٢٠٢٤	٢٥٢٩	٤٦٨	٦٤٨	١١٣٤	٣٦١	٤١٧	٦٠٥	٧٧,١	٦٤,٤	٥٣,٣
٥٢	موزبيق	١٠٤٩٨	١٤٢٠٠	١٨٨٨٠	٥٩٦٢	٧٣٦٨	٩٧٩٩	٥٠٩٥	٦٠١٥	٧٩٤١	٨٥,٥	٨١,٦	٨١
٥٣	نيجر	٤٧٧١	٧٧٣١	١٠٠٧٨	٢٦٢٨	٣٩١٧	٤٧٩٥	٢٤٣٦	٣٤٢١	٤٢٣٦	٩٢,٧	٨٧,٣	٨٨,٣
٥٤	نيجيريا	٦٦٣٤٦	٨٧٠٣١	١٠٦٤٠٩	٢٧٤٣٤	٣٤٦١٨	٤٣١٦٧	١٩٠٨١	١٤٨٨٩	١٥١٨٦	٦٩,٦	٤٣	٣٥,٢
٥٥	اليمن	٦٩٩١	١١٦٨٤	١٦٨٨٧	١٥٧١	٢٧٩٤	٥٢٨٤	١٠٢٢	١٥٥٤	٢٧٧٩	٦٥,١	٥٥,٦	٥٢,٦
	إجمالي الدول الإسلامية	٦٣٥٢٥٨	١٠٣١٢٩٥	١١٩٧٥٩٣	٢٣٥٩١٨	٣٦١٨٥٠	٥١٧١٤٨	١٥٢٩٠٢	١٧٥٠٩٩	٢٥٢٣٢٨			
	إجمالي العالم	٤٠٧٨١٧١	٥٢٦٦٤٤٢	٥٩٠١٠٥٤	١٧٦٢٤٤٤	٢٤٩٩٠١٥	٢٨٦٥١١٤	٩٣١٠٧٣	١٢٢٢٣٤٤	١٣٠٧٧٠٨			
	الوزن النسبي	١٥,٥٧٧٠٣	١٩,٥٨٢٤	٢٠,٢٩٤٥٦	١٣,٣٨٥٨	١٤,٤٧٩٧	١٨,٠٤٩٨	١٦,٤٢٢١	١٤,٣٢٤٨٥	١٩,٢٩٥٤			

Source. F.A.O. Production year book ١٩٩٢-٥٢-٤٦-١٩٩٨

جدول رقم (٣) الموارد الارضية

م	البلد	١٩٩١						١٩٩٨			
		المساحة الكلية	الأرضية	الزراعية	المروية	المراعى	الغابات	المساحة الكلية	الارضية	الزراعية	المروية
١	اذربيجان	٨٧٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
٢	الأردن	٨٩٢١	٨٨٩٣	٤٠٢	٣١٢	٧٩١	٧٠	٨٩٢١	٨٨٩٣	٣٩٠	٢٥٥
٣	افغانستان	٦٥٢٠٩	٥٦٢٠٩	٨٠٥٤	٧٩١٠	٣٠٠٠٠	١٩٠٠	٦٥٢٠٩	٦٥٢٠٩	٨٠٥٤	٧٩١٠
٤	البقيا	٢٨٧٥	٢٧٤٠	٧٠٠	٥٧٥	٤٠٣	١٠٤٦	٢٨٧٥	٢٧٤٠	٧٠٢	٥٧٧
٥	الامارات العربية	٨٣٦٠	٨٣٦٠	٣٩	٢٩	٧٠٠	٣	٨٣٦٠	٨٣٦٠	٨١	٤٠
٦	اندونيسيا	١٩٠٤٥٧	١٨١١٥٧	٢٢٢٠٠	١٦٢٠٠	١١٨٠٠	١٠٩٢٠٠	١٩٠٤٥٧	١٨١١٥٧	٣٠٩٨٧	١٧٩٤١
٧	اوزبكستان	٤٤٨٠٠	٠	٠	٣٨٠٠	٢٢٠٠	٢٧٠٠	٠	٠	٠	٠
٨	اوغندا	٢٣٥٨٨	١٩٩٥٥	٦٧٥٠	٥٠٢٠	١٨٠٠	٥٥١٠	٢٤١٠٤	١٩٦٦٥	٦٨١٠	٥٠٦٠
٩	ايران	١٦٤٨٠٠	١٦٣٦٠٠	١٥٠٥٠	١٤١٠٠	٤٤٠٠٠	١٨٠٢٠	١٦٣٣١٩	١٦٢٢٠٠	١٩٤٠٠	١٧٧٥٠
١٠	باكستان	٧٩٦١٠	٧٧٠٨٨	٢١١٤٠	٢٠٦٨٠	٥٠٠٠	٣٤٨٠	٧٩٦١٠	٧٧٨٨	٢١٦٠٠	٢١٠٣٤
١١	البحرين	٦٨	٦٨	٢	١	٤	٠	٦٩	٦٩	٥	٢
١٢	بروندى	٢٧٨٣	٢٥٦٥	١٣٥٠	١١٣٠	٩١٥	٦٧	٠	٠	٠	٠
١٣	بنجلاديش	١٤٤٠٠	١٣٠١٧	٩١٣٧	٨٨٩٦	٦٠٠	١٨٩١	١٤٤٠٠	١٣٠١٧	٨٢٤١	٧٩١٦
١٤	بنين	١١٧١٦٠	١١٠٦٢	١٨٧٠	١٤٢٠	٤٤٢	٣٤٢٠	١١٢٦٢	١١٠٦٢	١٥٩٥	١٤٤٥
١٥	بوركينافاسو	٢٧٤٢٠	٢٧٣٨٠	٢٥٦٣	٣٥٥٠	١٠٠٠٠	٦٥٤٠	٢٧٤٠٠	٢٧٣٦٠	٣٤٤٠	٣٣٩٠
١٦	تركمانستان	٤٨٨٠٠	٠	٠	٠	٠	٤٨٨١٠	٤٦٩٩٣	٤٦٩٩٣	١٦٩٥	١٦٣٠
١٧	تركيا	٧٧٩٤٥	٧٦٩٦٣	٢٧٦٨٩	٢٤٦٦٦	٨٥٠٠	٢٠١٩٩	٧٧٤٨٢	٧٦٩٦٣	٢٩١٦٢	٢٦٥٧٩
١٨	تشاد	١٢٨٤٠٠	١٢٥٩٢٠	٣٢٠٥	٣٢٠٠	٤٥٠٠٠	١٣٦٥٠	١٢٨٤٠٠	١٢٥٩٢٠	٣٢٥٦	٣٢٢٦
١٩	توجو	٥٦٧٩٠	٥٤٣٩	٦٦٩	٦٠٠	٦٩	١٧٩٠	١٥٩٠	٥٦٧٩	٥٤٣٩	٢٤٣٠
٢٠	تونس	١٦٣٦١	١٥٥٣٦	٤٨٧٥	٢٩٠٨	٤٣٣٥	٦٦٨	١٦٣٦١	١٥٥٣٦	٤٩٠٠	٢٩٠٠
٢١	الجابون	٢٦٧٦٧	٢٥٧٦٧	٤٥٧	٢٩٥	٤٧٠٠	١٩٨٦٠	٢٦٧٦٧	٢٥٧٦٧	٤٩٥٠	٣٢٥
٢٢	جامبيا	١١٣٠	١٠٠٠	١٨٠	١٨٠	٩٠	١٥٠	١١٣٠	١٠٠٠	٢٠٠	١٩٥
٢٣	الجزائر	٢٣٨١٧٤	٢٣٨١٧٤	٧٦٥٣	٧٠٨٥	٣١٠٠٠	٤٠٥٠	٢٣٨١٧٤	٢٣٨١٧٤	٨٠٤٠	٧٥٢٥
٢٤	جيبوتى	٢٣٢٠	٢٣١٨	٠	٠	٢٠٠	٦	٢٣٢٠	٢٣١٨	٠	٠
٢٥	السعودية	٢١٤٩٦٩	٢١٤٩٦٩	٢٣٧٥	٢٣٠٠	٨٥٠٠٠	١٢٠٠	٢١٤٩٦٩	٢١٤٩٦٩	٣٨٣٠	٣٧٠٠
٢٦	السنغال	١٩٦	١٩٢٥٣	٢٣٥٠	٢٣٣٥	٣١٠٠	١٥٠٠	١٩٦٧٢	١٩٢٥٣	٢٢٦٦	٢٢٣٠
٢٧	السودان	٢٥٠٥٨١	٢٣٧٦٠٠	١٢٩٠٠	١٢٨٣٠	١١٠٠٠٠	٤٤٥٤	٢٥٠٥٨١	٢٣٧٦٠٠	١٦٩٠٠	١٦٧٠٠
٢٨	سوريا	١٨٥١٨	١٨٣٩٢	٥٦٢٥	٤٨٧٠	٧٧٥٠	٧٣٠	١٨٥١٨	١٨٣٧٨	٥٥٢١	٤٧٧١
٢٩	سورينام	١٦١٢٧	١٥٦٠٠	٦٨	٥٧	٢١	١٤٨٥٠	١٦٣٢٧	١٥٦٠٠	٦٧	٥٧
٣٠	سيراليون	٧١٧٤	٧١٦٢	٦٣٦	٤٨٦	٢٢٠٤	٢٠٥٠	٧١٧٤	٧١٦٢	٥٤٦	٤٨٦
٣١	الصومال	٦٣٧٦٦	٦٢٧٣٤	١٠٣٩	١٠٢٢	٤٣٠٠٠	٩٠٥٠	٦٣٧٦٦	٦٢٧٣٤	١٠٦١	١٠٣٩
٣٢	طاجيكستان	١٤٣٠٠	٠	٠	٨٤٦	٣٣٠٠	٤٩٠٠	١٤٣١٠	١٤٠٦٠	٨٩٠	٧٦٠
٣٣	العراق	٤٣٨٣٢	٤٣٧٣٧	٥٤٥٠	٥٢٥٠	٤٠٠٠	١٨٨٠	٤٣٨٣٢	٤٣٧٣٧	٥٥٤٠	٥٢٠٠

تابع جدول رقم (٣) الموارد الارضية

م	البلد	١٩٩١						١٩٩٨			
		المساحة الكلية	الأرضية	الزراعية	المروية	المراعى	الغابات	المساحة الكلية	الأرضيه	الزراعية	المروية
٣٤	عمان	٢١٢٤٦	٢١٢٤٦	٦١	١٦	١٠٠٠	٠	٢١٢٤٦	٢١٢٤٦	٦٣	١٦
٣٥	غينيا	٢٤٥٨٦	٢٤٥٨٦	٧٣٠	٦١٠	٦١٥٠	١٤٥٢٠	٢٤٥٨٦	٢٤٥٧٢	١٤٨٥	٨٨٥
٣٦	غينيا بيساو	٣٦١٢	٢٨١٢	٣٤٠	٣٠٠	١٠٨٠	١٠٧٠	٣٦١٢	٢٨١٢	٣٥٠	٣٠٠
٣٧	فلسطين	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٨	قازاقستان	٢٧١٧٠٠	٠	٠	٣٥٦٩٨	١٦٢٠٠٠	٧٩٢٠٠	٢٧١٧٣٠	٢٦٧٠٧٣	٣٠١٣٥	٣٠٠٠٠
٣٩	قطر	١١٠٠	١١٠٠	٦	٦	٥٠	٠	١١٠٠	١١٠٠	١٧	١٤
٤٠	جزر القمر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤١	فيرغيزيا	١٩٨٠٠	٠	٠	١٣٦٠	٨٧٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	١٩١٨٠	١٤٢٥	١٣٥٠
٤٢	الكاميرون	٤٧٥٤٤	٤٦٥٤٠	٧٠٢٠	٥٩٥٠	٨٣٠٠	٢٤٤٣٠	٢٤٤٣٠	٤٦٥٤٠	٧١٦٠	٥٩٦٠
٤٣	الكويت	١٧٨٢	١٧٨٢	٥	٥	١٣٦	٢	٢	١٧٨٢	٧	٦
٤٤	لبنان	١٠٤٠	١٠٢٣	٣٠٦	٢١٦	١٠	٨٠	٨٠	١٠٢٣	٣٠٨	١٢٨
٤٥	ليبيا	١٧٥٩٥٤	١٧٥٩٥٤	٢١٦٠	١٨١٠	١٣٣٠٠	٦٩٥	٦٩٥	١٧٥٩٥٤	٢١١٥	١٨١٥
٤٦	المالديف	٣٠	٣٠	٣	٣	١	١	١	٣٠	٣	١
٤٧	مالى	١٢٤٠١٩	١٢٢٠١٩	٢١٠٣	٢١٠٠	٣٠٠٠٠	٦٩٢٠	٦٩٢٠	١٢٢٠١٩	٤٦٥٠	٤٦٠٦
٤٨	ماليزيا	٣٢٩٧٥	٣٢٨٥٥	٤٨٨٠	١٠٤٠	٢٧	١٩٠٠٠	١٩٠٠٠	٣٢٨٥٥	٦٥٦١	٦٤٦٣
٤٩	مصر	١٠٠١٤٥	٩٩٥٤٥	٣٦٤٣	٢٢٦٧	٠	٣١	٣١	٩٩٥٤٥	٣٣٠٠	٢٨٣٤
٥٠	المغرب	٤٤٦٥٥	٤٤٦٣٠	٩٤٢٠	٨٨٠٠	٢٠٩٠٠	٩٠٥٠	٩٠٥٠	٤٤٦٣٠	٩٥٩٥	٨٧٤٩
٥١	موريتانيا	١٠٢٥٥٢	١٠٢٥٥٢	٢٠٥	٢٠٢	٣٩٢٥٠	٤٤٢٠	٤٤٢٠	١٠٢٥٢٢	٥٠٢	٤٨٩
٥٢	موزمبيق	٨٠١٥٩	٧٨٤٠٩	٣١٣٠	٢٩٠٠	٤٤٠٠٠	١٤١٤٠	١٤١٤٠	٧٨٤٠٩	٣١٨٠	٢٩٥٠
٥٣	النيجر	١٢٦٧٠٠	١٢٦٦٧٠	٣٦٠٥	٣٦٠٥	٨٨٨٠	١٩٤٠	١٩٤٠	١٢٦٦٧٠	٥٠٠٠	٤٩٩٤
٥٤	نيجيريا	٩٢٣٧٧	٩١٠٧٧	٣٢٣٣٥	٢٩٨٠٠	٤٠٠٠٠	١١٦٠٠	١١٦٠٠	٩١٠٧٧	٣٠٧٣٨	٢٨٢٠٠
٥٥	اليمن	٥٢٧٩٧	٥٢٧٩٧	١٦١٠	١٥٠٥	١٦٠٦٥	٤٠٦٠	٤٠٦٠	٥٢٧٩٧	١٥٥٥	١٤٤٢
	اجمالى العالم الاسلامى	٣٣٠٧٠٦٥	٢٧٠٨٢٨٥	٢٣٥٩٩٠	٢٥٠٧٤٦	٨٦٠٢٧٣	٤٩٧٨٠٣	٢٢٠٨٩٩٣	٢٩٩١٤٩٩	٣٠٣٧١٧	٢٦٤٢٧٥
	اجمالى العالم	١٣٣٩١٥٧٤	١٣٠٤١٧١٣	١٤٤١٥٧٣	١٣٤٦٩٨٨	٣٣٥٧٥٢٠	٣٦٨١٠٨١	١٣٣٨٧٠١٩	١٣٠٤٨٤٠٧	١٥١٠٤٤٢	١٣٧٩١١٤
	الاهمية النسبية للعالم الاسلامى الى العالم	٢٤,٦٩٥١١٧٩٩	٢٠,٧٦٦٣٢٨٧٨	١٦,٣٧٠٣١٢١٥	١٨,٦١٥٣١٠٦	٢٥,٦٢٣٢٧٤٧٧	١٣,٥٢٣٢٨٢٩٧	١٦,٥٠١٠٠٧٤٣	٢٢,٩٢٦١٦٢٥٦	٢٠,١٠٧٨٢٢٧٤	١٩,١٦٢٦٦٥٣١

Source: F.A.O production year book Vol. ٤٦-٥٢ ١٩٩٢-١٩٩٨

جدول رقم (٤) الموارد الارضية

م	البلد	المساحة الكلية بالالف كيلو متر مربع	الأرض الزراعية ١٩٨٠	الأرض الزراعية ١٩٩٥	الأرض المروية ٨١/٧٩	الأرض المروية ٩٦/٩٤	٨١/٧٩	٩٦/٩٤
١	اذربيجان	٨٧	٠	٢٣	٠	٥٠	٠	٠,٢١
٢	الأردن	٨٩	٤	٥	١١	١٨,٢	٠,١٤	٠,٠٨
٣	افغانستان	٦٥٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤	البانيا	٢٩	٢٦	٢٦	٥٣	٤٨,٤	٠,٢٢	٠,١٨
٥	الإمارات	٨٤	٠	١	٢٣٧,٧	٨٦,٨	٠,١	٠,٢
٦	اندونيسيا	١,٩٠٥	١٤	١٧	١٦٢	١٥,٢	٠,١٢	٠,٩
٧	أوزبكستان	٤١٤	٠	١١	٠	٨٨,٩	٠	٠,١٨
٨	أوغندا	٢٤١	٢٨	٣٤	٠,١	٠,١	٠,٢٢	٠,٢٧
٩	إيران	١,٦٢٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٠	باكستان	٧٩٦	٢٦	٢٨	٧٢,٧	٧٩,٨	٠,٢٤	٠,١٦
١١	البحرين	٠,٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٢	بروناى	٥,٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٣	بنجلاديش	١٤٤	٧٠	٦٧	١٧,١	٣٧,٢	٠,١	٠,٠٧
١٤	بنين	١١٣	١٦	١٧	٠,٣	٠,٥	٠,٣٩	٠,٢٦
١٥	بوركينافاسو	٢٧٤	١٠	١٢	٠,٤	٠,٧	٠,٤	٠,٣٣
١٦	تركمنستان	٤٨٨	٠	٣	٠	٨٧,٨	٠	٠,٣١
١٧	تركيا	٧٧٥	٣٧	٣٥	٩,٦	١٥,٣	٠,٥٧	٠,٤
١٨	تشاد	١٢٨٤	٣	٣	٠,٢	٠,٤	٠,٧	٠,٥١
١٩	توجو	٥٧	٤٣	٤٥	٠,٣	٠,٣	٠,٧٦	٠,٥١
٢٠	تونس	١٦٤	٣٠	٣١	٤,٩	٧,٤	٠,٥١	٠,٢٢
٢١	جابون	٢٦٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٢	جامبيا	١٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٣	جزائر	٢١٨٢	٣	٣	٣,٤	٦,٩	٠,٣٧	٠,٢٧
٢٤	جيبوتى	٢٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٥	السعودية	٢١٥٠	١	٢	٢٨,٩	٣٨,٧	٠,٢	٠,٢
٢٦	السنغال	١٩٧	١٢	١٢	٢,٦	٣,١	٠,٤٢	٠,٢٨
٢٧	السودان	٢٢٧٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٨	سوريا	١٨٥	٣١	٣٢	٩,٦	١٨,١	٠,٦	٠,٣٧
٢٩	سورينام	١٥٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٠	سيراليون	٧٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣١	الصومال	٦٢٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٢	طاجيكستان	١٤٣	٠	٦	٠	٨٢,٥	٠	٠,١٤
٣٣	العراق	٤٣٨,٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٤	عمان	٢١٢	٠	٠	٩٢,٧	٩٨,٤	٠,٠١	٠,٠١
٣٥	غينيا	٢٤٦	٣	٤	١٢,٨	١٠,٩	٠,١	٠,١
٣٦	غينيا بيساو	٣٦	١٠	١٢	٦	٥	٠,٣٢	٠,٢٨
٣٧	فلسطين	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٨	قازاقستان	٢,٧١٧	٠	١٢	٠	٣	٠	٢
٣٩	قطر	١١	٠	٠	٠	٠	٠	٠

تابع جدول رقم (٤) لموارد الأرضية

م	البلد	المساحة الكلية بالالف كيلو متر مربع	الارض الزراعية ١٩٨٠	الارض الزراعية ١٩٩٥	الارض المروية ٨١/٧٩	الارض المروية ٩٦/٩٤	٨١/٧٩	٩٦/٩٤
٤٠	جزر القمر	٢,٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤١	قيرغيزيا	١٩٩	٠	٧	٠	٣٣,٦	٠	٠,٢٥
٤٢	الكاميرون	٤٧٥	١٥	١٥	٠,٠٢	٣	٠,٦٨	٠,٤٦
٤٣	الكويت	١٧,٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤٤	لبنان	١٠	٣٠	٣٠	٢٨,١	٢٨,٧	٠,٠٧	٠,٠٥
٤٥	ليبيا	١,٧٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤٦	مالديف	٢٦٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤٧	مالي	١,٢٤	٢	٢	٢,٩	٢,٦	٠,٣١	٠,٣٣
٤٨	ماليزيا	٣٣٠	٠	٢٣	٦,٧	٤,٥	٠,٠١	٠,٠٩
٤٩	مصر	١,٠٠١	٢	٣	١٠٠	١٠٠	٠,٠٦	٠,٠٥
٥٠	المغرب	٤٤٧	١٨	٢١	١٥	١٢,٥	٠,٢٩	٠,٢٣
٥١	موريتانيا	١,٠٢٦	٠	٠	٢٥,١	٢٢,٦	٠,١٢	٠,٠٩
٥٢	موزمبيق	٨٠٢	٤	٤	٢,١	٣,٤	٠,٢٤	٠,١٧
٥٣	نيجر	١,٢٦٧	٠	٠	٠	٠	٠,٦٣	٥٣
٥٤	نيجيريا	٩١١	٣٣	٣٦	٠,٧	٠,٧	٠,٣٩	٢٨
٥٥	اليمن	٥٢٨	٣	٣	١٩,٩	٢١,٢	٠,١٦	٠,١
مج								

المصدر: جمعت وحسبت من تقارير البنك الدولي للتنمية

جدول رقم (٥) انتاج الحبوب

فى الدول الاسلامية خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٨

(المساحة بالالف هكتار)

(الانتاجية كجم/ هكتار)

(الإنتاج بالالف طن)

م	البلد	١٩٩٠			١٩٩٨		
		المساحة	الإنتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الإنتاج
١	اذربيجان	٥٢٧	٠	-	-	-	-
٢	الاردن	١٠٧	١٢١٨	١٣٠	١٠٦	٩٥٨	١٠٢
٣	افغانستان	٢٢٥٣	٢٢٠١	٢٧٠٥	٢٧٩٣	١٣٨٨	٣٨٧٦
٤	البانيا	٠	٠	-	-	-	-
٥	الامارات العربية	٢	٥٦٠٨	٨	١	١٤٤٢	١
٦	اندونيسيا	١٣٦٦٠	٣٨٠٠	٥١٩١٣	١٥٤٤٧	٣٧٨٩	٥٨٥٣١
٧	اوزبكستان	٩٨٦	١٩٠٨	١٨٨١	١٣٢٠	٢٨٣٥	٣٧٤٢
٨	اوغندا	١٠٥٥	١٤٩٨	١٥٨٠	١٣٣٨	٢٣٢٠	١٧٦٦
٩	ايران	٩٤٨٢	١٤٤٣	١٣٦٨٦	٩٣١٩	١٩٢١	١٧٩٠٤
١٠	باكستان	١١٧٠٩	١٧٦٥	٢٠٩٥٧	١٢٥٧٨	٢١٥٩	٢٧١٥٨
١١	البحرين	-	-	-	-	-	-
١٢	بروندى	٢١٨	١٣٤٩	٢٩٣	٢٠٤	١٢٧٦	٢٦١
١٣	بنجلاديش	١١١٤٠	٢٤٩١	٢٧٧٥٠	١١٣٦٤	٢٦٦٩	٣٠٣٢٥
١٤	بنن	٦٤٤	٢٠٣	٥٤٦	٧٨٦	١١٣٤	٨٩١
١٥	بوركينافاسو	٢٦٥٩	٥٧١	١٥١٨	٢٨٥٩	٧٠٥	٢٠١٥
١٦	تركمانستان	١٨٤	٢٤٢٧	٤٤٧	٦٤٠	١٢٥٨	٨٠٥
١٧	تركيا	١٣٦٤٠	٢٢١٤	٣٠٢٠١	١٤١٠٥	٢٣٥٣	٣٣١٨٢
١٨	تشاد	١٠٧٩	٥٥٨	-	١٩٧٨	٦٩٢	١٣٦٩
١٩	توجو	٦٤٨	٧٤٧	٤٨٤	٦٩٩	٨٦٥	٦٠٥
٢٠	تونس	١٤٢٦	١١٤٩	١٦٣٩	١٢٤٠	١٣٤١	١٦٦٣
٢١	الجابون	١٤	١٥٨٣	٣٢	١٨	١٧٢٨	٣٢
٢٢	جامبيا	٨٩	١٠٠٨	١٠٠٨	١١٠	٩٥٠	١٠٤
٢٣	الجزائر	٢٨٣٢	٥٧٠	١٦١٤	٣٦٩٠	٨٢١	٣٠٣١
٢٤	جيبوتى	-	-	-	-	-	-
٢٥	السعودية	١٠١٣	٤١٩٦	٤٢٥٢	٥٩٥	٤٠٩٩	٢٤٤٠
٢٦	السنغال	١٢٢٩	٧٧٥	٩٥٢	١١٢١	٦٩٩	٧٨٣
٢٧	السودان	٣٧٥٠	٤٥٨	١٧١٦	٩٨١١	٦٨٠	٦٦٦٨
٢٨	سوريا	٤١٣٨	٧٤٩	٣١٠٠	٣٤٣١	١٥٢٤	٥٢٢٧

تابع جدول رقم (٥) إنتاج الحبوب

م	البلد	١٩٩٠			١٩٩٨		
		المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
٢٩	سورينام	٥٢	٣٧٥٨	١٩٦	-	-	-
٣٠	سيراليون	٤٦٩	١٢٠٠	٥٦٢	٣٨٧	١٢٠٥	٤٦٧
٣١	الصومال	٧٣٣	٧٩٣	٥٨١	٦٠٤	٣٨٤	٢٣٢
٣٢	طاجيكستان	٢١٨	١٣٧٦	٣٠٠	٢٨٦	١٨٤٦	٥٢٧
٣٣	العراق	٣٢٥٨	١٠٦١	٣٤٥٧	٢٨٢٥	٨٠٧	٢٢٨٠
٣٤	عمان	٢	٢١٦٠	٥	٣	٢١٧٣	٦
٣٥	غينيا	١١٤٠	٧٦١	٨٦٧	٧٤٤	١٣٢١	٩٨٣
٣٦	غينيا بيساو	١٠٩	١٥٣١	١٦٧	١٢٨	١٤٢٥	١٨٣
٣٧	فلسطين	-	-	-	-	-	-
٣٨	قازاقستان	٢٣١٤٨	١٢٢٣	٢٨٣٠٠	١١٣٦٣	٥٦٢	٦٣٨٧
٣٩	قطر	١	٢٨١٨	٣	١	٣١١٤	٤
٤٠	جزر القمر	-	-	-	-	-	-
٤١	فيرغيزيا	٥٣٨	٢٧٩٦	١٥٠٣	٦٢٢	٢٧١٧	١٦٩٠
٤٢	الكاميرون	٧٨٣	١٠٧٠	٨٣٨	٩٨٢	١٢٤٨	١٢٢٦
٤٣	الكويت	١	-	٣	-	-	-
٤٤	لبنان	٤١	٢٠٠٠	٨٢	٣٨	٢٦٨٣	٩٤
٤٥	ليبيا	٤٠٤	٦٧٤	٢٧٣	٢٤٧	٨٤٢	٢٠٨
٤٦	المالديف	-	-	-	-	-	-
٤٧	مالي	٢٤٣٩	٧٢٩	١٧٧٢	٢٠١٤	١٠٩٤	٢٢٠٢
٤٨	ماليزيا	٦٩٨	-	٢٠٦١	٦٧٣	٢٩٥٧	١٩٩٠
٤٩	مصر	٢٢٧٥٠	٥٧١٠	١٢٩٩١	٢٦١٠	٦٨٧٧	١٧٩٥٠
٥٠	المغرب	٥٦٠٤	١١٢٠	٦٢٧٦	٥٩٠٣	١١٢٤	١٦٣٣
٥١	موريتانيا	١٢٢	٨٦٠	١٠٥	٢٠١	٧٥٥	١٥٢
٥٢	موزمبيق	١٥٥٤	٤٧٣	٧٣٤	٢٠١٢	٨٣٩	١٦٨٨
٥٣	النيجر	٤١٤٧	٣٥٩	١٤٩٠	٦٦٣٦	٣٣٤	٢٢٢٠
٥٤	نيجيريا	١١٢٢٩	١٢٢٣	١٣٧٣٣	١٨٧٥٩	١٢١١	٢٢٧٢٤
٥٥	اليمن	٧٣٠٩	٩٠٨	٧٦٧	٧٧٠	١٠٨٢	٨٣٣
إجمالي العالم الإسلامي		٥٥٨٥٢	١١٣٨٢	٣٩٩٢٩	٣٩٥٧٨	١٦٢٧٣	٥١٣٩٢
إجمالي العالم		٧٠٢٧٧٩	٢٧٧٦	١٩٥٠٩٠٩	٦٩١٦٢٦	٢٩٧٠	٢٠٥٤٣٦٨
الأهمية النسبية للعالم الإسلامي الى العالم		٧,٩٤٧٣٠٦٣٣٧	٤١٠,٠١٤٤٠٩٢	٢,٠٤٦٦٨٦٩٥٥	٥,٧٢٢٤٥٦٩٣٥	٥٤٧,٩١٢٤٥٧٩	٢,٥٠١٥٩٦٥٩٨

Source: F.A.O production year book Vol. ٤٦-٥٢ ١٩٩٢-١٩٩٨

جدول رقم (٦) انتاج القمح
فى الدول الإسلامية خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٨
(المساحة :بالالف هكتار) (الإنتاجية: كجم/ هكتار)
(الانتاج: بالالف طن)

م	البلد	١٩٩٠			١٩٩٨		
		المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
١	اذربيجان	٣٦٩	٢٣٨٥	٨٨٠	٥١٤	١٥٥٢	٧٩٨
٢	الأردن	٥٧	١٤٤٦	٨٣	٥٦	٩٨٨	٥٥
٣	أفغانستان	١٥٧٠	١٠٥١	١٦٥٠	٢١٨٦	١٢٩٦	٢٨٣٤
٤	البانيا	٢٠٣	٣٠٢٠	٦١٣	١٤٢		٢٠٣
٥	الإمارات العربية	٢	٢٢١٦	٣	١	١٤٤٢	١
٦	اندونيسيا						
٧	اوزبكستان	٤٣٣	١٢٧٧	٩٠٠	٩٦٣	٣٢١٣	٣٠٩٤
٨	اوغندا						
٩	إيران	٦٢٧٨	١٢٧٦	٨٠١٢	٧٠٠٠	١٧١٤	١٢٠٠٠
١٠	باكستان	٧٨٤٥	١٨٢٥	١٤٣١٦	٨٣٥٥	٢٢٣٨	١٨٦٩٤
١١	البحرين						
١٢	بروندى	١١	٧٨٢	٩	١٢	٨١٥	١٠
١٣	بنجلاديش	٥٩٢	١٥٠٣	٨٩٠	٨٠٥	٢٢٤٠	١٨٠٣
١٤	تشين						
١٥	بوركينافاسو						
١٦	تركمانستان	٦٠	٢١٦٧	١٣٠	٤٩٦	١٢١٠	٦٠٠
١٧	تركيا						
١٨	تشاد	١	١٤٨٣	٢	٩	٢٩٥٥	٨
١٩	توجو						
٢٠	تونس	٨٨٢	١٢٧٢	١١٢٢	٩٦٤	١٤٠٤	١٣٥٤
٢١	الجابون						
٢٢	جامبيا						
٢٣	الجزائر	١٥٥٠	٥٠٠	٧٧٥	٢٥٧١	٨٨٧	٢٢٨٠
٢٤	جيبوتى						
٢٥	السعودية	٨٠٤	٤٦٢٩	٣٧٢٢	٣٣٦	٥٣٥٧	١٨٠٠
٢٦	السنغال						
٢٧	السودان	٢٥٨	١٥٨٢	٤٠٨	٢٧٧	٢١٥٥	٥٩٧
٢٨	سوريا	١٣٤١	١٥٤٤	٢٠٧١	١٧٧٠	٢٢٩٩	٤٠٧٠
٢٩	سورينام		*-				
٣٠	سورينام		*-				

جدول رقم (٦) انتاج القمح
في الدول الاسلامية خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٨

(المساحة :بالالف هكتار) (الانتاجية: كجم/ هكتار) (الانتاج :بالالف طن)

م	البلد	١٩٩٠			١٩٩٨		
		المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
٣١	سيراليون	-	-	-	-	-	-
٣٢	الصومال	٣	٣٦٠	١	٣	٣٧٠	١
٣٣	طاجيكستان	١٤٢	٩٤٤	١٣٤	٢٣٢	٢٠٢٦	٤٧٠
٣٤	العراق	١١٨١	١٠١٣	١١٩٦	١٤٥٠	٧٥٩	١١٠٠
٣٥	عمان	١	٢٣٨٠	١	١	١	١
٣٦	غينيا	-	-	-	-	-	-
٣٧	غينيا بيساو	-	-	-	-	-	-
٣٨	فلسطين	-	-	-	-	-	-
٣٩	قازاقستان	١٤٠٧٠	١١٥١	١٨٥٠٠	٩١١٠	٥٢١	٤٧٤٦
٤٠	قطر	-	٢٣٠٠	١	-	-	-
٤١	جزر القمر	-	-	-	-	-	-
٤٢	قيرغيزيا	١٩٤	٢٤٨٥	٥٥٠	٤٦٥	٢٧٧٤	١٢٩٠
٤٣	الكاميرون	١٣٣٣	١٣٣٣	٢	-	-	-
٤٤	الكويت	-	-	-	-	-	-
٤٥	لبنان	٢٦	٢١٦٠	٥٧	٢٤	٢٤٩٠	٥٩
٤٦	ليبيا	١٠٥	١٢٣٢	١٢٩	٣٠	١٦٦٧	٥٠
٤٧	المالديف	١	١٤٢٩	٢	٢	١٩٣٨	٣
٤٨	مالي	-	-	-	-	-	-
٤٩	ماليزيا	-	-	-	-	-	-
٥٠	مصر	٨٢١	٥١٩٤	٤٢٦٦	١٠١٧	٥٩٩٠	٦٠٩٣
٥١	المغرب	٢٧١٩	١٣٢٩	٣٦١٤	٣٠٨٧	١٤٢١	٤٣٨٨
٥٢	موريتانيا	١	١٠٧٧	١	-	-	-
٥٣	موزمبيق	٤	١٢٥٠	٥	٢	١١١١	٢
٥٤	النيجر	١٠	١٣٠٠	٥٠	٣	٢٠٠٠	٦
٥٥	نيجيريا	٦٠	٨٣٣	٥٠	٤٩	٢٠٠٠	٩٨
ا	اليمن	٩٨	١٥٨٣	١٥٥	١١١	-	١٦٧
إجمالي العالم		٣٧١٣	٢,١٩٢٥٦٧	٨١٤١	٤٢٦٩	٢,٥١٩٠٩١	١٠٧٥٤
الأهمية النسبية للعالم الإسلامي الى العا		٢٣١٧٢١	٢٥٥٩	٥٩٢٩١٨	٢٢٤٣٧٤	٢٦٢٤	٥٨٨٨٤٢
		١,٦٠٢٣٥٨	٠,٠٨٥٦٨١	١,٣٧٣٠٤	١,٩٠٢٦٢٧	٠,٠٩٦٠٠٢	١,٨٢٦٢٩٦

Source: F.A.O production year book Vol. ٤٦-٥٢ ١٩٩٢-١٩٩٨

جدول رقم (٧) قصب السكر المساحة بالألف هكتار
في الدول الإسلامية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨ الإنتاجية كم/هكتار

م	البلد	١٩٩١			١٩٩٨		
		المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
١	اذربيجان	٠	-	-	-	-	-
٢	الاردن	٠	-	-	-	-	-
٣	افغانستان	٣	١٦,٧	٥٠	٢	١٩	٣٨
٤	البانيا	٠	-	-	-	-	-
٥	الامارات العربية	٠	-	-	-	-	-
٦	اندونيسي	٣٦٩	٦٩,١	٢٥٥٠٣	٤٠٨	٦٧,٥	٢٧٥٠٠
٧	اوزبكستان	٠	-	-	-	-	-
٨	اوغندا	٠	-	-	-	-	-
٩	ايران	٢٥	٧٠	١٧٥٠	٢٥	٨٢,٣	٢٠٥٩
١٠	باكستان	٨٥٤	٤١,٥	٣٥٤٩٣	١٠٥٦	٥٠,٣	٥٣١٠٦
١١	البحرين	٠	-	-	-	-	-
١٢	بروندى	٠	-	١١	٤	١٠٠	٤٠٠
١٣	بنجلاديش	١٧٦	٣٩,٢	٦٩٠٠	١٧٥	٤٢,١	٧٣٧٩
١٤	بنين	٠	-	-	-	-	-
١٥	بوركينافاسو	٤	١٨	٣٤٠	٤	١٠٠	٤٠٠
١٦	تركمانستان	٠	-	-	-	-	-
١٧	تركيا	٠	-	-	-	-	-
١٨	تشاد	٤	٨٠,٦	٢٩٠	٣	٩٣,٣	٢٨٠
١٩	توجو	٠	-	-	-	-	-
٢٠	تونس	٠	-	-	-	-	-
٢١	الجابون	٥	٤٢	٢١٠	٣	٥٧,٧	١٧٣
٢٢	جامبيا	٠	-	-	-	-	-
٢٣	الجزائر	٠	-	-	-	-	-
٢٤	جيبوتى	٠	-*	-	-	-	-
٢٥	السعودية	٠	-	-	-	-	-
٢٦	السنغال	٨	٨٩,٧	٧٠٠	٨	١٠٩	٨٨٣
٢٧	السودان	٧٨	٥٥,١	٤٣٠٠	٧٥	٧٨	٥٨٥٠
٢٨	سوريا	٠	٤٠	-	-	-	-
٢٩	سورينام	١	٥٦,٣	٤٥	٣	٥٢,٩	١٨٠
٣٠	سيراليون	١	٧٠	٧٠	-	٧٠	٢١
٣١	الصومال	٦	٤٠	٢٤٠	٦	٣١,٧	١٩٠
٣٢	طاجيكستان	٠	-	-	-	-	-
٣٣	العراق	٢	٢٨,٦	٧٠	٣	٢٢,٥	٧١
٣٤	عمان	٠	-	-*	-	-	-
٣٥	غينيا	٥	٥٠	٢٢٥	٤	٥١,٢	٢٢٠
٣٦	غينيا بيساو	٠	١٨,١	٦	-	٢٧,٥	٦

تابع جدول رقم (٧) قصب السكر المساحة بالألف هكتار
في الدول الإسلامية خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٨ الإنتاجية كم/هكتار

م	البلد	١٩٩١			١٩٩٨		
		المساحه	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الانتاج
٣٧	فلسطين	٠	-	-	-	-	-
٣٨	قازاقستان	٠	-	-	-	-	-
٣٩	قطر	٠	-	-	-	-	-
٤٠	جزر القمر	٠	-	-	-	-	-
٤١	فيرغيزيا	٠	-	-	-	-	-
٤٢	الكاميرون	١٠١	١٣,٢	١٣٣٠	١٣٥	١٠	١٣٥٠
٤٣	الكويت	٠	-	-	-	-	-
٤٤	لبنان	٠	٢١,٥	٢	-	٢٤,٥	٥
٤٥	ليبيا	٠	-	-	-	-	-
٤٦	المالديف	٠	-	-	-	-	-
٤٧	مالى	٥	٥٤	٢٧٠	٤	٧١	٢٨٥
٤٨	ماليزيا	٢٠	٦٨,٥	١٣٧٠	٢٤	٦٨,١	١٦٠٠
٤٩	مصر	١١٨	٩٤,٧٢	١١١٤٣	١٢٥	١١٠,٨	١٣٨٥٠
٥٠	المغرب	١٥	٧٣,١	١٠٩٢	١٦	٧٨,١	١٢٥٥
٥١	موريتانيا	٠	-	-	-	-	-
٥٢	موزمبيق	١٨	١٥,٦	٢٨٠	٢٥	١٤,٧	٣٦٩
٥٣	النيجر	٧	٢٠,٩	١٤٠	٦	٢٦,٤	١٤٥
٥٤	نيجيريا	٢٧	٥١,٩	١٤٠٠	٢١	٢٩,٥	٦٢٠
٥٥	اليمن	٠	١٠	-	-	-	-
إجمالى العالم الإسلامى		٣٨٤٣	٢٤,٢٥٩٦٩	٩٣٢٣٠	٤١٣٣	٢٨,٦٠٧٥٥	١١٨٢٣٥
إجمالى العالم		١٦٨٧٨	٦١,٣	١٠٣٥٠٩٦	١٩٤٣٨	٦٤,٤	١٢٥٢٢٦٦
		٢٢,٧٦٩٢٨٥٥	٣٩,٥٧٥٣٦	٩,٠٠٦٨٩٤	٢١,٢٦٢٤٨	٤٤,٤٢١٦٦	٩,٤٤١٦٨٤

Source: F.A.O production year book Vol. ٤٦-٥٢ ١٩٩٢-١٩٩٨

جدول رقم (٨)

انتاج لحوم الابقار والجاموس، ولحوم الأغنام والماعز
في الدول الاسلامية خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٨
(الكمية: بالالف طن)

م	البلد	١٩٩٠		١٩٩٨	
		المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة
١	اذربيجان	-	-	٥١	٢٧
٢	الاردن	-	٥	٣	٨
٣	افغانستان	٦٥	١٣٨	٦٥	١٤١
٤	البانيا	٢٢	١٢	٣٢	٢١
٥	الإمارات العربية	-	٤	٣	١
٦	اندونيسيا	٢٢٨	٨٣	٣٣٦	٩٩
٧	اوزبكستان	-	-	٣٨٠	٨٢
٨	اوغندا	٧٧	٢٤	٨٩	٢٥
٩	ايران	٢٣٩	٣٣٠	٣٢٦	١٤٩
١٠	باكستان	٧٢٩	٦٢٢	٩٨٤	٨٣٦
١١	البحرين	١	١	١	-
١٢	بروندى	١١	٤٠	١٠	٤
١٣	بنجلاديش	١٤٣	٧٥	١٦٥	١٢٩
١٤	بنين	١٣	٦	١٦	٦
١٥	بوركينافاسو	٤٤	٣٠	٦٧	٣٧
١٦	تركمانستان	-	-	٤٣	٤٢
١٧	تركيا	٢٨٥	٤٠٤	٣٨٥	٣٨١
١٨	تشاد	٦٩	٢٠	٤٦	٢٨
١٩	توجو	٦	٧	٧	٨
٢٠	تونس	٣١	٤٢	٤٤	٤٩
٢١	الجابون	١	١	١	١
٢٢	جامبيا	٢٠	١١	٣	٢
٢٣	الجزائر	٨٩	١٤٣	١١٩	١٧٩
٢٤	جيبوتى	١١	٤	٦	٥
٢٥	السعودية	٢٢	٥٤	١٤	٤٧
٢٦	السنغال	٤١	١٦	٤٥	٢٣
٢٧	السودان	٢٢٠	١٢١	٢٣٦	٢٧١
٢٨	سوريا	٢٧	٩٦	٣٨	١٠١
٢٩	سورينام	٢	-	٢	-
٣٠	سيراليون	٣	١	٤	١

تابع جدول رقم (٨)

انتاج لحوم الأبقار والجاموس، ولحوم الأغنام والماعز

في الدول الإسلامية خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٨

(الكمية: بالالف طن)

م	البلد	١٩٩٠		١٩٩٨	
		المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة
٣١	الصومال	٤٢	٨٢	٦٤	٨٨
٣٢	طاجيكستان	-	-	٢٠	١٢
٣٣	العراق	٤٥	٢٧	٤٧	٢٨
٣٤	عمان	٣	٤	٣	-
٣٥	غينيا	٢٠	٢	١٧	٥
٣٦	غينيا بيساو	٣	١	٤	٢
٣٧	فلسطين	-	-	-	-
٣٨	قازاقستان	-	-	٣٥٨	١٢٤
٣٩	قطر	٢	-	-	١
٤٠	جزر القمر	-	-	-	-
٤١	قيرغيزيا	-	-	٩٤	٤٢
٤٢	الكاميرون	-	-	٨٩	٣١
٤٣	الكويت	-	١	١	١
٤٤	لبنان	٣	٣	٣	١١
٤٥	ليبيا	٨	٤٠	٩	٤١
٤٦	المالديف	-	-	-	-
٤٧	مالي	٩٦	٤٨	١١٦	٥٨
٤٨	ماليزيا	١٢	-	٨	١
٤٩	مصر	٣١٣	٩٦	٥٣٩	١٢٢
٥٠	المغرب	١٤٦	١١٢	١١٠	١٣٠
٥١	موريتانيا	١٨	٢٥	١٩	٢٩
٥٢	موزمبيق	٤١	٢	٣٧	٣
٥٣	النيجر	٤٤	٣٤	٤٠	٣٩
٥٤	نيجيريا	١٩٥	١٦٠	٢٣٦	٢٣٢
٥٥	اليمن	١٥	٦٠	٤٠	٤١
اجمالي العالم الإسلامي		٨٩٠	٥٣٧	١١٤٥	٦٥٥
اجمالي العالم		٥٤٣١٧	٩٧٤٧	٥٧٠٥٣	١١١٣٢
الاهمية النسبية للعالم الإسلامي الى العالم		١,٦٣٨٥٢٩	٥,٥٠٩٣٨٨	٢,٠٠٦٩٠٦	٥,٨٨٣٩٣٨

Source: F.A.O production year book Vol. ٤٦-٥٢ ١٩٩٢-١٩٩٨

جدول رقم (٩) سكر البنجر
في الدول الاسلامية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨
(المساحة بالالف هكتار) (الانتاجية بالطن/ هكتار)
(الإنتاج: بالألف طن)

م	البلد	١٩٩٠		١٩٩٨			
		المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	لمساحة	الإنتاجية	الإنتاج
١	اذربيجان	-	-	-	١	٣,٨	٥
٢	الأردن	-	-	-	-	-	-
٣	افغانستان	١	١٠	١٠	-	١٤,٣	١
٤	البانيا	١٢	٢٠,٨	٢٥٠	٢	٣١	٦٢
٥	الإمارات العربية	-	-	-	-	-	-
٦	اندونيسيا	-	-	-	-	-	-
٧	اوزبكستان	-	-	-	١	٣,٨	٥
٨	اوغندا	-	-	-	-	-	-
٩	ايران	١٥٠	٢٣,٦	٣٥٣٥	١٩١	٢٤,٩	٤٧٥٤
١٠	باكستان	١٠	٣٣,٥	٣٥٠	٨	٢٦,٧	٢٠٠
١١	البحرين	-	-	-	-	-	-
١٢	بروندى	-	-	-	-	-	-
١٣	بنجلاديش	-	-	-	-	-	-
١٤	بنين	-	-	-	-	-	-
١٥	بوركينافاسو	-	-	-	-	-	-
١٦	تركمانستان	-	-	-	-	-	-
١٧	تركيا	٣٧٨	٣٧,٠٤	١٣٩٨٦	٥٠٠	٤٠	٢٠٠٠٠
١٨	تشاد	-	-	-	-	-	-
١٩	توجو	-	-	-	-	-	-
٢٠	تونس	٥	٥٦	٢٨٥	٣	٤٨,٩	١٤٥
٢١	الجابون	-	-	-	-	-	-
٢٢	جامبيا	-	-	-	-	-	-
٢٣	الجزائر	٧	١٩,٠٢	١٢٦	-	-	-
٢٤	جيبوتى	-	-	-	-	-	-
٢٥	السعودية	-	-	-	-	-	-
٢٦	السنغال	-	-	-	-	-	-
٢٧	السودان	-	-	-	-	-	-
٢٨	سوريا	٢٢	٢٤,١	٥٣٠	٢٨	٤٧,٢	١٣٢٣
٢٩	سورينام	-	-	-	١٠٠٠	١٦	١٦٠٠٠
٣٠	سيراليون	-	-	-	-	-	-
٣١	الصومال	-	-	-	-	-	-
٣٢	طاجيكستان	-	-	-	-	-	-
٣٣	العراق	١	٧,٠٨	٩	-	٢٣,٨	٨
٣٤	عمان	-	-	-	-	-	-
٣٥	غينيا	-	-	-	-	-	-
٣٦	غينيا بيساو	-	-	-	-	-	-
٣٧	فلسطين	-	-	-	-	-	-
٣٨	قازاقستان	-	-	-	١٦	١٤,٢	٢٢٥
٣٩	قطر	-	-	-	-	-	-
٤٠	جزر القمر	-	-	-	-	-	-
٤١	قيرغيزيا	-	-	-	٢	١٧,٩	٣٥٨
٤٢	الكاميرون	-	-	-	-	-	-
٤٣	الكويت	-	-	-	-	-	-
٤٤	لبنان	٢	٦٠	٩٢٠	٦	٥	٣٠٠
٤٥	ليبيا	-	-	-	-	-	-
٤٦	المالديف	-	-	-	-	-	-
٤٧	مالى	-	-	-	-	-	-
٤٨	ماليزيا	-	-	-	-	-	-

تابع جدول رقم (٩) سكر النجر
فى الدول الإسلامية خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٨
(المساحة :بالالف هتكار) (الإنتاجية: بالطن/ هكتار)
(الإنتاج: بالالف طن)

م	البلد	١٩٩٠		١٩٩٨			
		المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
٤٩	مصر	١٧	٤١,١	٧٠٠	٤٤	٤٤,٨	١٩٥١
٥٠	المغرب	٦٤	٤٦,٥١	٢٩٧٨	٤٩	٥٧,٥	٢٨٢٢
٥١	موريتانيا	-	-	٠	٠	-	-
٥٢	موزمبيق	-	-	٠	٠	-	-
٥٣	النيجر	-	-	٠	٠	-	-
٥٤	نيجيريا	-	-	٠	٠	-	-
٥٥	اليمن	-	-	٠	٠	-	-
إجمالى العالم الإسلامى		٢٦٥٩	٢٣٧٦,٧٥	٢٣٦٧٩	١٨٥١	٤١٩,٨	٤٨١٥٩
إجمالى العالم		٨٦٩٠	٣٥,٢١	٣٠٥٩٣٧	٦٩٥٥	٣٧,٢	٢٥٨٨٥٩
الأهمية النسبية للعالم الإسلامى		٣٠,٥٩٨٣٩	٦٧٥٠,٢١٣	٧,٧٣٩٨٢٩	٢٦,٦١٣٩٥	١١٢٨,٤٩٥	١٨,٦٠٤٣٤

Source: F.A.O production year book Vol. ٤٦-٥٢ ١٩٩٢-١٩٩٨

جدول رقم (١٠)

الجرارات الزراعية

تطور الجرارات الزراعية، والحصادات الزراعية، والآلات الحليب

في الدول الإسلامية خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٨

(العدد: بالوحدة)

م	البلد	١٩٩٠			١٩٩٨		
		الجرارات الزراعية	الحاصدات الزراعية	الآت الحليب	الجرارات الزراعية	الحاصدات الزراعية	الآت الحليب
١	اذربيجان	-	-		٣٢٩١٧	٤١٣٦	-
٢	الأردن	٦١٠٠	٧٠	-	٤٧٧٣	٧٩	-
٣	أفغانستان	٨٥٠	-	-	٨٤٠	-	-
٤	البانيا	١٢٣٠٠	١٤٠٠	-	٧٩٠٠	٧٨٠	-
٥	الإمارات العربية	١٨٠	٧	-	٢٧٢	٢٠	-
٦	اندونيسيا	٢٧٩٥٥	١٢٧٥٠٩	-	٧٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠	-
٧	اوزبكستان	١٨٢٠٠٠	٨٣٠٠	-	١٧٠٠٠٠	٧٠٠٠	-
٨	اوغندا	٤٥٠٠	١٥	١٤	٤٧٠٠	١٥	١٥
٩	ايران	٢١٥٠٠٠	٤٩٢٥	-	٢٣٥٠٠٠	٥٥٠٠	-
١٠	باكستان	٢٦٥٧٢٨	١٥٠٠	-	٣٢٠٥٠٠	١٦٠٠	-
١١	البحرين	٩	-	-	١٢	-	-
١٢	بروناى	١٣٣	-	-	١٧٠	٢	-
١٣	بنجلاديش	٥٢٠٠	-	-	٥٤٠٠	-	-
١٤	بنين	١٢٧	-	-	١٤٢	-	-
١٥	بوركينافاسو	٨٤٠	-	-	١٩٩٣	-	-
١٦	تركمانستان	٤٨١٠٠	١٩٠٠	-	٥١٠٠٠	١٥٠٠٠	٥٢٠
١٧	تركيا	٦٨٩٦٥٠	١١٧٤١	٩٦٣٦	٨٧٤٩٩٥	١٢٣٨٥	٧٥٠٩٥
١٨	تشاد	١٦٥	١٨	-	١٧٠	١٧	-
١٩	توجو	١٠٠	-	-	٨٠	-	-
٢٠	تونس	٢٣٩٨٢	٣٠١٠	-	٣٥١٠٠	٢٨٥٠	-
٢١	الجابون	١٤٦٠	-	-	١٥٠٠	-	-
٢٢	جامبيا	٤٣	٥	-	٤٥	٥	-
٢٣	الجزائر	٩١٠٠	٩٣٠٠	-	٩٢٨٩٣	٩١٧٠	-
٢٤	جيبوتى	٦	-	-	-	-	-
٢٥	السعودية	٦٥٠٠	١٥٠٠	٣٨	٩٥٠٠	٢٤٥٠	٦٠
٢٦	السنغال	٤٩٠	١٥٢	-	٥٥٠	١٥٥	-
٢٧	السودان	٩١٨٢	١١٢٩	-	١٠٥٠٠	١٦٠٠	-
٢٨	سوريا	٦٢٥٥٧	٣٠٣٧	١٤٨	٨٧٤٤٢	٤٩٢٣	١٦٠
٢٩	سورينام	١٢٩٥	٢٦٥	-	١٣٣٠	٢٧٥	-
٣٠	سيراليون	٢٠٠	٦	-	٨١	٦	-
٣١	الصومال	٢١٣٠	-	-	١٨٤٥	-	-
٣٢	طاجيكستان	-	-	-	٣٠٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠
٣٣	العراق	٣٨١٨٦	٢٥٠٠	-	٤٩٦٠٠	٣٩٠٠	-
٣٤	عمان	١٤٤	٤١	-	١٥٠	٤٥	-
٣٥	غينيا	٣٥٠	-	-	٥٤٢	-	-
٣٦	غينيا بيسو	١٩	-	-	١٩	-	-
٣٧	فلسطين	-	-	-	-	-	-
٣٨	قازاقستان	-	-	-	١٠٨١٢١	٤٢٠٦٩	٥٢٠٠
٣٩	قطر	٨٤	٥٥	-	٦٠	٣	-
٤٠	جزر القمر	-	-	-	-	-	-
٤١	قيرغيزيا	-	-	-	١٩٠٠٠	٢٨٠٠	-
٤٢	الكاميرون	٥٠٨	-	-	٥٠٠	-	-
٤٣	الكويت	١٢٠	-	-	١٠٠	-	-
٤٤	لبنان	٣٢٠٠	٩٥	-	٥٦١٠	١٣٤	-
٤٥	ليبيا	٣٣٢٧٢	٣٤١٠	-	٣٤٠٠٠	٣٤١٠	-
٤٦	المالديف	-	-	-	-	-	-
٤٧	مالى	٢١٠٠	٤٣٠	-	٢٥٥٠	٦٢١	-
٤٨	ماليزيا	٢٦٠٠٠	-	-	٤٣٣٠٠	-	-

تابع جدول رقم (١٠)

الجرارات الزراعية

تطور الجرارات الزراعية، والحاصدات الزراعية، والات الحليب

فى الدول الإسلامية خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٨

(العدد: بالوحدة)

م	البلد	١٩٩٠			١٩٩٨		
		الجرارات الزراعية	الحاصدات الزراعية	الآت الحليب	الجرارات الزراعية	الحاصدات الزراعية	الات الحليب
٤٩	مصر	٥٧٠٠٠	٢٣٤٠	-	٩٠٠٠٠	٢٣٧٠	-
٥٠	المغرب	٣٩١٥٥	٤٥٨٥	-	٤٣٢٢٦	٣٧٦٣	-
٥١	موريتانيا	٣٣٥	١٠	-	٣٨٠	٣٥	-
٥٢	موزمبيق	٥٧٥٠	-	-	٥٧٥٠	-	-
٥٣	النيجر	١٧٦	-	-	١٨٠	-	-
٥٤	نيجيريا	٢٣٠٠	-	-	٣٠٠٠٠	-	-
٥٥	اليمن	٥٩٣٧	٥٠	-	٥٨٠٠	٥٥	-
إجمالي العالم الإسلامي		١٤٠٧٤٣	٧٤١٥	٠	٢٢٣١٨٤	٦٨٤٤	٠
إجمالي العالم		٢٦٥٦٢٤٤٨	٣٩٥٨٣٢٠		٢٦٣٣٤٦٩١	٤١٩٢٨٤٠	
		٠,٥٢٩٨٥٧٠٣٧	٠,١٨٧٣٢٦٩٤٧		٠,٨٤٧٤٩٠٤٨٣	٠,١٦٣٢٣٠٦٥	

Source: F.A.O production year book Vol. ٤٦-٥٢ ١٩٩٢-١٩٩٨

مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

أسلوب الأمن الغذائى والتنمية في العالم الإسلامي

د . عبد الرحمن يسرى أحمد

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد - كلية التجارة
جامعة الإسكندرية

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

أسلوب الأمن الغذائى والتنمية في العالم الإسلامى

دكتور / عبدالرحمن يسرى أحمد
استاذ ورئيس قسم الاقتصاد
كلية التجارة ـ جامعة الاسكندرية

أولا ـ مفهوم الأمن الغذائى :

الأمن الغذائى مصطلح شاع استخدامه فى الدول النامية حديثا وبوجه خاص بعد ظهور أزمات غذائية عالمية فى النصف الثانى من الستينات وبداية السبعينات ومع الجفاف الشديد الذى أصاب بعض هذه الدول فى الثمانينات وفى بعض سنوات التسعينات من القرن العشرين فأثر فى محاصيلها الزراعية الغذائية وفى دخولها القومية ومقدرتها الاستيرادية للغذاء وغيره .

والاتفاق على مفهوم محدد للأمن الغذائى مسألة هامة إذ أنه بناء على هذا المفهوم يتحدد إطار المشكلة وكيفية معالجتها .

ويمكن القول بأن الأمن الغذائى بصفة عامة يعنى « ضمان استمرار تدفق «المستوى المعتاد» من الغذاء اللازم لاستهلاك المجتمع فى خلال أى فترة من الزمن » وهذا المفهوم «نسبى» حيث أنه يؤكد ارتباط الأمن الغذائى بضمان استمرار تدفق المستوى الاستهلاكى المعتاد من الغذاء . فهذا «المستوى المعتاد» دالة «للدخل المعتاد» فيختلف بالتالى من مجتمع لآخر تبعاً لدرجة التخلف أو التقدم الاقتصادى . أما إذا أردنا وضع مفهوم مطلق للأمن الغذائى فيمكن القول بأنه « ضمان استمرار تدفق كمية المواد الغذائية التى تؤمن لكل فرد من أفراد المجتمع مستوى السعرات الحرارية المطلوبة للحياة الصحية وفقا للمعايير العلمية المتفق عليها دوليا ، وذلك خلال أى فترة من الزمن » .

والفرق بين المفهوم الأول «النسبى» والثانى «المطلق» هو أن الأول يجعل الأمن الغذائى مسألة متوقفة على وضع كل مجتمع على حدة وما اعتاد عليه من غذاء وفقاً لمستوى الدخل المعتاد . ومن ثم فإن مايعتبر أمنا غذائيا فى أحد المجتمعات قد لايعتبر كذلك اطلاقاً فى مجتمع آخر وذلك وفقا لاختلاف مستويات المعيشة الحقيقية . وفى هذه الحالة فإن مشكلة العجز أو الخوف الغذائى تنشأ فى أى مجتمع إذا نقص المستوى الاستهلاكى الغذائى الجارى تحت المستوى الاستهلاكى الغذائى المعتار وتشتد حدة هذه المشكلة كلما ازداد هذا النقص ، لأى سبب من الأسباب . وبالتالى فإن مشكلة

العجز أو الخوف الغذائى تصبح مشكلة قصيرة الأجل مهما كان الأمر . فهى قد تحدث على مدى عام مثلاً أو عامين نتيجة أسباب طارئة . أما المفهوم المطلق للأمن الغذائى فإنه يضعنا أمام مشكلة من نوع آخر . فوفقاً لهذا المفهوم يصبح لدينا مشكلة عجز غذائى فى جميع الدول النامية التى لاتتمكن من تأمين المتوسط القياسى الدولى من السعرات الحرارية اللازمة لكل فرد من أفراد المجتمع . ومثل هذه المشكلة تتصف بأنها طويلة الأجل إذ لايمكن فى عام أو عدة أعوام بالنسبة لمعظم الدول النامية أن تزيل العجز الغذائى أو تحقق الأمن الغذائى . إنها مشكلة رفع المستوى الحقيقى للمعيشة فى المتوسط فهى بذاتها مشكلة التنمية الاقتصادية .

ويلاحظ أن معظم ماكتب حول الأمن الغذائى يدور حول المفهوم النسبى ولذلك تتأثر مسألة قصور الإنتاج المحلى من الغذاء لسبب أو لآخر وصعوبات الاستيراد والمعونات من المواد الغذائية . ومع ذلك فإن المهتمين بقضية التنمية الاقتصادية عادة مايوجهون الأنظار إلى أن مشكلة عجز الغذاء مشكلة طويلة الأجل تحتاج إلى علاج هيكلى [1] .

ومن وجهة النظر الاقتصادية الإسلامية فإن المفهوم العام للأمن الغذائى وهو ضمان استمرار تدفق المستوى «المعتاد» من الغذاء اللازم لاستهلاك المجتمع لايمكن الاعتراض عليه إلا إذا كان ضمن المستوى المعتاد من الغذاء سلعة محرمة شرعا . وقد يجد الاقتصادى المسلم لذلك أنه من الأوفق القول بأن الأمن الغذائى هو ضمان استمرار تدفق المستوى «المعتاد» من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع فى أى فترة من الزمن .

وبالنسبة للمستوى المعتاد من الغذاء الحلال فإنه قد يكون مرتفعا أو منخفضا تبعا للحالة الاقتصادية . فإذا كان المجتمع الإسلامى متمتعا بحالة من التقدم الاقتصادى فإن المستوى المعتاد قد يرتفع إلى حد الكماليات ، ولا بأس من هذا ، طالما وضعنا شرط الحلال لقوله تعالى: ﴿ **قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق** ﴾ [٣٢ـ الأعراف] . والأمن الغذائى فى هذه الظروف يعنى المحافظة على المستوى الغذائى الكمالى الذى اعتاد عليه المجتمع الإسلامى . أما إذا كان المجتمع الإسلامى يعانى من شدة اقتصادية بسبب ظروف الفقر أو التخلف الاقتصادى [وهذه هى الظروف التى تعيشها الغالبية العظمى من الدول الإسلامية المعاصرة] ، فإن علينا أن نحدد هل المستوى المعتاد من الغذاء لدى المجتمع يضمن حد «الضرورات» الغذائية أم لا ؟ ويمكن أن نستفيد هنا من الفكرة التى أرساها الامامين الجليلين الغزالى والشاطبى فى التفرقة بين الضرورات والحاجيات. فالمتصور منطقيا أن لاينخفض مستوى الأمن الغذائى فى المجتمع الإسلامى عن مستوى الضرورات الأساسية من الأقوات وضمان استمرار تدفقاتها . ويمكن أن نطلق على هذا : « المستوى الضرورى

للأمن الغذائى » . وهو لاشك مستوى مطلق ولكن عند الحد الأدنى الذى يضمن فقط لكل فرد عامل ومن يعولهم الأقوات الغذائية التى لايمكن الاستغناء عنها ، أى حد الكفاف . أما إذا أخذنا «الحاجيات» معياراً لنا فإن من الممكن تعريف مستوى الكفاية للأمن الغذائى وهو « ضمان استمرار تدفق مستوى غذائى يرتفع فوق الحد الأدنى الضرورى للكفاف ولكن يقل عن المستوى الكمالى الذى يمكن التخلى عنه بلا أية أضرار للصحة العامة » . ويلاحظ أن مستوى الكفايـة للأمن الغذائى « مستوى مطلق » وقد يتشابه مع المستوى المعيارى للأمن الغذائى الذى يعتمد على تحديد سعرات حرارية قياسية تلزم لحياة صحية نشطة لكل فرد من أفراد المجتمع فى المتوسط .

إذاً يتبين لنا امكانية الكلام عن مستويين مطلقين للأمـن الغذائـى من المنظور الإسلامى أولهما ما أطلقنا عليه « المستوى الضرورى أو مستوى الكفاف » والثانى « مستوى الكفاية أو المستوى الذى يضمن الحاجيات بالإضافة إلى الضرورات » . ونجد من الأدلة فى الأحاديث النبوية مايؤكد على حق كل فرد فى « المستوى الغذائى الضرورى » ومن ذلك قول النبى ﷺ : « ليس لابن آدم حق فى سوى هذه الخصال بيت يُكِنُه وثوب يوارى عورته وجلف الخبز والماء» [عن عثمان بن عفان رضى الله عنه رواه الترمذى والحاكم وصححاه] . ومن ثم فإن هذا يعنى عدم امكانية التدنى تحت مستوى الكفاف بالنسبة لفئة من الناس أو للمجتمع ككل فى أى فترة زمنية فهو ضرورة شرعية . أما مستوى الكفاية فهو « خير » وينبغى العمل على تحقيقه فى الأجل الطويل فى جميع الدول الإسلامية والتى تعانى الآن من مشكلة الفقر أو التخلف الاقتصادى . ويستدل على ذلك من القرآن قوله سبحانه وتعالى : ﴿ **وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لايحب المسرفين** ﴾ [من الآية ٣١ـ الأعراف] ومن الحديث قولـه ﷺ : « خير الذكر الخفى وخير الرزق أو العيش مايكفى » [رواه أبوعوانه وابن حبان فى صحيحهما والبيهقى] . ويلاحظ أن مايكفى من الغذاء لن يصل فى اللغة أبداً إلى الكماليات .

ثانيا ـ مؤشرات الأمن الغذائى فى البلدان الإسلامية :

١ ـ متوسط الدخل الحقيقى للفرد :

هناك مؤشرات غير مباشرة للأمن الغذائى وأخرى مباشرة . ومن المؤشرات غير المباشرة متوسط الدخل الحقيقى للفرد والذى يدل على مستوى المعيشة الحقيقى بصفة عامة . فمن المعروف أن الدخل المنخفض لايتيح لصاحبه الحصول على بعض الحاجات الأساسية اللازمة للمعيشة والعكس صحيح . **فإذا ازداد الدخل انخفاضاً فإن الفرد قد لايجد الطعام الكافى لحياة صحية أو العلاج اللازم** حينما يمرض أو الحد الأدنى من السكن ... الخ ولهذا فإن متوسط الدخل الحقيقى للفرد يعد من أول المؤشرات غير المباشرة أو العامة للحالة المعيشية ولكن يجب الحذر من أخذه مأخذ التسليم دون

مناقشة حيث أن نمط توزيع الدخل السائد يلعب دوراً هاماً فى تحديد ملامح الصورة الواقعية . فحينما يختل توزيع الدخل الكلى نجد أن الاحصائيات الخاصة بمتوسطات الدخل لاتشير إلا إلى أرقام صماء يمكن اتخاذها فقط للمقارنة بين دولة وأخرى «فى المتوسط» ، أما على المستوى الداخلى فقد يؤدى سوء توزيع الدخل إلى وجود أعداد كبيرة معدمة لاتستطيع الحصول على مايكفيها من ضرورات المعيشة الأساسية ومنها الغذاء وذلك بالرغم من ارتفاع مايسمى بمتوسط الدخل الفردى . وعلى هذا الأساس نستعرض موقف الدول الإسلامية ..

يتبين من الاحصائيات الدولية المتوافرة أن الدول الإسلامية المعاصرة تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية من حيث مستوى المعيشة عموماً (الغذاء وغيره) . أما القسم الأول والأكبر فيتألف من دول تقع فى فئة الاقتصادات ذات الدخل المتوسط المنخفض ، والقسم الثانى يتألف من دول ذات دخل منخفض بعضها مصنف فى فئة الدول الأكثر فقراً فى العالم . أما القسم الثالث فيتألف من عدد محدود جداً لايتجاوز عدد أصابع اليد ويمثل دولا اسلامية ذات دخل متوسط مرتفع أو دخل مرتفع.

وبدءاً بالقسم الثالث فإنه يتكون من ماليزيا وعُمان والمملكة العربية السعودية (دول ذات دخل متوسط مرتفع) والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر وبروناى (دول ذات دخل مرتفع) . فإذا احتكمنا إلى متوسط نصيب الفرد من الدخل فى هذه الدول كمؤشر لمستوى المعيشة نستطيع أن نقول أنه لاتوجد مشكلة أمن غذائى . فالدخول المتوسطة المرتفعة (والتى تتراوح مابين ٤٥٠٠ ـ ٥٠٠٠ دولار للفرد/ سنة فى ماليزيا وعمان أو تزيد عن ٧٠٠٠ دولار للفرد/ سنة فى المملكة السعودية) وكذلك الدخول المرتفعة (التى تزيد عن ١١٫٥٠٠ دولار للفرد/ سنة كما فى حالة قطر أو عن ٢٢٫٠٠٠ دولار للفرد كما فى حالة الكويت) لاتتيح للفرد فى المتوسط اشباع حاجاته الضرورية فقط بل الكمالية أيضاً وفقاً للمستويات المتعارف عليها دوليا فى نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين . غير أن هناك ملاحظة يجب أن تؤخذ فى الحسبان بالنسبة لهيكل توزيع الدخل الكلى فى هذه الدول المذكورة ـ كما هو فى معظم الدول النامية . فنمط التوزيع السائد الذى قد يعنى انخفاض المتوسط الفعلى للدخل لبعض الفئات التى تعيش فى هذه الدول كثيراً عن المتوسط العام للدخل. ومن ثم فإن احتمالاً قوياً قائماً أن يكون هناك من بين السكان من يعانى من فقر وانخفاض حاد فى مستوى معيشته الحقيقى أو غير قادر على الحصول على كفايته من الغذاء .

وبالنسبة للقسم الثانى من الدول الإسلامية وهى اقتصادات ذات دخل منخفض وبعضها مصنف فى فئة الدول الأكثر فقراً أو الأقل نمواً . فإن من المؤكد أنه على الرغم من أن فئة محدودة جداً فى أى دولة من هذه الدول تتمتع بمستويات معيشية مرتفعة وذلك بسبب استحواذها على نصيب أكبر

من الدخل القومى ، فإن الغالبية العظمى من أهالى هذه الدول لاتستطيع أن تشبع حاجاتها المعيشية الأساسية. وهناك فئات ضمن هذه الغالبية لاتستطيع أن تحصل على حد الكفاف من الغذاء بسبب الفقر وسوء توزيع الدخل الشائع . وأبرز هذه الدول مرتبة تبعاً للأكثر فالأقل فقراً (نسبياً) موزامبيق (١٤٠ دولار للفرد/ سنة) سيراليون (١٦٠ دولار) النيجر (٢٠٠ دولار) بوركينا فاسو (٢٥٠ دولار) مالى (٢٦٠ دولار) أوغندا (٣٣٠ دولار) بنغالاديش (٣٦٠ دولار) بنين (٣٨٠ دولار) باكستان (٥٠٠ دولار) أذربيجان (٥١٠ دولار) والسنغال (٥٤٠ دولار للفرد / سنة) .

وهناك تقارير دولية عديدة صادرة عن منظمات الأمم المتحدة تؤكد سوء الأحوال المعيشية وخصوصاً الحالة الغذائية لعامة الناس فى بعض هذه الدول خاصة حينما تعرضت لظروف جفاف شديد أو فيضانات مدمرة فى الثمانينات أو بعض سنوات التسعينات .

أما بالنسبة للقسم الثالث والذى يمثل غالبيته الدول الإسلامية ذات الدخل المتوسط المنخفض فإن مستويات المعيشة فيها تعتبر « متوسطة عموماً » . هذا يعنى أن غالبية السكان فى هذه الدول تحصل على مايزيد على الحد الأدنى من الضرورات الأساسية وخاصة الغذاء . ولايعنى هذا عدم وجود فئة معدمة فى هذه الدول لاتجد الحد الأدنى من الغذاء أحيانا وذلك بسبب ظروف البطالة أو العجز الدائم أو المؤقت عن الكسب أو بسبب ظروف طارئة عامة .. وما يصيب هذه الفئة المعدمة إنما يرجع لسوء توزيع الدخل وعدم وجود برامج كافية للأمن المعيشى بوجه عام (الإيواء والملبس والغذاء ... الخ) انظر الجدول رقم (١) عن متوسط الدخل للفرد بالدولار فى عدد من البلدان الإسلامية .

٢ ـ مستوى التغذية عند الأطفال :

تهتم جميع الأمهات وجميع الآباء فى العالم أجمع بتغذية أطفالهم الصغار بصفة خاصة أكثر من اهتمامهم بأنفسهم . هذه الظاهرة العامة لايفسرها إلا الفطرة التى فطر الله الخلق عليها لكى تستمر الحياة ويستمر عمران هذا الكون .. ومن ثم نجد أن الأمهات والآباء فى حالات الفقر يقتطعوا من طعامهم أو يضحوا بمعظمه فى سبيل تغذية أطفالهم الصغار .. فإذا وجدنا مستوى التغذية عند الأطفال فى بعض الدول منخفضاً إلى درجة شيوع الهزال أو الأمراض بينهم عرفنا أن أولئك الذين نحرص عليهم ونعطيهم أولوية فى الغذاء لايجدون الحد الأدنى الضرورى لكفايتهم ..

ولدينا احصائيات دولية متاحة عن سوء التغذية المتفشى عند الأطفال فى عدد من الدول الإسلامية . أما المقياس المستخدم لبيان سوء التغذية بين الأطفال فيتمثل فى النسبة المئوية من الأطفال

دون الخامسة الذين يقل وزنهم عن الوزن المناسب عن متوسط فئة السكان المرجعية ، والذى يستند إلى أطفال من الولايات المتحدة يفترض أن تغذيتهم جيدة . والوزن بالنسبة للعمر كما يشير تقرير البنك الدولى مؤشر من مركب من كل من الوزن بالنسبة للطول (الهزال) والطول بالنسبة للعمر (التقزم) * .

ويبلغ تفشى سوء التغذية بين الأطفال كنسبة من الأطفال دون الخامسة فى خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٦ أقصاه فى بعض الدول الإسلامية . فثمة ٦٨ ٪ من الأطفال دون الخامسة يعانون من سوء التغذية فى بنغالاديش ، ٤٧ ٪ فى موزامبيق ، ٤٣ ٪ فى النيجر ، ٤٠ ٪ فى باكستان . ونفس النسبة الأخيرة بين أطفال أندونيسيا دون الخامسة يعانون من سوء التغذية و ٣٣ ٪ فى بوركينا فاسو ، ٣٠ ٪ فى اليمن . وجميع الدول المذكورة سابقاً تقع فى فئة الدول ذات الدخل المنخفض فيما عدا أندونيسيا التى تقع فى فئة الدخل المتوسط المنخفض. وتبلغ النسبة المذكورة ٢٦ ٪ فى أوغندا، ٢٤ ٪ فى بنين ، ٢٢ ٪ فى السنغال ، ٢٩ ٪ فى سيراليون ، ٢٣ ٪ فى ماليزيا بالرغم من الدولة الأخيرة من الدول الإسلامية التى تصنف فى الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع وهذا مؤشر على سوء توزيع الدخل فيها . أما بقية الدول الإسلامية فإما أن الاحصائيات غير متاحة عنها بالنسبة لتفشى سوء التغذية بين الأطفال أو أن النسبة منخفضة إلى نحو ١٠ ٪ كما فى الأردن وتركيا ، ٧ ٪ فى الامارات العربية المتحدة وتعتبر النسبة الأخيرة مرتفعة بالنسبة للدول المتماثلة فى متوسط دخل الفرد .

٣ ـ القدرة على انتاج الغذاء محلياً :

تعبر قدرة أى دولة على انتاج الغذاء محلياً عن درجة الأمن الغذائى . وليس هناك شك فى أن زيادة القدرة على إنتاج الغذاء محلياً تعنى زيادة الأمن الغذائى للدولة والعكس صحيح .. ولكن يجب أن لانقفز إلى استنتاجات غير صحيحة من هذا التقرير . فقد تكون الدولة قليلة القدرة على ا نتاج الغذاء محلياً ومع ذلك تتمتع بدرجة عالية من الأمن الغذائى لأن لديها قدرة كبيرة (مقاسة بما تمتلكه من عملات أجنبية) على الحصول على ماتريده من الغذاء من الخارج عن طريق الاستيراد . على أية حال فإننا سوف نستعرض فيما يلى مؤشر القدرة على ا نتاج الغذاء محلياً كأحد المؤشرات التى لايمكن التقليل من أهميتها أو اغفالها إلا بسياق حجج قوية مغايرة ، وسوف نتطرق فيما بعد إلى ذلك .

* أى يقل عن الوزن المناسب بمقدار ـ ٢ انحراف معيارى . انظر : ملاحظات تفصيلية عن الجداول الاحصائية ، تقرير التنمية ، البنك الدولى ١٩٩٨/١٩٩٩ .

وتقاس القدرة على انتاج الغذاء بعدة أشياء منها مساحة الأرض المحصولية أو نسبتها من الأرض . والأرض المحصولية هى الأرض المخصصة لزراعة محاصيل مؤقتة أو دائمة (أى التى لاتحتاج لإعادة غرسها بعد كل حصاد) والمروج المؤقتة والحدائق المزروعة للبيع فى السوق أو للاستهلاك فى المنزل . ويستبعد من بيانات الأراضى المحصولية الأراضى المستخدمة لزراعة أشجار للحصول على الأخشاب أو الحطب . وبطبيعة الحال فإن بعض المحاصيل لاتدخل فى غذاء الإنسان ومع ذلك فإن الافتراض العام هو أنه كلما زادت نسبة الأرض المحصولية من أرض الدولة كلما ازدادت «امكانيات» انتاج الغذاء . وثمة بيانات متوفرة عن نسبة الأرض المروية من الأرض المحصولية ويدل ارتفاع هذه النسبة على درجة أعلى من الأمان فى زراعة المحاصيل .

ويعتبر نصيب الفرد من الأرض القابلة للزراعة مؤشراً آخراً على امكانيات انتاج الغذاء وذلك إذا خصصت الأرض لزراعة محاصيل غذائية دائمة أو مؤقتة أو خصصت للمروج لحصد العلف والرعى وذلك لأغراض انتاج اللحوم الحمراء والألبان والأجبان أو اللحوم البيضاء والبيض ... الخ . وكلما زاد نصيب الفرد من الأرض القابلة للزراعة كلما ازدادت الامكانيات لإنتاج الغذاء عند تخصيص الأرض لذلك الغرض .. والجدول (٢) يبين نسبة الأرض المحصولية ونسبة الأرض المروية ونصيب الفرد من الأراضى القابلة للزراعة فى عدد كبير من الدول الإسلامية . ويلاحظ أن نسبة الأرض المحصولية من الأرض تبلغ أقصاها فى بنغالاديش (٦٧٪) ويأتى بعدها تركيا (٣٥٪) وسوريا (٣٢٪) وتونس (٣١٪) وباكستان (٢٨٪) . وتنخفض هذه المساحة فى بعض الدول الزراعية المعروفة مثل مصر إلى ٣٪ لأن معظم المساحة الجغرافية للبلد ٩٦٪ غير مستغل . أما نسبة الأرض المروية من الأرض المحصولية فتصل أقصاها فى مصر (١٠٠٪) ويليها أوزبكستان (٨٨٫٩٪) ثم الامارات العربية المتحدة (٨٦٫٨٪) والتى بذلت جهوداً ضخمة فى مجال تحلية المياه وتنظيم الرى فى المساحة المحصولية الصغيرة التى تقوم باستغلالها ثم باكستان (٧٩٫٨٪) . ومن الجانب الآخر يعانى عدد من الدول الإسلامية خاصة الأفريقية جنوب الصحراء من مشكلات حادة فى المياه التى تتوافر للرى ومن هذه الدول الكاميرون التى تبلغ الأرض المروية فيها ٠٫٣ ٪ من الأرض المحصولية ، وبنين (٠٫٥٪) وبوركينا فاسو (٠٫٧٪) ومالى (٢٫٦٪) والسنغال (٣٫١٪) وموزامبيق (٣٫٤٪) .. وقد عانت هذه الدول فى بعض السنوات من الجفاف الشديد فانخفضت حينذاك قدرتها على الإنتاج الزراعى عموماً والإنتاج الغذائى خصوصاً انخفاضاً خطيراً .

وفى الجدول (٢) نجد أن مقارنة نسبة الأرض المروية من الأرض المحصولية فى عديد من الدول الإسلامية تزيد بشكل واضح عن المتوسط السائد للدول ذات الدخل المنخفض أو للدول ذات الدخل المتوسط مما يدل على عدم وجود مشكلة مياه للرى . ولكن من الواضح أن عدداً آخراً من الدول

الإسلامية يعانى من مشكلة رى فى الزراعة ، ومن هذه الدول ماسبق ماذكرناه ومنها أيضاً تونس والجزائر وسيراليون وماليزيا وكازاخستان .

ومن البيانـات التى تظهر فى الجدول نصيب الفرد من الأرض القابلة للزراعة بالهكتارات فى ٩٤ ـ ١٩٩٦ ويعتبر هذا منخفضاً بشكل واضح فى عدد من الدول الإسلامية مثل عمان (٠١ر هكتار) والإمارات العربية (٠٢ر هكتار) وجمهورية مصر العربية ولبنان (٠٥ر هكتار) وبنغالاديش (٠٧ر هكتار) والأردن (٠٨ر هكتار) وأندونيسيا وماليزيا (٠٩ر هكتار) . وتقل هذه المتوسطات كثيراً عن المتوسطات المعروفة لمجموعة الدول ذات الدخل المنخفض (١٩ر٠ هكتار) أو الدول ذات الدخل المتوسط (٢٢ر٠ هكتار) أو المرتفع (٤١ر٠ هكتار) . وهناك عدد آخر من الدول الإسلامية التى يرتفع فيها نصيب الفرد من الأرض القابلة للزراعة بشكل واضح مثل النيجر (٥٣ر٠ هكتار) والكاميرون (٤٦ر٠ هكتار) وتركيا (٤٠ر٠ هكتار) وسوريا (٣٧ر٠ هكتار) والمغرب ومالى وبوركينا فاسو (٣٣ر٠ هكتار) وتونس (٣٢ر٠ هكتار) . وبالرغم من أن هذا الرقم يفصح عن قدرة لزيادة الناتج الزراعى عموماً أو ناتج الغذاء خصوصاً إلا أن عدداً من الدول المذكورة ـ كما سبق وأشرنا ـ تعانى من مشكلات رى فى قطاع الزراعة .

ومن بيانات الجدول (٢) أيضاً تلك الخاصة بالإنتاجية الزراعية « الحقيقية » (مقاسة بدولارات ١٩٨٧) . وهذه الإنتاجية مقاسة بالنسبة لكل عامل زراعى وبالنسبة لكل هكتار .. ويدل ارتفاع الإنتاجية الزراعية بالنسبة لكل عامل زراعى إلى ارتفاع مستوى الدخل الحقيقى للعامل فى القطاع الزراعى . وعلى سبيل المثال نجد فى ٩٤ ـ ١٩٩٦ أن الإنتاجية الحقيقية للعامل الزراعى مرتفعة نسبياً فى ماليزيا (٤٠٥٢ دولار) والجزائر (٣٦١٢ دولار) والأردن (٢٧٦٩ دولار) وتونس (٢٢٨٦ دولار) . ولكن يلاحظ أن هذه الإنتاجية مازالت منخفضة جداً إذا قورنت بانتاجية العامل الزراعى فى البلدان مرتفعة الدخل التى لديها اهتمام بالرزاعة والتى وصلت فى ٩٤ ـ ١٩٩٦ (مقاسة أيضاً بدولارت ١٩٨٧) إلى ٤١٢٤٥ دولار فى هولنده و ٣١٤٥٧ دولار فى فنلنده و ٣٠٢٠٢ دولار فى كندا و ٣٠٠٢٥ دولار فى فرنسا و ٣٨١٣١ دولار فى الدانمرك .

أما عن الإنتاجية الزراعية الحقيقية لكل هكتار من الأرض فيبلغ أقصاه فى ٩٤ ـ ١٩٩٦ فى جمهورية مصر (٢٩٩٠ دولار ـ بقياس دولارات ١٩٨٧) ويأتى من بعدها الامارات العربية المتحدة ولديها قطاع زراعى صغير ولكن كما أسلفنا تبذل فيه جهوداً ضخمة (٢٠٧٦ دولار) ثم ماليزيا (٩٤٢ دولار) ثم تنخفض الأرقام إلى ماهو أدنى من ذلك بكثير إلى حد مؤسف مثل موزامبيق (١٢ دولار) ومالى (٣٣ دولار) وبوركينا فاسو (٩٣ دولار) مما يدل على انخفاض المقدرة على استغلال الأراضى الزراعية بشكل غير عادى .

ويلاحظ أن متوسط انتاجية الهكتار فى ٩٤ ـ ١٩٩٦ بلغ أقصاه على مستوى العالم فى بعض دول جنوب شرق آسيا مثل اليابان ١٢٤٤٥ دولار (بقياس دولارات ١٩٨٧) ، ٦٩٦١ دولار فى كوريا الجنوبية ، ٧٢٩٤٢ فى سنغافورة . أما فيما عدا ذلك فإن أعلى رقم لانتاجية الهكتار فى هولنده ٥٩٣٢ دولار ويليها فنلنده ٢٠٧٢ دولار . وتدل الأرقام المرتفعة فى دول جنوب شرق آسيا وهولنده على كثافة استخدام الأرض بالأساليب التقنية الحديثة . كما يدل الرقم المرتفع لإنتاجية الهكتار فى مصر والذى يأتى فى الترتيب العالمى مباشرة بعد هولنده على أن بامكانية دولة إسلامية نامية أن تفعل الكثير إذا توافرت لها امكانيات الرى (انظر الجدول بالنسبة لمصر) واليد العاملة الزراعية المتخصصة .

ويأتى فى النهاية الرقم القياسى لإنتاج الغذاء وهو أكثر المؤشرات التى ترتبط مباشرة بقضية الأمن الغذائى ، وفى الجدول (٢) يستند القياس إلى ٨٩ ـ ١٩٩١ = ١٠٠ ..وسنجد أن الأرقام الواردة فى الجدول تشير إلى إنتاج الغذاء فى حقبة الثمانينات (بين ٧٩ ـ ١٩٨١ إلى ٨٩ ـ ١٩٩١) انخفض فى حالة واحدة فقط وهى النيجر (بنسبة ١ ٪) ولم يرتفع إلا بنسبة ١ ٪ فى حالة موزامبيق وارتفع بمعدلات ضعيفة على مدى الحقبة بأكملها فى حالات سوريا (٦ ٪) وسيراليون (١٥ ٪) والكاميرون (١٧ ٪) . ومن جهة أخرى ازداد إنتاج الغذاء بمعدلات مرتفعة نسبياً خلال الحقبة نفسها (٧٩ - ١٩٨١ إلى ٨٩ ـ ١٩٩١) فى الامارات العربية المتحدة والأردن وأندونيسيا وبنين وبوركينا فاسو وعمان ولبنان وماليزيا والمملكة العربية السعودية (انظر الجدول) . أما فى خلال الفترة ٨٩ ـ ١٩٩١ إلى ٩٤ ـ ١٩٩٦ فقد حققت بعض الدول الإسلامية زيادة فى انتاج الغذاء بنسبة ٦٩ ٪ فى الامارات العربية المتحدة ، ٤٨ ٪ فى الأردن ، ٣٤ ٪ فى سوريا ونسب تتراوح بين ٢٠ ٪ ـ ٢٦ ٪ فى النيجر وماليزيا وبوركينا فاسو وبنين وباكستان .. وانخفض الناتج من الغذاء فى حالات معدودة وهى تونس بنسبة (١ ٪) وسيراليون والمملكة السعودية بنسبة (٥ ٪) وعمان بنسبة (١٢ ٪) . أما فى بقية الدول فقد ازداد الناتج الغذائى فى عديد من الدول الإسلامية بنسب متقاربة مع المتوسطات العالمية .

حول مؤشر القدرة على انتاج الغذاء محليا :

تختلف تصورات الذين تناولوا موضوع الأمن الغذائى حول كيفية ضمان استمرار تدفقات الغذاء . فالعديد ممن تناول هذا الموضوع من بين رجال الاقتصاد فى الدول النامية اتجه إلى الاعتقاد صراحة أو ضمنا أن كفاية معظم احتياجات الغذاء للدولة مما تنتجه منه محليا هو أفضل السبل للأمن الغذائى . ويرى من يمثلون هذا الرأى أن التوجه إلى استيراد الغذاء بدلاً من انتاجه محلياً لايمكن أن يحقق الأمن الغذائى وذلك لأسباب من أهمها :

أ ـ أن الدول النامية تعانى من قصور شديد أو عجز فى احتياطيات النقد الأجنبى بسبب انخفاض مقدرتها التصديرية ومن ثم فإن مقدرتها الاستيرادية منخفضة عموماً . وفى هذه الظروف فإن استيراد الغذاء فى حد ذاته مشكلة ، وقد لايتم إلا عن طريق الاقتراض من الخارج (التغطية بالعجز) أو تلقى المعونات الغذائية من بعض الدول المانحة . وإذاً فتدفق الغذاء من الخارج أمر غير مستقر أو غير مضمون مما يتنافى مع الأمن الغذائى .

ب ـ أنه مما يزيد من خطورة الاعتماد على واردات المواد الغذائية أو المعونات الغذائية الخارجية قيام بعض الدول المتقدمة التى تمتلك الفوائض الغذائية باستخدام سلاح الغذاء للضغط السياسى وقد ثبت هذه فى حالات عديدة من أضرها وأخطرها حالة العراق فى تسعينات القرن العشرين .

جـ ـ بينما تواجه الدول النامية مشاكل فى استيراد الغذاء أو تلقى معوناته الخارجية [سواء مشاكل اقتصادية أو سياسية] فإن أمامها فرصة زيادة انتاجها المحلى من الغذاء بمزيد من الاهتمام بالقطاع الزراعى وزيادة الإنتاجية الزراعية الحقيقية .

د ـ ان الشعور بأن الموارد الغذائية المحلية كافية لسد الاحتياجات المحلية يضفى فى حد ذاته شعوراً بالأمن الاجتماعى لدى السكان ويحقق الأمن السياسى الداخلى .

ولكن من جهة أخرى فإن المناقشة ضد أسلوب الاكتفاء الذاتى تتمثل فيما يلى :

أ ـ أن الاكتفاء الذاتى من الغذاء قد يتعارض مع هدف التنمية الاقتصادية . فالتنمية الاقتصادية تستلزم توجيه الموارد نحو الاستخدامات المثلى أو أفضل الاستخدامات الممكنة أى التى تعطى أعلى معدلات نمو للناتج الكلى والصادرات . فإذا كان انتاج الغذاء محليا يتعارض مع هدف الاستخدام الأمثل ـ أو أفضل استخدام ممكن للموارد ـ فإن معدل النمو سوف ينخفض وتتأثر عملية التنمية فى الأجل الطويل . وبقدر التعارض الذى قد يوجد أو ينشأ بين نشاط انتاج الغذاء محليا وهدف الاستخدام الأمثل أو أفضل استخدام ممكن للموارد الإنتاجية بقدر ماسوف تتأثر عملية التنمية سلبيا بهدف الاكتفاء الغذائى الذاتى .

ويمكن القول أنه كلما كانت هناك فرصة لتحقيق معدلات نمو أعلى فى الناتج الكلى أو فى الصادرات عن طريق أنشطة انتاجية غير غذائية كلما أتيحت الفرصة لاستيراد قدر أكبر من الغذاء أو غيره من الخارج .

ب ـ قيام بعض الدول باستخدام سلاح الغذاء للضغط السياسى ليس أمراً مستمراً وإنما هو متغير عشوائى . والحقيقة أن هذا السلاح قد استخدم بالفعل خلال بعض الأزمات السياسية الحادة .

ولكنه مثل أى سلاح آخر يمكن مواجهته واضعافه أو احباط أثره تماما وذلك عن طريق : (١) تكوين مخزون احتياطى استراتيجى من الغذاء والتأكد من كفايته بصفة خاصة قبل نشوب الأزمات السياسية . وليس من العسير على رجال الحكم الذين يواجهون مثل هذه الأزمات السياسية الحادة ويتصدون لها أن يتوقعوا الضغوط الغذائية لأجل التخويف وأن يعملوا حسابهم فى تدبير المخزون الغذائى الاستراتيجى لشعوبهم كما يدبرون المعدات الحربية من مدافع ومدرعات وقنابل ... الخ . وقد يقال أن تكوين مثل هذا المخزون الغذائى الاستراتيجى أمر صعب فى ظل أوضاع قصور أو عجز موارد العملة الأجنبية وهى أوضاع شائعة فى الدول النامية . ولكن يرد على هذا بأن أزمة العملة الأجنبية قد تخف حدتها كثيراً فى ظل سياسة الاستخدام الأمثل للموارد وتنمية الصادرات . بالإضافة إلى هذا فإن معظم الدول النامية تستطيع أن تعيد توزيع مواردها النادرة من العملة الأجنبية بحيث تقلل من الانفاق الحكومى البذخى على كبار المسئولين فى الداخل أو على سفاراتها فى الخارج أو تقلل من استيراد الكماليات الترفية وتعطى أولوية خاصة لتكوين مخزون غذائى استراتيجى . وأخيراً فإنه حتى بفرض التضحية بسيولة قدر من النقد الأجنبى فى عملية تكوين مخزون استراتيجى من الغذاء فإن هذه تقل عن التضحية بالنقد الأجنبى الذى تخسره الدولة حينما يكلفها الاكتفاء الغذائى الذاتى اهمال تنمية انتاج وتصدير بعض السلع ذات الميزات النسبية فى السوق الخارجى ، (٢) من الممكن إضعاف أثر الحصار الغذائى بطلب الدعم من دول أخرى حليفة . وفى حالة الدول الإسلامية نجد أن التحالف فيما بينها لابد أن يعنى ضرورة تماسكها معاً فى مواجهة أية ضغوط سياسية أجنبية تستغل سلاح الغذاء .

جـ ـ القول بأن انتاج جميع الاحتياجات الغذائية محليا يضفى شعوراً بالأمن الاجتماعى ويحقق الأمن السياسى الداخلى قول مردود عليه ، إذ أن ضمان استمرار تدفق المواد الغذائية من أى مصدر كان داخلى أو خارجى هو الأمن الغذائى وهذا هو الذى يضفى شعوراً بالأمن الاجتماعى ويحقق الأمن السياسى الداخلى . فربما تم الاعتماد على الانتاج المحلى من المحاصيل الزراعية الغذائية فتعرضت هذه للآفات أو النقصان الحاد بسبب الظروف المناخية أو السياسات الاقتصادية غير السليمة .... الخ . ويمكن القول أنه حتى فى ظل سياسة الاعتماد على الإنتاج المحلى من الغذاء فإن الأمر لايستغنى عن تكوين مخزون غذائى احتياطى واستراتيجى وادارته بكفاءة . ومن المعروف أن من أقدم الحالات التاريخية المعروفة التى تم فيها تكوين مخزون غذائى احتياطى من الإنتاج المحلى هى التى حدثت فى مصر القديمة فى عصر النبى يوسف بن يعقوب عليهما السلام والذى تولى الادارة بكفاءة تامة حتى يوازن بين الفائض الغذائى فى السبع سنين الطيبة مع العجز فى السبع سنين العجاف التالية .

والآن دعنا نترك مؤقتا خيار الاكتفاء الغذائى الذاتى كأسلوب لتحقيق الأمن الغذائى بشكل مباشر (وسوف نعود إلى بحث هذا الخيار مرة أخرى) ونتناول الخيار البديل وهو تحقيق الأمن الغذائى بشكل غير مباشر عن طريق تنمية الناتج الكلى والصادرات بأعلى معدلات ممكنة لأجل استيراد مايلزم من غذاء وتكوين مخزون احتياطى منه لمواجهة أية أزمات طارئة أو دورية . فى ظل هذا الخيار الثانى من الممكن قياس الأمن الغذائى بمؤشرات انمائية عامة ومؤشر غذائى خاص . أما المؤشرات الانمائية العامة فهى : (١) التغيرات الهيكلية فى النشاط الإنتاجى ، (٢) معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقى ، (٣) معدل نمو الصادرات وحالة الميزان التجارى للتعرف على المقدرة الاستيرادية من الموارد الذاتية . أما المؤشر الغذائى الخاص فيتمثل فى حالة أو وضع المخزون الاستراتيجى من المواد الغذائية والكفاءة فى ادارته وللأسف فإنه لاتوجد بيانات تكفى لمقارنة أو متابعة هذا المؤشر دولياً أو على مستوى الدول الإسلامية .

وبصفة عامة فإنه كلما تحقق تغير هيكلى فى اتجاه أفضل استخدام ممكن للموارد الإنتاجية كلما ارتفع معدل نمو الناتج الكلى ومتوسط نصيب الفرد منه وكلما أمكن تنمية الصادرات بمعدلات أكبر وأمكن تغطية مدفوعات الواردات من حصيلة الصادرات . وهذا فى مجمله يعنى ارتفاع مستوى المعيشة الحقيقى بصفة عامة وبالتالى ارتفاع امكانية اشباع الاحتياجات الغذائية سواء من الإنتاج المحلى أو من الواردات .

وبناء على ذلك فإن التعرف على المقدرة الدخلية والمقدرة الاستيرادية للدول الإسلامية يصبح أمراً هاماً لتقدير امكانيات تحقيق الأمن الغذائى اعتماداً على الخارج وليس الداخل . ولقد أشرنا إلى المقدرة الدخلية للفرد فى بداية مؤشرات الأمن الغذائى . ولكن يضاف إلى ذلك أن الاختلالات الهيكلية الشائعة فى مجموعة الدول النامية ، والتى تضم الدول الإسلامية ، قد تسببت فى خلال الحقبات الماضية ومازالت سبباً فى ضعف معدلات نمو الدخول القومية . والبيانات الاحصائية المتاحة تشير إلى أن متوسطات معدلات نمو الدخل الفردى الحقيقى فى معظم حقبة التسعينات (١٩٩٠ـ١٩٩٧) كانت سالبة فى عدد منّ الدول الإسلامية (منها ألبانيا ، الجزائر ، الأردن ، والمغرب ، وباكستان ، وقطر ، والعربية السعودية ، وسيراليون ، وسورينام ، وتركمانستان ، والامارات العربية المتحدة ، واليمن) وأقل من ٢ ٪ سنوياً فى عدد آخر (منها الكاميرون ، وغينيا ، وإيران ، وسوريا ، وتاجكستان) . وكانت معدلات النمو المحققة تزيد عن ٤ ٪ سنوياً فى عدد محدود من الدول الإسلامية (منها بنغالاديش، ومصر ، وغينيا بيساو ، وماليزيا ، وموزامبيق ،والسودان ، وتونس) [انظر جدول ١] . وهذه المعدلات المحققة للنمو السنوى تثير الشك فى مقدرة معظم الدول الإسلامية على زيادة وارداتها من الغذاء أو غيره بشكل طبيعى (أى بدون عجز) .. فالمعروف فى النظرية أن الواردات دالة للدخل ، وعلى ذلك كلما كان نمو الدخل ضعيفاً كلما انعكس هذا على المقدرة الاستيرادية .. ولكى تزداد الصورة وضوحاً لابد من التعرف على المقدرة الاستيرادية الفعلية للدول الإسلامية باستعراض أحوال موازين مدفوعاتها .. فى إطار افتراضات التوازن فإن مدفوعات

الواردات سوف تتوافق مع إيرادات الصادرات .. والبيانات الاحصائية المتاحة عن موازين الحسابات الجارية للدول الإسلامية تشير إلى أن ميزان الحساب الجارى (الصادرات والواردات السلعية والخدمية) كان فى حالة عجز شبه مستمر طوال نصف القرن الماضى مع استثناء الدول المنتجة للبترول ، وأن معظم العجز فى هذا الميزان كان بسبب التجارة السلعية والتى تشمل تجارة الغذاء [انظر جداول ٣ ، ٤] .

ومن هذه الملاحظات الاحصائية السابقة نتبين ضعف المقدرة الاقتصادية الحقيقية لمعظم الدول الإسلامية على استيراد حاجاتها من الخارج اعتماداً على نمو دخلها أو نمو صادراته . ولكن هل يعنى هذا أن الدول الإسلامية لاتعتمد على العالم الخارجى فى غذائها ؟ الحقيقة أن ضعف المقدرة الاستيرادية الحقيقية لمعظم الدول الإسلامية لم يمنعها من الحصول على كثير من احتياجاتها الغذائية من العالم الخارجى، وفى الجدول (٥) بيانات عن أهم الدول الإسلامية التى استوردت قمحا ودقيق قمح وأرز ونسبة وارداتها إلى الواردات العالمية ، أما كيف تحقق هذا ؟ فمن عدة طرق؛ (أ) بضغط الواردات من سلع أخرى خلاف الغذاء وكثيراً مايتحقق هذا على حساب سلع ومعدات ضرورية لعملية التنمية فى الأجل الطويل ، (ب) بالعجز ، أى بالدين أو الاقتراض من العالم الخارجى ، وقد زاد الدين الخارجى لهذه الدول بصفة مضطردة ، (جـ) بتلقى المعونات أو المساعدات الأجنبية الغذائية . ولكن هل يتحقق الأمن الغذائى للدول الإسلامية بهذه الطرق حتى لو اشبعت احتياجاتها الغذائية ؟ لايمكن أن تكون الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب . لايمكن أن يقال أن هناك أمناً غذائى وعجز موازين الحسابات الجارية مستمر ومتراكم والدين الخارجى مستمر فى التزايد بسبب الاقتراض لسداد العجز .. كما لايمكن أيضاً أن يقال أن ثمة أمن غذائى متوافر مع تيار المعونات أو المساعدات التى تتلقاها بعض الدول الإسلامية من دول أجنبية كبرى ذات فوائض غذائية ، فما هو الضمان لاستمرار هذه المعونات ؟ بل ماهو الضمان لعدم استخدام نفس هذه المعونات كوسيلة للضغط السياسى أو الاقتصادى ؟ وعلى ذلك لابد أن نتطرق إلى بحث الكيفية التى يتحقق بها الأمن الغذائى بشكل حقيقى وفاعل .

ثالثا ـ أسلوب إسلامى مقترح للأمن الغذائى فى ظروف التنمية :

ان هناك أسلوبين بديلين لتحقيق الأمن الغذائى أحدهما يتمثل فى الاكتفاء الذاتى وثانيهما مرتبط بتنمية الناتج القومى والصادرات بأعلى معدلات ممكنة وذلك لأجل تنمية مستوى المعيشة الحقيقى للفرد فى المتوسط وزيادة المقدرة الذاتية للاقتصاد القومى على استيراد الغذاء وتكوين مخزون احتياطى كاف منه .

ونأتى الآن للأسلوب الذى يمكن اقتراحه لتحقيق الأمن الغذائى للدول الإسلامية فى ظروف التنمية الاقتصادية وذلك من المنظور الإسلامى .

ويتألف الأسلوب المقترح هنا من ست نقاط هى :

١ ـ اشباع الضرورات الغذائيـة الأساسية التى تمثل مستوى الكفاف عن طريق تنمية الإنتاج المحلى [الاكتفاء الذاتى] .

٢- سد الفجوة الغذائية عن طريق الاستيراد اعتمادا على الموارد الذاتية المستمدة من نشاط التصدير فى ظل ظروف التنمية بمفهومها الاسلامى.

٣- تكوين مخزون احتياطى من الغذاء.

٤- التكامل مع الدول الاسلامية فى مجالات انتاج وتصدير واستيراد الغذاء.

٥- عدالة توزيع الدخل والتكافل الاجتماعى فى اطار الاسلام.

٦- احياء السنن الاسلامية فى استهلاك الغذاء.

وفيما يلى نقوم بشرح هذه النقاط السابقة:

١- اشباع الضرورات الغذائية الاساسية التى تمثل الكفاف عن طريق تنمية الانتاج المحلى- أى الاكتفاء الذاتى منها.

يلتقى الاسلوب الاسلامى المقترح هنا مع اسلوب الاكتفاء الذاتى فى مجال انتاج الضرورات الغذائية الاساسية التى لا غنى لاى فرد عنها.

ففى الحديث الشريف مايؤكد بلا جدال حق الانسان فى "الحد الادنى" من المعيشة مثل قوله صلى الله عليه وسلم "ليس لابن آدم حق فى سوى هذه الخصال بيت يُكِنُّهُ وثوب يوارى عورته وجِلْفُ الخبز والماء" رواه الترمذى والحاكم وصححاه. وجِلف الخبز بكسر الجيم وسكون اللام هو غليظ الخبز وخشنه وقيل الخبز ليس معه ادام. واخرج البيهقى الحديث ولفظه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شئ فضل عن ظل بيت وكسر خبز وثوب يوارى عورة ابن ادم فليس لابن آدم فيه حق.

ولقد تناول الامامين الغزالى والشاطبى الضرورات الخمس وبينا ان منها حفظ النفس. فإذا اعتبرنا حفظ النفس بمفهومه المطلق الذى ورد فى الحديث فإنه لا يزيد فى ناحية الغذاء عن الحد الادنى منه أو المستوى الذى يكاد يكفى معيشة المرء من يوم لليوم التالى، وهذا مايعرف بمستوى الكفاف فى الفكر الاقتصادى الوضعى. وحيث ان هذا المستوى حق ثابت ومؤكد، حيث ان من دونه ضعف شديد أو مرض أو موت لمن لا يحصل عليه، فإن من الواجبات الشرعية التى تقع على الحكومة ان تضمنه لأى فرد لا يستطيعه، بمعنى ان على الحكومة ان تقوم بمد اى فرد بحاجته من الغذاء الأساسى للحياه [حد الكفاف] مجانا ان لم يكن فى امكانه الحصول عليه لأى سبب من الاسباب: شيخوخة أو طفوله أو عجز عن العمل لعاهة أو مرض أو بطالة اجبارية الخ. بل انه من باب أولى ان تقوم الحكومة برسم "السياسة الاقتصادية الشرعية" التى تضمن تحقيق مستوى الكفاف لجميع افراد المجتمع. وحينما نتكلم عن "السياسة الاقتصادية الشرعية" . نقصد ان تقوم الحكومة بتوجيه ومراقبة النشاط الخاص الوطنى

فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة حتى يمكن ضمان استمرار انتاج وتدفق الغذاء الاساسى للحياه [مثل الخبز] باسعار فى متناول أدنى الدخول فى اى فترة من الزمن. فإذا لم يتمكن النشاط الخاص الوطنى من أداء مهامه فى هذا الصدد يمكن للحكومة ان تدعمه اقتصاديا أو تقيم النشاط العام الذى يستطيع ان يسهم معه أو يعاونه. فالملكية الخاصة وحرية النشاط وحرية التعاقد فى اطار الشريعة اصول لا يمكن تجاوزها. والنشاط الخاص منوط به اداء جميع مهام الانتاج باستثناء مايقع فى اطار مايعتبر شركة بين الناس جميعا [الماء والنار والكلا]. ولكن حيث أن وظيفة الملكية الخاصة فى النظام الاسلامى اجتماعية لانها تنبثق من خلال مفهوم "الخلافة" فان على السياسة الشرعية ان توجهها إلى مافيه مصلحة المجتمع وتراقبها بل وتجبرها على الالتزام بتحقيق هذه المصلحة اذا مابدا منها انحراف(٣). والحكومة لا تتدخل بعد ذلك إلا بدعم قد تعطيه للنشاط الخاص أو ببعض المشروعات العامة تقيمها حتى تعينه على اداء مهامه وهذه اجمالا فى حكم الظروف الاستثنائية. فاذا انتهت تلك الظروف انتهت معها الحاجة الى الدعم أو إلى المشروعات العامة المساعدة.

وتستلزم تنمية انتاج الضرورات الاساسية -[والتى تتمثل بصفة اساسية فى الحبوب] اعداد السياسات الاقتصادية الملائمة لهذا الغرض. فأولا، ينبغى اعادة النظر فى السياسة الاقتصادية الكلية Macro Economic Policy وذلك بهدف اعطاء مزيد من الاهتمام للزراعة بصفة عامة وتنمية الناتج من الضرورات الغذائية بصفة خاصة. فيلاحظ أن السياسات الاقتصادية الكلية فى عديد من البلدان النامية الاسلامية [وكذلك فى البلدان النامية عموما] اتجهت منذ الستينات نحو تشجيع الصناعة بشكل جارف. فوضعت الحكومات المختلفة برامج أو خططا أقتصادية طموحة جدا للتصنيع، وعملت على تعبئة اكبر قدر من المدخرات المحلية لتمويل الصناعات الجديدة كما اقترضت من العالم الخارجى لسد فجوة الموارد. وقامت بتصميم السياسات النقدية والمصرفية والمالية وسياسات التوظف والأجور على الوجه الذى يخدم أهداف التوسع الصناعى. ولقد ترتب على هذه السياسة الكلية -دون مبرر- أهمال الزراعة نسبيا(٤). ونقول بلا مبرر لأن بعض الصناعات الحديثة التى اقيمت لم تتمتع بأية ميزات نسبية ولم تحقق نجاحا فى السوق الداخلى أو فى السوق الخارجى فى الفترة القصيرة أو فى الفترة الطويلة. هذا بينما ان تنمية بعض الأنشطة الزراعية -خاصة فى مجال الغذاء كانت لها مبررات اقتصادية واسلامية قوية سواء من جهة قدرتها على اشباع جانب من الطلب المحلى أو توفير نسبة من موارد النقد الاجنبى. وانعكس الإهمال النسبى للنشاط الزراعى فى انخفاض

معدلات نمو الناتج الزراعى عموماً وانخفاض معدلات نمو الناتج من السلع الزراعية الغذائية خصوصا . ومع سيادة معدل مرتفع لنمو السكان فى البلدان الإسلامية فى نفس الفترة أدت الظروف المذكورة اجمالاً إلى فائض طلب متزايد فى السلع الزراعية الغذائية وارتفاع مضطرد فى أسعارها . ولقد أعطت هذه المؤشرات فرصة كبيرة للمالتسيين الجدد ولأصحاب النظرات السكانية التشاؤمية وأصحاب الأهواء السياسية أن يؤكدوا أخطار النمو السكانى ويزداد نعيقهم بضرورة الحد من النسل أو تنظيم الأسرة . كل هذا بينما أن حقيقة المشكلة يرجع إلى فشل الحكومات فى رسم السياسات الاقتصادية الملائمة لتنمية الإنتاج القومى فى مجال الزراعة والغذاء ، أو حتى فى مجال الصناعة الحديثة التى انصب عليها جل الاهتمام . ثانيا ؛ تسببت سياسة الأسعار الرسمية المنخفضة للحبوب التى سادت فى عديد من الدول الإسلامية حتى الثمانينات فى انكماش الإنتاج المحلى منها بشكل هائل . ولقد قيل أن الغرض من فرض الأسعار المنخفضة كان مساعدة فئة محدودى الدخل ولكن الآثار المترتبة عمليا على هذه السياسة أكدت أن هذه الفئة قد أضيرت منها بشكل مباشر وغير مباشر . والتسعير مرفوض أصلاً بنص حديث الرسول ﷺ ، ثم أجازه الفقهاء إذا كان يؤدى إلى تحقيق مصلحة للناس فى ظروف معينة (٥) . وحيث أن ماترتب على سياسة التسعير هو عزوف المنتجين المحليين عند انتاج الضرورات الأساسية وتضاعف الواردات منها بشكل خطير ومن ثم ارتفاع تكلفتها الاجمالية على الاقتصاد فإن هذه السياسة كانت مرفوضة بكل المقاييس الشرعية والاقتصادية . وقد ترتب على انهاء هذه السياسة فى التسعينات فى عدد من الدول الإسلامية منها مصر إلى تحسن أحوال الإنتاج الغذائى، خاصة من القمح والحبوب الأخرى . ومن المنظور الإسلامى يمكن للدعم المباشر عن طريق الزكاة أو الصدقات مساعدة الفقراء والمساكين مباشرة فى الحصول على جميع احتياجاتهم من الحبوب . ثالثا ؛ بذكر السياسة الاقتصادية الملائمة لإنتاج السلع الزراعية الغذائية عموماً والحبوب خصوصاً يجب اثارة موضوع احياء الأرض الموات فى الدول الإسلامية المعاصرة . ذلك لأن مساحات شاسعة من الأراضى البور المشاع فى كثير من هذه الدول تقبع معطلة بلا استغلال وليس لأحد الحق فى تملكها إلا بالرجوع إلى الأجهزة الرسمية ودفع ثمنها أولا . وقد يمر الفرد فى كثير من المشاكل مع الأجهزة الرسمية حتى يتملك قطعة أرض فى الصحراء ماتزال فى حاجة إلى جهود مضنية ونفقة مرتفعة حتى تستصلح . لماذا ؟ والرسول صلوات الله عليه وسلامه يقول : «من أحيا أرضا مواتا فهى له» لماذا لانحيى العمل بالشريعة الغراء فنتخلص من البيروقراطية فى تملك الأراضى ونشجع الأفراد على استصلاح مايمكن استصلاحه بدافع التملك (٦) . وقد يجابه فى بعض الدول الإسلامية نفوذ عائلات كبيرة تستولى على مساحات شاسعة من الأراضى لاتستصلحها ولاتترك لغيرها استصلاحها . وفى الحديث عن الرسول ﷺ : «من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه» . رابعا ؛ بالإضافة إلى ماسبق فإن على الحكومة فى الدول الإسلامية أن تواجه الأفراد وتمدهم بالمساعدات الفنيـة وتشجعهم

بكافة الوسائل حتى يتم أنجاز هدف الاكتفاء الذاتى من الضرورات الغذائية الاساسية، ولقد ساعدت التقنيات الحديثة على تطور عمليات التهجين وانتقاء السلالات الحيوانية والبذور التى تعطى انتاجية أعلى فى المتوسط. وقد انتقل قليل من التقنيات الحديثة إلى البلدان النامية الاسلامية مع برامج المساعدات الفنية الاجنبية، وبقى معظم هذه التقنيات مجهولا يحتاج الى جهود خاصة لإدخاله. وفى رأينا ان الحكومات وحدها تستطيع ان تقوم بمعظم هذه الجهود فى المراحل الأولى للتنمية وذلك بالمقارنة بأية مؤسسة خاصة، فالحكومة تستطيع عن طريق وزارة الزراعة وهيئات خاصة للارشاد الزراعى ومن خلال برامج محددة للمساعدات الفنية ان توجه المزارعين الى افضل الطرق لزيادة انتاجيتهم سواء عن طريق مدهم بالبذور والسلالات المنتقاة أو بالاسمدة الكيماوية بأسعار تغطى تكلفتها او بمعاونتهم مجانا فى التوصل إلى التقنية الملائمة لفلاحة الأرض وريها وجمع المحاصيل. وليس من الضرورى أبدا ان تكون التقنية الملائمة هى أحدث ماعرف عن "تقنية" فى العالم الغربى المتقدم. فلقد ثبت ان التقنيات الزراعية الحديثة التى اعتمدت على درجة عالية من الميكنة مكلفة جدا للبلدان النامية بسبب تكلفة الاستيراد وتكلفة البترول اللازم لتشغيلها. وحينما تنجح حكومات البلدان الاسلامية فى القيام بمثل هذه البرامج للارشاد الزراعى وتسيير المساعدات الفنية اعتمادا على خبرائها وما تنتجه معاهد الابحاث التابعة لها تكون قد حققت الكثير: المقدرة الذاتية على التطور التقنى فى مجال الأنتاج الزراعى عموما وتنمية الانتاج من السلع الزراعية الغذائية خصوصا، خامسا: لابد من التأكيد على ان انتاج واستمرار تدفق الغذاء الاساسى الضرورى للحياه ينبغى ان يعتمد فى المجتمع الأسلامى اعتمادا كاملا على موارده الذاتية الداخلية لاغير. ذلك لأن استيراد بعض "مستلزمات الانتاج" من الخارج قد يتعرض لخطر الانقطاع لسبب أو لآخر ولايمكن تعريض حياة المسلمين للخطر. ويمكن القول بأنه لا يمكن تحمل المخاطرة فى مجال حفظ النفس لذلك يلزم مثلا الأهتمام بصناعة الاسمدة المحلية وصناعات الصيانة للأدوات والماكينات الزراعية. سادسا: يلزم التأكيد أيضا على ضرورة حماية النشاط الانتاجى المحلى من الضرورات الاساسية حماية تامة من خطر المنافسة الاجنبية، وكذلك من خطر المعونات الاجنبية[٧]. وقد ثبت ان هذه الاخيرة لها خطر على الانتاج المحلى يفوق ضرر الواردات. وخلاصة القول ان الاكتفاء الذاتى "ضرورة اسلامية" فى مجال الغذاء الاساسى الذى لا تتم الحياه بدونه مثل القمح أو الشعير وما يصنع من خبز من هذا أو ذاك. ومثل هذا الأكتفاء الذاتى قد تكون له تكلفة فرصة مرتفعة high-opportunity-Cost إذا نظرنا للأمر من

جهة الاستخدام الامثل للموارد. ولكن حتى فى مثل هذه الظروف فإن الواجب الشرعى فى عدم المخاطرة بحياة الافراد يحتم التضحية بقدر من الاستخدام الأمثل للموارد. وعلى أية حال سوف تتوقف مثل هذه التضحية على مدى التباعد عن الوضع الامثل وكذلك على مدى وجود موارد غير مستغلة على الاطلاق داخل المجتمع وأحتمالات استخدامها.

٢- سد الفجوة الغذائية عن طريق الاستيراد أعتمادا على الموارد الذاتية المستمدة من نشاط التصدير، فى ظل ظروف التنمية بمفهومها الاسلامى.

لم نجد فى الشريعة الاسلامية اى قاعدة تعارض استيراد الغذاء الحاجى أو الكمالى للوطن الاسلامى من الخارج. بل أن فى القرآن الكريم ادلة قوية على أن الأمن الغذائى لم يكن بعيدا عن الاستيراد. ولكنه ليس الاستيراد الممول عن طريق القروض الاجنبية كما هو وضع الدول الاسلامية الآن. فليس هناك فى التاريخ الاقتصادى إلى القرن الميلادى الماضى مايدل على ان دولا عاشت لسنوات متتالية تستورد غذائها وآلاتها من الخارج ولا تدفع فى ذلك نقدا وانما ترتضى زيادة مديونيتها لمن يبيع لها مقابل دفع فوائد ربوية تتزايد كلما تزايدت المديونية وطالت فترة عدم السداد.

يقول الله عز وجل: "واضرب لهم مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدًا من كل مكان فكفرت بانعم الله فاذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون" [١١٢- النحل] فبين الله عز وجل ان الامن والطمأنينه كان متوفرا مع ان الرزق- وفيه الغذاء- كان يأتى من كل مكان. ولم يتبدل هذا الأمن إلى خوف الا بسبب كفران نعم الله. وكذلك قوله تعالى "أو لم نمكن لهم حرمًا آمنا يجبى إليه ثمرات كل شئ رزقا من لدنا" [٥٧- القصص] وقوله بسم الله الرحمن الرحيم"لايلاف قريش ايلافهم رحلة الشتاء والصيف. فليعبدوا رب هذا البيت الذى اطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" [سورة قريش] فبين سبحانه وتعالى أن طعامهم كان يأتيهم من تجارتهم الخارجية صيفا وشتاء وانه هو الذى آمنهم من خوف الجوع ومن خوف الطريق اثناء السفر للتجارة. ولعله من الواضح ان الخوف لا ينشأ عن الاستيراد أو جلب الطعام من الخارج بل أنه ينشأ عن كفران نعم الله عز وجل. وأن الأمن أو الطمأنينة فى الرزق نعمة من نعم الله عز وجل.

وحيث الأمر كذلك فليس لدينا أى اعتراض من المنظور الاسلامى على سد الفجوة الغذائية فى اى دولة اسلامية عن طريق الاستيراد طالما ان هذا الاسلوب يعتمد على موارد النقد الأجنبى التى تتولد من عملية تنمية الصادرات ويحقق المصلحة العامة

للمسلمين. علينا الآن ان نعرف "الفجوة الغذائية" وكيف تسد عن طريق الموارد الذاتية المستمدة من نشاط التصدير فى ظل ظروف التنمية بمنظورها الاسلامى.

أولا: المقصود بالفجوة الغذائية عموما الفرق بين اجمالى الحاجات الغذائية والانتاج المحلى من الغذاء فى فترة معينة من الزمن. ومن المنظور الاسلامى فإن الحاجات الغذائية اما ضرورات اساسية أو حاجيات أو كماليات. وقد بينا فيما سبق لزوم تغطية الضرورات الأساسية عن طريق الانتاج المحلى. واذا تبقى الفجوة الغذائية ممثلة فى الحاجيات أو الكماليات الغذائية. أما الحاجيات الغذائية فهى كماليات وأنواع الطعام أو الشراب التى ترتفع بمستوى التغذية فوق الحد الأدنى الضرورى لحفظ النفس ولكنها لا تصل بهذا المستوى إلى مايمكن أعتباره كماليا أو ترفيهيا فالحاجيات الغذائية تتمثل فى مستوى الكفاية من سلع مثل اللبن والسمن وزيت الطعام والخل والسكر وأنواع الخضروات والفواكه العادية أو الموسمية والحد الأدنى المطلوب لكل فرد من البروتينات الحيوانية [لحم أو بيض أو سمك].

وبالنسبة للكماليات الغذائية فإنها كميات وأنواع الطعام التى ترتفع فوق مستوى الكفاية أو التى تعنى درجة أو أخرى من الرفه.والرفه فى اللغه يعنى السعة فى العيش وهى حالة يمكن الاستغناء عنها دون مشقة أو حرج مالم تكن النفس قد أعتادت عليها. اما من أعتاد على الكماليات فتصبح بعد فترة فى حكم الحاجيات بالنسبة له فلا يستطيع التخلى عنها الا بصعوبة. وهكذا يمكن ان يكون المجتمع اذا اعتاد استهلاك الكماليات.

بعد ان عرفنا المقصود بالفجوة الغذائية علينا أن نتبين أن حجمها فى الواقع العملى سيتأثر بعاملين أساسيين:

١- مايتم انتاجه محليا من الحاجيات أو الكماليات الغذائية ونستطيع أن نقول انه كلما كان ازداد الانتاج المحلى من السلع الغذائية الحاجية أو الكمالية كلما انكمش حجم الفجوة الغذائية والعكس صحيح.

٢- مايتم ترشيده من الحاجيات أو الكماليات، والأخيرة بصفة خاصة بسبب احياء السلوكيات أو العادات الاسلامية فى مجال الطعام والشراب على المستوى الكلى. وسوف نناقش هذا بشئ من التفصيل فيما بعد. وعموما يمكن القول أنه كلما شاعت القيم السلوكية والعادات الاسلامية فى مجال الطعام والشراب كلما قل حجم الفجوة الغذائية.

ثانيا: كيف تسد الفجوة الغذائية عن طريق الموارد الذاتية المستمدة من نشاط التصدير فى ظل ظروف التنمية بمفهومها الاسلامى؟ لقد سبق لنا مناقشة اسلوب

توجيه الموارد الاقتصادية إلى أفضل الاستخدامات الممكنة ، تلك الاستخدامات التى تحقق أعلى معدل ممكن لنمو الناتج الكلى وأعلى معدل ممكن لنمو الصادرات . وهذا هو الأسلوب المقترح هنا ولكن من خلال المفهوم الإسلامى للتنمية والذى يتطلب أولا توجيه مايلزم من موارد لإنتاج الضرورات الأساسية ، سواء أكانت هذه فى مجال الغذاء أو غير ذلك .

ان توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو أفضل الاستخدامات الممكنة سوف يتضمن تلقائيا انتاج السلع التى تتمتع بميزات نسبياً ويمكن تنمية صادراتها فى الأسواق الخارجية دون دعم من الدول . وكلما أمكن تنفيذ هذه السياسة بنجاح كلما أمكن للبلد زيادة مكتسبات النقد الأجنبى من الصادرات وكلما أمكن استيراد السلع التى لاتنتج بالداخل اعتماداً على الموارد الذاتية ، أى بدون أى قروض أو تسهيلات ائتمانية من الخارج .

ولاشك أن هناك صعوبات عملية تواجهها هذه السياسة فى الدول النامية . وبعض هذه الصعوبات « داخلى » محض ويتمثل فى العوائق النقدية والهيكلية والعوائق القانونية والاجتماعية أمام تحركات الموارد الاقتصادية نحو أفضل الاستخدامات الممكنة ومن ثم التخصص فى إنتاج السلع التى تتمتع بمزايا نسبية . ولكن البعض الآخر من الصعوبات « خارجى » ويتمثل فى صعوبة تنمية الأسواق الخارجية لمنتجات الدول النامية حتى بغرض تمتعها بمزايا نسبية وذلك بسبب السياسات الحمائية من قبل الدول الأخرى والممارسات الاحتكارية لبعض الشركات العملاقة فى التجارة الدولية بالإضافة إلى القوة النسبية للمراكز الاقتصادية المتقدمة . ولقد وصل الأمر بالبعض فى الستينات والسبعينات من القرن العشرين إلى حد القول بعدم امكانية الاعتماد على أسلوب تنمية الصادرات فى الدول النامية ومن ثم ضرورة اتباع أسلوب الاعتماد على الذات أو مايسمى باستراتيجية التوجه إلى الداخل Inward - Looking - Strategy . ومع التسليم بقدر من الصحة فى هذه المناقشات إلا أنه كان هناك أيضاً قدر من المبالغات فيها . فلا شك أن السياسات الحمائية التى انتشرت على المستوى الدولى فى خلال معظم سنوات النصف الثانى من القرن العشرين قد أفادت بعض الدول فى تنمية نشاطها الصناعى الحديث ولكنها أضرتها من ناحية أخرى . ولاشك أن نمو التجارة الدولية يتباطىء فى ظل الحماية وكان هذا فى حد ذاته سبباً إلى عدم قيام التجارة الدولية بدور فاعل فى تحقيق النمو أو دفع التنمية بمعدلات مرتفعة . لقد تبين من التجربة أهمية أسلوب تنمية الصادرات وأنه يمكن أن يحقق أهدافا لاغنى عنها فى ظل الاعتماد المتبادل Mutual - Interdependence بين بلدان العالم . ومع ذلك فإن علينا التأكيد بعدم خضوع السوق العالمية للمراكز الاقتصادية المتقدمة والممارسات الاحتكارية الدولية حيث أن هذه تقف عائقاً أمام تنمية انتاج وصادرات البلدان النامية . فلا شك أن

السوق الدولية كانت تعانى من الممارسات الاحتكارية فى بعض أنواع التجارة السلعية مثل البترول أو الحبوب . ولكن المشاهدات تدل أيضاً على أن التقدم التقنى المتحقق بمعدلات مرتفعة فى المراكز الاقتصادية المتقدمة يفتح أبواباً جديدة للمنافسة بصفة مستمرة فى الأسواق الدولية ولا يسمح حتى للشركات العملاقة بالاحتفاظ بمراكزها فى هذه الأسواق دون عناء . كذلك أيضاً فإن الاتفاق على تحرير التجارة عالميا ووضع بنود خاصة بمحاربة الاغراق فى اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO ـ ١٩٩٤ ـ لها أهميتها فى محاربة الاحتكارات العالمية . وعلى الدول الإسلامية أن تقود الدول النامية فى التأكيد على تنفيذ الاجراءات الخاصة بمحاربة الاغراق على المستوى العالمى .

من جهة أخرى فإن البلدان النامية فى تجاربها الحديثة لتنمية صادراتها قد وقعت فى أخطاء اقتصادية جسيمة . وليس من المنطق السليم إذاً أن نتغاضى عن هذه الأخطاء ونعزى عدم قدرة البلدان النامية على تنمية أسواقها الخارجية فقط إلى الممارسات الاحتكارية فى السوق الدولية ووجود المراكز الاقتصادية المتقدمة أو السياسات الحمائية من قبل الدول الأخرى . لقد كشفت الدراسات الاقتصادية الحديثة عن أن العديد من السلع الصناعية الجديدة التى اهتمت البلدان النامية بانتاجها فى الحقبات الماضية لايتمتع بأى مزايا نسبية فى التجارة الدولية . بل أن الكثير من هذه السلع كان ينتج بتكلفة مرتفعة نسبيا فيحتاج بالتالى إلى دعم اقتصادى مما ألقى أعباء على اقتصاديات البلدان النامية . ويرجع هذا فى المقام الأول إلى عدم القدرة على اكتشاف الأنشطة الإنتاجية التى تتمتع بالمزايا النسبية ، أو عدم القدرة على توجيه الموارد الاقتصادية إليها فى ظل العوائق النقدية [التضخم والسياسات السعرية غير الملائمة] والعوائق الهيكلية والقانونية والاجتماعية التى تتسبب بشكل مباشر وغير مباشر فى جهود حركة عناصر العمل ورأس المال أو بقاء الأراضى فى استخداماتها التقليدية .

كذلك كشفت الدراسات الاقتصادية أن البلدان النامية تحاول دائماً تنمية صادراتها فى أسواق البلدان المتقدمة اقتصادياً بالذات فتواجه فى ذلك صعوبات جمة تصل إلى حد الاستحالة أحيانا . أما لماذا تفعل هذا ؟ فربما كان أثراً ممتداً لحركة العلاقات الاقتصادية الاستعمارية فى فترة مضت ، أو ربما كان مظهراً من مظاهر التبعية الاقتصادية حتى فى ظل الاستقلال السياسى . ولذلك نجد أحد مشاهير الاقتصاديين الغربيين الذين اهتموا بقضية الدول النامية وقام بتحليل أثر المراكز الاقتصادية المتقدمة على التجارة الخارجية [جونار ميردال] يقول أن أفضل سبيل لتنمية صادرات البلدان النامية ربما يتحقق من خلال مبادلاتها مع بعضها ويطلق على هذا ـ Second- grade specialization (٨) .

والواقع أن المنظور الإسلامى يعطينا عمقاً أكبر وقاعدة أقوى لأسلوب أفضل

استخدام ممكن للموارد وتنمية الصادرات. فمن جهة نجد ان اسلوب التنمية الاسلامى يعتمد على تنقية السوق أولا من الاحتكارات تماما ويرفض التسعير الذى يؤدى الى تشوهات اقتصادية، ويحث الأفراد على العمل والحركة المستمرة ابتغاء الكسب الحلال واتقان أعمالهم [من باب الامانه وابتغاء الاحسان](٩) ويعطى الدولة فرصة التدخل لتوجيه الأنشطة الاقتصادية نحو الاهداف المثلى دون الاعتداء على حقوق الأفراد انطلاقا من قاعدة الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة فى اطار عقيدة الاستخلاف. وكل هذا وغيره مما يؤدى فى النهاية الى تحقيق أفضل استخدام ممكن للامكانات المادية وغير المادية وانتاج السلع التى يمكن ان يتفوق فيها نسبيا وبالتالى يمكن تنمية صادراتها. وكذلك فإن المنظور الاسلامى يعطينا عمقا اكبر وقاعدة اقوى لاسلوب تنمية الصادرات اذا اخذنا فى الاعتبار فرضية التعاون وضرورة التوجيه نحو تحقيق التكامل الاقتصادى على مستوى مجموعة البلدان الاسلامية، ففى ظل هذا الاطار التعاونى أو التكاملى تصبح تنمية الصادرات بين البلدان الاسلامية [وبالتالى الواردات] ضرورة شرعية وبهذا تتفادى البلدان الكثير من المشاكل التى تحيط بتنمية الصادرات على المستوى الدولى.(١٠)

لقد سبق لنا الاشارة الى أن حجم الفجوة الغذائية التى يتعين اشباعها عن طريق الواردات يقل تبعا لما يمكن انتاجه محليا من سلع غذائية حاجية أو كمالية. وفى ظل اسلوب توجيه الموارد الاقتصادية إلى افضل الاستخدامات الممكنة يكون انتاج بعض السلع الغذائية الحاجية او الكمالية مرغوبا طالما أن هذه تتمتع بميزات نسبية فى السوق الخارجى. وعموما كلما امكن زيادة انتاج السلع الغذائية الحاجية أو الكمالية التى تتمتع بميزات نسبية كلما اصبح البلد فى وضع افضل من حيث: [أ] امكانية تنمية حصيلة الصادرات، ب] امكانية تحقيق درجة أكبر من الأمن الغذائى عن طريق الانتاج المحلى مع عدم اخلال بمبدأ أفضل استخدام ممكن للموارد الاقتصادية، جـ- خفض مدفوعات النقد الاجنبى اللازم لاستيراد الغذاء تبعا لانكماش حجم الفجوة الغذائية. تبقى مسألتان تنبغى الاشارة اليهما بالنسبة لاسلوب استيراد الغذاء:

أ- أن ظروف التنمية فى المرحلة الاولى قد تستلزم توجيه معظم موارد النقد الأجنبى المحققة من الصادرات [أو جانب كبير من هذه الموارد] الى استيراد الات ومعدات ومستلزمات انتاج عى اساس ان هذه من الضرورات اللازمة لبناء قاعدة انتاجية للبلد ومن ثم فإن لها الاولوية على ماعداها من سلع. فى هذه الظروف سوف يتحتم تخفيض ميزانية النقد الأجنبى المتاح لاستيراد الغذاء وربما تنكمش هذه جدا. ولا ينبغى ابدا فى مثل هذه الظروف الالتجاء الى القروض الأجنبية لاستيراد الغذاء الحاجى

او الكمالى، كما لا ينبغى أن يقال أن الأمن الغذائى لم يتحقق. فالقيم السلوكية الاسلامية فى مجال الطعام والشراب تحبذ التقشف أكثر مما تهتم بالتوسع أو الرفه. ولا شك أن مفهوم الامن الغذائى يجب أن يرتبط بقيم المجتمع فهو ليس بمفهوم اقتصادى بحت ولا هو بمفهوم مطلق. لذلك فمن المتصور امكانية التخلى عن الكماليات الغذائية فى المرحلة الأولى للتنمية دون أخلال بمفهوم الأمن الغذائى فى الاطار الاسلامى.

ب- حيث أن هناك صعوبات عملية محتملة يواجهها اسلوب تنمية الصادرات فى الدول النامية فى البداية فإن اسلوب سد الفجوة الغذائية عن طريق الاستيراد أعتمادا على الموارد الذاتية من النقد الاجنى سوف يواجه ايضا اختناقات. وحيث أن هذه الصعوبات سوف تظهر بشكل خاص فى بداية اتباع هذا الاسلوب فإن الأمر يستلزم وضع استراتيجية "مرحلية" لمواجهة هذه الظروف ومثل هذه الاستراتيجية سوف تتمثل فى نقطتين هما:

أولا- الترشيد فى استيراد الكماليات إلى اقصى حد،

ثانيا- أنتاج بعض الحاجيات الغذائية محليا حتى بفرض امكانية انتاج سلعا اخرى بديلة تسهم فى تنمية الدخل القومى بمعدلات اكبر وذلك حتى تمر الصعوبات المرحلية.

٣- تكوين مخزون احتياطى من الغذاء. يقصد بالمخزون الاحتياطى الاستراتيجى مايلزم خزنه من الغذاء سواء المنتج محليا أو المستورد لتفادى آثار المتغيرات العشوائية التى تهدد الأمن الغذائى.

اولا- بالنسبة للغذاء المنتج محليا.

ان انتاج الضرورات الغذائية محليا لا يكفى لتحقيق الأمن الغذائى فى حالة حدوث نقص حاد فى المحاصيل الزراعية بسبب تغيرات مناخية حادة أو جفاف المياه أو الآفات الزراعية ...الخ. لذلك يلزم تحقيق الأمن الغذائى تكوين مخزون احتياطى من هذه الضرورات الغذائية فى الاوقات العادية مع الاهتمام به بشكل خاص فى حالة "توقع" اية ازمات غذائية على المستوى المحلى او على مستوى المجتمعات الاسلامية الأخرى.

وفى قصة النبى يوسف عليه السلام كما وردت فى القرآن تفصيلا، مايكفى لهدايتنا الى ضرورة الأحتفاظ بمخزون أحتياطى وادارته بكفاءة تامة عند توقع الازمات. قال "تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه فى سنبله الا قليلا مما تأكلون. ثم يأتى من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ماقدتم لهن الا قليلا مما تحصنون [٤٧، ٤٨ يوسف] وقال على لسان يوسف عليه السلام فى شأن استعداده وكفائته لأدارة المخزون

"أجعلنى على خزائن الأرض انى حفيظ عليم" [٥٥- يوسف] ولكن حيث لا يمكن توقع الأزمات الغذائية والاستعداد لها قبل وقوعها على النمط الذى وقع فى زمن النبى يوسف عليه السلام الا استثناء فإنه يلزم التدبير باستخدام "العقل" لاجل عدم تعريض حياة الناس للمخاطرة. ومن ثم يصبح تكوين مخزون احتياطى من الغذاء الضرورى لحياة الناس الذى يتم انتاجه محليا أمرا واجبا من الناحية الشرعية وتصبح ادارته بكفاءة. أى بأقل التكاليف الممكنة- مسألة لا غنى عنها. وبصفة عامة فإن سياسة المخزون الاحتياطى من السلع الزراعية أو غيرها اصبحت معروفة الآن على مستوى العالم كله. كما أصبحت ادارة مثل هذا المخزون الاحتياطى مسألة محكومة ببعض القواعد العلمية لآجل تقليل التكلفة الى ادنى حد ممكن. بل وان تحقيق مكاسب اقتصادية من وراء المخزون السلعى فى شكل استقرار الاسعار أو الدخول اصبح ايضا امرا معروفا له قواعده العلمية. وبالاضافة الى هذا فان الاسلام يتطلب تحرى العدالة فى توزيع المخزون عند وقوع الأزمة. ولا شك ان تكوين الاحتياطى من الغذاء الضرورى للحياة لن يفيد فقط المجتمع الواحد أو الدولة الاسلامية الواحدة التى قامت به بل قد تمتد فائدته إلى اى دولة اسلامية أخرى قد تتعرض لنقص حاد فى ناتجها المحلى من هذا الغذاء. وبالطبع فإن مبدأ التعاون بين المسلمين على المستوى الدولى هو الاساس الذى تستند اليه المناقشة هنا، وهو مبدأ مستقر وله اسانيده القوية فى القرآن والحديث.

ثانيا: بالنسبة للغذاء المستورد:

لاشك ان واردات الغذاء يمكن ان تتعرض للانقطاع او الانخفاض فى فترة من الفترات لاسباب متوقعة أو غير متوقعة، سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك. ولقد شهد العالم فى اواخر الستينات بوادر ازمة غذائية عالمية أثرت فى اسعار السلع الغذائية وتجارتها فى كل مكان. وكانت هذه الأزمة سببا رئيسيا فى اثارة موضوع الأمن الغذائى على مستوى جميع الدول التى تعتمد على استيراد المواد الغذائية وبداية التفكير فى الأكتفاء الذاتى الغذائى. كذلك فقد استخدم سلاح الغذاء فى السياسة الدولية مما أعطى الدول ذات الفوائض الغذائية مركزا مميزا فوق الدول المستوردة للغذاء. ولقد جاء فى تصريح للرئيس الامريكى السابق جيرالد فورد قوله "من الآن فصاعدا لم تعد هناك حاجة للولايات المتحدة بحاملات الطائرات ورجال البحرية من اجل تهدئة عالم ثالث كثير الحركة، فالترسانة الامريكية تضم الآن سلاحا طيعا رهيبا وذا فاعلية خاصة هو الغذاء" *(١١).

وقد ينقطع الاستيراد لأسباب أخرى مثل الحروب وانقطاع سبل المواصلات أو غير ذلك.

ومسألة الأستغناء عن واردات الغذاء غير واردة ولم تتحقق فى اى دولة حتى فى الدول التى تزعمت او تزعم رجال الاقتصاد فيها قضية الأكتفاء الغذائى الذاتى. والأمر الاقرب الى المنطق هو الاحتفاظ بمخزون احتياطى استراتيجى من الغذاء يقى المجتمع خطورة الازمات الغذائية الى تترتب على عوامل عشوائية غير متوقعة أو تترتب على عوامل يمكن توقعها أو التنبؤ باثارها الى حد بعيد. والمخزون الاحتياطى من الغذاء المستورد له تكلفة معينة بالنقد الأجنبى بالاضافة الى تكلفة بالنقد الوطنى يمكن حسابها، ومع ادارته بكفاءة تنخفض هذه التكاليف الى حدها الادنى. ويمكن ان ينظم المخزون الاحتياطى بما يكفى استهلاك شهر واحد من الغذاء على ان يزيد فى بعض الفترات تحسبا لازمات سياسية حادة قد تؤدى الى مواجهات حربية أو حصار اقتصادى. ومن وجهة النظر الاسلامية يصبح الاحتفاظ بمثل هذا المخزون هدفا استراتيجيا يقترن بهدف الأمن الخارجى ولا يمكن التفريط فيه أو التقليل من شأنه. ولكن من جهة أخرى تنبغى التفرقة بين الحاجيات والكماليات الغذائية المستوردة. فحيث ان سياسة المخزون ترتبط بالازمات الطارئة فانه يمكن التخلى عن الكماليات تماما فى هذه الحالة. وعلى ذلك يتم التركيز على تكوين مخزون استراتيجى من الحاجيات. وقد يقال ان الازمات قد تمتد الى أكثر من شهر او شهرين وليس لدينا سوى رد واحد هو أن الازمات تستدعى صبرا وتحملا خاصا، وان الانتاج المحلى والمخزون الاحتياطى من الضرورات الغذائية الاساسية يصبح الركيزة الاساسية فى مواجهة الضغوط الناشئة عن انقطاع الواردات الغذائية من الحاجيات والكماليات فى مثل هذه الظروف فى الفترة القصيرة. اما اذا امتدت الازمات أو الحروب لأكثر من عام [الفترة الطويلة] فلا بد من مواجهتها بالانتاج المحلى. وبالطبع فان الانتاج المحلى سوف يتدرج فى سلم التفضيل الغذائى من الحاجيات الغذائية الاقرب الى الضرورات إلى الحاجيات الأقرب إلى الكماليات، وسوف يتم فى اطار الواقع الذى تمليه الظروف الجديدة.

٤- التكامل مع الدول الاسلامية فى مجالات انتاج وتصدير واستيراد الغذاء.

اصبح التكامل الاقتصادى هدفا من أهداف الدول النامية التى تنسجم مصالحها الاقتصادية وتتقارب معا جغرافيا، واجتماعيا وثقافيا وسياسيا. والتكامل الاقتصادى الاسلامى هدف من الأهداف التى ينادى بها المعاصرون من رجال الاقتصاد الاسلامى، ليس فقط لأهميته من الناحية الاقتصادية فى مواجهة التكتلات الدولية وفى المزايا الناجمة عنه بالنسبة للتنمية بل ايضا واساسا لأنه جزء لا يتجزأ من هدف الوحدة الاسلامية الكبرى. وبالرغم من أهمية هدف التكامل الاقتصادى الاسلامى الا ان تحقيقه يواجه

مصاعب جمة فى ظل الظروف المعاصرة، ومن ثم تتضح الحاجة الماسة إلى استراتيجية عملية طويلة المدى حتى يصبح التكامل الاقتصادى الاسلامى أمر واقعيا. وفى اعمال سابقة لى،(١٢) بينت وجهة نظرى بالنسبة لمراحل التكامل الاقتصادى فى ظل الظروف المعاصرة واقترحت ان تتم تصفية التبعية الاقتصادية تجاه الكتلة المتقدمة اقتصاديا وبناء دعائم الاستقلال الاقتصادى فى البداية على ان يلى ذلك تقوية اواصر التعاون الاقتصادى فى جميع المجالات، ويأتى فى النهاية اتخاذ جميع مايلزم من خطوات نحو التكامل الكلى أو الوحدة الاقتصادية الكاملة. وتبعا لهذا المنهج يصبح من ضمن الخطوات الأولى فى المسيرة نحو التكامل بناء وتقوية الانشطة الاقتصادية التى تنتج الضرورات الاساسية، لأن هذه الانشطة هى الدعامة الاساسية للاستقلال الاقتصادى ومثال ذلك الأنشطة الاقتصادية التى تنتج الضرورات الغذائية والملابس الشعبية والاسلحة الدفاعية ...الخ. اما فى مرحلة تقوية التعاون فيصبح من الضرورى فى رأينا تشجيع حركة العمل ورأس المال بين البلدان الاسلامية لأجل تنمية الانشطة الاقتصادية التى تخدم هذه البلدان "كمجموعة". وفى هذه المرحلة يمكن تصور قيام استثمارات مشتركة [تمويل مشترك] فى مجال انتاج الغذاء فى اى بلد اسلامى يمتلك الاراضى الزراعية الخصبة على ان يتم جلب العمل الزراعى من اى بلد اسلامى يتوافر لديه هذا العنصر نسبيا. ثم تتم حلقة التكامل بالتنسيق بين انواع الانتاج الغذائى فى البلدان الاسلامية المختلفة وفقا للمزايا النسبية واعطاء معاملة جمركية تفضيلية لهذه المنتجات داخلها. والحقيقة أن مايعجز بلد واحد عن القيام به سوف يصبح امرا واقعيا لمجموعة البلدان فى الاطار المذكور. والمزايا التى يعجز بلد واحد عن تحقيقها سوف يتحقق اكثر منها بكثير لمجموعة البلدان معا من حيث أنها مزايا التخصص وتقسيم العمل. لقد لاحظنا فى المقارنة بين اسلوب الاكتفاء الذاتى واسلوب التنمية بأعلى معدلات ممكنة مع استيراد الحاجات الغذائية، أن الأول يوفر ضمانات غذائية أكبر على المدى القصير ولكن معدلات نمو اصغر للناتج الكلى على المدى الطويل، وذلك على عكس الاسلوب الثانى. والواقع ان التكامل بين البلدان الاسلامية يجمع بين مزايا الاسلوبين بمعنى امكانية الأكتفاء الذاتى للمجموعة باكملها مع استمرار التخصص وتقسيم العمل وفقا للكفاءات النسبية بين بلدان المجموعة. وهكذا فان التكامل الاقتصادى سوف يحقق ضمانات اكبر للامن الغذائى للمجموعة فى نفس الوقت الذى يسمح باستمرار عملية التنمية بأعلى معدلات ممكنة داخل كل بلد من بلدان المجموعة وهذا افضل وضع متصور.

وتبقى التفاصيل الخاصة بصيغ التمويل والاستثمار المشترك وتحرير عنصر العمل

من قيوده على المستوى الاسلامى الدولى ودرجة المعاملة الجمركية التفضيلية للمنتجات الغذائية التى يمكن أن تصدرها بلدان اسلامية لبلدان اسلامية اخرى، تبقى هذه التفاصيل خاضعة للاتفاق، والمسلمون عند شروطهم، ويلاحظ أن التكامل الاقتصادى بين البلدان الاسلامية فى العصر الاسلامى الأول كان أمر بديهيا. فقد كان مفهوم "وتعاونوا على البر والتقوى" ومفهوم وحدة الامة الاسلامية واضحا تماما لا يقبل الشك أو الجدل سواء على المستوى الداخلى او الخارجى أو فى الجانب الاقتصادى أو غير الاقتصادى. فجمهور المسلمين كان يعى تماما قوله تعالى "إن هذه أمتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون" وقول رسوله صلى الله عليه وسلم "مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى [متفق عليه]. وتأكيدا لذلك مايروى فى كتب السيرة فى ذكر الاحداث التى كانت فى عام ثمان عشرة من الهجرة وما أصاب الناس فى المدينة المنورة وماحولها من مجاعة شديدة وجدب وقحط. وذلك هو العام الذى سمى بعام الرمادة. يقول الطبرى(١٣) فى هذا العام كتب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى أمراء الانصار "يستغيثهم لأهل المدينة ومن حولها ويستمدهم، فكان أول من قدم عليه ابو عبيدة بن الجراح فى أربعة الاف راحلة من طعام، فولاه قسمتها فيمن حول المدينة". وذكر الطبرى ايضا "وجاء كتاب عمرو بن العاص [والى مصر] جواب كتاب عمر فى الاستغاثة: أن البحر الشامى حفر لمبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم حفيراً، فصب فى بحر العرب، فسده الروم والقبط، فإن أحببت أن يقوم سعر الطعام بالمدينة كسعره بمصر، حفرت له نهرا وبنيت له قناطر. فكتب اليه عمر أن افعل وعجل ذلك، فقال له اهل مصر: خراجك زاج وامبرك راض، وان تم هذا انكسر الخراج: فكتب إلى عمر بذلك، وذكر ان فيه انكسار خراج مصر وخرابها. فكتب إليه عمر: اعمل فيه وعجل، أخرب الله مصر فى عمران المدينة وصلاحها، فعالجه عمرو وهو بالقلزم فكان سعر المدينة كسعر مصر ولم يزد ذلك مصر الا رخاء، ولم ير أهل المدينة بعد الرمادة مثلها حتى حبس عنهم البحر مع مقتل عثمان بن عفان رضى الله عنه، فذلوا وتقاصروا وخشعوا. والرواية واضحة فيها ذكر بناء المجرى المائى الذى يربط بين البحر الاحمر وأرض مصر والبحر الابيض المتوسط فى زمن عمرو بن العاص [محل قناة السويس الحالية على وجه التقريب]. واستخدامه فى نقل الطعام الى المدينة عن طريق البحر الاحمر وان هذا الأمر استدعى سياسة مساواة أسعار الطعام فى مصر باسعار المدينة، وكانت الأخيرة بطبيعتها مرتفعة نسبيا، فاشار بعض أهل مصر إلى

خطورة مثل هذه السياسة على خراجها فلم يأبه امير المؤمنين عمر لذلك. ولكن تنفيذ السياسة السعرية فى مصر بالاضافة إلى حفر المجرى المائى أوجد حلا ناجحا لمشكلة المجاعة الحادة فى المدينة وماحولها وعلى سبيل التأكيد زاد الرخاء فى مصر.

٥ ـ عدالة توزيع الدخل والتكافل الاجتماعى فى اطار الاسلام:

تخضع عملية توزيع الدخل فى جميع البلدان النامية المعاصرة لعوامل عديدة اقتصادية وغير اقتصادية تتسبب فى انحرافها كثيرا عن النمط الامثل للتوزيع أو عن عدالة التوزيع. وحالة البلدان الاسلامية فى هذا الصدد لا تختلف عن حالة معظم البلدان النامية. ولهذا اشار عديد من كتبوا فى التخلف الاقتصادى والتنمية إلى أن أنخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى لا يعبر بدقة ـوأحيانا لا يعبر اطلاقاـ عن الانخفاض الفعلى والفظيع فى مستوى معيشة غالبية السكان داخل البلدان النامية. فالحقيقة أن فى هذه البلدان ـومنها البلدان الاسلامية. نسبة قليلة جدا من السكان تعيش عند مستويات مرتفعة جدا من الرفاهة الاقتصادية لأنها تتمكن من حيازة النسبة الكبرى من الدخل الكلى. وبالتالى فان النسبة الكبرى من السكان تقبع فى مستويات تقل كثيرا عن هذه التى تشير اليها الأحصائيات الخاصة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل.

وهنا تكتشف حقيقة خطيرة وهى ان مستويات الغذاء الفعلية لابد وأن تكون أقل من هذه التى تبينها الاحصائيات الرسمية لمتوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية المعروضة، بعبارة أخرى ان فئة قليلة تتغذى جيدا وقد يفيض عنها الغذاء وفئة كبيرة تعانى من سوء التغذية. وتظل هذه الظروف قائمة طالما ان حالة التخلف قائمة ومستمرة وتوزيع الدخل الكلى مختلا. وإذا فالمشكلة الغذائية فى البلد النامى ليس فقط نتيجة قصور فى انتاج الغذاء محليا أو عدم القدرة على استيراد الغذاء من الخارج وانما هى ايضا مشكلة ناجمة عن نمط غير عادل لتوزيع الدخل الكلى بين السكان.

واذا نظرنا للمشكلة من خلال المفاهيم والسياسات الاقتصادية الوضعية القائمة فلن نجد حلولا ناجحة أو سريعة لسوء توزيع الدخل فى البلدان النامية. ولكن الأمر يختلف من خلال المفهوم الاسلامى للعدالة والسياسة الاقتصادية الاسلامية. والأمل معقود هنا على أحياء فريضة الزكاة بالاضافة الى تنظيم جمع وانفاق الصدقات وأحياء جميع اشكال التكامل الاجتماعى التى يحث عليها الاسلام. وسوف ينعكس اثر هذا كله على حالة التغذية وجميع الاحوال المعيشية الأخرى لعامة السكان. ان الفرق بين نظام الزكاة والنظم الضريبية الوضعية القائمة أن الاول يعطى اهتماما مباشرا وكبيرا بالفقراء والمساكين واصحاب الحاجات الماسة كالغارمين وابناء السبيل[١٤]. اما النظم الضريبية القائمة

فإنها تعطى اهتماما لهذه الفئات فقط من خلال السياسة العامة للدولة وهذه قد لا تعطى احتياجاتهم الاساسية أولوية، أو قد لا تعنى بالوفاء بها كاملة. وفرق كبير بين ان يكون توجه النظام العالى مباشرة وبصورة اساسية لحل مشاكل الفقر ومواجهة الضوائق والحاجات الاقتصادية الشديدة او الملحة فى المجتمع أو أن يكون توجه النظام الى كل هذه المشاكل من خلال مايتقرر فى الموازنة العامة بناء على اولويات الانفاق العام التى تتحدد وتتقلب فى اطار الظروف الاقتصادية والسياسية التى يمر بها البلد.

ولسنا فى معرض مقارنة بين نظام الزكاة والنظم الضريبية الوضعية المطبقة فى الدول الاسلامية ولكن أقل مايقال فى نظام الزكاة أنه سيلقى قبولا اكثر لدى جماهير المسلمين مما يعنى استجابتهم وتعاونهم بدلا مما هو معروف من تهرب ضريبى فى ظل النظم الوضعية، وأنه أكثر مرونة فى التطبيق، مما يعنى امكانية توظيف بعض التكاليف العالية الاضافية على الافراد القادرين ان لم تكفى ايرادات الزكاة لاوجه الانفاق العام التى تقررت لتحقيق المصلحة العامة.

وبالاضافة الى فريضة الزكاة نجد الصدقات الاختيارية لها دور مساعد وهام فى حل مشاكل الغذاء المرتبطة بالفقر والمسكنه ولقد مدح الله سبحانه وتعالى قوم لانهم يطعمون "الطعام على حبه مسكينا ويتيما واسيرا" ابتغاء وجهه الكريم واتقاء لشر يوم القيامه ووعدهم الجنة والنعيم الدائم [الانسان- الاية ٩ ومايليها] وذم أولئك الذين انصرفوا عن اطعام المساكين او الحض على ذلك، ومثال هذا قوله تعالى فى رد اهل النار عن انفسهم يوم القيامه "قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين. وكنا نخوض مع الخائضين. وكنا نكذب بيوم الدين [٤٣- ٤٦ المدثر]. ونفس المعنى فى سورة الحاقة. "ثم الجحيم صلوه. ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه. انه كان لا يؤمن بالله العظيم. ولا يحض علّى طعام المسكين" [٣١-٣٤] كذلك فإن أطعام المساكين له الأولوية فى كفارة بعض الذنوب، قوله تعالى: "لايؤاخذكم الله باللغو فى ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ماتطعمون اهليكم او كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام" وهكذا بين الحق سبحانه وتعالى أهمية اطعام الطعام على الكساء أو تحرير الرقبة وقدم كل هذا على الصيام. وكذلك فرض على الذين قد يطيقون الصيام فى رمضان مثال الشيوخ المسنين ثم لا يصومون فدية طعام مسكين"، قال تعالى "وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين". فكان عوض العبادة المفروضة فى هذه الحالة أطعام المسكين. وجعل الله عز وجل جانبا من ذكره وشكره على نعمه فى فريضة الحج متمثلا فى الهدى واطعام

البائس الفقير منه، قال تعالى "ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله فى ايام معلومات على مارزقهم من بهيمة الأنعام فكلوا منها واطعموا البائس الفقير [٢٨- الحج] وقال تعالى "والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير فاذكروا اسم الله عليها صواف فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها واطعموا القانع والمعتر كذلك سخرناها لكم لعلكم تشكرون" [٣٦- الحج] وقد أختلفت التفاسير فى معنى القانع والمعتر ولكن الغالب ان القانع هو الذى يقنع اليك ويسألك. والمعتر الذى يعتريك يتضرع ولا يسألك. كذلك جعلت الكفارة فى أمور أخرى فى الحج متمثلة فى الذبح لوجه الله واطعام الفقراء والمساكين ولا يملك المرء وهو يطلع على كل هذا إلا أن يقول ما أكمل هذا الدين الذى ختم الله به الاديان جميعا فى اهتمامه بالفقراء والمساكين وإدخال قضية اطعامهم فى صميم الفرائض والعبادات.

ان التمسك بهذه الأمور هو عين التقوى، قوله تعالى: "لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم". وهذه التقوى لاتجلب الرزق للفقراء والمساكين وحدهم بل تجلب مزيدا من الرزق لمن يعطونهم من حيث لا يحتسبون" ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب" [من الآيات ٢، ٣ الطلاق].

ان المشكلة الغذائية القائمة فى البلدان الاسلامية المعاصرة لا يمكن أن تصمد امام هذا الدين القيم اذا عملنا به. فعدالة توزيع الدخل عن طريق الزكاة والصدقات والكفارات وغير ذلك كفيلة باشاعة "الحد الادنى" من الأمن الغذائى فى المجتمع وان مشروع لحوم الاضاحى الذى قام به البنك الاسلامى فى السنوات الأخيرة هو خير اثبات على أمكانية الاستفادة من الموارد الغذائية المتولدة عن الصدقات وممارسة الشعائر على أوسع نطاق ممكن، ليس على المستوى المحلى فحسب بل على المستوى الاسلامى الدولى. وان سير هذا المشروع من نجاح إلى نجاح يثير فكرة اقامة قناة غذائية تمتد من اصحاب الدخول المرتفعة فى البلدان الاسلامية الى الفقراء فى البلدان الاسلامية الأشد فقرا فيتحقق بذلك جانب من عدالة التوزيع على مستوى الامة الاسلامية ويختفى جانب من المشكلة الغذائية التى نعرفها.

والحقيقة أن عدالة التوزيع وما تؤدى اليه من التكافل الاجتماعى فى الاسلام [عن طريق الزكاة او الصدقة] هى السلاح الاول فى مواجهة مشكلة الغذاء فى البلدان الاسلامية ويكفينى هنا حديثان من احاديث الرسول المصطفى عليه الصلاة والسلام. الأول عن على رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن الله فرض على اغنياء المسلمين فى أموالهم بقدر الذى يسع فقراءهم ولن يجهد الفقراء اذا جاعوا

وعروا الا بما يصنع اغنياؤهم، الا وان الله يحاسبهم حسابا شديدا ويعذبهم عذابا اليما" [رواه الطبرانى فى الاوسط والصغير وقال تفرد به ثابت بن محمد الزاهد. قال الحافظ المنذرى وثابت ثقة صدوق روى عنه البخارى وغيره وبقية رواته لا بأس بهم].

والمعنى فى الحديث واضح ان الفقراء لن يجوعوا أو يعروا الا بمنعم حقوقهم فى أموال الاغنياء. اما الحديث الثانى فهو عن بريدة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منع قوم الزكاة الا ابتلاهم الله بالسنين "رواه الطبرانى فى الاوسط ورواته ثقات والحاكم والبيهقى فى حديث الا انهما قالا: "ولا منع قوم الزكاة الا حبس الله عنهم القطر" وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم. والمراد بالسنين: الجدب والقحط والقطر هو المطر. والمعنى واضح وهو ان منع الزكاة فى حد ذاته لا يصيب فقراء المجتمع فحسب بالجوع والعرى وانما ينتهى اثره [بأمر الله] الى الجميع فلا يسقط المطر ويحدث الجدب والقحط. وكل هذا يصدق قوله عز وجل "ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون [١٩٦- الأعراف] وقوله تعالى "والبلد الطيب يخرج نباته باذن ربه والذى خبث لا يخرج الا نكدا [٥٨- الاعراف] والخبث لا يحدث الا بسبب البعد عن دين الله.

٦- احياء السنن الاسلامية فى استهلاك الغذاء.

يتحدد حجم الفجوة الغذائية كما أسلفنا بالفرق بين الاحتياجات المعتادة من الغذاء ومايمكن انتاجه محليا منه وقد أوضحنا أن هذه الفجوة يمكن ان تسد بمزيد من انتاج الغذاء محليا [اسلوب الاكتفاء الذاتى] او بالاستيراد من الخارج أعتمادا على الموارد الذاتية المتولدة من نشاط الصادرات ولكن المناقشة سوف تجرى الآن بما يفيد أمكانية تقليل حجم الفجوة الغذائية عن طريق ترشيد استهلاك الغذاء باحياء السنن الاسلامية فى هذا المجال وليس بالاساليب الوضعية المعروفة عن طريق الاسعار والضرائب والحصص التموينية ... الخ.

واحياء السنن الاسلامية يستلزم "الدعوة"، وهذه سوف تعتمد على مخاطبة قلوب المسلمين وعقولهم. فاذا اثمرت الدعوة ثمرتها فان نسبة من الاحتياجات الغذائية للمجتمع سوف تنخفض تلقائيا وبالتالى فان المشكلة الغذائية سوف تصبح اقل حدة، وربما تحل فى بعض الظروف تماما، مما يسهم مباشرة فى تحقيق الامن الغذائى.

اما ما يخاطب قلوب المسلمين فهو: التسمية على الطعام والاجتماع على الطعام فكلاهما يقلل من احتياجات الغذاء للفرد بأن يجعل القليل من الطعام يؤتى أثر الكثير

منه. هذه مسائل عقائدية لن يصدقها الا مؤمن. فلقد ورد فى أكثر من حديث لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان التسمية تبعد الشيطان عنه فتجعل للقليل منه بركة فى الجسم مثل الكثير والعكس بالعكس صحيح. ومن هذه الاحاديث ماروى عن عائشة رضى الله عنها قالت: كان النبى صلى الله عليه وسلم يأكل طعامه فى ستة من اصحابه فجاء اعرابى فأكله بلقمتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أما إنه لو سمى لكفاكم" رواه ابو داود والترمذى وقال حديث حسن صحيح وابن ماجه وابن حبان فى صحيحه. وأما الاجتماع على الطعام فان فيه "البركة" وقد وردت عدة أحاديث فى ان الله عز وجل يبارك فى الطعام بالاجتماع عليه والأكل من القصعة الواحدة. من هذه الأحاديث ماروى عن جابر رضى الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول "طعام الواحد يكفى الاثنين، وطعام الاثنين يكفى الاربعة وطعام الاربعة يكفى الثمانية" رواه مسلم والترمذى وابن ماجه. وكذلك فى حديث وحشى بن حرب بن وحشى بن حرب عن ابيه عن جده رضى الله عنه قال: قالوا يارسول الله، انا نأكل ولا نشبع؟ قال تجتمعون على طعامكم أو تتفرقون؟ قالوا نتفرق، قال اجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله تعالى يبارك لكم فيه "رواه ابو داود وابن ماجه وابن حبان فى صحيحه.

اما ما يخاطب القلب والعقل معا فهى الاحاديث التى ترهب من الامعان فى الشبع والتوسع فى المآكل والمشارب. ومن هذه الأحاديث مارواه مالك والبخارى ومسلم وابن ماجه وغيرهم عن ابى هريره رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلم يأكل فى معى واحدة والكافر يأكل فى سبعة أمعاء" وفى رواية للبخارى ان رجلا كان يأكل كثيرا فأسلم فكان يأكل اكلا قليلا فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال:"ان المؤمن يأكل فى معى واحد وان الكافر يأكل فى سبعة أمعاء" وعن المقدام ابن معد يكرب رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "مامالا آدمى وعاء شرا من بطن، بحسب ابن آدم اكيلات يقمن صلبه فإن كان لا محالة فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه رواه الترمذى وحسنه وابن ماجه وابن حبان فى صحيحه. وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ان اهل الشبع فى الدنيا هم اهل الجوع غدا فى الآخرة "رواه الطبرانى" باسناد حسن. وهذا المعنى ورد فى احاديث اخرى رويت باسانيد مختلفة وفى حديث اخرجه الامامين البخارى ومسلم "انه ليأتى الرجل العظيم السمين يوم القيامه فلا يزن عند الله جناح بعوضة".

ومن السنن الاسلامية التى حض عليها النبى صلى الله عليه وسلم عدم ترك اى

بقايا للطعام فى الصحفة التى يأكل فيها الانسان ولعق الاصابع وعدم القاء الطعام بحجة أنه سقط على الارض والتى يفهم منها اجمالا عدم التفريط فى القليل جدا من الطعام باهماله والقائه دون استهلاكه والاستفادة منه. وقد روى عن جابر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: اذا وقعت لقمة احدكم فليأخذها، فليمط ماكان بها من اذى، وليأكلها ولا يدعها للشيطان ولا يمسح يده بالمنديل حتى يلعق اصابعه فانه لايدرى فى اى طعامه البركة" [رواه مسلم]. وفى رواية لابن حبان فى صحيحه عن جابر ايضا قال فيها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "فإن الشيطان يرصد الناس- أو الانسان على كل شئ حتى عند مطعمة أو طعامه ولا يرفع الصحفة حتى يلعقها او يلعقها فان اخر الطعام البركة.

وكما سبق فإن احياء هذه السنن فى مجتمعنا لن يتم الا عن طريق الدعوة. وما يخاطب العقل من هذه السنن واضح تمام الوضوح. فالسنن التى تحث على عدم ملئ البطون والاكتفاء بالقليل والترشيد إلى اقصى حد فى الطعام بحيث لا يلقى منه شيئا دون استهلاك تام تؤدى حتما الى تقليل الأحتياجات الغذائية فى المجموع. لو فرضنا مثلا أن الناس اكتفوا بوجبتين غذائيتين فى اليوم بدلا من ثلاثة هذا توفير لثلث الحاجات الغذائية على المستوى الكلى. ونفس الشئ لو فرضنا أن الناس ابقوا على وجبات ثلاث كل يوم ولكن اكفوا بملء ثلثى المعدة بالطعام والشراب بدلا من ملئها بالكامل فان هذا سوف يوفر ثلث الاحتياجات الغذائية. اما ترشيد الطعام الى اقصى حد فانه يعنى ان الفاقد الغذائى الذى يترتب على العادات الاجتماعية والسلوكيات الشائعة سوف يختفى. كم حجم الفاقد الغذائى هذا ... لقد كنت ارى بعينى [كما رأى الكثيرون] الفاقد الغذائى مما ترك الناس دون استهلاك والقى فى المهملات بجوار المطاعم فى البلدان النفطية الاسلامية [خلال سنى الرواج] على الأخص ١٩٧٤-١٩٨٤] مايكفى لأطعام اعداد من الناس ضعف اعداد الذين قدم لهم الطعام اصلا. كذلك لايزال كثير من الناس فى الطبقات المتوسطة ومافوقها فى عديد من البلدان الاسلامية يتركون فاقدا من الطعام فى صحافهم ظنا بأن ترك الصحاف خالية تماما يعتبر نوعا من "الدناءة" وهذه هى العادات السيئة التى تزيد من حدة مشكلة الغذاء فى بلداننا. فيلقى الطعام فى المهملات بينما تبقى اعداد واعداد من الخلق بلا طعام كاف لحياتها. كذلك استشرت فى مجتمعاتنا العادات الغربية فى الطعام فاصبح كل فرد على المائدة يأكل وحدة فى صحفته على المائدة. وصارت الأسرة الواحدة الأب والزوجة والابناء لا يجتمعون الا قليلا على طعام واحد فقلت "البركة" وزادت مصروفات بند

الغذاء بالنسبة للجميع. والأمر الأعجب من كل هذا ان الأمة الاسلامية التى تحتفل بشهر رمضان كل عام، وهو شهر الصوم اى شهر الجوع، يزداد استهلاكها من الطعام والشراب فى هذا الشهر المبارك. والمفروض ان ينخفض استهلاك الطعام فى رمضان بمقدار افطار الصباح ووجبة الغذاء فى منتصف النهار. ولنقل ان وجبة الافطار بعد غروب الشمس سوف تساوى وجبة عشاء كاملة بينما أن وجبة السحور سوى تساوى وجبة افطار الصباح. فى هذه الحالة يصبح من المؤكد أن وجبة كاملة وهى وجبة الغذاء فى منتصف النهار قد نقصت وبالتالى فان المفروض ان ينخفض مقدار استهلاك الطعام والشراب بمقدار الثلث خلال شهر رمضان، اى بمقدار ١/٣٦ أو مايقرب من ٣٪ من استهلاك الغذاء سنويا. هذا بفرض ان سلوك المسلمين يعود بعد رمضان مباشرة كما كان من قبله. اما اذا فرضنا أن العادات الاستهلاكية الغذائية قد تأثرت وان عامة الافراد سوف يحافظون على اثر رمضان كاملا فى بقية الشهور فن الأثر الاجمالى على الاستهلاك الغذائى سوف يكون بمعدل الثلث ٣٣٪، وعلى ذلك يمكن القول ان المفروض هو ان يؤدى صيام رمضان الى توفير حد أدنى ٣٪ من الاستهلاك الغذائى السنوى المعتاد فى الوقت الحاضر داخل البلدان الاسلامية، وانه كلما كان اثر عبادة الصيام فى نفوس المسلمين كبير كلما زاد توفير الغذاء إلى نسبة قد تقترب من ٣٣٪ من الاستهلاك الغذائى السنوى المعتاد فى الوقت الحاضر. ولن يحفز عامة المسلمين على محاولة الجوع فى رمضان والتنازل عن "وجبة" الا مزيد من الايمان، والرجوع الى السنة المطهرة التى تحبذ الجوع على ملئ البطن فى أى يوم وفى اى شهر من السنة. وسوف يصبح حينذاك الاثر هائلا على المشكلة الغذائية التى نعانى منها الآن.

انتهى بحمد الله

دكتور/ عبد الرحمن يسرى أحمد

يلى الحواشى والمراجع والجداول الاحصائية

أسلوب الأمن الغذائى والتنمية فى العالم الإسلامى
الحواشى والمراجع

(١) هذا البحث قائم على بحث سابق لكاتبه بنفس العنوان وكان قد قدم فى ندوة اقتصادية بالأردن عام ١٩٩٠ تحت إشراف البنك الإسلامى للتنمية وبالتعاون مع مؤسسة آل البيت . وقد قام الكاتب بإضافة أشياء وتغيير أشياء أخرى للبحث الأول .

ومن المقالات فى الأمن الغذائى ، الأستاذ ادريس الجزائرى « العجز الغذائى فى العالم الإسلامى» ، ملتقى الفكر الإسلامى الرابع والعشرون ـ وزارة الشئون الدينية ، الجزائر ٢٨ نوفمبر ـ ٢ ديسمبر ١٩٩٠ ، الأستاذ صالح الصالحى « العجز الغذائى وامكانيات تحقيق الاكتفاء الذاتى فى العالم الإسلامى » ، ملتقى الفكر الإسلامى الرابع والعشرون .

وانظر أيضاً : السيد محمد السريتى « الأمن الغذائى والتنمية الاقتصادية ـ رؤية إسلامية » ، رسالة دكتوراه بجامعة الاسكندرية تحت الاشراف العلمى لكاتب هذا المقال ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ـ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، الصندوق العربى للانماء الاقتصادى ، صندوق النقد العربى ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول فى سنوات عديدة . وكذلك :
" World Development Report 1990" "Poverty" World Bank, Oxford Univ. Press June 1990 .

وممكن الرجوع إلى صفحات عديدة فى التقرير الأخير .

(٢) انظر مثلاً مقالة صالح الصالحى ، سبق ذكرها فى (١) .

(٣) ابن تيمية كان واضحاً جداً فى هذا الصدد ، انظر السياسة الشرعية أو المرجع الرئيسى ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ، جمع وترتيب محمد قاسم ، مكتبة المعارف ، الرباط ، المغرب .

(٤) انظر مثلاً : Little, I.M, Economic Development, Chapter 7, New York 1982 .

(٥) انظر : عبدالرحمن يسرى أحمد ، تطور الفكر الاقتصادى ، الطبعة الثانية منقحة ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ص ٥٢ ، ٥٣ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ـ ٧١ .

(٦) انظر : محمد الزحيلى « احياء الأرض الموات » ، مركز النشر العلمى ، جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة ١٩٩٠ ، وكذلك عبدالرحمن يسرى أحمد ، دراسات فى علم الاقتصاد الإسلامى ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص ٧٥ .

(٧) من المعروف أن المنافسة الأجنبية لواردات السلع الغذائية الرخيصة نسبياً تؤثر تأثيراً سيئا على الناتج المحلى من السلع البديلة . فتكسد أسعارها وينكمش انتاجها فى أثر ذلك . إذا كان الأمر كذلك بالنسبة لمنافسة الواردات المنخفضة الأسعار نسبياً فإن المعونات الغذائية الحرة التى تتلقاها حكومات الدول النامية فتقوم بتوزيعها مجانا (أو ربما بيعها بأسعار زهيدة رغم أن هذا قد لايتفق مع الشروط الرسمية للمعونات) لها تأثير أسوأ على نمو الناتج المحلى من السلع الغذائية البديلة . وأسوأ ما فى المعونات الغذائية الأجنبية أنها :

١ ـ مرغوبة لحل أزمات العجز الغذائى ومن ثم لايستطيع أحد من المسئولين فى الدول النامية أن يقترح أو يتصور رفضها .

٢ ـ أنها غير منتظمة من حيث الكم أو الزمن ، وذلك مهما كان انتظامها ، ومن ثم تتسبب فى كساد الانتاج المحلى بصفة عشوائية وبالتالى يضعف الحافز لدى المنتجين المحليين على انتاج السلع البديلة . وقد أقرت التقارير الدولية بهذه المشكلة . انظر تقرير البنك الدولى السابق ذكره .

(٨) انظر G. Myrdal فى مناقشته وتحليله للآثار المعاكسة للتجارة الخارجية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية واقتراحاته :

G. Myrdal, An International Economy 1956 1 sr ed. Reprinted N. York 1969 and also " Econ. Theory and Underdeveloped Refions, Duckworth : 1957 .

(٩) الاتقان له دوافع عديدة مادّية وغير مادية . ومن المتصور ألا تختفى الدوافع المادية فى اقتصاد اسلامى من حيث أن هذه الدوافع متعلقة بطبيعة الإنسان من جهة وأنها شرعية من جهة أخرى. فمثلا الاتقان بحافز المكافأة المادية المتمثلة فى أجر أكبر أو مكسب أكبر أمر لا غبار عليه اطلاقاً من الناحية الشرعية ويتمشى مع الطبيعة البشرية . ولكن الاتقان له أيضاً حافز غير مادى ينبع من الرغبة فى الاخلاص أو اتمام الأعمال على الوجه الأكمل بدافع الخلق أو السلوك القويم أو بدوافع العقيدة. وفى النظام الإسلامى يندرج اتقان الأعمال تحت « الإحسان ». وفى قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « ان الله كتب الإحسان على كل شيء » ، و « أن الله يحب العبد إذا عمل عملاً يتقنه » ، وقوله صلى الله عليه وسلم: « أحل ما أكل العبد كسب يد الصانع إذا نصح » ، والنصح من الاخلاص .

(١٠) فى الوقت الحاضر نلاحظ ضعف العلاقات الاقتصادية بين البلدان الإسلامية ونلاحظ أن معظم تجارة هذه البلدان من صادرات أو واردات مع بلدان غير اسلامية . فإذا قويت روح التعاون والتماسك بين هذه البلدان على أسس إسلامية ﴿ **وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان** ﴾ [٥/٢] ، ﴿ **ان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون** ﴾ [٢١/٩٢]

فإن المنتظر أن تقوى التجارة بينها . وأمر الله بالتعاون والتماسك بين أفراد الأمة الواحدة واجب الطاعة فهو ضرورة شرعية .

(١١) نقلاً عن ورقة للمركز الدولى للبحوث والاستشارات (كومبيصل) « استراتيجية الأمن الغذائى فى الوطن العربى » ص ١ ، مقدمة فى المؤتمر الدولى العربى الرابع للمستثمرين العرب ، تونس ٥ ـ ٨ نوفمبر ١٩٨٨ .

(١٢) انظر لكاتب المقال : علم الاقتصاد الإسلامى ، طبعة ١٩٨٨ وفيها مقال بعنوان :
A. Rahman Yousri : Towards Positive Economic Integration Among Islamic Countries.

وكذلك له أيضاً :
التكامل الاقتصادى الإسلامى فى إطار الظروف المعاصرة ، مقال مقدم لملتقى الفكر الإسلامى الرابع والعشرين المنعقد بالجزائر ٢٨ نوفمبر ـ ٢ ديسمبر ١٩٩٠ تحت اشراف وزارة الشئون الدينية بالجمهورية الجزائرية وتم تنقيحه بعد ذلك عدة مرات آخرها ١٩٩٩ (يطلب من المؤلف).

(١٣) تاريخ الطبرى لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى ، المجلد الثانى ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ص ٥٠٧ ـ ٥٠٩ .

(١٤) انظر أيضا : يوسف القرضاوى « فقه الزكاة » ، مؤسسة الرسالة ، عابدين ، أحمد سلامة ، « التطبيق المعاصر للزكاة » ، مجلة الاقتصاد الإسلامى، العدد ٥٠ ، السيد السريتى « نمط توزيع الدخل القومى ودور الزكاة فى إعادة التوزيع مع دراسة خاصة عن مصر » ، رسالة ماجستير (تحت اشراف كاتب هذا المقال) ، جامعة الاسكندرية ١٩٩٠ ، دكتور إبراهيم فؤاد أحمد ، « النظام المالى فى الإسلام » ، دار المعارف ، مصر ، إبراهيم البرايراى ، « أثر الضريبة فى توزيع الدخول والزكاة كبديل للضريبة » ، عالم الكتب ١٩٧٣ .

جدول (١)
عدد السكان ونصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى
لبعض الدول الاسلامية في عامي ١٩٨٨ ، ١٩٩٧ م

م	الدولة	السكان بالمليون		نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى (بالدولار)		متوسط النمو السنوى فى نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى (%)
		١٩٨٨	١٩٩٧	١٩٨٨	١٩٩٧	من ١٩٨٨ - ١٩٩٧
١	الاردن	٣,٩	٤	١٥٠٠	١٥٧٠	٠,٥
٢	اندونيسيا	١٧٤,٨	٢٠٠	٤٤٠	١١١٠	١٥
٣	باكستان	١٠٦,٣	١٣٧	٣٥٠	٤٩٠	٤
٤	بنغلاديش	١٠٨,٩	١٢٤	١٧٠	٢٧٠	٥,٩
٥	بوركينا فاسو	٨,٥	١١	٢١٠	٢٤٠	١,٤
٦	تركيا	٥٣,٨	٦٤	١٢٨٠	٣١٣٠	١٤,٥
٧	تونس	٧,٨	٩	١٢٣٠	٢٠٩٠	٧
٨	الجزائر	٢٣,٨	٢٩	٢٣٦٠	١٤٩٠	٣,٧-
٩	السعودية	١٤	٢٠	٦٢٠٠	٦٧٩٠	١
١٠	السنغال	٧	٩	٦٥٠	٥٥٠	١,٥-
١١	السودان	٢٣,٨	٢٧,٩	٤٨٠	٢٨٠	٤,٢-
١٢	الصومال	٥,٨	١٠,١	١٧٠	٠	٠
١٣	عمان	١,٤	٢	٥٠٠٠	٤٩٥٠	٠,١-
١٤	الكاميرون	١١,٢	١٤	١٠١٠	٦٥٠	٣,٦-
١٥	الكويت	٢	١,٦	١٣٤٠٠	٢٢١١٠	٦,٥
١٦	ليبيا	٤,٢	٠	٥٤٢٠	٠	٠
١٧	ماليزيا	١٦,٩	٢١	٤٩٤٠	٤٦٨٠	١٤,١
١٨	مصر	٥٠,٢	٦٠	٦٦٠	١١٨٠	٧,٩
١٩	المغرب	٢٤	٢٨	٨٣٠	١٢٥٠	٥
٢٠	النيجر	٧,٣	١٠	٣٠٠	٢٠٠	٣,٣-
٢١	اليمن العربية	٨,٥	١٦	٦٤٠	٢٧٠	٠
٢٢	اليمن الديمقراطية	٢,٤	١٦	٤٣٠	٢٧٠	٠
٢٣	افغانستان	٠	٢٤,٨	٠	٠	٠
٢٤	مالى	٨	١٠	٢٣٠	٢٦٠	١,٣
٢٥	اوغندة	١٦,٢	٢٠	٢٨٠	٣٢٠	١,٤
٢٦	سيراليون	٣,٩	٥	٢٨٠	٢٠٠	٢,٩-
٢٧	موريتانيا	١,٩	٢	٤٤٠	٤٥٠	٠,٢
٢٨	ايران	٤٨,٦	٠	٦١٠	١٧٨٠	١٩,٢
٢٩	العراق	١٧,٦	٢٢	٣٠٢٠	٠	٠
٣٠	تشاد	٥,٤	٧	١٢٠	٢٤٠	١٠
٣١	لبنان	٠	٤	٠	٣٣٥٠	٠
٣٢	الامارات	١,٥	٣	٢٦٨٥٠	١٧٣٦٠	٣,٥-
٣٣	غينيا	٥,٤	٧	٢٩٠	٥٧٠	٩,٧
٣٤	سوريا	١١,٦	١٥	١٣٤٠	١١٥٠	١,٤-
٣٥	قطر	٠	٠,٦٧	٠	١١٥٧٠	٠

المصدر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٩٨ .

جدول (٢)

استخدام الأرض والإنتاجية الزراعية فى الدول الإسلامية

الدولة	الأرض			الإنتاجية الزراعية دولارات ١٩٨٧			الرقم القياسى لإنتاج الغذاء ٨٩ - ١٩٩١ = ١٠٠	
	المحصولية من الأرض ٪ ١٩٩٥	المروية من المحصولية ٪ ٩٤ - ٩٦	نصيب الفرد من الأرض القابلة للزراعة (هكتار) ٩٤ - ٩٦	القيمة الزراعية المضافة بالنسبة لكل عامل زراعى ٧٩ - ٨١	٩٤ - ٩٦	القيمة الزراعية المضافة لكل هكتار من الأرض الزراعية ٧٩ - ٨١	٩٤ - ٩٦	٧٩ - ٨١	٩٤ - ٩٦
الأردن	٥	١٨ر٢	٠٨ر	٣١٢٩	٢٧٦٩	٢٢٤	٤٦١	٦١	١٤٨
الامارات العربية المتحدة	١	٨٦ر٨	٠٢ر	٨٩٢٨	٠٠	٩٧٠	٢٠٧٦	٤٧	١٦٩
أندونيسيا	١٧	١٥ر٢	٠٩ر	٤٢٢	٤٨١	٢٧٦	٥١٩	٦٤	١١٩
أوزبكستان	١١	٨٨ر٩	١٨ر	٠٠	١٢٢٨	٠٠	١٥٠	٠٠	١٠٨
باكستان	٢٨	٧٩ر٨	١٦ر	٣٢٣	٤٦٦	٢٢٧	٣٨٢	٦٦	١٢٥
بنغالاديش	٦٧	٣٧ر٢	٠٧ر	١٨٧	٢٢٦	٥٨٧	٨٦٣	٧٩	١٠٣
بنين	١٧	٠ر٥	٢٦ر	٣٧٤	٥٦٣	١٨٨	٣٢١٠	٦٣	١٢٦
بوركينا فاسو	١٣	٠ر٧	٣٣ر	١٥٥	١٨٢	٦٤	٩٣	٦٣	١٢١
تركيا	٣٥	١٥ر٣	٤٠ر	١٢٠٨	١١٦٨	٣٥٤	٤٠٤	٧٦	١٠٥
تونس	٣١	٧ر٤	٣٢ر	١٣٨٤	٢٢٨٦	١٤٢	٢٣٢	٦٨	٩٩
الجزائر	٣	٦ر٩	٢٧ر	٢٧١٣	٣٦١٢	١٠٩	١٨٠	٧١	١١٥
الجمهورية العربية السورية	٣٢	١٨ر١	٣٧ر	٣٤٢٦	٠٠	٢١٢	٠٠	٩٤	١٣٤
جمهورية مصر العربية	٣	١٠٠	٠٥ر	٧٥٧	١٣٣١	٢٦٩١	٢٩٩٠	٦٨	١١٨
الجمهورية اليمنية	٣	٣١ر٣	١٠ر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٥	١١٣
السنغال	١٢	٣ر١	٢٨ر	٣٢٨	٣٧٥	٩٢	١١٨	٧٥	١٠٦
سيراليون	٨	٥ر٤	١١ر	٣٦٥	٣٤٤	١١٧	١٢٣	٨٥	٩٥
عمان	صفر	صفر	٠١ر	١ر٤١	٠٠	١٥٥	٣٢٨	٦٣	٨٨
كازاخستان	١٢	٧ر٠	٢ر٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٠
الكاميرون	١٥	٠ر٣	٠٤٦ر	٨٦١	٨٢٧	٢٥٢	٣١٣	٨٣	١١٤
لبنان	٣٠	٢٨ر٧	٠٥ر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٨	١١٧
مالى	٣	٢ر٦	٣٣ر	٢٥١	٢٥٩	٢٤	٣٣	٨٠	١١٤
ماليزيا	٢٣	٤ر٥	٠٩ر	٢٢٣٥	٤٠٥٢	٩٤١	٩٤٢	٥٥	١٢٢
المغرب	٢١	١٣ر٥	٣٣ر	٥٦٥	٩١٩	٧٨	١١١	٥٦	١٠١
المملكة العربية السعودية	٢	٣٨ر٧	٢٠ر	١٦٤١	٠٠	٢٣	٠٠	٣١	٩٥
موزامبيق	٤	٣ر٤	١٧ر	٠٠	٩٢	٠٠	١٢	٩٩	١٠٦
النيجر	٠٠	٠٠	٥٣ر	٢٩٢	٢٥٦	٥٧	٦٣	١٠١	١٢٠
متوسطات :									
الدول ذات الدخل المنخفض	١٤	٢٢ر٨	١٩ر	٠٠	٣٩٧	١٤٢	١٨٣	٧٣	١١٦
الدول ذات الدخل المتوسط	١٠	١٨ر٢	٢٢ر	٠٠	٠٠	٠٠	١٩٧	٧٢	١٢٤
الدول ذات الدخل المرتفع	٠٠	٠٠	٤١ر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٢	١٠٦

المصدر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٩٨ .

جدول (٣)
هيكل الواردات لبعض الدول الاسلامية فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٩٦
(نسب منوية)

م	الدولة	السلع المصنوعة		السلع الاولية			
				الاجمالي		الغذاء	
		١٩٨٨	١٩٩٦	١٩٨٨	١٩٩٦	١٩٨٨	١٩٩٦
١	الاردن	٦١	٦١	٣٩	٣٩	١٩	٢١
٢	افغانستان	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣	اندونيسيا	٧٥	٧١	٢٥	٢٩	٢	١١
٤	باكستان	٥٣	٥٧	٤٧	٤٣	١٤	١٥
٥	بوركينا فاسو	٧٤	٠	٢٦	٠	١٩	٠
٦	بنغلاديش	٥٨	٠	٤٢	٠	٢٣	٠
٧	تركيا	٧٠	٦٩	٣٠	٣١	٢	٧
٨	تونس	٦١	٧٥	٣٩	٢٥	١٨	١٠
٩	السنغال	٤٦	٥٣	٥٤	٤٧	٤٠	٣٢
١٠	السودان	٧٢	٠	٢٨	٠	٧	٠
١١	سوريا	٦٧	٠	٣٣	٠	١٧	٠
١٢	الصومال	٦٦	٠	٣٤	٠	٢٢	٠
١٣	العراق	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٤	السعودية	٨٠	٧٩	٢٠	٢١	١٧	١٣
١٥	عمان	٨٠	٧٠	٢٠	٣٠	١٥	٢٠
١٦	غينيا	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٧	الجزائر	٦٢	٦٥	٣٨	٣٥	٣٠	٢٩
١٨	لبنان	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٩	مالى	٦٩	٠	٣١	٠	١٣	٠
٢٠	الكويت	٨٠	٨١	٢٠	١٩	١٧	١٦
٢١	ليبيا	٨٢	٠	١٨	٠	١٥	٠
٢٢	ماليزيا	٧٥	٨٥	٢٥	١٥	١٥	٥
٢٣	المغرب	٥٨	٥٧	٤٢	٤٣	١٢	١٩
٢٤	مصر	٧٠	٦٠	٣٠	٤٠	١٩	٢٩
٢٥	موريتانيا	٧٢	٠	٢٨	٠	٢١	٠
٢٦	النيجر	٦٢	٠	٣٨	٠	٢١	٠
٢٧	اليمن الديمقراطية	٤٠	٥٩	٦٠	٤١	١٦	٢٩
٢٨	اليمن العربية	٥٧		٤٣		٢٨	
٢٩	سيراليون	٦٥	٠	٣٥	٠	٢٣	٠
٣٠	الامارات	٩٢	٠	٨	٠	٤	٠
٣١	الكاميرون	٧٤	٠	٢٦	٠	٢٣	٠
٣٢	اوغندا	٨٣	٠	١٧	٠	٦	٠
٣٣	ايران	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٤	تشاد	٠	٥٦	٠	٤٤	٠	٢٤

المصدر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٩٨ .

تابع جدول (٢)
هيكل الصادرات لبعض الدول الاسلامية فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٩٦ م
نسبة مئوية

م	الدولة	السلع الاولية		السلع المصنوعة		السلع المصنوعة
		١٩٨٨	١٩٩٦	١٩٨٨	١٩٩٦	١٩٩٦-١٩٨٨
١	الاردن	٥٣	٥١	٤٧	٤٩	٠,٥
٢	افغانستان	٠	٠	٠	٠	١٥
٣	اندونيسيا	٧١	٤٩	٢٩	٥١	٤
٤	باكستان	٣١	١٦	٦٩	٨٤	٥,٩
٥	بوركينا فاسو	٩٨	٠	٢	٠	١,٤
٦	بنغلاديش	٣١	٠	٦٩	٠	١٤,٥
٧	تركيا	٣٦	٢٦	٦٤	٧٤	٧
٨	تونس	٣٦	٢٠	٦٤	٨٠	٣,٧-
٩	السنغال	٧٥	٥٠	٢٥	٥٠	١
١٠	السودان	٩٣	٠	٢٧	٠	١,٥-
١١	سوريا	٧٥	٠	٢٥	٠	٤,٢-
١٢	الصومال	٩٥	٠	٥	٠	٠
١٣	العراق	٠	٠	٠	٠	٠,١-
١٤	السعودية	٩١	٠	٩	٠	٣,٦-
١٥	عمان	٩٣	٨٦	٧	١٤	٦,٥
١٦	غينيا	٠	٠	٠	٠	٠
١٧	الجزائر	٩٧	٩٦	٣	٤	١٤,١
١٨	الكويت	٩١	٠	٩	٠	٧,٩
١٩	لبنان	٠	٠	٠	٠	٥
٢٠	ليبيا	٩٨	٠	٢	٠	٣,٣-
٢١	مالى	٧٠	٠	٣٠	٠	٠
٢٢	ماليزيا	٥٥	٢٤	٤٥	٧٦	٠
٢٣	المغرب	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٠
٢٤	مصر	٧٤	٦٨	٢٦	٣٢	١,٣
٢٥	موريتانيا	٩٧	٠	٣	٠	١,٤٤
٢٦	النيجر	٩٦	٠	٤	٠	٢,٩-
٢٧	اليمن الديمقراطية	٩٩	٩٩	١	١	٠,٢
٢٨	اليمن العربية	٨٩	٩٩	١١	١	١٩,٢
٢٩	سيراليون	٤٢	٠	٥٨	٠	٠
٣٠	الامارات	٨٣	٠	١٧	٠	١٠
٣١	ايران	٠	٠	٠	٠	٠
٣٢	الكاميرون	٨٨	٩٢	١٢	٨	٣,٥-
٣٣	اوغندا	١٠	٠	٠	٠	٩,٧
٣٤	تشاد	٠	٠	٠	٠	١,٤-

المصدر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٩٨ .

جدول (٤)
ميزان الحساب الجارى والاحتياطيات الدولية الاجمالية (١٩٨٨-١٩٩٦) لبعض الدول الاسلامية
(ملايين الدولارات)

م	الدولة	ميزان الحساب الجارى		الاحتياطيات الدولية الاجمالية	
		١٩٨٨	١٩٩٦	١٩٩٨	١٩٩٦
١	الاردن	٢٥٨	٢٢٦-	٤١٤	٢٣٦٥
٢	اندونيسيا	١١٨٩-	٧٠٢٣-	٦٣٢٢	١٧٤٩٩
٣	باكستان	١١٦٤-	٤٢٠٨-	١١٩٣	١٧٩٠
٤	بنغلاديش	٢٨٩-	١٦٣٧-	٨٢٩	١٦٠٩
٥	بوركينا فاسو	٦٦-	١٥	٣٢٥	٣٤٨
٦	تركيا	١٥٠٠	١٤٥٠-	٣٩١٢	١٩٧٨٨
٧	تونس	٢١٢	٥٣٦-	٩٧٦	٢٠٤٣
٨	الجزائر	٢٠٤٠-	٠	٣١٩١	٥٦٦٨
٩	السعودية	٩٥٣٨-	٢١٥	٢٢٤٣٨	٨٦٨٤
١٠	السنغال	٢٦٢-	٥٨-	٢٢	٣٩٤
١١	السودان	٧٧٥-	٠	١٠٧	٠
١٢	سوريا	٧٦-	٢٨٥	٣٤٢	٠
١٣	الصومال	١٠٧-	٠	٢٣	٠
١٤	عمان	٨٥١-	٢٦٥-	١١٧٣	١٦٣٤
١٥	الكاميرون	٨٨١-	١٧٥-	١٦٣	١
١٦	الكويت	٤٧١٣-	٠	٢٩٦٥	٠
١٧	ليبيا	٢٢٥٩-	٠	٥٧٩٨	٠
١٨	ماليزيا	١٨٠٢	٧٣٦٢-	٧٤٩١	٢١١٠٠
١٩	مصر	١٨٦٨-	٤٩٩ -	٢٢٦١	١٩٤٠٥
٢٠	المغرب	٤٦٧	٦٢٧-	٨٣٦	٤١٩٤
٢١	النيجر	٩٤-	١٥٢-	٢٣٧	٥٧
٢٢	اليمن العربية	٦٩٥-	٧٠-	٢٨٥	١٠٣٨
٢٣	اليمن الديمقراطية	٣٨٣-		٩٧	
٢٤	افغانستان	٢٦	٠	٦٥٧	٠
٢٥	مالى	١٠٤-	١٦٤-	٤٤	٤٢٠
٢٦	اوغندا	١٦٣-	٥٠٢-	٤٩	٦٣٣
٢٧	سيراليون	٧٤-	٧٣-	٧	٥٠
٢٨	موريتانيا	٨-	٢٢	٧٧	٢٠٤
٢٩	ايران	٠	٠	٠	٠
٣٠	العراق	٠	٠	٠	٠
٣١	تشاد	١٧-	٣٨-	٦٦	١٣٦
٣٢	لبنان	٠	٧٢٣-	٤٧٦١	١٠٦٤
٣٣	الامارات	٢٧٠٠	٠	٤٧٦٩	٨٣٥٤
٣٤	غينيا	٢٠٩-	١٧٧-	٠	١٢٢

المصدر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٩٨ .

جدول (٥)
نصيب أهم الدول الإسلامية فى التجارة الدولية لبعض السلع الغذائية الهامة

(١) واردات وصادرات القمح ٪ من الواردات والصادرات العالمية :

الدولة	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦
(أ) الواردات :					
ايـران	٤ر٠	٥ر١	٢ر٦	٦ر١	٦ر٨
مصـر	٣ر١	٣ر٤	٤ر٢	٥ر٢	٦ر٠
أندونيسيا	٢ر٠	١ر٧	٢ر٤	٣ر٩	٥ر١
الجزائر	١ر٧	٢ر٦	١ر٩	٤ر١	٢ر٤
اجمالى	١٠ر٨	١٢ر٨	١١ر١	١٩ر٣	٢٠ر٣
واردات العالم/ مليون دولار		١٦٠٨٥٢١٩	١٦٨٧١٣٨٩	١٤٧٧٧٣٧٨	٢٠٤٨٨١٢٦
(ب) الصادرا ت :					
صادرات العالم/ مليون دولار		١٥٤٣٦٣٤٧	١٦٨٩١٠٩٦	١٣٤٤٨٢٣٣	١٩٤٤٩٨٠٦

ملاحظة : ليس لأى دولة إسلامية اعتبارها على المستوى الدولى فى صادرات القمح .

(٢) واردات وصادرات طحين أو دقيق القمح ٪ من الواردات والصادرات العالمية :

الدولة	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦
(أ) الواردات :					
الجزائر	٧ر٤	٤ر٥	١١ر٩	١٦ر٢	١٤ر٢
ليبيا	٥ر٧	٩ر٨	٦ر٤	٦ر٧	٧ر٣
مصـر	١٣ر٦	١٣ر٩	٣ر٠	٣ر٥	٠ر٥
اليمن	–	٢ر٨	٥ر٢	٦ر٩	٩ر٢
السودان	٢ر٦	٠ر٩	٠ر٨	٣ر٧	٢ر١
سوريا	٤ر١	٦ر٧	٤ر٨	٢ر١	٠ر٤
اجمالى	٣٣ر٤	٣٨ر٦	٣٢ر١	٣٩ر١	٣٣ر٧
واردات العالم/ مليون دولار		١٧٠٠٣٢٣	١٩٤٧٤٠٢	١٩٩٤٦٤٠	٢٩٢١٤٢٩
(ب) الصادرا ت :					
تركيـا	٢ر١	١ر٦	٥ر١	٥ر٣	٦ر٤
صادرات العالم/ مليون دولار		١٧٢١٥٦٧	٢٠٩٦٠٩٨	٢٠٢٩٣٦٦	٢٧٣٥٤٢٨

تابع ـ جدول (٥)

(٣) واردات وصادرات الأرز ٪ من الواردات والصادرات العالمية :

الدولة	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦
(أ) الواردات :					
ايـران	٨ر٥	٣ر٣	٧ر٤	٤ر٨	١٠ر٤
السعودية	٥ر٢	٣ر٥	٦ر٠	٣ر٥	٤ر٢
أندونيسيا	٠ر٤	٠ر٣	٣ر٥	٢ر٤	٨ر٨
الامارات	٢ر٨	٣ر١	٢ر٧	٢ر١	٢ر٩
اجمالى	١٦ر٩	١٠ر٢	١٩ر٦	١٢ر٨	٢٦ر٣
واردات العالم/ مليون دولار		٤١٣٧٦٨٦	٤٩١٣٥٧٢	٦٤٨١٩٠٢	٨٧١١٠٢٦
(ب) الصادرات :					
باكستان	٩ر٤	٦ر١	٨ر٢	٥ر١	٧ر٢
صادرات العالم/ مليون دولار		٣٩٩٤٦٠٢	٤٨٢٠٤٠١	٦٢٠٦٨٢٥	٦٩٧٥٢٣٥

المصدر : United Nations, 1996 International Trade Statistics Yearbook Vol. II, Trade by Commodity, New York , 1994, 1997 .

TABLE (٤)

COMMITMENTS: OFFICIAL DEVELOPMENT ASSISTANCE AND OTHER LENDING BY OFFICIAL SECTOR

(US dollars million)

	COUNTRY	1992	1993	1994	1995	1996	1997
1	AFGHANISTAN	188.9	186.0	187.8	167.9	244.6	211.5
2	ALBANIA	385.3	285.4	216.5	316.7	304.3	235.2
3	ALGERIA	321.5	661.4	334.7	194.7	826.3	288.6
4	AZERBAIJAN	-	37.0	59.5	246.5	129.1	172.9
5	BAHRAIN	59.7	103.0	2.2	2.6	2.7	2.2
6	BANGLADESH	1,753.5	1,480.5	2,033.0	1,635.4	1,477.8	1,781.8
7	BENIN	284.6	277.6	272.1	331.4	254.0	188.8
8	BRUNEI	4.9	5.1	5.1	5.2	-	-
9	BURKINA FASO	414.8	478.1	427.5	500.7	315.1	381.1
10	CAMEROON	743.4	553.4	1,522.1	436.2	685.8	435.4
11	CHAD	214.3	271.4	212.8	195.4	203.9	182.0
12	COMOROS	43.5	45.7	53.5	34.3	25.9	47.6
13	DJIBOUTI	173.2	104.6	115.0	82.1	71.7	95.6
14	EGYPT	4,357.0	4,287.1	2,823.5	2,231.1	2,051.7	2,115.8
15	GABON	77.1	142.7	320.5	180.3	139.4	104.6
16	GAMBIA	84.7	103.3	59.1	27.4	30.7	30.2
17	GUINEA	417.5	346.9	276.7	348.9	294.7	428.8
18	GUINEA-BISSAU	109.2	88.1	99.1	118.7	194.1	91.9
19	INDONESIA	2,646.3	2,708.7	2,604.7	3,904.9	2,432.7	676.0
20	IRAN	165.2	494.3	110.4	131.4	135.1	117.3
21	IRAQ	120.2	158.8	228.4	288.0	368.7	174.1
22	JORDAN	324.4	442.6	955.3	621.4	517.5	604.4
23	KAZAKHSTAN	-	24.4	61.2	189.8	126.3	326.7
24	KUWAIT	2.3	3.9	6.2	7.0		
25	KYRGYZ REP	0.1	208.1	227.2	224.3	321.8	279.0
26	LEBANON	196.5	276.6	227.5	202.5	251.7	507.1
27	LIBYA	13.3	6.9	6.5	8.3	9.6	8.9
28	MALAYSIA	658.3	644.2	730.4	119.6	117.9	92.4
29	MALDIVES	52.1	29.0	33.9	40.5	32.2	19.2
30	MALI	360.7	401.5	557.8	469.1	525.8	430.8
31	MAURITANIA	278.6	296.4	236.9	370.6	273.0	214.3
32	MOROCCO	792.8	1,034.2	1,008.2	854.3	810.3	1,000.8
33	MOZAMBIQUE	1,717.4	1,216.3	1,309.6	1,061.7	749.5	956.2
34	NIGER	335.6	301.8	430.9	229.8	235.7	300.2
35	OMAN	62.4	112.1	71.8	14.1	13.7	10.7
36	PAKISTAN	1,384.1	1,860.1	1,777.3	1,154.7	1,429.4	1,137.2
37	PALESTINE	81.1	191.0	490.2	586.4	726.9	745.1
38	QATAR	2.4	3.0	3.0	3.1	-	-
39	SAUDI ARABIA	18.4	22.7	39.4	22.8	27.9	26.5
40	SENEGAL	824.3	468.9	629.8	732.3	481.5	567.0
41	SIERRA LEONE	231.8	386.0	78.8	125.1	179.8	68.0
42	SOMALIA	553.4	873.0	559.3	163.5	140.2	94.3
43	SUDAN	461.8	309.2	381.9	219.3	188.8	177.8
44	SURINAME	120.6	127.1	88.4	109.6	125.8	53.0
45	SYRIA	600.4	536.9	441.1	683.6	125.8	188.7
46	TAJIKISTAN	0.0	32.1	39.8	83.4	141.6	108.7
47	TOGO	163.1	46.6	49.4	193.6	194.4	163.1
48	TUNISIA	602.5	418.1	459.1	542.3	642.5	426.2
49	TURKEY	528.1	1,227.9	515.9	758.8	993.7	665.2
50	TURKMENISTAN	-	37.6	24.1	38.6	10.3	66.1
51	UGANDA	808.0	659.2	775.2	642.1	549.1	719.0
52	U.A. EMIRATES	5.8	4.9	11.2	9.5	-	-
53	YEMEN REP.	322.9	244.3	174.5	97.3	457.5	418.3
	TOTAL	24,068.0	25,265.9	24,376.0	21,988.8	20,588.5	18,116.3

SOURCE : OECD, Geographical Distribution of Financial Flows to Aid Recepients 1993 - 1997

TABLE 10/AR24/11 9.99

المصدر تقرير البنك الإسلامي للتنمية : ١٩٩٨/ ١٩٩٩

TABLE (7)

INDICATORS ON EXTERNAL DEBT FOR THE YEAR 1997

	COUNTRY	TOTAL DEBT (US$ mn)	INTEREST PAY-MENTS (US$ mn)	TOTAL DEBT SERVICE (US$ mn)	NET TRAN-SFERS (US$ mn)	TOTAL DEBT AS % OF XGS	TOTAL DEBT AS % OF GNP	INTEREST PAYMENT AS % OF XGS	TOTAL DEBT SERVICE AS % OF XGS	CONCE-SIONAL DEBT AS % OF TOTAL
1	AFGHANISTAN	..	..	..	..	..	..	..	..	..
2	ALBANIA	706	23	39	39	128.2	28.1	4.2	7.1	43.5
3	ALGERIA	30,921	2,074	4,420	-2,561	190.6	69.0	12.8	27.2	10.0
4	AZERBAIJAN	504	20	78	109	43.6	11.7	1.8	6.7	23.2
5	BAHRAIN	..	..	..	..	..	..	..	..	..
6	BANGLADESH	15,125	186	705	11	227.0	35.1	2.8	10.6	95.2
7	BENIN	1,624	23	55	91	268.9	76.9	3.7	9.1	77.9
8	BRUNEI	..	..	..	..	..	..	..	..	..
9	BURKINA FASO	1,297	18	52	53	295.5	54.3	4.1	11.8	83.0
10	CAMEROON	9,293	232	513	440	368.7	109.3	9.2	20.4	42.6
11	CHAD	1,027	12	35	65	364.8	65.2	4.1	12.5	78.3
12	COMOROS	197	1	2	8	331.2	101.9	1.3	3.9	87.6
13	DJIBOUTI	284	2	7	9	122.3	57.1	1.0	3.1	88.9
14	EGYPT	29,849	986	1,928	-518	139.0	39.0	4.6	9.0	75.6
15	GABON	4,285	261	433	-2	129.6	95.7	7.9	13.1	22.7
16	GAMBIA	430	7	27	-10	184.8	107.6	3.0	11.6	91.5
17	GUINEA	3,520	55	161	346	469.7	95.3	7.4	21.5	70.6
18	GUINEA BISSAU	921	4	10	23	1,645.2	366.5	6.4	17.3	72.2
19	INDONESIA	136,174	6,727	19,736	6,500	206.9	65.3	10.2	30.0	17.7
20	IRAN	11,816	978	6,274	-6,777	60.7	9.6	5.0	32.2	5.3
21	IRAQ	..	..	..	..	..	..	..	..	..
22	JORDAN	8,234	307	621	184	146.9	117.1	5.5	11.1	42.9
23	KAZAKHSTAN	4,278	228	502	1,113	55.6	19.5	3.0	6.5	3.7
24	KUWAIT	..	..	..	..	..	..	..	..	..
25	KYRGYZ REP.	928	23	43	180	135.7	42.8	3.3	6.3	50.0
26	LEBANON	5,036	296	734	798	98.8	32.8	5.8	14.4	9.3
27	LIBYA	..	..	..	..	..	..	..	..	..
28	MALAYSIA	47,228	2,833	7,109	5,565	49.5	50.5	3.0	7.5	4.3
29	MALDIVES	160	4	29	-4	37.6	51.7	1.0	6.7	84.5
30	MALI	2,945	24	78	62	395.4	119.2	3.2	10.5	89.0
31	MAURITANIA	2,453	44	114	111	553.8	234.5	9.9	25.6	69.2
32	MOROCCO	19,321	1,034	3,082	-1,943	166.9	59.5	8.9	26.6	30.4
33	MOZAMBIQUE	5,991	45	104	295	1,066.0	232.9	8.1	18.6	56.5
34	NIGER	1,579	15	61	87	509.4	86.3	5.0	19.5	66.9
35	OMAN	3,602	177	474	64	44.8	30.2 a	2.2	5.9	15.6
36	PAKISTAN	29,665	1,233	4,059	339	263.9	47.5	11.0	36.1	50.3
37	PALESTINE	..	..	..	..	..	..	..	..	..
38	QATAR	..	..	..	..	..	..	..	..	..
39	SAUDI ARABIA	..	..	..	..	..	..	..	..	..
40	SENEGAL	3,671	89	247	69	226.6	82.9	5.5	15.3	65.2
41	SIERRA LEONE	1,149	10	20	16	1,235.2	141.5	10.5	21.1	63.8
42	SOMALIA	2,561	0	0	-7	..	..	..	..	58.7
43	SUDAN	16,326	15	58	-172	1,459.8	182.4	1.4	5.1	28.4
44	SURINAME	..	..	..	..	..	..	..	..	..
45	SYRIA	20,865	202	563	-725	343.1	126.4	3.3	9.3	71.8
46	TAJIKISTAN	901	8	37	44	112.1	44.6	1.0	4.6	61.9
47	TOGO	1,339	16	55	-5	198.0	92.7	2.4	8.1	71.3
48	TUNISIA	11,323	538	1,413	66	128.0	62.8	6.1	16.0	23.2
49	TURKEY	91,205	3,921	10,716	8,924	157.0	47.1	6.7	18.4	6.2
50	TURKMENISTAN	1,771	68	263	971	233.4	63.4	8.9	34.7	2.2
51	UGANDA	3,708	45	191	164	429.6	56.5	5.3	22.1	79.5
52	U.A.EMIRATES	..	..	..	..	..	..	..	..	..
53	YEMEN REP.	3,856	38	98	181	103.6	76.7	1.0	2.6	62.5

XGS = Exports of Goods and Services
GNP = Gross National Product
(.) Less than 1
a Refers to 1995
Net Tranfers = Disbursements less total debt service

SOURCE : World Bank, Global Development Finance, 1999

TABLE 9/AR23/XLS/11.9.99

المصدر : تقرير البنك الاسلامي للتنمية ١٩٩٨/ ١٩٩٩

مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

الأمن الغذائي في العالم الإسلامي

وإمكانيات تحقيقه

د. السيد محمد أحمد السريتى

مدرس الاقتصاد – كلية التجارة ــ جامعة الإسكندرية

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

مقدمة :

تعد مشكلة الأمن الغذائي إحدى المشاكل الاقتصادية المهمة التي تواجه العالم الإسلامي المعاصر، نظراً لآثارها السلبية المعوقة لاستمرار عملية التنمية الاقتصادية . وباستقراء التاريخ الإسلامى يتضح تكرار مشكلة الأمن الغذائى فى بعض دول العالم الإسلامى فى الماضى واليوم، فى إطار المعاناة من الجوع وسوء التغذية بسبب الجفاف والتصحر .

وتعد أشهر المجاعات التى عانى منها العالم الإسلامى ما حدث فى عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ﷺ عام ١٨هـ ، والتى عرفت بمجاعة عام الرمادة ، وشملت معظم الجزيرة العربية . وبصفة خاصة المدينة المنورة وما حولها ، وذلك نتيجة لجفاف شديد سببه إنحباس الأمطار[١].

وفي دول العالم الإسلامى المعاصر، يمكننا التمييز بين ثلاث مجموعات من الدول من حيث موقفها من مشكلة الأمن الغذائي[٢]. وتضم **المجموعة الأولى** الدول التي تظهر بها فجوة غذائية فعلية محلية، ولكنها تستطيع تغطية هذه الفجوة بالاستيراد من الخارج، اعتماداً على المتوفر من مواردها المالية الذاتية المستمدة من فائض عوائد صادراتها البترولية – مثل الدول البترولية الخليجية – ومن ثم لا تعاني هذه المجموعة من الدول من وجود مشكلة أمن غذائي. أما **المجموعة الثانية** فتشمل دول منتجة للغذاء، ولكن إنتاجها المحلي من الغذاء لا يكفي احتياجاتها الغذائية منه لأسباب خاصة بالسياسة الإنمائية أو السياسة الزراعية[٣]، لذلك ظهرت فيها فجوة غذائية وتزايدت هذه الفجوة فى بعض الدول بمرور السنوات. وتفتقر هذه الدول – في نفس الوقت– إلى موارد كافية من النقد الأجنبي التى تلزم لتمويل استيراد حاجاتها من الغذاء؛ مما أثر على مقدرتها على سد الفجوة الغذائية، أدى إلى عجز موازينها التجارية واضطرارها إلى الاستدانة من العالم الخارجى أو تلقى المعونات والمساعدات الأجنبية، الأمر الذى يؤثر سلبياً فى موازين مدفوعاتها، لذلك تعاني هذه المجموعة من الدول من وجود فجوة أمن غذائي، مثل مصر. **والمجموعة الثالثة** من الدول الإسلامية المعاصرة فهى دول مصنفة فى المجموعة الأكثر فقراً فى دول العالم، وهذه المجموعة من الدول تعاني من عجز غذائي حاد بسبب ظروف طبيعية مثل استمرار موجات الجفاف المدمرة، أو ظروف سياسية مثل الحروب والاضطرابات الداخلية؛ وقد تشتد فيها الفجوة الغذائية الفعلية المحلية. وهذه المجموعة من الدول لا تمتلك موارد النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الغذاء، وتسد جانب من الفجوة الغذائية بها اعتماداً على المعونات الغذائية الدولية إلا أنها قاصرة تماماً عن سد فجوة الغذاء فيها، وهو ما يعكس زيادة حدة مشكلة الأمن الغذائي بها عن دول المجموعة الثانية . وحالياً أصبحت ظاهرة الجوع، وسوء التغذية، بالإضافة إلى مظاهر الفقر المطلق واضحة ولا تخفى في هذه الدول مثل:

تشاد والصومال والسودان. ومن ثم أصبح بحث مشكلة الأمن الغذائي فى العالم الإسلامى مسألة ضرورية.

وسوف يتم تناول الأمن الغذائى فى العالم الإسلامى من خلال الجوانب التالية:

- الإطار العقائدى لمفهوم الأمن الغذائى.
- المفهوم الإسلامى للأمن الغذائى.
- مستويات الأمن الغذائى من المنظور الإسلامى.
- أبعاد مشكلة الأمن الغذائى من المنظور الإسلامى.
- السياسة الإسلامية المقترحة لتحقيق الأمن الغذائى فى العالم المعاصر.
- الخلاصة والنتائج.

أولا : الإطار العقائدى لمفهوم الأمن الغذائي :

إن بحث مشكلة الأمن الغذائي من حيث وجودها واستمرارها، وتفاوت درجة حدتها في العالم الإسلامى على مر العصور، يستدعي التعرف على المفهوم الإسلامى للأمن الغذائي. ويختلف المفهوم الإسلامي عن المفهوم الوضعي للأمن الغذائي، حيث يركز المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي على البعد العقائدي الذي لا يمكن إغفاله. وهذا البعد العقائدي يستند إلى ثلاثة جوانب، **أولها** : الإيمان القوي بأن الله هو الرزاق، وأنه لن يترك مخلوقا دون كفايته من الرزق. **ثانيها** : أن الاستغفار والدعاء يجلبان الرزق. **ثالثها** : أن تقوى الله والالتزام بمنهج الله ينميان الأرزاق.

ويتمثل **الجانب الأول** في **الإيمان القوي بأن الله هو الرزاق وأنه لن يترك مخلوقاً دون كفايته من الرزق**، من خلال إيمان المسلم بأن الله سبحانه وتعالى خلق المخلوقات جميعا، وقدر لها أرزاقها حتى قيام الساعة، ولن تموت نفس قبل أن تبلغ أجلها ورزقها، ويتضح ذلك من قوله تعالى **﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ۞ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾(٩، ١٠-فصلت)**. ومن تفسير هذه الآية يتضح أن الله سبحانه وتعالى قد خزن في الأرض الأقوات للأحياء التي تسكنها، أو تسبح في أجوائها أو تبحر في مائها، أو تختبي في مغاورها وكهوفها أو تختفي في مساربها و أجوافها، لتلبي حاجة الأحياء التي لا تحصى ولا تعد... بعضها معروف الآن وبعضها غير معروف، وهي تتدفق وفق تدبير الله[٤] . وعلى الإنسان المسلم الأخذ بالأسباب والضرب في الأرض لطلب الرزق مصداقا لقوله

تعالى ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ (١٥ - الملك).. حيث أقسم الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم بأن أرزاق المخلوقات مكفولة ومضمونة لقوله تعالى ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ۞ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ (٢٢،٢٣ - الذاريات). . ومن الأمثلة القرآنية التي ربطت بين العقيدة والرزق ما أكدته الآيات لقوله تعالى ﴿وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ (٣١-الإسراء). التي نقدت سلوك الأفراد في الجاهلية بوأد البنات خشية الجوع والفقر، وجاء القرآن الكريم ليصحح ذلك فأكد أن الله متكفل برزقهم ورزق آبائهم لقوله تعالى ﴿وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ مِنْ إِمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ (١٥١ - الأنعام)..

ومن وجهة النظر الإسلامية، فإن ما نعانيه اليوم من مشاكل اقتصادية وخاصة مشكلة الأمن الغذائي ترجع في أصلها، ومن ثم استمرارها إلى فساد العقيدة عند معظم الناس. لذلك، يتمثل الجانب الأساسى فى علاج هذه المشكلة من خلال العمل على صلاح سلوك الأفراد بتصحيح معتقداتهم بصورة تؤدي إلى التسليم بأن الله هو الرزاق، وبالتالي، العمل سلوكيا وفق هذا المبدأ الإيماني.

أما **الجانب الثاني** فيتمثل في أن **الاستغفار والدعاء إلى الله سبحانه وتعالى يجلبان الرزق في حالات الرخاء والكساد** ؛ فقد ربط الله سبحانه وتعالى في مواضع كثيرة بين الدعاء والاستغفار وبين الأرزاق فيقول الحق تبارك وتعالى ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا۞ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا۞ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا﴾ (١٠، ١١، ١٢ – نوح). ويتضح من هذه الآيات من سورة نوح عليه السلام أنها موجهة إلى قومه ، وأن الرزق الوفير الموعود دالة للاستغفار، والمعروف أن قوم نوح لم يؤمنوا، فلم يتحقق لهم ذلك. ويقول ابن كثير في تفسير قوله ﴿وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا﴾ أي إذا تبتم إلى الله واستغفرتموه وأطعتموه كثر الرزق عليكم وأسقاكم من بركات السماء وأنبت لكم من بركات الأرض وأنبت لكم الزرع وأدر لكم الضرع وأمددكم بأموال وبنين أي أعطاكم الأموال والأولاد، ومن ثم كثر عليكم الرزق الوفير(٥). وفي السنة النبوية الشريفة نموذج عملي على ربط الأرزاق بالاستغفار كأحد نماذج الأخذ بالأسباب، وهو نموذج صلاة الاستسقاء فعن أنس ﷺ " أصابت الناس سنة على

عهد النبي ﷺ فبينما هو يخطب الجمعة قام أعرابي فقال : يا رسول الله هلك المال وجاع العيال فادع الله لنا فرفع يديه ثم قال .... اللهم أغثنا أغثنا... إلى آخر الحديث" [**رواه الستة إلا الترمذى]**. ، ولقد سار على هذا النهج الصحابة والمسلمون ويشترط لاستجابة الدعاء الإخلاص والصدق وإحضار النية والكسب الحلال ، وغير ذلك من الشروط التي وضعها الفقهاء. فقد توجه عمر بن الخطاب في عام الرمادة بالدعاء إلى الله ألا يجعل هلاك أمة محمد ﷺ على يده، كما طلب من المسلمين أن يشاركوه في الدعاء إلى الله حيث خطب عمر بن الخطاب في الناس قائلا "أيها الناس، اتقوا الله في أنفسكم وفيما غاب عن الناس من أمركم، فقد ابتليت بكم، وابتليتم بي فما أدري السخطة علي دونكم أو عليكم دوني أوقد عمنتني وعمتك، فهلموا فلندع الله ليصلح قلوبنا وأن يرحمنا وأن يرفع عنا المحل "[٦]. وأجتهد البعض[٧] فى أن أول خطوة فى طريق التصحيح والعودة إلى الله تتمثل فى الاستغفار والتوبة. فالاستغفار يشمل الاعتراف بالخطأ والرغبة فى الرجوع عنه بالاتجاه الخالص إلى الله سبحانه وتعالى؛ والتوبة تشمل الاعتراف بالخطأ والإقلاع عنه والعزم على عدم العودة إليه. واعتراف المجتمع – حكاماً ومحكومين وأصحاب الأعمال وعاملين – بأخطائه هو ما يسمى بالنقد الذاتى أو التقييم الذاتى، وهذه عملية ضرورية لابد أن تسبق أى شكل من أشكال الإصلاح الاجتماعى أو الاقتصادى. ولا شك أن الاستغفار والتوبة خطوة أساسية فى عملية التصحيح والتحول من مجتمع لا يتمسك بالقيم الإسلامية إلى الوضع الصحيح الذى يتمسك فيه أفراد المجتمع الإسلامى بالقيم الإسلامية .

ويتمثل **الجانب الثالث** في أن **تقوى الله والالتزام بمنهجه تعالى ينميان الأرزاق**، حيث يؤكد الحق سبحانه وتعالى على أن الرزق الوفير ونموه سواء من السماء أو الأرض؛ إنما هو أمر تابع لإيمان أهل القرى وتقواهم وهذا نجده واضحا من قوله تعالى ﴿**وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**﴾ (٩٦ – **الأعراف**). ويقول ابن كثير في تفسير قوله تعالى ﴿**آمَنُوا وَاتَّقَوْا**﴾ أي أمنت قلوبهم بما جاءتهم به الرسل وصدقته واتبعته، واتقوا بفعل الطاعات وترك المحرمات ﴿**لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ**﴾ أي قطر السماء ونبات الأرض – وكذلك قوله تعالى ﴿**وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ**﴾ (٢، ٣ – **الطلاق**).. ويجعل الله سبحانه وتعالى أمر الرزق سهلا يسيرا للمؤمنين لقوله تعالى ﴿**وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لا يَخْرُجُ إِلا نَكِدًا كَذَلِكَ نُصَرِّفُ**

الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ﴾ (٥٨ - الأعراف). وهذه الآية تعني أن الأرض الطيبة يخرج نباتها سريعا حسنا، والأرض الرديئة تحتاج إلى مجهودات شديدة وإلى استخدام السباخ وغيرها من المخصبات، وقد اتجه إلى هذا المعنى عدد من المفسرين، ولقد اعتمد ابن خلدون على هذه الآية في تفسير وضع المسلمين في الدولة الأندلسية فزرعوا أراضيها الخصبة وتمتعوا بخيرها الوفير. والبلد الطيب هو البلد الذي صلح حال أهله بالإيمان والتقوى.. ويؤكد القرآن الكريم أن القرية التي ابتعدت عن التقوى والالتزام بشرع الله أصابها الجوع والخوف ويتضح ذلك من قوله تعالى **﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ (١١٢ - النحل)**. كما يشهد التاريخ بذلك على مدار القرون، حيث أن تمسك الأمة الإسلامية بشرع الله وتقواه كان سببا في فيض الخيرات كما حدث ذلك - بالفعل - في عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز. والجانب الإيماني مرتبط بمدى تمسك أفراد المجتمع الإسلامي بالقيم الإسلامية، ومنها حث الإسلام على فضل العمل الحلال، والعدالة في توزيع الدخل القومي. فإذا تمسك أفراد المجتمع بهذه القيم الإسلامية؛ فإن ذلك ينمي الرزق الحلال لأفراد المجتمع، ومن ثم زيادة الناتج القومي الحقيقي بما فيه السلع الغذائية .

وعليه، فإن تمسك المجتمع الإسلامي بالعقيدة من خلال التزامه بالجوانب الثلاثة السابقة، وهي الإيمان والدعاء والاستغفار وتقوى الله، يعطي للفرد داخل المجتمع الإسلامي أمنا معنويا وهدوءاً وسكينة تمكنه من العمل والإنتاج والضرب في الأرض[٨]. وهذا في حد ذاته يضمن - عقائديًا - تحقيق الأمن الغذائي. والتمسك بالعقيدة لا ينفي الأخذ بالأسباب في مجال التطبيق العملي لها، فالمسلمون يجب أن يسعوا لطلب الرزق عن طريق العمل في الداخل أو الهجرة إلى مكان آخر لطلب الرزق الحلال، وذلك بجانب الاستخدام الأمثل[٩] للموارد الطبيعية التي سخرها الله لعباده، بما يحقق قدراً مناسباً من الادخار والاستثمار.

ثانيا : المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي :

لقد كلف الله الإنسان بالسعي في الأرض حتى يحصل على قوته ويعيش كريماً لقوله تعالى **﴿وَابْتَغِ فِيمَا ءَاتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ﴾ (٧٧ - القصص)**. لذا يجب على الإنسان الأخذ بالأسباب عن طريق العمل الجاد، مع الاهتمام بشئون التجارة والزراعة والصناعة. وقد حث الرسول ﷺ كل مسلم على ذلك حتى لا يصبح عالة على أحد يسأل الناس، فإذا اجتمع المسلمون على هذا، تستقل الأمة الإسلامية بتوفير ضرورات الحياة كالمواد الغذائية، وتحقق درجة مناسبة من الاكتفاء الذاتي منها، وتتجنب الاعتماد على

الدول الأخرى في إمدادها بالمواد الغذائية الضرورية[١٠]. ومن الجانب الآخر، كفلت الشريعة الإسلامية لكل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي الحق في أن تتوافر له ضرورات الحياة الأساسية، فهي تلزم أولى الأمر في الدولة بتوفير ذلك للمواطنين حيث يقول أبو الأعلى المودودي "إن الشريعة الإسلامية تلزم أولى الأمر في الدولة أن يكفلوا الحاجات الإنسانية لكل فرد من أفراد الدولة، وأن يوفروا من بيت المال سكنا لائقا لجميع أفراد الأمة، فللقادر أن يستقل بمسكنه، ومن عجز عن بناء مسكن، فإن الدولة تعاونه في بناء مسكن له"[١١]. وفي الحديث النبوي الشريف ما يؤكد حق الإنسان في الحصول على الحد الأدنى من مستوى المعيشة مثل قول الأمام الغزالي في الأحياء "لاحق لابن آدم إلا في ثلاث: طعام يقيم صلبه، وثوب يواري عورته، وبيت يكنه، فما زاد فهو حساب"[١٢].

ولقد اجتهد الفقهاء فى تقدير الضرورات الأساسية[١٣]. التى تمثل هذا الحد الأدنى من مستوى المعيشة، والتى تتمثل فى توفير كل من الغذاء والمسكن والملبس الضروري لأفراد الطبقة الفقيرة من أبناء المجتمع الإسلامى. وذلك لسد حاجاتهم الضرورية على أن تبلغ حد الكفاية لا حد الكفاف، بما تغنيهم عن ذل السؤال؛ حيث يأتى فى مقدمة الضرورات الأساسية الضرورات الغذائية اللازمة لحياة الأفراد .

فإذا لم يكف عمل الفرد تغطية حاجاته الضرورية يتعين على الحاكم – ولي الأمر – كفالة الضرورات الغذائية لمن لا يحصل عليها، وذلك من خلال موارد الزكاة التي تقوم الدولة بجمعها وتوزيعها على الفقراء؛ وعن طريق آلية التكافل الاجتماعى من خلال الصدقات الاختيارية، وكذلك الكفارات التى فرضها الله على من يأتى بذنوب معينة، وكل هذه المصادر تسهم فى ضمان الحد الأدنى من الغذاء للجميع . وفي معالجة الرسول صلى الله عليه وسلم للفقر وتوفير الغذاء للناس كان يأمر بأن لا يرد سائلا ولو بشيء بسيط[١٤]. كما كان عمر بن الخطاب يتعهد الفقراء ويرعاهم ويوفر لهم حاجاتهم الضرورية من الغذاء والكساء[١٥]. ومن الإجراءات التي اتخذها عمر بن الخطاب لمواجهة مجاعة الرمادة أنه أمر بأخذ نصف العشر من تجار أهل الذمة لتشجيع وصول الطعام إلى المدينة المنورة لتوفير الغذاء. كما أنه لم يطبق حد السرقة على فاعلها بسبب تدهور الحالة العامة وانتشار المجاعة وشدة حاجة الأفراد للطعام[١٦] .

المفهوم الأول : يتمثل في **ضمان الحد الأدنى من الضرورات الغذائية لجميع أفراد المجتمع في أية فترة من الزمن.** وهذا المفهوم مطلق، حيث يتمثل في ضمان الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الحلال التي لا يمكن الاستغناء عنها لأي فرد في المجتمع، أي حد الكفاف، مع ضمان استمرار تدفقها لكل فرد ومن يعولهم. وهذا المفهوم يصلح للبلاد الإسلامية الفقيرة

التى سبق تصنيفها فى المجموعة الثالثة، من حيث أنها يجب أن تلتزم بتحقيق سياسة تضمن وصول الضرورات الغذائية الأساسية لجميع أفراد المجتمع الإسلامى فى الأجل القصير، وإلى أن يتم زيادة عرض الغذاء بشكل أو بآخر. ويتميز هذا المفهوم بأنه يحقق العدالة المطلقة في توزيع الغذاء بين أفراد المجتمع الإسلامى فى ظروف الاختلال الشديد فى عرض الغذاء، وهذا ما فعله الخليفة الراشد عمر بن الخطاب في عام الرمادة، حيث أنه كان على استعداد إذا ساءت الأمور أكثر أن يجعل الجموع الموجودة حول المدينة يدخلون على أهالى المدينة ويشاركونهم طعامهم، فقد روى أنه قال "لو لم أجد للناس من المال ما يسعهم إلا أن أدخل على كل أهل بيت عدتهم فيقاسمونهم أنصاف بطونهم حتى يأتى الله بحيا فعلت، فإنهم لن يهلكوا عن أنصاف بطونهم"[١٧]. كما حرم عمر بن الخطاب على نفسه كل ما لذ وطاب من الطعام أسوة بحال عموم العباد في بلاده .

إن ضمان تحقيق مستوى الضرورات الأساسية من الغذاء لأفراد المجتمع يحقق شعور الفقراء بضمان حصولهم على الضرورات الغذائية الأساسية، وعدم تعرضهم للأمراض بسبب الجوع، وهو ما يساعد على حدوث استقرار اجتماعى داخل المجتمع، وتحسن فى مستويات الصحة العامة، وبالتالى يسهم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي، يزيد مستوى الدخل القومي الحقيقى في المجتمع، بالإضافة إلى تزايد مقدرة المجتمع على استغلال موارده، ومن ثم تتحول الدول الفقيرة – مع مرور الزمن – إلى دول متوسطة الدخل وتنطلق فى مسار التنمية الاقتصادية. ويترتب على نمو المجتمع الإسلامي وتقدمه أن تصبح الضرورات الغذائية مسألة نسبية وليست مطلقة .

ويتميز المفهوم الإسلامي الأول للأمن الغذائي بأنه يركز على إشباع حاجات الفقراء، كما أنه يحقق العدالة المطلقة بين أفراد المجتمع الإسلامي فى حالة الأزمات الغذائية الحادة.

المفهوم الثاني : ويمكن القول بأن الأمن الغذائي من وجهة النظر الإسلامية يتمثل فى "**ضمان استمرار تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن**"[١٨]. ويتفاوت المستوى المعتاد من الغذاء الحلال في المجتمعات الإسلامية حسب الحالة الاقتصادية للمجتمع الإسلامي. فإذا كان المجتمع الإسلامي متمتعا بحالة من التقدم الاقتصادي؛ فإن المستوى المعتاد من الغذاء قد يرتفع إلى حد الكماليات، طالما وضعنا ضرورة توافر شرط الحلال، ويقصد بشرط الحلال أن المستوى المعتاد من الغذاء لا يمكن الاعتراض عليه إلا إذا كان ضمن المستوى المعتاد سلع محرمة شرعا. وذلك لقوله تعالى **﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ (٣٢ – الأعراف).**

ولذا فإن المستوى المعتاد من الغذاء لا يتعارض مع الإسلام. ومستوى الأمن الغذائي في هذه الظروف يعني المحافظة على المستوى الغذائي الكمالي الذي اعتاد عليه المجتمع . أما إذا كان المجتمع الإسلامي يعاني من شدة اقتصادية بسبب ظروف الفقر أو التخلف الاقتصادي – وهذه الظروف هى التي تشهدها الغالبية العظمى من الدول الإسلامية المعاصرة – فإن المستوى المعتاد من الغذاء ينخفض إلى مستوى الضرورات الأساسية من الأقوات وضمان استمرار تدفقاتها. ويسمى ذلك بالمستوى الضروري للأمن الغذائي، وهو مستوى مطلق يتحدد بكمية الغذاء اللازمة لإبقاء الفرد المسلم على قيد الحياة، ولكنه عند الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الحلال، والذي يضمن لكل فرد عامل ومن يعولهم الأقوات الغذائية الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، أي حد الكفاف. ويؤكد الإسلام حق كل فرد في الحصول على المستوى الغذائي الضروري ونجد ذلك من الأدلة في الأحاديث النبوية الشريفة ما يؤكد حق كل فرد مسلم في المستوى الغذائي الضروري، ومن ذلك قول الرسول ﷺ "ليس لابن آدم حق في سوى هذه الخصال بيت يكنه وثوب يواري عورته وجلف الخبز والماء" **(رواه الترمذى والحاكم وصححاه)** ، ومن ثم، فالإسلام لا يقبل التدني عن مستوى الكفاف الذي يعد ضرورة شرعية[١٩] بالنسبة لجميع أفراد المجتمع الإسلامى في أي فترة من الزمن. وهذا هو المفهوم الأول الذى سبق تناوله، وهكذا لا يتعارض المفهوم الثانى للأمن الغذائى مع المفهوم الأول بل يتضمنه .

ومن ناحية أخرى، فإن الاتفاق على ضرورة توافر المستوى المعتاد من الغذاء لا يتعارض مع إمكانية تفاوت هذا المستوى في نفس المجتمع الواحد من فئة (طبقة) إلى أخرى حسب مستوى دخل كل طبقة ؛ ففي حالة الطبقات الغنية يكون المستوى المعتاد من الغذاء لهذه الطبقة هو المستوى الكمالي للأمن الغذائي . وفي حالة الطبقات المتوسطة يتراوح المستوى المعتاد من الغذاء لهذه الطبقة بين المستوى الكمالي والمستوى الضروري للأمن الغذائي، يسمى هذا بالمستوى الحاجي للأمن الغذائي . وفي حالة المستوى المنخفض للدخل للطبقات الفقيرة، فإن المستوى المعتاد من الغذاء لهذه الطبقة يكون عند الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الحلال، ويسمى بالمستوى الضروري للأمن الغذائي .ومعنى مفهوم الأمن الغذائى فى هذه الحالة أن يكون المجتمع الإسلامى قادراً فى أى فترة من الزمن على توفير المستوى الغذائى لكل طبقة من طبقات المجتمع حسب قدرتها مع ضمان الحد الأدنى من الغذاء لفقراء المجتمع دائماً .

ويتميز هذا المفهوم بأنه يحقق قدراً كبيراً من العدالة – برغم تفاوت المستوى المعتاد من الغذاء من مجتمع إلى آخر، ومن طبقة إلى أخرى – حيث يسعى المفهوم أولا إلى توفير المجتمع المستوى الضروري للأمن الغذائي للطبقات الفقيرة، ثم بعد ذلك يسمح بوجود درجة

من التفاوت في المستوى المعتاد لكل طبقة من طبقات المجتمع حسب مستوى دخلها. وهذا التفاوت في المستوى المعتاد من الغذاء مسموح به إسلاميا. كما يتميز هذا المفهوم بأنه حركى، بمعنى أنه في الأجل الطويل، ومع افتراض تزايد مستوى دخول الأفراد في المجتمع، قد تتطلع الطبقات الأقل دخلاً إلى تقليد مستوى استهلاك الطبقة الأعلى دخلاً منها، وينعكس هذا السلوك على المستوى المعتاد من الغذاء. ويستمر المجتمع قادراً على توفير هذا المستوى مع استمرار نموه وزيادة دخله الحقيقى .

ويلاحظ ضرورة قيام المجتمع الإسلامى بترشيد استهلاك الغذاء لدى أفراده عندما يصل إلى المستوى الكمالي، لأن هناك حاجات أخرى يتطلبها المجتمع غير الغذاء. فعقائديا يجب علي المسلم ألا يفرط في استهلاك الكماليات الغذائية ويقوم بالاعتدال في استهلاكها، وترشيد استهلاكه من الغذاء وذلك لقوله تعالى ﴿**وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾ (٣١ - **الأعراف**). كذلك قول الرسول ﷺ "ما ملأ آدمي وعاء شرا من بطنه بحسب ابن آدم لقيمات يقمن بها صلبه، فإن كان لا محالة، فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه" (**رواه الترمذى**). وقول الرسول ﷺ "أن المؤمن يأكل في معي واحد وأن الكافر يأكل في سبع أمعاء" (**رواه البخاري**). كما أن الركن الرابع للإسلام هو الصوم (صيام شهر رمضان)، من ذلك يتضح حرص الإسلام على الاعتدال في الاستهلاك. وعلى ذلك، فإن هذا المفهوم يركز على بعد تنموي، يتمثل في أنه عند مرحلة معينة من الدخول يجب على المجتمع أن يكتفي بالحاجيات الغذائية، وأن تنصرف مجهوداته إلى تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

المفهوم الثالث : ركز المفهومان السابقان على حل مشكلة الأمن الغذائي على المستوى القومي. ويركز المفهوم الثالث على حل مشكلة الأمن الغذائي على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولى، وذلك نظراً لاتساع نطاق العالم الإسلامي. ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة وحدة الأمة الإسلامية ، ويتمثل في **توفير مستوى الاحتياجات الغذائية الضرورية للمسلمين عن طريق تعاونهم على المستوى الدولى.** وهذا المفهوم للأمن الغذائي يركز على تحقيق قدر من التكامل الإقليمي بين الدول الإسلامية المعاصرة، بهدف علاج مشكلة الأمن الغذائي، وطبقا لهذا المفهوم، فإن الأمن الغذائي في كل جزء من أجزاء العالم الإسلامي هو تحقيق الاحتياجات الغذائية الضرورية لهذا الجزء عن طريق تعاون - تكامل - جميع أجزاء العالم الإسلامي. بمعنى أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب ضرورة تحقيق التكامل الغذائي على مستوى العالم الإسلامي ككل، حيث يقوم البلد الإسلامي ذات العجز الغذائي بتغطية هذا العجز عن طريق الفائض لدى البلاد الإسلامية الأخرى. ومن ثم، يتحقق الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم الإسلامي بتعاون أجزائه كلها. وقد حدث ذلك - بالفعل - في عهد الخليفة الراشد عمر بن

الخطاب، فقد استطاع أن يقضي على مجاعة عام الرمادة بتعاون جميع الأمصار، حيث جلب الطعام من بعض الأمصار الإسلامية ذات الفائض الغذائي، وكان يشرف بنفسه على عملية توزيع الغذاء وإطعام المسلمين[٢٠]. وبالتالي، فإن الاستعانة بأمصار العالم الإسلامي لمد إخوانهم المتضررين من المجاعة بما يحتاجونه من طعام، هو تعبير صادق عن أحد مبادئ الإسلام، وهو تعاون المسلمين فيما بينهم، وذلك لقوله تعالى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ **(٢ – المائدة)**. ومفهوم وحدة العالم الإسلامي واضحا تماما لا يقبل الشك والجدل، وذلك لقوله تعالى ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ **(٩٢ – الأنبياء)**. وقول الرسول ﷺ "مثل المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى"[٢١]. الأمر الذي يؤكد أواصر الإخاء الإسلامي ، وأن المسلمين بإمكانهم مساعدة بعضهم بعضاً ولا حاجة لهم بمساعدات غير المسلمين؛ خاصة مع اختلاف الظروف الطبيعية والمناخية والاقتصادية بين الدول الإسلامية المعاصرة، وبالتالي، من السهل تحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى العالم الإسلامي، والذي يسمح بالاستفادة من المزايا النسبية المتاحة داخل كل دولة على حدة. ويوضح تاريخ العالم الإسلامى وجود بعض الدول الإسلامية الأكثر مقدرة من الناحية المالية والانتاجية من دول أخرى، ولذا، فإن عملية التعاون بين بلدان العالم الإسلامى من المؤكد أنها تقضى على المشاكل التى تواجهها، ومن بينها مشكلة الأمن الغذائى. وقد تم ذلك بالفعل فى عام الرمادة عندما قضى عمر بن الخطاب ﷺ على المجاعة بتعاون أمصار الدولة الإسلامية. ومن ثم، يستطيع العالم الإسلامي المعاصر مساعدة بعضه بعضاً وحل مشكلة الأمن الغذائي التي تواجهه عن طريق التكامل الغذائي.

ثالثا : مستويات الأمن الغذائي من المنظور الإسلامي :

ومن العرض السابق للمفاهيم الإسلامية للأمن الغذائي يمكن أن نستخلص المستويات المختلفة للأمن الغذائي من المنظور الإسلامي؛ فمن وجهة النظر الإسلامية يوجد للأمن الغذائي ثلاثة مستويات متدرجة بدءاً من "المستوى الضروري للأمن الغذائي" ، ومرورا "بالمستوى الحاجي للأمن الغذائي" ثم "المستوى الكمالي للأمن الغذائي" . ويتوقف مستوى الأمن الغذائي الذي يحققه المجتمع وطبقاته على الحالة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع الإسلامي، وعلى مستوى دخل كل طبقة من طبقاته .

١ – **المستوى الضروري للأمن الغذائي:** ويتمثل هذا المستوى في ضمان الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الحلال التي لا يمكن الاستغناء عنها لأي فرد – أي حد الكفاف – ويضمن المجتمع استمرار تدفقها لكل فرد ومن يعولهم[٢٢]، وذلك في حالة تدهور الحالة

الاقتصادية للمجتمع بسبب ظروف الفقر أو التخلف الاقتصادي، وأن يضمنها للطبقات الفقيرة في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً .

٢ - **المستوى الحاجي للأمن الغذائي:** ويتمثل هذا المستوى في ضمان استمرار تدفق مستوى الاحتياجات الغذائية الحلال، والذي يرتفع عن الحد الأدنى الضروري للكفاف، ولكنه يقل عن المستوى الكمالي، والذي يمكن التخلي عنه بلا أية أضرار للصحة العامة(٢٣). وذلك في حالة تحسن الحالة الاقتصادية للمجتمع ، وأيضا في حالة الطبقات ذات الدخول المتوسطة في المجتمع.

٣ - **المستوى الكمالي للأمن الغذائي:** ويتمثل في ضمان استمرار تدفق مستوى الاحتياجات الغذائية الحلال التي ترتفع عن الحد الأدنى وتصل إلى المستوى الكمالي. ويسمى - أيضا - ذلك المستوى "مستوى تمام الكفاية للأمن الغذائي"، بمعنى أن المستوى المعتاد من الاحتياجات الغذائية الحلال قد وصل إلى حد الكماليات، وهذا المستوى مقبول من الناحية الإسلامية وذلك طالما وضعنا شرط الحلال لقوله تعالى ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ (٣٢ - الأعراف).. وهذا المستوى يعني المحافظة على المستوى الكمالي الذي اعتاد عليه المجتمع الإسلامي، وهو مستوى مطلق قد يتشابه مع المستوى المعياري للأمن الغذائي الذي يعتمد على تحديد سعرات حرارية قياسية تلزم لحياة صحية نشطة لكل فرد من أفراد المجتمع في المتوسط(٢٤). ويتحقق هذا المستوى للمجتمع في حالة تقدم المجتمع الإسلامي، ويتحقق - أيضا - للطبقات الغنية داخل المجتمعات الأخرى.

رابعا : أبعاد المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي :

ومن العرض السابق للمفاهيم الإسلامية للأمن الغذائي يمكن أن نستخلص عدداً من الأبعاد المختلفة التي يدور حولها مفهوم الأمن الغذائي من المنظور الإسلامي. فمن الملاحظ ، أن المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي يدور حول عدد أكبر من الأبعاد التي يدور حولها المفهوم الوضعي للأمن الغذائي ، فعلاوة على أبعاد المفهوم الوضعي : الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، والديناميكية ، فإنه يضيف بعدين آخرين هما، البعد العقائدي والبعد الإقليمي .

١ - **البعد الاقتصادي :** يتضح هذا البعد من العلاقة التي تربط بين الأمن الغذائي والفجوة الغذائية. والتي تستلزم دراسة جانبي الطلب والعرض على الغذاء لمعرفة حجم الفجوة الغذائية، والمستويات المختلفة لأسعار السلع الغذائية ، ومدى استقرار أسواق هذه السلع . وتشير التعريفات السابقة إلى أهمية توفير الغذاء سواء من المصادر المحلية أو الخارجية.

فليس من الضروري أن يتم توفير الغذاء من المصادر المحلية فقط (حالة الاكتفاء الذاتي)، إنما يمكن اللجوء إلى العالم الخارجي لتغطية العجز الغذائي . ويتضمن البعد الاقتصادي **جانباً تنموياً** يتمثل في أثر مستوى الأمن الغذائي السائد داخل الدولة على عملية التنمية الاقتصادية ، حيث توجد علاقة طردية بين الغذاء الجيد والصحة وعملية التنمية الاقتصادية. فضلا عن أن شعور الطبقات الفقيرة بأنها لا تواجه مشكلة غذائية يخلق نوعاً من الاستقرار الداخلي الذي يسهم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية . وذلك من خلال توفير المتطلبات الأساسية من الغذاء التي تمكن الأفراد – كعناصر إنتاجية – من القيام بدورهم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٢٥]. وعلى العكس من ذلك ، فإن تدهور مستوى التغذية ينعكس – مستقبلا – علي تدهور الحالة الصحية للعنصر البشري ، ويهدد قدرته على الدخول في سوق العمل نظراً لعدم صلاحيته ، ومن هنا تبرز أهمية الاستثمار في العنصر البشري باعتباره أهم عناصر الإنتاج المتوافرة في البلاد النامية ، الأمر الذي يدفعها إلى المحافظة على هذا العنصر وتنميته. كذلك يتضمن البعد الاقتصادي **جانباً زراعياً** يتمثل في تحديد السياسة الزراعية التي تتبعها الدولة ، والتي تتمثل في تحديد المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية والتركيب المحصولي الأمثل للزراعة ، واستخدام الميكنة الزراعية ، وتربية الحيوانات والدواجن والأسماك ، وأثر ذلك على حجم الإنتاج الزراعي والغذائي .

٢ – **البعد الاجتماعي والسياسي :** ويتمثل هذا البعد في إبراز أهمية الغذاء كأحد حقوق الإنسان، ومن ثم ، فإن تحقيق الأمن الغذائي يمثل الوجه الأخر لحق الغذاء ، أى أن الأمن الغذائي معادل لقدرة المجتمع على كفالة حق الغذاء لكل مواطن . وتركز التعريفات السابقة على ضرورة توافر المستوى الضرورى للأمن الغذائى لكل فرد من أفراد المجتمع ، لتستمر حياته بصورة صحية ونشطة ؛ حيث أن عدم توافر المستوى الضرورى للأمن الغذائى في المجتمع ، وعدم عدالة توزيعه بين أفراد المجتمع، لابد وأن يسهما في عدم تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة.

وتبرز أهمية توفير الغذاء لاستقرار النظام السياسي داخل الدولة [٢٦]؛ حيث أن حدوث عجز غذائي خاصة في السلع الضرورية قد يؤدي إلى تهديد حياة الأفراد بصورة مباشرة، الأمر الذي يعني تهديدا لاستقرار الأمن الداخلي للدولة، والمثال على ذلك، أحداث الشغب التي حدثت في مصر في يناير ١٩٧٧ عقب عزم الحكومة المصرية على رفع أسعار الغذاء والوقود بصورة فجائية، والتي انتهت بالرجوع عن هذه الزيادة الفجائية، لامتصاص غضب الشعب من جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية الضرورية،

ثم تطبيق ذلك بصورة تدريجية . هذا ، إلى جانب أن الحاجة الضرورية للغذاء الممثلة في الجوع هي المسئولة عن معظم الكوارث والحروب التي تنشأ في عديد من بقاع العالم. كذلك كثيراً ما يستخدم الغذاء في الوقت الحالي كسلاح للضغط السياسي من قبل الدول المتقدمة التي تمتلك الفوائض الغذائية على الدول النامية ، مثال ذلك ما حدث أثناء أزمة الغذاء العالمي عام ١٩٧٤ ، فقد كانت الدول النامية في أشد الحاجة إلى المعونات الغذائية ، بينما تركزت هذه المعونات الغذائية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لكمبوديا وجنوب فيتنام ، الأمر الذي يؤكد أن الغذاء أصبح أحد الأسلحة الاقتصادية التي تستخدم كأسلوب للتأثير السياسي[٢٧]. وخلاصة القول ، إن الغذاء يمثل أحد الوسائل لتحقيق الأهداف السياسية سواء داخل البلاد أم خارجها .

٣ -**البعد الحركي Dynamic** : ويتمثل هذا البعد في أن الأمن الغذائي يختلف في الحاضر عنه في الماضي ، وذلك للتطورات المتلاحقة للحاجات الإنسانية في مجال الغذاء ، الفطرية منها والمكتسبة . وكذلك التطورات المتلاحقة على حجم الموارد الاقتصادية التي تصلح لإشباع هذه الحاجات الغذائية، والطرق الفنية المستخدمة في إنتاجها ، وأساليب توزيع المواد الغذائية المنتجة ، فضلا عن طبيعة الأوضاع الداخلية السائدة ، والتي تحدد مدى قدرة الإنسان في الحصول على المواد الغذائية في عالم محكوم أساسا بظاهرة الندرة[٢٨]. وبناء على ذلك، فإن مفهوم الأمن الغذائي لابد وأن يكون مفهوما حركيا يتكيف وفق جميع الظروف التي تمر بها الدولة ، ويختلف من فترة زمنية إلى أخرى حسب الحالة الاقتصادية للدولة .

٤ – **البعد العقائدي** : ويتمثل هذا البعد فى أن تمسك أفراد المجتمع الإسلامى بالعقيدة الإسلامية من خلال – التزامهم بالإيمان القوي بأن الله هو الرزاق، وأنه لن يترك مخلوقا دون كفايته من الرزق. وأن الاستغفار والدعاء يجلبان الرزق. وأن تقوى الله والالتزام بمنهج الله ينميان الأرزاق – فإن ذلك يعطي للفرد داخل المجتمع الإسلامي أمنا معنويا وهدوءاً وسكينة تمكنه من العمل والإنتاج والضرب في الأرض. وهذا في حد ذاته يضمن عقائديا تحقيق الأمن الغذائي. كما يتضمن البعد العقائدى **جانباً اجتماعياً** يتمثل فى آلية التكافل الاجتماعى ودورها فى تحقيق الأمن الغذائى عن طريق الزكاة والصدقات الاختيارية والقروض الحسنة والكفارات. فضلاً عن أن البعد العقائدى يمثل محور ارتكاز الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، والديناميكية من وجهة النظر الإسلامية .

٥ – **البعد الإقليمي أو الدولى** : ويتمثل هذا البعد في دراسة كيفية تكامل الدول الإسلامية في مجال انتاج الغذاء وتصديره واستيراده. لأن الدول الإسلامية فى أى مكان على الأرض

تعتبر أمة واحدة، ومفهوم الأمة الواحدة هو المفهوم الذى حكم العلاقات بين الدول الإسلامية فى العصور الإسلامية الأولى. وفى الوقت الحاضر أصبح هناك كيانات مستقلة فى الواقع العملى، وهذا يتطلب من الدول الإسلامية المعاصرة ضرورة التكامل فيما بينها. وعليه، يركز هذا البعد على تحقيق قدر من التكامل الإقليمي أو الدولى بين الدول الإسلامية المعاصرة، بهدف علاج مشكلة الأمن الغذائي؛ نظراً لأن التكامل فى مجال الغذاء بين الدول الإسلامية يحقق الاكتفاء الذاتي على مستوى العالم الإسلامي ، ويسمح بالاستفادة من المزايا النسبية المتاحة داخل كل دولة على حدة . ويؤكد أواصر الإخاء الإسلامي، وأن المسلمين بإمكانهم مساعدة بعضهم بعضاً ولا حاجة لهم بمساعدات غير المسلمين.

خامساً : السياسة الإسلامية المقترحة لتحقيق الأمن الغذائى فى العالم الإسلامى المعاصر :

وتهدف السياسة الإسلامية المقترحة للأمن الغذائي إلى إشباع الضرورات الغذائية الأساسية التي تمثل مستوى الكفاف؛ وتعتمد السياسة الإسلامية المقترحة للأمن الغذائي على تطبيق الشريعة الإسلامية والتمسك بجوهر العقيدة الإسلامية. وتتحقق السياسة الإسلامية المقترحة للأمن الغذائي من خلال الوسائل التالية :

١ - تنمية الإنتاج المحلي من الضرورات الغذائية الأساسية.

٢ - ترشيد استهلاك الغذاء .

٣ - تكوين مخزون استراتيجى من الضرورات الغذائية الأساسية وبعض الحاجيات.

٤ - إعادة توزيع الدخل القومى والتكافل الاجتماعي.

٥ - التكامل مع الدول الإسلامية في مجالات إنتاج الغذاء وتخزينه وكذلك فى مجال التجارة الدولية.

٦ - تنظيم تدفقات الواردات والمعونات الغذائية من البلاد غير الإسلامية لمقابلة الفجوة الغذائية.

وهذه الوسائل الستة السابقة ضرورية لتحقيق الأمن الغذائى بالنسبة للدولة الإسلامية الواحدة، حيث يتحقق جزء من الأمن الغذائى من داخل الدولة من خلال إنتاجها المحلى، والجزء المتبقى من الأمن الغذائى يتحقق بتكامل الدولة الإسلامية مع الدول الإسلامية الأخرى. وبالنسبة لتحقيق الأمن الغذائى للأمة الإسلامية فإنه يتم من خلال الوسائل الأربعة الأولى فقط، لأن الأمة الإسلامية وحدة واحدة ومتكاملة وليس لها حدود. وفيما يلى عرض وسائل السياسة الإسلامية المقترحة للأمن الغذائي.

١ – تنمية الانتاج المحلي من الضرورات الغذائية:

إن السياسة الإسلامية المقترحة للأمن الغذائى تتضمن تنمية الانتاج الغذائي فى شكله الوضعى بقيود شرعية محددة ، وذلك بالنسبة لإمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال انتاج الضرورات الغذائية الأساسية التي لا غنى عنها لأي فرد ، ففى الحديث النبوي الشريف ما يؤكد حق الإنسان في الحد الأدنى من المعيشة مثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم "ليس لابن آدم حق في سوى هذه الخصال بيت يكنه وثوب يواري عورته وجلف الخبز والماء" **[رواه الترمذي والحاكم وصححاه]**. ولقد تناول الإمامان الغزالي والشاطبي الضرورات الخمس، وبيّنا أن منها حفظ النفس، فإذا اعتبرنا حفظ النفس بمفهومه المطلق الذي ورد في الحديث فإنه لا يزيد من ناحية الغذاء عن الحد الأدنى منه أو المستوى الذي يكاد يكفي معيشة المرء من يوم لليوم التالي، وهذا ما يعرف بمستوى الكفاف في الفكر الوضعي ؛ حيث أن هذا المستوى حق ثابت ومؤكد، لأن بدونه يحدث ضعف شديد أو مرض أو موت لمن لا يحصل عليه ، ولذا ، فإن من الواجبات الشرعية التي تقع على الحكومة أن تضمنه لأي فرد لا يستطيع الحصول عليه.

إن تنمية إنتاج الضرورات الغذائية الأساسية من المنظور الإسلامى يتطلب إحياء النظم الشرعية والتمسك بالقيم الإسلامية المحددة لإنتاج الغذاء . ومن أهم النظم الشرعية المؤثرة فى إنتاج الغذاء نظام ملكية الأرض الزراعية (الإحياء والإقطاع)؛ ونظم استغلال الأرض الزراعية (المساقاة والمزارعة والإجارة)، ونظام الرى الإسلامى. كذلك ترتبط هذه النظم الشرعية بمجموعة من القيم الإسلامية المؤثرة فى إنتاج الغذاء من أهمها عمارة الأرض ، وفضل الزراعة، ومبدأ ملكية الأرض الزراعية لمن يقوم باستغلالها ، وقيمة العمل وواجب إعفاف النفس لكفايتها من الضرورات، وقيمة الارتقاء والتقدم . وعليه، فإن قيام المجتمع الإسلامى بإحياء النظم الشرعية والتمسك بالقيم الإسلامية المحددة لإنتاج الغذاء سوف يضمن إشباع الضرورات الغذائية الأساسية ، لأن تنمية إنتاج الغذاء من المنظور الإسلامى يتم وفقاً لأولويات معينة؛ حيث تعطى الأولوية لانتاج الضرورات الغذائية الأساسية .

إن دور الحكومة فى النظام الإسلامى يتمثل فى رسم السياسة الاقتصادية الشرعية التي تضمن مستوى الكفاف لجميع أفراد المجتمع، عن طريق توجيه النشاط الإنتاجي الوطني الخاص ومراقبته في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة حتى يمكن ضمان استمرار إنتاج الغذاء الأساسي للحياة وتدفقه بأسعار في متناول أدنى الدخول في أية فترة من الزمن[٢٩] ؛ كما يجب على الحكومة أن توفر المناخ الملائم للقطاع الخاص لكى يقوم بهذا الدور، فإذا لم يستطع القطاع الخاص القيام بذلك يمكن للحكومة أن تدعمه اقتصادياً عن طريق إقامة النشاط العام الذي يستطيع أن يسهم معه أو يعاونه فالقطاع الخاص منوط بأداء جميع مهام الإنتاج باستثناء

ما يقع في إطار ما يعتبر شركة بين الناس جميعا لقول الرسول ﷺ "**الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكلأ**". والحكومة لا تدخل بعد ذلك إلا بدعم قد تعطيه للنشاط الخاص، أو بعض المشروعات العامة تقيمها، حتى تعينه على أداء مهامه – وهذه إجمالاً في حكم الظروف الاستثنائية – فإذا انتهت تلك الظروف انتهت معها الحاجة إلى الدعم أو إلى المشروعات العامة المساعدة .

إن أهم مسئوليات الدولة الإسلامية نحو إنتاج الضرورات الأساسية إعداد السياسات الاقتصادية الملائمة لهذا الغرض؛ والتى تتضمن ما يلى:

١ – إعادة النظر في السياسة الاقتصادية الكلية بهدف إعطاء مزيد من الاهتمام بالزراعة بصفة عامة، وتنمية الإنتاج من الضرورات الغذائية بصفة خاصة. وذلك بالتمسك بفضل الزراعة فى عمارة الأرض.

٢ – إعادة النظر في سياسة الأسعار الرسمية المنخفضة للحبوب، والتي أدت إلى انكماش الإنتاج المحلي منها.

٣ – يجب إحياء الأنظمة الشرعية المؤثرة فى إنتاج الغذاء .

٤ – يجب على الحكومة في الدول الإسلامية أن توجه الأفراد وتمدهم بالمساعدات الفنية وتشجعهم بكافة الوسائل حتى يتم إنجاز هدف الاكتفاء الذاتي من الضرورات الغذائية.

٥ – لا بد من تأكيد إنتاج الغذاء الأساسي الضروري للحياة واستمرار تدفقه، والذى ينبغي أن يعتمد في المجتمع الإسلامي اعتماداً كاملاً على موارده الذاتية الداخلية لا غير .

٦ – يلزم تأكيد ضرورة حماية النشاط الإنتاجي المحلي من الضرورات الغذائية حماية تامة ضد خطر المنافسة الأجنبية، كذلك ضد خطر المعونات الأجنبية.

٢ – ترشيد استهلاك الغذاء :

يعد ترشيد استهلاك الغذاء من وسائل تحقيق السياسة الإسلامية المقترحة للأمن الغذائى، وذلك بالتمسك بالقيم والسلوك الإسلامي اللتان ترشد استهلاك الغذاء. ومن أهم القيم الإسلامية فى هذا المجال هو الطلب الحلال الذى يتسم بالرشد ، ويتصف بعدم الإسراف والتبذير . وكذلك من أهم السلوك الإسلامي أن يكون طلب المستهلك المسلم من الغذاء فى إطار الأسرة ، والتسمية على الطعام والاجتماع عليه ، وعدم ترك بقايا طعام في الأوانى. وفيما يتعلق بتغذية الطفل ، يوصى الإسلام بأن تتم رضاعة الطفل فى عامين. وبذلك تحقق القيم والسلوك الإسلامي ترشيد استهلاك الغذاء خلافاً لما هو مستقر عليه فى السياسات الوضعية التى تستند إلى إدارة الأسعار واستخدام نظم الضرائب أو الحصص التموينية.

إن تمسك أفراد المجتمع الإسلامي بالقيم الإسلامية بإحياء السنن الإسلامية يستلزم نشر نماذج معينة من السلوك الإسلامى عن طريق الدعوة، اعتماداً على مخاطبة قلوب المسلمين وعقولهم؛ فإذا حققت الدعوة ثمرتها، فإن حجم الاحتياجات الغذائية للمجتمع سوف تنخفض تلقائياً، فضلاً عن أن ترشيد استهلاك الغذاء إلى أقصى حد، يعني أن الفاقد الذي يترتب على وجود العادات الاجتماعية والسلوك الشائع سوف يختفي، فالفاقد الغذائي الذي يتركه الناس دون استهلاك ويتم إلقائه في المهملات بجوار المطاعم في البلاد النفطية الإسلامية ما يكفي لإطعام أعداد من المسلمين ضعف الذين قدم لهم الطعام أصلاً. لذلك، تصبح مشكلة الأمن الغذائي أقل حدة، وربما تحل في بعض الظروف تماماً، مما قد يسهم في تحقيق المستوى الحاجى للأمن الغذائى.

٣ - تكوين مخزون استراتيجي من الضرورات الغذائية الأساسية وبعض الحاجيات:

تتضمن السياسة الإسلامية المقترحة للأمن الغذائى ضرورة قيام المجتمع الإسلامى بتكوين مخزون استراتيجي من الضرورات الغذائية الأساسية، ومن بعض الحاجيات الغذائية . وذلك بهدف وقاية المجتمع الإسلامى من التعرض لأزمات غذائية فى الضرورات الغذائية الأساسية، وفى بعض الحاجيات الغذائية.

أ - **تكوين مخزون استراتيجي من الضرورات الغذائية الأساسية :** يجب ألا يرتبط انتاج الضرورات محلياً بهدف تغطية الاستهلاك الجارى فقط بل لابد من الاحتياط للظروف غير المواتية التى قد تتعرض لها البلاد الإسلامية، والتى تؤدى إلى حدوث نقص حاد في انتاج الضرورات الغذائية الأساسية بسبب حدوث تغيُّرات مناخية حادة أو جفاف المياه أو الآفات الزراعية. ولذلك يلزم لتحقيق المستوى الضرورى للأمن الغذائي تكوين مخزون استراتيجى من الضرورات الغذائية في الأوقات العادية ، مع الاهتمام به بشكل خاص في حالة توقع أية أزمات غذائية على المستوى المحلي أو مستوى المجتمعات الإسلامية الأخرى.

ب - **تكوين مخزون استراتيجي من بعض الحاجيات الغذائية:** يرتبط انتاج الحاجيات الغذائية بتوافر الميزة النسبية للدولة فى إنتاجها، فإذا لم تتوافر هذه الميزة النسبية فيمكن للدولة الاتجاه نحو الاستيراد من الدول الإسلامية الأخرى، نظراً لصعوبة الاستغناء عن واردات الحاجيات الغذائية في أية دولة، والأمر الأقرب إلى المنطق هو الاحتفاظ بمخزون استراتيجي من بعض الحاجيات الغذائية يقي المجتمع خطورة الأزمات الغذائية التي تترتب على عوامل عشوائية غير متوقعة.

٤ - إعادة توزيع الدخل القومى وتحقيق التكافل الاجتماعي :

تتضمن السياسة الإسلامية المقترحة للأمن الغذائى ضرورة قيام المجتمع الإسلامى بإعادة توزيع الدخل وتحقيق التكافل الاجتماعى بإحياء فريضة الزكاة بالإضافة إلى تنظيم جمع الصدقات وإنفاقها وأحياء جميع أشكال التكافل الاجتماعي التي يحث عليها الإسلام، وسوف ينعكس أثر هذا كله على حالة التغذية وجميع الأحوال المعيشية الأخرى لعامة السكان ؛ فإعادة توزيع الدخل القومي عن طريق الزكاة والصدقات الاختيارية والكفارات و غير ذلك من أشكال التكافل كفيلة بإشاعة الحد الأدنى من الأمن الغذائي في المجتمع . كما أن مشروع لحوم الأضاحي الذي قام به البنك الإسلامي بجدة في السنوات الأخيرة خير إثبات على إمكانية الاستفادة من الموارد الغذائية المتولدة عن الصدقات وممارسة الشعائر على أوسع نطاق ، ليس على المستوى المحلي فحسب بل على المستوى الدولي(٣٠).

٥ - التكامل مع الدول الإسلامية في مجالات انتاج الغذاء وتخزينه وكذلك فى مجال التجارة الدولية :

تتضمن السياسة الإسلامية المقترحة للأمن الغذائى ضرورة قيام الدول الإسلامية بالتكامل فيما بينها في مجالات انتاج الغذاء وتخزينه وكذلك فى مجال التجارة الدولية. وذلك بهدف وقاية المجتمع الإسلامى من التعرض لأزمات غذائية فى الضرورات الغذائية الأساسية وفى بعض الحاجيات الغذائية. وتتشابه السياسة الإسلامية المقترحة للأمن الغذائى مع التوجه الدولى بالتكامل الزراعى والغذائى بين البلاد النامية. بالرغم من أهمية هدف التكامل الاقتصادي الإسلامي إلا أن تحقيقه يواجه بعض العقبات السياسية والاجتماعية في ظل الظروف المعاصرة، ومن ثم، تتضح الحاجة الماسة إلى سياسة عملية طويلة الأجل حتى يصبح التكامل الاقتصادي فى مجال الغذاء أمراً واقعياً. وتتمثل مراحل التكامل الاقتصادي في ظل الظروف المعاصرة فيما يلى :

١ - تصفية التبعية الاقتصادية تجاه الكتلة المتقدمة اقتصاديا، وبناء دعائم الاستقلال الاقتصادى.

٢ - تقوية أواصر التعاون الاقتصادي في جميع المجالات.

٣ - اتخاذ ما يلزم من خطوات نحو التكامل الكلي أو الوحدة الاقتصادية الكاملة.

إن التكامل الغذائى بين البلدان الإسلامية يشمل مجالات انتاج الغذاء طبقاً للمزايا النسبية بين كل الدول الإسلامية، وتخزين الفوائض الغذائية التى تزيد عن حاجات الدولة الإسلامية، والتبادل الدولى بين البلدان الإسلامية فى تصدير واستيراد الغذاء. وعليه، فإن التكامل الغذائى بين البلدان الإسلامية يجمع بين مزايا تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي للمجموعة بأكملها وتحقيق

هدف التخصيص الأمثل للموارد على مستوى العالم الإسلامى باستمرار التخصص، وتقسيم العمل وفقاً للكفاءات النسبية بين بلدان المجموعة. وهكذا، فإن التكامل الغذائى سوف يحقق ضمانات أكبر للأمن الغذائي للمجموعة في نفس الوقت الذي يسمح باستمرار عملية التنمية بأعلى معدلات ممكنة داخل كل بلد من بلدان المجموعة وهذا أفضل وضع متصور، بما يسهم فى تحقيق مستوى الأمن الغذائى على مستوى العالم الإسلامى.

٦ – تنظيم تدفقات الواردات والمعونات الغذائية من البلاد غير الإسلامية لمقابلة الفجوة الغذائية :

تتضمن السياسة الإسلامية المقترحة للأمن الغذائى ضرورة قيام المجتمع الإسلامى بتنظيم تدفقات الواردات والمعونات الغذائية من البلاد غير الإسلامية لمقابلة الفجوة الغذائية، فالشريعة الإسلامية لا تعارض استيراد الغذاء الحاجي أو الكمالي للعالم الإسلامي من الخارج؛ بل إن في القرآن الكريم أدلة قوية على أن تحقيق الأمن الغذائي لم يكن بعيداً عن الاستيراد، لقوله تعالى **﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [١١٢ – النحل].**

وعليه، فإن السياسة المقترحة للأمن الغذائى من المنظور الإسلامى تنظم تدفقات الواردات والمعونات الغذائية من البلاد غير الإسلامية لمقابلة الفجوة الغذائية على النحو التالى :

أ – تدفقات الواردات الغذائية من البلاد غير الإسلامية: يجب أولا على الدول الإسلامية أن تتكامل فيما بينها فى مجال استيراد وتصدير الغذاء، فإذا لم تتوافر ظروف التكامل يتعين عليها اتباع ما يلى:

١ – ينبغى أن يقتصر استيراد الضرورات الغذائية الأساسية على ظروف الاختلال، وبشرط عدم إمكانية تغطيتها على مستوى الدول الإسلامية. وفى هذه الحالة يكون الاستيراد اعتماداً على تمويل من الموارد الذاتية المستمدة من حصيلة الصادرات أو بتمويل بالاقتراض من الدول غير الإسلامية.

٢ – فى الظروف العادية يمكن استيراد الحاجيات الغذائية من الدول غير الإسلامية بتمويل من الموارد الذاتية المستمدة من حصيلة الصادرات.

٣ – يتم استيراد الحاجيات الغذائية الممولة بالاقتراض من الدول غير الإسلامية بشرط ترشيد عملية الاستيراد .

٤ – يمكن استيراد الكماليات الغذائية بتمويل من الموارد الذاتية المستمدة من حصيلة الصادرات وذلك بعد أن تطمئن الدولة الإسلامية على تغطية متطلباتها من الحاجيات، مع ضرورة ترشيد استيرادها.

٥ – يجب عدم استخدام الدولة الإسلامية أسلوب التمويل بالقروض الأجنبية بغرض استيراد الكماليات الغذائية

٦ –الرفض التام لاستخدام القروض الربوية فى تمويل استيراد الحاجيات أو الكماليات الغذائية.

ب – تدفقات المعونات الغذائية من البلاد غير الإسلامية : إذا كانت الدولة الإسلامية في حاجة للمعونات الغذائية كمصدر خارجي لتغطية جزء من عجز الإنتاج المحلي عن مقابلة الاحتياجات الغذائية ؛ فإن الأولوية فى قبول المعونات الغذائية تكون من الدول الإسلامية الأخرى ذات الفوائض الغذائية. وفى حالة عدم توافر هذا المصدر من دولة إسلامية يتعين قبول المعونات الغذائية من الدول غير الإسلامية وفقاً لما يلى :

١ – الضرورات الغذائية الأساسية ليست محلاً لتلقى معونات من الدول غير الإسلامية.

٢ – المعونات فى صورة حاجيات غذائية من الدول غير الإسلامية يتم قبولها بعد التأكد من حسن نوايا الدول المانحة.

٣ – يجب الامتناع عن تلقى معونات من الأجانب فى صورة كماليات غذائية من الدول غير الإسلامية لأنها تؤثر قطعا فى مناخ الاستقلال السياسى.

وتعد السياسة الإسلامية المقترحة للأمن الغذائى سياسة شاملة؛ من حيث أنها تغطى كل أبعاد الأمن الغذائى. كما أنها تعد سياسة متكاملة الجوانب تحقق المستويات المختلفة للأمن الغذائى من المنظور الإسلامى بأقل تكلفة ممكنة . والسياسة الإسلامية المقترحة للأمن الغذائى بهذا المفهوم تجعل المصلحة الخاصة تتحقق فى إطار المصلحة العامة المجتمع. وهذا ما لم يتوافر فى أية سياسة وضعية.

سادساً : الخلاصة والنتائج :

فى نهاية البحث نشير إلى النتائج التالية :

١ – يركز المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي على البعد العقائدي . والذى يستند إلى ثلاثة جوانب، **أولها:** الإيمان القوي بأن الله هو الرزاق ، وأنه لن يترك مخلوقاً دون كفايته من الرزق . **ثانيها:** أن الاستغفار والدعاء يجلبان الرزق. **ثالثها:** أن تقوى الله والالتزام بمنهجه ينميان الأرزاق .

٢ – توجد ثلاثة مفاهيم للأمن الغذائي من وجهة النظر الإسلامية ، **الأول:** يتمثل في **ضمان الحد الأدنى من الضرورات الغذائية لجميع أفراد المجتمع في أي فترة من الزمن ،** ويركز هذا المفهوم على إشباع حاجات الفقراء، ويحقق العدالة المطلقة بين أفراد المجتمع الإسلامي فى حالة الأزمات الغذائية الحادة. **والمفهوم الثاني:** يتمثل في **ضمان استمرار تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من**

الزمن، ويتميز هذا المفهوم بأنه حركي ويحقق قدراً من العدالة برغم تفاوت المستوى المعتاد من الغذاء من مجتمع إلى آخر. **والمفهوم الثالث:** في إطار وحدة الأمة الإسلامية، ويتمثل في **توفير مستوى الاحتياجات الغذائية الضرورية للمسلمين عن طريق تعاونهم على المستوى الدولي.**

٣ - يوجد للأمن الغذائي من وجهة النظر الإسلامية ثلاث مستويات متدرجة بدءاً من المستوى الضرورى للأمن الغذائي ، ومروراً بالمستوى الحاجي للأمن الغذائي ، ثم المستوى الكمالى. ويتوقف مستوى الأمن الغذائى الذي يحققه المجتمع وطبقاته على الحالة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع الإسلامي ، وعلى مستوى دخل كل طبقة من طبقاته . ويتمثل **المستوى الضروري للأمن الغذائي** في ضمان الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الحلال التي لا يمكن الاستغناء عنها لأي فرد - أي حد الكفاف - ويضمن المجتمع استمرار تدفقها لكل فرد ومن يعولهم . ويتمثل **المستوى الحاجي للأمن الغذائي** في ضمان استمرار تدفق مستوى الاحتياجات الغذائية الحلال الذي يرتفع عن الحد الأدنى الضروري للكفاف ، ولكنه يقل عن المستوى الكمالي . أما **المستوى الكمالي للأمن الغذائي فيتمثل** في ضمان استمرار تدفق مستوى الاحتياجات الغذائية الحلال التي ترتفع عن الحد الأدنى وتصل إلى المستوى الكمالي. ويدور المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي حول عدد أكبر من الأبعاد التي يدور حولها المفهوم الوضعي ؛ فعلاوة على أبعاد المفهوم الوضعي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحركية، فإنه يضيف بعدين آخرين هما : البعد العقائدي والبعد الإقليمي أو الدولي.

٤ - السياسة الإسلامية المقترحة لتحقيق الأمن الغذائى تهدف إلى إشباع الضرورات الغذائية الأساسية التي تمثل مستوى الكفاف؛ من خلال الوسائل التالية :

أ - تنمية الانتاج المحلي الضرورات الغذائية الأساسية.

ب - ترشيد استهلاك الغذاء .

ج - تكوين مخزون استراتيجى من الضرورات الغذائية الأساسية وبعض الحاجيات.

د - إعادة توزيع الدخل القومى والتكافل الاجتماعي.

هـ - التكامل مع الدول الإسلامية في مجالات انتاج الغذاء وتخزينه وكذلك فى مجال التجارة الدولية

و - تنظيم تدفقات الواردات والمعونات الغذائية من البلاد غير الإسلامية لمقابلة الفجوة الغذائية .

هوامش ومراجع البحث

(١) أنظر : د. صلاح الدين التيجاني حمودى : معالجة الخليفة عمر بن الخطاب لمشكلة المجاعة فى عام الرمادة ، **مجلة الملك عبد العزيز ، الإقتصاد الإسلامى**، م١ ، ص ٧٩ .

(٢) **انظر:** د. صلاح الدين نامق: "التنمية الاقتصادية ومشكلة الغذاء في العالم الإسلامي" ، **المجلة الزراعية**، العدد الثاني ، القاهرة ، فبراير ١٩٨٨، ص ٥٨.

(٣)**انظر :** د. عبد الرحمن يسري أحمد : **قضايا اقتصادية مصرية معاصرة** ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ص ٤٨ ، ٤٩.

(٤) **انظر :** سيد قطب : **فى ظلال القرآن** ، تفسير الآيتين ٩ ، ١٠ من سورة فصلت.

(٥) **انظر:** ابن كثير : **تفسير القرآن العظيم** ، الجزء الرابع ، مكتبة دار التراث ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م ، ص ص ٤٢٤،٤٢٥

(٦) ابن سعد: **كتاب الطبقات**، المجلد الثالث، بيروت، بدون تاريخ ، ص ص ٣١٣، ٣١٤.

(٧)**انظر :** د. عبد الرحمن يسري أحمد : **التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الإسلام**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، ١٩٨١، ص ص ١٦ ، ١٧ .

(٨) **انظر:** د. حسين شحاته: **مشكلة الجوع والخوف وكيف عالجهما الإسلام**، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر ، المنصورة ١٩٨٩، ص ١٧.

(٩) يختلف الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية فى الإسلام عن المفهوم الوضعي ، وذلك في تأكيد المفهوم الإسلامي أهمية عنصر الحلال عند استخدام الموارد الطبيعية داخل المجتمعات الإسلامية .

(١٠) **انظر:** محمود شلتوت: **الإسلام عقيدة وشريعة**، دار الشروق ، ١٩٧٢، ص ٢٧٤.

(١١) انظر: إسماعيل بدوي: **دعائم الحكم والنظم الدستورية المعاصرة – الحريات العامة**، الطبعة الأولى، ١٩٨١م، ص ١٠٣.

(١٢) **انظر:** الأمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي: **أحياء علوم الدين** ، الجزء الرابع ، الطبعة الأولى ،دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٤٠٦ه /١٩٨٦ م ، ص ٢٢٢). وقد كان الرسول ﷺ يعيش على أقل القليل ، حيث كان يكتفي بالقليل من الطعام. ويتضح ذلك من حديث عائشة رضي الله عنها "قالت: ما شبع آل محمد من خبز الشعير يومين متتابعين حتى قبض رسول الله ﷺ" **(رواه البخاري ومسلم)**. وكانت حياة الرسول ﷺ عند مستوى الكفاف؛ حيث ذكر أبي هريرة ﷺ "أن عيشة المصطفى ﷺ كانت كلها كفافا على قدر الحاجة مع قناعة وزهد ورضا، وما مر عليه شبع مطلقا هو وأهله حتى فارق الدنيا. كما كان أصحاب الرسول ﷺ يقبلون العيش على القليل من الدنيا؛ ما يؤكد ذلك حديث أبي

هريرة ﷺ "أنه أصابهم جوع وهم سبعة، قال فأعطاني النبي ﷺ سبع تمرات لكل إنسان تمرة" **(رواه بابن ماجة بإسناد صحيح)**.

(١٣) ومن الضروريات -كما يقول الأمام الشاطبى- التي بها حِفْظُ الدين والمال والعقل .... والتي منها "التمتع بالطيبات ما هو حلال من مأكل ومشرب ومركب" . **انظر :** الإمام أبى إسحاق الشاطبى : **الموافقات فى أصول الشريعة ، الجزء الثاني**، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩١ م ، ص١١. وقد ذكر الفقهاء أن الشخص لو أفلس وبيع ما له ليوزع على الدائنين ، فإن الحاكم لا يبيع مسكنه الذي هو من ضرورات حياته ومن يعول ، كما لا تباع وسائل حرفته التي بوساطتها يجمع رزقه ، ولا ثوبه الذي يستر عورته. وقال مالك : يترك له ما فيه نفقته ونفقة أولاده وأهله وكسوتهم ، وقدر بعض الفقهاء أن يترك له نفقته شهراً ، ويترك له ما جرت به العادة أن يكفيه . وفي هذا محافظة على الضرورات الأساسية لحياة الأفراد .

(١٤) حيث وضح الرسول ﷺ للناس أن للسائل حقا ولو جاء على فرس، انظر: ابن أبي شيبه: **المصنف**، الجزء الثالث، ص ص ١١٢، ١١٣.

(١٥) فلقد كان عمر بن الخطاب يطوف بالليل في الناس بهدف مصلحة الأمة ، ومن ذلك تعهده لعجوز عمياء مقعدة، حيث كان يأتيها بما يصلح حالها ، ويتسابق مع أبي بكر الصديق ، وهو لا يعرف أنه هو الذى يصلح حالها بعده، وكانت رعايته لها دون أن يعلم به أحد (**أنظر** : عماد الدين أبى الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشى: **البداية والنهاية فى التاريخ** ، الجزء السابع ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ص ١٣٥).

(١٦) حيث روي عن عمر بن الخطاب أنه قال "لا قطع في سنة" **(انظر:** السيد سابق: **فقه السنة**، الجزء الثاني ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، جدة ، ص ص٤٩٢ ، ٤٩٣).

(١٧) **انظر:** محمد بن سعد : كتاب الطبقات، **مرجع سابق** ، ص ٢٨٣ .

(١٨) د. عبد الرحمن يسري أحمد: " أسلوب الأمن الغذائي والتنمية في العالم الإسلامي "، **مرجع سابق**، ص ٢.

(١٩) **المرجع السابق**، ص ٣.

(٢٠) صلاح التيجاني حمودي: معالجة الخليفة عمر بن الخطاب لمشكلة المجاعة في عام الرمادة ، **مرجع سابق** ، ص ٩٠.

(٢١) محمد فؤاد عبد الباقي: **اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان**، الجزء الثالث، دار إحياء التراث الإسلامى ، بيروت ، ص ١٩٦، ومن ذلك يتضح ضرورة تعاون الدول الإسلامية المعاصرة من خلال التكامل الاقتصادي وخاصة في مجال الغذاء.

(٢٢) **انظر:** د. عبد الرحمن يسري أحمد: " أسلوب الأمن الغذائي والتنمية في العالم الإسلامي "، **مرجع سابق** ، ص ٢.

(٢٣) **المرجع السابق**، ص ٣.

(٢٤) **انظر:** د. عبد الرحمن يسري أحمد: " أسلوب الأمن الغذائي والتنمية في العالم الإسلامي" ، **مرجع سابق** ، ص٣.

(٢٥) **انظر:** د. محمد سمير مصطفى: "التنمية الاقتصادية من منظور الغذاء والتغذية "، **المؤتمر السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين**، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ٣-٥ مايو ١٩٧٩، ص ٣.

(٢٦) **انظر:**

- Weinbaum, M. G., **"Food Development and Politics in The Middle East "**, Westview Press, Boulder, 1982, p. 149.

(27) Tarrant, J., "**Food Policies**", John Wileys sons, New York, 1980, p.5.

(٢٨) **انظر:** د. عادل أحمد حشيش: **الدعم السلعي والأمن الغذائي**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٨٠ ، ص ٣٢.

(٢٩) د. عبد الرحمن يسري : " أسلوب الأمن الغذائي والتنمية في العالم الإسلامي " ، **مرجع سابق** ، ص ١٥.

(٣٠) **انظر : المرجع السابق** ، ص ٣٠.

مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

دراسة تحليلية للأنماط الاستهلاكية الغذائية والسعة الاستيعابية السكانية لقطاع الزراعة والغذاء فى بعض البلاد الإسلامية الآسيوية غير العربية

د. باسم سليمان فياض

المعهد العالي للتعاون الزراعي

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

مقدمة

تعد قضية الاستهلاك الغذائي من أهم القضايا التى شغلت – وما زالت – المشتغلين بالفكر التنموي لارتباط تلك القضية بالعديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية من ناحية تعد تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة للزراعة وأهمها الأرض والمياه في ضوء إشباع احتياجات السوق المحلى بالدرجة الأولى، بجانب التوجه نحو التصدير. من أهم القضايا التى تشغل مكانه هامة عند وضع الخطط الاقتصادية ومن ناحية ثانية يعد تطور مستويات التغذية من المجموعات الغذائية المختلفة، والعناصر التغذوية مثل الكالوري والبروتين والدهون وغيرها مؤشراً هاماً على مدى كفاية حصول الفرد على احتياجاته الغذائية. والتي تعد فى نفس مؤشراً على تغير الأوضاع الصحية سلباً أو إيجابياً. ولفترة طويلة من الزمن أقصر البحث للأنماط الاستهلاكية الغذائية على عدد من الأساليب والمداخل التقليدية، والتي لم تمكن من وجود منهج مقارن بين تلك الأنماط لعدد من البلدان، إلا على أساس متوسط استهلاك الفرد من المجموعات الغذائية المختلفة. كذلك، لم تطور الأساليب والمداخل التقليدية لدراسة هذه القضية منهاج عمل لقياس كفاءة الإنتاج المحلى على الوفاء باحتياجات الاستهلاك الآدمي، انطلاقاً من الأبعاد التغذوية للاستهلاك. والبحث الحالي يقدم محاولة نظرية لتطوير هذا المنهاج، مع توضيحه على عدد من البلدان الإسلامية الأسيوية غير العربية المختارة. والبلدان المختارة (تركيا، وإيران، وإندونيسيا، وماليزيا، وباكستان، وبنجلادش، وأفغانستان)، يشكل عدد سكانها حوالي ١٤% من إجمالي سكان البلدان النامية وحوالي ١١% من إجمالي سكان العالم، فى متوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧، أي أن البحث يغطى مجموعة هامة من البلدان من منظور عدد السكان.

مشكلة البحث.

تتمثل مشكلة البحث فى محاولة الربط بين الأنماط الاستهلاكية الغذائية المختلفة لعدد من البلدان الإسلامية الأسيوية غير العربية، بعد مقارنة تلك الأنماط، من ناحية، والسعة الاستيعابية السكانية لقطاع الزراعة والغذاء بمجموعاته الغذائية المختلفة، من ناحية أخرى. بمعنى أخر، تتحدد مشكلة البحث فى الإجابة عن سؤال: ماهى السعة الاستيعابية السكانية لقطاع الزراعة والغذاء فى كل من تلك البلدان فى ضوء الأنماط الغذائية السائدة، وكذلك فى ضوء أنماط غذائية مفترضة؟

هدف البحث.

للبحث الحالي عدة أهداف، أولها هو التعرف على التمايزات والتباينات بين الأنماط الاستهلاكية الغذائية السائدة فى تلك البلدان، وثانيهما. هو تحديد السعة الاستيعابية السكانية لقطاع الزراعة والغذاء فى كل من تلك البلدان على أساس تلك الأنماط، وثالثهما، هو توقع السعة الاستيعابية السكانية بافتراض أسلوب المحاكاة عن طريق إعادة تحديد السعة الاستيعابية السكانية فى كل من تلك البلدان بافتراض متوسطات لاستهلاك الفرد، وهى تحديد متوسط استهلاك الفرد فى البلدان المتقدمة ومتوسط استهلاك الفرد فى البلدان النامية وذلك لبحث أثر تغير أنماط الاستهلاك الغذائية من المجموعات الغذائية المختلفة سواء بالزيادة أو النقصان على السعة الاستيعابية السكانية بكل من تلك البلدان. ورابعها، تقدير الفائض أو العجز من كل من المجموعات الغذائية المختلفة، مع وضع أساس جديد لتقدير إجمالي الفائض أو العجز لإجمالي قطاع الزراعة والغذاء من منظور التغذية عبر استخدام أسلوب الترجيح بنسبة مساهمة كل مجموعة غذائية فى متوسط نصيب الفرد اليومي من المعاملات التغذوية المختلفة، وهو نفس الأسلوب الذي سيستخدم فى تحديد السعة الاستيعابية السكانية لإجمالي قطاع الزراعة والغذاء. ويساعد أسلوب الترجيح هذا فى القدرة على المقارنة بين مجموعة البلدان المختارة. بالإضافة إلى تلك الأهداف، يوجد هدف هام أيضا هو التعرف على الأنماط الاستهلاكية الغذائية فى تلك البلدان من منطلق مقارن وذلك للتعرف على أفاق التعاون الاقتصادي الممكنة فى قطاع الزراعة والغذاء بين تلك البلدان لرفع المستويات التغذوية من ناحية، وتحقيق أقصى درجات الاكتفاء الغذائي من ناحية ثانية، وتحقيق الاستفادة القصوى من القدرات الإنتاجية المتاحة، من ناحية ثالثه.

مصادر البيانات.

يعتمد هذا البحث بالكامل على بيانات مستقاة من قاعدة بيانات " قوائم الموازين الغذائية " لمنظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) ويراعى فى البيانات المستخدمة الملاحظات التالية:

١. تغطى البيانات المستخدمة ثلاث متوسطات لثلاث فترات هي الفترات ٦١-١٩٦٥، و٧٦-١٩٨٠، و٩٦-١٩٩٧، وذلك لبحث التغيرات بين تلك الفترات الثلاث. وقد أستخدمت متوسطات للفترات الثلاث، لتفادى استخدام بيانات سنه واحدة لكل فترة وما قد يصاحب ذلك من ارتفاع أو انخفاض طارئ للإنتاج أو الاستهلاك فى هذا العام

٢.يغطى البحث كل الدول المتقدمة، والدول النامية، وتركيا، وإيران، وإندونيسيا، وماليزيا، وباكستان، وبنجلادش، وأفغانستان.وقد تم اعتماد تعريفات الـ FAO لكل من البلدان

المتقدمة والبلدان النامية، والواردة فى قاعدة البيانات المذكورة. لمزيد من التفاصيل. وقد تم اختيار البلدان الإسلامية المذكورة كأهم البلدان الإسلامية فى القارة الأسيوية، مع مراعاة استبعاد دول الكومنولث (الاتحاد السوفيتي سابقاً) الإسلامية لعدم استقرار الأوضاع فيها بصوره كاملة.

٣.اعتمدت البيانات المستخدمة بالبحث المجموعات الغذائية حسب تقسيم منظمة الـ FAO، دون الدخول فى تفصيلات اختلافات السلع الغذائية داخل كل مجموعة. وما يترافق مع ذلك من وجود اختلافات بين المعاملات التغذوية داخل كل مجموعة تبعاً للأهمية النسبية للسلع المكونة لتلك المجموعة. ولكن لتجنيب البحث الدخول فى التفاصيل غير ضرورية لأهداف البحث فقد تم الاكتفاء بالتحليل على مستوى المجموعات الغذائية.

فكرة البحث.

يحاول هذا البحث تطوير عدد من المفاهيم والأساليب التى تساعد بالدرجة الأولى فى إجراء مقارنات بين عدد من البلدان. وأهم هذه المفاهيم هو ما أصطلح على تسميته بالسعة الاستيعابية السكانية Production Carrying Capacity بالسعة الاستيعابية السكانية هو مدى قدرة قطاع معين (الزراعة والغذاء فى البحث الحالي)، على الوفاء باحتياجات السكان عند مستوى استهلاك معين، ومن ذلك يمكن تحديد عدد السكان الممكن استيعابه فى دولة ما. ومن البديهي أن تلك السعة تتغير تبعاً لعدة عوامل أهمها الإنتاج المحلى (وليس اجمالى المتاح)، ومستويات الاستهلاك السائدة. وعلى هذا الأساس فأن السعة الاستيعابية السكانية = (الإنتاج المحلى- الاستهلاك غير الآدمي (علف ، ونقاوي، و صناعة، وفاقد) ÷ متوسط استهلاك الفرد. ومن الطبيعي أنه إذا كان القطاع يعتمد بدرجة كبيرة على الواردات فأن السعة الاستيعابية السكانية ستقل عن عدد السكان الفعلي، أما إذا كان القطاع متوجه نحو التصدير فإن تلك السعه ستقل عن عدد السكان الفعلي. ولوجود اختلافات بين المجموعات الغذائية من حيث السعه الاستيعابية السكانية لكل منهما، فسيتم تطوير أسلوب فى هذا البحث يعتمد استخراج سعة استيعابية سكانية مرجحة للسعات الخاصة بالمجموعات المختلفة مرجحة بمدى مساهمة كل مجموعة فى متوسط استهلاك الفرد من المعاملات التغذوية الأساسية (الكالوري، وإجمالي البروتين، والبروتين النباتي، والبروتين الحيواني، والدهون)، وبذلك يكون لدينا خمس سعات استيعابية سكانية مرجحة، يمكن استخراج متوسط عام لأربع منها، بعد استبعاد السعة المرجحة على أساس إجمالي البروتين، باعتبار أن كل من تلك السعات تساهم بربع المتوسط العام.

ولاختلاف المستويات الغذائية (متوسط استهلاك الفرد) بين البلدان المختلفة، يصعب مقارنة السعات الاستيعابية السكانية لكل من تلك البلدان. فمن الممكن أن ترتفع تلك السعة إلى

حد كبير كنتيجة لانخفاض حاد لمتوسط استهلاك الفرد، وليس كنتيجة لارتفاع الإنتاج المحلى. لذلك، سيتم افتراض به سيادة متوسط استهلاك الفرد الخاص مرة بالبلدان المتقدمة، وأخرى بالبلدان النامية، ودراسة التغيرات التى ستحدث فى المتوسط العام للسعة الاستيعابية السكانية. وبهذا الأسلوب يمكن إجراء مقارنة حقيقية لمدى قدرة الانتاج المحلى على الوفاء باحتياجات الاستهلاك الآدمي بعد افتراض متوسطات موحدة لمتوسط استهلاك الفرد، فى احتمالين مختلفين.

مما سبق تتضح فكرة البحث، فعبر استخدام عدد من المفاهيم والأساليب الجديدة، يمكن مقارنة أنماط الاستهلاك الغذائي فى البلدان المختارة بدقة أكبر، من ناحية، وكذلك بحث ومقارنة الكفاءة الفعلية للإنتاج المحلى على الوفاء باحتياجات محددة سلفا للاستهلاك الآدمي، من ناحية أخرى. وبذلك يمكن الخروج بعدد من النتائج والتوصيات التى تفيد صانع القرار فى مختلف المستويات على إعادة صياغة الهياكل الإنتاجية والاستهلاكية للاستفادة القصوى من القدرات الإنتاجية المتاحة.

أسلوب البحث ومنهجيته.

يعتمد البحث الحالي أسلوب تحليلي ووصفي، للبيانات المتاحة من قوائم الموازين السلعية وذلك من خلال فترة عدة محاور متدرجة لتضيق دائرة البحث حول المشكلة البحثية دون الانخداع بالعديد من المتغيرات وللوفاء بأهداف البحث المنشودة فسيتم العمل فى البحث على المحاور التالية:

١. تقدير نسبة الإنتاج المحلى من كل من المجموعات الغذائية المختلفة إلى المتاح لكافة أنواع الاستهلاك (أدمى، وعلف، وتقاوي، وصناعة، وفاقد)، وتطورها بين الفترات الثلاث وذلك للتعرف على درجة الاكتفاء الذاتي للقطاع.

٢. تطور متوسط استهلاك الفرد من أهم المجموعات الغذائية مع التركيز على أهم المجموعات، من ناحية، وإجراء مقارنة بين مستويات الاستهلاك بين البلدان المختارة.

٣. تطور نصيب الفرد اليومي من أهم المعاملات التغذوية (الكالوري، والبروتين بنوعية النباتي والحيواني، والدهون) بين الفترات الثلاث، من ناحية، ومقارنة تلك الأنصبة بين البلدان المختارة من ناحية أخرى.

٤. دراسة نسبة كل مجموعة غذائية فى إجمالي المعاملات التغذوية لمتوسط نصيب الفرد اليومي، مع التركيز على مساهمة إجمالي المنتجات النباتية، وإجمالي المنتجات الحيوانية، مع إلقاء الضوء على تطور النسبة بين الفترات الثلاث، من ناحية، ومقارنة تلك النسب بين البلدان المختارة، من ناحية أخرى.

٥. تقدير السعة الاستيعابية السكانية لكل من المجموعات الغذائية بالفترات الثلاث فى البلدان المختارة، وتطور تلك السعات بين الفترات الثلاث مقارنة بعدد السكان الفعلي بكل بلد.

٦. تقدير السعة الاستيعابية المرجحة بالمعاملات التغذوية (الكالوري، اجمالى البروتين، والبروتين النباتي، والبروتين الحيواني، والدهون) لإجمالي القطاع بالفترات الثلاث فى البلدان المختارة، مع دراسة تطور الفرق بين السعة الاستيعابية المرجحة وعدد السكان الفعلي ونسبة هذا الفرق إلى عدد السكان الفعلي بين الفترات الثلاث، من ناحية، ومقارنة هذه النسبة بين البلدان المختارة، من ناحية أخرى.

٧. بعد ذلك، تأتى خطوة المحاكاة، عبر افتراض تساوى وجود نمط استهلاكي بكل البلدان يعتمد فى الاحتمال الأول على سيادة متوسط استهلاك الفرد من المجموعات الغذائية بالبلدان المتقدمة وفى الاحتمال الثاني سيادة متوسط استهلاك الفرد بالبلدان النامية، لمتوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧، ومقارنة السعة الاستيعابية السكانية، بين البلدان المختلفة بعد توحيد أساس المقارنة، وذلك لتحديد مدى كفاءة الانتاج المحلى فى تغطى الاحتياجات.

نتائج البحث

١- الاكتفاء الذاتي من الإنتاج المحلى.

من جدول (١) يتضح مجموعة من الحقائق المتعلقة بموضوع الاكتفاء الذاتي من الإنتاج المحلى والتي يمكن رصدها كالتالي:

١/١ تصل نسبة الاكتفاء الذاتي من غالبية المجموعات فى **الدول المتقدمة** إلى مستويات مرتفعة حيث لا تقل بحال عن نسبة ٧٥% إلا بالنسبة لعدد قليل من المجموعات التى يمكن اعتبارها ترفيه وهى المكسرات والمكيفات والبهارات فى الفترات الثلاث. كما يلاحظ أن هذه النسب فى تزايد مستمر بين الفترات الثلاث لغالبية المجموعات، وخصوصا الحبوب، ويستثنى من ذلك عدد من المجموعات أهمها الفاكهة والأسماك.

٢/١ تعد نسب الاكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية فى **الدول النامية** نسب مرضية إلى حد كبير، فيما عدا بالنسبة لمجموعة الحبوب التى تعد أهم المجموعات الغذائية فى غالبية البلدان النامية، وكذلك لمجموعتي الدهون الحيوانية والألبان. أما بالنسبة لتطور هذه النسب بين الفترات الثلاث فيمكن القول بأن هذه النسب أخاذة بالتناقص أو بالثبات بوجه عام فيما عدا بالنسبة لمجموعات مثل الفاكهة التى يوجد بها تزايد واضح بالنسبة للفترات الثلاث.

٣/١ تعد **تركيا** من أكبر البلدان المدروسة فى البحث الحالي فى تحقيق نسب اكتفاء ذاتي مرتفعة من غالبية المجموعات الغذائية، فيما عدا من مجموعتي الزيوت النباتية، والدهون الحيوانية، أي من مجموعات الإمداد بالدهون. فى نفس الوقت يتضح أن نسب الاكتفاء الذاتي

تتزايد بين الفترات الثلاث أو على الأقل تقسم بالثبات عند مستويات مرتفعه وذلك لغالبية المجموعات الغذائية.

٤/١ تمثل **إيران** حاله متميزة بين البلدان المدروسة من حيث نسب الاكتفاء الذاتي. ففي حين انخفضت تلك النسب لعدد غير قليل من المجموعات بوضوح بين الفترات الثلاث ويظهر ذلك بوضوح شديد بالنسبة لمجموعات الحبوب، الزيوت النباتية، والأسماك، فى نفس الوقت أن تلك النسب لم تتغير بوضوح بالنسبة لمجموعات أخرى مثل الخضراوات والفاكهة، والألبان والبيض وهو الأمر الذي يعكس وجود تباينات حادة داخل قطاع الزراعة والغذاء.

٥/١ تعد **إندونيسيا** من الدول التى تعانى من انخفاض واضح فى نسب الاكتفاء الذاتى من عدد ليس قليل من المجموعات الغذائية أهمها الحبوب والبقوليات والخضراوات والسكريات والدهون الحيوانية والألبان، وفى نفس تنخفض تلك النسب لهذه المجموعات وغيرها بوضوح بين الفترات الثلاث. وتعد مجموعة الزيوت النباتية هي المجموعة الوحيدة التى ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي لها بين الفترات الثلاث بوضوح.

٦/١ تمثل **ماليزيا** نموذج واضح للبلدان التى تنخفض فيها نسب الاكتفاء الذاتي من غالبية المجموعات الغذائية بوضوح (الحبوب، والدرنيات، والسكريات، والخضراوات، والألبان)، وتتراجع تلك النسب بين الفترات الثلاث، إلى حد أن تلك النسبة تقترب لمجموعة الألبان من الصفر. وباستثناء مجموعة الزيوت النباتية التى ارتفعت لها نسبة الاكتفاء الذاتي إلى حوالي عشرة أضعاف الاحتياجات المحلية، لم تحدث تغيرات واضحة لنسب الاكتفاء الذاتي لباقي المجموعات وأهمها اللحوم والأسماك.

٧/١ تعد **باكستان** من البلدان التى تزيد نسب الاكتفاء الذاتي بها لغالبية المجموعات الغذائية عن ٨٠%، باستثناء مجموعات البقوليات، والزيوت النباتية والسكريات، من ناحية، ولم تتغير تلك النسب بين الفترات الثلاث بوضوح، من ناحية أخرى. وتعد نسبة الاكتفاء الذاتي من مجموعة الزيوت النباتية هي أقل النسب مقارنة بباقي المجموعات، وأكثرها تراجعاً بين الفترات الثلاث.

٨/١ تأتى **بنجلادش** كأحد الدول التى تنخفض فيها نسب الاكتفاء الذاتي لعدد من أهم المجموعات الغذائية مثل الحبوب والبقوليات، والسكريات، والزيوت النباتية، والدهون الحيوانية، بالإضافة إلى تراجع تلك النسب لهذه المجموعات وغيرها من المجموعات بوضوح بين الفترات الثلاث. كذلك، ومثل الوضع مع باكستان، تعد مجموعة الزيوت النباتية من أقل المجموعات التى تقل نسب الاكتفاء الذاتي لها.

٩/١ على الرغم من انخفاض مستويات التغذية فى **أفغانستان**، إلا أن هذا البلد يعد حالة فريدة بين باقي البلدان المدروسة من حيث كونها تتمتع بنسب اكتفاء ذاتي تتراوح حول ١٠٠% من غالبية المجموعات باستثناء السكريات والزيوت النباتية، وفى نفس الوقت لم تحدث أي تغيرات واضحة بين الفترات الثلاث لهذه النسب، مع مراعاة الانخفاض الواضح لتلك النسب لمجموعتي الزيوت النباتية والسكريات.

١٠/١ على الرغم من أهمية نسبة الاكتفاء الذاتي من الإنتاج المحلى كمؤشر لكفاءة قطاع الزراعة والغذاء فى الوفاء باحتياجات السوق المحلى إلا أن هذا المؤشر – وكما سيظهر فيما بعد – يعد مؤشرا غير دقيق للأسباب التالية:

- لا تظهر نسب الاكتفاء الذاتي ارتفاع أو انخفاض احتياجات السوق المحلى من المجموعات الغذائية، حيث أن نسب الاكتفاء الذاتي قد تكون مرتفعة بسبب انخفاض الاستهلاك وليس بسبب ارتفاع الإنتاج المحلى، والعكس صحيح
- لا يتيح استخدام نسب الاكتفاء الذاتي بالشكل الحالي الوصول إلى مؤشر لإجمالي قطاع الزراعة والغذاء، حيث أن هذه النسب لا تسمح إلا بتقدير الاكتفاء من كل من المجموعات الغذائية على حدا، وليس إجمالي القطاع.

٢- متوسط استهلاك الفرد.

يمثل المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد أحد أهم المؤشرات التى تستخدم عند دراسة مختلف جوانب الاستهلاك الغذائي لسببين : الأول، هو تحديد مستوى ما يحصل عليه الفرد من كل من المجموعات الغذائية المختلفة ومقارنة ذلك المتوسط بمثيله فى البلدان الأخرى وتطوره بين الفترات المختلفة، والثاني، هو استنباط عدد من الحقائق الخاصة بالمعاملات الغذائية من تلك المتوسطات. ويوضح جدول (٢) تطور متوسط استهلاك الفرد من أهم المجموعات الغذائية فى البلدان فى الفترات الثلاث. ومن الجدول المذكور يمكن استخلاص الحقائق بالنسبة لأهم المجموعات الغذائية :

١/٢ **الحبوب.** تعد مجموعة أهم المجموعات الغذائية فى قائمة الاستهلاك الغذائي فى الغالبية العظمى لبلدان العالم، سواء من حيث الكميات المستهلكة أو من حيث نسبة مساهمة تلك المجموعة فى المعاملات التغذوية المختلفة. وتختلف مكانة مجموعة الحبوب بين البلدان المدروسة بشكل واضح. ففي حين بلغ ذلك المتوسط فى البلدان المتقدمة ١٣٢,٨ كجم فى متوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧، نجد أن مثيله يصل إلى ١٦٨,٤ كجم فى البلدان النامية، أي أن تلك المجموعة تعد أهم فى البلدان النامية. ومن ناحية أخرى وعند مقارنة متوسط استهلاك الفرد من الحبوب فى البلدان الإسلامية المختارة بنظيره فى البلدان النامية، نجد أن هذا المتوسط يزيد

في كل البلدان النامية ما عدا في ماليزيا، وأفغانستان. في نفس الوقت، نجد أنه في حين يقل المتوسط في البلدان المتقدمة بين الفترات الثلاث، يزيد في البلدان النامية وكذلك يتزايد في كل البلدان المختارة، ما عدا في ماليزيا وأفغانستان أيضا، وهو الأمر الذي يعكس أهمية تلك المجموعة، خصوصا في إندونيسيا التي تضاعف فيها المتوسط المذكور من ١٠١,٣٠ إلى ٢٠٦,٨ كجم.

٢/٢ الدرنيات. تأتي الدرنيات، وأهمها البطاطس، من المجموعات الغذائية التي لها أهمية في عدد من البلدان دون غيرها. ففي حين يمثل المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من الدرنيات في البلدان المتقدمة في متوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧، حوالي ٧٦,٦كجم، وعلي الرغم من تناقص هذا المتوسط بين الفترات الثلاث، نجد أن نظيره لا يصل إلا إلى ٥٧,٥كجم في البلدان المتقدمة. أما في البلدان الإسلامية المدروسة فيوجد اختلافات واضحة بينها. ففي حين يصل هذا المتوسط إلى ١٧٢.كجم في إندونيسيا في نفس الفترة بعد أن كان ١٢٩,٢كجم في متوسط الفترة ٦٠-١٩٦٥، وحوالي ٦١,٦ في تركيا في متوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧، أي أعلى من متوسط البلدان النامية، نجد أنه يقل في باقي البلدان الإسلامية المدروسة عن البلدان النامية ويصل إلى أقل معدلاته في باكستان ٨,٧كجم وأفغانستان ١٠,٢كجم.

٣/٢ البقوليات. تختلف مجموعة البقوليات من حيث مكانتها من زاوية متوسط استهلاك الفرد من البقوليات في البلدان المختلفة. ففي حين لم يتجاوز متوسط استهلاك الفرد السنوي من البقوليات في البلدان المتقدمة في متوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧ ٣,٠كجم وهو ما يقل عن نصف المتوسط المماثل في البلدان النامية، وصل هذا المتوسط إلى ١١,١ كجم في تركيا، وتراوح في البلدان الأخرى إيران وباكستان حول متوسط البلدان النامية، ووصل إلى أقل معدلاته في أفغانستان حيث لم يزد عن ٠,٨كجم. ومن الواضح من هذه الأرقام ومن نسب الاكتفاء الذاتي وجود ارتباط وثيق بين الاستهلاك من البقوليات والإنتاج المحلي.

٤/٢ المحاصيل السكرية. لا تمثل المحاصيل السكرية أهمية كبيرة من المنظور التغذوي بشكلها المباشر إلا في عدد محدود من البلدان . ففي حين يعادل متوسط استهلاك الفرد السنوي تلك المجموعة الصفر في البلدان المتقدمة، نجد أنه يتراوح حول ٥,٢ كجم في متوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧. أما في البلدان الإسلامية المدروسة فنجد أن بلدان مثل تركيا وإيران وإندونيسيا وأفغانستان لا يتعدى الصفر أما ماليزيا وبنجلاديش فيقل فيهما هذا المتوسط عن نظيره في البلدان النامية، ولا يزيد عن متوسط البلدان النامية في أي من البلدان المدروسة إلا في باكستان (٦,٧كجم)، على الرغم من تراجعه.

٥/٢ الخضراوات. تعد مجموعة الخضراوات من أهم مجموعات الأغذية الواقية. ومن بيانات الاستهلاك من الخضراوات في البلدان محل الدراسة يتضح وجود تزايد لمتوسط استهلاك الفرد من الخضراوات في كل البلدان عدا في أفغانستان. لكن في نفس الوقت نجدر ملاحظة ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من الخضراوات في البلدان المتقدمة (١٠١,١كجم) عن نظيره في البلدان النامية (٧٧,٢كجم). أما بخصوص البلدان الإسلامية السبع فيظهر وجود تباينات عميقة. ففي حين وصل ذلك المتوسط في تركيا ١٧٦,٤كجم وفي إيران ١٢٦,٣كجم في متوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧، يلاحظ انخفاض ذلك المتوسط في باقي البلدان بوضوح خصوصا في بنجلاديش (١١,٢كجم)، وأفغانستان ٠(١٦,٦كجم)، في حين تراوح ذلك المتوسط بين ٢٠,٠ و٤٠,٠ كجم في إندونيسيا وباكستان، وبذلك يتضح الفارق الكبير بين تركيا وإيران وباقي البلدان.

٦/٢ الفاكهة. تمثل الفاكهة كما هو الحال مع الخضراوات، أحد أهم مجموعات الأغذية الواقية. وقد تزايد المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من الفاكهة بوضوح بين الفترات الثلاث في مختلف البلدان محل الدراسة ما عدا في ماليزيا التي لم يشهد ذلك المتوسط تغيرات وتذكر، وفي بنجلاديش وأفغانستان، حيث تراجع فيهما ذلك المتوسط. وفي حين اقترب متوسط استهلاك الفرد من الفاكهة في متوسط الفترة ٩٦-٩٧ في البلدان المتقدمة من ٩٠,٠كجم نجد أن هذا المتوسط تجاوز بالكاد ٦٠ كجم في البلدان النامية، أما في البلدان الإسلامية السبع فنجد أن أعلاها في متوسط استهلاك الفرد هي إيران (١٧٢,١كجم)، تليها تركيا (١٤٩,٠كجم)، وتراوح ذلك المتوسط بين ٣٠-٥٠ كجم فقط في إندونيسيا وماليزيا وباكستان وأفغانستان، ولم يتعد ١١,٥كجم في بنجلاديش، وهو الأمر الذي يعكس الانخفاض الحاد في استهلاك الفاكهة وتلك البلدان الخمس، سواء كان ذلك بالمقارنة مع البلدان المتقدمة أو مع البلدان النامية.

٧/٢ السكريات. تعد السكريات من المجموعات التي يوجد اختلاف واضح في متوسط استهلاكها للفرد بين الدول المتقدمة والدول النامية وفي تطوره بين الفترات المختلفة. فبينما وصل هذا المتوسط إلى ٤٣,٦كجم في متوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧ في البلدان المتقدمة نجد أن المتوسط المماثل لم يزد عن ١٩,٧كجم في البلدان النامية. أما في البلدان الإسلامية السبع فتأتي ماليزيا بمتوسط استهلاك للفرد بلغ أكثر من ٥٧ كجم، وفي تركيا ٣١كجم وباكستان ٢٩كجم، وفي إيران حوالي ٢٩كجم أي أكثر من متوسط البلدان النامية، بينما يقل ذلك المتوسط عن متوسط البلدان النامية في إندونيسيا، وبنجلاديش وأفغانستان وتعد الأخير من أقل دول العالم استهلاكا للسكريات حيث يبلغ المتوسط المذكور ٢,٤كجم.

٨/٢ الزيوت النباتية. تحتل مجموعة الزيوت مكانة هامة في النظام الغذائي من حيث كونها مصدرا هاما للإمداد بالكالوري، وأيضا بالدهون. وعند مقارنة متوسط استهلاكا الفرد من

الزيوت النباتية بمتوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧ فى البلدان المتقدمة (١٦,٢كجم)، بنظيره فى البلدان النامية (٨,٢كجم)، نجد أن الأول يعادل ضعفى الثاني هذا على الرغم من المتوسط الثاني قد تطور بمعدلات أسرع من الأول بين الفترات الثلاث. وتعد تركيا، وماليزيا وباكستان وإيران وإندونيسيا من البلدان الإسلامية محل الدراسة التى يزيد بها متوسط استهلاك الفرد من الزيوت النباتية عن مثيله فى البلدان النامية أو يقترب منه بل ويزيد فى تركيا عن نظيره فى البلدان المتقدمة. أما فى بنجلاديش و أفغانستان فيصل فيهما هذا المتوسط إلى حوالي نصف نظيره فى البلدان النامية فى بنجلاديش وحوالي الثلث فى أفغانستان.

٩/٢ **الدهون الحيوانية.** على الرغم من أن الدهون الحيوانية ظلت لفترة طويلة من الزمن المصدر الأساسي للدهون كعامل غذائي، إلا أن هذا متوسط استهلاك الفرد من الدهون الحيوانية بدأ فى التناقص بين الفترات الثلاث أو فى الثبات فى غالبية البلدان محل الدراسة.وعند مقارنة متوسط استهلاك الفرد من الدهون الحيوانية بمتوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧ فى البلدان المتقدمة (٨,٧كجم) بنظيره فى البلدان النامية (١,٦كجم)، يتضح الفارق الكبير بين المتوسطين. أما بالنسبة لتلك المتوسطات فى البلدان الإسلامية محل الدراسة فنجد أنها تزيد عن متوسط البلدان النامية فى كل من باكستان (٣,٧كجم) وإيران (٢,٢كجم)، وتركيا (٢,١كجم)، وماليزيا (١,٨كجم) فى حين تقل عن ذلك المتوسط فى أفغانستان وإندونيسيا وبنجلاديش وتبلغ أقل المعدلات فى بنجلاديش حيث لم يزد ذلك المتوسط عن ٠,٢كجم.

١٠/٢ **اللحوم.** تعد اللحوم (بنوعيها الحمراء والبيضاء) المصدر الأساسي لإمداد الجسم بالبروتين الحيواني الهام جدا لكثير من عمليات التمثيل الغذائي والنمو، لذلك يستخدم متوسط استهلاك الفرد من اللحوم فى الكثير من الدراسات كأحد معايير التقدم والتنمية البشرية. وعند مقارنة متوسط استهلاك الفرد من اللحوم بمتوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧ فى البلدان المتقدمة (٧٥,٧كجم) بنظيره فى البلدان النامية (٢٣,٩كجم) يتضح أنه على الرغم من التزايد الواضح فى ذلك المتوسط بين الفترات الثلاث إلا أن ذلك لم يكن كافيا إلا للوصول إلى أقل من ثلث نفس المتوسط بالبلدان المتقدمة. وباستثناء ماليزيا من بين البلدان الإسلامية محل الدراسة والتي يزيد فيها المتوسط المذكور (٥٠,٤كجم) بوضوح عن نظيره فى البلدان النامية، يتبين أن كل المتوسطات المماثلة فى باقي البلدان الإسلامية تقل عن متوسط البلدان النامية وإن كان هذا الانخفاض يظهر فى أقصى حالاته فى كل من بنجلاديش (٣,٣كجم، وإندونيسيا (١٠,٥كجم)، وأقصى اقتراب له من متوسط البلدان النامية بعد ماليزيا يظهر فى إيران (٢٣,١كجم)، وتركيا (١٨,٨كجم).

١١/٢ الألبان. تعد الألبان ثاني أهم مصادر الإمداد بالبروتين الحيواني. ولا تختلف الصورة كثيرا فى متوسط استهلاك الفرد من الألبان عن نظيره من اللحوم فى البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ففي حين بلغ هذا المتوسط فى البلدان المتقدمة بمتوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧ حوالي ١٩٥,٠كجم وصل نظيره فى البلدان النامية إلى ٤٢,١كجم فقط. وعند النظر إلى البلدان الإسلامية محل الدراسة يظهر وجود اختلافات كبيرة فيما بينها من منظور المتوسط المذكور. ففي حين وصل هذا المتوسط إلى ١٣٥,٢ فى تركيا و١١٥,٢ كجم فى باكستان، تراوح بين ٤٠-٥٠كجم فى كل من إيران وماليزيا ووصل أقصى درجات انخفاضه فى إندونيسيا ٦,٣كجم، وبنجلاديش ١٤,٨كجم. من ذلك يمكن القول أنه باستثناء تركيا وباكستان تعد متوسطات استهلاك الفرد من الألبان ضعيفة بشدة مقارنة بالبلدان المتقدمة، وضعيفة أيضا مقارنة بالبلدان النامية بالنسبة لإندونيسيا وبنجلاديش وأفغانستان.

١٢/٢ البيض. يمثل البيض أحد مصادر البروتين الحيواني التقليدية. خصوصا فى البلدان النامية، حيث أنه يعد من أرخص هذه المصادر. ومن الواضح أن الجهود التى بذلت فى البلدان النامية لزيادة متوسط استهلاك الفرد من البيض قد أثمرت. حيث تزايد ذلك المتوسط بدرجة كبيرة بين الفترات الثلاث، حيث بلغ ٦,٦كجم فى متوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧، أي أكثر قليلا من نصف مثيله فى البلدان المتقدمة ١٢,٣كجم. أما فى البلدان الإسلامية محل الدراسة فيمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات الأولى تضم ماليزيا حيث يزيد متوسط استهلاك الفرد بها (١٤,١كجم) عن مثيله فى البلدان المتقدمة، والنامية تضم كل من تركيا (٩,٦كجم)، وإيران (٦,٧كجم) حيث يزيد ذلك المتوسط بهما عن مثيله بالبلدان المتقدمة، أما المجموعة الثالثة فتضم باقي البلدان حيث ينخفض ذلك المتوسط بهم بوضوح عن المتوسطات المذكورة من قبل، ومرة أخرى يبلغ متوسط استهلاك الفرد من البيض أقل معدلاته فى أفغانستان (٠,٧كجم)، وبنجلاديش (٠,٨كجم).

١٣/٢ الأسماك. تعد مجموعة الأسماك من المصادر التى بدأت أهميتها تزداد كمصدر صحي للبروتين الحيواني مقارنة بالمصادر الأخرى. وقد أخذ هذا المصدر تزداد أهميته فى البلدان النامية حيث تزايد متوسط استهلاك الفرد من الأسماك بها بين الفترات الثلاث حتى وصل إلى ١٣,٩كجم بمتوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧، وهو معدل مقبول مقارنة بنظيره فى البلدان المتقدمة والذي بلغ ٢٣,٣كجم. وعند مقارنة ذلك بالبلدان الإسلامية محل الدراسة فيتضح أنها تنقسم إلى مجموعتين الأولى تضم ماليزيا التى يصل ذلك المتوسط بها إلى ٥٣,١كجم أي أكثر من ضعفى نظيره فى البلدان المتقدمة، وإندونيسيا (١٨,٠كجم). أما المجموعة الثانية فتضم باقي البلدان حيث يقل فيها هذا المتوسط عن نظيره فى البلدان النامية بدرجات متفاوتة بين البلدان المختلفة.

ولكن أقل متوسط يمكن رصده فى أفغانستان التى اقترب فيها هذا المتوسط من الصفر، وفى باكستان، ٢,٠كجم. مرة أخرى يتضح أن متوسط استهلاك الفرد من الأسماك يعانى من ضعف فى الدول الإسلامية محل الدراسة عدا ماليزيا وذلك مقارنة بكل من الدول المتقدمة والدول النامية.

٣- متوسط استهلاك الفرد من الكالوري.

يتحدد متوسط استهلاك الفرد من الكالوري (السعرات الحرارية): كغيره من المعاملات الغذائية من أي من المجموعات الغذائية على أساس متوسط استهلاك الفرد من هذه المجموعة مقومة وفقا لمعاملات فنية متعارف عليها. وبالنسبة لنسبة مساهمة أي مجموعة فى متوسط استهلاك الفرد من الكالوري، وغيره من المعاملات الغذائية، فيتحدد كنسبة لمتوسط ما يحصل عليه الفرد من أي مجموعة من الكالوري من إجمالي ما يحصل عليه من الكالوري، أي أن هذه النسبة لا تتحدد فقط وفقا لمساهمة أي مجموعة ولكن يتحدد ذلك وفقا لمساهمة باقي المجموعات وفى هذا الجزء من البحث يتم الاعتماد على جدول (٣) والذي يوضح المتوسط اليومي لاستهلاك الفرد من الكالوري من أهم المجموعات الغذائية، وجدول (٤) والذي يوضح نسبة مساهمة كل من المجموعات الغذائية فى نصيب الفرد اليومي من الكالوري.

١/٣ على الرغم من التطور الذي حدث لمتوسط نصيب الفرد اليومي من الكالوري فى البلدان النامية بين الفترات الثلاث كان واضحا حتى وصل هذا المتوسط إلى ٢٦٣٨ كالورى فى متوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧، إلا أن هذا المتوسط ما زال أقل من نظيره فى البلدان المتقدمة والذي يبلغ ٣٢٢٨ كالورى، علما بأن المتوسطات الدولية توضح احتياج الفرد فى المتوسط بين ٢٧٠٠-٣٠٠٠ كالورى، أي أن الفرد فى البلدان النامية يحصل على ما يقارب الحد الأدنى، فى حين يزيد متوسط نصيب الفرد فى البلدان المتقدمة عن الحد الأعلى بوضوح. أما بالنسبة للبلدان الإسلامية السبع محل الدراسة، فيتبين وجود تزايد واضح لذلك المتوسط فى كل البلدان بين الفترات الثلاث، عدا فى بنجلاديش حيث لا يوجد تغيرات واضحة، وفى أفغانستان حيث تناقص هذا المتوسط بين الفترات الثلاث. ومن ناحية أخرى، يتضح وجود اختلافات واضحة بين البلدان السبع، حيث بلغ هذا المتوسط فى تركيا ٣٥١٩ فى الفترة ٩٦-١٩٩٧ كالورى أي أكثر من نظيره فى البلدان المتقدمة، أما فى إيران وإندونيسيا وماليزيا فقد تراوح ذلك المتوسط بين ٢٨٢٧-٢٩٥٩، أي أعلى من متوسط البلدان النامية أقل من متوسط البلدان المتقدمة، وبالنسبة لبنجلاديش وأفغانستان فيقل ذلك المتوسط بهما بوضوح عن مثيله فى البلدان النامية ويظهر بوضوح فى أفغانستان حيث لا يزيد ذلك المتوسط إلا عن نصف نظيره فى البلدان النامية.

٢/٣ تأتى أهمية دراسة مساهمة كل من المنتجات النباتية والحيوانية فى نصيب الفرد من الكالوري، من الحقيقة العلمية والخاصة بأن فائدة الكالوري الناتج من المنتجات الحيوانية أكثر فائدة للجسم من المنتجات النباتية بما يعادل الضعفين أو ثلاثة أضعاف وفى حين وصل متوسط نصيب الفرد من الكالوري من المنتجات الحيوانية فى البلدان المتقدمة بمتوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧ إلى ٨٥٥,٠ كالورى بنسبة ٢٦,٥% من الاجمالي، وصل المتوسط المماثل إلى ٣١٤ كالورى فقط بنسبة ١١,٩% من الإجمال. أما فى البلدان الإسلامية محل الدراسة فتتكرر مرة الاختلافات بشكل واضح فيما بينها. ففي حين وصل المتوسط المستمد من المنتجات الحيوانية فى ماليزيا ٥٥٩ كالورى أي بنسبة ١٨,٩% من الإجمالي أي أعلى من نسبة مساهمة الإنتاج الحيواني فى البلدان النامية، وفى تركيا ٤٠٢ كالورى بنسبة ١١,٤ فقط كم الإجمالي، أي بمتوسط أعلى من البلدان النامية ونسبة مساوية لنسبة ذلك المتوسط فى البلدان النامية. وعلى الرغم من ارتفاع ذلك المتوسط المستمد من المنتجات الحيوانية فى باكستان (٣٦٦ كالورى) ونسبة المساهمة فى الإجمالي حوالي ١٤,٧% إلا أن انخفاض متوسط نصيب الفرد من الكالوري يجب أن يؤخذ فى الاعتبار. أما فى باقي البلدان فيلاحظ انخفاض متوسط نصيب الفرد من الكالوري من المنتجات الحيوانية بوضوح عن مثيله فى البلدان النامية فى كل من إيران وإندونيسيا وبنجلاديش وأفغانستان وان كان هذا الانخفاض أوضح ما يكون فى البلدان الثلاث الأخيرة كما تنخفض نسبة مساهمة الكالوري من المنتجات الحيوانية من الإجمالي فى تلك البلدان خصوصا فى بنجلاديش وإندونيسيا (٣,٣%، ٤,٦%، على التوالي).

٣/٣ تعد مجموعة الحبوب أهم مجموعة للإمداد بالكالوري ولكن تختلف نسبة مساهمة هذه المجموعة فى إجمالي الكالوري، ففي حين جاءت نسبة مساهمتها فى البلدان المتقدمة بمتوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧، ٣١,٩% بلغت فى البلدان المتقدمة ٥٦,٣%. أما فى البلدان الإسلامية السبع، فتقل نسبة مساهمة الحبوب فى ماليزيا ٤١,١% وفى تركيا (٤٨,٥%) وإيران (٥٤,١%) وباكستان (٥٥,٦%) عن مثيلتها فى البلدان النامية بينما تزيد عنها بوضوح فى كل من إندونيسيا وبنجلاديش وأفغانستان، إلى الحد أنها تصل فى البلدين الآخرين إلى أكثر من ٨٠% من الإجمالي، أي أن هذه المجموعة تقدم وحدها أكثر من أربع أخماس احتياجات الفرد من الكالوري.

٤/٣ بعد مجموعة الحبوب تأتى مجموعتا السكريات والزيوت النباتية من حيث أهمية المساهمة فى إجمالي نصيب الفرد اليومي من الكالوري. فبالنسبة للسكريات أتت نسبة مساهمة تلك المجموعة بمتوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧ فى البلدان المتقدمة ٢٢,٨%، فى حين كانت ٧,٢% فى البلدان النامية. أما فى البلدان الإسلامية فقد جاءت النسبة المذكورة أعلى من مثيلتها فى

البلدان النامية في كل البلدان عدا في إندونيسيا وبنجلاديش وأفغانستان. وبالنسبة لمجموعة الزيوت فأن الصورة لا تختلف كثيرا. ففي حين كانت النسبة المذكورة في البلدان المتقدمة ١١,٨%، جاءت في البلدان النامية ٧,٤%. أما عن البلدان الإسلامية السبع، فأن هذه النسب تتشابه من حيث علاقتها مع النسبة في البلدان النامية مع مجموعة السكريات، حيث تزيد في كل البلدان عدا في إندونيسيا وبنجلاديش وأفغانستان.

٥/٣ في حين تعد مجموعة اللحوم أهم مجموعة المنتجات الحيوانية من حيث المساهمة في الإمداد بالكالوري في البلدان المتقدمة بمتوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧، (١٠,٢%)، وفي البلدان النامية (٥,٩%)، لا ينطبق هذا الوضع بالنسبة للبلدان الإسلامية السبع، حيث لا يصدق ذلك إلا في إيران وإندونيسيا وماليزيا وأفغانستان، في حين تزيد أهمية مجموعة الألبان في تركيا وباكستان وبنجلاديش.

٤- متوسط استهلاك الفرد من البروتين.

يوضح جدول (٥) المتوسط اليومي لاستهلاك الفرد من البروتين من المجموعات الغذائية المختلفة، وجدول (٦) نسبة كل من المجموعات الغذائية في نصيب الفرد اليومي من البروتين، ومن الجدولين المذكورين يمكن استنتاج التالي:

١/٤ توصي المنظمات الدولية بنصيب يومي للفرد من البروتين بنوعيه، بين ٨٠-١٠٠ جرام. وفي حين يصل متوسط نصيب الفرد اليومي من البروتين بمتوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧ في البلدان المتقدمة الحد الأقصى لهذا النصيب (٩٧,٧جرام)، لم يزد ذلك المتوسط في البلدان النامية رغم تطوره بين الفترات الثلاث إلا إلى ٦٦,٦ جرام أي أقل من الاحتياجات الموصى بها دوليا. وتنقسم البلدان الإسلامية السبع إلى ثلاث مجموعات من منظور نصيب الفرد من البروتين وتضم المجموعة الأولى تركيا وإيران بنصيب قدره ٩٩,١، ٩٥,٥ جرام أي أكثر أو مقارب لنصيب الفرد في البلدان المتقدمة. وتضم المجموعة الثانية ماليزيا وإندونيسيا وباكستان بنصيب يتراوح بين ٦٢,١ و ٧٥,١جرام أي مقارب لنظيره في متوسط البلدان النامية أو أعلى منها. أما المجموعة الثالثة، فتضم باكستان وأفغانستان فلا يزيد نصيب الفرد فيهما من البروتين عن نصف الاحتياجات الموصى بها إلا بقليل.

٢/٤ عند دراسة نسبة مساهمة المنتجات الحيوانية في نصيب الفرد اليومي من البروتين، تتضح عدة حقائق أهمها هو تزايد هذه النسبة بين الفترات الثلاث في كافة البلدان المدروسة. وتأتي أهمية ارتفاع مساهمة المنتجات الحيوانية من حقيقة وجود أحماض أمينية هامة في تلك المنتجات ولا توجد في المنتجات النباتية، وتساعد تلك الأحماض إلى جانب أهميتها في المساعدة على الاستفادة من العديد من الأملاح والفيتامينات التي تعيق المنتجات النباتية

الاستفادة منها. وفى حين تصل هذه النسبة بمتوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧ بالبلدان المتقدمة إلى ٥٥,٩%، لم تتعد هذه النسبة بالبلدان النامية ٢٧,٩%. وبالنسبة للبلدان الإسلامية محل الدراسة فيمكن تقسيمها إلى مجموعتين من زاوية ارتفاع نصيب الفرد من البروتين من المنتجات الحيوانية ونسبة هذا النصيب من الإجمالي. فتضم المجموعة الأولى كل من ماليزيا وإيران وباكستان حيث تصل نسبة المساهمة فيهما إلى ٥٦,٥%، و٤٠,٥% و ٣١,٤% على التوالي، وهو ما يوضح ارتفاع تلك النسب عن نظيرتها فى البلدان النامية وتخطيها للبلدان المتقدمة فى حالة ماليزيا. أما المجموعة الثانية فتضم باقي البلدان الإسلامية، حيث تقل النسبة المذكورة عن متوسط البلدان النامية وتصل هذه النسبة إلى أقل حد لها فى بنجلاديش حيث لم تزد عن ١٣,٨%.

٣/٤ على الرغم من التباينات بين البلدان المدروسة، خصوصا البلدان الإسلامية، من زاوية مساهمة المنتجات الحيوانية فى البروتين، إلا أن الحقيقية الواضحة أن نسبة مساهمة المنتجات الحيوانية فى البروتين أعلى بوضوح من نسبة مساهمة تلك المنتجات فى الكالوري بوضوح شديد فى كل البلدان.

٤/٤ تعد مجموعة الحبوب أهم المجموعات الغذائية التى تساهم فى نصيب الفرد من البروتين. وفى حين تصل نسبة هذه المساهمة بمتوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧ فى البلدان المتقدمة ٣٠% نجد أن هذه النسبة تصل إلى ٥٢,١% فى البلدان النامية. وبالنسبة للبلدان الإسلامية السبع فنجد أن هذه النسبة أعلى من مثيبتها فى البلدان النامية فى كل البلدان عدا فى ماليزيا وإيران. وتصل أقصى نسبة مساهمة لهذه المجموعة فى البروتين فى أفغانستان وبنجلاديش حيث تزيد هذه النسبة عن ٧٥%.

٥/٤ تعد مجموعة اللحوم ثاني أهم المجموعات من حيث المساهمة فى البروتين، خصوصا فى البلدان المتقدمة حيث تصل نسبة المساهمة إلى ٥٢,٨%، كما تصل هذه النسبة فى البلدان النامية إلى ١٢,٢%. ولا تزيد نسبة مساهمة اللحوم فى البروتين فى أي من البلدان الإسلامية محل الدراسة إلا فى ماليزيا حيث تصل النسبة إلى ٢٢,٤%، بينما تقل هذه النسبة عن ١٠% باقي البلدان، بل وتقل عن ٥% فى بنجلاديش.

٦/٤ وتعد مجموعة الألبان من المجموعات الهامة أيضا فى المساهمة فى البروتين، حيث تصل نسبة مساهمة هذه المجموعة بالبلدان المتقدمة إلى ١٧,٤%، فى حين لم تزد عن ٦,٠% فى البلدان النامية. أما بالنسبة للبلدان الإسلامية السبع فقد زادت نسبة مساهمة تلك المجموعة عن متوسط البلدان النامية فى كل من ماليزيا وتركيا. أما باقي البلدان الإسلامية فقد انخفضت تلك النسبة عن متوسط البلدان النامية خصوصا فى إندونيسيا وبنجلاديش.

٧/٤ أما بالنسبة لمجموعة الأسماك فتعد نسبة مساهمتها فى البروتين بمتوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧، متقاربة فى كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ٦,٩%، و ٥,٦%، على التوالي. أما بالنسبة للبلدان الإسلامية محل الدراسة فلم تزد نسبة المساهمة فى أي منها عن متوسط البلدان النامية إلا فى ماليزيا، التى وصلت فيها النسبة إلى حوالي ثلاث أضعاف مثيلتها فى البلدان المتقدمة، وإندونيسيا، وباكستان، فى حين انخفضت فى باقي البلدان وبلغت تلك النسبة أقصى انخفاض فى أفغانستان حيث اقتربت بدرجة كبيرة من الصفر.

د.متوسط استهلاك الفرد من الدهون.

يوضح جدول (٧) المتوسط اليومي لاستهلاك الفرد من الدهون من المجموعات الغذائية المختلفة، وجدول (٨) نسبة كل من المجموعات الغذائية فى نصيب الفرد اليومي من الدهون. ومن الجدولين المذكورين يتضح التالي:

١/٥ على الرغم من أن توصية المنظمات الدولية بنصيب اليومي للفرد من الدهون، كمصدر هام للطاقة بين ٨٠-٩٠ جرام، إلا أن نصيب الفرد اليومي بمتوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧ فى البلدان جرام المتقدمة تجاوز هذه التوصية بدرجة كبيرة وبلغ ١١٥,٧ جرام فى حين يقل هذا المتوسط بالبلدان رغم تطوره الواضح بين الفترات عن التوصيات الدولية واقتصر على ٥٨,٤ جرام. وبالنسبة للبلدان الإسلامية فيظهر وجود مجموعة كبيرة من التباينات. فبينما وصل هذا المتوسط إلى ٩٨,٣ جرام فى تركيا و٨٢,٤ جرام فى ماليزيا، أي مستويات أعلى من الموصى بها دوليا. أما فى باكستان وإيران وإندونيسيا فقد تراوح هذا المتوسط بين ٥٧,٥ و ٦٥,٣ جرام أي أقل من التوصيات الدولية بدرجة مقبولة ، فى حين أن هذا المتوسط لم يتجاوز ربع التوصيات الدولية فى كل من بنجلادش وأفغانستان.

٢/٥ تعد مساهمة الإنتاج الحيواني فى نصيب الفرد اليومي من الدهون أعلى بوضوح من مساهمة تلك المنتجات فى المعاملين الغذائيين الآخرين: الكالوري والبروتين فى كافة البلدان محل الدراسة. وفى حين بلغت نسبة مساهمة تلك المنتجات فى متوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧ فى البلدان المتقدمة ٥٣,٤%، وصلت هذه النسبة إلى ٤٠,٦% فى البلدان النامية وهو أمر يفسر بعدم الاحتياج للدهون فى البلدان النامية " الحارة " بنفس الدرجة فى البلدان المتقدمة " الباردة. ولم تصل نسبة مساهمة تلك المجموعة فى الدهون متوسط البلدان النامية. إلا فى أفغانستان وبدرجة ما فى ماليزيا فى حين انخفضت تلك النسبة فى باقي البلدان.

٣/٥ عند تحديد أهم المجموعات الغذائية من حيث المساهمة فى الدهون، تأتى مجموعة الزيوت النباتية فى كل البلدان المدروسة، خصوصا فى تركيا وباكستان وإيران. تلي تلك المجموعة فى الأهمية مجموعة اللحوم ومجموعة الحبوب حيث تتبادلا الأهمية فى البلدان

المدروسة. ففي حين تأتي اللحوم في المكانه الثانية في متوسط البلدان المتقدمة وماليزيا، تأتي الحبوب في المكانة الثانية في باقي البلدان الإسلامية عدا في باكستان وأفغانستان حيث تأتي مجموعة الدهون الحيوانية في المكانة الثانية.

٤/٥ على الرغم من أهمية نسبة مجموعة الألبان من حيث المساهمة الدهون في البلدان المتقدمة (١٣,٨%)، وباكستان (١٠,٠%)، وتركيا (١١,٨%)، إلا ان أهمية تلك المجموعة ليست بنفس القدر في متوسط البلدان النامية وفي باقي البلدان الإسلامية .

٦.السعة الإستيعابية السكانية.

يوضح جدول(٩) السعة الاستيعابية السكانية المقدرة للمجموعات الغذائية المختلفة بمتوسط البلدان المتقدمة ومتوسط البلدان النامية والبلدان الإسلامية السبع محل الدراسة، ومنه يتضح لأي من المجموعات الغذائية تعدت السعة الاستيعابية السكانية عدد السكان الفعلي لكل من البلدان محل الدراسة وفقا للمتاح للاستهلاك الآدمي من الإنتاج المحلي حسب متوسط استهلاك الفرد الفعلي بكل من تلك البلدان بمتوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧.

٦/١ **البلاد المتقدمة**. تعدت السعة الاستيعابية السكانية عدد السكان الفعلي لكل المجموعات الغذائية الأساسية، عدا بالنسبة للسكريات وللخضراوات بدرجة محدودة وللزيوت النباتية والأسماك بدرجة ملحوظة.

٦/٢ **البلاد النامية** . تعدت السعة الاستيعابية السكانية عدد السكان الفعلي فقط لمجموعات الدرنيات والخضراوات والفاكهة والسكريات والزيوت النباتية والأسماك، وانخفضت بدرجات متفاوتة عن عدد السكان الفعلي بالنسبة لباقي المجموعات.

٦/٣ **تركيا**. لم تتعد السعة الاستيعابية السكانية عدد السكن الفعلي إلا لمجموعات الدرنيات والبقوليات والخضراوات والفاكهة والسكريات واللحوم من المجموعات الغذائية الهامة فى حين انخفضت تلك السعة لباقي المجموعات بوضوح عن عدد السكان الفعلي.

٦/٤ **إيران**. تعدت السعة الاستيعابية السكانية عدد السكان الفعلي فقط من المجموعات الهامة من البقوليات والخضراوات والفاكهة والبيض، فى حين انخفضت بوضوح بالنسبة للمجموعات الغذائية الأخرى وأهمها الحبوب.

٦/٥ **إندونيسيا**. لم تتعد السعه الاستيعابية السكانية عدد السكان الفعلي إلا لمجموعات الدرنيات والفاكهة والزيوت النباتية (بوضوح شديد جدا) والأسماك ، فى حين تنخفض عن عدد السكان الفعلي لمجموعات أخرى أهمها الحبوب والسكريات والألبان .

٦/٦ **ماليزيا.** تعدت السعة الاستيعابية عن عدد السكان الفعلي فقط لمجموعة الزيوت النباتية، وانخفضت بوضوح عن عدد السكان الفعلي للعديد من المجموعات أهمها الحبوب والألبان والسكريات.

٧/٦ **باكستان.** لم تتعد السعة الاستيعابية السكانية عدد السكان الفعلي إلا لمجموعات الفاكهة والبيض والأسماك ، في حين قلت عنها بالنسبة لمجموعات الزيوت النباتية والحبوب .

٨/٦ **بنجلاديش.** تعدت السعة الاستيعابية السكانية عدد السكان الفعلي إلا لمجموعات البيض والأسماك، في حين انخفضت بوضوح بالنسبة لمجموعات الزيوت والسكريات والحبوب.

٩/٦ **أفغانستان.** لم تنخفض السعة الاستيعابية السكانية عدد السكان الفعلي بوضوح إلا لمجموعات السكريات والزيوت النباتية والحبوب، في حين تعدت عدد السكان الفعلي أو تقاربت معه بالنسبة لباقي المجموعات الغذائية الهامة.

٧.السعة الاستيعابية السكانية المرجحة.

اتضح من النقطة السابقة السعة الاستيعابية السكانية لكل من المجموعات الغذائية ولكن للوصول إلى السعة الاستيعابية السكانية لمجمل قطاعه الزراعة والغذاء تم استخدام ترجيح لكل من السعة الاستيعابية لكل من المجموعات الغذائية مرجحة حسب مساهمتها في متوسط نصيب الفرد من المعاملات التغذوية: الكالوري، اجمالى البروتين، والبروتين النباتي، والبروتين الحيواني، والدهون، وحساب متوسط عام كما تم التوضيح في أسلوب البحث ومنهجه. وقد تم تقدير السعة الاستيعابية السكانية المرجحة في جدول (١٠). وسيتم في هذا الجزء من البحث استعراض نسبة الفرق بين السعة الاستيعابية وعدد السكان الفعلي إلى عدد السكان الفعلي لتوضيح مدى قدرة قطاع الزراعة والغذاء على الوفاء باحتياجات السكان، تبعا لكل من المعاملات التغذوية المذكورة.

١/٧ **البلدان المتقدمة.** تطورت النسبة المذكورة بوضوح بين الفترات الثلاث. فبعد وجود عجز في متوسط الفترة ٦١-١٩٦٥ ، تزايدت النسبة المذكورة إلى ٢٢,٣% تبعا الكالوري، ٢١,٧% (اجمالى البروتين)، و٤٨,٨% (البروتين النباتي)، و ٠,٢ (البروتين الحيواني، و٠,٤ (الدهون)، وبذلك يكون المتوسط العام لإجمالي القطاع حوالي ١٨%، أي أن قطاع الزراعة والغذاء في البلدان المتقدمة قادر على الوفاء باحتياجات حوالي ١٨% أكثر من عدد السكان الفعلي.

٢/٧ **البلدان النامية.** تعبر النسبة المذكورة وتطورها بين الفترات الثلاث عن حقيقة عدم قدرة قطاع الزراعة على الوفاء بكامل احتياجات الاستهلاك ويظهر هذا العجز بوضوح خصوصا عند ترجيح السعة الاستيعابية وفقا للبروتين النباتي (-٩,٦%)، وإجمالي البروتين (-٧,٠%)،

و الكالوري (...%)، ولارتفاع السعة ... الفعلي فإن المتوسط العام كان ...% أي ... الوفاء ... الاستهلاك الآدمي.

٣/٧ **تركيا.** لم تتعد السعة المرجحة عدد السكان الفعلي إلا تبعا لإجمالي البروتين والبروتين النباتي، وانخفضت تبعا للكالوري والبروتين الحيواني، وكذلك بالنسبة للدهون. ويبلغ المتوسط العام للعجز حوالي ٧,٩%، وهو عجز ناتج أساسا عن انخفاض السعة المقدرة تبعا للدهون

٤/٧ **إيران.** تعد إيران من أعلى البلدان الإسلامية المدروسة انخفاض نسبة السعة المستيعابية عن عدد السكان الفعلي حيث وصل هذا العجز إلى ٣٧,٩%، وتعد أكثر السعات المرجحة انخفاضا تلك المقدرة تبعا للدهون والحبوب والبروتين النباتي.

٥/٧ **إندونيسيا.** على الرغم من انخفاض النسبة المقدرة تبعا لإجمالي البروتين النباتي وإجمالي البروتين، إلا أن ارتفاع السعة المرجحة المقدرة تبعا لإجمالي البروتين النباتي وإجمالي البروتين، إلا أن ارتفاع السعة المرجحة المقدرة تبعا لباقي العوامل وخصوصا تبعا للدهون، جعلت المتوسط العام لهذه النسبة يصل إلى حوالي ٢٠%، أي أن هذا القطاع قادر على الوفاء باحتياجات سكان أكثر بحوالي ٢٠%، أي أن هذا القطاع قادر على الوفاء باحتياجات سكان أكثر بحوالي ٢٠% من عدد السكان الفعلي. وقد تحقق ذلك بفعل المساهمة المرتفعة لمجموعة الزيوت النباتية والتي تحقق فائض كبير منها.

٦/٧ **ماليزيا.** برغم الانخفاض الكبير للنسبة المقدرة تبعا للسعات المرجحة حسب إجمالي البروتين، والبروتين النباتي، والبروتين الحيواني، إلا أنه كنتيجة للفائض الكبير من الزيوت النباتية فأن هذه النسبة تعاني من ارتفاع كبير عند الترجيح حسب الكالوري وحسب الدهون، وهما أكثر المعاملات تأثرا بالزيوت النباتية، ويصل المتوسط العام للنسبة المذكورة إلى حوالي ٣٨٨,٦، أي أن قطاع الزراعة قادر على الوفاء باحتياجات أربعة أضعاف عدد السكان الفعلي.

٧/٧ **باكستان.** تقل النسبة المذكورة حسب كل الترجيحات فيما عدا الترجيح تبعا البروتين الحيواني ويبلغ انخفاض هذه النسبة أقصى درجاته عند الترجيح حسب الدهون، ليصل بذلك المتوسط العام للنسبة إلى -١٥,٥%، أي أن قطاع الزراعة غير قادر على الوفاء باحتياجات حوالي ١٥,٥% من السكان.

٨/٧ **بنجلاديش.** تأتي بنجلاديش بعد إيران من حيث انخفاض النسبة المذكورة. كنتيجة لانخفاض تلك النسبة عند الترجيح حسب كل المعاملات وأدناها حسب الدهون، يصل المتوسط

العام إلى -٢٤,٣%، أي أن قطاع الزراعة غير قادر على الوفاء بحوالي احتياجات ربع السكان.

٩/٧ **أفغانستان.** تنخفض النسبة المذكورة فى أفغانستان عند الترجيح حسب كل المعاملات الغذائية، خصوصا الدهون، ولذلك يصل المتوسط العام لهذه النسبة إلى -٨,٨%، وهو ما يعنى عدم قدرة قطاع الزراعة عن الوفاء باحتياجات حوالي ٨,٨% من عدد السكان.

١٠/٧ يتضح مما سبق أن البلدان الإسلامية تعانى من انخفاض واضح للسعة الاستيعابية السكانية لمجمل قطاع الزراعة والغذاء عن عدد السكان الفعلي.وعلى الرغم من ارتفاع تلك السعة فى ماليزيا وإندونيسيا، إلا أن ذلك يجب أن يؤخذ بحذر شديد لأن ذلك ناتج عن ا، تفاع السعة الاستيعابية السكانية لمجموعة واحدة وهى الزيوت النباتية، وعلى وجه الخصوص زيوت النخيل.

١١/٧ يجب التأكيد على أن السعة الاستيعابية السكانية المقدرة تبعا للعوامل الغذائية المختلفة للبلدان الإسلامية قدرت حسب متوسط الاستهلاك الفعلي للفرد. وبذلك لا يمكن إجراء مقارنة حقيقية بين تلك البلدان نتيجة لاختلافات الكبيرة بين متوسطات الاستهلاك.

٨.السعة الاستيعابية السكانية وفقا لمتوسط الاستهلاك الفرد بالبلدان المتقدمة

حتى الآن تم القيام باستخراج متوسط عام للسعات الاستيعابية السكانية للمجموعات الغذائية للتمكن من استخراج سعة استيعابية سكانية مرجحة لمجمل قطاع الزراعة والغذاء. ولكن. وكما أوضحنا من قبل، يوجد عدة صعوبات عند المقارنة بين نسبة السعة الاستيعابية المقدرة لمجمل القطاع وعدد السكان الفعلي بين عدد من البلدان، وذلك لاختلاف متوسط استهلاك الفرد من كل من المجموعات الغذائية بين البلاد المختلفة، من ناحية، ولتباين الأهمية النسبية لكل من المجموعات الغذائية فى اجمالى كل من المعاملات الغذائية، وهو ما يؤدى لاختلاف الأساس الذي يتم عليه الترجيح بين بلد وأخرى، من ناحية أخرى. ولتحقيق أحد الأهداف الأساسية لهذا البحث، وهو تحديد قدرة قطاع الزراعة والغذاء على الوفاء باحتياجات الاستهلاك ومقارنة تلك الق

بين البلدان المختلفة، سيتم فى هذا الجزء وضع فرضية مؤداها "ماذا .. لو" تم افتراض متوسط استهلاك الفرد الخاص بالبلدان المتقدمة فى كل البلدان كل الدراسة ؟ كيف ستتغير السعة الاستيعابية السكانية للمجموعات الغذائية المختلفة؟ وكيف سيتغير المتوسط العام للسعات الاستيعابية المرجحة حسب المعاملات الغذائية المختلفة.؟ يوضح جدول (١١) السعة الاستيعابية السكانية حسب المتاح للاستهلاك الآدمي من الإنتاج المحلى بافتراض متوسط استهلاك الفرد فى البلدان المتقدمة فى متوسط الفترة ٩٦-١٩٩٧، كما يوضح جدول (١٢)

تقدير السعة الاستيعابية لمجمل قطاع الزراعة والغذاء مرجحة حسب المعاملات التغذوية الأساسية وبافتراض ثبات متوسط استهلاك الفرد الخاص بالبلدان المتقدمة فى كل البلدان محل الدراسة.

١/٨ من أهم النتائج التى تظهر عند وضع الفرضية السابقة هو الارتفاع الواضح الذي حدث للسعة الاستيعابية السكانية المقدرة لكل من مجموعتي الحبوب والبقوليات مقارنة بتلك السعات التى كانت مقدرة وفقا لمتوسط الاستهلاك الحقيقي فى كل من تلك البلدان. كذلك يتضح من تلك النتيجة وجود زيادة كبيرة لمتوسط استهلاك الفرد فى تلك المجموعتين فى البلدان الإسلامية السبع مقارنة بالمتوسط المماثل فى البلدان المتقدمة.

٢/٨ وعلى العكس من النقطة السابقة. فعند متوسط استهلاك الفرد الخاص بالبلدان المتقدمة، فأن السعات الاستيعابية لعدد غير قليل من المجموعات الغذائية وأهمها مجموعات الإنتاج الحيواني، وخصوصا اللحوم والألبان، تنخفض بوضوح فى كل البلدان الإسلامية السبع محل الدراسة، وذلك لارتفاع متوسط استهلاك الفرد بالبلدان المتقدمة من تلك المجموعات عن نظيره بالبلدان النامية.

٣/٨ عند تقدير السعة الاستيعابية المرجحة لمجمل قطاع الزراعة والغذاء حسب المعاملات الغذائية الخمس، يتضح وجود انخفاض بدرجات متفاوتة لهذه السعات والمتوسط العام لهم فى كل من البلدان محل الدراسة. ولتوضيح ذلك سيتم استعراض تطور نسبة الفرق بين السعة الاستيعابية المرجحة لكل معامل وعدد السكان الفعلي إلى عدد السكان الفعلي لتوضيح ارتفاع أو انخفاض السعة الاستيعابية.

١/٣/٨ **البلدان النامية.** الكالوري من -٦,٤% إلي -٣١,٨% ، وإجمالي البروتين من -٧,٠% إلي -٣٣,٢% والبروتين النباتي من -٩,٦% إلي ٨,٤% والبروتين الحيواني من -١,٣% إلي -٥٤,١% والمتوسط العام من -٣,٨% إلي -٣٥,٩%. من ذلك يتضح أنه باستثناء البروتين النباتي فإن السعات الاستيعابية قد انخفضت بشدة خصوصا عند الترجيح بالبروتين الحيواني والدهون، ومن ناحية أخري انخفضت قدرة القطاع علي الوفاء باحتياجات استهلاك حوالي ٣٦% من السكان إذا ما استخدم متوسط استهلاك الفرد الخاص بالبلدان المتقدمة، بعد أن كان هذا الانخفاض أقل من ٤% حسب متوسط الاستهلاك الفعلي.

٢/٣/٨ **تركيا.** الكالورى من -٤,٨% إلى ١,٨%، وإجمالي البروتين من ٠,٤% إلى -٧,١%، والبروتين النباتي من ١,٣%إلى ٥٥,٦%،و البروتين الحيواني من ٢,٢% إلى -٥٦,٦% والدهون من -٢٦,٢% إلى -٣٩,٨%، والمتوسط العام من -٧,٩% إلى -٩,٨%. من ذلك يتضح أن السعات المقدرة تبعا للبروتين الحيواني والدهون هي التي انخفضت في حين ارتفعت

تلك المقدرة على أساس الكالورى والبروتين النباتي بوضوح، وهو الأمر الذي أدى لعدم انخفاض قدرة القطاع باستخدام المتوسط العام إلا من -٧,٩% إلى -٩,٨% أي بانخفاض قدرة حوالي ٢%.

٣/٣/٨ **إيران** . الكالورى -٤٦,١% إلى -٥٦,١%، بإجمالي البروتين من -٢٩,٣% إلى -٥٣,٩% والبروتين النباتي من -٤٢,٥% إلى -٢٦,٩% والبروتين الحيواني من -٩,٩% إلى -٧٥,٣% والدهون من -٥٣,٠ إلى -٧٨,٢% فالمتوسط العام من -٣٧,٩ إلى -٥٩,١%، ويلاحظ من ذلك انه باستثناء السعة المرجحة حسب البروتين النباتي فإن كل السعات الاستيعابية الأخرى قد انخفضت بوضوح، وهو الأمر الذي أدى بالمتوسط العام للانخفاض بحيث تناقصت قدرة القطاع على الوفاء باحتياجات الاستهلاك لحوالي ٦٠% من السكان بعد أن كانت حوالي ٣٨% من السكان.

٤/٣/٨ **إندونيسيا**. الكالورى ٦,١% إلى -٨,٦% وأجمال البروتين من -٦,٣% إلى -١٤,٩% والبروتين النباتي من -٧,٩% إلى ٦٧,٢%، والبروتين الحيواني من ١,٣% إلى -٧٩,٧والدهون من ٨٠,٩% إلى ٠,٦% والمتوسط العام من ٢٠,١% إلى -٥,١% - وبذلك يتضح تزايد السعة الاستيعابية عند الترجيح تبعا الكالورى والبروتين النباتي وانخفاضها بوضوح عند الترجيح تبعا للبروتين الحيواني والدهون، وهو ما أدى في النهاية لانخفاض المتوسط العام وبالتالي انخفاض قدرة القطاع بعد أن كانت تفي باحتياجات ٢٠% أكثر من عدد السكان لوجود عجز لحوالي ٥% من عدد السكان الفعلي

٥/٣/٨ **ماليزيا**. الكالورى ٢٦٥,٠% إلى ٢٢٩%، إجمالي البروتين من -٦٠,٢% إلى -٧٢,٨% والبروتين النباتي من -١١٣,٠% إلى -١١٨,٩% والبروتين الحيواني من -١٩,٢% إلى -٣٦,٢% والدهون من ١٤٢١,٠% إلى ٩٥٧,٥% والمتوسط العام من ٣٨٨,٠% إلى ٢٥٧,٠، ويتبين من ذلك أنه على الرغم من الانخفاض الملحوظ للسعات الاستيعابية المقدرة تبعا للبروتين النباتي والحيواني إلا أن السعة الاستيعابية تبعا الكالورى والبروتين تخفى هذا الانخفاض في المتوسط العام بحيث يظهر هذا المتوسط انخفاض قدرة القطاع على الوفاء باحتياجات أربع أضعاف عدد السكان إلى ٢,٥ ضعف عدد السكان.

٦/٣/٨ **باكستان**. الكالورى -١٣,٦% إلى -٤٢,١% وإجمالي البروتين من -٧,٢% إلى -٤٥,٧% والبروتين النباتي من -١٠,٧ % إلى -١٦,٨% والبروتين الحيواني من ٠,٤% إلى -٦٨,٥% والدهون من -٣٨,٢% إلى -٦٩,٨% والمتوسط العام من -١٥,٥% إلى -٤٩,٣%، ومن ذلك يتضح انخفاض السعات الاستيعابية جميعا وهو الأمر الذي أدى إلى

انخفاض قدرة القطاع على الوفاء باحتياجات حوالي ٥٠% من عدد السكان بعد أن كانت هذه النسبة أقل من ١٦%.

٨/٣/٧ **بنجلاديش.** الكالورى -١٧,٩% إلى -٥٦,٧% وإجمالي البروتين من -١٤,٣% إلى -٥٧,٠% والبروتين النباتي من -١٦,٢% إلى ١٦,١% والبروتين الحيواني من -٢,٧% إلى -٨٩,٢% والدهون من -٦٠,٢% إلى -٩١,٦% والمتوسط العام من -٢٤,٣% إلى -٦٣,٤%، ومن ذلك يتضح تراجع السعات الاستيعابية وفقا لكافة المعاملات الغذائية وهو الأمر الذي يؤدى إلى أقصى انخفاض لقدرة قطاع الزراعة بين البلدان الإسلامية السبع حيث تقل قدرة القطاع عن الوفاء باحتياجات حوالي ثلثي السكان بعد أن كان هذا العجز مقتصر على ربع السكان.

٨/٣/٨ **أفغانستان.** الكالورى -٨,٤% إلى -٥٧,٢%، إجمالي البروتين من -٤,٤ إلى -٠,٤% إلى -٨٦,٩% والدهون من -٢١,٣% إلى -٨٦,٦% والمتوسط العام من -٨,٨% إلى -٦١,٨%، ومن ذلك يتضح انخفاض جميع السعات الاستيعابية بوضوح وهو الأمر الذي يؤدى إلى انخفاض قدرة القطاع عن الوفاء بحوالي ٦٢% من عدد السكان بعد أن كان هذا العجز مقتصر على أقل من ١٠% من عدد السكان

٨/٤ مما سبق يتضح أنه عند استخدام متوسط استهلاك الفرد بالبلدان المتقدمة كبديل لمتوسط استهلاك الفرد الفعلي بالبلدان محلى الدراسة فأن قدرة قطاع الزراعة تنخفض في جميع هذه البلدان وباستثناء ماليزيا التي مازال القطاع قادرا على الوفاء بأكثر من احتياجات السكان بدرجة ملحوظة كنتيجة للارتفاع الهائل للسعه الاستيعابية المقدرة على أساس الزيوت النباتية، فأن قدرة قطاع الزراعة في باقي البلدان الست قد انخفضت بشكل واضح عن الوفاء باحتياجات نسب تتراوح بين حوالي ١٠% من عدد السكان في تركيا إلى حوالي ثلثي السكان في بنجلادش. وهو الأمر الذي يشير إلى أن نمط الاستهلاك السائد في البلدان المتقدمة في البلدان الإسلامية أمر غير ممكن في ظل القدرات الحالية لقطاع الزراعة والغذاء وتلك البلدان.

٩.السعة الاستيعابية السكانية وفقا لمتوسط استهلاك الفرد بالبلدان النامية

بعد أن تم فى الجزء السابق اختيار أثر افتراض تثبيت متوسط استهلاك الفرد الخاص بالبلدان المتقدمة فى البلدان محل الدراسة، يتم فى هذا الجزء اختيار فرضية تثبيت متوسط استهلاك الفرد الخاص بالبلدان النامية. ويوضح جدول (١٣) السعات الاستيعابية السكانية للمجموعات الغذائية فى البلدان الغذائية وفقا لهذه الفرضية، كما يوضح جدول (١٤) السعة الاستيعابية لمجمل قطاع الزراعة والغذاء مرجحه بالمعاملات الغذائية المختلفة وفقا للفرضية ذاتها.

١/٩ توضح الفرضية السابقة فى أولى نتائجها ارتفاع كبير لكافة السعات الاستيعابية لمختلف المجموعات الغذائية الهامة عدا البقوليات فى البلدان النامية، وهو الأمر الناتج عن انخفاض متوسط استهلاك الفرد المرتفع في البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية، ويصل هذا الارتفاع أقصاه. بالنسبة لمجموعات الدهون الحيوانية واللحوم والألبان والبيض.

٢/٩ تشير نتائج الفرضية إلى وجود تغيرات متباينة فى السعات الاستيعابية فى البلدان الإسلامية السبع ولكن يمكن القول بصفة عامة وجود ارتفاع لغالبية تلك السعات فى باقي البلدان عدا بالنسبة للزيوت النباتية فى ماليزيا. من ذلك يمكن القول بصوره أولية أن قدرة قطاع الزراعة فى البلدان الأربع الأخيرة أقل من قدرة نفس القطاع فى متوسط البلدان النامية .

٣/٩ ولتحديد قدرة لمجمل قطاع لزراعة والغذاء فى البلدان محل الدراسة وفقا للفرضية الموضوعة سيتم استعراض التغيرات التى حدثت لنسبة الفرق بين السعة الاستيعابية وعدد السكان الفعلي إلى عدد السكان الفعلي تبعا لترجيح تلك السعات بكل من المعاملات الغذائية المختلفة.

١/٣/٩ **البلدان المتقدمة** . الكالوري من ٢٢,٣ إلى ٧٣,٥% وإجمالي البروتين من ٢١,٧% إلى ٧٤,٤% والبروتين النباتي من ٤٨,٨% إلى ٢٥,١% والبروتين الحيواني من ٠,٢% إلى ٢٠١,٧% والدهون ٠,٤% إلى ١٤٣,٩% والمتوسط العام من ١٧,٩ ومن ذلك يتضح انه باستثناء انخفاض السعة المقدرة وفقا للبروتين النباتي فأن باقي السعات قد ارتفعت بوضوح خصوصا تبعا للبروتين الحيواني والدهون، وهو ما يعكس ارتفاع أهمية البروتين الحيواني والدهون فى البلدان المتقدمة، وانخفاض أهمية البروتين النباتي فى تلك البلدان. كذلك، يلاحظ أنه بعد أن كان هذا القطاع قادرا على إشباع حوالي ١٨% أكثر من عدد السكان الفعلي فأن هذه النسبة قد وصلت إلى أكثر من ضعف عدد السكان.

٢/٣/٩ **تركيا**. الكالوري -٤,٨% إلى ٤٠,٢% وإجمالي البروتين من ٠,٤% إلى ٣٨,١% والبروتين النباتي من ١,٣% إلى ٤٠,٢% والبروتين الحيواني من -٢,٢% إلى ٣٢,٦% والدهون من -٢٦,٢% إلى ٣٢,٨ والمتوسط العام من -٧,٩% إلى ٣٦,٥% وهو ما يوضح تزايد السعات الاستيعابية المقدرة وفقا لكافة المعاملات الغذائية وهو ما يؤدى لتحويل العجز الخاص بقدره القطاع عن الوفاء باحتياجات حوالي ٨% من عدد السكان لوجود فائض يكفى سكان أكثر بحوالي ٣٧% من عدد السكان الفعلي.

٣/٣/٩ **إيران**. الكالوري من -٤٦,١% إلى -٣٨,٣% وإجمالي البروتين من -٢٩,٣% إلى -٣١,٦، والبروتين النباتي من ٤٢,٥ إلى - ٣٤,٤% والبروتين الحيواني من -٩,٩% إلى - ٢٤,٥% والدهون من -٥٣,٠% إلى -٤٥,٦% والمتوسط من -٣٧,٩ إلى -٣٥,٧%، ومن

ذلك يتضح تحسن السعات الاستيعابية وفقا لكل المعاملات الغذائية عدا بالنسبة للبروتين الحيواني، من ناحية، وإلى تحسن طفيف عجز قدرة القطاع عن الوفاء بالاحتياجات من حوالي ٣٨% أقل من عدد السكان إلى حوالي ٣٦% أقل من عدد السكان، من عدد السكان.

٤/٣/٩ إندونيسيا. الكالورى من ٦,١% إلى ١٧,٤% وإجمالي البروتين من -٦,٣% إلى ٥,٥% والبروتين النباتي من -٧,٩% إلى ٢٤,٢% والبروتين الحيواني من ١,٣% إلى -٤٢,٧ والدهون من ٨٠,٩% إلى ٨٨,٩% والمتوسط العام من ٢٠,١% إلى ٢١,٨%، وهو الأمر الذي يوضح تزايد السعات الاستيعابية جميعا عدا المقدرة وفقا للبروتين الحيواني التي انخفضت بوضوح، وهو الأمر الذي يؤدى إلى عدم وجود تغير واضح فى المتوسط العام حيث لم تتغير قدرة القطاع إلا بدرجة ضئيلة فتزايدت تلك القدرة للتمكن من إشباع احتياجات عدد سكان حوالي ٢٢% أكثر من عدد السكان بعدد أن كانت هذه النسبة حوالي ٢٠% فقط.

٥/٣/٩ ماليزيا. الكالوري من ٢٦٥,٩ إلى ٣٠٧,٢% وإجمالي البروتين من -٦٠,٣% إلى -٦٣,٣% والبروتين النباتي من -١١٣,٧% إلى -١١٩,٣% والبروتين الحيواني من -١٩,٢% إلى ٨١,٤% والدهون من ١٤٢١,٢% إلى ٢٠٣٢,٢% والمتوسط العام من ٣٨٨,٦% إلى ٥٧٥,٤%، ومن ذلك يتضح تزايد السعة الاستيعابية وفقا للمعاملات الغذائية المختلفة عدا المرجحة تبعا للبروتين النباتي والكالوري وعلى الرغم من ذلك فقد تزايد المتوسط العام نتيجة للارتفاع الكبير الذي حدث للسعة المقدرة وفقا للدهون إلى الحد الذي زادت معه قدرة قطاع الزراعة على الوفاء بأكثر من ٥,٨ مرة من عدد السكان الفعلي بعد أن كانت هذه النسبة حوالي ٣,٩ مرة. وهنا يجب التأكيد مرة أخرى على أن قدرة قطاع الزراعة فى ماليزيا تعتمد بوضوح على السعة الاستيعابية لمجموعة الزيوت النباتية والتي ترفع بالتالي السعة المرجحة تبعا الكالوري والدهون وهو ما يؤثر فى المتوسط العام.

٦/٣/٩ باكستان. الكالوري من -١٣,٦% إلى -١٩,٧% وإجمالي البروتين من -٧,٢% إلى -٢١,٤% والبروتين النباتي من -١٠,٧% إلى -٢٨,٤، والبروتين الحيواني من ٠,٤% إلى -٤,٧% والدهون من -٣٨,٢ إلى -٢٧,٣ والمتوسط العام من -١٥,٥% إلى -١٩,٧% ومن ذلك يتضح تراجع جميع السعات الاستيعابية عدا المقدرة وفقا للدهون وهو الأمر الذي أدى إلى انخفاض قدرة قطاع الزراعة والغذاء عن الوفاء باحتياجات حوالي ٢٠% من عدد السكان بعد أن كانت هذه النسبة حوالي ١٦% من عدد السكان.

٧/٣/٩ بنجلاديش. الكالورى من -١٧,٩ إلى -٣٩,٧%، وإجمالي البروتين من -١٤,٣% إلى -٣٩,٥%، والبروتين النباتي من -١٦,٢% إلى -٢٨,٠% والبروتين الحيواني من -٢,٧% إلى -٦٩,٢% والدهون من -٦٠,٢% إلى -٧٩,٠% والمتوسط العام من -٢٤,٣%

إلى -٥٤,٠%، ومن ذلك يتضح تراجع كافة السعات الاستيعابية وهو الأمر الذي أدى إلى انخفاض قدرة قطاع الزراعة والغذاء عن الوفاء باحتياجات أكثر من نصف السكان بعد أن كان هذا العجز لا يشمل إلا حوالي ربع السكان.

٨/٣/٩ **أفغانستان.** الكالورى من -٨,٤% إلى -٣٩,٧%، وإجمالي البروتين من -٤,٤% إلى -٣٨,٤% والدهون من -٢١,٢% إلى -٦٦,١% والمتوسط العام من -٨,٨% إلى -٤٩,٠% وهو ما يشير إلى تراجع السعة الاستيعابية وفقا لكافة المعاملات الغذائية دون استثناء، من ناحية، وإلى انخفاض قدرة قطاع الزراعة والغذاء على الوفاء باحتياجات حوالى نصف السكان بعد أن كان هذا العجز مقتصر على أقل من ٩,٠% من عدد السكان.

٤/٩ تشير النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الجزء إلى عدة نقاط فيما يخص البلدان الإسلامية محل الدراسة:

- يعد قطاع الزراعة والغذاء في تركيا أقوى من نظيره في متوسط البلدان النامية حيث أن استخدام متوسط استهلاك الفرد للبلدان النامية قد أدى لتحويل عجز القطاع المذكور إلى فائض ملحوظ ويشترك مع ذلك قطاع الزراعة في إندونيسيا وان كان ذلك بدرجة محدودة.
- يعد قطاع الزراعة في ماليزيا ذو وضع خاص فعلى الرغم من قدرة هذا القطاع على إشباع احتياجات أكثر ٥,٨ مرة من عدد السكان الفعلي وفقا لمتوسط استهلاك الفرد الخاص بالبلدان النامية، ولكن تلك السعة يجب أن تؤخذ بحذر من حيث كونه معتمدة بصورة شبه مطلقة على الارتفاع الكبير للسعة المقدرة لمجموعة الزيوت النباتية.
- على الرغم من تحسن قدرة قطاع الزراعة والغذاء في إيران باستخدام متوسط استهلاك الفرد بالبلدان النامية إلا عجز هذا القطاع ما زال ملحوظ حيث أنه غير قادر على إشباع حوالي ٣٥% من احتياجات السكان وهو ما يعادل أكثر من تسع أضعاف متوسط البلدان النامية باستخدام نفس متوسط الاستهلاك.
- أما بالنسبة لباكستان وبنجلاديش وأفغانستان فمن الواضح ضعف قدرة قطاع الزراعة والغذاء في تلك البلدان في الوفاء بجزء هام من الاحتياجات (حوالي ٢٠%، و٥٥%، و٥٠%، على التوالي)، عند الأخذ بمتوسط استهلاك الفرد في البلدان النامية.

بذلك تكون البلدان الأربع باكستان وإيران، وبنجلاديش، هي البلدان الأضعف بالترتيب المذكور من حيث قدرة الزراعة والغذاء على مواجهة الاحتياجات المحلية.

الخلاصة والتوصيات.

يهدف هذا البحث إلى تطوير أسلوب جديد لمقارنة الأنماط الاستهلاكية الغذائية بين من البلدان الإسلامية الأسيوية غير العربية. ويعتمد هذا الأسلوب على مفهوم السعة الاستيعابية السكانية لقطاع الزراعة وذلك لقياس مدى قدرة هذا القطاع على الوفاء باحتياجات الاستهلاك الآدمي من الإنتاج المحلى وذلك يعد تغطية أنواع الاستهلاك غير الآدمي الأخرى. وللتمكن من مقارنة السعات الاستيعابية المقدرة في البلدان المختارة، تمكن استخدام معيارين للمقارنة الأول هو تثبيت متوسط استهلاك الفرد الخاص بالدول المتقدمة والثاني استخدام نفس المتوسط ولكن الخاص بالدول النامية، وذلك لمقارنة السعات المقدرة لكل من تلك البلدان مع بعضها وكذلك مع كل من متوسط البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

١- تشترك غالبية البلاد الإسلامية السبع المختارة في ارتفاع أهمية المنتجات النباتية مقارنة بالمنتجات الحيوانية وذلك مقارنة بالبلدان المتقدمة أو بالبلدان النامية، ويستثنى من ذلك تركيا، وبدرجة ما إيران.

٢- وجود اختلافات كبيرة بين الأنماط الاستهلاكية الغذائية الإسلامية السبع، سواء كان ذلك من منظور متوسط استهلاك الفرد من المجموعات الغذائية، أو من منظور المتوسط اليومي لنصيب الفرد من المعاملات التغذوية (الكالورى والبروتين والدهون) أو من منظور. وهو الأهم، السعة الاستيعابية لمجمل قطاع الزراعة والغذاء.

٣- عند الاعتماد على متوسط استهلاك الفرد الفعلي بكل من تلك البلدان تبين أن كل البلدان السبع، باستثناء ماليزيا وإندونيسيا تعانى من انخفاض المتوسط العام للسعات الاستيعابية السكانية المرجحة وفقا للمعاملات الغذائية من عدد السكان الفعلي- وبذلك تأتى البلاد السبع وفقا لقدرة قطاع الزراعة والغذاء بالترتيب التالي: ماليزيا، إندونيسيا، تركيا، أفغانستان، باكستان بنجلاديش، وفى النهاية إيران.

٤- عند تثبيت متوسط استهلاك الفرد الخاص بالبلدان المتقدمة في مختلف البلدان محل الدراسة، تبين انخفاض السعة الاستيعابية لمجمل قطاع الزراعة والغذاء وظلت ماليزيا البلد الوحيد الذي ترتفع فيه هذه السعة عن عدد السكان الفعلي،وبذلك أصبح ترتيب البلاد السبع كالتالي ماليزيا، إندونيسيا تركيا، باكستان، إيران، أفغانستان، بنجلاديش.

٥- عند تثبيت متوسط استهلاك الفرد الخاص بالبلدان النامية في مختلف البلدان محل الدراسة تبين زيادة السعة الاستيعابية السكانية لمجمل القطاع في كل من ماليزيا وتركيا وإندونيسيا، وإيران على الرغم من كون السعة الاستيعابية وإيران ما زالت أقل من عدد السكان الفعلي.

أمل بالنسبة لباكستان وأفغانستان وبنجلاديش فقد انخفضت السعة الاستيعابية السكانية فيها بعد استخدام متوسط استهلاك الفرد المفترض.

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في البحث يمكن تقديم التوصيات التالية.

١- ضرورة العمل على تغيير الأنماط الاستهلاكية السائدة في غالبية البلاد الإسلامية محل الدراسة وذلك يهدف الحد من الإسراف في الاستهلاك الآدمي للحبوب والعمل أما توجيه الطاقات الإنتاجية الموجهة لإنتاج الحبوب، أما للتوسع في منتجات نباتية أخرى، أو وهو الأجدى في التوسع في الإنتاج الحيواني الذي تعانى غالبية الإسلامية محل الدراسة من عجز شديد منها.

٢- من الضروري العمل على رفع مستويات الاستهلاك الغذائي في عدد عن البلدان الإسلامية محل الدراسة (باكستان، بنجلاديش، وأفغانستان)، حيث أن تلك المستويات غير كافية من مختلف الزوايا.

٣- يمثل وجود أشكال للعمل الجماعي في قطاع الزراعة والغذاء بين البلدان الإسلامية واحد من أنجح الأساليب لرفع مستوى الاستهلاك الغذائي، من ناحية، ولرفع قدرة قطاع الزراعة والغذاء على الوفاء بالاحتياجات، من ناحية أخرى، في كل من تلك البلدان. والهدف الرئيسي للعمل الجماعي في هذا القطاع هو استغلال المزايا النسبية لكل بلد والمتمثلة في ارتفاع السعة الاستيعابية السكانية لأي من المجوعات الغذائية والتكامل بين هذه البلدان.

المراجع

١- مصطفى محمد صفوت ، محمد حسيب رجب، محمد البسيونى زويل، *"تغذية الإنسان"*، دار المعارف، ١٩٦٥.

2- Davidson S. and Passmore R. (1969) ***"Human Nutrition and Dietetics"***. Pub. The English Language Book Society and Churchil Livingstone.

3- Hutchinson, J. (1969) ***"Population and food Supply"***. Pub. Cambridge University Press.

4- Report Of a Joint FAO/WHO Expert committee, (1973). ***"Energy and protein requirements"***. Pub. Food and Agriculture Organization of the United Nations.

5- Church, C.F. and church, H.N. (1975) ***"Food values of proportions commonly used"***. Pub. J.B. Lipincott company.

6- Report of the Select committee on Nutrition and Human Needs U.S. Senate, (1977). ***"Eating in America"***. Pub. Massachusetts Institute of technology Press.

7- Allwright, J. (1992) ***"The Environment and Sustainable Growth-The Key Role of Farmers"***, Australian Journal of Soil and Water Conservation, Vol. 5, No. 1, pp 4-7.

8- Culleton, N. and Lee, J, (1993) ***"Sustainable Agriculture"***, Farm and Food, Vol. 3, No. 2 June/December, p3.

9- Schaller, N. (1993) ***"The concept of agricultural sustainability"***, Agriculture, Ecosystems and Environment, vol. 46, p89-97.

10- Bongaarts, J. (1994) ***"Can the growing human population feed itself?"*** Scientific American, March.

١١- منظمة الغذاء والزراعة / الأمم المتحدة. ***قاعدة بيانات قوائم الموازين السلعية***. بيانات سنوات مختلفة.

Abstract

This research aims to develop a new methodology to compare the food consumption patterns and the ability of the food and agricultural sector among some of the non-Arab Asian Islamic countries. This methodology, which depends on the concept of the population carrying capacity (PCC) of the food and agricultural sector, measures the ability of this sector to cover the needs of the human consumption at certain level of per capita consumption from the local production after covering the requirements of the non-human consumption. By comparing the PCC among the selected countries, two assumptions are used, the first is fixing the per capita consumption of the developed countries and the second is fixing the per capita consumption of the developing countries. The results of the research show:

1. The selected Islamic countries join in the importance of the plant products compared with the animal products, excepted from that are Turkey and Iran.
2. The food consumption patterns among the selected Islamic countries are different, from various points of view: the per capita consumption from major food groups, the per capita daily share of the major nutrition aspects and the PCC of the food and agricultural sector in each country.
3. Starting off the real PCC of each country, the conclusion is made that with exception of Malaysia and Indonesia, the PCC of the other five countries are nearly below the real population number.
4. When the per capita consumption of the developed countries is fixed in the selected Islamic countries, the PCC of the Islamic countries decline clearly under the population number. Malaysia' PCC is still higher than the population number.
5. When the per capita consumption of the developing countries is fixed in the selected countries, the PCC of the food and agricultural sector of Malaysia, Turkey and Indonesia are increased, which means the PCC in these countries are higher than this of the average developing countries. In contrast, from the point of view the PCC of Iran, Pakistan, Afghanistan and Bangladesh are clearly under the average of the developing countries.

At the end of the research some recommendations are made to increase the PCC.

اندونيسيا			ايران			تركيا			الدول النامية			الدول المتقدمة		
97-96	80-76	65-61	97-96	80-76	65-61	97-96	80-76	65-61	97-96	80-76	65-61	97-96	80-76	65-61
89.8	89.4	97.4	69.1	79.2	92.1	97.5	106.4	94.7	90.6	93.3	96.3	117.4	110.4	102.5
106.7	109.3	101.9	99.4	99.5	102.8	100.6	100.6	100.1	102.5	104.4	101.0	95.1	93.3	100.5
93.4	99.0	100.3	92.0	92.2	103.8	134.7	112.4	108.3	97.2	100.4	73.5	107.1	99.2	99.2
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.1	100.0	100.0	100.1	99.7	99.6	100.1	100.0	100.0	100.0
98.6	100.7	112.3	95.3	95.1	93.6	79.9	100.3	101.1	98.6	104.3	112.0	100.4	96.3	97.3
98.8	97.6	100.2	101.2	100.3	102.2	107.6	101.7	100.3	100.3	100.7	100.5	97.5	99.4	100.1
101.6	96.2	99.9	105.6	101.3	109.6	111.5	108.6	103.7	110.4	108.0	105.7	83.9	91.9	99.6
76.8	96.6	107.6	41.1	56.2	91.8	118.3	94.3	97.5	100.1	118.2	130.6	97.9	84.3	87.1
224.7	69.4	151.2	14.6	19.0	41.6	74.1	87.4	88.6	114.4	107.9	114.4	92.6	95.4	98.4
87.3	75.6	104.6	85.9	59.7	74.3	50.8	91.2	96.6	91.6	79.1	95.7	108.6	109.6	103.1
98.9	99.8	99.7	94.6	83.8	100.0	100.0	100.9	100.0	99.6	100.9	91.1	102.2	100.0	98.9
132.4	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	104.1	100.0	100.0	101.1	66.7	100.9	110.6	104.6	100.0
56.0	27.5	67.6	95.3	83.5	97.5	99.3	99.9	100.0	91.1	88.2	95.4	106.7	104.6	103.0
99.9	99.7	100.2	100.0	99.4	100.0	103.5	100.0	100.0	100.2	98.6	100.3	100.4	100.8	100.3
103.7	100.7	99.4	36.3	16.0	138.3	83.8	102.3	109.4	107.8	111.7	148.1	77.7	99.9	89.1
107.0	98.5	96.2	100.0	78.7	100.0	164.9	101.7	101.5	100.0	100.1	106.0	101.8	100.3	100.6
142.6	138.9	260.0	131.3	116.5	170.0	191.9	201.2	170.7	108.8	137.0	131.9	66.1	71.7	84.3
434.1	191.8	231.4	63.1	58.7	63.2	85.8	98.8	69.2	235.0	252.8	323.2	2.0	4.2	3.1
158.5	144.7	167.4	175.6	1100.0	200.0	156.1	114.8	102.4	109.5	108.4	88.8	21.2	58.7	84.4

(%) نسبة الانتاج الى الاستهلاك لكافة انواع الاستهلاك من المجموعات الغذائية

افغانستان			بنجلاديش			باكستان			مصر		
97-96	80-76	65-61	97-96	80-76	65-61	97-96	80-76	65-61	97-96	80-76	65-61
94.7	98.6	98.1	88.3	91.6	94.2	95.0	103.6	88.3	26.0	48.3	49.9
99.6	99.6	100.0	99.3	99.0	96.1	99.0	102.6	100.0	53.0	128.7	169.8
175.0	102.8	100.0	92.6	99.9	100.0	85.5	100.0	99.6	0.0	0.0	0.0
102.6	100.7	101.1	107.9	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.8	100.6	100.0
100.0	112.0	113.2	59.5	91.1	67.3	93.1	98.2	108.7	99.4	100.3	107.0
100.0	99.7	100.0	96.0	100.0	100.0	98.9	102.0	99.9	47.3	82.3	66.1
117.6	162.8	119.3	96.7	99.5	99.9	101.3	100.2	97.4	98.5	119.7	128.6
7.8	15.3	16.4	78.6	98.8	99.6	93.3	98.5	97.7	10.5	16.1	1.6
33.9	43.4	94.4	30.2	51.9	60.4	31.4	45.2	77.9	1003.2	1041.0	285.3
100.0	95.2	100.0	40.3	44.0	53.1	90.2	75.2	84.7	47.6	40.7	22.7
100.0	100.0	100.0	100.0	100.8	100.0	100.0	100.0	100.0	90.0	92.0	91.1
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	89.4	91.3	100.0
98.2	99.0	99.4	92.7	89.3	95.2	99.5	97.4	99.2	3.1	6.3	11.1
100.0	100.0	100.0	99.2	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	107.6	98.4	81.3
0.0	0.0	0.0	103.2	100.8	104.0	115.9	98.2	150.8	89.7	85.3	76.9
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	103.9	100.0	42.9	115.9	102.2	30.0
121.4	250.0	550.0	87.1	89.3	100.0	71.2	91.1	90.9	65.2	100.0	150.0
0.0	0.0	0.0	200.0	336.4	371.4	0.0	0.0	0.0	204.8	188.9	58.5
0.0	0.0	0.0	86.8	99.2	100.6	94.7	106.7	94.1	126.3	169.6	126.7

المصدر: حسبت من الاعداد بالملاحق، قوائم الموازين الغذائية التابعة لمنظمة الزراعة والغذاء - الامم المتحدة

جدول (٢): تطور المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من أهم المجموعات الغذائية في متوسط الفترات المذكورة بالجرام

	الدول الصناعية			الدول النامية			تركيا			إيران			اندونيسيا		
	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96
الحبوب	146.8	131.3	122.8	135.1	153.4	168.4	201.4	217.2	223.3	126.3	181.9	184.1	103.3	144.9	206.8
الدرنيات	94.5	79.5	76.6	69.5	67.7	57.5	39.2	52.1	61.6	9.9	18.1	42.8	129.2	81.9	72.3
السكريات	3.8	4.9	3.0	11.9	8.1	6.8	10.0	9.0	11.1	5.7	5.5	7.8	3.5	1.8	4.0
المحاصيل السكرية	0.0	0.0	0.0	4.0	4.6	5.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المحاصيل الزيتية	3.8	3.2	3.6	6.4	5.5	7.8	5.3	4.7	5.6	0.5	0.6	0.4	22.9	20.9	45.7
الخضروات	83.7	98.1	101.1	43.7	43.8	77.2	106.0	139.8	176.4	35.9	59.1	126.3	15.7	14.8	25.1
الفاكهة	63.6	78.6	89.1	37.8	42.0	60.2	71.1	112.4	149.0	69.3	112.8	172.1	21.4	22.7	31.1
اللحوم	36.8	44.6	43.6	12.8	16.2	19.7	12.9	27.3	31.2	24.2	31.3	28.6	10.9	13.6	18.3
الزيوت النباتية	8.9	12.9	16.2	3.3	4.9	8.2	8.4	13.2	20.0	4.4	9.3	10.0	2.7	4.3	6.5
الدهون الحيوانية	10.5	11.4	8.7	1.0	1.2	1.6	4.2	2.8	2.1	1.6	2.7	2.2	0.2	0.3	0.5
اللحوم	54.8	73.8	75.7	9.9	12.9	23.9	16.0	16.4	18.8	13.8	19.4	23.1	3.6	3.7	10.5
لحوم (أحشاء وأخرى)	3.0	3.6	3.4	1.0	1.1	1.7	2.2	2.0	1.2	2.4	2.3	2.4	0.5	0.5	1.4
الألبان	175.0	193.0	195.0	27.9	32.4	42.1	175.8	170.0	135.2	51.2	65.0	53.9	2.8	5.1	6.3
البيض	11.0	13.7	12.3	1.6	2.4	6.6	2.0	4.1	9.6	2.4	5.3	6.7	0.4	1.0	3.2
الأسماك	18.3	23.3	23.0	5.6	7.3	13.9	3.2	4.9	9.2	0.5	1.8	5.6	9.5	11.0	18.0
المشروبات الكحولية	66.9	85.7	82.3	8.3	11.9	18.1	4.1	6.3	12.1	0.5	1.3	0.0	0.1	0.5	0.9
السكريات	1.9	1.9	2.3	0.5	0.5	0.9	4.7	5.4	5.4	1.3	2.3	4.7	0.0	0.1	0.6
البيض	4.1	4.6	5.5	0.9	0.9	1.1	0.4	2.0	2.3	0.8	1.2	1.6	0.8	0.5	0.9
البهارات	0.3	0.4	0.5	0.7	0.7	0.9	2.8	0.6	0.6	0.2	0.2	0.3	0.3	0.4	0.5

تابع جدول (٢): تطور المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من أهم المجموعات الغذائية في متوسط الفترات المذكورة بالكيلوجرام

	ماليزيا			باكستان			بنجلاديش			أفغانستان		
	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96
الحبوب	156.0	150.8	138.0	124.6	144.3	150.6	175.5	159.3	175.0	242.1	218.6	160.9
الدرنيات	15.9	22.8	25.2	2.1	4.0	8.7	10.9	16.9	13.2	7.4	12.3	10.2
السكريات	3.1	2.4	4.1	11.7	7.5	6.1	4.4	8.1	4.3	1.5	1.9	0.8
المحاصيل السكرية	3.5	3.5	3.7	28.8	18.9	6.7	3.4	3.4	3.4	0.1	0.1	0.0
المحاصيل الزيتية	16.7	17.0	16.7	0.5	0.4	1.1	0.1	0.1	0.3	0.9	0.8	0.6
الخضروات	17.6	18.4	34.5	11.8	16.0	25.6	13.6	10.3	11.2	25.3	22.2	16.6
الفاكهة	52.4	54.2	51.0	26.0	31.4	41.2	22.9	15.2	11.5	41.0	31.2	27.4
السكريات	27.5	35.4	57.2	23.8	29.9	29.0	10.7	8.6	8.2	4.1	5.3	2.4
الزيوت النباتية	7.6	12.1	12.9	2.2	6.2	12.3	2.3	2.0	4.8	1.1	3.0	2.5
الدهون الحيوانية	1.6	1.8	1.8	2.6	2.5	3.7	0.3	0.3	0.2	1.2	1.3	1.0
اللحوم	13.7	21.7	50.4	7.1	8.1	14.5	3.4	3.1	3.3	12.3	14.8	11.2
لحوم (أحشاء وأخرى)	1.1	1.6	4.1	1.1	1.3	2.2	0.6	0.5	0.5	2.1	2.6	1.9
الألبان	32.1	40.2	58.1	94.2	88.7	115.2	12.6	13.0	14.8	49.4	45.2	25.7
البيض	3.3	8.8	14.1	0.1	0.8	1.6	0.4	0.6	0.8	0.8	0.7	0.7
الأسماك	23.4	41.5	53.1	1.2	1.7	2.0	9.0	7.7	10.3	0.0	0.0	0.0
المشروبات الكحولية	4.3	6.8	4.1	0.1	0.1	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السكريات	0.7	0.8	1.1	0.4	0.6	0.7	1.0	0.3	0.2	0.1	0.5	0.7
البيض	1.3	1.3	3.0	0.3	0.7	0.7	0.1	0.1	0.2	0.5	1.0	0.9
البهارات	1.8	1.7	1.4	0.6	1.3	1.3	2.8	1.4	1.3	0.3	0.1	0.1

المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات قوائم الموازين الغذائية التابعة لمنظمة الزراعة والغذاء - الأمم المتحدة

اندونيسيا														
97-96	80-76	65-61	97-96	80-76	65-61	97-96	80-76	65-61	97-96	80-76	65-61	97-96	80-76	65-61
1864.0	1369.0	960.0	1529.0	1487.0	1028.0	1707.0	1662.0	1583.0	1456.0	1336.0	1196.0	1020.0	[illegible]	[illegible]
175.0	205.0	338.0	[illegible]	37.0	20.0	138.0	101.0	76.0	142.0	173.0	179.0	138.0	144.0	[illegible]
37.0	16.0	23.0	75.0	52.0	55.0	[illegible]	93.0	93.0	64.0	79.0	110.0	26.0	20.0	[illegible]
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	4.0	4.0	2.0	0.0	[illegible]	[illegible]
255.0	126.0	121.0	2.0	4.0	3.0	[illegible]	[illegible]	31.0	[illegible]	41.0	45.0	[illegible]	[illegible]	[illegible]
23.0	14.0	16.0	76.0	37.0	21.0	111.0	98.0	79.0	54.0	32.0	33.0	66.0	[illegible]	[illegible]
44.0	31.0	28.0	212.0	129.0	19.0	[illegible]	184.0	[illegible]	72.0	53.0	49.0	98.0	[illegible]	[illegible]
154.0	[illegible]	108.0	278.0	305.0	236.0	301.0	235.0	125.0	191.0	155.0	124.0	412.0	[illegible]	[illegible]
206.0	3.0	64.0	243.0	224.0	107.0	462.0	314.0	[illegible]	285.0	117.0	79.0	382.0	303.0	[illegible]
9.0	5.0	4.0	43.0	52.0	32.0	[illegible]	55.0	82.0	34.0	25.0	20.0	146.0	183.0	[illegible]
60.0	23.0	22.0	113.0	104.0	77.0	84.0	84.0	88.0	156.0	80.0	59.0	326.0	[illegible]	[illegible]
4.0	2.0	2.0	7.0	7.0	7.0	4.0	6.0	7.0	5.0	3.0	3.0	10.0	[illegible]	[illegible]
9.0	7.0	5.0	82.0	96.0	83.0	215.0	271.0	275.0	70.0	54.0	46.0	279.0	[illegible]	[illegible]
13.0	4.0	2.0	26.0	20.0	9.0	38.0	16.0	8.0	26.0	9.0	6.0	47.0	53.0	[illegible]
37.0	23.0	17.0	11.0	3.0	1.0	20.0	11.0	7.0	23.0	13.0	10.0	25.0	[illegible]	[illegible]
1.0	1.0	1.0	0.0	3.0	2.0	23.0	16.0	9.0	45.0	26.0	16.0	147.0	183.0	[illegible]
4.0	1.0	0.0	37.0	17.0	9.0	45.0	43.0	36.0	6.0	4.0	4.0	19.0	13.0	[illegible]
1.0	1.0	1.0	3.0	2.0	1.0	3.0	3.0	1.0	2.0	1.0	1.0	16.0	[illegible]	[illegible]
5.0	4.0	3.0	2.0	2.0	1.0	5.0	5.0	25.0	7.0	6.0	6.0	4.0	3.0	[illegible]
2769.0	2005.0	1662.0	2545.0	2299.0	1586.0	3117.0	2835.0	2444.0	2324.0	2047.0	1847.0	2373.0	2307.0	2212.0
132.0	64.0	52.0	282.0	282.0	209.0	402.0	443.0	467.0	314.0	184.0	146.0	855.0	901.0	[illegible]
2901.0	2069.0	1714.0	2827.0	2581.0	1795.0	3519.0	3278.0	2911.0	2638.0	2231.0	1993.0	3228.0	3208.0	[illegible]

[illegible] [illegible] من الكالوري من أهم المجموعات الغذائية في متوسط الفترات المذكورة

أفغانستان			بنجلاديش			باكستان			مصر		
97-96	80-76	65-61	97-96	80-76	65-61	97-96	80-76	65-61	97-96	80-76	65-61
1410.0	1796.0	1984.0	1710.0	1560.0	1734.0	1382.0	1334.0	1146.0	1215.0	1363.0	1438.0
21.0	25.0	15.0	28.0	38.0	25.0	18.0	8.0	4.0	66.0	60.0	42.0
7.0	18.0	14.0	41.0	76.0	41.0	58.0	72.0	113.0	38.0	22.0	[illegible]
0.0	0.0	0.0	3.0	3.0	3.0	5.0	15.0	23.0	3.0	3.0	[illegible]
10.0	12.0	14.0	4.0	1.0	1.0	10.0	4.0	5.0	66.0	89.0	[illegible]
10.0	14.0	16.0	8.0	8.0	10.0	21.0	13.0	9.0	37.0	15.0	[illegible]
37.0	39.0	53.0	15.0	20.0	30.0	52.0	39.0	32.0	73.0	74.0	[illegible]
24.0	52.0	41.0	80.0	84.0	104.0	281.0	269.0	230.0	542.0	329.0	[illegible]
60.0	71.0	26.0	117.0	48.0	56.0	277.0	139.0	51.0	311.0	290.0	[illegible]
21.0	29.0	25.0	6.0	7.0	7.0	88.0	59.0	61.0	31.0	38.0	[illegible]
69.0	92.0	75.0	14.0	14.0	15.0	65.0	40.0	36.0	250.0	144.0	[illegible]
6.0	8.0	7.0	2.0	2.0	2.0	7.0	4.0	3.0	13.0	5.0	[illegible]
41.0	82.0	92.0	26.0	22.0	22.0	196.0	151.0	162.0	118.0	97.0	[illegible]
3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	2.0	6.0	3.0	0.0	56.0	35.0	[illegible]
0.0	0.0	0.0	18.0	14.0	17.0	4.0	3.0	2.0	91.0	69.0	[illegible]
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	6.0	10.0	[illegible]
6.0	4.0	1.0	2.0	2.0	6.0	5.0	4.0	3.0	6.0	5.0	[illegible]
1.0	1.0	1.0	0.0	0.0	0.0	1.0	1.0	0.4	5.0	[illegible]	[illegible]
1.0	1.0	3.0	11.0	12.0	23.0	10.0	10.0	5.0	12.0	15.0	[illegible]
1590.0	2033.0	2168.0	2019.0	1852.0	2033.0	2120.0	1928.0	1621.4	2400.0	2277.0	[illegible]
140.0	214.0	202.0	69.0	62.0	65.0	366.0	260.0	264.0	559.0	388.0	[illegible]
1730.0	2247.0	2370.0	2088.0	1914.0	2098.0	2486.0	2188.0	1885.4	2959.0	2665.0	[illegible]

[illegible] [illegible] موازين الغذائية التابعة لمنظمة الزراعة والغذاء - الأمم المتحدة

جدول (٤): نسبة مساهمة كل من المجموعات الغذائية في نصيب الفرد اليومي من الكالوري في متوسط الفترات

(الكالوري %)

	الدول المتقدمة			الدول النامية			تركيا			ايران			الدونيسيا		
	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96
الحبوب	37.1	31.2	31.9	60.1	60.8	55.3	53.3	50.7	48.5	57.3	57.6	54.1	56.0	66.2	64.3
البقوليات	5.8	4.5	4.3	9.0	7.6	5.4	2.6	3.1	3.4	1.1	1.4	3.1	19.1	5.9	6.0
البطاطس	4.2	3.9	3.8	5.5	3.4	2.6	3.2	2.6	3.0	3.1	2.0	2.7	1.7	0.8	1.3
المحاصيل السكرية	0.0	0.0	0.0	0.2	0.2	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المحاصيل الزيتية	1.0	1.1	1.1	2.3	1.8	2.1	1.1	1.2	1.3	0.2	0.2	0.1	7.1	5.2	8.0
الخضراوات	1.8	1.9	2.1	1.7	1.4	2.0	2.7	3.0	3.4	1.2	1.4	2.7	0.9	0.7	0.8
الفاكهة	2.5	2.7	3.0	2.5	2.4	2.7	4.3	5.9	4.5	5.7	5.0	7.5	1.6	1.5	1.5
السكريات	12.0	13.5	12.8	6.2	7.1	7.2	4.3	8.1	8.6	13.1	11.8	5.8	3.3	6.4	5.3
الزيوت النباتية	7.0	9.4	11.6	4.0	5.2	7.4	7.0	9.6	13.7	6.0	8.7	5.8	3.7	5.7	7.1
الدهون الحيوانية	6.3	5.9	4.5	1.0	1.1	1.3	2.8	1.7	1.2	1.8	2.0	1.5	0.2	0.2	0.3
البيض	3.2	3.2	3.2	3.0	3.6	5.9	3.0	2.6	2.4	4.3	4.0	4.0	1.3	1.1	2.1
اللحوم	8.8	8.5	8.6	2.4	2.4	2.7	9.4	8.3	6.1	4.6	3.7	2.9	0.3	0.2	0.3
الحليب	1.4	1.7	1.5	0.3	0.4	1.0	0.3	0.5	1.1	0.5	0.8	0.9	0.1	0.2	0.4
الاسماك	1.2	1.5	1.4	0.5	0.6	0.9	0.2	0.3	0.6	0.1	0.1	0.4	1.0	1.1	1.3
الكاكاو والشاي والقهوة	4.6	5.9	4.6	0.8	1.2	1.7	0.3	0.5	0.7	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0
اخرى	1.0	1.2	1.4	0.7	0.6	0.8	2.4	1.7	1.6	1.0	1.1	1.7	0.4	0.4	0.5
اجمالي المنتجات النباتية	73.8	71.9	73.5	92.7	91.8	88.1	84.0	86.5	88.6	88.4	89.1	90.0	97.0	96.9	95.4
اجمالي المنتجات الحيوانية	26.2	28.1	26.5	7.3	8.2	11.9	16.0	13.5	11.4	11.6	10.9	10.0	3.0	3.1	4.6

تابع جدول (٤): نسبة مساهمة كل من المجموعات الغذائية في نصيب الفرد اليومي من الكالوري في متوسط الفترات

(الكالوري %)

	ماليزيا			باكستان			بنجلاديش			افغانستان		
	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96
الحبوب	59.5	51.1	41.1	60.8	61.0	55.6	82.7	81.5	81.9	83.7	79.9	81.7
البقوليات	1.7	2.3	2.2	0.2	0.4	0.7	1.2	2.0	1.3	0.6	1.1	1.2
البطاطس	1.2	0.8	1.3	6.0	3.3	2.3	2.0	4.0	2.0	0.6	0.8	0.4
المحاصيل السكرية	0.1	0.1	0.1	1.2	0.7	0.2	0.1	0.2	0.1	0.0	0.0	0.0
المحاصيل الزيتية	3.6	3.3	2.9	0.3	0.2	0.4	0.0	0.1	0.2	0.6	0.5	0.6
الخضراوات	0.6	0.6	1.3	0.5	0.6	0.8	0.5	0.4	0.4	0.7	0.6	0.6
الفاكهة	3.2	2.8	2.5	1.7	1.8	2.1	1.4	1.0	0.7	2.2	1.7	2.1
السكريات	10.5	12.3	18.3	12.2	13.2	11.3	5.0	4.4	3.8	1.7	2.3	1.4
الزيوت النباتية	7.6	10.9	10.5	2.7	6.4	11.1	2.7	2.5	5.6	1.1	3.2	3.5
الدهون الحيوانية	1.3	1.4	1.0	3.2	2.7	3.5	0.3	0.4	0.3	1.1	1.3	1.2
البيض	3.9	5.4	6.4	1.9	1.8	2.6	0.7	0.7	0.7	3.2	4.1	4.0
اللحوم	3.2	3.6	4.0	8.6	6.9	7.9	1.0	1.1	1.2	3.9	3.6	2.4
الحليب	0.5	1.3	1.9	0.0	0.1	0.2	0.1	0.2	0.1	0.1	0.1	0.2
الاسماك	1.6	2.6	3.1	0.1	0.1	0.2	0.8	0.7	0.9	0.0	0.0	0.0
الكاكاو والشاي والقهوة	0.2	0.4	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
اخرى	1.1	1.0	1.2	0.6	0.9	0.9	1.5	0.8	0.7	0.5	0.6	0.8
اجمالي المنتجات النباتية	89.2	85.4	81.1	86.0	88.1	85.3	96.9	96.8	96.7	91.5	90.5	91.9
اجمالي المنتجات الحيوانية	10.8	14.6	18.9	14.0	11.9	14.7	3.1	3.2	3.3	8.5	9.5	8.1

المصدر: حسبت وجمعت من قاعدة بيانات قوائم الموازين الغذائية التابعة لمنظمة الزراعة والغذاء - الأمم المتحدة

جدول (٢): المتوسط اليومي لاستهلاك الفرد من البروتين بالجرام من أهم المجموعات الغذائية في متوسط الفترات المذكورة

	الدول المتقدمة			الدول النامية			تركيا			إيران			اندونيسيا		
	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96
الحبوب	32.8	29.4	29.4	27.6	31.3	34.7	48.3	52.3	52.7	28.5	41.3	42.4	19.7	27.4	37.3
الدرنيات	4.0	3.4	3.2	1.9	1.9	1.7	1.8	2.4	2.9	0.3	0.8	1.4	2.1	1.2	1.1
السكريات	2.3	1.8	1.8	6.9	4.8	4.0	5.7	5.5	6.1	3.5	3.3	4.7	1.5	1.1	2.4
المحاصيل السكرية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المحاصيل الزيتية	1.7	1.9	2.0	2.3	2.1	2.6	0.5	0.7	0.3	0.1	0.1	0.1	5.2	5.5	12.6
الخضر	2.9	3.3	3.3	1.8	1.7	3.0	5.1	4.8	5.9	1.0	1.6	3.9	0.7	0.6	1.2
الفواكه	0.9	1.0	1.1	0.6	0.6	0.9	2.4	2.4	2.0	1.2	1.6	2.6	0.3	0.4	0.7
السكر الخام	0.1	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.2
البقوليات الجافة	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0
الجوز والبذور	0.2	0.3	0.2	0.1	0.0	0.0	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0
اللحوم	18.5	24.8	25.3	3.6	4.6	8.1	5.9	6.0	7.1	5.4	7.5	8.8	1.2	1.3	3.5
الدهون (الحيوانية والنباتية)	1.5	1.6	1.7	0.5	0.5	0.8	1.0	0.9	0.5	1.0	1.0	1.1	0.2	0.2	0.7
الألبان	16.9	16.9	17.0	2.7	3.1	4.0	16.8	16.3	12.8	5.6	6.4	5.1	0.3	0.5	0.6
البيض	3.4	4.2	3.7	0.5	0.7	2.0	0.6	1.3	3.1	0.7	1.5	22.0	0.1	0.3	1.0
الأسماك	5.4	6.9	6.8	1.7	2.1	3.7	1.1	1.7	3.0	0.1	0.5	1.6	2.9	3.9	6.2
المشروبات الكحولية	0.5	0.8	0.7	0.1	0.1	0.2	0.0	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1
السكريات	0.2	0.3	0.4	0.1	0.1	0.2	0.8	1.0	1.0	0.2	0.5	1.1	0.0	0.0	0.1
الخضار	0.8	0.9	1.0	0.2	0.2	0.3	0.1	0.5	0.6	0.2	0.3	0.4	0.2	0.1	0.2
الشوربات	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2	0.3	0.9	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
المجموعات الغذائية الثانية	46.4	43.0	43.2	41.9	43.1	48.0	64.6	70.0	72.6	35.2	49.7	56.8	30.0	37.6	55.4
إجمالي المنتجات الحيوانية	44.3	54.9	54.7	9.0	11.0	18.6	25.5	26.3	26.5	12.8	17.0	38.7	4.8	6.3	12.0
الإجمالي	90.7	97.9	97.9	50.9	54.1	66.6	90.1	96.3	99.1	48.0	66.7	95.5	34.8	43.9	67.4

جدول (٣): المتوسط اليومي لاستهلاك الفرد من البروتين بالجرام من أهم المجموعات الغذائية في متوسط الفترات المذكورة

	ماليزيا			باكستان			بنجلاديش			افغانستان		
	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96
الحبوب	27.3	26.4	24.1	28.8	33.2	34.9	33.5	31.0	34.2	52.2	47.3	37.1
الدرنيات	0.4	0.5	0.6	0.1	0.2	0.4	0.4	0.6	0.5	0.2	0.4	0.3
السكريات	1.8	1.4	2.4	6.8	4.3	3.5	2.5	4.7	2.5	0.9	1.2	0.5
المحاصيل السكرية	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0
المحاصيل الزيتية	1.6	1.8	1.7	0.4	0.3	0.8	0.0	0.0	0.2	0.4	0.4	0.3
الخضر	0.7	0.7	1.6	0.5	0.6	0.9	0.4	0.4	0.4	1.0	0.8	0.6
الفواكه	1.0	1.0	0.9	0.4	0.5	0.7	0.3	0.2	0.2	0.7	0.5	0.4
السكر الخام	0.0	0.0	0.0	0.6	0.6	0.4	0.2	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0
البقوليات الجافة	0.0	0.1	0.1	0.0	0.1	0.2	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0
الجوز والبذور	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.4	0.4	0.4	0.0
اللحوم	4.3	6.9	16.8	2.6	3.0	5.3	1.4	1.2	1.3	4.8	5.8	4.4
لحوم (الضأن والماعز)	0.5	0.8	2.0	0.5	0.6	0.9	0.3	0.3	0.2	0.9	1.1	0.8
الألبان	2.4	3.3	4.4	9.9	9.3	12.1	1.2	1.2	1.4	5.3	4.7	2.7
البيض	1.0	2.8	4.4	0.0	0.2	0.5	0.1	0.2	0.3	0.2	0.2	0.2
الأسماك	6.3	11.0	14.7	0.4	0.5	0.6	2.7	2.3	2.9	0.2	0.0	0.0
المشروبات الكحولية	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السكريات	0.1	0.1	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.1	0.1	0.2
الخضار	0.2	0.2	0.5	0.1	0.2	0.2	0.0	0.0	0.1	0.1	0.3	0.2
الشوربات	0.6	0.6	0.4	0.2	0.5	0.5	0.8	0.4	0.4	0.1	0.0	0.0
إجمالي المنتجات النباتية	33.9	33.0	32.7	38.1	40.7	42.6	38.4	37.6	38.7	55.7	51.0	39.6
إجمالي المنتجات الحيوانية	14.6	24.9	42.4	13.4	13.6	19.5	5.8	5.3	6.2	11.6	11.8	8.1
الإجمالي	48.5	57.9	75.1	51.5	54.3	62.1	44.2	42.9	44.9	67.3	62.8	47.7

المصدر: حسبت وحسبت من قاعدة بيانات قوائم الموازين الغذائية التابعة لمنظمة الزراعة والغذاء - الأمم المتحدة

جدول (٦): نسبة مساهمة كل من المجموعات الغذائية في نصيب الفرد اليومي من البروتين في متوسط الفترات المذكورة (%)

	الدول المتقدمة			الدول النامية			تركيا			ايران			اندونيسيا		
	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96
الحبوب	36.2	30.0	30.0	54.2	57.9	52.1	53.6	54.3	53.2	59.4	61.9	44.4	56.6	62.4	55.3
النشويات	4.4	3.5	3.4	3.7	3.5	2.6	2.0	2.5	2.9	0.6	0.9	1.5	6.0	2.7	1.6
السكريات	2.8	1.8	1.6	13.6	8.8	6.0	6.3	5.7	6.2	7.3	4.9	4.9	4.3	2.5	3.6
المحاصيل السكرية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المحاصيل الزيتية	1.9	1.9	2.0	4.5	3.9	3.9	0.7	0.7	0.9	0.2	0.1	0.1	14.9	14.9	18.7
الخضروات	3.2	3.4	3.4	3.5	3.1	4.5	4.2	5.0	6.0	2.1	2.5	4.1	2.0	1.4	1.5
الفاكهة	1.0	1.0	1.1	1.2	1.1	1.4	2.5	2.5	2.0	2.5	2.4	2.7	0.9	0.9	0.7
السكريات	0.1	0.0	0.0	0.2	0.2	0.2	0.0	0.0	0.1	0.2	0.1	0.0	0.3	0.2	0.0
الزيوت النباتية	0.1	0.1	0.1	0.2	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0
الدهون الحيوانية	0.2	0.3	0.2	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.0	0.0	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0
اللحوم	20.4	25.3	25.6	7.1	8.5	12.2	6.5	6.2	7.2	11.3	11.2	9.2	3.4	3.0	5.2
الألبان	16.9	17.3	17.4	5.3	5.7	6.0	18.6	16.9	12.9	11.7	9.6	5.3	0.9	1.1	0.9
البيض	3.7	4.3	3.8	1.0	1.3	3.0	0.7	1.4	3.1	1.5	2.2	23.0	0.3	0.7	1.5
الأسماك	6.0	7.0	6.9	3.3	3.9	5.6	1.2	1.8	3.0	0.2	0.7	1.7	8.3	8.9	9.2
العظروات الكحولية	0.6	0.8	0.7	0.2	0.2	0.3	0.0	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.3	0.2	0.1
أخرى	2.9	3.2	3.3	2.0	1.8	2.4	3.1	2.7	2.3	3.1	2.8	2.8	1.7	1.2	1.6
إجمالي المنتجات النباتية	51.2	43.9	44.1	82.3	79.7	72.1	71.7	72.7	73.3	73.3	74.5	59.5	86.2	85.7	82.2
إجمالي المنتجات الحيوانية	48.8	56.1	55.9	17.7	20.3	27.9	28.3	27.3	26.7	26.7	25.5	40.5	13.8	14.3	17.8

تابع جدول (٦): نسبة مساهمة كل من المجموعات الغذائية في نصيب الفرد اليومي من البروتين في متوسط الفترات المذكورة (%)

	نيجيريا			باكستان			بنجلاديش			افغانستان		
	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96
الحبوب	56.3	45.6	32.1	55.9	61.1	56.2	75.8	72.3	76.2	77.6	75.3	77.8
النشويات	0.8	0.9	0.8	0.2	0.4	0.6	0.9	1.4	1.1	0.3	0.6	0.6
السكريات	3.7	2.4	3.2	13.2	7.9	5.6	5.7	11.0	5.6	1.3	1.9	1.0
المحاصيل السكرية	0.2	0.2	0.1	0.2	0.2	0.0	0.2	0.2	0.2	0.0	0.0	0.0
الخضروات	3.3	3.1	2.3	0.8	0.6	1.3	0.0	0.0	0.4	0.6	0.6	0.6
الخضروات	1.4	1.2	2.1	1.0	1.1	1.4	1.1	0.9	0.9	1.5	1.3	1.3
الفاكهة	2.1	1.7	1.2	0.8	0.9	1.1	0.7	0.5	0.4	1.0	0.8	0.8
السكريات	0.0	0.0	0.0	1.2	1.1	0.6	0.5	0.2	0.2	0.0	0.0	0.0
الزيوت النباتية	0.0	0.2	0.1	0.0	0.2	0.3	0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0
الدهون الحيوانية	0.2	0.2	0.1	0.0	0.0	0.2	0.2	0.2	0.2	0.6	0.0	0.0
اللحوم	8.9	11.9	22.4	5.0	5.5	8.5	3.2	2.8	2.9	7.1	9.2	9.2
الألبان	4.9	5.7	5.9	19.2	17.1	19.5	2.7	2.8	3.1	7.9	7.5	5.7
البيض	2.1	4.8	5.9	0.1	0.4	0.8	0.2	0.5	0.7	0.3	0.3	0.4
الأسماك	13.0	19.0	19.6	0.8	0.9	1.0	6.1	5.4	6.5	0.0	0.0	0.0
المشروبات الكحولية	0.2	0.2	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أخرى	2.9	2.9	4.1	1.7	2.6	2.7	2.7	1.6	1.6	1.8	2.5	2.5
إجمالي المنتجات النباتية	69.3	57.0	43.5	73.9	75.0	68.6	86.9	87.6	86.2	82.8	81.2	83.0
إجمالي المنتجات الحيوانية	30.1	43.0	56.5	26.1	25.0	31.4	13.1	12.4	13.8	17.2	18.8	17.0

المصدر: معدة ومحسبة من قاعدة بيانات قوائم الموازين الغذائية التابعة لمنظمة الزراعة والغذاء - الأمم المتحدة

جدول (٧): المتوسط اليومي لاستهلاك الفرد من الدهون بالجرام في البلدان المتقدمة من أهم المجموعات الغذائية في متوسط الفترات المذكورة

	الدول المتقدمه			الدول النامية			تركيا			ايران			اندونيسيا		
	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96
السكريات	4.4	4.0	4.0	5.5	5.8	6.3	6.0	6.5	6.5	5.4	8.1	8.5	5.8	6.6	7.4
الزيوت	0.3	0.2	0.2	0.4	0.4	0.3	0.1	0.1	0.2	0.1	0.1	0.2	0.8	0.5	0.4
البقوليات	0.2	0.1	0.1	0.8	0.5	0.4	0.6	0.7	0.8	0.3	0.3	0.5	0.1	0.1	0.2
المحاصيل السكرية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المحاصيل الزيتية	2.1	2.4	2.7	3.0	2.7	3.9	2.9	3.6	4.3	0.3	0.4	0.2	8.4	8.4	16.4
الخضراوات	0.5	0.6	0.6	0.3	0.3	0.5	0.7	1.0	1.2	0.2	0.3	0.6	0.2	0.1	0.2
الفاكهة	0.4	0.5	0.6	0.3	0.3	0.4	0.6	0.9	0.8	0.5	0.7	1.1	0.3	0.3	0.4
الحبوب	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	0.1	0.1
المنتجات السكرية	23.8	34.2	43.2	8.9	13.2	22.1	22.9	35.7	54.4	12.1	25.4	27.5	7.3	11.7	23.3
المنتجات الحيوانية	21.0	20.9	16.1	2.3	2.8	3.8	9.2	6.2	4.6	3.6	5.9	4.8	0.4	0.6	1.0
اللحوم	18.4	24.4	24.3	4.8	6.7	13.4	6.9	6.4	5.9	5.9	7.9	8.4	1.9	1.9	5.0
لحوم (أغنام وأخرى)	0.3	0.3	0.3	0.1	0.1	0.2	0.3	0.3	0.2	0.3	0.3	0.3	0.0	0.1	0.1
الألبان	14.6	15.1	16.0	2.6	2.8	3.7	14.3	14.6	11.6	4.8	5.6	4.8	1.2	0.2	0.4
البيض	3.0	3.7	3.3	0.4	0.6	1.8	0.6	1.1	2.7	0.7	1.5	1.9	0.1	0.3	0.9
الأسماك	1.3	1.9	1.8	0.3	0.4	0.8	0.3	0.4	0.8	0.0	0.1	0.4	0.5	0.7	1.2
المشروبات الكحولية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السكريات	0.8	1.1	1.4	0.2	0.2	0.4	3.0	3.7	4.0	0.9	1.6	3.6	0.1	0.1	0.4
البطاطس	0.5	0.6	1.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.2	0.1	0.0	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0
البقوليات	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	1.2	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.1
إجمالي المنتجات النباتية	33.1	43.8	53.9	19.6	23.7	34.7	38.4	52.6	72.5	19.9	37.1	42.4	23.3	28.1	48.9
إجمالي المنتجات الحيوانية	58.6	66.3	61.8	10.5	13.4	23.7	31.6	29.0	25.8	15.3	21.3	20.6	3.1	3.8	8.6
الإجمالي	91.7	110.1	115.7	30.1	37.1	58.4	70.0	81.6	98.3	35.2	58.4	63.0	26.4	31.9	57.5

تابع جدول (٧): المتوسط اليومي لاستهلاك الفرد من الدهون بالجرام في البلدان المتقدمة من أهم المجموعات الغذائية في متوسط الفترات المذكورة

	ماليزيا			باكستان			بنجلاديش			افغانستان		
	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96
السكريات	3.6	3.4	3.2	6.2	6.6	6.9	4.1	3.9	4.3	11.1	9.7	5.8
الزيوت	0.1	0.2	0.2	0.1	0.2	0.4	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1
البقوليات	0.1	0.1	0.2	0.9	0.5	0.4	0.2	0.1	0.2	0.1	0.1	0.0
المحاصيل السكرية	0.0	0.0	0.0	0.2	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المحاصيل الزيتية	7.5	7.8	7.6	0.2	0.2	0.5	0.0	0.1	0.2	1.2	1.1	0.9
الخضراوات	0.1	0.1	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
الفاكهة	0.4	0.4	0.4	0.2	0.2	0.3	0.2	0.1	0.1	0.4	0.3	0.2
السكريات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الحبوب النباتية	20.7	32.9	35.2	5.8	15.7	31.2	6.4	5.4	13.3	3.0	8.0	6.7
المنتجات الحيوانية	3.5	4.2	3.4	6.9	6.7	9.9	0.8	0.8	0.7	0.0	3.2	2.4
اللحوم	8.4	12.7	19.6	2.8	3.0	4.6	1.1	1.0	0.9	6.0	7.4	5.5
لحوم (أغنام وأخرى)	0.1	0.2	0.4	0.1	0.2	0.3	0.1	0.0	0.1	0.3	0.3	0.3
الألبان	2.5	3.1	3.6	8.3	7.6	9.8	1.2	1.2	1.5	5.6	4.9	2.2
البيض	0.9	2.5	4.0	0.0	0.2	0.4	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
الأسماك	1.3	2.3	3.1	0.1	0.1	0.1	0.6	0.5	0.6	0.0	0.0	0.0
المشروبات الكحولية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السكريات	0.3	0.3	0.4	0.3	0.4	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	0.4	0.5
البطاطس	0.1	0.1	0.2	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0
البقوليات	0.4	0.5	0.5	0.1	0.3	0.3	0.7	0.4	0.3	0.1	0.0	0.0
إجمالي المنتجات النباتية	33.3	45.8	48.1	14.1	24.3	40.2	12.0	10.3	18.6	16.1	19.9	14.3
إجمالي المنتجات الحيوانية	16.7	25.0	34.3	18.2	17.8	25.1	3.9	3.7	4.0	12.1	16.0	10.6
الإجمالي	50.0	70.8	82.4	32.3	42.1	65.3	15.9	14.0	22.6	28.2	35.9	24.9

المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات قوائم الموازين الغذائية التابعة لمنظمة الزراعة والغذاء - الأمم المتحدة

جدول (٨): نسبة مساهمة كل من المجموعات الغذائية في نصيب الفرد اليومي من الدهون في متوسط الفترات المذكورة (%)

	الدول المتقدمة			الدول النامية			تركيا			ايران			اندونيسيا		
	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96
الحبوب	4.8	3.6	3.5	18.3	15.6	10.8	8.6	8.0	6.6	15.3	13.9	15.5	22.0	20.7	12.9
البقوليات	0.3	0.2	0.2	1.3	1.1	0.5	0.1	0.2	0.2	0.3	0.2	0.3	3.0	1.6	0.7
البطاطس	0.2	0.1	0.1	2.7	1.3	0.7	0.9	0.9	0.8	0.9	0.5	0.8	0.3	0.3	0.3
المحاصيل السكرية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المحاصيل الزيتية	2.3	2.2	2.3	10.0	7.3	6.7	4.1	4.4	4.4	0.9	0.7	0.3	31.8	26.3	28.5
الخضراوات	0.5	0.5	0.5	1.0	0.8	0.9	1.0	1.2	1.2	0.6	0.5	1.0	0.8	0.3	0.3
الفاكهة	0.4	0.5	0.5	1.0	0.8	0.7	1.3	1.1	0.8	1.4	1.2	1.7	1.1	0.9	0.7
السكريات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.8	0.3	0.2
الزيوت النباتية	26.0	31.1	37.3	29.6	35.6	37.8	32.7	43.7	55.3	34.4	43.5	43.7	27.7	36.6	40.5
الدهون الحيوانية	22.9	19.0	13.9	7.6	7.5	6.5	13.1	7.6	4.7	10.2	10.1	7.6	1.5	1.9	1.7
اللحوم	20.1	22.2	21.0	15.9	18.1	22.9	9.9	7.8	6.0	16.8	13.5	13.3	7.2	5.9	8.7
الالبان	15.9	13.7	13.8	8.6	7.5	6.3	20.4	17.9	11.8	13.6	9.6	7.6	0.8	0.6	0.7
البيض	3.3	3.4	2.9	1.3	1.6	3.1	0.9	1.3	2.7	2.0	2.6	3.0	0.4	0.9	0.6
الاسماك	1.4	1.7	1.6	1.0	1.1	1.4	0.4	0.5	0.8	0.0	0.2	0.6	1.9	2.2	2.1
المشروبات الكحولية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
اخرى	1.9	1.9	2.4	1.7	1.3	1.5	6.6	5.4	4.6	3.7	3.6	6.5	0.8	1.4	1.0
اجمالي المنتجات النباتية	36.1	39.8	46.6	65.1	63.9	59.4	54.9	64.5	73.8	56.5	63.6	67.3	88.3	88.1	85.0
اجمالي المنتجات الحيوانية	63.9	60.2	53.4	34.9	36.1	40.6	45.1	35.5	26.2	43.5	36.4	32.7	11.7	11.9	15.0

تابع جدول (٨): نسبة مساهمة كل من المجموعات الغذائية في نصيب الفرد اليومي من الدهون في متوسط الفترات المذكورة (%)

	ماليزيا			باكستان			بنجلاديش			افغانستان		
	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96
الحبوب	7.2	4.8	3.9	19.2	15.7	10.6	25.8	27.8	19.0	39.4	27.0	23.3
البقوليات	0.2	0.3	0.2	0.3	0.4	0.5	0.6	0.7	0.4	0.0	0.3	0.4
البطاطس	0.2	0.1	0.2	2.8	1.2	0.6	1.3	0.7	0.9	0.4	0.3	0.0
المحاصيل السكرية	0.0	0.0	0.0	0.6	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المحاصيل الزيتية	15.0	11.0	9.2	0.6	0.5	0.8	0.0	0.7	0.9	4.3	3.1	3.6
الخضراوات	0.2	0.1	0.2	0.3	0.2	0.2	0.6	0.7	0.4	0.4	0.3	0.4
الفاكهة	0.8	0.6	0.5	0.6	0.5	0.5	1.3	0.7	0.4	1.4	0.8	0.8
السكريات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الزيوت النباتية	41.4	46.5	42.7	18.0	37.3	47.8	40.3	38.4	58.8	10.6	22.3	26.9
الدهون الحيوانية	7.0	5.9	4.1	21.4	15.9	15.2	5.0	5.7	3.1	0.0	8.9	9.6
اللحوم	16.8	17.9	24.0	8.7	7.1	7.0	6.9	7.1	4.0	21.3	20.6	22.1
الالبان	5.0	4.4	4.4	25.7	18.1	15.0	7.5	8.5	6.6	19.9	13.6	8.8
البيض	1.8	3.5	4.9	0.0	0.5	0.6	0.6	1.4	0.9	0.7	0.6	0.8
الاسماك	2.6	3.2	3.8	0.3	0.2	0.2	3.8	3.6	2.7	0.0	0.0	0.0
المشروبات الكحولية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
اخرى	1.8	1.6	1.8	1.5	2.1	1.1	6.3	3.9	1.8	1.8	2.2	3.4
اجمالي المنتجات النباتية	66.6	64.7	58.4	43.6	57.7	61.5	75.5	73.3	82.3	57.1	55.4	57.5
اجمالي المنتجات الحيوانية	33.4	35.3	41.6	56.4	42.3	38.5	24.5	26.7	17.7	42.9	44.6	42.5

المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات قوائم الموازين الغذائية التابعة لمنظمة الزراعة والغذاء - الأمم المتحدة

جدول (٩): تقدير النسبة الاستيعابية السكانية للمجموعات الغذائية حسب المتاح للاستهلاك الادمي من الانتاج المحلي (بالمليون نسمة)

	الدول المتقدمة			الدول النامية			تركيا			ايران			اندونيسيا		
	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96
الحبوب	1091.2	1714.9	2272.9	2088.5	2840.8	3841.5	25.6	49.4	59.4	20.5	24.9	27.0	99.7	127.8	178.4
الدرنيات	1022.8	950.5	1162.5	2223.2	3335.9	4668.1	29.7	43.0	63.5	24.3	36.6	63.5	104.8	161.3	218.8
البقوليات	542.4	1126.0	1634.0	1473.3	3141.0	4362.5	33.2	57.0	103.5	24.6	33.3	65.5	104.[illegible]	140.6	187.3
المحاصيل السكرية	0.0	0.0	0.0	2330.5	2479.8	3731.0	118.7	42.6	-314.3	46.7	73.5	192.1	205.1	289.6	403.9
المحاصيل الزيتية	-1475.4	100.0	1407.2	3633.8	4080.0	3921.3	33.7	42.3	-87.0	20.0	8.3	-7.5	138.4	149.2	187.8
الخضراوات	1007.1	1145.7	1255.6	2197.7	3153.2	4537.2	29.8	42.6	69.3	23.9	36.9	64.9	102.7	141.5	199
الفاكهة	915.4	959.8	996.6	2354.4	3445.0	5031.5	32.7	46.7	73.9	26.0	37.3	68.1	102.7	91.1	209.[illegible]
السكريات	809.6	960.4	1261.4	2891.6	3727.8	4848.1	42.9	40.1	74.8	7.4	21.4	26.3	110.5	125.6	155.2
الزيوت النباتية	919.8	1083.0	1146.5	2560.6	3413.7	5122.6	26.2	36.9	46.2	8.6	6.3	1.2	157.8	257.7	622.5
الدهون الحيوانية	1086.0	1325.7	1480.0	1699.0	1693.3	3290.6	24.5	37.1	-11.4	11.9	14.4	50.5	115.0	100.0	178.0
اللحوم	995.5	1152.4	1319.5	1968.5	3167.5	4456.2	29.7	43.0	63.0	23.3	30.8	60.6	100.8	145.7	200.3
اللحوم (احشاء واخرى)	1008.0	1178.1	1449.4	2136.0	1250.0	4568.8	30.5	43.0	65.8	22.9	36.1	64.6	110.0	160.6	260.0
الالبان	1052.4	1231.6	1400.6	2019.5	2689.9	4001.3	29.7	42.6	62.4	22.6	28.6	59.6	98.9	35.6	107.8
البيض	1009.3	1160.1	1294.1	2209.4	3027.5	4487.6	30.0	42.7	65.3	23.3	32.5	64.0	107.5	138.0	199.7
الاسماك	845.1	1150.5	891.2	3355.9	3577.8	4906.1	32.2	44.3	49.5	38.0	-146.7	-55.7	101.7	145.7	210.8
المشروبات الكحولية	1013.3	1159.1	1317.3	2338.4	3131.7	4477.0	30.2	43.7	66.0	24.0	28.5	64.0	60.0	132.0	210.0
المكسرات	845.6	803.7	829.6	2856.0	4426.0	4731.1	51.9	89.8	125.6	39.2	43.0	84.9	266.7	250.0	290.0
الكيفات	29.3	42.0	18.2	7361.1	8474.4	10907.3	22.5	42.0	55.2	15.0	22.5	40.6	241.3	642.0	1006.7
البهارات	536.7	460.0	-168.0	1850.0	3292.9	4693.3	30.4	51.7	105.0	40.0	385.0	96.7	206.7	250.0	386.0
عدد السكان الفعلي	1006.3	1153.1	1291.4	2191.7	3128.0	4471.2	29.7	42.6	62.9	23.4	36.7	64.0	102.6	144.8	202.0

تابع جدول (٩): تقدير النسبة الاستيعابية السكانية للمجموعات الغذائية حسب المتاح للاستهلاك الادمي من الانتاج المحلي (بالمليون نسمة)

	ماليزيا			باكستان			بنجلاديش			افغانستان		
	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96
الحبوب	3.9	4.0	-10.1	47.1	84.1	134.1	51.9	75.8	106.3	11.3	15.7	19.3
الدرنيات	18.8	17.9	3.6	53.3	82.8	140.0	52.8	82.5	120.7	11.5	15.9	20.6
البقوليات	-0.3	-0.4	0.0	53.8	80.3	111.6	54.8	83.2	112.6	11.3	16.8	37.5
المحاصيل السكرية	9.1	14.6	24.1	540.3	80.8	142.2	55.3	83.5	279.4	23.1	31.9	41.3
المحاصيل الزيتية	15.9	14.9	2.3	172.0	7.5	-110.0	-980.0	-260.0	-1030.0	24.4	33.8	20.0
الخضراوات	5.6	10.7	9.8	53.9	82.7	140.5	55.4	83.4	116.0	11.5	15.9	20.6
الفاكهة	12.1	16.2	20.4	52.8	81.0	143.9	55.3	82.8	117.0	14.0	27.3	24.6
السكريات	0.1	2.1	2.1	52.9	79.5	132.4	55.2	82.3	89.8	2.2	2.5	1.7
الزيوت النباتية	27.2	176.4	723.1	40.9	32.3	39.8	33.0	37.5	30.8	10.0	5.7	5.6
الدهون الحيوانية	-1.9	3.9	8.3	43.5	54.0	126.8	6.7	-6.7	-65.0	10.8	15.4	20.0
اللحوم	8.1	12.1	18.6	54.4	80.2	142.1	54.7	83.5	121.2	11.5	15.9	20.6
اللحوم (احشاء واخرى)	9.1	11.9	18.3	51.8	82.3	139.5	58.3	90.0	126.0	11.9	15.8	21.1
الالبان	0.7	0.2	-1.0	53.6	78.2	141.3	51.7	71.3	110.4	11.5	15.8	20.2
البيض	7.3	13.0	22.6	70.0	80.0	145.6	57.5	88.3	125.0	12.5	14.3	21.4
الاسماك	6.3	10.4	18.1	81.7	78.8	178.0	57.8	83.6	125.9	0.0	0.0	0.0
المشروبات الكحولية	2.3	13.4	24.4	20.0	80.0	146.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المكسرات	12.9	13.8	13.6	50.0	68.3	105.7	53.0	80.0	125.0	110.0	40.0	24.3
الكيفات	5.4	25.4	42.3	0.0	-2.9	-2.9	260.0	360.0	245.0	0.0	0.0	0.0
البهارات	11.1	22.9	24.3	48.3	83.8	132.3	55.7	85.0	105.4	0.0	0.0	0.0
عدد السكان الفعلي	8.9	13.1	20.8	54.1	80.8	142.1	55.5	83.5	121.6	11.5	16.0	20.6

المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات توازن الموازين الغذائية التابعة لمنظمة الزراعة والغذاء - الأمم المتحدة

جدول (١٠): تقدير السعة الاستيعابية السكانية لمجمل قطاع الزراعة والغذاء حسب المتاح للاستهلاك الادمي من الانتاج المحلي مرجحة بنسبة مساهمة كل مجموعة في استهلاك الفرد من الكالوري واجمالي البروتين والبروتين النباتي والبروتين الحيواني

الدهون (بالمليون نسمة)

	الدول المتقدمة			الدول النامية			تركيا			ايران			التونيسيا		
	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96
الكالوري															
اجمالي السعة الاستيعابية	983.7	1282.2	1579.0	2182.0	3031.4	4185.8	28.3	46.5	59.9	18.8	24.4	34.5	106.7	139.1	214.3
عدد السكان الفعلي (١)	1006.3	1153.1	1291.4	2191.7	3128.0	4471.2	29.7	42.6	62.9	23.4	36.7	64.0	102.6	144.8	202.0
الفرق بين السعة الاستيعابية و عدد السكان الفعلي (٢)	-22.7	129.1	287.6	-9.6	-96.7	-285.4	-1.4	3.9	-3.0	-4.6	-12.3	-29.5	4.1	[illegible]	12.4
نسبة ٢ : ١ (%)	-2.3	11.2	22.3	-0.4	-3.1	-6.4	-4.6	9.2	-4.8	-19.6	-33.5	-46.1	4.0	[illegible].0	6.1
البروتين															
اجمالي السعة الاستيعابية	975.3	1294.5	1571.3	2143.1	3012.5	4157.8	28.1	47.8	63.1	21.8	26.7	45.3	107.2	135.0	189.3
عدد السكان الفعلي (١)	1006.3	1153.1	1291.4	2191.7	3128.0	4471.2	29.7	42.6	62.9	23.4	36.7	64.0	102.6	144.8	202.0
الفرق بين السعة الاستيعابية و عدد السكان الفعلي (٢)	-31.1	141.4	279.8	-48.6	-115.6	-313.4	-1.6	5.2	0.2	-1.6	-10.0	-18.8	4.9	-9.8	-12.7
نسبة ٢ : ١ (%)	-3.1	12.3	21.7	-2.2	-3.7	-7.0	-5.5	12.1	0.4	-6.9	-27.3	-29.3	4.5	-6.8	-6.3
البروتين النباتي															
اجمالي السعة الاستيعابية	952.9	1442.1	1921.9	2116.1	3011.8	4042.2	27.4	49.7	63.7	21.3	27.2	36.8	108.3	134.6	186.0
عدد السكان الفعلي (١)	1006.3	1153.1	1291.4	2191.7	3128.0	4471.2	29.7	42.6	62.9	23.4	36.7	64.0	102.6	144.8	202.0
الفرق بين السعة الاستيعابية و عدد السكان الفعلي (٢)	-53.5	289.0	630.4	-75.6	-116.3	-428.9	-2.3	7.1	0.8	-2.1	-9.5	-27.2	5.7	-10.2	-16.0
نسبة ٢ : ١	-5.3	25.1	48.8	-3.4	-3.7	-9.6	-7.8	16.5	1.3	-8.9	-25.9	-42.5	5.6	-7.0	-7.9
البروتين الحيواني															
اجمالي السعة الاستيعابية	998.7	1178.9	1294.4	2268.5	3015.2	4456.1	29.8	42.8	61.5	23.1	25.1	57.7	100.2	137.3	204.5
عدد السكان الفعلي (١)	1006.3	1153.1	1291.4	2191.7	3128.0	4471.2	29.7	42.6	62.9	23.4	36.7	64.0	102.6	144.8	202.0
الفرق بين السعة الاستيعابية و عدد السكان الفعلي (٢)	-7.6	25.9	2.9	76.9	-112.9	-15.1	0.1	0.2	-1.4	-0.3	-11.6	-6.3	-2.4	-7.5	2.5
نسبة ٢ : ١ (%)	-0.8	2.2	0.2	3.5	-3.6	-0.3	0.4	0.4	-2.2	-1.2	-31.7	-9.9	-2.3	-5.2	1.3
الدهون															
اجمالي السعة الاستيعابية	944.6	1161.1	1296.4	2334.3	3132.7	4528.8	28.7	42.6	46.4	17.0	18.2	30.1	129.6	183.1	365.3
عدد السكان الفعلي (١)	1006.3	1153.1	1291.4	2191.7	3128.0	4471.2	29.7	42.6	62.9	23.4	36.7	64.0	102.6	144.8	202.0
الفرق بين السعة الاستيعابية و عدد السكان الفعلي (٢)	-61.7	8.1	4.9	142.7	4.6	57.6	-1.0	0.0	-16.4	-6.3	-18.6	-33.9	27.0	38.3	163.3
نسبة ٢ : ١ (%)	-6.1	0.7	0.4	6.5	0.1	1.3	-3.3	-0.1	-26.2	-27.1	-50.6	-53.0	26.3	26.5	80.9
المتوسط العام															
اجمالي السعة الاستيعابية	970.0	1266.1	1522.9	2225.3	3047.7	4303.2	28.6	45.4	57.9	20.0	23.7	39.8	111.2	148.5	242.5
عدد السكان الفعلي (١)	1006.3	1153.1	1291.4	2191.7	3128.0	4471.2	29.7	42.6	62.9	23.4	36.7	64.0	102.6	144.8	202.0
الفرق بين السعة الاستيعابية و عدد السكان الفعلي (٢)	-36.4	113.0	231.5	33.6	-80.3	-168.0	-1.1	2.8	-5.0	-3.3	-13.0	-24.3	8.6	3.7	40.6
نسبة ٢ : ١ (%)	-3.6	9.8	17.9	1.5	-2.6	-3.8	-3.8	6.5	-7.9	-14.2	-35.4	-37.9	8.4	2.6	20.1

تابع جدول (١٠): تقدير السعة الاستيعابية السكانية لمجمل قطاع الزراعة والغذاء حسب المتاح للاستهلاك الادمي من الانتاج المحلي مرجحة بنسبة مساهمة كل مجموعة في استهلاك الفرد من الكالوري واجمالي البروتين والبروتين النباتي والبروتين الحيواني الدهون (بالمليون نسمة)

	ماليزيا			باكستان			بنجلاديش			افغانستان		
	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96	65-61	80-76	97-96
الكالوري												
اجمالي السعة الاستيعابية	6.3	24.3	76.0	55.1	78.5	122.7	51.2	75.4	99.9	11.3	15.4	18.9
عدد السكان الفعلي (١)	8.9	13.1	20.8	54.1	80.8	142.1	55.5	83.5	121.6	11.5	16.0	20.6
الفرق بين السعة الاستيعابية و عدد السكان الفعلي (٢)	-2.6	11.2	55.2	1.0	-2.3	-19.3	-4.3	-8.1	-21.8	-0.3	-0.5	-1.7
نسبة ٢ : ١ (%)	-29.5	85.3	265.9	1.8	-2.8	-13.6	-7.7	-9.8	-17.9	-2.3	-3.4	-8.4
اجمالي البروتين												
اجمالي السعة الاستيعابية	5.2	7.8	8.2	52.0	81.5	131.8	52.6	77.3	104.2	11.5	15.9	19.7
عدد السكان الفعلي (١)	8.9	13.1	20.8	54.1	80.8	142.1	55.5	83.5	121.6	11.5	16.0	20.6
الفرق بين السعة الاستيعابية و عدد السكان الفعلي (٢)	-3.7	-5.4	-12.5	-2.2	0.8	-10.3	-2.9	-6.2	-17.4	0.0	0.0	-0.9
نسبة ٢ : ١ (%)	-41.5	-40.8	-60.3	-4.0	0.9	-7.2	-5.1	-7.4	-14.3	-0.1	-0.2	-4.4
البروتين النباتي												
اجمالي السعة الاستيعابية	4.9	6.2	-2.8	51.0	82.4	126.8	52.3	77.0	102.0	11.5	16.0	19.6
عدد السكان الفعلي (١)	8.9	13.1	20.8	54.1	80.8	142.1	55.5	83.5	121.6	11.5	16.0	20.6
الفرق بين السعة الاستيعابية و عدد السكان الفعلي (٢)	-4.1	-6.9	-23.6	-3.1	1.6	-15.2	-3.2	-6.5	-19.7	0.0	0.0	-1.1
نسبة ٢ : ١	-45.3	-52.5	-113.7	-5.7	2.0	-10.7	-5.8	-7.8	-16.2	0.0	0.0	-5.2
البروتين الحيواني												
اجمالي السعة الاستيعابية	6.0	9.8	16.8	54.6	78.9	142.6	54.9	79.7	118.3	11.5	15.8	20.6
عدد السكان الفعلي (١)	8.9	13.1	20.8	54.1	80.8	142.1	55.5	83.5	121.6	11.5	16.0	20.6
الفرق بين السعة الاستيعابية و عدد السكان الفعلي (٢)	-2.9	-3.3	-4.0	0.4	-1.9	0.5	-0.6	-3.9	-3.3	0.0	-0.1	-0.1
نسبة ٢ : ١ (%)	-32.7	-25.2	-19.2	0.8	-2.3	0.4	-1.0	-4.6	-2.7	-0.4	-0.7	-0.4
الدهون												
اجمالي السعة الاستيعابية	15.8	87.5	315.8	51.8	58.0	87.7	44.1	55.2	48.4	12.1	14.4	16.3
عدد السكان الفعلي (١)	8.9	13.1	20.8	54.1	80.8	142.1	55.5	83.5	121.6	11.5	16.0	20.6
الفرق بين السعة الاستيعابية و عدد السكان الفعلي (٢)	6.9	74.3	295.0	-2.4	-22.8	-54.3	-11.4	-28.4	-73.3	0.6	-1.6	-4.4
نسبة ٢ : ١ (%)	77.1	565.8	1421.2	-4.4	-28.2	-38.2	-20.5	-33.9	-60.2	5.2	-9.9	-21.2
المتوسط العام												
اجمالي السعة الاستيعابية	8.3	32.0	101.4	53.1	74.4	120.0	50.6	71.8	92.1	11.6	15.4	18.8
عدد السكان الفعلي (١)	8.9	13.1	20.8	54.1	80.8	142.1	55.5	83.5	121.6	11.5	16.0	20.6
الفرق بين السعة الاستيعابية و عدد السكان الفعلي (٢)	-0.7	18.8	80.7	-1.0	-6.3	-22.1	-4.9	-11.7	-29.5	0.1	-0.6	-1.8
نسبة ٢ : ١ (%)	-7.6	143.3	388.6	-1.9	-7.8	-15.5	-8.8	-14.0	-24.3	0.6	-3.5	-8.8

المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات قوائم الموازين الغذائية التابعة لمنظمة الزراعة والغذاء - الأمم المتحدة

جدول (١١): تقدير السعة الاستيعابية السكانية لمجمل قطاع الزراعة والغذاء حسب المتاح للاستهلاك الآدمي من الانتاج المحلي بافتراض متوسط استهلاك الفرد في الدول المتقدمة من المجموعات المختلفة في البلدان المختارة في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ (بالمليون نسمة)

	الدول المتقدمة	الدول النامية	تركيا	ايران	اندونيسيا	ماليزيا	باكستان	بنجلادش	افغانستان
الحبوب	2272.9	4871.3	100.0	37.4	277.9	-10.5	152.1	140.1	23.4
الدرنيات	1162.5	3504.1	50.9	35.5	206.5	1.2	15.9	20.8	2.7
البقوليات	1634.0	9888.3	383.0	170 3	249.7	0.0	227.0	161.3	10.0
المحاصيل السكرية	0.0	3731.0	-1.0	0.6	0.4	17.1	183.3	182.7	0.4
المحاصيل الزيتية	1407.2	8496.1	-135.3	-0.8	2383.9	10.6	-33.6	-85.8	3.3
الخضراوات	1255.6	3464.6	120.9	81.1	50.9	3.3	35.6	12.8	3.4
الفاكهة	996.6	3399.5	123.5	131.6	77.1	11.7	66.5	15.1	7.6
السكريات	1261.4	2190.5	53.5	17.2	56.2	2.8	88.1	16.9	0.1
الزيوت النباتية	1146.5	2593.0	57.0	0.7	326.6	575.8	30.2	9.1	0.9
الدهون الحيوانية	1483.0	605.2	-2.8	12.8	10.2	1.7	53.9	-1.5	2.3
اللحوم	1319.5	1406.9	15.6	18.5	27.8	12.4	27.2	5.3	3.1
لحوم (احشاء واخري)	1449.4	2284.4	23.2	45.6	107.1	22.1	90.3	18.5	11.8
الالبان	1400.6	863.9	43.2	16.5	3.5	-0.3	83.5	8.4	2.7
البيض	1294.1	2408.0	51.0	34.9	52.0	25.9	18.9	8.1	1.2
الاسماك	891.2	2926.8	19.5	-13.4	162.8	41.2	15.3	55.7	0.0
المشروبات الكحولية	1317.3	984.6	9.7	0.0	2.3	1.2	0.5	0.0	0.0
مكسرات	829.6	1851.3	294.8	173.5	75.7	6.5	32.2	10.9	7.4
مكيفات	18.2	2142.5	22.7	11.6	161.8	22.7	-0.4	3.8	0.0
البهارات	-168.0	8,448.0	126.0	58.0	386.0	68.0	344.0	274.0	0.0
عدد السكان الفعلي	1291.4	4471.2	62.9	64.0	202.0	20.8	142.1	121.6	20.6

المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات قوائم الموازين الغذائية التابعة لمنظمة الزراعة والغذاء - الأمم المتحدة

جدول (١٠): تقدير السعة الاستيعابية السكانية لحجم قطاع الزراعة والغذاء حسب المتاح للاستهلاك الادمي من الانتاج المحلي من حجه بنسبة مساهمة كل مجموعة في استهلاك الفرد من الكالوري والبروتين والبروتين النباتي والبروتين الحيواني الذهون بافتراض متوسط استهلاك الفرد بالدول المتقدمة من المجموعات الغذائية المختلفة في البلدان المختارة في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧(بالمليون نسمة)

	الدول المتقدمة	الدول النامية	تركيا	ايران	اندونيسيا	ماليزيا	باكستان	بنجلاديش	افغانستان
الكالوري									
اجمالي السعة الاستيعابية	1579.0	3050.9	64.0	28.1	184.6	68.3	82.2	52.7	8.8
عدد السكان الفعلي (١)	1291.4	4471.2	62.9	64.0	202.0	20.8	142.1	121.6	20.6
الفرق بين السعة الاستيعابية و عدد السكان الفعلي (٢)	287.6	-1420.3	1.1	-35.9	-17.3	47.5	-59.9	-68.9	-11.8
نسبة ٢ : ١	22.3	-31.8	1.8	-56.1	-8.6	229.0	-42.1	-56.7	-57.2
اجمالي البروتين									
اجمالي السعة الاستيعابية	1571.3	2987.9	58.4	29.5	171.9	5.7	77.1	52.3	9.1
عدد السكان الفعلي (١)	1291.4	4471.2	62.9	64.0	202.0	20.8	142.1	121.6	20.6
الفرق بين السعة الاستيعابية و عدد السكان الفعلي (٢)	279.8	-1483.3	-4.5	-34.5	-30.0	-15.1	-64.9	-69.3	-11.5
نسبة ٢ : ١	21.7	-33.2	-7.1	-53.9	-14.9	-72.8	-45.7	-57.0	-55.8
البروتين النباتي									
اجمالي السعة الاستيعابية	1921.9	4847.7	97.8	46.8	337.6	-3.9	118.2	102.0	17.2
عدد السكان الفعلي (١)	1291.4	4471.2	62.9	64.0	202.0	20.8	142.1	121.6	20.6
الفرق بين السعة الاستيعابية و عدد السكان الفعلي (٢)	630.4	376.5	35.0	-17.2	135.7	-24.7	-23.9	-19.6	-3.4
نسبة ٢ : ١	48.8	8.4	55.6	-26.9	67.2	-118.9	-16.8	-16.1	-16.5
البروتين الحيواني									
اجمالي السعة الاستيعابية	1294.4	1519.1	27.3	15.8	41.1	13.2	44.7	13.1	2.7
عدد السكان الفعلي (١)	1291.4	4471.2	62.9	64.0	202.0	20.8	142.1	121.6	20.6
الفرق بين السعة الاستيعابية و عدد السكان الفعلي (٢)	2.9	-2952.1	-35.6	-48.2	-160.9	-7.5	-97.3	-108.5	-17.9
نسبة ٢ : ١	0.2	-66.0	-56.6	-75.3	-79.7	-36.3	-68.5	-89.2	-86.9
الدهون									
اجمالي السعة الاستيعابية	1296.4	2052.6	37.9	14.0	203.1	219.5	43.0	10.2	2.8
عدد السكان الفعلي (١)	1291.4	4471.2	62.9	64.0	202.0	20.8	142.1	121.6	20.6
الفرق بين السعة الاستيعابية و عدد السكان الفعلي (٢)	4.9	-2418.6	-25.0	-50.1	1.1	198.8	-99.1	-111.4	-17.9
نسبة ٢ : ١	0.4	-54.1	-39.8	-78.2	0.6	957.5	-69.8	-91.6	-86.6
المتوسط العام									
اجمالي السعة الاستيعابية	1522.9	2867.6	56.7	26.2	191.6	74.3	72.0	44.5	7.9
عدد السكان الفعلي (١)	1291.4	4471.2	62.9	64.0	202.0	20.8	142.1	121.6	20.6
الفرق بين السعة الاستيعابية و عدد السكان الفعلي (٢)	231.5	-1603.6	-6.1	-37.9	-10.4	53.5	-70.0	-77.1	-12.7
نسبة ٢ : ١	17.9	-35.9	-9.8	-59.1	-5.1	257.8	-49.3	-63.4	-61.8

المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات قوائم الموازين الغذائية التابعة لمنظمة الزراعة والغذاء - الأمم المتحدة

جدول (١٣): تقدير السعة الاستيعابية السكانية للمجموعات الغذائية حسب المتاح للاستهلاك الادمي من الانتاج المحلي بافتراض متوسط استهلاك الفرد في الدول النامية من المجموعات المختلفة في البلدان المختارة في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ (بالمليون نسمة)

	الدول المتقدمة	الدول النامية	تركيا	ايران	اندونيسيا	ماليزيا	باكستان	بنجلاديش	افغانستان
الحبوب	1792.4	3841.5	78.8	29.5	219.1	-8.3	119.9	110.5	18.5
الدرنيات	1548.6	4668.1	67.8	47.3	275.1	1.6	21.2	27.7	3.7
البقوليات	720.9	4362.5	169.0	75.1	110.1	0.0	100.1	71.2	4.4
المحاصيل السكرية	-16.0	3731.0	-1.0	0.6	0.4	17.1	183.3	182.7	0.4
المحاصيل الزيتية	649.5	3921.3	-62.4	-0.4	1100.3	4.9	-15.5	-39.6	1.5
الخضراوات	1644.3	4537.2	158.3	106.2	66.7	4.4	46.6	16.8	4.4
الفاكهة	1475.0	5031.5	182.9	194.8	114.1	17.3	98.5	22.4	11.2
السكريات	2791.6	4848.1	118.5	38.2	124.5	6.1	195.0	37.4	0.2
الزيوت النباتية	2265.1	5122.8	112.7	1.5	645.2	1137.6	59.6	18.0	1.7
الدهون الحيوانية	8063.8	3290.6	-15.0	69.4	55.6	9.4	293.1	-8.1	12.5
اللحوم	4179.2	4456.2	49.5	58.6	88.0	39.3	86.2	16.7	9.7
لحوم (احشاء واخري)	2898.8	4568.8	46.5	91.2	214.1	44.1	180.6	37.1	23.5
الالبان	6487.2	4001.3	200.3	76.3	16.1	-1.4	386.5	38.8	12.4
البيض	2411.7	4487.6	95.0	65.0	96.8	48.3	35.3	15.2	2.3
الاسماك	1494.0	4906.1	32.7	-22.4	272.9	69.1	25.6	93.3	0.0
المشروبات الكحولية	5989.8	4477.0	44.1	0.0	10.4	5.5	2.4	0.0	0.0
مكسرات	2120.0	4731.1	753.3	443.3	193.3	16.7	82.2	27.8	18.9
مكيفات	92.7	10907.3	115.5	59.1	823.6	115.5	-1.8	44.5	0.0
البهارات	-93.3	4,693.3	70.0	32.2	214.4	37.8	191.1	152.2	0.0
عدد السكان الفعلي	1291.4	4471.2	62.9	64.0	202.0	20.8	142.1	121.6	20.6

المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات قوائم الموازين الغذائية التابعة لمنظمة الزراعة والغذاء - الأمم المتحدة

جدول (١٤): تقدير السعة الاستيعابية السكانية لمجمل قطاع الزراعة والغذاء حسب المتاح للاستهلاك الادمي من الانتاج المحلي مرجحة بنسبة مساهمة كل مجموعة في استهلاك الفرد من الكالوري واجمالي البروتين والبروتين النباتي والبروتين الحيواني الدهون بافتراض متوسط استهلاك الفرد بالدول النامية من المجموعات الغذائية المختلفة في البلدان المختارة في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧(بالمليون نسمة)

	الدول المتقدمة	الدول النامية	تركيا	ايران	اندونيسيا	ماليزيا	باكستان	بنجلاديش	افغانستان
الكالوري									
اجمالي السعة الاستيعابية	2240.4	4185.8	88.1	39.5	237.1	84.5	114.0	73.4	12.4
عدد السكان الفعلي (١)	1291.4	4471.2	62.9	64.0	202.0	20.8	142.1	121.6	20.6
الفرق بين السعة الاستيعابية و عدد السكان الفعلي (٢)	949.0	-285.4	25.2	-24.5	35.1	63.8	-28.0	-48.3	-8.2
نسبة ٢ : ١	73.5	-6.4	40.2	-38.3	17.4	307.2	-19.7	-39.7	-39.7
اجمالي البروتين									
اجمالي السعة الاستيعابية	2252.7	4157.8	86.8	43.8	213.1	7.6	111.6	73.5	12.7
عدد السكان الفعلي (١)	1291.4	4471.2	62.9	64.0	202.0	20.8	142.1	121.6	20.6
الفرق بين السعة الاستيعابية و عدد السكان الفعلي (٢)	961.3	-313.4	23.9	-20.2	11.1	-13.1	-30.4	-48.1	-7.9
نسبة ٢ : ١	74.4	-7.0	38.1	-31.6	5.5	-63.3	-21.4	-39.5	-38.4
البروتين النباتي									
اجمالي السعة الاستيعابية	1615.9	4042.2	88.1	42.0	250.8	-4.0	101.7	87.5	14.5
عدد السكان الفعلي (١)	1291.4	4471.2	62.9	64.0	202.0	20.8	142.1	121.6	20.6
الفرق بين السعة الاستيعابية و عدد السكان الفعلي (٢)	324.5	-428.9	25.3	-22.0	48.9	-24.8	-40.4	-34.1	-6.1
نسبة ٢ : ١	25.1	-9.6	40.2	-34.4	24.2	-119.3	-28.4	-28.0	-29.8
البروتين الحيواني									
اجمالي السعة الاستيعابية	3896.3	4456.1	83.4	48.4	115.7	37.7	137.3	37.4	8.1
عدد السكان الفعلي (١)	1291.4	4471.2	62.9	64.0	202.0	20.8	142.1	121.6	20.6
الفرق بين السعة الاستيعابية و عدد السكان الفعلي (٢)	2604.8	-15.1	20.5	-15.7	-86.3	16.9	-4.7	-84.2	-12.5
نسبة ٢ : ١	201.7	-0.3	32.6	-24.5	-42.7	81.4	-3.3	-69.2	-60.6
الدهون									
اجمالي السعة الاستيعابية	3149.5	4528.8	83.5	34.8	380.8	442.7	103.3	25.5	7.0
عدد السكان الفعلي (١)	1291.4	4471.2	62.9	64.0	202.0	20.8	142.1	121.6	20.6
الفرق بين السعة الاستيعابية و عدد السكان الفعلي (٢)	1858.1	57.6	20.6	-29.2	178.8	421.9	-38.8	-96.1	-13.6
نسبة ٢ : ١	143.9	1.3	32.8	-45.6	88.5	2032.2	-27.3	-79.0	-66.1
المتوسط العام									
اجمالي السعة الاستيعابية	2725.5	4303.2	85.8	41.2	246.1	140.2	114.1	56.0	10.5
عدد السكان الفعلي (١)	1291.4	4471.2	62.9	64.0	202.0	20.8	142.1	121.6	20.6
الفرق بين السعة الاستيعابية و عدد السكان الفعلي (٢)	1434.1	-168.0	22.9	-22.9	44.1	119.4	-28.0	-65.7	-10.1
نسبة ٢ : ١	111.0	-3.8	36.5	-35.7	21.8	575.4	-19.7	-54.0	-49.0

المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات قوائم الموازين الغذائية التابعة لمنظمة الزراعة والغذاء - الأمم المتحدة

مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

أثر برامج الإصلاح الاقتصادى والتعديلات الهيكلية على أوضاع الأمن الغذائى العربى

د. أسامة أحمد البهنساوى

أستاذ الاقتصاد الزراعى المساعد

كلية الزراعة جامعة الأزهر

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

مقدمـــة:

ساد الدول العربية اهتمام واسع بتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة منذ نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات، وذلك بسبب ما تعرضت له من تدنى مستويات الأداء فى اقتصادياتها بشكل عام، وفى قطاعاتها الزراعية بشكل خاص، بالإضافة إلى زيادة أعباء وارداتها من الغذاء، وزيادة مقدار الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك من السلع الغذائية الأساسية، وفى نفس الوقت ارتفاع أسعار الغذاء فى الأسواق العالمية مع سيادة حالة من الركود الاقتصادى النسبى فى الدول المتقدمة والنامية على السواء، وزيادة معدلات التضخم والبطالة، وانكماش التدفقات المالية والمعونات الدولية الموجهة إلى الدول النامية، الأمر الذى أدى إلى تفاقم مشاكل المديونية فى الدول النامية، ومن بينها بعض الدول العربية، ووجود اختلالات حادة وعجز متزايد فى الموازين التجارية وموازين المدفوعات والموازنات العامة لهذه الدول.

وقد كانت هذه العوامل جميعها وما أدت إليه من انعكاسات اقتصادية، سببا كافياً للتوجه نحو احداث تغيرات جوهرية فى السياسات الاقتصادية العامة للدول العربية فاستجابت بعضها للبرامج التى اقترحها صندوق النقد الدولى لتثبيت وتحقيق الاستقرار الاقتصادى أو التعديلات الهيكلية التى أشار بها البنك الدولى، بينما فضلت بعضها الآخرى أن تتبنى سياسات وبرامج إصلاحية خاصة بها، ولا ترتبط بشكل مباشر بأى من هاتين المؤسستين أو تعتمد على ما قدمتاه من دعم فى هذا الصدد. ومن هنا فقد تفاوتت الدول العربية فيما بينها من حيث طبيعة وعمق ومدى شمولية ما طبقته كل منها من برامج وتعديلات هيكلية فى ادارة قطاعاتها الزراعية وفقا لطبيعة وظروف كل دولة وأهمية الزراعة فى اقتصادها الوطنى وأهداف أو غايات كل دولة منها من وراء تطبيق تلك البرامج والتعديلات، إلا انها جميعا عملت على إزالة التشوهات وتجاوز العثرات التى تعانى منها قطاعاتها الزراعية وتحسين كفاءة إدارتها بما يحقق زيادة معدلات انتاجها من المنتجات الزراعية.

مشكلة البحث وهدفه:

على الرغم من تحسن مستويات الأداء فى معايير مؤشرات الاقتصاديات القومية العربية نتيجة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى والتعديلات الهيكلية وانعكاس ذلك أيضاً على مؤشراء الأداء فى قطاعاتها الزراعية متمثلة فى تحرير التراكيب المحصولية وزيادة الاهتمام بالمحاصيل والمنتجات الزراعية التصديرية، وتراجع قيمة الواردات الزراعية فى إطار سياسات ترشيد الإستيراد والإستهلاك، وتحسين معدلات الإنتاجية، إلا أنه حتى الآن لم يتأكد تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية فى مواجهة الأسواق الخارجية، كما أن

مؤشرات الفجوة الغذائية توضح استمرارها فى بعض الدول العربية خاصة التى تعتمد أساسا على الزراعات المطرية، وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة وأسعار الغذاء فى المناطق الريفية التى هى أصلاً المنتجة للغذاء الأمر الذى يتطلب إعادة تقييم ما تم تطبيقه من برامج إصلاحية وتعديلات هيكلية فى القطاعات الزراعية العربية واقتراح السبل الكفيلة لدعم الامكانيات المشتركة لهذه الدول للعمل على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الفرص المتاحة والجوانب الايجابية لهذه الإصلاحات والتعديلات، والحد من الآثار السلبية التى أفرزتها.

أولاً: أوضاع القطاعات الزراعية العربية قبل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى والتعديلات الهيكلية:

انتهجت الدول العربية منذ تحقيقها لإستقلالها الوطنى وحتى ما قبل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى والتعديلات الهيكلية سياسات اقتصادية اتسمت فى بعضها بالتوجه الاشتراكى الذى يعتمد على التخطيط المركزى والتدخل الحكومى المباشر فى جميع مجالات النشاط الاقتصادى من انتاج وتوزيع، بينما اتسمت فى بعضها الآخر بإعطاء قدر من الحرية للنشاط الاقتصادى والإعتماد على آليات السوق والتدخل فى حالات الضرورة بهدف دعم بعض الفئات أو تحسين مستويات دخولهم.

وبصفة عامة فقد أسفرت تلك التوجهات عن ظهور بعض الإختلالات الاقتصادية التى تفاوت حدتها بين قطر عربى وآخر، فكانت أكثر حدة فى الأقطار العربية ذات الكثافة السكانية الكبيرة والموارد والثروات الطبيعية المتواضعة. وعلى الرغم من ذلك فإن تلك الاختلالات الاقتصادية لم تكن ترجع فقط إلى سوء التخطيط والسياسات الاقتصادية المتبعة فى الأقطار العربية، وإنما أيضاً بسبب تراجع معدلات النمو العالمية سواء فى الدول الصناعية أو الدول النامية وارتفاع معدلات التضخم وزيادة معدلات البطالة وتقلص صافى التدفقات المالية إلى الدول النامية، وقد تأثرت جميع الدول العربية بمختلف العوامل والمتغيرات الدولية التى هيأت البيئة المناسبة لتراكم العديد من الآثار السلبية على اقتصادياتها الداخلية وبصفة خاصة على قطاعاتها الزراعية ويمكن ايجاز الملامح الرئيسية لهيكل القطاعات الزراعية قبل تطبيق البرامج الإصلاحية والتعديلات الهيكلية فى ثلاث جوانب أساسية هى:

١ - انخفاض الطلب المحلى على السلع الغذائية والزراعية نتيجة لحالة الركود الاقتصادى العالمى والداخلى لهذه الدول.

٢ - ضعف قدرة الدول العربية على استيراد مدخلات الانتاج الزراعى نتيجة لتدنى حصيلة مواردها من النقد الأجنبى بعد تراجع معدلات الأسعار الحقيقية للبترول

وانخفاض الطلب العالمى عليه، الأمر الذى ترتب عليه انخفاض معدلات الإنتاج والانتاجية الزراعية.

٣ - تدهور شروط التبادل التجارى خاصة بالنسبة للسلع والمنتجات الزراعية الأمر الذى ترتب عليه ضعف وتدهور عوائد المنتجات الزراعية وبالتالى إنعدام الحافز لدى منتجيها لزيادة انتاجها.

وبالنسبة لإدارة القطاعات الزراعية العربية فإنه يمكن ايجاز أهم ملامح السياسات الزراعية التى اتبعت فيها قبل تطبيق البرامج الاصلاحية والتعديلات الهيكلية فيمايلى:

(أ) التدخل الحكومى فى قطاع الزراعة:

تعرضت العديد من الدول العربية لمختلف أنواع التدخل الحكومى، ولكن بدرجات متفاوته، الأمر الذى ترتب عليه حدوث اختلالات وتشوهات سعرية، وكذلك اختلالات فى توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات.

(ب) تنظيم العملية الانتاجية:

على الرغم من أن السياسات الانتاجية فى الدول العربية تتفق فى الهدف الأساسى وهو تأمين الغذاء لمواطنيها، إلا أنها قد اختلفت فى الآليات التى استخدمتها لتحقيق ذلك الهدف. وتنقسم الدول العربية فى هذا الإطار إلى مجموعتين: الأولى تضم الدول العربية التى انتهجت اسلوب التخطيط المركزى، حيث تضع الدولة مركزيا الخطط التنموية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وتحدد من خلال الخطة ادوار كل من القطاع العام والقطاع الخاص وآليات التنفيذ. وقد تضمنت هذه المجموعة الجزائر والسودان وسوريا والعراق وجمهورية مصر العربية. أما المجموعة الثانية فتضم الدول العربية التى انتهجت أسلوبا للتنمية تعتمد على آليات السوق فى توجيه الموارد نحو الاستثمار فى القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقد تضمنت هذه المجموعة بالاضافة إلى مجموعة الدول الخليجية كل من الأردن وليبيا والمغرب. ورغم ذلك فقد كانت حكومات بعض هذه الدول تتدخل فى توجيه الاستثمارات لصالح قطاع معين مثل التدخل فى دعم سعر الفائدة على القروض الزراعية، وتوفير تمويل المشروعات الزراعية بشروط ميسرة، ودعم أسعار بعض المنتجات الزراعية الأساسية وكذلك دعم مستلزمات الانتاج الزراعى.

(جـ) توفير وتسويق ودعم مستلزمات الانتاج الزراعى:

إعتمد توفير وتسويق مستلزمات الانتاج الزراعى فى الدول العربية التى تنتهج اقتصاديات السوق على القطاع الخاص من خلال إعفائه من كافة الرسوم الجمركية على مستلزمات الانتاج الزراعى المستوردة. أما الدول العربية التى طبقت التخطيط المركزى فإن توفير وتسويق مستلزمات الانتاج الزراعى فيها كان يتم بصفة أساسية من خلال التعاونيات الزراعية أو غيرها من مؤسسات الدولة أو عن طريق بنوك التسليف الزراعية.

(د) السياسات التسويقية والتوزيعية:

تهدف السياسات التسويقية والتوزيعية بصفة أساسية إلى زيادة كفاءة خدمات تلك المرافق الهامة والمتمثلة فى الحد من الفاقد الزراعى، وتخفيض الهوامش التسويقية لصالح كل من المنتج والمستهلك. وانطلاقا من هذه الأهداف فقد اتبعت الدول العربية سياسات متباينة ومن خلالها يمكن تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين: الأولى تضم الدول العربية التى انتهجت اسلوب التخطيط المركزى حيث يحتكر القطاع العام معظم أنشطة تسويق انتاج ومستلزمات الانتاج الزراعى، مع دور محدود للقطاع الخاص فى التسويق والتوزيع، ومن هذه الدول مصر وسوريا والسودان والعراق وليبيا والجزائر. أما المجموعة الثانية فتضم الدول العربية التى تترك للقطاع الخاص معظم مهام تسويق وتوزيع السلع الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعى بإستثناء بعض السلع الغذائية ذات الطابع الاستراتيجى كالحبوب والألبان والسكر والشاى، وتضم هذه المجموعة باقى الدول العربية.

(هـ) السياسات السعرية الزراعية:

تشير التجارب المختلفة بشأن السياسات السعرية الزراعية التى اتبعتها الأقطار العربية إلى أنها قد استهدفت فى معظمها توفير الحوافز الانتاجية التى تعمل على زيادة الكفاءة الانتاجية الزراعية، والعمل على تحقيق الاستقرار السعرى للمنتجين الزراعيين المحليين وفى نفس الوقت زيادة موارد الخزانة العامة للدولة، وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء، وتحسين الدخول الزراعية، وتحقيق فائض انتاجى للتصدير. وقد اختلفت سياسات التسعير التى اتبعتها الأقطار العربية لتحقيق تلك الأهداف من التحديد المركزى للأسعار إلى التحرير الكامل لها وفق مؤشرات العرض والطلب. فتغيرت تلك السياسات فى مصر مثلاً لصالح المستهلكين وقطاعات الاقتصاد القومى الأخرى لصالح قطاع الزراعة، كما كان يتم تثبيت الأسعار لأكثر من سنة فى سوريا رغم ارتفاع تكاليف الانتاج، وتحملت الحكومة فى العراق قدراً كبيراً من الخسائر بسبب البيع بأسعار تقل عن التكاليف عن طريق الدعم المالى المباشر.

(و) تقديم الخدمات المساندة للإنتاج الزراعي:

يمكن ايجاز أهم الخدمات المساندة للانتاج الزراعى فى الأقطار العربية فى توفير التمويل الزراعى وتنظيم القوانين المتعلقة بالحيازة واستغلال الأراضى الزراعية حيث تعتبر القروض الزراعية مطلبا رئيسيا لاحداث التطوير اللازم فى الأداء الزراعى، وذلك لضرورتها فى تمويل استخدام التكنولوجيا الحديثة. وعلى الرغم من اختلاف قدرة الأقطار العربية على توفير فرص الإقراض والتمويل الزراعى، إلا أن هذه الفرص لم تكن فى معظم الاحيان متناسقة مع مدى توفر الموارد الزراعية الملائمة للاستثمار كالتربة والمياه.

أما بالنسبة لنظم الحيازة فقد قسمت الدول العربية من حيث القوانين التى تنظمها إلى مجموعتين: الأولى تضم الدول العربية التى أصدرت قوانين إصلاح زراعى شاملة ارتبطت أساساً بالاستيلاء على الملكيات الكبيرة وتوزيعها على صغار المزارعين وتشمل هذه المجموعة مصر وسوريا والعراق، والثانية تضم باقى الدول العربية، والتى لم تكن تتدخل فى ملكية الأراضى مثل دول الخليج والسودان وتونس والجزائر، أو التى كان تدخلها محدودا ويغطى فقط المشاريع الكبرى كما فى الأردن والمغرب.

ثانياً: ملامح التعديلات الهيكلية فى إدارة القطاعات الزراعية وفقاً لبرامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى:

شهدت حقبتى الثمانينات والتسعينات فى العديد من الدول العربية سياسة اصلاح مسار اقتصادها واعادة هيكلته تمشياً مع الاتجاه العالمى لتحرير الاقتصاد والتجارة. ولقد ارتكزت برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على تحرير أسعار الانتاج ومستلزماته، واعطاء الفرصة للقطاع الخاص للدخول فى الاعمال الزراعية من استثمار وتسويقه، وحل المؤسسات والشركات الحكومية وتصفيتها وبيعها للقطاع الخاص، وترشيد مورد المياه، واعادة هيكله وزارات الزراعه ومراكز البحوث والارشاد، وأن يقتصر دور الدولة على وضع الخطط التأشيريه والاسهام فى برامج التنمية الريفية وتنفيذ البنية الأساسية الزراعية، ودعم مؤسسات البحث العلمى.

هذا ويمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث طبيعة وعمق برامج الاصلاح الاقتصادى التى تم تنفيذها فى هذه الدول.

المجموعة الأولى: وتضم الدول التى مازالت تعطى أهمية كبيرة للقطاع العام ويتطلب الأمر المحافظة عليه وتحديثه، مع إتاحة الفرصة للقطاع الخاص ليقوم بدور أكبر فى التنمية

الاقتصادية، وتركز هذه الدول على الاصلاح المالى والادارى بالدرجة الأولى فى اطار توجهات ذاتية مستقلة نحو اجراء قدر من الاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى لمواكبة المتغيرات والمستجدات المحلية والاقليمية والدولية، ومن بين دول هذه المجموعة كل من العراق، سوريا، ليبيا.

المجموعة الثانية: وتضم الدول التى تعزى ازمتها الاقتصادية إلى سيطرة القطاع العام على الحياة الاقتصادية بصفة عامه، وبالتالى اصبح التخلص من القطاع العام شرطاً ضرورياً لتصحيح المسار الاقتصادى فيها، ومن ثم يتطلب الأمر برنامجاً طموحاً وتدخلاً عميقاً للاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى والذى يتطلب بدوره عوناً فنياً ودعماً مالياً يمكن الحصول عليه من بعض المؤسسات الدولية وفى مقدمتها كلا من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ومن بين دول هذه المجموعة كل من مصر، المغرب، تونس، الأردن، الجزائر، السودان.

المجموعة الثالثة: وتضم الدول التى تعتمد اقتصادياتها بصفة أساسية على آلية السوق وحرية النشاط الاقتصادى، إلا أن معظم هذه الدول تبنت سياسات دعم كبيرة لتنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المتخلفة، مما يستدعى اعادة النظر فى هذا الدعم، خاصة بعد تراجع عائدات النفط وتغير المناخ الاقتصادى والتجارى العالمى وتمثل هذه المجموعة دول الخليج.

وفيما يلى عرضاً للتعديلات الهيكلية فى القطاعات الزراعية فى اطار برنامج الاصلاح والتكيف الهيكلى وذلك بالنسبة لبعض الدول العربية التى توافرت معلومات عن برامجها الاصلاحية:

(١) التعديلات الهيكلية فى ادارة القطاعات الزراعية الأردنية:

قامت الأردن بسلسلة من الاجراءات التى استهدفت الحد من الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد الوطنى ففى أوائل عام ١٩٨٩ تبنت الحكومة برنامجاً متكاملاً لتصحيح الاقتصادى يعتمد على الجهود الوطنية إلى جانب دعم المجتمع الدولى وبالتعاون مع صندوق النقد الدولى. ونظرا لما يمثله القطاع الزراعى من أهمية بين القطاعات الاقتصادية الأردنية فقد كان فى بؤرة الاهتمام الاصلاحى الذى تم تطبيقه منذ عام ١٩٨٩ وتبعه برنامج تصحيحى فى قطاع الزراعة عام ١٩٩٤ ثم جاءت وثيقة السياسة الزراعية التى اقرتها الحكومة فى نهاية عام ١٩٩٦ لتعزيز التوجهات الاصلاحية فى هذا القطاع.

هذا وقد اشتمل برنامج الاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى على العناصر الرئيسية التى تتضمنتها تلك السياسات فى العديد من الدول حيث شملت هذه العناصر فى مجال الزراعة كلا ممايأتى:

أ - إزالة كافة اشكال الاحتكار التى تمارسها الدوله والسماح للقطاع الخاص بأن يقوم بدور رئيسى فى عمليات استيراد وتصدير مدخلات الانتاج والسلع الزراعية وتسويق هذه المواد فى الأسواق الداخلية.

ب - إزالة الدعم المباشر وغير المباشر سواء المقدم للانتاج أو لمستلزماته أو للسلع الاستهلاكية الرئيسية.

جـ - إزالة الدعم المقدم للقروض الزراعية بقيمة تقل عن القيمة الحقيقية للفائدة التى تتحدد على ضوء قوى العرض والطلب. كما يشمل توقف الدولة عن تدخلها فى اعفاء المزارعين من تسديد قروضهم أو فوائدها.

د - إزالة التسعيرة الاجبارية للمدخلات والمخرجات وترك تحديد أسعارها لآلية السوق.

هـ - إزالة جميع أشكال الحماية الجمركية وتحرير الصادرات والواردات بما يعمل على تحرير التجارة الزراعية.

و - تدنية التدخل الحكومى فى العملية الانتاجية الزراعية، واقتصاره على التنظيم والمراقبة والتوجيه.

ز - استحداث وتطبيق سياسة وطنية لتنظيم استهلاك المياه.

(٢) التعديلات الهيكلية فى ادارة القطاعات الزراعية الجزائرية:

فى عام ١٩٨٨ بدأت الجزائر الدخول التدريجى فى برنامج للاصلاح والتكيف الهيكلى فى القطاع الزراعى ويمكن رصد أهم ملامح التعديلات الهيكلية والتكيف والاصلاح فى قطاع الزراعه فيمايلى:

أ - تنظيم الأنشطة الانتاجية والخدمية وتخلى الدولة عن مسئوليات الاقراض والتمويل والتسويق لتقوم بها التكوينات الفلاحية وبخاصة التعاون الفلاحى والقطاع الخاص.

ب - تحرير اسواق السلع والمنتجات والغاء الدعم لمستلزمات الانتاج وترك تحديد الاسعار لقوى العرض والطلب فى الاسواق.

جـ - اعادة هيكلة ادارة القطاع الزراعى واعطاء الفلاحين دورا أكبر فى مجال هذه الادارة من خلال انشاء الغرف الفلاحية على مستوى جميع الولايات.

د - الحد من التدخل الحكومى وتشجيع الاستثمار الزراعى.

هـ - توزيع الأدوار بين القطاعات فالقطاع العام يظل قائما وحاضرا فى المجالات المتعلقة بالنفع العام كحماية الانتاج والرقابة والتنظيم والبحث العلمى عبر المؤسسات العامة. بينما يبقى القطاع الخاص فى المجالات التى تتخلى عنها الدولة والتى تتطلب آليات المنافسة كالتسويق والتمويل والتوزيع.

(٣) التعديلات الهيكلية فى ادارة القطاعات الزراعية السعودية:

بدأت السعودية برنامجها الخاص للاصلاح الهيكلى فى القطاع الزراعى منذ عام ١٩٧٠ وتمثلت أهم ملامح التعديلات الهيكلية فى الجوانب التالية:

أ - تنظيم الأنشطة الانتاجية والخدمية وذلك بحفز القطاع الزراعى للتحول من الانشطة التقليدية إلى الزراعة التى تستهدف الاسواق بما تحققه من تنوع انتاجى وفوائض تسويقيه.

ب - تحرير اسواق السلع والمنتجات.

جـ - تحرير أسواق مستلزمات الانتاج حيث يخلو النظام المطبق فى التجارة الخارجية للمملكة استيراداً أو تصديرا من القيود أو الرسوم الجمركية.

د - الاصلاح المؤسسى واعادة هيكلة ادارة القطاع الزراعى.

(٤) التعديلات الهيكلية فى ادارة القطاعات الزراعية السودانية:

تم اعلان سياسة الاصلاحات الهيكلية فى فبراير ١٩٩٢ والتى دعمت مسيرة الاصلاحات التى تضمنها برنامج الانقاذ الثلاثى وقد سارت الخطوات الاصلاحية وفقا لذلك فى اتجاه تحقيق العديد من التعديلات والتى شملت بصفة خاصة مايلى:

أ - سياسة الاستخصاص: وتنطوى هذه السياسة على تحويل ملكية المؤسسات العامة الخاسرة إلى القطاع الخاص.

ب - السياسة التمويلية: وتتضمن تحويل تمويل النشاط الزراعى من البنك المركزى إلى محفظة البنوك، وزيادة راسمال البنك الزراعى.

جـ - السياسة التسويقية: الغاء احتكار مؤسسات القطاع العام التسويقية وفتح الباب أمام شركات وأفراد القطاع الخاص للدخول فى مجال التسويق.

د - السياسات الخاصة بالمشروعات الزراعية الكبرى: مثل مشاريع الجزيره والرهد وحلفا الجديدة فقد راعت السياسات أن تبقى هذه المشاريع فى اطار ملكية الدولة.

هـ - الاستثمار الزراعى: انتهجت الدولة سياسات هدفت إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص فى الاستثمار الزراعى، وفى مجال الرى والموارد المائية توجهت السياسة الاستثمارية نحو الاستغلال الكامل لنصيب السودان من مياه النيل، وتطوير نظم الرى وتحديثه بجانب تطوير مصادر المياه الجوفيه.

(٥) التعديلات الهيكلية فى ادارة القطاعات الزراعية السوريه:

قامت الحكومة السوريه بداية من عام ١٩٨٦ بإجراء العديد من التعديلات الهيكلية والاصلاحات فى السياسة الاقتصادية عامة والزراعية خاصة، ويمكن رصد أهم ملامح التعديلات الهيكلية فى الزراعة السوريه فيمايلى:

أ - تنظيم الأنشطة الانتاجية والخدمية فى مجال التخطيط الزراعى حيث تم تحديد دور الحكومة فى الاعتماد على التخطيط التأشيرى وبخاصة للمحاصيل الاستراتيجية وتحديد الدورات الزراعية والتراكيب المحصولية بالاعتماد على البحث العلمى.

ب - تعديل السياسة السعرية الزراعية ومنح هوامش ربح للمنتجين بالاضافة إلى الرفع التدريجى للدعم عن مستلزمات الانتاج.

جـ - اتمام عمليات استصلاح الاراضى من خلال القطاعين العام والخاص وتقوم وزارة الرى بمسئولية البنية الأساسية للاستصلاح.

د - تطوير البادية والحد من التصحر وذلك بتنفيذ المشاريع الخاصة بزيادة الغطاء النباتى.

هـ - تنشيط الخدمات المساندة للانتاج الزراعى من خلال انشاء واقامة المراكز البحثية والمختبرات الاقليمية وتدعيم بنية الارشاد الزراعى.

و - تحرير اسواق السلع الزراعية واعطاء القطاع الخاص دورا متزايداً فى عمليات التسويق الداخلى والخارجى وتحرير أسواق مستلزمات الانتاج والحد من التدخل الحكومى لتقتصر على بعض السلع الاستراتيجية.

ز - منح قانون الاستثمار ١٠ لعام ١٩٩١ العديد من التسهيلات والاعفاءات والمزايا سواء ذات الطابع الاجرائى أو القانونى أو الضريبى وما يتعلق بتسهيل نظم الاستيراد والتصدير.

(٦) التعديلات الهيكلية فى ادارة القطاعات الزراعية العراقية:

لم تكن برامج الاصلاح الهيكلى التى اجريت فى العراق استجابة لطلب أو شروط المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى ولكن بهدف توفير احتياجات

الشعب من الغذاء وتوفير ما تحتاجه الصناعة من منتجات زراعية وتحقيق فائض زراعى للتصدير. وتتمثل أهم ملامح الاصلاحات والتعديلات الهيكلية التى اتبعتها العراق فيمايلى:

أ - تنظيم الأنشطة الانتاجية والخدمية والقاء مسئولياتها على القطاع الخاص.

ب - تحرير أسواق السلع والمنتجات حيث تم تحويل ملكية المؤسسات التسويقية الزراعية إلى القطاع الخاص.

جـ - الاصلاح المؤسسى واعادة هيكلة ادارة القطاع الزراعى.

د - الحد من التدخل الحكومى حيث انه برغم ظروف الحصار الدولى على العراق فإن الدولة بدأت بمحاولة الانسحاب من هذا التدخل فى العمليات الانتاجية أو الخدمات الزراعية أو التسويق أو التسعير.

هـ - الاستثمار الزراعى حيث اخذ القطاع الخاص دورا واضحا فى التنمية الزراعية وتم تشجيعه على توجيه استثماراته للمجال الزراعى وذلك بإزالة التعقيدات وغيرها من العوامل التى تحد من قيام القطاع الخاص بدوره فى التنمية الزراعية.

و - توزيع الأدوار بين القطاعات المتخلفة حيث يقوم القطاع الخاص بالدور الرئيسى فى العملية الانتاجية الزراعية بينما يتركز دور الدولة فى مجال البحوث الزراعية والارشاد الزراعى.

(٧) التعديلات الهيكلية فى ادارة قطاعات الزراعية القطرية:

تتركز أهم ملامح التعديلات الهيكلية فى القطاع الزراعى فى قطر فيمايلى:

أ - الاهتمام بالموارد الأكثر ندرة.

ب - الاهتمام بالمحاصيل الأكثر جدوى وكفاءة فى استخدام المياه.

جـ - الاهتمام بالثروة الحيوانية والسمكية.

د - دعم الاستثمار الزراعى فى القطاعين العام والخاص لاقامة المشاريع والشركات العامة والمشتركة.

هـ - الاستمرار فى تنفيذ البرامج البحثية ومشروعات الاستزراع والحماية للموارد الطبيعية وزراعة الغابات والمراعى.

(٨) التعديلات الهيكلية وبرامج الاصلاح الاقتصادى فى القطاع الزراعى المصرى:

نظراً لما لقطاع الزراعة فى مصر من خصوصية، ومن سابق تدخل الدولة شبه الكامل فيه، فإن التكييف الهيكلى لهذا القطاع لكى يتواءم مع سياسة التحرير الاقتصادى تطلب العديد

من الاجراءات الحذرة والمتأنية، وذلك حتى لا يصاب الانتاج الزراعى بهزات تؤثر عليه، بسبب تداخل الجوانب الاجتماعية فى الزراعة إلى حد كبير مع نظيرتها الاقتصادية، حيث اهتمت سياسات التنمية فى مصر على الدوام بالبعد الاجتماعى، وكانت لاعتبارات العدالة وتوزيع الدخل وتوفير الخدمات الاجتماعية وزنا هاما فى وضع السياسات، وفى أولويات التنمية.

وقد كان القطاع الزراعى فى مصر أول القطاعات الاقتصادية التى تم فيها تطبيق سياسات إصلاحية سبقت برامج الاصلاح الشامل الذى بدئ فى تطبيقه فى مصر اعتبارا من ١٩٨٧/٨٦. وقد تضمنت هذه التو . ات الاصلاحية المبكرة التوسع فى تشجيع وزيادة دور القطاع الخاص، واعادة النظر فى التشريعات الزراعية، وتطوير وتحديث المؤسسات والتنظيمات الزراعية والريفية، وإعادة النظر فى معدلات أسعار الفائدة على القروض الزراعية، والتوجه نحو خفر الصادرات الزراعية وتقليل الواردات منها، ورفع مستوى الدخول للمنتجين الزراعيين. حيث تم تطبيق العديد من البرامج والمشروعات التى استهدفت التطوير التكنولوجى المتكامل، وتطوير الأساليب البحثية والارشادية وترشيد استخدام الموارد المائية، وتحرير القطاعات الانتاجية والتسويقية. وقد تمثلت أهم ملامح الاصلاحت الاقتصادية والتعديلات الهيكلية فى القطاع الزراعى المصرى فى:

أ - تحرير أسواق السلع والمنتجات الزراعية، حيث تم إلغاء نظام التوريد الاجبارى للمنتجات الزراعية مع زيادة أسعار التسليم فى نظام التوريد الاختيارى حتى تتواءم مع أسعار السوق الحر، وزيادة دور الدولة فى مجالات توفير البنية الأساسية وتوفير الطاقات التخزينية وتشجيع الاستثمار فيها، ووضع القواعد والأنظمة الموضحة للتدريج والتوحيد القياسى، وتوفير المعلومات الأساسية والبحوث التطبيقية المرتبطة بالتسويق والتى تخدم المنتجين والمستهلكين والمستثمرين.

ب - تحرير أسواق مستلزمات الانتاج الزراعى، من خلال إلغاء الدعم على مدخلات الانتاج وفق خطة زمنية محددة شملت الأسمدة والتقاوى والمبيدات وغيرها وكذلك تعديل الاطار التنظيمى والقانونى لتسويق وتوريد مستلزمات الانتاج وتحريك أسعارها لتقترب مع تكلفتها الاقتاصدية حيث تم تعديل أسعار التجزئة للأسمدة المتداولة بواسطة القطاع العام لتعكس إلغاء الدعم، وكذلك تعديل أسعار العلف التقليدى وإلغاء دعمه وإلغاء دور الدولة فى استيراد تسويق الذرة الصفراء، وغيرها من الاجراءات.

جـ - الحد من التعديل الحكومى بترك القرارات الأساسية المتعلقة بالانتاج والتسعير والتسويق للمنتج الزراعى وقوى السوق، وتشجيع قيام تعاونيات تسويقية زراعية

تخدم أغراض الأعضاء، وفتح باب الاستيراد والتصدير أمام السلع الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعى، واعادة النظر فى القوانين المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر.

د - استمرار تمويل الاستثمار الزراعى الحكومى حفاظاً على قطاع الزراعة من التدهور وحمايته، وفى نفس الوقت اتخذت الدولة عدة إجراءات للحد من التدخل الحكومى وتحرير الاستثمار الزراعى الخاص من كافة القيود.

هـ - توزيع الأدوار بين القطاعات حيث اتجهت الدولة إلى التحول للقطاع الخاص من خلال برنامج للخصخصة فتم تحويل كل من الهيئة العامة للتنمية الزراعية وهيئة القطاع العام للثروة الداجنة والحيوانية والهيئة العام لاستصلاح الأراضى إلى شركات قابضة.

(٩) التعديلات الهيكلية فى ادارة القطاعات الزراعية المغربية:

تتركز التعديلات فى اطار برنامج الاصلاح والتعديل الهيكلى فيمايلى:

أ - تعديلات مرتبطة بتنظيم القطاع الفلاحى وتتضمن سياسات النفقات العامة والاصلاحات المؤسسية والخصخصة، وتقليص تدخل الدولة.

ب - السياسات التجارية وتتضمن تقليص القيود الكمية للواردات بأستثناء المنتجات الاستراتجية وترشيد وتقليص الرسوم الجمركية، تبسيط الاجراءات الادارية فى مجال التجارة الخارجية.

جـ - السياسات السعرية وتتضمن تحرير أسعار المدخلات والمنتجات، إلغاء دعم الأسمدة والبذور والدعم الاستهلاكى.

د - سياسة الاقراض وتتضم رفع سقوف القروض المخصصة للتصدير.

هـ - السياسات الخاصة بالموازنة العامة وتتضمن عدم زيادة مصاريف الجماعات المحلية وترشيد اعانات الاستثمار

و - السياسات المؤسسية وتتضمن إلغاء الاحتكار فى مجال التصدير وخصخصة الخدمات البيطرية والتحرير التدريجى لانتاج البذور واصلاح قانون الاستثمار.

(١٠) التعديلات الهيكلية فى ادارة القطاعات الزراعية الموريتانية:

وتتحدد أهم ملامح الاصلاحات والتعديلات الهيكلية فى القطاع الزراعى الموريتانى فيمايلى:

أ - إلغاء دعم المدخلات الزراعية.

ب - إعادة هيكلة وزارة التنمية الزراعية لتتلاءم من حيث الأهداف والوظائف والتنظيم المؤسسى مع الأوضاع الجديدة.

جـ - توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، حيث تخلت الدولة عن جميع عمليات الإنتاج والتسويق للقطاع الخاص، واقتصر دور الدولة على وضع الاستراتيجيات والخطط، وتهيئة الظروف الملائمة للتنمية.

ثالثاً: أثر برامج الإصلاح الاقتصادى والتعديلات الهيكلية على أوضاع الأمن الغذائى العربى:

كانت القطاعات الزراعية فى كافة الدول العربية التى طبقت البرامج الاصلاحية والتعديلات الهيكلية فى بؤرة تلك الإصلاحات والتعديلات، كما كانت أكثر القطاعات التى تاثرت بها، إلا أن درجة ذلك التأثير واتجاهه ومجالاته قد اختلفت وتفاوتت من دولة إلى أخرى، سواء لأسباب أو اعتبارات متعلقة بسياسات الاصلاح فى حد ذاتها واختلاف طبيعتها وحدتها من دولة إلى أخرى، أو لأسباب متعلقة بالقطاع الزراعى ذاته من حيث أهميته النسبية وطبيعته، ومدى ما يتعرض له من تقلبات بفعل العوامل الطبيعية.

ولقياس أثر برامج الاصلاح الاقتصادى والتعديلات الهيكلية على أوضاع الأمن الغذائى فى الدول العربية ثم استخدام اختبار الفرق بين مجموعتين (اختبار T) للمقارنة بين حجم الانتاج والصادرات والواردات والاستهلاك من السلع الغذائية الأساسية قبل تطبيق تلك البرامج والتعديلات بنظيرتها بعد تعديلها وفقا للخطوات التالية:

1- $$D = \frac{\Sigma(X_1 - X_2)}{N}$$

حيث X_1 : حجم الإنتج أو الصادرات أو الواردات أو الاستهلاك بالألف طن خلال الفترة قبل تطبيق برامج الاصلاح والتعديلات الهيكلية.

X_2 : حجم الانتاج أو الصادرات أو الواردات أو الاستهلاك بالألف طن خلال الفترة بعد تطبيق برامج الاصلاح والتعديلات الهيكلية.

N : عدد السنوات.

2- $$D^2 = \Sigma (X_1 - X_2)^2$$

3- $$E_{D^2} = \frac{1}{1-N}\left(D^2 - \frac{(D)^2}{N} \right)$$

$$4- \quad T = \frac{D}{\sqrt{\frac{E_{D^2}}{N}}}$$

وقد أوضحت نتائج التحليل مايلى:

(١) الأردن:

توضح بيانات الجدول رقم (١) وجود زيادة غير معنوية فى الانتاج من محاصيل الحبوب والدواجن والأسماك حيث زادت الكمية المنتجة من حوالى ١٠٥,٧ ألف طن كمتوسط للفترة (١٩٨٠-١٩٨٨) إلى حوال ١٣٥,٩ ألف طن خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٧) بزيادة حوالى ٢٨,٥٪ عن متوسط الفترة الأولى، بينما زادت الكمية المنتجة من الدواجن من حوالى ٤٥,٦ ألف طن كمتوسط للفترة الأولى إلى ٦٨ ألف طن كمتوسط للفترة الثانية بنسبة ٤٩,١٪، ومن الأسماك من حوالى ١٠٠ طن خلال الفترة إلى حوالى ٤٠٠ طن خلال الفترة الثانية بنسبة ٣٠٠٪.

وفى نفس الوقت كانت هناك زيادة معنوية فى الانتاج من محاصيل الخضر والفاكهة واللحوم الحمراء حيث زاد الانتاج من حوالى ٧٤٠,٧، ٢٠٥,٣، ٨,٦ ألف طن كمتوسط للفترة الأولى إلى حوالى ٩٥٣,٩، ٣١٢,٩، ١٣.٦ ألف طن كمتوسط للفترة الثانية وبنسب زيادة بلغت ٢٨,٧٪، ٥٢,٤٪، ٥٨,١٪ لكل من الخضر والفاكهة واللحوم الحمراء على الترتيب أما بالنسبة للاستهلاك من تلك المجموعات الغذائية فقد كانت هناك زيادة معنوية فيه لجميع السلع باستثناء اللحوم الحمراء التى لم تحدث زيادة معنوية فى استهلاكها حيث زاد الاستهلاك من حوالى ٨٢٩,٩، ٤٦٣,٢، ١٧١,٨، ٤١,١، ٦٠,٩، ٦,٨ ألف طن كمتوسط للفترة الأولى إلى حوالى ١٥٢٥,٩، ٦٤٤,١، ٢٨٧,٤، ٤٦.٣، ٧٨,٢، ١٠,٢ الف طن كمتوسط للفترة الثانية وبنسبة زيادة حوالى ٨٣,٨٪، ٣٩٪، ٦٧,٣٪، ١٢,٦٪، ٥٣,٦٪، ٤٧,٨٪ لكل من الحبوب والخضر والفاكهة واللحوم الحمراء والدواجن والأسماك على الترتيب. وقد ترتب على هذا الوضع انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى من حوالى ١٢,٧٪، ١٥٩,٩٪، ١١٩,٥٪، ٨٩,٦٪ إلى حوالى ٨,٩٪، ١٤٨,١٪، ١٠٨,٨٪، ٨٦.٩٪ بالنسبة لكل من الحبوب والخضروات والفاكهة والدواجن على الترتيب بينما زادت نسبة الاكتفاء الذاتى من ٢٠,٩٪، ١,٤٪ إلى حوالى ٢٩,٤٪، ٣,٩٪ لكل من اللحوم الحمراء والأسماك على الترتيب. وقد أدى ذلك الوضع إلى زيادة الواردات من ٧٥٢,٨، ٣٢,٥، ٥,٣، ٦.٨ ألف طن إلى حوالى ١٤٠١,٥، ٣٢,٧، ١٠,٢، ٩,٨ ألف طن من الحبوب واللحوم الحمراء والدواجن والأسماك على الترتيب، بينما انخفضت الواردات من الخضر من حوالى ٢٠,٢ ألف طن إلى حوالى ١١,٣ ألف طن، ومن

الفاكهة من حوالى ٨٨,٧ ألف طن إلى حوالى ٣١,٦ ألف طن. وفى نفس الوقت انخفضت الصادرات من الحبوب من حوالى ٢٨,٦ ألف طن إلى حوالى ١١,٥ ألف طن، ومن الفاكهة من حوالى ١٢٢,٢ ألف طن إلى ٥٧,١ ألف طن، وزادت الصادرات من الخضر من حوالى ٣٠١,٧ ألف طن إلى ٣٢١,١ ألف طن.

جدول رقم (١): نتائج اختبارات الفرق بين مجموعتين لمتوسطى الانتاج والاستهلاك والصادرات والواردات من السلع الغذائية الأساسية فى المملكة الأردنية خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٧) مقارنة بالفترة (١٩٨٠-١٩٨٨).

(ألف طن)

الفترة	البيان	الحبوب	الخضر	الفاكهة	اللحوم الحمراء	الدواجن	الأسماك
	الانتاج	١٠٥.٧	٧٤٠,٧	٢٠٥,٣	٨,٦	٤٥,٦	٠,١
متوسط	الاستهلاك	٨٢٩,٩	٤٦٣,٢	١٧١,٨	٤١,١	٥٠,٩	٦,٩
الفترة	الصادرات	٢٨,٦	٣٠١,٧	١٢٢,٢	-	-	-
١٩٨٠-١٩٨٨	الواردات	٧٥٢.٨	٢٤,٢	٨٨,٧	٣٢,٥	٥,٣	٦,٨
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	١٢,٧	١٥٩,٩	١١٩,٥	٢٠,٩	٨٩,٦	١,٤
	الانتاج	١٣٥.٩	٩٥٣,٩	٣١٢,٩	١٣,٦	٦٨,٠	٠,٤
متوسط	الاستهلاك	١٥٢٥,٩	٦٤٤,١	٢٨٧,٤	٤٦,٣	٧٨,٢	١,٢
الفترة	الصادرات	١١,٥	٣٢١,١	- ٥٧,١	-	-	-
١٩٨٩-١٩٩٧	الواردات	١٤٠١,٥	١١,٣	٣١,٦	٣٢,٧	١٠,٢	٩,٨
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٨,٩	١٤٨,١	١٠٨,٨	٢٩,٤	٦٨,٩	٣,٩
نتائج اختبار	الانتاج	١,١٨	*٢,٦٧	*٣,٢	*٢,٧٤	١,٠١	١,٥٧
T للفرق بين	الاستهلاك	*٣,٩٤	*٢,٩٦	*٢,٨٨	١,٥٩	*٢,٩١	*٢,٩٣
المتوسطين	الصادرات	(٢,٠٣)*	٠,٨٦	(٢,٩١)*	-	-	-
	الواردات	*٤,١٤	(١,٣٧)	(٢,٩٥)*	٠,٤٤	٣,١٥	*٣,١١

* معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥

( ) الأرقام بين قوسين تشير إلى انخفاض الكمية المعنوى ( )*، وغير المعنوى ( ).

المصدر: جمعت وحسبت من:

المنظم العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

وترجع التطورات السابقة إلى إلغاء التسعيرة الجبرية للمدخلات والمخرجات وترك تحديد أسعارها لآليات السوق، بالاضافة إلى حصر التدخل الحكومى فى العملية الانتاجية الزراعية، وقصره على التنظيم والمراقبة والتوجيه.

(٢) الجزائر:

توضح بيانات الجدول رقم (٢) وجود زيادة معنوية فى الانتاج من الخضر واللحوم الحمراء والدواجن والأسماك وغير معنوية فى الانتاج من الحبوب والفاكهة، حيث زادت الكمية المنتجة من الحبوب والخضر والفاكهة واللحوم الحمراء والدواجن والأسماك بنسبة ٤٤,٥٪، ٥٤,٧٪، ٤١,١٪، ٥٤,٥٪، ٢٨,٩٪، ٣٥,٩٪ على الترتيب خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٧) عما كانت عليه خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٨).

أما بالنسبة للاستهلاك من تلك المجموعات الغذائية فقد كانت هناك زيادة معنوية فى استهلاك الحبوب والخضر واللحوم الحمراء والدواجن وغير معنوية فى استهلاك الفاكهة والأسماك، حيث زاد الاستهلاك بنسبة ٤٦,٢٪، ٥٣,٤٪، ٤٠,٦٪، ٤٤,١٪، ٢٩,٩٪، ٢٧,٥٪ بالنسبة لكل من الحبوب والخضر والفاكهة واللحوم الحمراء والدواجن والأسماك على الترتيب خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٧) عما كانت عليه خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٨).

وبالنسبة للصادرات من الخضر والفاكهة فلم تحدث فيها تغيرات جوهرية خلال الفترة بعد تبطيق برامج الإصلاح عما كانت عليه قبل تطبيقها، بينما لم تكن هناك صادرات من السلع الغذائية الأخرى.

أما بالنسبة للواردات فقد كانت هناك زيادة معنوية خلال الفترة الثانية فى الواردات بين الحبوب وغير معنوية فى الواردات من الفاكهة حيث زادت بنسبة ٤٧,١٪، ٢,٦٪ على الترتيب، بينما حدثت انخفاضات غير جوهرية فى الواردات من الخضر واللحوم الحمراء والأسماك.

وترجع التطورات السابقة إلى الاصلاحات المؤسسية التى تمت فى القطاع الزراعى الجزائرى والتى شملت إعطاء المزارعين دوراً أكبر فى مجال الإدارة، ووضع الجهاز الارشادى تحت تصرف الغرف الفلاحية. وتعزيز وتشجيع الاستثمارات الزراعية، مع ملاحظة أن أوضاع الفجوة الغذائية وخاصة بالنسبة لمحاصيل الحبوب تخضع لتقلبات متفاوته وفقا لسنوات المطر والجفاف، وبالتالى يصعب رصد الأثر الفعلى لبرنامج الاصلاح الاقتصادى فى الجزائر على أوضاع هذه الفجوة ونسب لاكتفاء الذاتى.

جدول رقم (٢): نتائج اختبارات الفرق بين مجموعتين لمتوسطى الانتاج والاستهلاك والصادرات والواردات من السلع الغذائية الأساسية فى الجزائر خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٧) مقارنة بالفترة (١٩٨٠-١٩٨٨).

(ألف طن)

الفترة	البيان	الحبوب	الخضر	الفاكهة	اللحوم الحمراء	الدواجن	الأسماك
متوسط الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨	الانتاج	١٩٠٥,٦	١٣٩٨,٣	٩٧٥,٧	١٦٢,٨	١٥٩	٧٤,٣
	الاستهلاك	٥٨٠٩,٦	١٤٢٥,٥	٩٨٣,٢	١٨٦,٢	١٥٩	٨١,٨
	الصادرات	-	٠,٣	٧,٩	-	-	٠,١
	الواردات	٣٨٠٤,٠	٢٧,٥	١٥,٤	٢٣,٤	-	٧,٦
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٣٢,٣	٩٨,١	٩٩,٢	٦٨,٤	١٠٠	٩٠,٨
متوسط الفترة ١٩٨٩-١٩٩٧	الانتاج	٢٧١٧,٠	٢١٦٣,٠	١٣٨٠,٠	٢٥١,٠	٢٠٥	١٠١,٠
	الاستهلاك	٨٤١٣,٦	٢١٨٦,٢	١٣٨٢,٣	٢٦٨,٣	٢٠٥	١٠٤,٣
	الصادرات	٠,٤	٠,١	١٣,٥	-	-	-
	الواردات	٥٧٠٠,٠	٢٣,٣	١٥,٨	١٧,٣	-	٣,٨
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٣٠,٩	٩٨,٩	٩٩,٨	٩٣,٦	١٠٠	٩٦,٨
نتائج اختبار T للفرق بين المتوسطين	الانتاج	١٣٤	*٢,١٤	١,١٧	*١,٨٨	*٢,٣٣	*١,٩٤
	الاستهلاك	*٠,١٧	*٢,٥٨	١,٢١	*٢,١٣	*٢,٥٤	٠,٩٨
	الصادرات	-	(٠,١٧)	٠,٤٦	-	-	٠,١٧
	الواردات	*٠,٩٦	(٠,٦٨)	٠,١١	(٠,٧٧)	-	(٠,٦٧)

* معنوى عند مستوى معنوية ٥ ٠٠

( ) الأرقام بين قوسين تشير إلى انخفاض الكمية المعنوى ( )*، وغير المعنوى ( ).

المصدر: جمعت وحسبت من:

المنظم العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

(٣) المملكة العربية السعودية:

أسست حكومة المملكة العربية الـ سعودية عملية تخطيط شامل فى نظام تأسس على السوق الحرة، وفى نفس الوقت أوجدت لمؤسسات التى مكنت الأفراد من استثمار عملهم، وأموالهم، وأحجمت عن منافستهم فى ميـ ينهم، بل وشجعتهم على الأنفراد بها ما أمكن ذلك، ونتجية لتلك السياسات فقد ساهم الخاص بـ والى ٥٥٪ من الدخل القومى الحقيقى كمتوسط للفترة (١٩٩١-١٩٩٧). وقد أدى تشجيع الا ستثمار فى المشاريع الزراعية الكبيرة التى تستخدم الآلات والوسائل الحديثة إلى توجيه القط ع الخاص لأموال كبيرة فى انشاء تلك المزارع. وقد أدت تلك السياسات إلى تحقيق زيادة ملمـ سة فى الانتاج من جميع السلع الغذائية الأساسية حيث زاد الانتاج من الحبوب والخضر والفـ كهة واللحوم الحمراء والدواجن والأسماك بنسبة ٣٢,٨٪، ٣٦,٧٪، ٥٦,٩٪، ٧٨,٤٪، ١٠٩٪، ٢٦,٢٪ على الترتيب خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٧) عما كانت عليه خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٠)، وفى نفس الوقت زادت الصادرات من الحبوب بنسبة ٨٨,١٪، ومن الخضر بنسبة ٦٣٪، ومن الأسماك من ٥٠٠ طن كمتوسط للفترة الأولى إلى ١٣,٧ ألف طـ ن كمتوسط للفترة الثانية وقد ساعد ذلك على زيادة الاستهلاك من اللحوم والدواجن والأسمـا والخضر والفاكهة، بينما حدث انخفاض غير معنوى فى استهلاك الحبوب يمكن إرجاعه إلى ارتفاع مستويات الدخول. وفى نفس الوقت انخفضت الواردات من الحبوب بنسبة ٢٣,٢٪، ومـ ن الدواجن بنسبة ٣٣,٢٪، بينمنا كانت هناك زيادة غير معنوية فى الواردات الغذائية من السلع الأخرى.

وترجع التطورات السابقة بصفة أ ساسية إلى أعطاء الأولوية لتوفير الائتمان الزراعى أيمانا من حكومة المملكة بالدور الذى يلـ ه رأس المال فى تغيير النمط الزراعى، وقد بلغت قيمة القروض المقدمة من البنك الزرا عى السعودى حتى عام ١٩٩٧ حوالى ٢٩,٧ مليار ريال، وتوفير البنية الأساسية التى شملت ربط المناطق الزراعية بالطرق الرئيسية بواسطة شبكة من الطرق، وتوفير وسائل الاتـ صالات الحديثة التى تسهل عملية تبادل المعلومات التسويقية، وتوفير الخدمات الضرورية للمزارعين من مياه نقية وخدمات صحية وكهرباء وتعليم وغيرها. وبعد أن اكتملت مشار يع الحكومة فى تجهيز البنية الأساسية ركزت خطة التنمية الخامسة (١٩٩٠-١٩٩٥) على مساهمة القطاع الخاص مساهمة فعالة فى الاستثمار الزراعى. كما لعبت الدولة دورا ملموسـ ا فى تهيئة الفرصة والمناخ الملائم لزيادة المعروض من المنتجات ذات المواصفات القياسية جيدة بأقل التكاليف الانتاجية، وإتاحة الفرصة أمام الواردات والصادرات لتؤدى التوازنات سوقية فى إطار عادل.

جدول رقم (٣): نتائج اختبارات الفرق بين مجموعتين لمتوسطى الانتاج والاستهلاك والصادرات والواردات من السلع الغذائية الأساسية فى المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٧) مقارنة بالفترة (١٩٨٠ -١٩٩٠).

(ألف طن)

الفترة	البيان	الحبوب	الخضر	الفاكهة	اللحوم الحمراء	الدواجن	الأسماك
متوسط الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠	الانتاج	٢٥٦١,٠	١٠٢٣,٠	٦١٧,٠	١٣٤,٠	١٨٥,٠	٤٢,٠
	الاستهلاك	٥٨١١,٠	١٣٧٤,٢	١١٢٢,٧	١٨٥,٢	٣٧١,٦	٧٧,٠
	الصادرات	٨ ٦٠	٢٣,٨	٣٩,٣	٠,٥	١,٧	٥,٨
	الواردات	٤٠ ٠٠,٠	٣٧٥,٠	٥٤٥,٠	٥١,٧	١٨٨,٣	٤٠,٨
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٤ ٠,١	٧,٨	٥٤,٩	٧٢,٣	٤٩,٧	٥٤,٥
متوسط الفترة ١٩٩١-١٩٩٧	الانتاج	٣٢ ٩٩,٠	١٣٩٨,٠	٩٦٨,٠	٢٣٩,٠	٣٨٧,٠	٥٣,٠
	الاستهلاك	٥٢ ٠٥,٧	١٨٨٢,٢	١٦٥٤,٨	٣١٢,٦	٥١٢,٧	٩٤,٧
	الصادرات	١٥ ٠٠,٣	٣٨,٨	٣٧,٢	٣,٧	–	٢,٤
	الواردات	٣١ ٠٠,٠	٥٢٣,٠	٧٢٤,٠	٧٧,٣	١٢٥,٧	٤٤,١
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٦ ٠,٣	٧٤,٣	٥٨,٥	٧٦,٤	٧٥,٤	٥٥,٩
نتائج اختبار T للفرق بين المتوسطين	الانتاج	* ٠٩٩	*١,٧٧	*١,٩٤	*٢,٢٣	*٤,١٢	٠,٦٣
	الاستهلاك	(٠ ٢٤)	*١,٩٩	١,١٣	*٣,٣١	*٢,٤١	٠,٥٨
	الصادرات	١ ١١	*١,٨٨	(٠,٢٨)	٠,٨٩	–	(٠,١٨)
	الواردات	(٠ ٤٨)	*١,٨٤	١,٢٣	٠,٦٨	(٠,٥٤)	٠,٣١

* معنوى عند مستوى معنوية ٥ ,٠

( ) الأرقام بين قوسين تشير إلى انخفاض الكمية المعنوى ( )*، وغير المعنوى ( ).

المصدر: جمعت وحسبت من:

المنظم العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

(٤) السودان:

تضمنت برامج الاصلاح الاقتصادى فى السودان العمل على إزالة التشوهات السعرية وتشجيع القطاع الخاص وتهيئة المناخ الصالح للاستثمار والتنمية فى القطاع الزراعى، ومراجعة النظم واللوائح والقوانين المشجعة لزيادة الإنتاج، وقد نجحت تلك السياسات فى تحقيق زيادة معنوية فى الانتاج من الحبوب والبذور الحمراء والأسماك حيث زادت بنسبة ١٠٧٪، ١٢٨٪، ٤٦,٤٪ على الترتيب خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٧) عما كانت عليه خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٠)، بينما لم تكن هناك زيادة معنوية فى الانتاج من الخضر والفاكهة والدواجن، وقد انعكس ذلك على الوضع الاستهلاكى حيث كانت الزيادة فى الاستهلاك تتمشى مع الزيادة فى الانتاج. بينما اتسمت اوضاع التجارة الخارجية للسلع الغذائية الأساسية بالثبات النسبى تقريبا ولم تطرأ عليها تعديلات جوهرية بعد تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى والتعديلات الهيكلية كما توضح ذلك بيانات الجدول رقم (٤). ويذكر أن الاصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية فى السودان يتم تنفيذها دون الحصول على أى دعم خارجى يساهم فى التخفيف من حدة الاجراءات التى اتخذت

جدول رقم (٤): نتائج اختبارات الفروق بين مجموعتين لمتوسطى الانتاج والاستهلاك والصادرات والواردات من السلع الغذائية الأساسية فى السودان خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٧) مقارنة بالفترة (١٩٨٠-١٩٩٠)

(ألف طن)

الفترة	البيان	الحبوب	الخضر	الفاكهة	اللحوم الحمراء	الدواجن	الأسماك
متوسط الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠	الانتاج	٢١٥,٠	٩١٣,٠	٨٠٨,٠	٤١٩,٠	٢٣	٢٨,٠
	الاستهلاك	٢٤٠,٠	٩١٢,٧	٨٠٦,٠	٤١٨,٨	٢٣	٢٧,٧
	الصادرات	١٠٩,٠	٠,٧	٣,١	٠,٢	–	٠,٦٧
	الواردات	٤,٠ ٥	٠,٣٧	١,١	–	–	٠,٣٩
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٨٦,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠	١٠١,٠
متوسط الفترة ١٩٩١-١٩٩٧	الانتاج	٤٤١,٠	٩٩٧,	٨٥٠,٠	٩٥٦,٠	٢٦	٤١,٠
	الاستهلاك	٤٦٦,٠	١٠٠٢,٩	٨٤٣,٧	٩٥٢,٦	٢٦	٤١,٠
	الصادرات	٢ ١,٠	٠,٧	٦,٧	٣,٤	–	٠,٤٨
	الواردات	٤٠٦,٠	٦ز٦	٠,٤١	–	–	٠,٤٥
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٩٥,٢	٩٩,٤	١٠٠,٧	١٠٠,٣	١٠٠	١٠٠,٠
نتائج اختبار T للفرق بين المتوسطين	الانتاج	*٤,١٥	٠,٥٨	٠,٦٨	*٢,٥٨	٠,٢٣	*١,٩٤
	الاستهلاك	*٢,٤٧	٠,٤١	٠,٥٦	*٤,٧٧	٠,٣١	*١,٨٨
	الصادرات	٠ ٧٧	٠,٠١	(٠,٣٧)	١,١١	–	٠,٠٣
	الواردات	(٠ ١١)	٠,٤٧	(٠,١٣)	–	–	٠,١٤

* معنوى عند مستوى معنوية ٥ ٠.

( ) الأرقام بين قوسين تشير إلى انخفاض الكمية المعنوى ( )*، وغير المعنوى ( ).

المصدر: جمعت وحسبت من:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

(٥) سوريا:

تميزت الفترة قبل عام ١٩٨٧ بفرض القيود على تسويق المنتجات الزراعية والحد من دور القطاع الخاص في ممارسة العملية التسويقية بشكل طبيعي، كما تضمنت النظم والقوانين التي كان يعمل بها الإلتزام بالتوريد الاجباري للمحاصيل الرئيسية واتخاذ العديد من الاجراءات المشددة لضمان تحقيق ذلك التوريد مثل منع نقل المحاصيل من قرية إلى أخرى.

وتوضح بيانات الجدول رقم (٥) نجاح برامج الاصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية في تحقيق زيادة معنوية في الانتاج من الحبوب والفاكهة والأسماك حيث زادت بنسبة ٦٦,٢٪، ٤٥,٥٪، ٨٢,٦٪ على الترتيب، وزيادة غير معنوية في انتاج كل من اللحوم الحمراء والأسماك بنسبة ١٨٪، ٠٪ على الترتيب بينما حدث انخفاض غير معنوي في الانتاج من محاصيل الخضر بنسبة ٢٪. وقد انعكس ذلك على أوضاع الاستهلاك الغذائي في سوريا حيث زاد الاستهلاك من الحبوب بنسبة ٥٧٪، ومن الفاكهة بنسبة ٣٦,٣٪، ومن اللحوم بنسبة ١١,٣٪، ومن الدواجن بنسبة ٥٪، وبينما انخفض الاستهلاك من الخضر بنسبة ٣٪، ومن الأسماك بنسبة ٣٥٪.

أما بالنسبة لأوضاع التجارة الخارجية، فقد كانت هناك زيادة معنوية في الصادرات الحبوب بنسبة ٨٩٪، ومن الخضر بنسبة ١٧,٨٪ وزادت الصادرات من الفاكهة إلى حوالي تسعة أضعافها، والصادرات من الأسماك من حوالي ١٠٠ طن فقط كمتوسط للفترة (١٩٨٠-١٩٨٦) إلى حوالي ١٠.١ ألف طن كمتوسط للفترة (١٩٨٧-١٩٩٧).

وفي نفس الوقت زادت الواردات من الحبوب بنسبة ٣٦,٤٪، بينما انخفضت الواردات من الخضر والفواكه واللحوم الحمراء والأسماك.

وتجدر الاشارة إلى استمرار الدولة في حماية المنتجات من السلع الاستراتيجية، والتدخل في عمليات تسويقها إلى جانب القطاع الخاص دون اجبار المنتجين على التوريد للمؤسسات الحكومية. وفي نفس الوقت فقد اتجهت التعديلات نحو الخفض التدريجي لدعم السلع الاستهلاكية ومستلزمات الانتاج تجنبا لخسورة زيادتها، وبذلك انخفضت كثيرا مخصصات الدعم التي كانت تتحملها الموازنة العامة للدولة.

جدول رقم (٥): نتائج اختبارات الفروق بين مجموعتين لمتوسطى الانتاج والاستهلاك والصادرات والواردات من السلع الغذائية الأساسية فى سوريا خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٧) مقارنة بالفترة (١٩٨٠-١٩٨٦)

(ألف طن)

الفترة	البيان	الحبوب	الخضر	الفاكهة	اللحوم الحمراء	الدواجن	الأسماك
	الانتاج	٢٠٢٧,٠	٣٤٢١,٠	١٢٧٢,٠	١٣٣,٠	٧٠,٥	٤,٦
متوسط	الاستهلاك	٣٠٥٣,٠	٣٤٤٠,٤	١٣٤٧,٠	١٤٤,٤	٧٠,٥	١٠,٦
الفترة	الصادرات	١٠٦,٠	٢٧,٠	٤,٦	–	–	٠,١
١٩٨٠-١٩٨٦	الواردات	٩٠٢,٠	٤٦,٤	٧٩,٦	١١,٤	–	٦,٠
	نسبة الاكتفاء الذاتى %	٦٦,١	٩٩,٤	٩٤,٤	٩٢,١	١٠٠,٠	٤٣,٦
	الانتاج	٤١٧٦,٠	٣٣٥٤,٠	١٨٥١,٠	١٥٧,٠	٧٤,٠	٨,٤
متوسط	الاستهلاك	٥٠٢٤,٠	٣٢٥٤,٦	١٨٤٠,١	١٦٠,٧	٧٤,٠	٦,٩
الفترة	الصادرات	٢٠٨,٠	١٠٢,٠	٤١,٠	–	–	٣,١
١٩٨٧-١٩٩٧	الواردات	٢٦,٠	٢,٦	٣٠,١	٣,٧	–	١,٦
	نسبة الاكتفاء الذاتى %	٠,٧	١٠٥,١	١٠٠,٦	٩٧,٧	١٠٠,٠	١٢١,٧
نتائج اختبار	الانتاج	٠,٥٧	(٠,٢١)	*١,٩٨	٠,٦٨	٠,٢٢	*٢,١١
T للفرق بين	الاستهلاك	٠,٥٨	(٩,٧٤)	*١,٨٢	٠,٤٢	٠,٢٣	(٠,٦١)
المتوسطين	الصادرات	٠,٩٧	*٢,٥٨	*٣,٣٧	–	–	*٢,١٣
	الواردات	٤,١	*(٤,١١)	(١,١٧)	(١,٣١)	–	(١,٥٤)

* معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥

( ) الأرقام بين قوسين تشير إلى انخفاض الكمية المعنوى ( )*، وغير المعنوى ( ).

المصدر: جمعت وحسبت من:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

(٦) العراق:

اتجهت السياسة الزراعية العراقية نحو دعم الحركة التعاونية باعتبارها النظام الزراعي الأكثر استجابة لضرورة التنمية الاقتصادية السريعة وتخليص سكان الريف من حياة التخلف والفقر، بالاضافة إلى التدخل الكامل للدولة في السياسات التسويقية والتسعيرية للانتاج ومستلزمات الانتاج. ثم اتجهت السياسة الزراعية العراقية بعد عام ١٩٨٧ إلى توسيع نشاط الانتاج الزراعي الخاص وتخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة وتعزيز المنافسة، وتحويل ملكية المؤسسات التسويقية الزراعية إلى القطاع الخاص، والسماح للمنتجين الزراعيين ببيع حاصلاتهم إلى الدولة أو لأسواق المحلية، وترك أسعار الفاكهة والخضر واللحوم لظروف السوق، وإعادة قصر بيع محاصيل الحبوب والمحاصيل الصناعية على الدولة فقط مع رفع أسعارها إلى مستويات سعرية مقاربة للأسعار العالمية.

وتوضح بيانات الجدول رقم (٦) أن تلك السياسات وغيرها قد أدت إلى زيادة الانتاج من الحبوب بنسبة ١٨,٢٪، ومن الخضر بنسبة ٢٥٪، ومن الفاكهة بنسبة ٢١,٤٪، بينما انخفض الانتاج من اللحوم بنسبة ٢٤,٨٪، ومن الدواجن بنسبة ٣٣,٨٪، ومن الأسماك بنسبة ٣٥,٢٪، وقد انعكس ذلك الوضع على الاستهلاك من السلع الغذائية الأساسية حيث انخفض الاستهلاك من الحبوب بنسبة ٩٠٪، ومن اللحوم بنسبة ٢٩,٢٪، ومن الدواجن بنسبة ٥٨٪، ومن الأسماك بنسبة ٣٦٪، بينما زاد الاستهلاك من الخضر بنسبة ٢٥,٥٪، ومن الفاكهة بنسبة ٢١,٤٪.

جدول رقم (٦): نتائج اختبارات الفروق بين مجموعتين لمتوسطى الانتاج والاستهلاك والصادرات والواردات من السلع الغذائية الأساسية فى العراق خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٧) مقارنة بالفترة (١٩٨٠-١٩٨٧)

(ألف طن)

الفترة	البيان	الحبوب	الخضر	الفاكهة	اللحوم الحمراء	الدواجن	الأسماك
متوسط الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧	الانتاج	٢٠٠٥,٠	٢٥٤٢,٠	١٢٥٦,٠	٨٨,٤	١٥٤,٠	٣٦
	الاستهلاك	٥٠٦٠,٠	٢٥٦٦,٠	١٢٧٥,٣	١٧٧,٩	٢٥٠,٣	٣٦
	الصادرات	–	٦,٠	٧٤,٨	–	–	–
	الواردات	٣٠٥٥,٠	٣٠,٠	٩٤,١	٩٨,٥	٩٦,٣	–
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٦,١	٩٩,١	٩٨,٥	٤٩,٧	٦١,٥	١٠٠
متوسط الفترة ١٩٨٨-١٩٩٧	الانتاج	٢٠٦٩,٠	٣١٢٩,٠	١٦١٢,٠	٦٦,٥	١٠٢,٠	٢٣
	الاستهلاك	٥٠٥٧,٠	٣٢١٩,٩	١٥٤٧,٧	١٢٦,٠	١٠٥,١	٢٣
	الصادرات	–	٧,١	٧٨,٦	–	–	–
	الواردات	٣٠٨٨,٠	٩٨,٠	١٤,٣	٥٩,٥	٣,١	–
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٣,٤٠	٩٧,٢	١٠٤,٢	٥٢,٨	٩٧,١	١٠٠
نتائج اختبار T للفرق بين المتوسطين	الانتاج	.٤٣	*١,٩٨	١,٢٣	(٠,٦٢)	(١,٤٤)	(١,٠٢)
	الاستهلاك	(٠,٩٨)	*٢,١١	١,٥٦	(١,٢٨)	*(٢,١١)	(١,١)
	الصادرات	–	٠,١٣	٠,٤٦	–	–	–
	الواردات	.٢٧	*١,٨٤	(١,٢٤)	٠,٢٢	*(٣,٠٢)	–

* معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥

( ) الأرقام بين قوسين تشير إلى انخفاض الكمية المعنوى ( )*، وغير المعنوى ( ).

المصدر: جمعت وحسبت من:

المنظم العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

(٧) قطر:

يتصف الانتاج الزراعى القطرى بالتنوع، ويتركز فى انتاج الخضروات والأعلاف والتمور والفاكهة وبعض محاصيل الحبوب. ونظرا للظروف المناخية وقلة المياه ومحدودة الأرض الصالحة للزراعة، وقلة الايدى العاملة وتحولها إلى مجالات أخرى غير زراعية بعد اكتشاف البترول، فقد أدى ذلك الوضع إلى تدهور وتراجع القطاع الزراعى، ولذلك فإن التعديلات والتطورات الاصلاحية فى القطاع الزراعى القطرى قد ركزت على الاهتمام بالمياه الجوفية باعتبارها المصدر الرئيسى لمياه الرى وكذلك الاهتمام بانتاج المحاصيل الأكثر جدوى وكفاءة فى استخدام الموارد المائية المحدودة وهى محاصيل الخضر والفاكهة.

وتوضح بيانات الجدول رقم (٧) أن تلك التعديلات والتطورات الاصلاحية قد ساهمت فى تحقيق زيادة معنوية فى الانتاج من الحبوب بنسبة ١٤١٪، ومن الخضر بنسبة ٨٧,٧٪، ومن اللحوم بنسبة ٥٩,٥٪، ومن الأسماك بنسبة ١٢٠٪، وتحقيق زيادة غير معنوية فى الانتاج من الفاكهة بنسبة ٩,٢٪.

وفى نفس الوقت كانت هناك زيادة معنوية فى الاستهلاك من الخضر بنسبة ١٧٣٪، ومن الفاكهة بنسبة ٥٢,٦٪، ومن اللحوم بنسبة ٤١,٣٪، ومن الأسماك بنسبة ١٣٠٪، وغير معنوية فى الاستهلاك من الحبوب بنسبة ١٢,٠٪، ومن الدواجن بنسبة ٣٧,٦٪.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية الزراعية فيتسم القطاع الزراعى بالاعتماد على الواردات من كافة السلع الغذائية الأساسية ونظرا لمحدودية الانتاج فلم تكن هناك أية صادرات منها، وقد كانت هناك خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٧) زيادة معنوية فى الواردات من الخضر بنسبة ٢٤٤٪، ومن الفاكهة بنسبة ٢٨,٢٪، ومن الأسماك بنسبة ١٦٧٪، بينما كانت غير معنوية فى الواردات من الحبوب واللحوم الحمراء والدواجن بنسبة ١٠,٦٪، ٢١٪، ٢١٪ على الترتيب.

وتوضح النتائج السابقة أن الانتاج الزراعى القطرى من معظم السلع الغذائية وبخاصة النباتية منها لا يساهم مساهمة ذات شأن فى مواجهة الاحتياجات الاستهلاكية وينعكس ذلك فى تدنى مستويات تحقيق الاكتفاء الذاتى منها، وعلى الرغم من ذلك فإن الانتاج المحلى من الخضر وبعض أنواع الفاكهة يمكن استثناء من ذلك نظراً للزيادة التى تحققت فى انتاجهما.

جدول رقم (٧): نتائج اختبارات الفروق بين مجموعتين لمتوسطى الانتاج والاستهلاك والصادرات والواردات من السلع الغذائية الأساسية فى قطر خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٧) مقارنة بالفترة (١٩٨٠-١٩٨٨).

(ألف طن)

الفترة	البيان	الحبوب	الخضر	الفاكهة	اللحوم الحمراء	الدواجن	الأسماك
	الانتاج	١,٧	١٥,٥	٧,٦	٤,٢	١,١	٢,٤
متوسط	الاستهلاك	١١١,٥	٣٤,٠	٣٤,٠	٨,٠	١٢,٥	٣,٠
الفترة	الصادرات	–	–	–	–	–	–
١٩٨٠-١٩٨٨	الواردات	١٠٩,٨	١٨,٥	٢٦,٤	٣,٨	١١,٤	٠,٦
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	١,٥	٤٥,٦	٢٢,٤	٥٢,٥	٨,٨	٨٠,٠
	الانتاج	٤,١	٢٩,١	٨,٣	٦,٧	٣,٤	٥,٣
متوسط	الاستهلاك	١١٥,٥	٩٢,٨	٥١,٩	١١,٣	١٧,٢	٦,٩
الفترة	الصادرات	–	–	–	–	–	–
١٩٨٩-١٩٩٧	الواردات	١٢١,٤	٦٣,٧	٤٣,٦	٤,٦	١٣,٨	١,٦
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٢,٣	٣١,٤	١٥,٩	٥٩,٣	١٩,٨	٧٦,٨
نتائج اختبار	الانتاج	*١٠,٩٦	*٢,١٣	٠,٧٨	*١,٩٩	*٢,٢٣	*٢,١١
T للفرق بين	الاستهلاك	١٠,٠١	*٣,٠٣	*٢,٢١	*١,٩١	٠,٩٨	*٢,٢٤
المتوسطين	الصادرات	–	–	–	–	–	–
	الواردات	٠,٨٨	*٢,١٢	*١,٩١	٠,٤٢	٠,٤٨	٠,٢٨

* معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥

المصدر: جمعت وحسبت من:

المنظم العربية للتنمية الزراعية. الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

(٨) ج . م . ع:

تبنت ج.م.ع سياسات اصلاحية فى قطاعها الزراعى فى فترة مبكرة سبقت تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى الشامل والتعديلات الهيكلية التى بدأت بعد عام ١٩٨٧ حيث تضمنت تلك السياسات التوسع فى تشجيع وزيادة القطاع الخاص، وإعادة النظر فى التشريعات الزراعية وتطوير وتحديث المؤسسات والتنظيمات الريفية، والتوجه الواضح نحو تشجيع الصادرات وتقليل الواردات وتحسين معدلات الاكتفاء الذاتى ورفع مستوى دخول المزارعين، وغيرها من السياسات والاجراءات التى أدت إلى تحقيق زيادة معنوية فى الانتاج من كافة السلع الغذائية الأساسية، حيث توضح بيانات الجدول رقم (٨) زيادة انتاج الحبوب والخضر والفاكهة واللحوم الحمراء والدواجن والأسماك خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٧) عما كانت عليه خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٧) بنسبة ٢٧٪، ٨,٩٪، ٦٧,٩٪، ٢٢,٨٪، ١١,٧٢٪، ٨٤,٥٪ على الترتيب.

وقد أدت تلك البرامج الاصلاحية والتعديلات الهيكلية إلى تخفيض حجم الفجوة الغذائية فى كل من الحبوب واللحوم الحمراء والأسماك حيث زادت نسب الاكتفاء الذاتى منها من حوالى ٥٦,٥٪، ٧٨,٣٪، ٦٦,٩٪ إلى ٦٠,٤٪، ٨٣,٧٪، ٧٣,٦٪ على الترتيب. على الرغم من ذلك فإن نتيجة للزيادة المتتالية فى اعداد السكان فقد زادت الاحتياجات الاستهلاكية من الحبوب بنسبة ١٨,٩٪، ومن الخضر بنسبة ٨,٣٪، ومن الفاكهة بنسبة ٧٠,٦٪، ومن اللحوم الحمراء بنسبة ١٤,٨٪، ومن الدواجن بنسبة ٢٥,٥٪، ومن الأسماك بنسبة ٦٧,٧٪ وعلى الرغم من ذلك فقد حافظت مجموعات الخضر والفاكهة على معدلات تغطى الاحتياجات المحلية وتسمح ببعض الفوائض التصديرية.

ونتيجة لما تضمنته برامج التعديل الهيكلى من اصلاحات هامة فى مجال التجارة الخارجية الزراعية فقد انخفضت الواردات من الخضر والفاكهة واللحوم الحمراء والدواجن بنسبة ٤٦,٩٪، ١١,٢٪، ٩,١٪، ٩٦٪ على الترتيب، بينما كانت هناك زيادة غير معنوية فى الواردات من الحبوب بنسبة ٥,٦٪، ومن الأسماك بنسبة ٣٨٪. وفى نفس الوقت كانت هناك زيادة معنوية فى الصادرات من الحبوب (الأرز) بنسبة ١٤٦٪، ومن الأسماك بنسبة ٣١٢٪ ومن الخضر بنسبة ٢٥,٧٪، واللحوم الحمراء من ٢٠ طن إلى ٥,٧ ألف طن، وغير معنوية فى الصادرات من الفاكهة بنسبة ٤,٢٪، والدواجن من ٣ طن إلى ٢٠ طن.

ويلاحظ اتجاه معاملات الحماية الاسمية لمختلف المحاصيل الرئيسية نحو الاعتدال، الأمر الذى يعكس جدية البرامج الاصلاحية فى الاتجاه نحو تقليل التشوهات السعرية وتحرير التجارة الخارجية والانفتاح على الأسواق العالمية، والاتجاه نحو العمل على منطقة الموارد فى أوجه الاستخدامات الأكثر كفاءة.

جدول رقم (٨): نتائج اختبارات الفروق بين مجموعتين لمتوسطى الانتاج والاستهلاك والصادرات والواردات من السلع الغذائية الأساسية فى ج.م.ع خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٧) مقارنة بالفترة (١٩٨٠-١٩٨٧).

(ألف طن)

الفترة	البيان	الحبوب	الخضر	الفاكهة	اللحوم الحمراء	الدواجن	الأسماك
متوسط الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧	الانتاج	٩٢٠,٠	٨٦١٥,٠	٣٠٢١,٠	٤٧٨,٠	٢٦٥,٠	١٩٤,٠
	الاستهلاك	١٠٩٩,٠	٨٥٤٢,٦	٢٨٩٦,٢	٦١٠,٤	٣١٦,٩	٢٨٩,٩
	الصادرات	٧,٠	١١٣,٠	١٤٤,٠	٠,٠٢	٠,٠٣	١,٦
	الواردات	٢٣٦,٠	٤٠,٦	١٩,٢	١٣١,٤	٥٢,٠	٩٧,٥
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٦,٥	١٠٠,٨	١٠٤,٣	٧٨,٣	٨٣,٦	٦٦,٩
متوسط الفترة ١٩٨٨-١٩٩٧	الانتاج	١٤٠,٢	٩٣٧٧,٠	٥٠٧٣,٠	٥٨٧,٠	٢٩٦,٠	٣٥٨,٠
	الاستهلاك	١٨,٦	٩٢٥٢,٥	٤٩٤٠,١	٧٠٠,٩	٣٩٧,٧	٤٨٦,٢
	الصادرات	٠,٤	١٤٢,٠	١٥٠,٠	٥,٧	٠,٢	٦,٦
	الواردات	٣٨,٠	١٧,٥	١,١٧	١١٩,٦	١,٩	١٣٤,٨
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٠,٤	١٠١,١	١٠٢,٧	٨٣,٧	٧٤,٤	٧٣,٦
نتائج اختبار T للفرق بين المتوسطين	الانتاج	,٩٩	*١,٩٧	*٢,١٧	*١,٨٦	*١,٨٦	*٢,٧٨
	الاستهلاك	٠,٥٤	١,٢٧	*٣,٥١	١,٣٨	١,٢١	*٣,٢٣
	الصادرات	,١١	*١,٨٦	٠,٤٦	*٢,١٤	٠,٠١	*٢,٠٧
	الواردات	١,١٤	(٣٨,٠)	(٠,٠٢)	(٠,٢٨)	*(١,٨٨)	١,١٣

* معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥.

( ) الأرقام بين قوسين تشير إلى انخفاض الكمية المعنوى ( )*، وغير المعنوى ( ).

المصدر: جمعت وحسبت من:

المنظم العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

(٩) المغـرب:

على الرغم من التراجع الملحوظ الذى يحدث فى الانتاج الزراعى المغربى فى مواسم الجفاف نتيجة لاعتماد حوالى ٩٠٪ من هذا الانتاج على مياه الأمطار فإن المتوسط السنوى للانتاج من المحاصيل الغذائية الأساسية يعكس تطوراً ملحوظا فيما بين مرحلتى ما قبل وما بعد الاصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية حيث زاد الانتاج من الحبوب والخضر والفاكهة واللحوم الحمراء والدواجن و الأسماك بنسب ١٤,٦٪، ٨٢٪، ٢٥,٢٪، ٣٩,٤٪، ٣١,٦٪، ٤٣,٤٪ على الترتيب . وقد ا ى ذلك الوقع إلى المحافظة على معدلات الاكتفاء الذاتى الجيدة من تلك السلع على الرغم م زيادة استهلاكها بنسبة ١٤,٩٪، ٧٨,٣٪، ٢٨,٦٪، ٣٩,٦٪، ٣١,٩٪، ١٨,٣٪ على نفس الت تيب.

من ناحية أخرى فإنه نتيجة لما تض نته برامج التعديل الهيكلى من اصلاحات هامة فى مجال التجارة الخارجية شملت الغاء احتك مكتب تسويق وتصدير المنتجات الزراعية والغاء تراخيص التصدير والضرائب على الصا رات وتقليص القيود الكمية على الواردات والحقوق الجمركية عليها فقد زادت الصادرات من الحبوب بنسبة ١٦٤٪ ووارداتها بنسبة ٢٠,٥٪، كما زادت الصادرات من الخضر بنسبة ١٠٠٪ ووارداتها من ٢٠٠ طن إلى ١,٨ ألف طن، وصادرات الفاكهة بنسبة ١٦,٣٪ ووارداتها بنسبة ٢٦٢٪، والصادرات من الأسماك بنسبة ١٣٩,٥٪ ووارداتها بنسبة ٣٠٠٪، كما زادت الواردات من اللحوم الحمراء بنسبة ٤٦,٧٪، ومن الدواجن من حوالى ٣٠ طين إلى حوالى ٤٢٠ طن، إلا أن ذلك لا يحول دون ملاحظة الأثر الواضح لتطبيق البرامج الاصلاحية على حجم الانتاج من تلك السلع الغذائية الاساسية.

جدول رقم (٩): نتائج اختبارات الفـر . بيـن مجموعتيـن لمتوسـطى الانتـاج والاسـتهلاك والصـادرات والـواردات مـن السـلع الغذ .ـة الأساسية فـى المغـرب خـلال الفـترة (١٩٨٩-١٩٩٧) مقارنة بالفترة (١٩٨٠-١٩٨٨)

(ألف طن)

الفترة	البيان	الحبو .ـ	الخضر	الفاكهة	اللحوم الحمراء	الدواج ن	الأسماك
	الانتاج	٥ .٣٦,٠	٢٣٣٩,٠	١٩٧٢,٠	١٧٠,٠	١١٤,٠	٤٣٥,٠
متوسط	الاستهلاك	٧٠ ٥٢,٠	٢٢١٩,٢	١٤٦٨,٥	١٧٤,٥	١١٤,٣	٣٤٣,٩
الفترة	الصادرات	,٨	١٢٠,٠	٥٠٥,٥	–	–	٩١,٧
١٩٨٠-١٩٨٨	الواردات	٢ .٤٧,٠	٠,٢	٢,١	٤,٥	٠,٠٣	٠,٦
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	,٢	١٠٥,٤	١٣٤,٣	٩٧,٤	٩٩,٩	١٢٦,٥
	الانتاج	٥ ٦٩,٠	٤٢٥٧,٠	٢٤٦٩,٠	٢٣٧,٠	١٥٠,٠	٦٢٤,٠
متوسط	الاستهلاك	٨ ١٦,٤	٣٩٥٧,٩	١٨٨٨,٦	٢٤٣,٦	١٥٠,٤	٤٠٦,٧
الفترة	الصادرات	,٦	٣٠٠,٩	٥٨٨,٠	–	–	٢١٩,٧
١٩٨٩-١٩٩٧	الواردات	٢ .٦٨,٠	١,٨	٧,٦	٦,٦	٠,٤٢	٢,٤
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	,٢	١٠٧,٦	١٣٠,٧	٩٧,٣	٩٩,٧	١٥٣,٤
نتائج اختبار	الانتاج	١١	*٣,١٦	١,٣٦	*١,٩٦	٠,٧٨	*١,٩٤
T للفرق بين	الاستهلاك	٢٦	*٢,٤٦	١,٤٨	*١,٩٨	٠,٦٦	١,١٤
المتوسطين	الصادرات	٠١	*٢,٥٨	٠,٨٦	–	–	*٢,٠١
	الواردات	٠,٨٦	*١,٨٦	١,١٤	٠,٦٧	٠,١	٠,٢٣

* معنوى عند مستوى معنوية ٥ .

المصدر: جمعت وحسبت من:

المنظم العربية للتنمية الزراعيـ الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

(١٠) موريتانيا:

كما سبق أن أوضحنا فإن مؤشرات الانتاج ومعدلات الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية في الدول التى تعتمد زراعاتها بصفة أسـ ـة على الأمطار المتقلبة تتوقف إلى حد بعيد على أحوال هذا المطر، وبالتالى تأتى انعكاسـ البرامج الاصلاحية والسياسات الاقتصادية محدودة الأثر فى معظم الأحوال خاصة فى السنو ـ التى يزداد فيها الاعتماد على الزراعة المطرية بدرجة عالية.

وتوضح بيانات الجدول رقم (١٠) أن غالبية الانتاج من السلع الغذائية الأساسية قد حققت زيادة غير معنوية خلال الفترة (٩٨٩ -١٩٩٧) عما كانت عليه خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٨) حيث زاد الانتاج من الحبوب ـ خضر والفاكهة واللحوم الحمراء والأسماك بنسبة ٤٧,٧٪، ١٦,٤٪، ٢٥,١٪، ٥٧,٩٪، ـ ١٥٪ على الترتيب، بينما انخفض انتاج الدواجن بنسبة ٣٢,٥٪.

وفى نفس الوقت انعكس ذلك على زيادة الاستهلاك من كافة السلع الغذائية الاساسية باستثناء الدواجن، حيث زاد الاستهلاك من الحبوب والخضر والفاكهة واللحوم الحمراء والأسماك بنسبة ٦,٢٪، ٥٢,٩٪، ٣٠,٥، ٥١,١، ٤٢٪ على الترتيب، وانخفض الاستهلاك من الدواجن بنسبة ٢٩٪.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية الزر ـية فتتمثل أهم الصادرات الزراعية الموريتانية فى الماشية بصفة أساسية بينما تتنوع الوارد ـ لتشمل معظم السلع الغذائية. وتتأثر حركة التجارة الخارجية الزراعية أيضاً بظروف الانـ ـج وحالة المطر ومواسم الجفاف التى تقل فيها الصادرات وتتزايد الواردات، ومن هنا فـ زادت الصادرات من اللحوم بنسبة ١٦٧٪، بينما انخفضت الصادرات من الأسماك بنسبة ـ١٠٪، واختفت الصادرات من السلع الغذائية الأخرى، بينما زادت الواردات من الحبوب والخضـ والفاكهة بنسبة ٥٣,٢٪، ١١٨,٩٪، ١٤٢,٩٪ على الترتيب، كما زادت واردات كل من الدو ـن من ٢٠ طن إلى ٤٠ طن سنويا، والأسماك من ١١٠ طن سنويا إلى ٢٨٠ طن سنويا.

جدول رقم (١٠): نتائج اختبارات الفر ق بين مجموعتين لمتوسطى الانتاج والاستهلاك والصادرات والواردات من السلع الغـ ـة الأساسية فى موريتانيا خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٧) مقارنة بالفترة (١٩٨٠-١٩٨٨

(ألف طن)

الفترة	البيان	الحـ ـب	الخضر	الفاكهة	اللحوم الحمراء	الدواجن	الأسماك
	الانتاج	٧ ٩	٦,٧	١٤,٧	٤٣,٧	٣,٧	٣٧٢,٤
متوسط	الاستهلاك	٧. ٢٩	١٠,٤	١٥,٤	٤٣,٧	٣,٧٢	١٤٦,٥١
الفترة	الصادرات		–	–	١,١	–	٢٢٦,٠
١٩٨٠-١٩٨٨	الواردات	٠. ٢٠	٣,٧	٠,٧	–	٠,٠٢	٠,١١
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٧. ٣	٦٤,٤	٩٥,٥	١٠٠,٠	٩٩,٥	٢٥٤,٢
	الانتاج	٠. ١٣	٧,٨	١٨,٤	٦٩,٠	٢,٥	٤٣١,٠
متوسط	الاستهلاك	٠. ٣	١٥,٩	٢٠,١	٦٦,٠٤	٢,٦٤	٢٠,٨
الفترة	الصادرات		–	–	٣,٠٤	–	٢٢٣,٠
١٩٨٩-١٩٩٧	الواردات	٠. ٣	٨,١	١,٧	–	١,١٤	٠,٢٨
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٧. ٤	٤٩,١	٩١,٥	٩٩,٩	٩٤,٧	١٩٧,٦
نتائج اختبار	الانتاج	٨ *٠	٠,٥٨	٠,٨٧	*١,٨٤	(٠,٨٨)	٠,٦٧
T للفرق بين	الاستهلاك	٢ ٠.	١,١٢	١,٣٣	*١,٨٧	(٠,٦٧)	*١,٨٤
المتوسطين	الصادرات		–	–	–	–	(٠,١١)
	الواردات	١ ٠	*٢,١	٠,٤٨	–	٠,١١	٠,١

* معنوى عند مستوى معنوية د ٠

( ) الأرقام بين قوسين تشير إلى ـ خاض الكمية المعنوى ( )*، وغير المعنوى ( ).

المصدر: جمعت وحسبت من:

المنظم العربية للتنمية الزراعـ الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

رابعاً: متطلبات دعم العمل العربى المشترك لتنمية القطاعات الزراعية العربية:

أوضحت النتائج السابقة أن القطاعات الزراعية فى الدول العربية قد استطاعت تحقيق نتائج طيبة فى مجال تحقيق الأمن الغذائى العربى، إلا أنه على الرغم مما تحقق من نجاح فمازالت هناك بعض الجوانب السلبية فى الأداء الاقتصادى بصفة عامة، وفى الاقتصاديات الزراعية بصفة خاصة حتى أصبحت تلك الجوانب السلبية ظاهرة مستمرة تستوجب ضرورة دعم العمل العربى المشترك لمواجهتها. ويعزز أهمية ذلك البعد الاجتماعى فى الآثار السلبية لتطبيق التعديلات الهيكلية والبرامج الاصلاحية فى القطاعات الزراعية العربية.

وفى اطار التأقلم مع المستجدات الاقتصادية العالمية والمساهمة فى تطوير وتنمية الانتاج الزراعى العربى خاصة من السلع الغذائية الأساسية فى ضوء الطلب عليها ووفق مؤشرات السوق الداخلى والدولى فمن المقترح أن تتضمن السياسة الزراعية العربية العمل على اتخاذ الاجراءات الضرورية التالية التى يمكن أن تحد من الآثار السلبية لتطبيق التعديلات الهيكلية والبرامج الاصلاحية فى قطاعاتها الزراعية:

١- تطوير الهياكل المؤسسية والأطر التنظيمية التى تستهدف الاستخدام الأمثل للموارد الأرضية الزراعية، ودعم البحوث المرتبطة بمجالات زيادة الانتاج والانتاجية والأساليب المثلى للزراعة ومقاومة الأمراض والآفات، ومنع الاحتكار ومراقبة جودة الانتاج ومستلزمات الانتاج.

٢- دعم الحركة التعاونية الزراعية العربية من خلال اتخاذ الاجراءات القانونية والساسية والاجتماعية الضرورية لرفع كفاءة أداء منظماتها، ودراسة كيفية حمياتها بما يتيح لها الفرصة للاستمرار والنجاح وتنفيذ السياسات الاقتصادية الزراعية الجديدة التى انتهجتها الأقطار العربية، حيث أنه مما لاشك فيه أن تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى والاتجاه إلى آليات السوق بغرض التوقف أمام المفهوم المجتمعى والعام للتعاونيات على أساس أنه لن تكون أمامها أى فرص للاستمرار إذا ظل هذا المفهوم سائدا، وانما يتطلب الأمر تبنى مفاهيم اقتصادية جديدة مؤداها أن التعاونيات هى مؤسسات اقتصادية تسعى لتحقيق المصالح الخاصة لجماعة أعضائها، أى تصبح التعاونيات وفقا لهذا المفهوم منظمات أعمال يؤسسها أعضائها لكى يحققوا من خلالها مصالح اقتصادية خاصة بها ومباشرة لهم، ومن خلال تحقيقها لتلك المصالح الخاصة والمباشرة لأعضائها تتحقق ايضا مصالح مجتمعية أو عامة ولو بصورة عرضية.

٣- وضع السياسات التسويقية المناسبة لحل مشاكل انسياب السلع من خلال انشاء اجهزة حماية الأسواق المحلية وتطوير نظم المواصفات القياسية وانشاء اجهزة ومراكز

المعلومات التسويقية التى تضمن إتاحة كل ما يتعلق بمعايير الجودة والشروط الصحية والمواصفات الخاصة بالسلع التصديرية فى الأسواق العالمية ومساعدة المنتجين فى تحقيق تلك المو صفات فى منتجاتهم ومحاولة تطويرها.

٤- تبسيط الاجراءات المتعلقة بالاستثمار من خلال توفير المناخ الاستثمارى المشجع للمستثمرين على دخول ميدان الانتاج الزراعى ووضع الخرائط الاستثمارية لمختلف مجالات الاستثمار الزراعى المتاحة فى المناطق المختلفة من الأقطار العربية وتقديم التسهيلات الادارية اللازمة للمستثمرين لاقامة مشاريعهم الزراعية فيها.

٥- اتخاذ الاجراءات والآليات الضرورية المحفزة للتقدم التكنولوجى فى المجال الزراعى من خلال توفير المعلومات عن الحزم التكنولوجية والأساليب الانتاجية التى يمكن للمستثمرين الزراعيين اتباعها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال انشاء وتطوير المعاهد البحثية التكنولوجية المتخصصة والتى تتفق مع طبيعة انتاج كل قطر عربى من السلع الزراعية.

٦- ضرورة انشاء كيان تسويقى دولى عربى ينوب عن المنتجين والمصدرين العرب فى تسويق منتجاتهم إلى الأسواق الدولية يعمل على تحقيق أعلى درجة من التنسيق فى أداء العمليات التسويقية، والحد من المنافسة الضارة بين المصدرين العرب، والمساعدة فى التغلب على المعوقات التى تواجه النشاط التصديرى للسلع الزراعية العربية.

٧- نقل التجارب الناجحة التى يمكن الاستفادة منها فى مجال التطبيق الزراعى بين الدول العربية، وتنمية التجارة الزراعية العربية البيئية، وتوحيد المواصفات القياسية للمنتجات الزراعية العربية ومستلزمات انتاجها، وتنفيذ المشروعات الزراعية المشتركة.

قائمة المراجع

١- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير التجميعى حول تقويم أثر برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى القطاعات الزراعية العربية، ١٩٩٧.

٢- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقويم أثر برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على القطاعات الزراعية فى الوطن العربى، سبتمبر، ١٩٩٨.

٣- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

٤- أسامة أحمد البهنساوى (دكتور)، وآخرون، مستقبل التجارة الخارجية الزراعية فى اطار اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية، مجلة الأزهر للبحوث الزراعية، العدد ٢٤، ديسمبر، ١٩٩٦.

٥- عادل قرطاس (دكتور)، المؤشرات والمعايير الملائمة لتقويم آثار التعديلات الهيكلية فى ادارة القطاعات الزراعية فى ظل برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، الندوة القومية حول سياسات ومناهج ادارة القطاعات الزراعية فى ظل برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، القاهرة، ٦-٨ سبتمبر، ١٩٩٨

6- Osama, El-Bahnasawi, Economic Impact of Economic Reform Program Application on cost of Production and Profitablities of Major Crops in A.R., 5th Congress for economic and development in Egypt and Arab Countries, Mansoura University, 23-24 April, 1996.

أثر برامج الاصلاح الاقتصادى والتعديلات الهيكلية على أوضاع الأمن الغذائى العربى

دكتور / أسامة أحمد البهنساوى

أستاذ الاقتصاد الزراعى المساعد - كلية الزراعة - جامعة الأزهر

مستخلص

تتفاوت الدول العربية فيما بينها من حيث طبيعة وعمق ومدى شمولية ما طبقته كل منها من برامج وتعديلات هيكلية فى ادارة قطاعاتها الزراعية وفقا لطبيعة وظروف كل دولة، وأهمية الزراعة فى اقتصادها الوطنى وأهداف أو غايات كل دولة منها من وراء تطبيق تلك البرامج والتعديلات، إلا أنها عملت جميعا على إزالة التشوهات وتجاوز العثرات التى تعانى منها قطاعاتها الزراعية وتحسين كفاءة إداراتها بما يحقق زيادة معدلات انتاجها من المنتجات الزراعية. وعلى الرغم من تحسن مستويات الأداء فى اقتصادياتها نتيجة لتطبيق تلك البرامج أو التعديلات وانعكاس ذلك أيضاً على مؤشرات الأداء فى قطاعاتها الزراعية متمثلة فى تحرير التراكيب المحصولية وزيادة الاهتمام بالمحاصيل والمنتجات الزراعية التصديرية، وتراجع قيمة الواردات الزراعية فى مواجهة الأسواق الخارجية إلا أن مؤشرات الفجوة الغذائية توضح استمرارها فى بعض الدول العربية. الأمر الذى يتطلب إعادة تقييم ما تم تطبيقه من برامج وتعديلات هيكلية فى القطاعات الزراعية واقتراح السبل الكفيلة بدعم الامكانيات المشتركة لهذه الدول للعمل على تحقيق اقصى استفادة ممكنة من الفرص المتاحة والجوانب الايجابية لهذه الاصلاحات والتعديلات والحد من الآثار السلبية التى أفرزتها.

وقد اهتمت الدراسة بقياس اثر برامج الاصلاح الاقتصادى والتعديلات الهيكلية على أوضاع الأمن الغذائى العربى من خلال استخدام الأساليب الاحصائية للمقارنة بين حجم الانتاج والصادرات والواردات والاستهلاك من السلع الغذائية الأساسية قبل تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى بنظيرتها بعد تعديلها حيث أوضحت النتائج نجاح تلك البرامج والتعديلات فى تحقيق أهدافها بالنسبة لبعض السلع الغذائية الأساسية فى بعض الدول العربية، بينما لم تبلغ أهدافها بعد بالنسبة لبعضها الآخر، الأمر الذى يعنى أنه مازالت هناك بعض الاجراءات الضرورية التى يجب على الادارات الزراعية العربية اتباعها لتحقيق الأمن الغذائى العربى. ومن هنا فقد أوصت الدراسة بضرورة اتجاه الدول العربية إلى تطوير الهياكل المؤسسية والأطر التنظيمية التى تستهدف منع الاحتكار ومراقبة الجودة للانتاج ومستلزمات الانتاج ووضع السياسات التسويقية المناسبة لحل مشاكل انسياب السلع وانشاء مراكز للمعلومات التسويقية، وضرورة تحقيق المشاركة الشعبية فى مجالات التخطيط لزيادة الانتاج ووضع القرار، وتبسيط

الاجراءات المتعلقة بالاستثمار ووضع الخرائط الاستثمارية لمختلف مجالات الاستثمار فى المناطق المختلفة من الدول العربية. واتخاذ الاجراءات والآليات الضرورية المحفزة للتقدم التكنولوجى، وضرورة انشاء كيان تسويقى دولى عربى ينوب عن المنتجين والمصدرين العرب فى تسويق منتجاتهم إلى الأسواق الدولية، ونقل التجارب الناجحة التى يمكن الاستفادة منها فى مجال التطبيق الزراعى بين الدول العربية، وتنمية التجارة الزراعية العربية البيئية، وتوحيد المواصفات القياسية للمنتجات الزراعية العربية ومستلزمات انتاجها، وتنفيذ المشروعات المشتركة، وغيرها من الاجراءات التى يمكن أن تسهم فى تحقيق الأمن الغذائى العربى، وتحسين الأوضاع الغذائية على المستويات القومية، وتساعد على تنمية القدرات الانتاجية والتصديرية للدول العربية فى السلع الزراعية.

The Impact of Restructuring and Economic Reform Programs on Arab Food Security Situation

Dr. Usama Ahmed El-Behnasawy
Associate Professor of Economics, Faculty of Agriculture, El-Azhar University

Abstract

Arab countries differ with regard to the nature, depth, and comprehensiveness of application of restructuring and programs in the management of their agricultural sectors. These differences are due to the nature and conditions of each country, the importance of agriculture to national economy, the goals and objectives of each country of such programs and adjusments. Howerver, all of the Arab countries have been trying to eliminate any distrotions and overcome impediments that are hindering agricultural sectors and improving the efficiency of their management to achieve a higher production ratios of their agriclutre produce. Despite improvements achieved in performance standards in their economy due to the application of such adjustments and programs. Moreover, the reflection of theses applications on performance indicators in agricultural sectors represented in the liberalization of cropping patterns and more emphasis was placed on exporting agricultural production and crops, and a decline in the value of agricultural imports off world markets. However, food gap indicators illustrate its continuation in some Arab countries, which obligate the reevaluation of what have been applied in terms of restructuring and programs in the agricultural sectors. And suggest ways for supporting common potentialities of these countries to capitalize on available opportunities and the positive side of such reforms and adjustments and lessening negative impacts and spell over of these reforms.

The study accentuates measuring the impact of restructuring and economic reform programs on Arab food securiyt situations through the use of statistical methods and techniques to compare the volume of production, exports, imports and consumption of food commodities before and after the application of economic reform programs. The findings illustrate the success of these programs and adjustments in achieving their goals for some basic food comodities in some Arab countries, while it didn't achieve their goals for other Arab countries. These mean that there are some necessary measurements that have to be taken by Arab agricultural management to achieve Arab food security. Therefore, the study recommends the necessity for Arab countries to move toward the

restructuring of their institutions and organiza ons aiming at the prevention of monopoly, input and quality control, fu rmore, setting approriate marketing policies to solve commodity flow p blems, the establishment of marketing information centers. And the inc sion of community in the planning process to increase production nd quality of decisions, simplification of work and procedure for inv tment, setting of investment maps for all scopes in different areas in ne Arab countries. Setting indispensable mechanisms that includes entives for technological advancements, the necessity for the establ ment of Arab international marketing entity that represents Arab pro cers and exporters in the marketing of their products to the internat al markets. Moreover, the transfer of successful practices in the fiel of agricultural applications among Arab countries, the development o the among Arab countries trade, the unification of standard specificatio for Arab agricultural inputs and products, the implementation of c non projects, and other measurements aiming at achieving the Arab d security, improving food situation at the national levels, and boasti production and exportation capabilities of Arab countries in agricultural c modities.

مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

الموارد المائية في الوطن العربي

د/ عاصم كريم عبد الحميد　　**د/ محمد توفيق عبد اللطيف**

د/ شعبان عبد الجيد عبد المؤمن

مدرس الاقتصاد الزراعي، بكلية الزراعة جامعة الأزهر بالقاهرة

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

مقدمـــة:

تقدر المياه العذبة بحوالي ٤١,١ مليون كيلو متر مكعب تمثل نحو ٣٪ من جملة مياه العالم، منها ٧٧,٦٪ موجود في هيئة جليد على القطبين، ونحو ٢١,٨٪ في المياه الجوفية، والباقي وقدره ٠,٦٪ (حوالي ٩٠٠٠ كيلو متر مكعب) يغطي نشاط سكان الكرة الأرضية البالغ عددهم حوالي ٦ مليارات نسمة، من ري وزراعة وصناعة وشرب[١].

وتقدر الموارد المائية المتجددة المتاحة بالوطن العربي بحوالي ٢٦٥ مليار متر مكعب في السنة، منها حوالي ٣٩ مليار متر مكعب مياه جوفية متجددة تمثل نحو ١٤,٧٪ من هذه الموارد. ويقدر نصيب الفرد العربي من هذه الموارد بحوالي ٩٧٧ متر مكعب في السنة، ويعتبر من أقل المعدلات في العالم، إذ يبلغ متوسط نصيب الفرد على مستوى العالم حوالي ٧٠٠٠ متر مكعب في السنة، ومتوسط نصيب الفرد في إفريقيا حوالي ٥٥٠٠ متر مكعب في السنة، وفي آسيا حوالي ١٠٠٠ متر مكعب في السنة[٢].

ويكتسب الماء العذب أهمية خاصة في جميع دول العالم، فهو أساس الحياة، وهو مورد حيوي يرتكز عليه إنتاج الغذاء، ويشكل أهم عناصر البيئة، كما يلعب دوراً رئيسياً في التنمية الصناعية والاقتصادية بمختلف جوانبها. ويرجع السبب في قلة الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي إلى طبيعته الجغرافية، حيث تقع معظم أجزائه في مناطق مناخية جافة وشبه جافة. وقد حذر مركز الدراسات الاستراتيجية بواشنطن عام ١٩٨٨ بأن المياه في عام ٢٠٠٠ وليس النفط ستكون القضية المهيمنة في الشرق الأوسط، كما قام البنك الدولي بعقد العديد من المؤتمرات والندوات في أواخر القرن الماضي وأكدت جميعها على دق ناقوس الخطر حول قضية من أخطر قضايا الحياة وعصب التنمية وهي قضية المياه.

مشكلة البحث:

تعتبر مشكلة نقص الموارد المائية العذبة في الوطن العربي من أهم معوقات التنمية على المستوى العربي، فعلى الرغم من انخفاض نصيب الفرد العربي من المياه مقارنة بالفرد على المستوى العالمي، إلا أن عدم القدرة على المحافظة على هذا المستوى بسبب زيادة انطلب على المياه نتيجة للزيادة السكانية مع ثبات كمية عرض المياه واحتمالات تناقصه والذي يرجع إلى أن نصف الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي ينبع من دول خارج المنطقة العربية مما يزيد الأمر تعقيداً.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحديد موارد المياه الحالية في الوطن العربي واستعمالاتها ومدى إمكانية تحقيق الوفر في الاستعمالات الحالية للمياه، وذلك باتباع الأساليب التكنولوجية الحديثة اعتماداً على التقنية العلمية التي تحقق استثمار أفضل للموارد المائية والأرضية في الوطن العربي، بما تحقق سياسات الأمن الغذائي التي تهدف إليه الدول العربية خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية الحديثة المحلية والعالمية.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

يعتمد البحث في الوصول إلى هدفه على التحليل الوصفي وبعض التحليلات الكمية للمتاح من الموارد المائية في الوطن العربي واستخداماتها ومتوسط نصيب الفرد ومحاولة التعرف على التحديات التي تواجهها، وقد اعتمد البحث في الحصول على البيانات الخاصة به من بعض الندوات والتقرير الاقتصادي العربي الموحد.

الموارد المائية في الوطن العربي:

تتمثل الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي في الموارد المائية التقليدية، وتشمل "الأمطار والمياه السطحية والمياه الجوفية" والموارد المائية غير التقليدية وتشمل "المياه المحلاة والمياه المعالجة". ويقدر متوسط كمية الأمطار السنوية الساقطة على الوطن العربي بحوالي ٢٢٨٥ مليار متر مكعب بمعدل سنوي للأمطار مقداره ١٦١ ملم[٣]، ويتضح أن نصف كمية الأمطار السنوية الساقطة على الوطن العربي هي من نصيب دولة السودان والتي قدرت بحوالي ١٠٩٤ مليار متر مكعب تمثل نحو ٤٧,٩٪ من الأمطار الساقطة على الوطن العربي، وأن ٨٩٪ تقريباً من هذه الكمية تسقط بمعدل يزيد على ٣٠٠ ملم/ سنة، وتعتبر كل من لبنان وفلسطين من دول الحزام المطري شبه الرطب (بمعدل أكثر من ٣٠٠ ملم/ سنة) أما الدول الخليجية المتمثلة في البحرين وقطر والكويت والإمارات. فتعتبر من أكثر الدول العربية معاناة من انخفاض كمية الأمطار التي تسقط على أراضيها، أما في السعودية فإن حوالي ٧٠٪ من إجمالي كمية الأمطار الساقطة على أراضيها تسقط بمعدل يقل عن ١٠٠ ملم/ سنة، وفي مصر تصل النسبة إلى حوالي ٧٣٪ بينما لا تسقط عليها أمطار بمعدل يزيد على ٣٠٠ ملم/سنة، وتصل نسبة التبخر والنتح من إجمالي كمية الأمطار السنوية على الوطن العربي إلى حوالي ٩٠٪ بينما تقتصر نسبة ما يجري كمياه سطحية على أقل من ٩٪ وما يتجه إلى جوف الأرض كمياه جوفية على حوالي ٢٪ من إجمالي كمية الأمطار السنوية[٤].

وفيما يتعلق بالمياه السطحية والتي يقصد بها المياه التي تحملها الأنهار عبر الأراضي العربية سواء كانت هذه النهار دائمة أو غير دائمة (أي ذات دفق مستمر طوال العام بالنسبة للأولى أو دفق موسمي بالنسبة للثانية). وكما هو واضح من الجدول رقم (١) تبلغ المياه السطحية في الوطن العربي حوالي ٢٢٥,٨ مليار متر مكعب تمثل نحو ٨٥,٣٧٪ من إجمالي كمية المياه السطحية والجوفية في الوطن العربي، يتركز منها حوالي ١١٦,٠٥ مليار متر مكعب في كل من مصر والعراق، حيث تمثل نحو ٥١,٤٪ من إجمالي المياه السطحية في الوطن العربي، ويتركز حوالي ٧٧,٨٨ مليار متر مكعب تمثل نحو ٣٤,٥٪ من إجمالي المياه السطحية في الوطن العربي في كل من السودان والمغرب وسورية والجزائر، أما باقي الدول العربية فتبلغ مواردها من المياه السطحية حوالي ٣١,٤٣ مليار متر مكعب تمثل نحو ١٣,٩٢٪ من إجمالي المياه السطحية في الوطن العربي.

جدول رقم (١)
الأهمية النسبية للموارد المائية
السطحية والجوفية المتاحة في الوطن العربي

(الكمية: بالمليار متر مكعب)

البيان / البلدان	المياه السطحية		المياه الجوفية		الإجمالي
	الكمية	٪	الكمية	٪	
الأردن	٠,٦٩	٧١,١٣	٠,٢٨	٢٨,٨٧	٠,٩٧
الإمارات	٠,١٩	٦١,٢٩	٠,١٢	٣٨,٧١	٠,٣١
البحرين	٠,٠١	٨,٣٣	٠,١١	٩١,٦٧	٠,١٢
تونس	٢,٧٠	٦٩,٢٣	١,٢٠	٣٠,٧٧	٣,٩٠
الجزائر	١٣,٠٠	٨٦,٦٧	٢,٠٠	١٣,٣٣	١٥,٠٠
جيبوتي	٠,٢٠	٨٠,٠٠	٠,٠٥	٢٠,٠٠	٠,٢٥
السعودية	٣,٢١	٥٧,٨٤	٢,٣٤	٤٢,١٦	٥,٥٥
السودان	٢٦,٠٠	٩٦,٣٠	١,٠٠	٣,٧٠	٢٧,٠٠
سورية	١٦,٣٨	٧٦,٣٦	٥,٠٨	٢٣,٦٤	٢١,٤٥
الصومال	٨,١٦	٧١,٢٠	٣,٣٠	٢٨,٨٠	١١,٤٦
العراق	٦٠,٤٨	٩٤,٦٥	٣,٤٢	٥,٣٥	٦٣,٩٠
عمان	١,٤٥	٧٥,١٣	٠,٤٨	٢٤,٨٧	١,٩٣
فلسطين	٠,٣١	٦٣,٢٧	٠,١٩	٣٦,٧٣	٠,٤٩
قطر	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٤	١٠٠,٠٠	٠,٠٤
الكويت	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,١٨	١٠٠,٠٠	٠,١٨
لبنان	٤,٨٠	٥٣,٠٤	٤,٢٥	٤٦,٩٦	٩,٠٥
ليبيا	٠,٤١	٤٥,٠٥	٠,٥٠	٥٤,٩٥	٠,٩١
مصر	٥٥,٥٧	٩٣,١٣	٤,١٠	٦,٨٧	٥٩,٦٧
المغرب	٢٢,٥٠	٧٥,٠٠	٧,٥٠	٢٥,٠٠	٣٠,٠٠
موريتانيا	٥,٨٠	٧٩,٤٥	١,٥٠	٢٠,٥٥	٧,٣٠
اليمن	٣,٥٠	٦٩,٣١	١,٥٥	٣٠,٦٩	٥,٠٥
المجموع الكلي	٢٢٥,٨٠	٨٥,٣٧	٣٩,٢٠	١٤,٨٠	٢٦٤,٥٠

المصدر: الموارد المائية واستخداماتها في الوطن العربي (اكساد)، الندوة العربية الثانية لمصادر المياه واستخداماتها ـ الكويت ٨-١٠ مارس ١٩٩٧.

وبالنسبة للمياه الجوفية في الوطن العربي فتبلغ حوالي ٣٩,٢ مليار متر مكعب تمثل نحو ١٤,٨٪ من إجمالي المياه السطحية والجوفية في الوطن العربي، وتأتي المغرب في مقدمة الدول العربية التي يتوافر فيها مياه جوفية حيث تبلغ كمية المياه الجوفية فيها حوالي ٧,٥ مليار متر مكعب تمثل نحو ١٩,١٣٪ من إجمالي المياه الجوفية في الوطن العربي، وتليها كل من سورية ولبنان ومصر، والعراق، والصومال، والسعودية والجزائر، حيث تبلغ كمية الموارد المائية الجوفية بها حوالي ٢٤,٤٩ مليار متر مكعب تمثل نحو ٦٢,٤٧٪ من إجمالي المياه الجوفية في الوطن العربي كما هو واضح من الجدول رقم (١). ويتضح من نفس الجدول أن أغلب الدول العربية تعتمد على الموارد المائية السطحية في توفير احتياجاتها من المياه، في حين تعتمد كل من الكويت وقطر والبحرين وليبيا على المياه الجوفية في توفير احتياجاتها من المياه.

وتتمثل الموارد المائية الغير تقليدية على المياه المحلاة والمياه المعالجة، ويتم تحلية المياه عن طريق إزالة الأملاح من مياه البحر والمياه الجوفية الضاربة للملوحة ومعالجة المياه المبتذلة وللحصول على المياه بنوعية مناسبة تصبح تكاليف إنتاج هذه المياه مرتفعة وذلك في الوقت الحاضر والمستقبل المنظور، وتستخدم المياه المحلاة للشرب وللزراعة، وتعتبر الدول العربية في طليعة دول العالم في استخدام تقنية تحلية المياه وخاصة في دول الخليج العربية التي تعتبر من الدول الرائدة في هذا المجال، حيث بلغ عدد محطات التحلية فيها حتى نهاية عام ١٩٩١ ما يزيد على ٤٥ محطة يوجد نصفها تقريباً في المملكة العربية السعودية، بلغ متوسط إنتاجها من مياه التحلية لعام ١٩٩١ أكثر من ١٤٠٠ مليون م^{٣} وهي تشكل حوالي ٦٠٪ من المياه المحلاة في العالم[٥] في حين تبلغ كمية المياه المحلاة في الوطن العربي حالياً حوالي ٢,١ مليار متر مكعب كإنتاج سنوي[٦] بنسبة زيادة عن عام ١٩٩١ بلغت حوالي ٥٠٪ وهو ما يعكس الدور الرائد للدول العربية في تحلية المياه، وتتطلب عمليات التحلية استثمارات عالية نسبياً، كما أن تشغيل نظام التحلية يحتاج إلى أموال لتغطية تكاليف الطاقة والمواد الكيماوية والعمالة والصيانة، وهي مصاريف لابد من أخذها في الحسبان لما لها من تأثير على الجدوى الاقتصادية، حيث تبلغ تكلفة المتر المكعب لمحطات توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر حوالي دولاراً أمريكياً (محطة الطويل بالإمارات)، وتقدر مثلا تكلفة المتر مكعب للمياه لمشروع (تزويد مدينة أكادير بمياه الشرب من سد آيت حمو) بالمغرب دولار أمريكي، كما تقدر أيضاً تكلفة المتر مكعب لمشروع نقل المياه لتزويد مدينة عمان بحوالي ١,٢ دولار أمريكي، ومن المتوقع أن تفوق تكلفة المتر مكعب للمياه في كل من (مشروع تزويد مدينة نواذيبو) من المياه الجوفية وتزويد مدينة نواكشوط من مياه نهر السنغال ١,٢ دولار أمريكي[٧]، وهو ما

يعكس أن تكلفة نقل المتر مكعب للمياه بالنسبة للمشاريع التي تعتمد على المياه التقليدية تقارب تكلفة تحلية المياه. أما مياه الصرف الصحي المعالجة فيتوزع معظمها في دول الخليج العربي ودول المغرب العربي، وتقدر هذه المياه بحوالي ١,٩ مليار م٣/السنة[٨].

وفيما يتعلق بمياه الصرف الزراعي المعالجة فتقدر كميتها بحوالي ٥ مليار م٣/السنة تكاد تتركز في مصر بصفة خاصة. لتصبح كمية المياه الغير تقليدية من مياه محلاة ومياه الصرف الصحي المعاجلة ومياه الصرف الزراعي المعالجة بحوالي ٩ مليار متر مكعب/سنة. ويتبين أن للتقنية دورا مهما في زيادة عرض المياه في الوطن العربي سواء من خلال تنمية موارد المياه المتاحة السطحية والجوفية وزيادة كفاءة استخدامها أو من خلال إيجاد بدائل لهذه الموارد التقليدية، وتشمل البدائل استغلال الموارد المائية التي اعتبرت غير صالحة للاستخدام كالمياه المالحة ومياه الصرف بأنواعها، ودور التقنية هنا يتمثل في تسهيل عملية استغلال هذه الموارد وتقليل كلفة الاستغلال[٩].

استخدامات المياه في الوطن العربي:

يستخدم الوطن العربي خلال عام ١٩٩٨ حوالي ١٧٨,٤٨ مليار متر مكعب تمثل نحو ٦٧,٤٧٪ من موارده المتاحة خلال نفس العام كما هو واضح بالجدول رقم (٢)، وتستحوذ الزراعة على أكبر نسبة استخدام حيث تبلغ كمية المياه المستخدمة في الزراعة في الوطن العربي حوالي ١٥٧,١٦ مليار متر مكعب تمثل نحو ٨٨٪ من إجمالي الاستخدامات، وجاء الاستخدام المنزلي في المدينة الثانية حيث تبلغ كمية المياه المستخدمة في الأغراض المنزلية حوالي ١٣,٢٢ مليار متر مكعب تمثل نحو ٧,٣٪ من إجمالي الاستخدامات، وجاءت استخدامات الصناعة من المياه في المرتبة الثالثة والأخيرة، حيث تبلغ كميتها حوالي ٨,٣٩ مليار متر مكعب تمثل نحو ٤,٧٪ من إجمالي الاستخدامات في الوطن العربي خلال عام ١٩٩٨.

وقد ارتبطت سياسات تطوير استعمالات المياه في الدول العربية بتنمية قدراتها الزراعية لإنتاج المحاصيل النقدية بشكل أساسي، وبتنمية إنتاجها من المحاصيل الغذائية ولاحقا بسياسات تحقيق الأمن الغذائي بشكل جوهري، وقد أقيمت مشاريع الري عن طريق تقديم القروض في معظم الأحوال لبناء الخزانات والسدود وإدخال النظم المحسنة في الري، كالري بالتنقيط والري الرش، وعلى الرغم من ذلك، فإن الري السطحي التقليدي لا يزال هو النظام السائد للري في الدول العربية، إذ يستخدم في أكثر من ٨٥٪ من المساحات المروية، ويعزي هذا إلى الكفاءة المتدنية في استخدام المياه في الزراعة في الوطن العربي، إذ أن فاقد المياه أثناء النقل والتوزيع في الحقول يبلغ حوالي ٥٠٪ من المياه المستخدمة في الزراعة، وتشير البيانات إلى أن تحسين

كفاءة استخدام المياه من ٥٠٪ إلى ٧٠٪ باستخدام أساليب الري الحديث (الري بالرش والري بالتنقيط) يمكن أن يوفر ما يقارب من حوالي ٣٨ مليار متر مكعب/سنة من المياه، ومما يزيد من دلالات هذا الأمر أن الكمية التي يمكن توفيرها عن تحسين كفاءة استخدام المياه بهذه النسبة هي كمية لا يستهان بها في ظل ظروف نقص الموارد المائية الذي تعاني منه الدول العربية من جانب وتوفر إمكانيات كبيرة لتحقيقه من جانب آخر(١٠).

جدول رقم (٢)
الموارد المائية واستخداماتها في
الوطن العربي عام ١٩٩٨

البيان / البلدان	المياه المتاحة		استخدامات ونصيب الفرد			توزيع الاستخدامات بالمليار م³		
	الجملة بالمليار م³	نصيب الفرد م³/سنة	الجملة بالمليار م³	% إلى المتاح	نصيب الفرد م³/سنة	منزلي	صناعة	زراعة
الأردن	٠,٩٧	٢٠٤	٠,٨٦	٨٩	١٨١	٠,٢٢	٠,٠٤	٠,٦١
الإمارات	٠,٣١	١١٢	١,٤٢	٤٥٦	٥١٢	٠,٢٥	٠,٠٧	١,١٠
البحرين	٠,١٢	١٨٧	٠,٢٤	١٩٦	٣٧٤	٠,٠٩	٠,٠١	٠,١٤
تونس	٣,٩٠	٤١٥	٣,٠٨	٧٩	٣٢٨	٠,٢٨	٠,٠٩	٢,٧١
الجزائر	١٥,٠٠	٥٠٣	٤,٦٦	٣١	١٥٦	٠,٩٨	٠,١٨	٣,٥٠
جيبوتي	٠,٢٥	٤٠٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
السعودية	٥,٥٥	٢٨١	٤,٤٦	٨٠	٢٢٦	٢,٨٦	٠,٣٦	١,٢٥
السودان	٢٧,٠٠	٨٢٨	١٧,٨٠	٦٦	٥٤٦	٠,١٧	٠,٥٣	١٦,٥٥
سورية	٢١,٤٥	١٣٧٥	١١,٣٧	٥٣	٧٢٩	٠,٥٣	٠,١٩	١٠,٦٩
الصومال	١١,٤٦	١٢١٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
العراق	٦٣,٩٠	٢٩٣٢	٤٩,١١	٧٧	٢٢٥٣	١,١٨	٠,٣٤	٤٧,٦٣
عمان	١,٩٣	٨٣٢	٠,٥٣	٢٧	٢٢٩	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٤٩
فلسطين	٠,٤٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
قطر	٠,٠٤	٥٥	٠,٢٦	٦٤٨	٣٥٤	٠,١٢	٠,٠٢	٠,١٢
الكويت	٠,١٨	٧٧	٠,٦٤	٣٥٦	٢٧٥	٠,٣٧	٠,٠٥	٠,٢٢
لبنان	٩,٠٥	٢٦٤٥	١,٠٠	١١	٢٩٢	٠,٢٥	٠,٠٥	٠,٧٠
ليبيا	٠,٩١	١٧٦	٤,٦٠	٥٠٥	٨٩٠	٠,٥١	٠,٠٩	٤,٠٠
مصر	٥٩,٦٧	٩٧٩	٦١,٥٠	١٠٣	١٠٠٩	٢,٨٩	٥,٩٠	٥٢,٨٩
المغرب	٣٠,٠٠	١٠٤٢	١١,٥١	٣٨	٤٠٠	١,٣٨	٠,٣٦	٩,٧٨
موريتانيا	٧,٣٠	٣٠٠٣	١,٦٣	٢٢	٦٧١	٠,١٠	٠,٠٣	١,٥٠
اليمن	٥,٠٥	٢٩٦	٣,٨٢	٧٦	٢٢٤	٠,٤٧	٠,٠٧	٣,٢٨
الإجمالي العربي	٢٦٤,٥٣	٩٧٧	١٧٨,٤٨	٦٧,٤٧	٦٣٦	١٣,٢٢	٨,٣٩	١٥٧,٠٦

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، سبتمبر ١٩٩٩.

مما سبق يتضح أن تطوير الإنتاج الزراعي في الدول العربية سواء في الدول الواقعة في المناطق الجافة أو شبه الجافة إنما يعتمد على مشاريع الري الكبرى، لذلك عملت مصر والعراق وسورية على إقامة مثل هذه المشروعات من أجل تطوير الإنتاج الزراعي بها، إلا أن هذه المشروعات لم تعطي المردود الاقتصادي منها، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها:

عدم اتباع أساليب التقنية الزراعية الحديثة مثل الإدارة الجيدة والميكنة الزراعية المناسبة والدورات الزراعية، حيث وجد أن هناك نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية خرجت وتخرج كل عام من نطاق الإنتاج الزراعي، نتيجة لتأثرها بالملوحة بالدرجة الأولى، وقد ترجع العوامل الرئيسية التي سببت هذه المشكلة إلى سوء استخدام مياه الري، بالإضافة إلى عدم استعمال المقنن المائي المقرر لكل محصول، علاوة على الارتفاع المستمر لمستوى المياه الجوفية، وعدم وجود أنظمة الصرف في مثل هذه الأراضي، بالإضافة إلى الترسيبات الملحية في الصخور الأصلية المكونة للتربة.

الموارد الأرضية واستخداماتها في الوطن العربي:

تعتبر الموارد المائية أحد أهم العناصر المحددة للتوسع في الزراعة المروية، وقد تم تعبئة معظم الموارد المائية السهلة المنال بالدول العربية وما يتبقى منها فهو يتطلب في معظم الأحيان استثمارات كبيرة لتشييد السدود ونقل المياه إلى مسافات طويلة، وبالتالي فإن رفع كفاءة استخدام الموارد المائية الحالية يمثل أهم الخيارات التي تتوفر للدول العربية للتوسع الأفقي للزراعة.

وتوضح التقديرات الواردة بالجدول رقم (٣) أن متوسط مساحة المراعي في الوطن العربي خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨) تبلغ حوالي ٣٨٣,٠٢ مليون هكتار، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لمساحة المراعي كما هو واضح من الجدول رقم (٤) تبين تناقص مساحة المراعي في الوطن العربي سنوياً بحوالي ٢,٨٩ مليون هكتار، ولم يثبت معنوية هذه التناقص، أما فيما يتعلق بالأراضي المزروعة خلال نفس الفترة فقدرت بحوالي ٦٤,٦٩ مليون هكتار، وبتقدير الاتجاه الزمني العام للمساحة المزروعة خلال نفس الفترة في الوطن العربي تبين تزايد الأراضي المزروعة بحوالي ١,٦٣ مليون هكتار سنوياً وقد ثبت معنوية الزيادة عند كافة مستويات المعنوية، وبالنسبة للأراضي الزراعية المستديمة في الوطن العربي فقد بلغ متوسطها خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨) حوالي ٦,٣٢ مليون هكتار، وبتقدير الاتجاه الزمني العام للأراضي الزراعية المستديمة في الوطن العربي خلال نفس الفترة تبين تزايد المساحة الزراعية المستديمة سنوياً بحوالي ٠,١٧ مليون هكتار وقد ثبت معنوية الزيادة عند كافة مستويات المعنوية.

جدول رقم (٣)
الموارد الأرضية واستخداماتها في الوطن العربي خلال الفترة (٩٠-١٩٩٨)

(المساحة: بالمليون هكتار)

السنوات	مساحة المراعي	الأراضي المزروعة	الأراضي الزراعية المستديمة	الأراضي الزراعية الموسمية			
				الزراعة المطرية	الزراعة المروية	الأرض البور	جملة
١٩٩٠	٣٧٩,١٤٣	٥٧,٥٨٥	٥,٦٣٢	٣٣,٩٤٧	٧,٤٧٦	١٠,٥٣٠	٥١,٩٥٣
١٩٩١	٣٧٨,٥٩٩	٥٩,٥١٥	٥,٩٦٤	٣٦,٣٩٨	٨,١١٤	٩,٠٤٠	٥٣,٥٥٢
١٩٩٢	٣٧٤,١٧٩	٦١,٤٩٨	٥,٩٩٩	٣٤,٩٩٨	١١,١٠٤	٩,٣٩٨	٥٥,٥٠٠
١٩٩٣	٤٢٨,٧٤٧	٦٣,٠٥٨	٥,٩٤٧	٣١,٣٢٩	١٠,٧٠١	١٥,٠٨١	٥٧,١١١
١٩٩٤	٤٢٩,٦٦١	٦٦,١٠٩	٦,٢٣٢	٣٥,٦٠٣	١٠,٤٣٨	١٣,٨٣٥	٥٩,٨٧٦
١٩٩٥	٣٥٨,٥٢٢	٦٧,٣٠١	٦,٤٩٢	٣٥,٢٦٥	١٠,٢٨٠	١٥,٢٦٤	٦٠,٨٠٩
١٩٩٦	٣٦٤,٩١	٦٧,٢٣٢	٦,٧٩٧	٣٤,٥٥٥	١٠,٥٧٥	١٥,٣٠٥	٦٠,٤٣٥
١٩٩٧	٣٦٥,٧٨٣	٦٨,٨٥٢	٦,٨٤٥	٣٤,٧٤٩	١١,٧٨٩	١٥,٤٦٩	٦٢,٠٠٧
١٩٩٨	٣٦٧,٥٩٩	٧١,٠٤١	٧,٠٠٩	٣٤,٤٢٩	١١,٧٩٢	١٧,٨١١	٦٤,٠٣٢
متوسط الفترة	٣٨٣,٠١٦	٦٤,٦٨٨	٦,٣٢٤	٣٤,٥٨٦	١٠,٢٥٢	١٣,٥٢٦	٥٨,٣٦٤

المصدر: جمعت وحسبت من: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، سبتمبر ١٩٩٩

جدول رقم (٤)
معادلات الاتجاه الزمني العام للموارد الأرضية واستخداماتها في الوطن العربي خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨)

البيان	المعادلة	ر	$ر^2$	ف المحسوبة
مساحة المراعي	ص^ = ٣٩٧,٤٦ - ٢,٨٩س (-٠,٨)	٠,٢٩	٠,٠٩	(٠,٦٦)
مساحة الأراضي المزروعة	ص^ = ٥٦,٥٦ + ١,٦٣س (١٥,٧)**	٠,٩٩	٠,٩٧	(٢٤٧,٩)**
مساحة الأراضي الزراعية المستديمة	ص^ = ٥,٤٧ + ٠,١٧س (١١,٦)**	٠,٩٨	٠,٩٥	(١٣٤,٥)**
مساحة الأراضي الزراعية الموسمية	ص^ = ٥١,١ + ١,٤٥س (١٣,٢)**	٠,٩٨	٠,٩٦	(١٧٣,٩)**
مساحة الأراضي الزراعية المطرية	ص^ = ٣٤,٥٨ + ٥,١٧ س (٠,٠٠٢)	٠,٠١	٠٠	٠٠
مساحة الأراضي الزراعية المروية	ص^ = ٨,٠٢ + ٠,٤٥س (٣,٧)**	٠,٨١	٠,٦٦	(١٣,٧٥)**
مساحة الأراضي الزراعية البور	ص^ = ٨,٤٩ + ١,٠١س (٥,١٣)**	٠,٨٩	٠,٧٩	(٢٦,٣)**

(١) الأرقام بين الأقواس أسفل معامل الانحدار تشير إلى قيمة (ت) المحسوبة.

(٢) العلامة (٠) تشير إلى المعنوية عند مستوى ٠,٠٥، والعلامة (٠٠) تشير إلى المعنوية عند ٠,٠١.

المصدر: جدول رقم (٣)

وباستعراض إجمالي الأراضي الزراعية المستديمة خلال نفس الفترة تبين أن متوسطها يبلغ حوالي ٥٨,٣٦ مليون هكتار تمثل نحو ٩٠٪ من الأراضي المزروعة وبتقدير الاتجاه الزمني العام للأراضي الزراعية الموسمية خلال نفس الفترة تبين تزايد هذه المساحة بمعدل سنوي بلغ حوالي ١,٤٥ مليون هكتار مؤكداً إحصائياً كما هو واضح من الجدول رقم (٤). ويتم تقسيم الأراضي الزراعية الموسمية إلى أراضي زراعية مطرية وأراضي زراعية مروية وأراضي زراعية بور فبالنسبة للأراضي الزراعية المطرية فقد بلغ متوسط مساحتها خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨) حوالي ٣٤,٥٩ مليون هكتار تمثل نحو ٥٩,٣٪ من الأراضي الزراعية المستديمة، وبتقدير الاتجاه الزمني العام للزراعة المطرية خلال نفس الفترة تبين تزايد هذه المساحة ولكن لم تثبت معنوية الزيادة. أما الأراضي الزراعية المروية فقد بلغ متوسطها خلال نفس الفترة حوالي ١٠,٢٥ مليون هكتار تمثل نحو ١٧,٦٪ من إجمالي الأراضي الزراعية الموسمية، وبتقدير الاتجاه الزمني العام للأراضي الزراعية المروية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨) تبين تزايد هذه المساحة بمعدل سنوي بلغ حوالي ٠,٤٥ مليون هكتار، وقد ثبت معنوية الزيادة عند كافة مستويات المعنوية وهو ما يعكس توسع الدول العربية في الأراضي التي تعتمد على الري بعد الاهتمام بمشاريع الري في العديد من الدول العربية، وفيما يخص الأراضي الزراعية البور فقد بلغ متوسطها خلال نفس الفترة حوالي ١٣,٥٣ مليون هكتار تمثل نحو ٢٣,٢٪ من إجمالي الأراضي الزراعية المستديمة، وبتقدير الاتجاه الزمني العام للمساحة البور خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨) كما هو واضح من الجدول رقم (٤) تبين تزايد هذه المساحة سنوياً بحوالي ١,٠١ مليون هكتار، وقد ثبت معنوية هذه الزيادة عند مختلف مستويات المعنوية. وهو ما يوضح ندرة المياه المستخدمة في الزراعة على المستوي العربي. مما سبق يتضح أن الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي تقدر بحوالي ٢٦٤,٥٣ مليار متر مكعب عام ١٩٩٨، ولا يستغل منها سوى حوالي ١٧٨,٤٨ مليار متر مكعب منها حوالي ١٥٧,٠٦ مليار متر مكعب للزراعة وحوالي ١٣,٢٢ مليار متر مكعب للاستخدام المنزلي وحوالي ٨,٣٩ مليار متر مكعب للأغراض الصناعية، وتتركز الزراعة المروية في كل من مصر والعراق والسودان والمغرب وسورية والسعودية حيث يبلغ مجموع المساحات المروية فيها نحو ٩,٤ مليون هكتار أي ما يقارب ٨٠٪ من مجموع المساحات المروية في الدول العربية والتي تبلغ حوالي ١١,٧٩٢ مليون هكتار عام ١٩٩٨، وتشكل المساحة المروية في الوطن العربي نحو ١٥,٨٪ فقط كمتوسط للفترة (١٩٩٠-١٩٩٨) إلا أن قيمة الإنتاج الزراعي من المساحة المروية تمثل حوالي ٧٠٪ من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي، ولهذا تلعب الزراعة المروية وبالتالي المياه دوراً هاماً في التنمية الزراعية العربية. وتعمل على الحد من اتساع

الفجوة الغذائية في الوطن العربي، مما يتطلب ضرورة تطوير مشاريع الري بالدول العربية والتوسع في المساحات المروية حيث أن استخدام المياه في الزراعة المروية في الوطن العربي تتسم بتدني الكفاءة، إذ يبلغ فاقد المياه أثناء النقل والتوزيع في الحقول ما يقارب ٥٠٪ من المياه المستخدمة ويرجع ذلك أساساً إلى أن الأسلوب السائد في الري في الدول العربية هو الري السطحي التقليدي الذي يشمل نحو ٩٠٪ من الأراضي المروية في الوطن العربي، والمعروف أن هذا النظام يتسم بكفاءة تتراوح بين ٥٠-٦٠٪ حسب قوام التربة وطريقة الاستخدام وكذلك مستوى الصيانة والتشغيل لمنشآت الري[١١].

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول العربية قد أدخلت النظم المحسنة للري كالري بالتنقيط الذي يتميز بكفاءة تصل إلى ما بين ٨٠-٩١٪، والري بالرش الذي تتراوح كفاءته بين ٧٥-٨٠٪، ويستخدم الأردن الري بالتنقيط في أكثر من ٥٠٪ من المساحة المروية وهي نسبة عالية في التوجه نحو استخدام وسائل الري الحديث، أما السعودية فتستخدم الري بالرش في ٦٤٪ من جملة المساحة المروية حيث يستخدم نظام الري المحوري وذلك بضخ المياه الجوفية من الآبار الارتوازية للحقول مباشرة، أما سورية فتستخدم الري بالرش في نحو ٣٪ من مساحتها المروية، كما تستخدم مصر الري بالرش في نحو ١٠٪ من مساحتها المروية حيث تأتي في المرتبة الثالثة بين الدول العربية في استخدام الري بالرش بعد السعودية وليبيا، والمغرب تستخدم الري بالرش في نحو ٩,٤٪ من المساحة الكلية المروية، وتستخدم الإمارات الري بالرش في نحو ٢١٪ من المساحة المروية، وتستخدم تونس الري بالرش في نحو ١٧٪ من المساحة المروية، في حين يكاد يكون الري السطحي هو النظام الوحيد المستخدم في كل من العراق والسودان وعمان[١٢]، مما يتطلب معه تحديث أساليب الري سواء الري بالرش أو التنقيط.

أما فيما يتعلق بمياه الشرب فقد تبين نسبة الفقد في شبكات مياه الشرب تقدر بنحو ٤٠٪ وتصل أحياناً إلى ٦٠٪، مما يتطلب معه تجديد وتطوير شبكات نقل مياه الشرب.

نصيب الفرد من المياه في الوطن العربي:

تشير التصنيفات العالمية أن نصيب الفرد الواحد من المياه إذا قل عن ١٠٠٠ متر مكعب في السنة فإن وضع الموارد المائية يتصف بالحرج، أما إذا قل نصيب الفرد الواحد عن ٥٠٠ متر مكعب/ السنة فإن الوضع يتصف بالفقر المائي الخطير، وكما هو واضح من الجدول رقم (٥) تبين أن متوسط نصيب الفرد من المياه في الوطن العربي بلغ حوالي ١١٢٠م^3 عام ١٩٩٠ انخفض هذا المتوسط عام ١٩٩٦ إلى حوالي ١٠٢٧ متر مكعب حيث بلغ النقص نحو

٨,٣٪ عام ١٩٩٦ عن متوسط عام ١٩٩٠، وبتقدير متوسط نصيب الفرد العربي من المياه عام ٢٠٢٥ على أساس عدد السكان عام ١٩٩٦ وافتراض استمرار معدل النمو السكاني السائد ما بين عامي (١٩٩٠-١٩٩٦) فقد بلغ حوالي ٤٦٤ متر مكعب وهو ما يشير إلى الدخول في وضع الفقر المائي الخطير.

وكما هو واضح من نفس الجدول يتبين أن كثير من الدول العربية يعاني من الفقر المائي الخطير عام ١٩٩٠ مثل الأردن والإمارات والبحرين وجيبوتي والسعودية وفلسطين وقطر والكويت واليمن، أنضم إلى هذه الدول عام ١٩٩٦ كل من تونس وليبيا، أما الدول التي يتصف موقفها بالحرج المائي عام ١٩٩٠ فهي تونس والجزائر وموريتانيا أنضم إليها عام ١٩٩٦ كل من السودان وعمان وخرج من هذا الموقف موريتانيا لزيادة متوسط نصيب الفرد عام ١٩٩٦ إلى حوالي ٣١٤٩ متر مكعب/ السنة، أما باقي الدول العربية يتبين أن موقفها أفضل خاصة كل من العراق ولبنان وموريتانيا وسورية والصومال والمغرب ومصر.

كما يتبين أن أغلب الدول العربية سوف يزداد موقفها سوء عام ٢٠٢٥ باستثناء العراق ولبنان وموريتانيا، ويعكس ذلك المستقبل الخطير لوضع المياه في المنطقة العربية، والذي يتطلب ضرورة التأثير على تخفيض الطلب على المياه من خلال ترشيد الاستهلاك المائي لصعوبة التأثير على جانب العرض حيث يقع الوطن في المنطقة الجافة وشبه الجافة جغرافياً.

التحديات التي تواجه المياه في المنطقة العربية:

إن وضع الموارد المائية في الوطن العربي ينذر بالخطر، أو لعله يمر بمرحلة الخطر بالفعل، سواء بالنظر إلى قلة متوسط الاستهلاك السنوي للفرد في الوطن العربي من المياه إذ قورن بالمعدلات العالمية، أو التناقص المتوقع لهذا المتوسط في العقود القريبة القادمة، ومن الحقيقي أن الأقطار العربية تعاني من هذا الوضع بدرجات متفاوتة إلا أنها تشترك جميعاً في هذا الموقف المتأزم. كما أن وضع الدول العربية بالنسبة لأهم الأنهار الدولية في الوطن العربي كدول مصب الأمر الذي يسمح لبعض دول المنابع أو الدول التي تسبقها في حوض النهر بصفة عامة أن تتبنى من السياسات ما يمثل إضراراً محتملاً أو محققاً بمصالح الدول العربية المعنية، وقد حدث هذا بالفعل في حالات محددة ومعروفة(١٣).

جدول رقم (٥)
نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة المتاحة في الوطن العربي
أعوام ١٩٩٠ ، ١٩٩٦ ، ٢٠٢٥

(الكمية: م٣/ سنة)

السنوات / البلد	١٩٩٠[١]	١٩٩٦[٢]	٢٠٢٥[٣]
الأردن	٣٢٧	٢١٨	٦٦
الإمارات	٣٠٨	١٢٥	٣٢
البحرين	١٧٩	٢٠٠	٨٥
تونس	٥٤٠	٤٣٠	٢٤٥
الجزائر	٦٨٩	٥٢٦	٢٧٨
جيبوتي	٢٣	٤٢٤	٢٢٨
السعودية	٣٠٦	٢٩٦	٩٠
السودان	١٣١٠	٨٧٨	٣٧٣
سورية	٢٠٨٧	١٤٧٠	٥٩٩
الصومال	١٠٨٦	١٢٤٣	٩٢٧
العراق	٦٠٢٩	٣٠٦٨	١٥٤٩
عمان	١٢٦٦	٨٧٧	٢٠٦
فلسطين	٤٦١	٠٠	٠٠
قطر	١١٧	٦١	١٤
الكويت	٧٥	١٠٣	٤٤
لبنان	١٨١٨	٢٨٦١	١٠١٠
ليبيا	١٠١٧	١٧١	٥١
مصر	١١٢٣	١٠١٨	٥٤٠
المغرب	١١٢٣	١٠٨٤	٥٩٩
موريتانيا	٨٧٤	٣١٤٩	١٥٤٣
اليمن	٤٤٥	٣١٦	١١١
المتوسط العربي	١١٢٠	١٠٢٧	٤٦٤

المصادر:

١. الموارد المائية في الوطن العربي، إعداد جان خوري وعبد الله الروبي، (أكساد)، دمشق ١٩٩٠.

٢. الموارد المائية واستخداماتها في الوطن العربي، (أكساد) "الندوة العربية الثانية لمصادر المياه واستخداماتها، الكويت ١٩٩٧.

٣. حسبت على أساس عدد السكان عام ١٩٩٦، وبافتراض مواصلة نفس نسبة النمو السكاني ما بين عامي (١٩٩٠-١٩٩٦).

ومن أهم التحديات التي تواجه المياه في المنطقة العربية المناداة بمبدأ تسعير المياه وانعكاساتها في حالة إقراره على الموارد المائية المشتركة لأن مبدأ التسعير هو المدخل الذي يراد به جر مياه الأنهار المشتركة إلى خارج أحواضها وما تثيره من مشاكل مع دول الحوض الأعلى، هذا بالإضافة إلى الأبعاد المتعلقة بالصراع على المياه في المنطقة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو طبيعية وبيئية.

أولاً : الأبعاد السياسية:

يعتبر الاستقلال السياسي لأي دولة مرتبط إلى حد كبير بمدى توافر الأمن المائي، حيث أن عدم القدرة على تأمين مصادر المياه بها سوف يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، فهناك محاولات عديدة للمساومة والضغط بين دول حوض النيل مثل استخدام المياه كسلاح سياسي ترفعه في وجه مصر بين الحين والآخر، ولكن أغلب دول حوض النيل ليست في حالة ملحة للمياه حيث لا يعتمد اقتصاد هذه الدول على الزراعة بصورة أساسية ولا توجد لديها رؤوس الأموال اللازمة لاستخدام التكنولوجيا في استغلال الموارد المتاحة لديها الاستغلال الأمثل. أما بالنسبة للصراع التركي السوري العراقي على المياه، فقد أعلنت تركيا عام ١٩٨٩ تخفيض تدفق نهر الفرات لمدة شهر من ٥٠٠ إلى ١٢٠ متر مكعب في الثانية لرفع منسوب المياه خلف سد أتاتورك في إطار مشروع شرق الأناضول ورغم معارضة كل من سورية والعراق قامت تركيا بتنفيذ قرارها بالفعل اعتباراً من يناير ١٩٩٠ وقد يكون الدافع وراء هذه القرارات هي دوافع سياسية. أما فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي العربي على المياه ومحاولات إسرائيل المتزايدة في السيطرة على مصادر المياه في الأنهار العربية المجاورة لها في الأردن ولبنان وسورية، فقد بلغت سلسلة الاعتداءات الإسرائيلية على المياه العربية وفق أحدث التقديرات إلى ١٢٠٠ مليون متر مكعب بالإضافة إلى استغلال ٢٣٠ مليون متر مكعب من مياه نهر العوجا الأردني، كما تستخرج إسرائيل مياه جوفية تقدر بنحو ٢٠٠ مليون متر مكعب سنوياً من قطاع غزة المحتل، هذا بالإضافة أنها تغتصب ما مجموعه ٦٦٠ مليون متر مكعب سنوياً من أعالي نهر الأردن وتقوم بتخزينه في بحيرة طبرية[١٤].

ثانياً : الأبعاد الاقتصادية:

تطمح العديد من الدول فى منطقة الشرق الأوسط إلى إقامة بنية تحتية لاقتصاد زراعي صناعي لتصبح قوى اقتصادية كبرى في المنطقة وما يتطلبه ذلك من استحواذها على كميات كبيرة من المياه هذا بالإضافة إلى الزيادة السكانية الهائلة بالمنطقة، هذا بالإضافة إلى الصراع

الإسرائيلي على المياه العربية بهدف تزويد إسرائيل بموارد مياه إضافية على حساب احتياجات السكان العرب واستخدام المياه كسلاح ضغط اقتصادي لتحقيق أهداف سياسية في الأراضي المحتلة.

ثالثاً : الأبعاد الطبيعية والبيئية:

للحرارة وتساقط الأمطار وغير ذلك من عوامل المناخ تأثيرات كبيرة على أنشطة الإنسان الحيوية والإنتاجية والاجتماعية، ومن ثم فإن إهمال التأثيرات عند التخطيط للتنمية الزراعية يؤدي إلى إخفاقات مكلفة، وتساقط الأمطار يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على مصادر المياه والغطاء النباتي، ونظراً لوقوع الدول العربية في المناطق الجافة وشبه الجافة فإنها تعاني من قلة الأمطار وعدم انتظامها وهطولها مما يعرضها إلى آثار اقتصادية واجتماعية سلبية خطيرة، هذا إلى جانب أن نحو ٧٣٪ من موارد الأنهار العربية تنبع من دول غير عربية. هي على درجة التحديد حوض الفرات ودجلة وحوض النيل ونهر السنغال في موريتانيا، بالإضافة إلى انخفاض جودة المياه الناتج من تعرضها للتلوث سواء من الصرف الصحي أو الصرف الزراعي وارتفاع نسبة المواد الصلبة والأملاح في مياه الري مما يؤثر إلى انخفاض إنتاجية الأراضي.

ملخص البحث

تقدر المياه العذبة بحوالي ٤١,١ مليون كيلو متر مكعب تمثل نحو ٣٪ من جملة مياه العالم، وتقدر الموارد المائية المتجددة بالوطن العربي بحوالي ٢٦٥ مليار متر مكعب في السنة، منها حوالي ٣٩ مليار متر مكعب مياه جوفية متجددة تمثل نحو ١٤,٧٪ من جملة الموارد المائية المتاحة، كما اتضح إن المياه السطحية تتركز في كلٍ من مصر والعراق والسودان، والمغرب، وسورية، والجزائر، حيث بلغت كمية المياه السطحية بها نحو ١٩٣,٩٣ مليار متر مكعب تمثل نحو ٨٥,٩٪ من إجمالي المياه السطحية في الدول العربية، كما اتضح تركز المياه الجوفية في كلٍ من المغرب، وسورية، ولبنان، ومصر، والعراق، والصومال، والسعودية، والجزائر، حيث بلغ حجم المياه الجوفية بها نحو ٣١,٩٩ مليار متر مكعب تمثل نحو ٨١,٦٪ من إجمالي المياه الجوفية في الدول العربية.

أما فيما يتعلق بنصيب الفرد فقد اتضح أن نصيب الفرد في الوطن العربي يقدر بحوالي ٩٧٧ متر مكعب في السنة، ويعتبر هذا أقل المعدلات في العالم، إذ يبلغ متوسط نصيب الفرد على مستوى العالم ٧٠٠٠ متر مكعب في السنة، ومتوسط نصيب الفرد في إفريقيا، وآسيا حوالي ٥٥٠٠، ١٠٠٠ متر مكعب في السنة على الترتيب.

كما اتضح أن تناقص الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي يرجع إلى الطبيعة الجغرافية حيث تقع معظم أجزائه في مناطق جافة أو شبه جافة، الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة التنمية الاقتصادية والتوسع الزراعي الرأسي والأفقي.

وفيما يختص بتحلية المياه فقد اتضح أن الدول العربية تأتي في مقدمة دول العالم، حيث بلغت كمية المياه المحلاة في الوطن العربي حوالي ٢,١ مليار متر مكعب، الأمر الذي يتطلب استثمارات كبيرة. أما عن مياه الصرف الزراعي المعالجة فتقدر بحوالي ٥ مليار متر مكعب في السنة تتركز غالبيتها في مصر.

وفيما يتعلق باستخدام المياه فقد اتضح أن الوطن العربي يستخدم حوالي ١٧٨,٤٨ مليار متر مكعب تمثل حوالي ٦٧,٧٤٪ من الموارد المائية المتاحة وذلك عام ١٩٩٨، فبلغ نصيب قطاع الزراعة نحو ١٥٧,١٦ مليار متر مكعب، والأغراض المنزلية، والصناعية نحو ١٣,٢٢، ٨,٣٩ مليار متر مكعب على الترتيب. كما اتضح أن تطوير استخدام المياه في الدول العربية قد ارتبط بتنمية إنتاجها من المحاصيل الغذائية وبسياسات الأمن الغذائي.

كما اتضح أن الأسلوب السائد في الري في الدول العربية هو الري السطحي التقليدي والمعروف أن هذا النظام يتسم بكفاءة تتراوح بين ٥٠-٦٠٪ حسب قوام التربة وطريقة الاستخدام وكذلك مستوى الصيانة والتشغيل لمنشآت الري. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول

العربية أدخلت نظم الري المتطورة كالري بالتنقيط والري بالرش الذي تتراوح كفاءتهما ما بين ٧٥-٩٠٪.

من ذلك يتضح أن التعاون العربي يحتاج إليه لتغطية كافة المشروعات الكبيرة في الدول المختلفة، وإعادة توزيع عوامل الإنتاج طبقاً للاحتياجات المختلفة، وانتخاب أصناف جديدة ومحاصيل ذات الإنتاجية العالمية، والمقاومة للآفات أو التي تستطيع استخدام مياه ذات محتويات أكثر من الملوحة، وكذلك التغير في مدة بقاء المحاصيل أو مواعيد الزراعة لتتلاءم مع الواقع الموجود.

كما توجد الحاجة إلى إيجاد معاهد زراعية متخصصة لتساند العملية التنموية، ويمكن للإرشاد الزراعي القيام بدور رئيسي في هذا المجال، وأن إنتاج الآلات الزراعية محلياً يمكن أن يؤدي إلى إيجاد صلة قوية بين القطاعين الزراعي والصناعي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

المراجع والهوامش

(١)محمود أبو زيد (دكتور)، **المياه مصدر للتوتر في القرن ٢١**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، الطبعة الأولى ١٩٩٨.

(٢)الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، سبتمبر ١٩٩٩.

(٣)جان خوري، وعبد الله الروبي، *الموارد المائية في الوطن العربي*، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، دمشق ١٩٩٠.

(٤)أمل حمد على العليان، **الأمن المائي العربي**، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(٥)عبد اللطيف المقرن، **استراتيجية تنمية مصادر المياه والمحافظة عليها بدول مجلس التعاون**، مؤتمر الخليج الأول للمياه، دبي، أكتوبر ١٩٩٢.

(٦)سليمان المنذري، **أزمة المياه بين الندرة ومشاريع التسوية السياسية**، ورشة عمل الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، فبراير ٢٠٠٠.

(٧)الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، مرجع سابق.

(٨)سليمان المنذري، **أزمة المياه بين الندرة ومشاريع التسوية السياسية**، مرجع سابق.

(٩)أمل حمد على العليان، **الأمن المائي العربي**، مرجع سابق.

(١٠)الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، مرجع سابق.

(١١)الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، سبتمبر ١٩٩٨.

(١٢)جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة أثر الإصلاح الاقتصادي على استخدام مياه الري بالوطن العربي**، الخرطوم، سبتمبر ١٩٩٨.

(١٣)معهد البحوث والدراسات العربي، **ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي**، القاهرة ٢٩-٣١ أكتوبر ١٩٩٤.

(١٤)فتحي على حسين "**المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط**"، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى ١٩٩٧.

الموارد المائية في الوطن العربي

د./ عاصم كريم عبد الحميد* د./ شعبان عبد الجيد عبد المؤمن* د./ محمد توفيق عبد اللطيف*

ABSTRACT

WATER RESOURCES IN THE ARAB WORLD

The drinking water is estimated to be 41.1 Mio. cubic kilometer or nearly 3% of the global water, the drinking water in the Arab world is estimated to be 265 milliard cubic meter per year, of it 39 milliard Renuabll ground water or 14.7% of the available water resources. The surface water is concentrated in Egypt, Iraq, Syria, Sudan, Morocco and Algeria with a total of nearly 194 milliard cubic meter or nearly 86% of its total in the Arab world. Ground water was found in Algeria, Morocco, Syria, Lebanon, Egypt, Iraq, Somalia and Saudi Arabia, its volume was about 9.2 milliard cubic meter or nearly 81.6% of its total in the Arab world. The per capita available water in the Arab world was nearly 977 cubic meter per year, this is considered to be the lowest in the world, the average in the world is 7000 cubic meter through the year and reached to nearly 5500 in Africa and 1000 in Asia.

The shortage of renewal water in the Arab world was due the geographic nature as most of its parts are situated in arid or semi arid areas, this hinders the economic development and the horizontal and vertical expansion in agriculture.

The Arab countries are on the top of the world in producing the desalinating water with a volume of nearly 2.1 milliard cubic meter, but this needs huge capitals to carry on this kind of investments. Agricultural drainage water is estimated with nearly 5 milliard cubic meters mostly in Egypt.

The Arab world utilized in 1998 nearly 178.5 milliard cubic meter or nearly 67.5% of its total available water, 157.2 milliard for agriculture 13.2 milliard for house needs and nearly 8.4 milliard for industry. The development of water utilization in the Arab countries was connected with the development of its food crops and the food safety policies.

---

* مدرس الاقتصاد الزراعي، بكلية الزراعة جامعة الأزهر بالقاهرة.

Surface irrigation is prevailing in the Arab countries although its efficiency is between 50% and 60% according to the soil structure, utilization, operating and maintenance to the irrigation systems. Some Arab countries began to use new irrigation systems as dropping and spray which their efficiency is between 75-90%.

From this the cooperation of the Arab countries is needed to cover all the big projects in the various countries, the redistribution of the factors of production according to the various needs, selecting the new varieties and crops with the higher yields, pest resistanting and can use higher salinity contents in the water and can change the duration and time of cultivation. Special agricultural institutes are needed to sustain the development process. Agricultural extension can play a key role in this concern. The production of agricultural machinery locally could be a good connection between local agriculture and local industry.

مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

التحديات المائية
الغذائية المعاصرة والمستقبلية للوطن العربى
ومدى إمكانية تفعيل طاقاته الكامنة في مواجهتها

د. إسماعيل شعبان

رئيس قسم الاقتصاد والتخطيط

كلية الاقتصاد – جامعة حلب – سورية

القاهرة: ١٧–٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢–٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

أولا: الأزمة المائية الغذائية في الوطن العربي نتيجة حتمية للانفجار السكاني العربي المتجلي بتنامي عدد سكان الوطن العربي بشكل انفجاري وتضاعفهم كل حوالي (٢٠ - ٢٥) سنة. ومن خلال استعراض المعطيات المتوفرة في الملحق الإحصائي السكاني "البيئة والسكان" لعام ١٩٩٢م[١] نلاحظ التالي:

١ - قصر فترة تضاعف عدد السكان بالسنوات[*] والتي أصبحت:

أ - حرجة في ١٤ دولة في العالم الثالث منها " ٦ " دول عربية هي (سورية ١٨ سنة ثم العراق والأردن وعمان والسعودية واليمن).

ب - خطيرة في ٦٦ دولة في العالم الثالث منها "١٠" دول عربية هي (الكويت، لبنان، الإمارات، الجزائر، ليبيا، السودان، الصومال، تونس، مصر (٢٨ سنة)، المغرب (٢٩ سنة).

هذا مع العلم أن سكان الدول العربية المذكورة بلغوا ٢٣٦,٦ مليون نسمة عام ١٩٩٢ وأصبحوا ٢٧٠ مليون نسمة عام ١٩٩٨م[٢] وسيصبحون ٣٦١,٨ مليون عام ٢٠١٠ و٤٩٠,٨ مليون عام ٢٠٢٥، وإذا أضفنا إليهم سكان الدول العربية الأخرى، فلا شك أن عدد السكان العرب سيتجاوز نصف المليار نسمة بعد ٣٠ سنة من الآن.

٢ - ارتفاع معدل الخصوبة الكلي الذي هو:

أ - حرج في ٦١ دولة منها ١٠ دول عربية هي (سورية ٧,١ - ثم العراق - الأردن - عمان - السعودية - الإمارات - اليمن - ليبيا - السودان - الصومال).

ب - خطير في ١٧ دولة منها ٦ دول عربية هي (الكويت لبنان - الجزائر - مصر المغرب - تونس).

٣ - هذا وان مقارنة بسيطة بين النسبة الديمغرافية:

أ - شبه الساكنة في المجتمعات المتطورة شبه المستقرة ديمغرافيا، مثل (سويسرا - السويد - النروج - النمسا - المجر - رومانيا - البرتغال)، والمتناقصة أحيانا مثل (بلجيكا -

---

١) الملحق الإحصائي " البيئة والسكان " المكمل للتقارير السكانية الدولية الصادرة عن مجموعة منظمات دولية وجامعات أمريكية، المترجمة للغة العربية في وحدة خدمات الاتصال بمركز خدمات التنمية، القاهرة، مايو ١٩٩٢.

*) هذا مع العلم أن الدول العربية الست التالية (موريتانيا - جمهورية الصحراء الغربية - جيبوتي - فلسطين - قطر - البحرين) لم تدخل في الاحتسابات الإحصائية المعنية لعدم توفر المعطيات اللازمة عنها.

٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٩ صفحة (د).

الدانمرك - فنلندا - ألمانيا(*)- ايرلندا - بلغاريا - اليونان - إيطاليا - إسبانيا)، وبالتالي احتياج بعضها إلى عدة مئات من السنين لكي تتضاعف (كما في إيطاليا ١٣٨٦ سنه، اليونان ٩٩٠ سنه، الدانمرك ٧٥٣، النمسا ٤٩٥، إسبانيا ٤٣٣، بلجيكا ٣٤٧ سنه، (مما حقق الرخاء والرفاهية لشعوبها، فكان متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل القومي بالدولار الأمريكي كالتالي: (الإيطالي ١٦٨٥٠، اليوناني ٦٠٠٠، الدنماركي ٢٢٠٩٠، البرتغالي ٤٨٩٠، النمساوي ١٩٢٤٠، الإسباني ١٠٩٢٠، والبلجيكي ١٥٤٤٠[١]).

ب - وذلك بعكس ما هو عليه الوضع في البلدان النامية التي تتضاعف مرة كل حوالي ٢٠ - ٢٥ سنة تقريبا، وبالتالي مدى الإرباك الاجتماعي / الاقتصادي لديها، وكبح جماح التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وغياب الحلم بالرفاهية فيها، لتتصرف الاهتمامات إلى تحقيق الضروريات الحياتية الملحة، مما أدى إلى حالات مخيفة من التخلف والمرض لدى ١,٤ مليار فقير شبه معدم في البلدان النامية[٢] مما دعا البعض إلى رفع شعار المالتوسية الجديدة.

٤ - ولكن بنفس الوقت لا يزال هنالك من يقول إن الموارد الطبيعية في الكرة الأرضية كافية لأكثر من ٥٠ مليار إنسان، (لو) تم استغلالها بشكل أمثل، وتم توزيعها بشكل عادل، وحولت مخصصات التسلح العالمي إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخ..[٣] ولكن السؤال الكبير الذي لا يمكن الإجابة عليه هو من يحقق (لو) هذه؟

٥ كل ما تقدم وغيره دعا إلى تزايد اهتمامات الأمم المتحدة بالمشكلة الديمغرافية العالمية المتفجرة، وخطرها على الحياة الإنسانية والبيئية على الكرة الأرضية فقد كتب الأمين العام للأمم المتحدة السابق د. بطرس غالي: يواجه العالم العديد من التحديات، فمواجهة الفقر والحد منه والقضاء عليه، ومواجهة البطالة، والعمل على زيادة فرص العمل، ومواجهة التفكك الاجتماعي، وترسيخ القيم والمفاهيم الاجتماعية.. الخ كل ذلك يتطلب الكثير من العمل الجاد على العديد من الجبهات، ومن جانب العديد من العناصر الفاعلة، سواء كانت الحكومة على المستوى الوطني، أو المجتمع الدولي، أو منظومة الأمم المتحدة ولذلك كان:

---

*) التي يتناقص عدد مواليدها منذ الوحدة الألمانية فانخفض من ٩٠٠ ألف عام ١٩٩٠ إلى ٨٣٠ عام ١٩٩١ و ٨٠٩ عام ١٩٩٢ و٨٠٠ عام ١٩٩٣ و٧٦٠ ألف عام ١٩٩٤ (حسب مجلة روز اليوسف عدد ٢٢ / ٥ / ١٩٩٥ س٢٢.

١) الملحق الإحصائي، مرجع سابق.

٢) من معطيات: ماتيربال.. مؤتمر منع الجريمة التاسع، القاهرة ٢٩ / ٤ - ٨ / ٥ / ١٩٩٥جريدة العربي الأسبوعي ٨ / ٥ / ١٩٩٥

٣) الباحث: خطر الانفجار الديمغرافي على التنمية في البلدان النامية، جريدة الشعب الجزائرية ١٩٨٠/٩/٢٩م.

أ - مؤتمر الأرض في ريو دي جانيرو في البرازيل ١٩٩٢ لوقف اجتثاث الغابات الاستوائية المطيرة في الأمازون وكمبوديا.. الخ، من قبل السكان الجائعين ليشتروا بثمن خشبها غذاء، وكأنهم بذلك يقطعون الغصون التي تقف عليها الإنسانية كلها.

ب - مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة ٥ - ١٩٩٤/٩/١٣.

ج - مؤتمر الفقر والتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن بالدانمرك ٦ - ١٩٩٥/٣/١٢ والذي حضره ممثلو ١٨٤ دولة و٣٠٠٠ منظمة غير حكومية لدق أجراس الأخطار الاجتماعية الناتجة عن الانفجار الديمغرافي والفقر، والبؤس، والفوارق الطبقية، أمام العالم.

د - مؤتمر منع الجريمة في القاهرة ٤/٢٩ - ١٩٩٥/٥/٨ لكبح جماح حالات الإرهاب التي أخذت تتفاقم بسبب الفوارق الطبقية والاجتماعية العالمية.

هـ - مؤتمر المرأة في بكين ١٩٩٥ لمناقشة الظلم الاجتماعي والاقتصادي الواقع على النساء في العالم.. الخ.

٦ - كذلك تنبيه الحكومات الرسمية، وعلماء الصحة والاجتماع والاقتصاد.. الخ إلى خطورة الوضع المستقبلي على المجتمعات المتفجرة سكانيا، وضرورة تنظيم الأسرة، وتوضيح كل أساليب الحد من التفجر السكاني، من موانع الحمل المتعددة، إلى التعقيم، والخصي والإجهاض....الخ الخ. إلى القوننة الصينية، إلى وقوف فرقة كاملة من الأطفال الصغار بزي رسمي أنيق، وموحد، وبريء، في أحد شوارع مدينة شنغهاى الصينية الكبيرة، يرددون شعارات غنائية جميلة.. تناشد المارة، وسكان المدينة، بعدم إنجاب أكثر من طفل واحد، والعمل بجدية لما فيه خير وصلاح البلاد، والمحافظة على النظافة والنظام في مدينتهم الجميلة[1].

٧ - كل ما تقدم، دل ويدل على خطورة الانفجار الديمغرافي على مستقبل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان العالم الثالث، بشكل عام، والبلدان العربية ضمنا، مما دعا في حينه السيد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إلى القول (إن الاستثمار في بلد يتفجر سكانيا كمن يصب في بئر ليس له قعر).. إلى قول ولي العهد البريطاني الأمير تشارلز: (كيف يمكن لمجتمع يزيد نموه الديمغرافي عن نموه الاقتصادي أن يحلم بالرفاهية)..الخ.

٨ - ويزداد الطين بلة إذا كان التزايد الديموغرافي كميا وغير مؤهل: لقد كتبت مجلة "الاقتصاد الكويتي" في افتتاحيتها ما يلي: "يشكل عدد السكان العرب ٤,٣٪ من سكان العالم بينما ينخفض نصيبهم من الناتج العالمي الإجمالي إلى أقل من نصف هذه النسبة حيث يقل

---

١) مجلة زهرة الخليج، أبو ظبي، العدد ٨٤١، ٦ / ٥ / ١٩٩٥، ص ٢.

متوسط دخل الفرد العربي بالأسعار الثابتة عن خمس نصيبه في الدول الصناعية، ومع هذا فإن معدل تزايد السكان العرب يصل إلى ٢,٥٪ سنويا مقابل ١,٨٪ في الدول النامية و٤/بالألف فقط في الدول الصناعية، وسيصل عدد السكان العرب في نهاية هذا القرن إلى ٢٩٠ مليون نسمة بينهم ٦٦ مليون أمي (بين البالغين)، كما ستبلغ قوة العمل فيهم ٩٠ مليون شخص من أصلهم ٣٥ مليون أمي.

أما في الجوانب الغذائية والصحية والبيئية فيعيش العرب تحت حد الفقر حيث تصل تكاليف الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك إلى أكثر من ١٢ مليار$ سنويا.

كذلك تبلغ نسبة الأطباء إلى عدد السكان في الوطن العربي سدس مثيلتها في الدول الصناعية.

في حين يبلغ معدل وفيات الأمهات العربيات ١٢ ضعف المعدل المتماثل في الدول الصناعية.

كما يتجاوز معدل وفيات الأطفال العرب أربعة أمثال عما هو عليه في الدول المتقدمة.

وتشكل ظاهرة الهجرة الكثيفة إلى المدن غير المؤهلة وظواهر انجراف التربة والتصحر أخطر عوامل تدهور البيئة.

وأن الاقتصاد العربي بوضعه الحالي غير قادر على تحقيق الأمن البشري بجوانبه الرئيسية الستة (الاقتصاد - الغذاء - الصحة - التعليم - البيئة - الجانب السياسي هذا بالإضافة إلى الجوانب المائية والتوظيفية والسكنية و المواصلاتية.. الخ[1]).

٩ - وان المتأمل لمجموعة المعطيات المذكورة سابقا، وغيرها، والتي سيتم ذكرها فيما بعد، والناتجة بالدرجة الأولى عن التزايد الديمغرافي غير المنضبط في البلدان النامية بشكل عام، وفي البلدان العربية بشكل خاص، يدرك مدى زيادة ثقل الأعباء الديمغرافية والمائية والغذائية والصحية، والتعليمية، والتوظيفية، والسكنية، والتأمينية الحياتية.. الخ، حتى صعوبة تأمين المساحة الجديدة الكافية للدفن عند الوفاة.. الخ وذلك بسبب:

أ - مخصصات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تقل كثيرا عما ينبغي.

ب - سرعة تناقص الموارد الطبيعية.

جـ - زيادة التلوث البيئي، المائي، والهوائي، والترابي، والضجيجي.. الخ، وخطورة موت الإنسانية ملوثة بسموم فضلاتها.. الخ.

١٠ - وعبر الإذاعة المصرية بتاريخ ١٩٩٥/٤/٢٥ شبهت إحدى الباحثات الديمغرافيات، الانفجار السكاني بالوحش الكاسر الذي يلتهم كل مخصصات التنمية الاجتماعية، حيث لم

---

١) مجلة " الاقتصادي الكويتي " عدد رقم ٣٤٣، نيسان / إبريل ١٩٩٧، ص ٥.

يعد يكتفي الإنسان المعاصر بالعيش فيزيولوجيا فقط، كما في القبائل الإفريقية البدائية، وإنما لا بد من تنميته اجتماعيا حتى لا يسلك سلوك قبائل " الهوتو " أو " التوتسى " في راوندا..الخ (حيث أدى الاقتتال فيما بينها بكل الوسائل الحديثة والبدائية إلى قتل حوالي مليون فرد في سنة ١٩٩٤ / ١٩٩٥.

١١ - إلا أنه يمكن للعرب التصدي للمشكلة الانفجارية الديمغرافية العربية، وحتى أواسط الألفية الميلادية الثالثة، لو أمكن فتح المجال الحيوي العربي الكبير أمام الزيادة السكانية العربية القطرية بالسماح لكل المواطنين العرب، بالانتقال بدون تأشيرة دخول، أو خروج، أو جمركة، وكما بين محافظات القطر العربي الواحد، وبالتالي الحق في الإقامة والتملك والإيصاء والإرث عبر الانفتاح الاقتصادي العربي البيني التكاملي (كما هو الأمر في دول الاتحاد الأوربي بالنسبة لأبناء الدول الأعضاء فيه) على مستوى كامل تراب الوطن العربي الذي يشغل ١٠,٢٪ من مساحة العالم، في حين لا تتجاوز نسبة السكان العرب ٥٪ من سكان العالم، هذا مع غنى السواحل العربية الدافئة بطول ٢٣ ألف كم بالإضافة إلى جرف قاري تقدر مساحته بحوالي ٦٠٨ ألف كم٢ غني بالثروات السمكية[١] والبحرية الهائلة، وصحاريه بالبترول والغاز والمعادن وواحات النخيل.. الخ.

١٢- هذا ولو أمكن استغلال كل عوامل الإنتاج الرئيسية العربية (الأرض والعمل ورأس المال LAND, LABOUR&CAPITAL) المتاحة بشكل وافر على مستوى كامل الوطن العربي:

أ - حيث الأراضي العربية الخصبة في السودان والعراق وبجانب شواطئ الأنهار والبحار والبحيرات والمحيطات الغنية بالأسماك أيضا.

ب - والأيدي العربية الماهرة العلمية والفنية في مصر وسورية ولبنان وتونس والمغرب.. الخ.

جـ - والأموال العربية البترولية المقيمة والمكتنزة والمهاجرة والمهجرة.. الخ.

د - إذن لكان بالإمكان امتصاص أية زيادة ديمغرافية عربية ولأمد طويل، وبنفس الوقت لأمكن تحقيق الرفاهية الاجتماعية، والاقتصادية، في المجتمع الاقتصادي العربي الموحد، أو الاتحاد العربي وذلك على غرار ما في دول الاتحاد الأوربي، (ذات الشعوب المختلفة الأصول واللغات والقوميات والإمكانيات، وذات المساحة والموارد الأقل).

---

١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٩ ص ٣٥.

ثانيا: تحدي الأمن المائي العربي وتناقص حصة الفرد العربي من المياه العذبة سنة بعد أخرى ويوما بعد آخر مضخم لك الأزمات وذلك بسبب:

١ - عدم تزايد، أو ثبات، لا بل: تناقص كمية المياه العذبة المتاحة في الوطن العربي التي لا تتجاوز ١٪ من المياه العذبة في العالم.

٢ - التهديد بحجب المزيد من المياه العربية عند المنبع في الدول (المصدر) للأنهار العربية الرئيسية كما في تركيا لمياه نهري دجلة والفرات أو في اثيوبيا لمياه نهر النيل.

٣ - كذلك سرقة إسرائيل للمياه العربية عند المصب كما في مياه جنوب لبنان المحتلة أو في مياه وينابيع مرتفعات الجولان السورية المحتلة منذ / ١٩٦٧.

وذلك ما يشكل اعتداء مباشرا على حياة العرب، حيث تهديد المجال الحيوي اللازم لوجودهم، لأن تحقيق الأمن المائي يعتبر ضرورة حتمية لتحقيق الأمن الغذائي والحياتي، قال تعالى (وجعلنا من الماء كل شيء حي..). ولا سيما أن المياه تشكل المياه ٧٠٪ من جسم الإنسان وان نقصان ٥٪ من ماء الجسم يؤدي بصاحبه إلى الهلوسة، أما نقصان (١٥٪) منه فإلى الموت المحقق، لذلك فإن خطر التجفاف القاتل مرافق لبعض الأمراض كالكوليرا، يقتضي الإمداد بالسوائل اللازمة المعوضة وإلا أودى بالمريض إلى الهلاك.

وقد عاش العربي واستوطن منذ أن وجد، بجانب منابع ومجاري وتجمعات المياه العذبة، وعند الجفاف كان يرتحل وراء السراب طلبا لها..

هذا وتعتبر المياه ضرورية جدا للزراعة (وخاصة المكثفة المعاصرة منها)، حيث أن إنتاج كل (طن واحد) من المنتجات الزراعية والحيوانية التالية يحتاج إلى كمية المياه اللازمة بالأمتار المكعبة المذكورة بجانبه، فمثلا (١ طن من القمح يحتاج إلى ١٨٠٠ م^3 من المياه) (الأرز ٥٠٠٠)، (القطن ٧٥٠٠) (اللحم الأحمر ٢٠٠٠).. الخ.

-كما تلزم المياه للصناعة، حيث أن إنتاج كل (طن واحد) من المنتجات الصناعية التالية يحتاج إلى الأمتار المكعبة من المياه المذكورة بجانبه:

(النحاس ٥٠٠)، (النيكل ٨٠٠)، (الحديد ٢٠٠)، (الألمنيوم ١٥٠٠)، (الكاوتشوك ٢٤٠٠)، (الورق ٤٥٠ - ١٠٠٠ م^3) الخ[1].

٤ - التلوث البيئي المائي المتفاقم سنة بعد أخرى.

أ - وتلوث المياه السطحية وخاصة مياه الأنهار والينابيع العربية القليلة المتاحة، وذلك نتيجة التوسع العمراني والطرقي والخدمي وانتشار المخلفات الإنسانية الملوثة.

---

١) للمزيد من التوسع يمكن العودة إلى مجلة " الوحدة " المغرب، الرباط - العدد ٧٦ ك ١٩٩١/٢ المتخصص بالمياه، ص ٢٩.

ب - انخفاض مستوى المياه الجوفية نتيجة الاستغلال الجائر بالإضافة إلى تلويثها أكثر فأكثر نتيجة التوسع باستعمال المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية، والإشعاعات المنبعثة من الفضلات الكيماوية والذرية المقبورة في أراضي هذه الدول أو تلك.

ج - وكذلك بالأمطار والمخلفات الحامضية في المناطق الصناعية.

٥ - هذا بالإضافة إلى خلخلة الطقس، وانبعاث الأعاصير والفيضانات المدمرة أحيانا، وتشكل حالات الجفاف القاتلة أحيانا أخرى وبشكل غير معهود سابقا في هذا البلد أو ذاك، نتيجة التعامل الإنساني السلبي مع البيئة العالمية كما في:

أ - اجتثاث الغابات الاستوائية المطيرة وتزايد رقعة التصحر.

ب - خلخلة طبقة الأوزون.

ج - الاحتباس الحراري نتيجة تراكم غاز ثاني أوكسيد الكربون في طبقات الجو العليا.

د - انعدام التخطيط العلمي المائي الاستراتيجي القومي أو مسايرة التطور العلمي التقني في تحلية مياه البحار أو معالجة مياه الصرف الصحي الخ.

٦ - يضاف إلى ما تقدم: الهدر الاستهلاكي اللاعقلاني للماء النقي المتاح، بالتبذير والإسراف سواء في:

أ - الاستهلاك المنزلي غير المنضبط وخاصة عبر الصنابير المتهتكة.

ب - طرق الأرواء الزراعي القديم لزراعات شرهة للماء كما القطن وقصب السكر.

ج - غسيل السيارات في الشوارع.

د - تهريب الشبكات المائية الموصلة للماء العذب (نتيجة سوء التركيب وانعدام الصيانة وقدم الشبكة وتجاوزها للعمر الافتراضي.... الخ).

٧ - وبالتالي احتمال أخطار تلوث مياه الشرب، مياه الصرف الصحي نتيجة الاختلاط في باطن الأرض والتسبب في الكثير من الأمراض الناتجة عن ذلك (كالكوليرا - الاسهالات المعوية.. الخ).

٨ - المحاصرة الإمبريالية للعرب، بعدم السماح لهم بامتلاك ناصية التكنولوجيا العلمية النووية، حتى ولو كانت بقصد تحلية مياه البحار لتدارك النقص المائي المتفاقم سنة بعد أخرى، سواء في مجال الشرب، أو النظافة أو الارواء الزراعي.... الخ.

٩ - وإذا كانت الأمم المتحدة قد اعتبرت ٢٢ / آذار مارس / من كل سنة اليوم العالمي للمياه، فمن الأولى للعرب أن يجعلوا كل يوم في السنة هو يوم عربي للمياه، ولاسيما أنه لا حياة ولا زراعة ولا صناعة ولا سياحة ولا خدمات مثلى بدون توفر المياه الكافية.

١٠ - كل ما تقدم استدعى شراء العرب للماء من الخارج.

أ - بالعبوات البلاستيكية أو الزجاجية المختلفة الأحجام من (تركيا - بلغاريا - فرنسا - إنكلترا،.. الخ (لدرجة المبادلة أحيانا لحمولة السفينة من البترول بمقابل حمولتها من ماء ويلز البريطانية كما جرى لإحدى الدول العربية البترولية في الثمانينات).

ب - أو عن طريق استيراد الماء بالبواخر كما تعاقد الأردن مع تركيا على ذلك بشرائه أخيرا لـ ١٨٠ مليون م^3 من المياه التركية.

ج - ابتزاز العرب لمبادلة المياه بالبترول والسلام وطرح مشروع أنابيب السلام لتوصيل المياه التركية لإسرائيل عبر الأراضي العربية بإيعاز أمريكي..

١١ - هذا ويخشى أن تسوء حالة الأمن المائي العربي أكثر فأكثر في المستقبل، في العالم بشكل عام، وبشكل خاص في الوطن العربي [الذي يشغل ١٠٪ من مساحة العالم، و٥٪ من سكانه، ولكنه لا يتمتع إلا بـ ١٪ من المياه العذبة العالمية (مقابل ١٣٪ منها في البرازيل لوحدها)].

١٢ - وحسب الإحصائيات العربية لعام ١٩٩٠ تعاني:

أ - ٢١ دولة في العالم من وضع مائي حرج، منها ١١ دولة عربية منها: (سورية - الأردن - الكويت - السعودية - الإمارات - اليمن - الجزائر - مصر - تونس - الصومال..)

ب - كما تعاني ٣٦ دولة في العالم من وضع مائي خطير، منها خمس دول عربية أخرى هي (العراق - لبنان - عمان - المغرب - السودان.. الخ).

هذا ورغم قلة الموارد المائية في الوطن العربي، [التي قدرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام ١٩٨٠ بـ ١٤٦ مليار م^3 فقط منها (١٣٩ مليار م^3 سنويا من المياه السطحية و١٢ مياه جوفية و٤,٥ مياه صرف و ٠,١٤ مليار م^3 من تحلية مياه البحر.. الخ)].

ونظرا لتعرض المياه العربية للسرقة من قبل إسرائيل عند المصب للينابيع والأنهار اللبنانية والسورية والفلسطينية والأردنية والمصرية.. الخ، وتعرض المياه السورية والعراقية للمصادرة من قبل تركيا عند المنبع لمياه نهري دجلة والفرات الخ، وتعرض المياه المصرية إلى تهديد الاستغلال الإضافي من قبل إثيوبيا بمساعدة إسرائيل الموجهة.. الخ.

ولذلك قد يتردى الوضع المائي العربي أكثر فأكثر في المستقبل ما لم تتخذ الاحتياطات المائية الاسعافية السريعة، اللازمة منذ الآن، حيث يشير التقرير الاقتصادي العربي

الموحد لعام ١٩٩٤ بأن الحاجة العربية إلى الماء العذب على أساس الزيادة السنوية والاستخدامات المختلفة للسكان من ٣٦٨ مليار م^{٣} عام ٢٠٠٠، إلى (٤٠٢ عام ٢٠١٠) وإلى (٤٩٣ عام ٢٠٢٠) وإلى (٦٢٠ مليار م^{٣} عام ٢٠٣٠)، وبالتالي سيزداد العجز المائي العربي المتوقع نتيجة ذلك من (٣٠ مليار م^{٣} عام ٢٠٠٠) إلى (٦٦ عام ٢٠١٠) إلى (١٥٥ عام ٢٠٢٠) إلى (٢٨٢ مليار م^{٣} عام ٢٠٣٠)[١].

١٣ - وقد حذر تقرير البنك الدولي في ٥ / ٣ / ١٩٩٦ بأن نصيب الفرد في المنطقة العربية سينخفض بعد ٣٠ سنة إلى النصف مما هو عليه الآن، وأن بعض المدن العربية مثل صنعاء، قد تواجه نفاذ الماء منها نهائيا عام ٢٠٢٥ وضرورة اروائها بالصهاريج آنئذ.. الخ.

كما دعا تقرير البنك المذكور إلى عقد مؤتمر للمياه في المنطقة العربية في مطلع العام ١٩٩٧ للبحث عن الحلول الناجعة منذ الآن خشية اندلاع حروب مائية، يصعب إطفاؤها.

١٤ - هذا وحسب وسائل الإعلام العالمية في ٢٥ / ٣ / ١٩٩٦ ومعطيات المنتدى المائي العالمي في هولندا ٢٢ / ٣ / ٢٠٠٠ فإن متوسط استهلاك الفرد العالمي بحدود ١٧٠٠ م٣، في حين أن متوسط حصة الفرد العربي من المياه هبطت من ٣٣٠٠م^{٣} عام ١٩٦٠ إلى حوالي ١٠٠٠م^{٣} حاليا، وربما ستصل إلى ١٦١م^{٣} فقط عام ٢٠٢٥ (بسبب تزايد السكان وتناقص كمية المياه المتاحة). [في الوقت الذي أشارت فيه الإحصائيات العالمية لعام ١٩٩٠، بأن متوسط حصة الفرد الكندي من المياه الداخلية المتجددة ١٠٩٠٠٠م^{٣} سنويا، والنرويجي ٩٦٠٠٠، والسويدي ٢١٠٠٠، والأمريكي ١٩٠٠٠، مقابل (الصيني ٢٥٠٠) و(السوري ٦٠٠) و(الليبي ٢٠٠م^{٣}. الخ)]

ثالثا: تحدي الأمن الغذائي العربي نتيجة سلبية حتمية لتردي وضع الأمن المائي العربي:

لاشك أن تحدي الوضع المائي آنف الذكر يتبعه بشكل حتمي تحدي الأمن الغذائي المرتبط به عضويا وطرديا، إذا أن الإنتاج الزراعي الغذائي الأمثل وكذلك تصنيعه في الوقت الحاضر يتوقف على توفر المياه اللازمة لذلك.

هذا وإن الوضع الغذائي العربي يواجه تحديات النقص المائي الذي لا يكفي لارواء الأراضي العربية الصالحة للزراعة، مما يترك قسما كبيرا من المساحة الصالحة للزراعة خارج الدورة الزراعية بسبب عدم توفر المياه اللازمة من جهة، وعدم توافر أو انتظام الأمطار الكافية وخاصة في الصحاري والبوادي العربية التي تشغل أكثر من ٨٠٪ من مساحة الوطن

---

١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام ١٩٩٤، ص ٣٤.

العربي وبالتالي:

١ - تزايد مساحة الأراضي العربية المتصحرة إلى ٩,٨ ملايين كم٢، وتعرض ٣ ملايين كم٢ جديدة لظاهرة التصحر، ليصبح المجموع ١٢,٨ مليون كم٢ من أصل ١٤ مليون كم٢ مساحة كامل الوطن العربي.

٢ - وبالتالي تناقص المساحة العربية المزروعة وبالتالي تناقص حصة الفرد العربي من الأراضي الصالحة للزراعة سنة بعد أخرى وجعل متوسط نصيب الفرد العربي من الأراضي الزراعية لعام ١٩٩٠ (بالهكتار):

أ - حرجا في ٥٣ دولة منها ٩ دول عربية هي: (الأردن الكويت لبنان عمان - السعودية - الإمارات اليمن - مصر - الصومال).

ب - خطيرا جدا في ٣١ دولة منها (العراق - الجزائر).

٣ - وذلك نتيجة التالي:

أ - التزايد السكاني العربي، وثبات أو تناقص المساحة الزراعية المتاحة، وتفتيت الحيازة الزراعية المنتجة الواحدة إلى عدة أجزاء غير منتجة اقتصاديا.

ب - تلوث التربة العربية بالكثير من المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية والمخلفات البترولية.

جـ - تملح الأرض نتيجة سوء الارواء.

د - التصحر نتيجة الجفاف والتغيير المناخي والرعي الجائر.

هـ - انشغال الكثير من الأراضي العربية بالألغام الحربية الفردية أو الآلية المزروعة من أيام الحروب السابقة (وخاصة الحرب العالمية الثانية) والمتروكة حتى الآن، كما في مصر - ليبيا - أو الكويت - الصومال.. الخ.

٤ - وبالتالي تضخم نسبة من يصعب إطعامهم من السكان عام ٢٠٠٠ لتصبح:

أ - حرجة: في ٤٨ دولة، من بينهم ١٢ دولة عربية هي (سورية - العراق - الأردن - لبنان - عمان - السعودية الإمارات العربية - اليمن - الجزائر - المغرب - تونس - الصومال).

ب - خطيرة في ٩ دول منها: (ليبيا)

٥ - وبالتالي اضطرار العرب إلى استيراد المزيد من المواد الغذائية من الخارج وذلك بسبب:

أ - الاقتصار على استعمال الوسائل الزراعية البدائية القديمة في الحرث، البذر، الجني، النقل، الدرس، العصر، التعبئة.. الخ.

ب - نقص الخبرة الزراعية العربية وخاصة العلمية منها اللازمة للزراعة المعاصرة سواء:

ب / ١ - في المجال النباتي (الاستنبات - إنتاج البذور الجيدة المحسنة، التشجير، التقليم، الجني، التصنيع، التخزين، التسويق.. الخ).

ب / ٢ - أو في المجال الحيواني البري والبحري نتيجة تخلف علم البيطرة والتهجين والتسمين والتصنيع الغذائي.

ب / ٣ - كذلك تخلف العلوم والاستثمارات اللازمة في تربية وصيد وحفظ الأسماك أو تصنيعها وتسويقها واستهلاكها.

ب / ٤ - ضعف البيئة الغابوية والرعوية، وفقر الحياة البرية، النباتية والحيوانية، وانقراض الكثير من الأنواع فيها بسبب تقلص المجال الحيوي أو الاستهلاك والتلوث والصيد الجائر.

ب / ٥ - التصحر:

ب / ٦ - سوء الجني والنقل والتصنيع، والتخزين.. وفقدان نسبة كبيرة من المحصول نتيجة الهدر الناتج عن ذلك.

ب / ٧ - سوء التصنيف والتعبئة، وبالتالي التصدير، في الوقت اللازم.

رابعا: تردي وضع التسويق الزراعي العربي وفساد قسم كبير من المنتوج بسبب:

١ - ضعف التسويق الداخلي، نتيجة ضعف الأسواق القطرية عن استيعاب بعض منتجاتها القطرية الزراعية وخاصة في وقت إنتاجها الأعظمي، مما يجعل قسما كبيرا من هذا المحصول الزراعي أو ذاك الفائض في هذا البلد العربي أو ذاك عرضة للتلف في مكانه بدون تسويق (أو حتى بدون جني أحيانا)، رغم الحاجة الماسة إليه في هذا البلد العربي أو ذاك، وبالتالي استيراده من الدول الأجنبية بالعملات الصعبة، (زيت الزيتون - الزيوت النباتية - الحبوب - الفواكه والحمضيات بكل أنواعها، الخضار، التبوغ، بذور ومكسرات.. الخ).

٢ - ضعف أو غياب التعامل التجاري الخارجي العربي البيني، في التبادل الزراعي، فنرى مثلا:

أ - استيراد الزيتون وزيته والفواكه والحمضيات والخضار واللحوم والبيض والأسماك والألبان ومشتقاتها، والتبوغ، والمشروبات والمكسرات والمنكهات،.. الخ من البلدان الأجنبية وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وتركيا والصين وتايلاند الخ لتباع في الكثير من البلدان العربية، وبأسعار خيالية وخاصة في البلدان

البترولية منها.

ب - في حين نرى الكثير من المنتجات الزراعية العربية المماثلة (وربما الأفضل نوعا) تعاني من الكساد، والفساد، والتلف، نتيجة فيض إنتاجها في بعض البلدان العربية، وسوء تسويقها وبالتالي عدم وجود من يستوردها لا في الخارج، ولا في الوطن العربي.

٣ - وبدلا من التبادل العربي البيني لهذه المنتجات الزراعية العربية الطبيعية البيئية والرخيصة (نتيجة رخص اليد العاملة العربية) نراها تستورد وبالعملات الصعبة وبأسعار باهظة من البلدان الصناعية إلى بعض البلدان العربية.

٤ - في الوقت الذي كان بالإمكان تغطية الحاجة العربية لهذه المواد من الدول العربية المنتجة لها، بالتبادل الاقتصادي (بالمقايضة)، أو الاتفاقيات الاقتصادية العربية البينية السنوية أو الخمسية أو طويلة الأجل أو التكامل الاقتصادي العربي أو خلق فرص التبادل العربي البيني الحر بدون رسوم أو جمارك أو ضرائب استرادية أو تصديرية أو إعاقة تبادل لكل المبادلات الزراعية، العربية المنشأ.

خامسا: آفاق غذائية عربية غير مشرقة:

١ - هذا وسيزداد الوضع الغذائي العربي سوء عند تطبيق كافة شروط منتظمة التجارة الدولية (WTO) وفرض المزاحمة الأجنبية الحرة على السوق الداخلية العربية وخاصة بعد رفع الدعم عن المواد الزراعية الغذائية الضرورية المصدرة للبلدان العربية مما يؤدي إلى رفع أسعارها وتضخم حجم الفاتورة الغذائية العربية وبالتالي المديونية الخارجية العربية نتيجة ذلك.

وقد أشارت مجلة العربي في عددها لشهر ك٢ لعام ١٩٨٤ إلى أن الوطن العربي ينفق ٢٣ مليار دولار ثمنا للمواد الغذائية التي تستوردها من الدول الغنية، وبذلك ستزداد التبعية الغذائية للعالم الخارجي التي تحمل في طياتها مخاطر التبعية السياسية، ثم تتساءل: **وهل يمكن لشعب جائع أن يكون ذو إرادة سياسية ؟ أو حتى غير سياسية ؟**. ولذلك (تتابع المجلة) أن قضية الزراعة أصبحت متعلقة بمستقبل الاستقرار السياسي والاجتماعي القطري والقومي والدولي[١].

كما أشارت مجلة الكفاح العربي إلى تناقص نسبة الصادرات الغذائية العربية إلى الواردات الغذائية العربية من ٩٦٪ عام ١٩٧٠ إلى ٨١٪ عام ١٩٧٢ إلى ٤٠٪ عام

---

١) مجلة العربي، العدد ٣٠٢ لشهر كانون الثاني ١٩٨٤.

١٩٧٤ و٣٢٪ عام ١٩٧٦ و٢٣٪ عام ١٩٧٧، وبالتالي إلى تزايد العجز الغذائي العربي من ٣,٣ مليارات $ عام ١٩٧١ إلى ٩,١ عام ١٩٧٥ و ٢١,٧ عام ١٩٨٠ و ٣٥٪ عام ١٩٨٥م[١].

ورغم أن القوى العاملة العربية المشتغلة بالزراعة تقدر بحوالي ثلث القوة العاملة العربية (وقد بلغت ٣٢،١٧٦ مليون عامل زراعي عام ١٩٩٨) ولكن متوسط الناتج الزراعي في الدول العربية بلغ عام ١٩٩٨ فقط ٨٠,٣٠٤ مليار $ أي لم يتجاوز نصيب الفرد العربي منه ٢٩٧ $ كما يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٩.

هذا وقد قدر متوسط الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ بـ ١٢,٥ مليار دولار وبلغت عام ١٩٩٣ حوالي ١١ مليار دولار[٢]. وقد بلغت قيمة الفجوة الغذائية العربية التراكمية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧ حوالي ٩٠,٧ مليار $ ولكن الفجوة الزراعية بلغت أكثر حيث كانت الصادرات الزراعية العربية لعام ١٩٩٧ مبلغ ٥,٨ مليار $ بينما الواردات الزراعة لنفس العام بلغت ٢٥,١ مليار $ أي بعجز قدرة ١٩,٣ مليار $ وقد كان متوسط حصة الفرد العربي من صافي الواردات الزراعية ٨١ $ خلال عام ١٩٩٥، واضطرار الوطن العربي إلى استيراد ٥٢ ألف طن مواد غذائية بقيمة ١٨,٢ مليار $ عام ١٩٩٧ منها (٣٤,٨ ألف طن من الحبوب فقط بقيمة ٧,٦ مليار $)[٣].

ولكن السؤال: كيف سيصبح عليه الحال في القرن الـ ٢١ ؟

أ - حيث عصر انتهاء النفط وانتهاء البترودولارات العربية.. ؟؟.

ب - وبنفس الوقت سترتفع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير، (بعد رفع الدعم الحكومي الإمبريالي عن الزراعة التصديرية استجابة لاتفاقية الجات، ومنظمة التجارة العالمية، ولسياسات الاحتكارات والتكتلات الاقتصادية العالمية).

٢ - ولاشك أن ما تقدم سيخلق حالة تبعية غذائية عربية خطيرة، تصل بمجموعتها إلى ٨٠٪ من غذاء الوطن العربي، وبالتالي خلق مديونية كبيرة للخارج أغلبها ناتج عن استيراد الغذاء قدرت بـ ١٥٥ مليار $ في نهاية ١٩٩٤م[٤]، ويخشى من تزايد الحاجة إلى استيراد مياه فيشي الفرنسية، أو مياه ويلز الإنكليزية، أو مياه الأنهار التركية

---

١) مجلة الكفاح العربي، العدد ٤٥١، تاريخ ٩ / ٣ / ١٩٨٧، ص٣٤.

٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام ١٩٩٥، ص٣٣.

٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٩، ص ٢٣٤.

٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٥، ص١١٦.

وربما استيراد الهواء من القدس، هذا بالإضافة إلى الكوكا والببسي والمارلبورو والفياغرا من الولايات المتحدة الأمريكية.. الخ الخ.

-ولكن السؤال بماذا سيتم الدفع في المستقبل.. ؟؟؟

٣ - إن كل ما تقدم سيؤدي إلى سوء التغذية وتردي الصحة العامة، وبالتالي انخفاض الإنتاجية العربية نتيجة سوء التغذية فقط، إلى أقل من ٢٥٪[١]، (وبالتالي تردي الإنتاج كما ونوعا، واحتمال قيام الاضطرابات الاجتماعية الاقتصادية العربية القطرية بالإضافة إلى خطر اندلاع الحروب المائية الشرق أوسطية.. الخ).

ولكن ذلك غير ممكن إلى ما لا نهاية بسبب ضعف حصة الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت عام ١٩٩٨ مبلغ ٢١٨٢ $، وتناقصها سنة بعد أخرى بسبب تناقص الثروات الطبيعية العربية وتزايد الفاتورة الغذائية عليها، ونجد الفرق بين الدخل العربي ودخل غيره كالتالي: [(٣٤٧٠ $ على مستوى العالم و ١٧٦٤٠ في الدول المتطورة (منها ٣٢٧٩٠ في سويسرا) و ٨٠٠ في البلدان النامية، " يتراوح بين ٨٠ $ للفرد في موزامبيق و ١٥٠ في الصومال و ٦٠٠ في مصر " و ٩٩٠ في سورية وحتى ١٩٨٦٠ في الإمارات العربية المتحدة)]. وبالتالي:

أ - عدم القدرة على الاستمرار في دفع قيمة فاتورة الغذاء المتزايدة سنة بعد أخرى.

ب - وعدم القدرة على شراء الآليات الزراعية الحديثة اللازمة وسوء التعامل معها (إن وجدت) في التشغيل والصيانة والإصلاح.

سادسا: النتيجة إن كل ما تقدم، يؤدي وبشكل حتمي إلى:

١ - المزيد من العجز المائي وبالتالي الغذائي العربي.

٢ - تنامي فاتورة الغذاء العربي المستورد من حبوب ولحوم وزيوت وألبان وخضار وفواكه وبيوض ومكسرات الخ..

٣ - **وذلك ما سيؤدي إلى تراكم وتنامي حجم الديون الخارجية العربية وبشكل سرطاني والبالغة ١٥١,٤ مليار $ عام ١٩٩٧ دفع لخدمتها ١٢مليار $ عام ١٩٩٧ أي ١٥,٤٪ من الصادرات المنظورة وغير المنظورة**[٢]. والاضطرار عاجلا أو آجلا، لدفع الأقساط والفوائد المترتبة عليها، بالإضافة إلى تنفيذ الشروط السياسية المحرجة لا بل المذلة في كثير من الأحيان.

---

١) كينا جينسكايا، مشكلة السكان وسوء التغذية في العالم الثالث، موسكو، دار التقدم، ١٩٨٥.

٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٩ ص (د).

٤ - وبالتالي اقتطاع قسم كبير من أثمان الصادرات:

أ - لتحويله لإطفاء الديون من جهة.

ب - وحرمان التنمية القطرية من العملات الصعبة اللازمة لشراء أدوات العمل اللازمة للتنمية فيها.

٥ - هذا مع العلم أن الكثير من البلدان العربية والإسلامية تعاني حاليا المجاعة بكل معنى الكلمة رغم كل ما فيها من خيرات مثل (العراق - الصومال - السودان - اليمن - أفغانستان..الخ).

وتتردى حالة جماهيرها الصحية بسبب انعدام وجود القوة الشرائية اللازمة لاستيراد المواد الغذائية اللازمة وكذلك الدوائية.

٦ - هذا وإذا وجدت القوة الشرائية اللازمة للاستيراد الغذائي لدى شعوب بعض الأقطار العربية البترولية حاليا ولكن حتى هذه الدول ستعاني بالإضافة إلى الدول العربية الأخرى، بعد نفاذ البترول خلال النصف الأول من القرن الحالي، وبالتالي الحرمان من دخله ومن مواده الأولية التصنيعية، ومن طاقته المواصلاتية.. الخ، التي ينبغي شراؤها كلها من الخارج بالإضافة لشراء المواد الغذائية.

سابعا: مدى إمكانية تفعيل الطاقات العربة الكامنة لمواجهة ما تقدم:

(إن المعطيات والتنبؤات العلمية السابقة والمتوقعة تدعو إلى ضرورة الإسراع في دق أجراس الخطر المائي والغذائي، وقرع طبول الإنذار المائية العربية، والعمل بجدية منذ الآن، تفاديا لكل الاحتمالات المستقبلية السلبية، المائية والغذائية والمديونية والحياتية الكارثية الممكنة ولذلك فإن الدول العربية مدعوة قبل غيرها لمجابهة تلك التحديات إلى تفعيل طاقاتها الكامنة لمواجهتها، وذلك يقتضي برأينا التالي:

١ - **التنمية البشرية: بالقضاء المبرم على الأمية الأبجدية** (التي بلغت عام ١٩٩٥ ٤٣,٤٪ في الوطن العربي مقابل ٢٢,٦ ٪ في العالم و ٢٩,٦ ٪ في البلدان النامية و ١,٣ ٪ في البلدان المصنعة)[١] وكذلك رفع الثقافة العلمية والتقنية والفنية، وخلق الوعي المائي والغذائي والبيئي والزراعي، والإنتاجي والاستهلاكي الأمثل، لتحقيق الاكتفاء الذاتي ما أمكن، وبالتالي تحويل قيمة الفاتورة الغذائية الاستيرادية المدفوعة إلى تصديرية مقبوضة، وتوقيف نمو المديونية الغذائية نهائيا وتحويلها إلى دائنية ما أمكن..

---

١) اليونيسكو، الكتاب الإحصائي السنوي لعام ١٩٩٦

٢ – **استغلال الطاقات العربية البشرية المتاحة استغلالا حياتيا أمثلا مثل:**

أ – **الطاقة الشبابية العربية الهائلة المتاحة التي يمكن تنظيمها** (كما في الصين أو في الاتحاد السوفياتي السابق) في معسكرات عمل مأجورة لإقامة مشاريع اقتصادية واجتماعية تنموية كبيرة (تشجير البوادي – والجبال – مد الخطوط الحديدية المزدوجة – فتح الطرق اللازمة – جني المحاصيل.. الخ).

ب – كذلك استغلال الطاقة العسكرتارية العربية الكبيرة، في الإعمار والبناء والتنمية والإنتاج (بالإضافة إلى الدفاع).

ج – إتاحة الفرصة أمام المرأة العربية للعمل الاقتصادي المنتج الذي سيؤدي إلى:

ج١ – المزيد من تقسيم العمل الاجتماعي الذي سيؤدي إلى رفع إنتاجية العمل، وبالتالي زيادة الإنتاج كما ونوعا.

ج٢ – زيادة حجم الاستهلاك السلعي المنشط للدورة الصناعية والتجارية والخدمية.

ج٣ – تخفيض نسبة الولادات الانفجارية القائمة، لصالح زيادة نسبة النمو الاقتصادي

٣ / أ – دعوة العلماء والخبراء العرب المهاجرين للخارج للعودة إلى بلدانهم كذلك علماء الري والزراعة والأغذية من البلدان الصديقة، للاستفادة منهم في تنمية الوطن العربي.

٣ / ب – تفعيل المؤسسات العلمية العربية وتطوير البذور والأجنة والنوعيات النباتية والحيوانية وكذلك الأدوات والأساليب الزراعية الحديثة.

جـ استغلال الطاقات العلمية، والخبرات العربية والعالمية المتاحة في الجامعات، المعاهد، المدارس العليا والتخصصية، وتطويرها.

د – امتلاك ناصية الثورة العلمية التكنولوجية وإنتاج الاختراعات والإبداعات العلمية التقنية والفنية والضرورية لمعالجة كل ما تقدم.

هـ – وبالتالي التوفير ما أمكن في استنفاذ مصادر الطاقة غير المتجددة، واستغلال الطاقات المتجددة المتاحة (الشمسية، الهوائية، الهيدروجينية،.. الخ في تحقيق ما تقدم واستعداد للمستقبل).

٤ – كذلك اجتذاب ما أمكن من الأموال العربية المودعة في الخارج (والمقدرة بحوالي تريليون $) لاستثمارها في البلدان العربية وبما يحقق المنفعة المادية والمعنوية الفردية والجماعية للمستثمر العربي، وكذلك للمضيف، وللمستهلك العربي معا، حاضرا ومستقبلا.

٥ – **تفعيل وسائل الإعلام العربية الحديثة واستخدامها في التعليم والتثقيف والتدريب والتوعية والإرشاد والدعاية والإعلان والتسويق. مع خلق الوعي اللازم لدى المستهلك العربي بتفضيل السلعة الزراعية العربية الطبيعية على السلعة المماثلة المستوردة من البلدان الأجنبية، وبالتالي:**

أ – خلق الوعي المائي العربي بكافة الوسائل الإعلامية المتاحة، وكبح جماح التزايد الانفجاري الديمغرافي العربي الكمي الذي يزيد الطين بلة.

ب - الإسراع بتنفيذ قرار اجتماع وزراء الخارجية العرب في الجامعة العربية / أبريل / ١٩٩٦ / بإحداث مركز الدراسات المائية بدمشق، وإمداده بالخبراء، والأجهزة اللازمة، وإجراء المزيد من الدراسات المائية، على أساس قاعدة معلوماتية مائية عربية حديثة، متكاملة، ووضع مخطط مائي عربي استراتيجي متكامل.

ج – هذا ونظرا لاعتماد تأمين مصادر جديدة من المياه على التكنولوجيا الحديثة بشكل كبير ابتداء من الكشف عنها بواسطة الأقمار الصناعية، وحتى تحلية مياه البحار بالمحطات الحديثة (التي تزيد عن ٢٠٠٠ محطة لتكرير المياه المالحة في العالم، تتحول بدورها إلى خزانات مائية متجددة، والتي رغم تجاوز كلفة المتر المكعب من الماء المحلى لـ ٥$، فإنها ضرورية حاليا ومستقبليا لتأمين احتياجات ٧٥ دولة في العالم تشكو من قلة المياه)[١] ولذلك ينبغي إنشاء قاعدة تقنية مائية عربية قومية مركزية متكاملة، لانتاج الأجهزة التكنولوجية الاقتصادية المتطورة اللازمة لتحلية مياه البحر والصواريخ المكثفة للأمطار أو القاطفة للرطوبة، وكذلك الأجهزة اللازمة لمعالجة مياه الصرف الصحي لري الغابات والمروج و.. الخ.

د – ضرورة بناء المزيد من السدود في الوطن العربي لحجز مياه الأمطار الموسمية والسيول والمياه الجارية، ولا سيما أن سقوط مياه الأمطار يتم في أشهر محدودة من السنة، (ولذلك بني في العالم أكثر من ٣٦٠٠٠ سد، بارتفاع أكثر من ١٥ م، كانت تحتوي في نهاية الثمانينات على أكثر من ٥٠٠٠ كم٣ من المياه العذبة. وقدر وصول الاستيعاب إلى ٧٥٠٠ كم^{٣} عام ٢٠٠٠).

وقياسا عليه، لابد من تخصيص نسبة كبيرة من الميزانيات الحكومية العربية لبناء المزيد من السدود الحديثة لتحقيق المزيد من الأمن المائي الكافي لتغطية حاجات المنطقة العربية الحاضرة والمستقبلية. (وحسب التقديرات العالمية يحتاج الأمر إلى تخصيص ٤٥ – ٦٠ مليار دولار خلال الخمسة عشر سنة القادمة، وخاصة للبحث عن مصادر مائية جديدة

---

١) مجلة الوحدة، العدد ٧٦ ك٢، ١٩٩١، ص٢٧

وبناء المزيد من السدود السطحية العربية، لمنع ما أمكن أية نقطة ماء عذبة من الوصول إلى البحر.. الخ).

هـ - المطالبة عبر المنظمات الدولية بحق الوطن العربي المائي واستعادة حصته من المياه المسروقة والمصادرة.

٦ - استغلال المياه البحرية الإقليمية العربية الواسعة الممتدة على الشواطئ العربية الطويلة المقدرة بـ ٢٣ ألف كم سواء:

أ - بتحلية مياه البحار بالطاقة النووية الرخيصة، ولاسيما بتقنيات يقتضي تصنيعها عربيا أو إسلاميا، وعلى مبدأ الإنتاج الكبير الرخيص، وتباع بسعر الكلفة ما أمكن نظرا للحاجة الحياتية الماسة إليها.

ب - وكذلك استغلال الينابيع العذبة المتفجرة في المياه الإقليمية العربية، وإعادة ضخها إلى اليابسة، للاستفادة منها.

جـ - كما يمكن البحث عن المياه الجوفية في السواحل وضفاف الأنهار العربية، وتحت رمال الصحاري (كما الأمر في ليبيا).

د - وكذلك غذائيا، باصطياد الكمية المتاحة من الأسماك في السواحل البحرية الإقليمية العربية، (المقدرة بـ ٧,٨ مليون طن سنويا يصطاد منها فقط ٢,٥ مليون طن أي حوالي ٢٦ ٪ من المخزون)[١].

هـ - ترشيد الاستهلاك المائي التبذيري التقليدي وإلغاء الهدر غير المبرر، وفرض الضرائب التصاعدية على استهلاك المياه التبذيري، وتحويل الجباية منها لتطوير وضع الأمن المائي العربي.

و - ولاسيما إصلاح وصيانة الشبكات والصنابير المائية المتهتكة، والعمل ما أمكن على توفير نسبة التسريب المقدرة بحوالي ٤٠٪ في بعضها.

ز - وكذلك تقليل نسبة التبخر البالغة حوالي ٤٪.

ح - واتباع أساليب جديدة اقتصادية في الإرواء وإمكانية توفير ٣٧,٥٪ من المياه بالتحول إلى الري الزراعي بالتنقيط، حيث يصبح بالإمكان تخفيض الحاجة لري الهكتار الواحد من الأرض من ١٢ ألف م^3 من المياه للاكتفاء بـ ٧٥٠٠ م^3 فقط منها، وبالتالي استعمال الفائض المحقق من ذلك الكافي لري ٧ ملايين هكتار جديد من الأراضي الزراعية العربية.

---

١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٩ ص ٣٥.

ط – التحول عن زراعات تقليدية تستهلك الكثير من المياه إلى زراعات أخرى مكافئة بالقيمة ولكنها أقل استهلاكا للمياه.

٧ – هذا وإن تحقيق الأمن المائي العربي يحقق التالي:

أ – المزيد من استغلال الأراضي الزراعية البعلية، بشكل أفضل، وإحياء البادية، وقسم من الصحراء، وتحسين الوضع البيئي، والمناخي المطري، والزراعي، والسياحي، والصناعي، والحياتي.. الخ.

ب – تفعيل كل الأراضي العربية الصالحة للزراعة المروية منها والبعلية، واستغلالها بالزراعات والتربية الحيوانية والسمكية والحشرات الاقتصادية المناسبة لها.

ب / ١ – وخاصة بالزراعات الاقتصادية كما الغذائية المحلية كذلك التصديرية، المناسبة.

ب / ٢ – وبالتشجير اللامحدود، الحراجي والمثمر وخاصة في البوادي والجبال وإيقاف زحف الصحراء بكل الوسائل المتاحة والممكنة، لخلق بيئة رعوية، زراعية، جديدة، ومطيرة، وبالتالي إدخال الزراعات المحمية ذات الإنتاجية العالية وقليلة الحاجة إلى المياه مما يؤدي إلى تحسين المجال الحيوي اللازم للتنمية الزراعية، ومدى ما يحققه ذلك من وفر اقتصادي غذائي وصناعي كبيرين.

جـ – وسيمكن ذلك من استغلال الطاقة المناخية الواقعة في البلدان العربية (حيث الفصول الأربعة والشمس الساطعة والمناخ المعتدل)، للقيام بالزراعات المناسبة التي يصعب منافسة إنتاجها الطبيعي من قبل إنتاج البلدان الأخرى (زيتون – فواكه – خضروات -- أعشاب طبية – عسل – حرير طبيعي – قطن – تبغ – لحوم وألبان ومشتقاتها.. الخ).

د – وبالتالي تحسين وضع الصحة العامة، ورفع الإنتاجية العربية، وزيادة الإنتاج كما ونوعا، وتحقيق الاكتفاء الذاتي العربي، النباتي، والسمكي، والحيواني، وإيقاف الاستيراد الغذائي، وإنهاء حالة التبعية الغذائية والمديونية الغذائية الخارجية، وإمكانية خلق الفائض التصديري الغذائي العربي. وكذلك الكثير من المواد الصناعية التي يعتمد إنتاجها على توفير المياه اللازمة.. الخ.

هـ – إمكانية العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي الحقيقي، باستغلال أراضي ومياه السودان، والشواطئ العربية الطويلة، وأموال الدول العربية البترولية

الأوبيكية، والأيدي العاملة العربية العاطلة عن العمل سواء منها المحلية والمهاجرة، العاملة، والفنية، والعلمية التي تتجاوز ٥٠ مليون قادر على العمل أو راغب فيه ومحتاج إليه، ولكنه لا يجده.

٨ -- وبناء على كل ما تقدم، يمكن القول بأن المزيد من الاستثمارات المائية في الوطن العربي يعتبر استثمارا مجديا اقتصاديا، وسياسيا، وعسكريا، واجتماعيا وحياتيا وبيئيا.. الخ.

٩ -- خلق التكتل الاقتصادي العربي التكاملي أو الاتحاد الزراعي العربي، وذلك لتبادل بحرية المنتجات الزراعية (النباتية. والحيوانية) بدون عوائق، وهذا ما سينتج الفرصة لتخصيص كل بلد عربي بما يجود به من المنتجات الزراعية، بشكل أفضل من الغير، ومن ثم مبادلتها مع منتجات زراعية أو صناعية أو خدمية من بلدان عربية أخرى. مع ضرورة تفعيل المواصلات الحديدية والبحرية لتحقيق الربط الاقتصادي منخفض الكلفة إلى الحد الأدنى.

١٠ -- تحويل الطاقة الاستهلاكية السلبية العربية المستهلكة للمنتوج الأجنبي باتجاه المنتوج العربي، وخاصة منها المواد الغذائية – والمشروبات والتبوغ.. الخ

١١ – وكل ما تقدم يمكن أن يزيد حجم التبادل التجاري الخارجي العربي البيني للمواد الزراعية المنتجة في البلد العربي المنتج / المسوّق لها بشكلها الخام أو المصنع، وسيزيد من الإنتاجية والإنتاج الكمي والنوعي والتبادلي وبما يغطي حاجة كل الأقطار العربية ويحقق الإكتفاء الذاتي على مستوى الوطن العربي.. الخ.

ثامنا: إن كل ما تقدم، ممكن التحقيق، ولكن شريطة الأخذ بالأسباب المؤدية إليه، وعدم تدخل ذوي القرار السياسي العربي في المبادلات الاقتصادية الجماهيرية العربية للمنتجات الزراعية البينية، العربية المنشأ.

تاسعا: هذا وبما أن الاقتصاد العربي يشكل جزءا هاما من الاقتصاد الإسلامي، لذلك فعندما سيتحسن وضع الاقتصاد الزراعي العربي سوف يتحسن بالضرورة بشكل مباشر وغير مباشر وبالعلاقة التبادلية الاقتصاد الزراعي الإسلامي أيضا، سواء عن طريق العلاقات التجارية أو العمالة أو تبادل الوسائل والخبرات والتجارب.

مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

آفاق التنمية الزراعية
في العالم العربي

د . عباس عبد المحسن الخفاجى

خبير نقل تكنولوجي

العراق

٣٠٠٠ نسخة ٥٢-٢٢ \ ١٤٢١هـ ؛ مصطفى ٢٠٠٧-٧١ : ٥٤٤٨

مقدمـــة

اهتمت الدول الغنية والفقيرة على السواء بالإسراع في التنمية الزراعية وتحديث الريف من أجل رفع دخول غالبية السكان الريفيين كأساس لتحديث الاقتصاد و تحسين المستوى المعيشي لغالبية السكان مما ساعد ذلك على زيادة فرص العمالة في الريف والاعتماد الذاتي على توفير الغذاء والابتعاد عن المشاكل والهزات الاجتماعية وأخيرا الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدينة , بعد أن عانت المدن من تكدس الوافدين وازدياد مشاكل السكن والمواصلات وبروز ظاهرة العشوائيات مما له من آثار عكسية على المواطن وعلى برامج التنمية ككل.

واختلفت اقتصاديات الدول النامية , نتيجة لاختلاف طبيعة وأبعاد المشكلة الزراعية , ولكن المشاكل والمعوقات الاقتصادية المؤدية لقله الإنتاجية كقلة راس المال والبطالة المقنعة وعدم تخصص الإنتاج وتسويقه بكفاءة وكذلك التخلف الثقافي والاجتماعي للمزارع باتت تشكل عوامل متداخلة وتحتاج إلى جهود ذاتية ومستفيضة لتحديد أوليات الحقائق المرتبطة بالتنمية من اجل الوصول إلى برامج زراعية تستهدف تطوير إمكانيات المزارع المعيشية والإنتاجية . فعلى سبيل المثال , تواجه الأقطار المهددة بنضوب المياه المتوفرة مشكلة إذا ما بدأت التفكير في تطوير وتحديث زراعتها , ولعامل قله المياه دور في التأثير على التنمية الزراعية وخاصة عند مقارنة الإنتاجية في المناطق التي تتوفر بها المياه عن تلك المناطق التي تشكو من قلة المياه أو ندرتها ,بالإضافة إلى أن التذبذبات الإنتاجية تكون قليلة في الأراضي التي تحصل على مياه دائمة من تلك التي تقل بها المياه.

وقد أشارت التجارب في العديد من الدول التي تعتمد على الزراعة في تنمية اقتصادها بإمكانية المزارعين من الإنتاج والحصول على أرباح سواء المزارعين الذين يقومون بزراعة الوحدات الإنتاجية الصغيرة أو المزارعين الذين يزرعون الوحدات الإنتاجية الكبيرة, وان الربحية ترتبط بمدى قيام المزارعون في تطوير إنتاجهم واستعدادهم بالدخول

في اقتصاد السوق . وهناك متطلبات يجب أن تتوافر لديهم كالتكنولوجيا الملائمة لحقولهم الزراعية وفرص كيفية استخدامها وتوفير مستلزمات الإنتاج كالقروض والمكننة والأسمدة ومواد المكافحة وإيجاد أسواق لتصريف المنتجات الزراعية . وان الإخلال في أحد تلك المتطلبات سيحدد من حركة المزارع في الدخول إلى الإنتاج المتقدم. وقد شجعت بعض الدول النامية والدول العربية بوجه خاص المزارعين على تطوير إنتاجهم الزراعي عن طريق توفير القروض الزراعية والحبوب المحسنة والخدمات الإرشادية بالرغم من النتائج المتواضعة في الإنتاج , والفشل الذي رافق ضعف الأنظمة الزراعية العربية في مجال توفير التكنولوجيا المتقدمة وملاءمتها لقابليات المزارعين الفكرية والجسمية , وفي قله الأسعار وعدم وجود أسواق توفر أرباح معقولة للمزارعين, أي أن الفشل لم يرتبط فقط بالمزارعين أنفسهم بل في تنفيذ برامج السوق وتطبيق فلسفة سياسة زراعية ناجحة.

وسنحاول في هذا البحث إلقاء الضوء على مفهوم التنمية الزراعية باعتبارها مفتاح النجاح لنقل وتدعيم التكنولوجيا من خلال تهيئه الظروف المناسبة والمتواصلة لدعم البرامج الزراعية بالاعتماد على استراتيجية فاعلة للارتقاء بالإنتاج الزراعي، ويركز هذا البحث أيضا على أهمية ودور التنمية الزراعية التقليدي في الدول النامية على سبيل المثال بالجماهيرية الليبية كبلد نامي وأيضا على الأبعاد الحقيقية للتنمية الزراعية المستدامة في زامبيا كطريق متكامل للتنمية الريفية الشاملة . وكذلك التعرف على العوامل المعوقة للتنمية الزراعية كعاملي كلف الإنتاج وأزمة المياه ،وأخيرا إعطاء فكره موجزه عن العوامل الدافعة للتنمية الزراعية بشكل عام .

مفهوم التنمية الزراعية

ارتبط مفهوم التنمية الزراعية بعملية زيادة إنتاج وتوزيع وتسويق المنتجات والسلع الزراعية بشكل كفء لأجل رفع معيشة المزارعين الاقتصادية والاجتماعية . وينصب هذا التعريف على زيادة نوعية وأنتاج المحاصيل في المرحلة الإنتاجية , وليس بالإمكان الوصول إلى مستوى افضل لزيادة الإنتاج الزراعي ما لم تتوفر المتطلبات الأولية والخدمات الزراعية بشكل جيد .وترجع أهمية الزيادة في نوعية وكمية الإنتاج الزراعي في العالم كنتيجة لتبني التكنولوجيا في القطاع الزراعي.فقد أشارت العديد من البحوث والدراسات إلى أن

ارتفاع الدخل السنوي وزيادة كفاءه الإنتاج الزراعي مرتبط بشكل كبير بمدى استعداد المزارع لتقبل الأفكار المستحدثة واستجابته للتغيرات التكنولوجية , أي أن التغيرات في عقول ومدارك المزارعين تسبق التغيرات المؤدية للتغيرات التكنولوجية، بمعنى أن التغيرات في أساليب المز ارعين التقليدية يجب أن يسبقها تغيرات في معارفهم وقابلياتهم التطبيقية وفي قراراتهم وجهودهم الذاتية[1] .

وفي الدول النامية وبعض الدول العربية ولأجل زيادة الإنتاج الزراعي ارتبطت التنمية الزراعية بسياسة تطبيق فلسفه برامج الإصلاح الزراعي , ففي مصر والعراق وسوريا والجزائر واليمن تم الاستيلاء على أراضى الملاك ووزعت على صغار المزارعين بموجب أحقية زراعة الأراضي أولا, فعلى سبيل المثال لم يراع قانون الإصلاح الزراعي العراقي الأول (قانون رقم 69 لسنه 1961)أوضاع المزارعين الفقراء , حيث اشترط منح الأرض من كان يزرعها كمستأجر أو مشارك أو مزارع واغفل حق الذين يعيشون من العمل الزراعي في المواسم كأجراء وهم يزيدون في تلك الفترة عن مليوني نسمة[2] . وعموما فان قانون الاستيلاء على الأراضي وتوزيعها لم يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي بسبب عقبات نقل التكنولوجيا في المزارع الصغيرة وصعوبة توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وقله مردود الزراعة نتيجة لانخفاض الإنتاجية وبروز مشاكل الري والتسويق . كذلك فقد تدخلت الحكومات المتعاقبة في قرارات المزارع الإنتاجية , مما جعل المزارع موظف حكوميا يزرع حسب ما تتخذه الإدارة العليا ويعيش حسب ما يفكرون وليس لديه من تفكير سوى إرضاء الموظف الحكومي .

إن الظروف الإنتاجية والريفية المشارة أعلاه قد ساهمت بشكل كبير في هجرة المزارعين من الريف إلى المدينة بسبب عدم حصولهم على عوائد مناسبة تكفي لضمان استمرارهم بالعمل الزراعي . وقد اتخذت الحكومات العربية ونتيجة لذلك الوضع المتردي سياسات زراعية بديلة كالبدء في قوانين التعاون الزراعي وتجميع الوحدات الزراعية للأستفاده من مزايا التسويق الكبير وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي , إلا أن تلك الفلسفة أيضا بائت بالفشل وان كانت تبدو كحلول مؤقتة لتطوير الإنتاج الزراعي نتيجة

لغياب حافز الربح وحل محله مبدأ التوزيع الجماعي للإنتاج الذي افتقد إلى الأساليب الفنية والى المزيد من العمال العاطلين المتدفقين إلى المدينة.

ويركز نموذج ليبنستاين " Lebenstein s Model "على أهمية معالجة مشاكل التنمية الزراعية في الأقطار النامية بالعمل على كسر حلقه الفقر المفرغة التي سادت ظروف المجتمعات النامية بسبب قله استثمارات رأس المال نتيجة للدخول المنخفضة والضغط السكاني والاستهلاك العالي والتي تعمل جميعا ضد ارتفاع الدخول وبالتالي إعاقة نمو اقتصاد الريف .بمعنى أن نمو القطاع الزراعي يحتاج إلى دفعة قوية من الأستثمارات وتوفير ما يسمى برأس المال الاجتماعي الممثل في الخدمات الرئيسية كالمواصلات والطاقة والتعليم وتوفير المياه والري والتي بدونها لا تستطيع الأنشطة الإنتاجية الزراعية من أن تصبح فاعله. وأن مستقبل التنمية الزراعية والتطلع لزيادة القدرة الإنتاجية يعتمد على قوة الدفع الاستثمارية من ناحية وعلى مدى تهيئة السلطات لرأس المال الاجتماعي من ناحية أخرى[3] .

وقد أكد شولتز Schwltz في كتابه تطوير الزراعة التقليدية في الدول النامية على أهمية تحسين كفاءه الفنون الإنتاجية للمزارع ،فعلى الرغم من زيادة الادخار والاستثمار فان فرص نمو عناصر الإنتاج قليلة لأن عائداتها قليلة ،أي أن تطلعات زيادة النمو باتت تعتمد على ما يوفر من عناصر إنتاجية وتكنيكية مستحدثه وفرص تسويقية جديدة اعتمادا على استراتيجية واضحة المعالم تعطي الأهمية إلى كل من الأسعار والاستثمار في البحوث ورأس المال البشري.وقد اعتمدت نظرية شولتز بشأن تطوير الزراعة التقليدية على ما يلي:

1-تشخيص العناصر الزراعية التي سيكون استخداما مجزيا من حيث العائد .

2- التأكيد على جاهزية هذه العناصر وإيصالها إلى المزارعين.

3-تعلم المزارعين على استخدام هذه العناصر بكفاءة واعتبارها سياسة دائمة.

4-إجراءات إيجابية للسيطرة على نمو السكان .

5-وضع السياسات المناسبة للإقلال من تذبذبات الأسعار .

6-إزالة كل الإجراءات التي من شأنها تخفيض أسعار المنتجات الحقلية او .زيادة ثمن العناصر الداخلة بالإنتاج[4] .

إن التخطيط لإيجاد أسواق تصديرية اصبح من العوامل الأساسية للبدء في إقامة سياسة تنموية زراعية ناجحة وخاصة في الأقطار العربية التي تشكو من فقدان التخطيط الزراعي ودراسة الأسواق العالمية ومعرفة الكميات المطلوب تصديرها بالوقت والسعر المناسب . بمعنى أن المزارع في العالم العربي يزرع ويبيع لمن يشاء دون خبرة ودراية بآليات السوق والتصدير وهذا ما يؤثر على الأسعار وألحاق الأذى والخسارة به وأحجامه عن زراعة المحاصيل الإستراتيجية وقله المحاصيل المصدرة وبالتالي فقدان الأسواق الخارجية وهذه هي بداية المشكلات التي تواجه استمرار برامج التنمية الزراعية . وفي السنوات الأخيرة استفاد المزارع المصري من تصدير محصول الفراولة وغزو السوق الأوروبية بالاعتماد على ضبط الجودة والتغليف والتعبئة الجيدة وأيضا توقيت تصديرها للفترة ما بين نوفمبر وحتى نهاية فبراير من كل سنة, وهي تجربة نافعة تحتاج إلى المزيد من التقييم والدراسات من أجل وضع تصور أكثر فاعلية لتسويق منتجاتنا بشكل جيد مستفدين من سلبيات وإيجابيات التجارب السابقة.

وقد أشارت الإحصائيات على أن هناك نسبة عالية من الزراعة في الوطن العربي تقع في أيدي مزارعين صغار , وان الأمل في رفع إنتاجية ودخول هؤلاء المزارعين عن طريق اتباع سياسات تنموية زراعية متوازنة اعتمادا على الإدارة الناجحة للموارد البشرية والاقتصادية.

وقد حاولت بعض المنظمات الدولية ابتكار أنظمة متطورة تتعامل ومشكلات صغار المزارعين . ولكن نتائج سلبية رافقت تلك المحاولات مردها أن مشكلات المزارعين لم تعاد إلى تلك المعاهد والمنظمات البحثية العاملة والتي تستخدم الطريقة المثالية لتنمية المحاصيل ولا تأخذ على عاتقها معرفة الأسباب التي أدت الى فشل المزارعون في إنتاجهم المزرعي.

وشارك البنك الدولي أيضا في أعداد أول مشروع للنهوض بزيادة الإنتاج الزراعي في الدول النامية عن طريق نظام الزيارة والتدريب مؤكدا على أهمية إيصال المعلومات إلى المزارعين والاستجابة في نقل آرائهم وتطلعاتهم إلى المراكز البحثية من أجل دراستها

وإطلاع المسئولين عليها ووضع توصيات ينقلها المرشدون الزراعيون إليهم في الوقت والمكان الملائمين وحسب برنامج زمني مخصص. وقد ساعد هذا المشروع على زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية في العديد من الدول النامية التي تشكو نقص في إنتاجها الزراعي على سبيل المثال باكستان والهند وتركيا والفليبين وتايلاند ... الخ.

التنمية الزراعية التقليدية بالجماهيرية الليبية

(دراسة ميدانية بالجبل الأخضر)

لقد عانى سكان الريف في المجتمع الليبي كغيره من المجتمعات العربية من الإهمال نتيجة للفقر والجهل وسوء الإدارة وعدم توفر الكوادر الوطنية والإحساس لدى المسئولين بأهمية إصلاح وتطوير الريف . وقد حاولت الحكومة الليبية وخاصة بعد اكتشاف النفط عام 1961 العمل على تغيير أوضاع الريف وأنشأت العديد من البرامج الزراعية واستصلاح الكثير من الأراضي وتوفير مصادر المياه والآلات والمعدات الزراعية بهدف استغلال الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة . وبالرغم من جميع تلك المحاولات الهادفة إلى تطوير الريف , فقد اتجه معظم سكان البادية والريف إلى البحث عن تحسين ظروفهم المعيشية والتفتيش عن فرص للعمل في الشركات النفطية تاركين مزارعهم وحيواناتهم وإهمال مهنتي الزراعة والرعي في منتصف الستينات.

ونتيجة لذلك الوضع السيئ فقد حاولت الحكومة الليبية العمل على إنعاش الريف من خلال أقامه بعض المشاريع الزراعية ،حيث تم استثمار ما يقارب ال 12.2% من مجموع خطة التنمية للقطاع الزراعي للفترة ما بين 68-1970 بهدف تشجيع المزارعين بالإبقاء في مزارعهم وعدم الهجرة إلى المدن , غير أن تلك الجهود أيضا لم تكن موفقه في وقف زحف الهجرة إلى المدن لأن برامج التنمية الزراعية وتوطين البدو في تلك الفترة كانت محدودة[5]

وقد شهدت الجماهيرية الليبية تحولات ضخمة بعد ثورة الفاتح عام 1969 وتم التركيز وبشكل مكثف على مشاريع استصلاح الأراضي وتعمير الأراضي بهدف إيقاف هجرة المزارعين والوصول الى الاكتفاء الذاتي من الغذاء , وخصص ما يقارب ال 700 مليون

دينار ليبي لمشاريع الاستصلاح الزراعي, وبما يعادل 16.9% من مخصصات الميزانية للسنوات (1976-1980) للقطاع الزراعي [6] وتم لأول مرة تقسيم المزارع , حيث روعي عند تحديد حجم المزرعة نوع التربة ووفره المياه وطبيعة المنطقة ونوع التخصص الزراعي . وقد اشتملت المشاريع الإنتاجية في تلك الفترة على صيانة التربة والبحث عن مصادر المياه الجوفية واستزراع أشجار الفاكهة ومصدات الرياح وتوسيع المراعي وتحسينها, وزيادة الإنتاج الحيواني وتحسين الحيوانات والعناية بالغابات وبناء المساكن الحديثة والطرق المعبدة. كذلك وزعت آلاف المزارع الحديثة على المزارعين ووفرت لهم الآلات الحديثة والإعانات المالية .. ناهيك عن حفر الآبار الارتوازية و إقامة السدود وبناء المخازن اللازمة لتخزين الحبوب .

منطقة البحث

وضحت الدراسة الميدانية عن التنمية الزراعية في بلديه الجبل الأخضر على وجود تنوع بالأحوال المناخية للجبل الأخضر فيما يتعلق بمعدل سقوط الأمطار والذي يتراوح ما بين أكثر من 500ملم في مناطق شحات والبيضاء و مسة والقبة والأبرق وهي صالحة لزراعة أشجار الفاكهة مثل التفاح والكمثرى والخوخ والبرقوق والعنب وزراعة بعض الحبوب مثل القمح والشعير والبقول والأعلاف . وبين (400-500) ملم سنويا ممثلة في مناطق سهل الوسيطة والجزء الشرقي من سهل المرج و 7 أكتوبر وبطة , حيث تصلح هذه المنطقة لزراعة اللوز والزيتون والمشمش والبرقوق والتين والعنب , وزراعة بعض محاصيل الحبوب والأعلاف في دورة زراعية منظمة . كذلك وقوع بعض المناطق الزراعية كفزرعة والحمد والفاتح بمنطقة أمطار تتراوح ما بين (300-400) ملم سنوي وهي من الأراضي الخصبة والتي تصلح لزراعة الحبوب والأعلاف والإنتاج الحيواني . أما المناطق التي تصل بها الأمطار إلى 300 ملم فأقل فقد اشتملت على مناطق جردس الأحرار وتاكنس والفائدية وعمر المختار حيث تتميز هذه المنطقة بخشونة قوام التربة وعدم إمكانيات زراعة أشجار الفاكهة إلا في بعض الوديان التي تتجمع بها الأمطار , وبمحدودية زراعة الحبوب والأعلاف وتصلح هذه المنطقة كمراعي للأبقار والأغنام [7] .

أما الرياح , فمعظمها رياح غربية , خاصة في فصل الشتاء وهي رياح مطيرة معتدلة الحرارة ،أما في الربيع فتهب الرياح القبلية الآتية من الجنوب والشرق وتتصف هذه الرياح بالحرارة والجفاف , مما يترتب على ذلك إلحاق الضرر بعمليات التلقيح والتحميل في مختلف الحاصلات الزراعية .وتتميز التربة بصفة عامة بقوام طيني وهي مناسبة لزراعة أشجار الفاكهة والعنب والحبوب. وتعتمد المنطقة على المياه الجوفية الى جانب الأمطار وتصل إلى أعماق ما بين (300-500) م من سطح الأرض وهي مياه ذات نوعية جيدة[8] .

آفاق واتجاهات التنمية الزراعية بالجبل الأخضر

بدأت التجربة بالجماهيرية الليبية في بداية السبعينات (1973) وبوصول أول مجموعة من المزارعين الأستراليين لأجل القيام بتعليم المزارعين الليبيين على طريقة تركيب آلات الحرث والبذر وتحديد مواعيد الغرس والتسميد ورش مبيدات الأعشاب الضارة والحشرات وكذلك تقديم المشورة بشأن أداره المراعي , وأستعين في البداية بمترجم لشرح خطوط البرنامج للمزارعين , وكان هدف البرنامج في تلك الفترة ينطوي على عرض التكنولوجيا والأفكار المستحدثة وليس شرحها وتوضيح أهميتها . لهذا لم تكن هناك مشاكل ترتبط بالتفاهم أي أن لغة العمل وليس القول كانت العامل المشترك بين المزارعين الوافدين والمزارعين المحليين. وقد اقتصرت الحاجة إلى ترجمة بعض المفردات أو الكلمات التي يشعر المزارع الوافد بتفسيرها أو توضحيها.

لم تعول التنمية الزراعية واتجاهات البرامج الإرشادية على عرض الأفكار التكنولوجية والمستحدثة فقط بل تعاقدت الحكومية الليبية مع وزارة الزراعة الأسترالية لأقامة مزرعة نموذجية إرشادية بمساحة 400 هكتار لإطلاع المزارعين الليبيين على النظام الزراعي بكامله ولأجراء البحوث الزراعية من أجل مواجهه أي مشكلة تنشأ خلال فترة تكييف النظام الجديد مع الأحوال المناخية البيئية بالجماهيرية الليبية .وعند تقييم المزرعة الإرشادية تلك وجد أن هناك نتائج إيجابية تتصل بعمل تجارب مختلفة على أصناف القمح والفصة*

*الفصة : محصول بقولي .

الملاءمة لمنطقة الجبل الأخضر بالإضافة إلى تجارب حول نوع وكمية الأسمدة المختلفة .

وبالرغم من أن المزرعة الإرشادية أتاحت الإطلاع وعن كثب على الدورة المحصولية قيد التطبيق فإنها لم تستطع أن تحرز نجاحا كافيا في مجال نشاط تربية الحيوانات بسبب مشكلة التسلل وسرقة الأغنام مما ثبط عزم الفريق الحكومي الأسترالي على الاستمرار, وهذا في اعتقادنا هو أحد الأسباب في عدم استقدام المزارعين الليبيين وتدريبهم وعلى الطبيعة في تلك المزرعة , والاعتماد على إحضارهم كمجموعات صغيرة والأشراف عليهم في نقاط محددة.

وبالرغم من الأسلوب العلمي الذي اتبع في تنفيذ نظام الدورة المحصولية للمزارع الليبية إلا انه كانت هناك مشاكل تقنية ترتبط بنظام الزراعة التقليدي كحرث المزارع الليبي أرضه بعمق وعدم اعتياده على البذر ميكانيكيا, واستخدام الأسمدة وتطبيق الأساليب الحديثة في أداره المراعي في حين أن المناوبة بين زراعة الفصة والحبوب تتطلب حرث التربة سطحيا لتلافي دفن بذرة الفصة في عمق الأرض وتحتاج إلى مكافحة الأعشاب الضارة بعناية واستخدام معدات مصممه خصيصا لعمليات العزق والتسميد والبذرة , وأيضا حاجة المزارعين الليبيين إلى بعض التدريب المبدئي على استعمال المعدات رغم بساطتها.

لقد أكدت تلك التجربة ومما لا يقبل الشك على أن الفريق الأسترالي لم تكن لدية قناعة تامة بتنمية قابليات المزارعين والعمال الليبيين , أو أن تدريبهم على العمليات الزراعية قد يصبح له أثر قيم في تنمية البرامج الزراعية في المستقبل . وبعبارة أخرى , لم يكن هناك ربط بين نوع البرامج التدريبية وما يؤديه نظام العرض العملي من دور تعليمي لقد كان من المفروض أن تقدم المزرعة الإرشادية خدمات مساندة أو مكملة للدور الذي اضطلعت به المجموعة التعاونية لمزارعي البذور . وفي الواقع لم تتصل المجموعتان الأستراليتان معا إلا قليلا . أن الأسباب التي أدت إلى مثل هذا الموقف هو ان الفريق الأسترالي لم يستدعى إلا لأقامة مزرعة نموذجية إرشادية ولأجراء البحوث دعما للخطط الإنمائية التي اضطلعت بها هيئة الجبل الأخضر آنذاك, واعتبرت مهمات المزرعة الإرشادية وما يمكن أن تضطلع به نشاطات إرشادية وتدريب المزارعين من الأمور الفائضة عن الحاجة .

وبالرغم من الظروف الغير ملائمة التي رافقت نقل التكنولوجيا والتأثير على المزارع لأجل تغيير نمط أسلوب زراعته التقليدي , فقد حققت التجربة نتائج واقعية باهرة , فخلال زيارة ميدانية لموقع المشروع عام 1982 , وجد أن متوسط غله الهكتار بلغت 1.8 طن من القمح بعد تطبيق الدورة المحصولية الجديدة (لم تتجاوز إنتاجية الهكتار ال600 كجم في بداية السبعينيات) أي ثلاثة أضعاف المعدل السابق تقريبا, وقد تحمل الهكتار الواحد تربية ما يتراوح ال (1.5-2) رأس من [illegible] , وبدت تلك المنطقة الجبلية من أرض الجماهيرية منطقة خضراء بمراعي الفصة المسيجة ذات الإنتاجية المميزة وهي دليل إيجابي لاستجابة الظروف الطبيعية والبيئية للبرامج الزراعية.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن استخدام الأساليب التقنية أو عدم استخدامها كان وما زال يتقرر من قبل الإنسان نفسه, وكذلك يعتمد استخدامها واستنباطها على أغراضه الاجتماعية . فإذا ما خيبت التقنية آمال بعض الأفراد فان غيرهم قد عقدوا العزم على استخدامها بطريقة توصل إلى التنمية. وهكذا فان استخدام التقنية يتوقف على أغراض الإنسان الاجتماعية . فإذا كانت الأغراض سليمة وواضحة فهناك فرصة في أن تؤدي التقنية إلى تحسين الأوضاع البشرية وإذا كانت الأغراض غير واضحة وفيها خلط كبير فأن الفرص لتقبل التقنية تتناقص نسبيا, ولا مفر من مسئولية الإنسان عن استخدام التقنية [9] .

ومع أن التنمية أو إدخال التكنولوجيا في نظر بعض الاختصاصين او المثقفين تعتبر غالبا كأمر مفروغ منه, إلا أن مثل هذه التنمية تتضمن تغيرات معينة في الأشكال الثقافية والاجتماعية والنفسية والتي تطورت واستخدمت لقرون عده. ولهذا فان الطريقة التقنية الأكثر فاعلية يمكن أن ترفض لأن ذلك يحطم أو يهدد تحطيم هذه الأشكال التقليدية بالرغم من القبول العام بفائدة هذه التقنية . ففي الهند على سبيل المثال, كان أكثر المزارعين مقاومة لشراء البذور المحسنة والمنتقاة التي قدمتها الدولة بأسعار معتدلة هم أولئك المزارعون الأكثر تطور, إذ أن شراء البذور واستعارتها كانت تعتبر ولفترة طويلة علامة من علامات الفشل أو الخيبة في الإدارة المزرعية . وقد مست عملية شراء البذور شيئا من كرامتهم واعتزازهم لتعودهم على الافتخار بما يخزنون من محاصيل المواسم السابقة للسنين القادمة . وان تكرار مثل هذه النماذج من السلوك الاجتماعي هي أن تمنع الفرد من معرفة

نتائج الأفعال السلوكية مقدما, إذ أن قابلية التنبؤ ورد الفعل المعروف يصبح فيما بعد الأساس لكل العلاقات التي تبنى عليها التنظيمات الزراعية والمناخ الملائم لاستمرار العمل الزراعي التعاوني في المناطق الريفية[10] .

وفي اعتقادنا فان استمرار السلوكيات التقنية ونجاح التنمية في المجتمع الليبي الريفي يعتمد بصورة كلية على تواصل أنشطة البرامج التعليمية الإرشادية وبرامج تعلم الكبار واستمرار النصح والمشورة في مجال إنتاج المحاصيل الزراعية وفي أساليب الإدارة المزرعية , أي أن استخدام الأدوات فقط لا ينتج عنه مجتمع زراعي متقدم (مجرد تبديل السلوك الشكلي) , إذ من الضروري كذلك حل التناقض بطريقة منتظمة وعلينا استنباط أساليب قانونية لحل التناقض الذي ينشأ عن التغيرات التقنية التي أصبحت جزءا من تصرفات الإنسان وان تمتد الروح الديناميكية أي المتغيرة إلى النظم والعلاقات الاجتماعية حتى يستطيع المزارعون الانطلاق في ميدان الإنتاج الزراعي دون قيود اجتماعية تحد من قدرتهم الإنتاجية .

لقد عبرت التجربة التنموية الزراعية بالجماهيرية الليبية على انه بالرغم من الجهود الصادقة المبذولة لتعزيز دور المزارعين في التنمية باعتبارهم الإدارة القادرة على تطوير الإنتاج الزراعي وما يبذل اليوم من سياسات تنموية وهيكلية لغرض إقامة التوازن بين مطالب واحتياجات المزارعين والأجهزة والمنظمات الرسمية الريفية (كالمؤتمرات الفلاحية ومراكز تنمية المرأة الريفية على سبيل المثال) المسئولة عن برامج التنمية وانجاحها فانه ما زال هناك قصور في أجهزه التنمية الزراعية والإرشادية, فإزاء ضخامة المشاكل الإنتاجية الزراعية وأسلوب معالجتها ونقص الموارد والتسهيلات المرتبطة بنظم الاتصال, فان اتباع سياسة أسلوب , "كل حالة على حده" كأساس لأنشطة الزراعة وبرامج التعليم ونظم إنجازها هو أمر متعذر من الناحيتين الاقتصادية والتنظيمية.

وأخيرا فلا بد من كلمة حق واعتراف بأهمية تلك التجربة الرائدة التي استمرت العشر سنوات , وبذلت جهود صادقة في إعدادها وتنميتها وحققت إنجازات عملية ناجحة , فمن نظام زراعي حدي ولد نظام إنتاجي زراعي غزير (نظام الدورة المحصولية) وانخفضت هجرة الرعاة الرحل انخفاضا كبيرا [11] .ولكن استمرار تلك التجربة ونجاح التنمية

الزراعية لا يتحقق إلا من خلال إقناع المزارعين الليبيين كأفراد بان النظام الجديد المقترح سيعود عليهم بالفائدة وان التكنولوجيا (المحسنة) تعكس وتلائم احتياجاتهم ومواردهم وبالتالي قدراتهم . وهذا ما فعله بعض المزارعين الأستراليين (دور تطوعي) حينما عملوا جنبا إلى جنب مع زملائهم المزارعين الليبيين وبالرغم من وجود خبرة إرشادية للفريق الأسترالي في مجال تنمية المجتمعات الريفية. ولقد أشارت التجربة الزراعية أيضا أن أموالا قد صرفت وأجهزة علمية وفرت وكوادر علمية مختصة جلبت لأجل دفع عجلة التنمية, وهنا لابد من الإشارة إلى أن المساعدات الفنية , مهما كانت نزيهة ومخلصه ستظل مؤقتة ولا تفي بالغرض ومعرضه للانقطاع بين فترة وأخرى ما لم تتصل وتصبح مؤهله ومتلائمة مع القرية الريفية ومشاكلها.

التنمية الزراعية المستدامة في تنزانيا

لقد نوقشت التنمية المستدامة كإحدى القضايا الجوهرية للبيئة , و لم يرتبط مفهوم التنمية المستدامة فقط باستمرار تنفيذ مشروع زراعي معين دون الأخذ في الاعتبار تنظيم وصيانة الموارد الطبيعية وحماية منطقة المشروع بيئيا. لهذا فقد أكدت الدراسات على أهمية مراعاة مخططي التنمية لاستراتيجية التخطيط على المدى البعيد , أي التفكير بأهمية التخطيط لتلك المشاريع كبرامج اقتصادية اجتماعية وبيئية دون النظر إليها كمشاريع تدر أرباح فقط. أن النظرة الموضوعية لمعظم الحالات المرتبطة بتنظيم البيئة وتدعيم برامج المحاصيل التي لها آثار إيجابية على البيئة تحتاج إلى خبرات المخططين في مجال الاعتراف بأهمية السياسة الحكومية لأبقاء استمرار دعم التنمية المستدامة في مجال الإنتاج الزراعي والتسويق وسياسة تسعير المحاصيل والحفاظ على البيئة بشكل عام.

ونشير فى هذا المجال إلى أهمية مشروع الهادو للحفاظ على التربة في منطقة دودوما في تنزانيا بأفريقيا كأحد المشاريع التنموية الزراعية المستدامة . وكان الغرض من المشروع هو تحفيز واستدامة الإنتاجية في منطقة دودوما من أجل تحسين حياة المواطنين , بعد أن فقدت نصف الأراضي التنزانية خصوبتها بسبب تعرية التربة . فقد جاءت نتائج هذا البرنامج إيجابية في مجال حصول المزارعين على الأرباح وتنمية الموارد الطبيعية لمقاطعة دودوما, وكذلك تحفيزهم لبناء مشاريع ناجحة جديدة , مع الاستفادة من الخبرات التعليمية المحلية

والعمل على اعتبار أن تنظيم المشروع ونجاحه له قيمه حيوية في مجال تكامل تنظيم الموارد و كوسيلة تعليمية ذات قيمة لضمان استمرار الأخذ بالتطبيقات البيئية الناجحة بالمستقبل [12].

وصف المشروع

يعتبر مشروع الهادو للحفاظ وصيانة التربة أحد المشاريع التنموية الهادفة الى المحافظة على طوبوغرافية أراضي منطقة دودوما التنزانية . ويقع المشروع في سهل مرتفع في تنزانيا , حيث يغطي مساحة 14.311كم^2, ويبلغ عدد سكان منطقة المشروع ما يقارب ال 967.649 الف نسمة حسب إحصاء عام 1979 , وتبلغ كثافة السكان ما بين 20 إلى 25 شخص بالكيلو متر المربع الواحد خارج مدينة دودوما . وتمتلك المنطقة أعلى معدل من المواشي في تنزانيا ،فقد بلغت ما يعادل ال 2 مليون رأس عام 1978.

وتقع منطقة دودوما في منطقه شبه جافه ،وتعتبر قلب الأراضي الجافة في تنزانيا نظرا لقلة المياه . حيث تسقط الأمطار بشكل مكثف خلال فترة قصيرة يتخللها عواصف بين الحين والأخر , وفقدت 60% من رواسب التربة بسبب التعرية , وتشير الأرقام إلى أن المنطقة تفقد 100 م^3 من التربة سنويا , وساهمت عوامل الرياح وانخفاض الرطوبة على تبخر الرشح الناتج من زيادة المطر . وعموما تعاني أرض المنطقة من انخفاض الخصوبة ونقص العناصر العضوية وارتفاع الملوحة مما سببت جميعا في قلة الإنتاجية ونقص الطعام في الثمانينات, حيث تم استيراد ما يقارب ال 300.000 الف طن من الطعام [13] .

الهدف من المشروع

يهدف مشروع الهادو لمنع وإيقاف تعرية التربة بالاعتماد على التقنيات الاقتصادية والفنية لإصلاح الأرض المستنفذة من اجل زيادة الإنتاج الزراعي، وان الهدف النهائي من المشروع هو الاستمرار وتحفيز الإنتاجية في منطقة دودوما, ولتحسين نوعية حياة السكان الريفيين. واستهدف المشروع تحقيق الأهداف المتخصصة التالية:

1- الاستخدام الدائم والذاتي لعنصر الأرض من خلال التطبيقات الإنتاجية بالاعتماد على التعاون المشترك ما بين المشاريع الزراعية والغابات والإنتاج الحيواني .

2- التأكيد على أهمية الحفاظ على مشاريع المساعدات الذاتية "self help" في مجالي صيانة التربة والمياه.

3-تنمية مفاهيم التطبيقات والأساليب العملية المتعلقة بصيانة التربة والمياه والملائمة لقدرات وإمكانيات غالبية القرويين العاديين وتشجيع التزامهم وتعهداتهم نحو تبني تلك التطبيقات.

4-تدريب المزارعين في مجال التربة والمياه وعلى الطرق الإنتاجية ذات المواصفات الإنتاجية العالية على المدى البعيد.

5-القيام بالحملات التعليمية واستخدام الأفلام والصحف والمجلات ... الخ.للتعريف بالحملة في مجال الحفاظ على التربة والمياه والبيئية , وإشاعة برامجها بين الناس وجعلهم يهتمون بالأسباب التي أدت إلى تلف التربة وكذلك بالفوائد التي يجنوها من خلال الحفاظ على التربة[14] .

تمويل وأدارة المشروع

يرتبط تمويل المشروع بمؤسسه التنمية العالمية السويدية (SIDA) والحكومة التنزانية . فقد تم صرف حوالي ال 15مليون شلن تنزاني للمرحلة الأولى للمشروع ما بين (1974-79)إلى (1984-83)،وما يقارب ال 69 مليون شلن تنزاني للمرحلة الثانية ما بين(86 -1995)وكما هو موضح بالجدول (1).

جدول (1-6) ميزانية مصروفات الأنشطة ونسبها المئوية بمشروع الهادو[15]

المفردات	المصروفات بالعملة التزانية (بالمليون شلن)	النسبة المئوية
الغابات	12.7	25.4
الزراعة	1.7	3.4
الغابات والزراعة	0.8	1.6
الإنتاج الحيواني	0.2	0.4
المتابعة	0.8	1.6
التعليم	5.7	11.4
المؤونة والطعام	19.6	25.2
التكاليف المتغيرة	15.5	31.0
المجموع الكلي للمشروع	50.0	100
النفقات الطارئة	19.1	

وتحملت الحكومة التزانية ما يقارب ال 12.4 مليون شلن تزاني, ففي المرحلة الأولى للخطة , تم التركيز على أهمية بناء الأنشطة التنموية للمجتمع الريفي وعلى برامج المساعدة والبرامج الذاتية "self-help & self reliant" أي على تلك البرامج التي تأخذ في اعتبارها مساعدة الناس كي يساعدوا أنفسهم , والاعتماد على جهودهم الذاتية في تسيير دفة تلك البرامج . ويلعب مشروع الهادو دورا بارزا في تحريك تلك البرامج عن طريق التخطيط الذاتي لجميع تلك الأنشطة من خلال الأقسام الإدارية في القرى الريفية . ويتميز مشروع الهادو أيضا بأهمية صفة التكامل , حيث يشتمل على الزراعة والغابات و الإنتاج الحيواني من خلال تنفيذ استراتيجية شاملة لاستثمار الموارد الطبيعية وأخيرا فان المشروع

يوفر خطة تتضمن نتائج ثابتة للمتابعة والتخطيط بالرغم من التغيرات الحاصلة بالظروف المحلية .

التأثير البيئي للمشروع

بالإضافة إلى ان أهداف مشروع الهادو ترتبط بضمان توزيع الثروة على المواطنين وزيادة مساهمة القرويين في الاقتصاد القومي , فان للمشروع هدف جوهري أساس يرتبط بتنظيم البيئة أي ما يسمى بالتأثير البيئي, ونستطيع القول بأنه ليس هناك تقدم أو رخاء دون المحافظة على المصادر الطبيعية للبيئية , و يتطلب الأمر التماس جدي للذين يعملون على تنفيذ المشروع بالمحافظة على البيئة وصيانة مواردها .

ويتطلب إصلاح الأرض "restoration" كأحد استراتيجيات المحافظة على البيئة العديد من البرامج التنظيمية والإدارية سواء على المدى القصير أو البعيد , والتي تشتمل على تغطية العديد من المواضيع الفنية والتنظيمية والسياسية والمواقف وآراء الناس . وتشكل الغابات أحد العوامل الحيوية للمشروع, حيث تعمل على إصلاح الخلل الناتج من قلة الوقود وتثبيت التربة وتوفير غطاء الأرض والعشب وكذلك الطعام , والعمل على إنتاج (1-2) مليون شتلة وتوزيعها سنويا على المزارعين والمدارس والمعاهد لغرض الاستفادة منها. ولتشجيع زراعة الأشجار في المرحلة الأولى للمشروع , فقد تم الشروع بالإيضاح الحقلي للأشجار وبوشر بزراعة 263 هكتار سنويا, كذلك تسييج القرى بسياج من الأشجار لتحميهم من التعرية والرياح ، وتوفير كمية مناسبة من الغلال من خلال زراعة الأشجار حول المنازل وعلى شكل خطوط وعند حدود القرى والحقول والتي تعمل على تثبيت حدود المزارع وتوفير العشب والوقود والفواكه . و لألقاء الضوء على المنافع التي حصل عليها مشروع الهادو بسبب المحافظة على إنتاج الغابات انظر جدول (2).

جدول (2-2) العمليات والكلف والناتج والدخل المتوقع بمشروع الهادو بمنطقة دودوما لزراعة الأشجار بتترانيا[16]

عمر المشروع (بالسنوات)	العمليات	الكلفة (الأيام –رجل)	شلن تترانى	حجم الناتج المتوقع ($م^3$)	الدخل المتوقع (شلن تترانى)
0	التجهيزات الأولية	40	1400		
1	التخلص من الأعشاب	5	175		
2	التخلص من الأعشاب	3	105		
7	تخفيف الزراعة (عزل شجرة عن الأخرى)	2	70	25	2050
10	قطع الأشجار	2	70	75	6050
10-0	الكلفة الكلية لعشرة سنوات	11	660		
	المساحة الكلية بالهكتار	63	2430	100	8100

ملاحظات:

1-تراوحت فترة المشروع ال 10 سنوات, وتضمنت كلف العمل والمواد المستخدمة والنقل، وبلغت كلفة العامل ال 35 شلن تترانى باليوم الواحد , وبيع الخشب بسعر 28شلن تترانى للمتر المكعب .

2- ارتفع معدل عائد المشروع إلى 14.2% ويعزى ذلك إلى الزيادة الحاصلة (10%) في توقعات الاستثمارات التترانية بمثل هذا المشروع , فقد اعتبر أن ناتج ال100 متر مكعب بالهكتار الواحد كافيا لتوفير الوقود ل 50 مواطن تترانى ولمدة عام واحد.

ولنظام استغلال الغابات فوائد أخرى غير واضحة المعالم, ويتضمن حماية الأرض من خلال إصلاحها وفقا لمقياس متعدد النتائج ضد تعرية التربة وأيضا انتفاع الناس وخاصة

طلاب المدارس عن طريق استخدامهم للطرق العملية بالمحافظة على التربة واستفادتهم من الاعتناء بتربية وزراعة الأشجار بقراهم.

وعمل المشروع أيضا بشكل جيد على إصلاح تأكل الأرض وتنظيم إدارة المياه والسيطرة على تعرية الأرض بسبب الرياح . وقد استخدمت تقنيات ذات كلف متميزة وفعالة لتعطي نتائج واضحة في فترة قصيرة, فعلى سبيل المثال, أعطت زراعة الحبوب والحشائش الخضراء حول جوانب النهر نتائج مثمرة , واصبح بالإمكان إعادة زراعة تلك المساحات بين فترة وأخرى.

وبغض النظر على أهمية الحفاظ على النظام الزراعي , فان من أولويات مشروع الهادو يكمن في زيادة إنتاجية المحاصيل التقليدية بمنطقة دودوما, والعمل على تقليل التقلبات الإنتاجية ،ومساعدة المزارعين على تنظيم السدود والمجاري المائية وتنظيم الري لأراضيهم الزراعية . وقد قام المشروع على بناء المصارف وبلغت نسبة الاستفادة من المشروع ال 20% من قرى دودوما, أي أن 37,500 عائلة قد استفادت من هذا المشروع , واصبح لمزارعهم تنظيم زراعي وخطوط زراعة حديثة وقطع زراعية مستطيلة ونظام صرف جيد. وتشير التجارب التي حصلت في كينيا والهند على أن برامج الحفاظ على التربة قد ساعدت على زيادة إنتاجية الحبوب من اثنين إلى ثلاث أضعاف في المناطق الجافة . ويشير جدول (3-) إلى تباين الإنتاجية والكلف والدخل لبعض المحاصيل بمنطقة دودوما في تنزانيا.

جدول (3) الناتج المحلي الحالي والمستقبلي لبعض المحاصيل قبل وبعد إصلاح التربة بمنطقة دودوما بتنزانيا[17]

المحصول	ناتج المحصول المحلي	ناتج المحصول المحلي المستقبلي
الذرة الشامية	900	1800
الدخن	600	1200
قصب السكر	600	1200

جدول (4-) الكلف والإنتاجية والدخل المتوقع لبعض المحاصيل قبل وبعد إصلاح التربة بمنطقة دودوما في تترانيا[18]

المحصول	الكلفة (بالشلن التترانى)			الناتج الحالي بالكجم/هكتار	الدخل المتوقع بالشلن التترانى	صافي العائد المتوقع بالشلن التترانى
	العمل	الكلف المتغيرة	المجموع			
الذرة	1500	2000	3500	1800	14400	10900
الدخن	1500	1500	3000	1200	7200	4200
سكر القصب	1500	1500	3000	1200	7200	4200

بالإضافة إلى زيادة إنتاجية المحاصيل والدخول المزرعية من خلال تحسين تكنولوجيا المزرعة والمحافظة على غطاء التربة الذي يعتبر الجذر الحيوي لزيادة وثبات الإنتاج الزراعي والحفاظ على التربة للأجيال القادمة , فان للمشروع أيضا تأثيرات هامة في إدارة المواشي . ففي عام 1979 , اتخذ المشروع خطوة جريئة في هذا المجال , فقد اعتبرت منطقة كوندوا ذات التربة المتآكلة خالية من الحيوانات تماما, وتم أبعاد ما يقارب ال 85000 رأس من الأبقار عن طريق توزيعها حول السهول . وبعد عشر سنوات,و من خلال العمل على التحسينات البيئية والجيولوجية الهامة , تحول ذلك النظام البيئي الهش ذو الأرض الخربة المتناثرة الى منطقة تتميز بالعشب والأشجار المتناسقة . حيث تلعب الطبيعة دورا هاما في توفير الاستجمام والمراعي الجميلة و أعاده تربية الأبقار من جديد وعلى أسس جديدة.

وأخيرا فان للمشروع فوائد بيئية غير مباشرة من خلال ما يوفره من برامج تعليمية . فقد اصبح السكان القرويون يهتمون بمشكلة تعرية التربة والفوائد التي يجنوها من خلال تطوعهم بالعمل بأنشطة وبرامج الحفاظ على التربة عن طريق

الإيضاحات الحقلية وإلقاء المحاضرات وحلقات النقاش التي تعقد في قراهم وحقولهم المزرعية.

الدروس المستفادة من مشروع الهادو

يهدف مشروع الهادو/الحفاظ على التربة من خلال تصميم وتنفيذ برنامج ناجح لأبقاء واستمرار التنمية الزراعية التي تعمل على تحويل الأراضي الزراعية المتخلفة ذات العائد البسيط إلى أراضى معمرة ذات عائد اقتصادي جيد . وهناك أربع دروس مستفادة في هذا المجال هي :

أولا: حصول المزارعين على بعض الميزات الاقتصادية وكذلك ما يعود بالنفع على مناطقهم الريفية في مجال تحسين البيئة، فقد أصبحت مشكلة تآكل التربة من مشاكل واهتمامات القطاع الخاص وأيضا المجتمع المحلي ككل وهذا ما يوفر فرص أخرى للاهتمام بتلك المشكلة ووضع حلول سريعة لها.

ثانيا: نجاح المشروع في تحريك السكان الريفيين للاستفادة من البرامج التعليمية واستخدام فلسفة نقل العلوم الزراعية والإرشادية إلى المزارعين من خلال إقامة الاجتماعات الريفية.

ثالثا: يعمل المشروع كإيضاح حقلي لابراز قيمة تكامل أداره موارد المشروع.

رابعا: بالإمكان اعتبار نجاح المشروع كوسيلة تعليمية لضمان استمرار التطبيقات البيئية بالمنطقة وأيضا تشجيع هذه التطبيقات في المناطق الأخرى. فقد بينت المسوحات التي أجريت بعد تنفيذ مشروع الهادو بان 85 %من سكان المنطقة يرتبطون بزراعة الأشجار, أما المناطق التي تتميز باعتدال تآكل تربتها فان نسبة السكان القاطنين قد تجاوزت ال 93% (19).

وأخيرا فانه ليس من السهولة معرفة الفوائد الاقتصادية الحقيقة من ذلك المشروع وذلك لعدم وضوح بعض الفوائد كالتحسينات المتصلة بصيانة الموارد الطبيعية . وبالرغم من ذلك , فان بعض الميزات والجهود كانت واضحة كما هو مبين في الجداول (2-2) ,(2-3), (2-4) السابقة الذكر، وليس بالإمكان معرفة الفوائد في حالة تقييم الإنتاج الزراعي لعدم توفر المعلومات الدقيقة عن الإنتاج والكلف المتغيرة.

العوامل المعوقة للتنمية الزراعية

تختلف الأسباب المؤدية إلى تخلف الزارعة في الدول النامية نتيجة لاختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحيطة بالزراعة. وتعزى بعض الدراسات الى ان الأسباب ترتبط بالعوامل الاجتماعية وضعف كفاءة المؤسسات الاجتماعية والتعليمية , بالوقت الذي تؤكد دراسات أخرى إلى قلة كفاءة العامل الاقتصادي وضعف الكيانات الاقتصادية للمجتمع الريفي. ويبدو أن هناك تداخل واضح بين الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية. ولأجل الوصول الى تصورات ناجحة حول المشكلة الزراعية , يجب العمل على دراسة الظروف المحيطة بها جميعا, ولكننا سنركز في بحثنا هذا على عاملي كلف الإنتاج والمياه باعتبارهما من العوامل الهامة والمحددة لزيادة الإنتاج الزراعي ، وهو في نظرنا ليس بهدف بحد ذاته بقدر ما هو وسيلة لتوضيح بعض الأسباب والاتجاهات المعوقة للتنمية الزراعية.

كلفة الإنتاج عامل معوق للتنمية الزراعية

لا يتقرر رخاء الدول و إنتاج طعام كافي بالاعتماد على التكنولوجيا لوحدها, فباستطاعة التكنولوجيا المساعدة على زيادة الإنتاج الزراعي . لكن برامج التنمية الزراعية واستمرارها في تحقيق الأمن الغذائي تواجه ارتفاع كلفة زيادة الإنتاج الزراعي لبليون ونصف البليون من البشر في العالم الذين ينفقون معظم دخولهم على الطعام. وتتحدد كلفة إنتاج الطعام على مدى توفر الموارد ومستلزمات الإنتاج المحلية كالمياه والأسمدة والأرض الصالحة للزراعة ومواد المكافحة والمهارات الفنية المستخدمة . وتأريخيا, لعبت التكنولوجيا دورا ناجحا في التعويض عن الصعوبات الناشئة عن سوء استخدام الموارد المحلية. ولكن وعلى مدى الخمسة عشر سنة الماضية, اصبح هذا الاتجاه من الأمور الصعبة المنال, ونتيجة لذلك فقد أنخفض إنتاج الطعام بالعالم.

أشارت بعض الدراسات على أن هناك صعوبات تكتنف تحديد مساحة إنتاج المحاصيل بالعالم. وعلى الرغم من ذلك قامت الأمم المتحدة ومن خلال منظماتها الدولية ,التنبؤ في الزيادة المقترنة بمساحة إنتاج المحاصيل ما بين الفترة من عام 1985 حتى نهاية القرن الحالي

وقد استجاب المزارعون المصريون بفاعلية لنتائج البحوث والتكنولوجيا الحديثة , فقد بلغت المساحة المتزرعة من محصول القمح عام 1998 حوالي 2.4مليون فدان , وحقق محصول القمح عام 1998إنتاجا بلغ 6.1 مليون طن مقارنا بحوالي 5.8,5.7مليون طن عامي 1997,1996على الترتيب نتيجة لزيادة معدلات الإنتاجية الفدانية و التي بلغت عام 1998 نحو 2.5 طن فدان بزيادة قدرها 7.2 % عن العام السابق وكذلك التوسع في استخدام الأصناف المستنبطة حديثا طويلة السنبلة عالية الإنتاجية ضمن إطار الحملة القومية للنهوض بمحصول القمح وجهود الإرشاد الزراعي وتطبيق التوصيات الفنية فضلا عن المحفزات السعرية التي تقدمها الدولة للمزارعين. وفي مجال ترشيد استخدام مياه الري ،فقد تقلصت المساحة المزروعة بمحصول الأرز لعام 1998 بنحو 1.2 مليون فدان مقارنة ب 1.5 مليون فدان لعام 1997 بنقص قدره 300الف فدان ،وقد استعاضت وزارة الزراعة للتغلب على نقص مساحة الإنتاجية بالتوسع في زراعة أصناف من الأرز عالية الإنتاج مبكرة النضج قليلة المكث في الأرض والتي تم تعميمها في نحو 60% من المساحة المزروعة ضمن إطار الحملة القومية للنهوض بمحصول الأرز, ونتيجة لذلك , حققت إنتاجية فدان الأرز 3.6 طن عام 1999 مقابل 3.5طن للعام الماضي [22] .

ولعبت تعرية التربة دورا كبيرا في فقدان غطاء التربة الزراعية مما ترتب علية فقدان المساحة المزروعة للمحاصيل بمقدار 25.4 بليون طن من غطاء التربة في العالم والذي سبب في قلة الإنتاجية, وقام مجموعة من العلماء الأمريكان يولايه أوا بدراسة العلاقة بين تعرية التربة وكلفة الإنتاج , وتوصل هؤلاء العلماء إلى أن الانتقال من زراعة الأراضي التي تتآكل تربتها قليلا إلى زراعة الأراضي التي تتآكل تربتها كثيرا تحتاج إلى استخدام كمية من الأسمدة تقارب ال 40 باوند من النيتروجين و 3 باوند من الفوسفات, و 13باوند من البوتاسيوم بالاكر الواحد *سنويا وان هذه الكميات تعتبر من الحاجات المطلوبة للإبقاء على مستوى إنتاج الطعام الحالي دون انخفاض . كذلك فقد بينت تجارب هؤلاء العلماء أن هناك تغيرات تتعلق في كميات الوقود المستخدمة للحراثة والعزق عندما يتغير

*الاكر: وحدة لقياس المساحة

غطاء التربة، ويجبر المزارعون لاستخدام الطبقة التحتية للتربة "Subsoil" في ترقيد النبات, وهو ما يساعد على زيادة التعرية ويرفع من كلفة الوقود المطلوبة للحراث بمقدار 38 % [23] .

طبقا إلى ذلك , ولأجل توفير الطعام تواجه برامج التنمية الزراعية بالعالم ارتفاع كلفة السماد في ناحيتين :الأولى زيادة نفقات الأسمدة طبقا إلى انخفاض مساحة الأرض المزروعة للفرد والثانية ارتفاع كلفة الطاقة للوحدة الزراعية بسبب زيادة كلفة استخدام السماد الكيماوي . من هنا فأن مواصلة نجاح التنمية الزراعية والحفاظ على مستوى كافي لإنتاجية الفرد بات مطلوبا للإسراع في تنمية أسس الإنتاج الزراعي ورفع معدلات الإنتاجية مع اللجوء إلى تقليل نمو السكان،فمع إبقاء العوامل المعوقة للإنتاج الزراعي كقلة المياه والأسمدة وتعرية التربة أصبح من الصعوبة زيادة نمو معدل إنتاج الطعام إلى 3% في العالم [24] .

وفي العالم العربي, سببت عوامل الجفاف وقلة المياه والري والتقطيع الجائر وتقلبات المطر واختلال التوازن بين الري الزائد والصرف القاصر وارتفاع نسبة الملوحة إلى تناقص الغطاء النباتي وتدهور وإغراق التربة وبالنتيجة تدهور مستويات إنتاج الطعام وارتفاع كلفته . ففي الجمهورية الإسلامية الموريتانية كان لعامل الجفاف الذي أصاب البلاد ما بين 1984,1969 دوراً في قصور النظم البيئية وتدهورها. كذلك فأن للاحتطاب وقطع الأشجار لصناعة الفحم(تشير التقديرات إلى إزالة حوالي 80% من الغطاء الشجري في غضون السنوات العشرين الأخيرة) والرعي الجائر والزراعة المطرية دون مراعاة صون التربة قد سبب في تدهور التربة الزراعية وقلة إنتاج الطعام وسبب ارتفاع كلفة الموارد الإنتاجية [25].

وقد سببت مشاكل زحف الكثبان الرملية والرعي الجائر وملوحة الأرض وقله المياه الجوفية والزحف العمراني في تدهور الأرض الزراعية في الكويت وقطر والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة. فعلى سبيل المثال, فقدت البحرين ما يقارب ال 2000 هكتار من الأراضي الزراعية منذ عام 1976 بسبب الزحف العمراني وتدهور المراعي وتقطيع النباتات الخشبية كمصدر للوقود وتعرض التربة للتعرية والتملح. أما لعاملي التعرية بالرياح والانجراف بالمياه فقد سببت في فقدان التربة بالمملكة الأردنية الهاشمية بمقدار 200 طن للهكتار [26] .

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومات العربية للتصدي لظاهرة فقدان وتعرية التربة الزراعية ومكافحة التصحر كإقامة الأحزمة الخضراء لحماية البيئة والطرق من زحف الرمال وتنمية وصون المراعي وحفر الآبار والتنقيب عن المياه الجوفية للمساعدة على التوسع في الزراعات المحمية وإصدار تشريعات لحماية الموارد الطبيعية و أقامه المحميات الطبيعية . فان أثر ذلك بات قليلا وأصبح ضرره عاليا يستنزف قدرات الدول العربية لوحدها على إنتاج طعام بكلف مناسبة والبدء في تنمية زراعية متكاملة بسبب اتساع رقعة التصحر في عدد من القارات وتقلبات المناخ ونوبات الجفاف , مما يتطلب دور جماعي وتعاون إقليمي وعالمي من أجل الوصول إلى قرارات وبرامج تقنية تحقق التنمية الزراعية المنشودة وتقي النظم البيئية المنتجة (الأرض) من التدهور وصون التربة كاستخدام تدقيق تسوية أراضي الحقل عن طريق تقنيات الليزر بقصد الحد من كمية المياه اللازمة لري الحقل بالغمر, والتثبت البيولوجي للكثبان الرملية و إقامة السدود والخزانات وتطوير شبكات الري على سبيل المثال لا الحصر [27] .

أزمة المياه والتنمية الزراعية

تعد مشكلة المياه إحدى المشكلات الرئيسية للصراع بين الدول , ويرجع ذلك الى أهمية المياه بالنسبة لحياة الإنسان , بالإضافة إلى ندرة هذا المصدر الحيوي في بعض المناطق ووفرته في بعضها الأخر. وتواجه الدول العربية مشاكل تحقيق تنمية زراعية اعتمادا على ما تحققه من ممارسات حقلية في استخدام المياه والتي تعتبر العامل المحدد الرئيسي للتنمية الأفقية الزراعية. فقد أكدت التجارب على أن استخدام المياه يعتبر من الممارسات المتخلفة والغير رشيدة والتي أدت إلى إهدار الموارد المائية وخفض إنتاجية الأرض , حيث بالإمكان خفض استخدام المياه وزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة المساحة المزروعة بنفس الوقت.

وتؤكد التقديرات الأولية على أن الوطن العربي يمتلك 338 مليار متر مكعب سنويا من الموارد المائية المتجددة, ويستخدم 83% من أجمالي الموارد للزراعة المروية فقط أي 25 % من أجمالي المساحة المستغلة للزراعة والتي تساهم ب 70% من أجمالي الإنتاج الزراعي العربي. وهذا المؤشر يؤكد على أهمية ترشيد المياه وتقليل الفاقد بالاعتماد عل صيانة وتطوير شبكات الري وتسوية الأراضي الزراعية وتغيير التركيب المحصولي وتطوير نظم الري

كالاعتماد على الري بالرش والتنقيط واستنباط سلالات وأصناف جديدة من المحاصيل الزراعية [28] .

وأشارت بعض الإحصائيات إلى أنه بالرغم من ارتفاع نصيب الفرد من المياه في بعض الأقطار العربية كمصر وقطر ولبنان والعراق والمغرب إلى أكثر من 1000 متر مكعب في المياه سنويا عام 1990, إلى إن تلك الدول ستواجه نقصا ما بين مواردها واحتياجاتها في القرن القادم، فقد قدرت الفجوة عام 2025 الى 29.20 مليار متر مكعب لمصر, و 0.05 مليار متر مكعب لقطر و 2.17مليار متر مكعب للبنان و 15.27 مليار متر مكعب للعراق, و18.2 مليار متر مكعب للمغرب[29] . وهذا ما يستوجب التوقف لدق ناقوس الخطر والعمل بجدية على أهمية استخدام أساليب حسابية دقيقة اقتصادية متصلة بالبيئة الزراعية اعتمادا على عرض المياه المتوفرة والمحتملة وفقا لما يسمى بميزانية المياه، علما بأن استهلاك المدن من المياه في المستقبل سيزداد عندما تتجاوز نسبة السكان ال 75 % بدلا من 60 % في وقتنا الحاضر.[30]

وقد قررت الحكومة المصرية العمل على الاستفادة واستخدام مواردها المائية الحالية بالتخطيط لمشروع توشكي كمشروع زراعي صناعي حضاري يستهدف التوسع في الرقعة الزراعية عن طريق استصلاح واستزراع أراضي جديدة بالاعتماد على مياه قناة توشكى بجنوب الوادي وترعة السلام بغرب القناة. ويهدف المشروع إلى زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال نشر وتطبيق تقنية حديثة على مستوى الحقل وزيادة دخل الريف من خلال إيجاد وظائف جديدة خارج نطاق الزراعة وتمويل استصلاح الأراضي الزراعية الجديدة وتحويلها إلى مجتمعات إنتاجية متكاملة , ذاتية الاكتفاء وتصدير الفائض بالإضافة إلى تبني الأنشطة والمشروعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية والقدرة الإنتاجية والتسويقية والتصديرية الكبيرة.

وعلى الرغم من أهمية المشروع لترشيد المياه واستزراع 1.6 مليون من الأراضي الزراعية ومضاعفة الدخل القومي وتوفير فرص عمل لمواطني القرن الواحد والعشرين إلا أن المشروع يتطلب جهودا إضافية في مجال الاستفادة من الموارد الجوفية والتي تقدر ب 3.1

مليار متر مكعب على مستوى الجمهورية منها 2.6 مليار متر مكعب تعتبر مياه غير متجددة (عميقة)[31] وتوفير القروض اللازمة والعمل على أتباع سياسة تنظيم المياه والتوسع في تطبيق زراعة محاصيل زراعية جديدة ذات مدة قصيرة المكث في الأراضي والاعتماد على طرق ري حديثة تعتمد على أساليب الرش والتنقيط للاستفادة من المياه نظرا لازدياد الفرق بين احتياجات وموارد مصر من المياه التي وصلت إلى 2.55 مليار متر مكعب.

وقد استفادت الجماهيرية الليبية من موارد المياه الجوفية المتجددة و قدرت كمية التغذية السنوية للمياه الجوفية ب 4655 مليون متر مكعب يستهلك 2207 مليون متر مكعب . وتلعب الزراعة والتوسع الزراعي باستهلاك 82% من جملة استهلاك المياه الجوفية. وتعاني ليبيا من نقص المياه نظرا لازدياد الفجوة بين مواردها واحتياجاتها المستقبلية , وتقدر الفجوة عام 2000 ب 5.46 مليار متر مكعب وهذا ما حفز الحكومة الليبية على إقامة مشروع النهر الصناعي العظيم للاستفادة من المياه الجوفية وخاصة من مياه خزان الحجر الرملي النوبي والخزانات المجاورة ونقلها من الجنوب إلى الشمال لإرواء الأراضي الزراعية

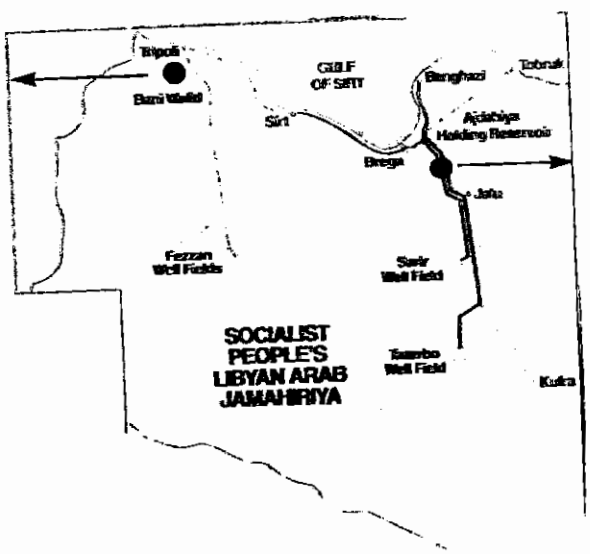

مشروع النهر العظيم والذي ينتج جزء من مياهه من خزان الحجر الرملي النوبي

في بنغازي وطرابلس الغرب وتلك المناطق التي بحاجة إلى المياه. ويعتبر خزان سيدي السايح الخرساني من الخزانات الهامة والذي يعمل على تجميع المياه الجوفية بعد نقلها من الجنوب و إعادة توزيعها على طرابلس بمياه الشرب[32] .

وفي مجال استفادة الدول العربية من برامج المياه الإقليمية المشتركة فقد قطعت جهود كبيرة ما بين كل من مصر وليبيا والسودان بهدف تشجيع التعاون بين تلك الدول لاقتسام الخزان الجوفي للحجر الرملي النوبي, من أجل تحقيق الأهداف الوطنية في الأمن الغذائي وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية من خلال استغلال وأدارة هذا المورد المائي الجوفي الثمين بأسلوب سليم بيئيا . حيث إن اشتراك هذه الدول الثلاث في تنمية الخزان الجوفي في إطار من التعاون الفني أمر ذو أهمية بالغة لاقتصاديات هذه الدول من أجل زيادة فرص الاستثمار وتنفيذ سياسة استراتيجية تنموية زراعية على المدى البعيد.[33] .

وفي المملكة العربية السعودية , ولأجل الحصول على كميات تتناسب وخطط التنمية الزراعية , فقد بدأت وزارة الزراعة والمياه بالمملكة بحفر العديد من الآبار لتحديد الآثار المترتبة على مستويات المياه الجوفية, وأقيمت شبكة هيدرولوجية لتسجيل المعلومات عن تواجد المياه ومصادرها وحركتها ونوعيتها, كذلك جمع المعلومات المتعلقة بالأمطار والسيول والعوامل المناخية الأخرى ذات التأثير المباشر على المياه السطحية, واتخذت إجراءات لحماية الثروة المائية من الضياع وذلك بتنظيم استغلال المياه وترشيد الاستهلاك وسن القوانين التي تهدف إلى المحافظة على هذه الثروة .وبلغت كلفة مشاريع المياه ال 20 مليار ريال. وكان للسدود نصيب من اهتمام وزارة الزراعة, حيث تم تنفيذ 186 سدا بأحجام مختلفة وكذلك توفير المياه لبعض القرى التي يتعذر وجود المياه الصالحة للشرب فيها بواسطة الناقلات [34] .

وعن مستقبل المياه في العالم العربي, فهناك اتفاقيات دولية تشرع وتنظم كيفية استغلال المياه وخاصة تلك الدول التي تقع وتتقاسم المياه من أحواض مائية كاشتراك وتقاسم مصر والسودان وأثيوبيا من حوض النيل,وسوريا وتركيا والعراق عن طريق نهري دجلة والفرات. ويوجد ما يقارب ال 214 حوض مائي مشتركا بالعالم تنازعت عليها الدول مرات عدة, وأن أحد أسباب حرب يونيو 1967 بين العرب وإسرائيل كان المياه فقد

حصلت إسرائيل من خلال احتلالها لأجزاء من الدول العربية على اكثر من نصف ما تستهلكه من مياه سطحية وجوفية [35] ، وكان الاستيلاء على مياه الجنوب اللبناني أحد الأهداف الرئيسية للغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 ويمكن القول بان ما تسعى إليه تركيا من اجل صياغة مبادئ للسياسة المائية على ضوء مصالحها الخاصة هو خروج عن التوصيات والقواعد الدولية التي أقرتها توصيات سالز بورج 1961 وقواعد هلسنكي 1966 وما اتخذته اللجنة الاستشارية القانونية ـالأفرو أسيوية بشان الأنهار الدولية في نيو دلهي عام 1973 فضلا عن مخالفتها للاتفاقيات الإطارية لاستخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1997 .

وفي اعتقادنا فان مستقبل المياه وأثره على تدعيم برامج التنمية الزراعية لا يرتبط فقط بتلك المعاهدات التي تفتقر وتتجاهل أحقية الدول مجتمعة بالاستفادة من المياه التي تستغل دولة المجرى العلوي نتيجة لوضعها الجغرافي والضغط على جيرانها بشكل غير متكافئ كما فعلت تركيا بالعراق وسوريا , بل أن ذلك يتخطى ذلك بالعمل على إحلال سياسة متكافئة تتبنى تعظيم الموارد المائية المتاحة والإقلال من الفواقد المائية وتطوير طرق الري واسترداد التكاليف دون البيع واختيار المحاصيل الزراعية المناسبة وتعديل الدورة الزراعية واستخدام المياه غير التقليدية كمياه الصرف المعاد استخدامه والمياه الجوفية وتنمية الموارد المائية السطحية والتعاون بين دول الحوض الواحد لتنمية هذه الموارد والمياه السطحية وذلك عن طريق الإرشاد المائي وتقييم القياسات المستمرة للمياه والإدارة المائية الجديدة وإصلاح الأجهزة التنفيذية ودعم البحوث العلمية واستمرارها وتنميتها لصالح جميع مستخدمي المياه. وكذلك الاستفادة من كل نقطة مياه باستخدام أحدث تكنولوجيات الري والصرف وبمساعدة دول الشمال المتقدم لدول الجنوب النامي واشتراك تلك الدول المتقدمة مع دعم الجهات الدولية المانحة في الاستثمارات الحقيقية في مشروعات مائية لدعم الموارد المائية في الدول النامية[36] .

العوامل الدافعة للتنمية الزراعية

لقد تأكد بشكل لا يقبل الشك على انه ليس بالإمكان الاعتماد على التخطيط الزراعي ونجاح برامج الزراعة دون التوصل إلى فهم عميق لفلسفة التنمية والعوامل الدافعة

لنجاحها . ويشير بعض الاقتصاديين على أن تكييف قرارات المزارعين الإنتاجية وفقا لمتطلبات السوق تعتبر البداية في نجاح فلسفة التنمية الزراعية . باعتبار أن استراتيجية تطوير الزراعة التقليدية تبدأ من ظروف وإمكانيات المزارع المحلية وما يرافقها من حوافز ومهارات ورأس المال المستخدم.

وفي الآونة الأخيرة , ولأجل تنظيم البيئة وصيانة الموارد الطبيعية والاستمرار في الحفاظ على نظم إنتاجية زراعية قادرة على الوفاء باحتياجات السكان والتصدير , فقد تبنت منظمة الأغذية والزراعة مفهوم التنمية المتواصلة (المستديمة) فيما يتعلق بإدارة وصيانة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيرات التكنولوجية بما يكفل ضمان إشباع الحاجات الإنسانية في الوقت الحاضر والأجيال القادمة .[37] وعلى الرغم من الجهود المبذولة للوصول إلى استراتيجية وفهم كامل لفلسفة ونجاح التنمية , هناك عوامل محددة تعيق إمكانية تحقيق أهداف التنمية الزراعية المتواصلة كعوامل قله المياه وتآكل موارد الأرض كما أسلفنا سابقا وكذلك تقلبات المناخ والإصابة بالآفات الزراعية ومحددات نقل التكنولوجيا ومتطلبات البحث العلمي والظروف السكانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها ظروف التنمية الزراعية في ذلك البلد .

وتشير بعض المؤلفات على انه ينبغي التعامل مع الظروف والعوامل المحددة للتنمية الزراعية جميعا وبصورة إيجابية إذا أريد للتنمية الزراعية الانطلاق . فلا يمكن مثلا التركيز على عنصر توليد التكنولوجيا دون الاهتمام بنقلها وتعليمها إلى المزارع وتهيئة الظروف المناسبة وإيجاد الحلول للمحددات والمشاكل الإنتاجية والتقنية الأخرى من خلال عمل منظم ومتكامل ومترابط موجه باستراتيجية محددة تنفذ من خلال خطط طويلة المدى وبأسلوب إداري جيد. واستنادا على ذلك , ولأجل الشروع فى برنامج وطني تنموي زراعي قادر على العطاء والتعامل مع الظروف والعوامل السابقة , يجب التركيز على الثلاث الركائز التالية :

أولا: برامج تنمية الإنتاج وهي أساس البرامج البحثية الإرشادية - أي برامج توليد ونقل التكنولوجيا التي توفر الظروف المناسبة لتحفيز التنمية الزراعية.

ثانيا: تحديث أجهزة الخدمات المرتبطة بالعملية الزراعية.

ثالثا: السياسات الاقتصادية الحكومية والتي يمكن أن تلعب دورا رئيسيا في عملية التنمية الزراعية والتشريعات التي تسنها لتنظيم النشاط الزراعي[38] .

من هنا فان استراتيجية تطوير برامج التنمية الزراعية تعتمد على تعزيز قدرات المزارعين وتوفير ضمانات استمرار الموارد الطبيعية بشكل كفء مع توفير حد أدنى للأجور والحوافز والمناخ الملائم لاستيعاب التكنولوجيا بشكل متوازن , فعلى سبيل المثال هناك مخاطر جسيمة عندما يتم التركيز على تحسين كفاءة العنصر البشري فقط مما يؤدي إلى هجرة أكفاءالعناصر في القطاع الزراعي تاركة المهارات المتدنية داخل نطاق الزراعة . وهذا ما يستوجب النظر وبشكل فاحص لطبيعة التغيرات الديناميكية لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تصاحب زيادة الإنتاج و إمكانية استخدام الوفر الاقتصادي الذي يصاحب انتقال الزراعة من المرحلة التقليدية إلى المرحلة التجارية .

وتلعب البحوث الزراعية دورا كبيرا في الإسراع بالتنمية الزراعية ويعتبر العمل الحقلي "Farm- level" الدعامة الأساسية للبحث الزراعي لتحديد نوع المشاكل التي تواجه الإنتاج الزراعي من خلال التجارب المزرعية التي توفر سبل زيادة الإنتاج والربحية للمزارعين . وتنجز أغلب البحوث الزراعية وتجارب الأفكار المستحدثة في الولايات المتحدة من قبل المزارعين أنفسهم من خلال حقولهم المزرعية.أما في الدول النامية ومع قلة تعليم المزارعين وعدم الاهتمام بالتكنولوجيا فانهم لا يستطيعون القيام بالتجارب والأخذ بتطبيق الأفكار الزراعية المستحدثة . ولهذا أصبح على الباحثين والعلماء هدف تنظيم جهودهم وتكييفها لتلائم ظروف الحقول المحلية, أي نقل جهودهم في حقول غالبية المزارعين. وعموما فان ما يقارب ال 70% من جهود الزراعة البحثية في العالم ترتبط في العمل بالمزارع التجريبية[39]

أن دعم الجهود البحثية من خلال العمل الحقلي يحتاج إلى مجموعة من العلماء الذين يعملون على تحديد و تنمية مجموعة من الأنواع و الأصناف النباتية والحيوانية المحلية التي تستخدم في تنمية وتطوير الزراعة في المناطق الريفية. كالاستخدام الأمثل في مجال الأسمدة, وتحديد التطبيقات الإنتاجية المثلى للمحاصيل أو الحيوانات، وطرق السيطرة المحلية على الحشرات والأمراض والطرق العملية الناجحة في المحطات التجريبية للوصول الى انتاج زراعي أفضل. وعموما تعني البحوث التطبيقية "Tactical research" على التركيز على غرض

معين لتحسين كفاءة عناصر الأنظمة المزرعية والتي باستطاعة المزارعين العمل على ضمها مع بعض لمقابلة احتياجاتهم وفي مختلف ظروف قراهم الريفية.

ويساعد هذا النوع من البحوث التقنية في الوصول إلى حلول مناسبة لمعظم المشاكل الزراعية التي تؤثر بشكل أو بأخر على مستويات الإنتاج الزراعي .وتعتبر أحد الطرق التنموية لإزالة معظم العقبات التي تواجه الإنتاج سواء في المحاصيل النباتية أو مجال الإنتاج الحيواني ,حيث تدعم مثل تلك البحوث من قبل العلماء الذين يرتبطون بالعديد من المناطق الزراعية في القطر الواحد باستراتيجية تطبيق تلك التكنولوجيا،وتعتبر مثل تلك الإستراتيجية إحدى الوسائل الهامة لنشر التكنولوجيا الزراعية وتدعيم نتائجها التطبيقية على المستوى العالمي.

ولابد أن نشير هنا إلى أن الجهود البحثية تعتبر أساسية وهادفة فقط عندما تستخدم منافعها ونتائج تطبيقاتها بطريقة عمليه عند مستوى المناطق المحلية.وتختزن مكتبات جامعاتنا العربية بالعديد من البحوث ورسائل الماجستير والدكتوراه دون الاهتمام في استخدام تلك البحوث في معالجة مشاكلنا الريفية و الإنتاجية التي يعاني منها القطاع الزراعي. وقد ارتبط مجال دعم البحوث وخاصة دعم بحوث توفير الغذاء بالعالم بالعمل المنجز عن طريق المنظمات البحثية والجامعية وكليات الزراعة في الدول المتقدمة . وان طرق حفظ الطعام والتجارب المتصلة بتثبيت النيتروجين في الجو وزيادة طاقة النباتات عن طريق امتصاص أشعة الشمس وعمليات التنفس المتعلقة بنباتات المحاصيل الاقتصادية أو طبيعة الكائنات المسببة للأمراض النبات أو الحيوان تعتبر تجارب رائدة في هذا المجال وهي بعيدة المنال بل ليس في استطاعة الدول النامية ممارستها وتطبيقها على المستوى المحلي لقلة الإمكانيات البشرية و المادية .

ويعتبر تخطيط مراكز البحوث للمساهمة ببرامج التنمية الزراعية دورا فعالا لمواجهه التغيرات العالمية وتطوير التكنولوجيا المحلية ،وعموما تتطلب استراتيجية تخطيط البحوث خطة قومية تراعي الأتي :

1 -استحداث بحوث وتكنولوجيا حديثة تفي باحتياجات قطاع الإنتاج وترفع كفاءته.

2- تخطيط البحوث لتوفير فرص عمل إنتاجية في كافة القطاعات التابعة والتخطط لتوجيه الطاقة البشرية من الكوادر البحثية لأكثر المواقع حاجة من حيث القيمة الاقتصادية للدولة.

3- تصويب قرارات قطاعات الإنتاج الخاص والعام في ضوء مستجدات البحث العلمي المرتبط بها وتنمية قدراتها التنافسية في إنتاج سلع تصديرية.

4-تنمية قدرة قطاعات الإنتاج لاستيعاب التقنيات الحديثة المطورة محليا لتتواءم مع حاجة هذه القطاعات.

5-تقديم نتائج البحوث القومية المشتركة بين القطاعات في ضوء الخطة العامة المستهدفة إنتاجيا, كل هذا مع ضرورة المشاركة الفعالة للعلماء والباحثين في وضع هذه الخطط البحثية المنبثقة عن الخطة القومية بصورة مرنة تتجاوب مع الحاجة المحلية في كل موقع إنتاجي, وهذا لا يتم إلا في إطار الإستراتيجية العامة للتنمية الشاملة للدولة[40] .

وتشير بعض التجارب الأسيوية الناجحة في مجال إقامة نظم بحثية على المستوى القومي, وقدرتها على تغذية ودعم خطط التنمية الزراعية على أهمية هذا المجال، فعلى سبيل المثال تعمل الفلبين على إيجاد أفضل آلية ملائمة لتخطيط البرنامج القومي للبحوث الزراعية. كذلك قيام كل من الهند وجنوب كوريا وإندونيسيا في تبني آلية جديدة في مجال تنفيذ خطط البحوث الزراعية القومية وبرامج التنمية . ويعود نجاح تخطيط البرنامج البحثي في تلك الدول الى تكييف المؤسسات البحثية و الاهتمام بالتوقعات المستقبلية للبحوث فيما يختص بالمشاكل الناتجة من جراء تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الزراعية . وقد قامت كل من إندونيسيا و بنغلادش في اتخاذ بعض الخطوات الناجحة ومحاولاتها الجادة في إدخال خطط وتوقعات البرامج القومية المستقبلية ضمن تخطيط برامج البحوث. وتشير الإحصائيات, على انه لم يكن لدور البحوث الزراعية أية سمات تذكر في الاقتصاد الإندنوسي قبل عام 1972 , بالرغم من زيادة نسبة المبالغ الحكومية السنوية التي تصرف على البحوث. فقد أكدت نتائج البحوث إلى صعوبة التخطيط والتعاون على المستوى القومي نظرا لعدم كفاءة استخدام وتوزيع موارد البحوث وكذلك لعدم إمكانيه توجيه البحوث وإدارة الجهود للمساعدة في التصدي للمشاكل القومية التي تواجه إندونيسيا في تلك الفترة.

وعلى صعيد مشاركة البحوث في التخطيط الزراعي على المستوى القومي , فقد بينت الإحصائيات على أن صناع القرار المسئولين عن التنمية في معظم الدول الأسيوية ماعدا الهند وماليزيا والفلبين وجنوب كوريا لم يستطيعوا القيام على اتخاذ قرارات ناجحة والعمل على الاستخدام الفاعل لنظم وأجهزة البحث العلمي في تخطيط التنمية الزراعية وبرامجها المختلفة, وهذا يعود إلى تشكك صناع القرار بعدم فاعلية وقدرة البحث العلمي والباحثين على التكيف ومواجهة المشاكل الزراعية والاقتصادية على المستوى القومي . فالبحث العلمي يجب أن يرتبط واقعيا وتطبيقيا بالبرامج القومية للبلد, وأن تصبح الأنشطة البحثية متخصصة ومرنة لمقابلة الاحتياجات المحلية الآنية والمستقبلية, وأيضا ارتباطها بالمقاييس التقديرية المحسوبة وفقا لمبدأ الكلف والأرباح[41] .

وبعبارة أخرى , فان برامج التنمية الزراعية وتقدمها يعتمد بشكل أساسي على ما يركز من جهود في البحوث الحقلية وما يبذل من تقنيات بحثية توفر سبل لإرساء استراتيجية وطنية تعمل على نقل كل ما يستجد من نتائج تكنولوجية رائدة عن طريق دعم مراكز البحوث العالمية. وهذا يتطلب العمل وفق جهود منظومات بحثية عالمية, أي الانفتاح نحو الخارج واستثمار الجهود المحلية بهدف الوصول إلى ابتكارات جديدة توفر تكنولوجيا محلية من خلال جهود مشتركة للعلماء والباحثين والاستعانة بتخصصات مشتركة لتقليل الخطأ الناشئ من جراء تناثر وعدم تكامل التجارب البحثية المحلية, بمعنى أخر , ينبغي على المؤسسات البحثية القائمة في الدول النامية مسئولية رسم استراتيجية قومية تتبنى وضع سياسة مستقبلية لآفاق وتطور العلم ولا تقف في وضع الحلول للمشاكل الآنية , بل تعمل وفق خطط مستقبلية بعيدة المدى, تستهدف تحقيق أغراض التنمية الزراعية من خلال بلورة نظم إنتاجية زراعية متكاملة وفقا لمعطيات العوائد الاقتصادية .

الهوامش والمراجع

1. Ali, ABDIEN M. "Agricultural Extension :Its role in the Agricultural Development of Middle Eastern Countries" Agricultural Education for Development in the middle East, American University of Beirut, Published by the united states Agency for International development, April (24-28), 1979,P.51.

2- كامل ,نضال " الأسس النظرية في التنمية الزراعية العراقية" دار التحرير للطباعة والنشر , بغداد ,1974 ،ص 138.

3- W.A.Lewis, "Economic Development with Unlimited Supplies of Labour". Manchester School papers, May 1964, p (139-191).

4- T.W Schultz " Transforming Traditional Agriculture, New Haven, Yale University Press, 1964, P-20.

5- الفائدي، محجوب عطية " مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي " منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء ،الجماهيرية الليبية, 1992 , ص 249.

6- البير ، مصطفى " التنمية والتحديث", معهد الإنماء العربي , طرابلس , الجماهيرية الليبية، 1980, ص 82.

7-"أمانة الاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي بالجماهيرية ", مسيرة الإنجازات في مجال الزراعة في عشرين سنة , طرابلس , الجماهيرية الليبية, 1989.

8 - د. الفائدي، محجوب عطية " مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي" ص 252 مصدر سابق.

9- الداهري, عبد الوهاب مطر " التنمية الزراعية في المجتمعات التقليدية" دار الطليعة, بيروت ،1966, ص 37.

10-د.الخفاجي،عباس عبد المحسن &د. شلوف، فيصل مفتاح " الإرشاد الزراعي بالجماهيرية الليبية وسبل تطويره " منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء ،الجماهيرية الليبية,1990، ص 122.

11-"سيريز" مجلة الزراعة والتنمية , منظمة الأغذية والزراعة ،رقم 103فبراير, ص 40، 1985.

12- Phase two master plan, 1986/87 –1995/96. Government of Tanzania, Ministry of natural Resources, Forest and Bee- keeping division, Dares-salaam, 1987.

13- W.Ostbert, "The Kondoa Transformation: coming to Grips with soil Erosion in Central Tanzania" Research Report No. 76, Scandinavian Institute of African studies. Uppsala, 1986.

14-L.Nshubemuki and A.G.Mugasha. "The Modification to Traditional shifting Cultivation Brought About by the Forest Development Project in the Hado Area, kondoa ,Tanzania" FAO,1985.

15- "changes in shifting cultivation in Africa. "Seven case studies ,FAO Forestry papers So /1:141-162,Rome, Italy, 1985.

16- Swedforest Consult AB., Report forms the Joint Mission on village forestry and Industrial plantations, Tanzania, January 1987.

17- M. Skutsch,"Why people don't plant Tree" Washington D.C.: Resources for future, 1983.

18- B.K. Kaale,"Tanzania Five year National village plane" 1982/83-1987/88, Ministry of Natural resources and Tourism, Dar-Es-Salaam, 1983.

19- F.B. Kilahawa,"Community Forestry Programs in Tanzania": General Review of the philosophies, Approaches, and achievements, Government of Tanzania, Ministry of Natural Resources and tourism, and the Swedish International Development agency , Dar-Es- Salaam, March 26-28,1984.

20- FAO/union/World Bank Project Cited in lastigzon. World fertilizer progress: USDA Forecast from USDA, Ear, Inputs outlook, and situation, 1984.

21- world watch Institute estimates, based on data from u .s Department of Agriculture and united Nations food and Agriculture Organization, 1985.

22- "مصر الخضراء" صحيفة الأهرام, 2 يناير, 1999.

23- Paul Resenbery, Russel Knutson, and Laccy Harmon, " predicting the effects of soil (Depletion from Erosion) Journal of soil and water conservation, May/June, 1980.
24- Lester R.Brown and Edward C.wolf,"soil Erosions Quiet Crisis in the world Economy". Washington D.C: world watch Institute, September 1984.

25-د.القصاص , محمد عبد الفتاح "التصحر" تدهور الأراضي في المناطق الجافة و سلسلة عالم المعرفة و العدد ,242 , ص 178 , فبراير, 1999.

26-د.القصاص , محمد عبد الفتاح "التصحر" تدهور الأراضي في المناطق الجافة, ص 126 ,1999, مصدر سابق.

27- د.القصاص , محمد عبد الفتاح "التصحر" تدهور الأراضي في المناطق الجافة, مصدر سابق.

28- مخيمر, سامر & حجازي,خالد. " أزمة المياه في المنطقة العربية" الحقائق والبدائل الممكنة. سلسلة عالم المعرفة , العدد 209,ص ص (139-140) , مايو, 1996.

29- مخيمر, سامر & حجازي,خالد. " أزمة المياه في المنطقة العربية" الحقائق والبدائل – ص 212 ,1996,مصدر سابق.

30- البكري, بشير " التعايش مع ندرة المياه في عالمنا المعاصر" صحيفة الأهرام, 7سبتمبر, 1998.

31-مخيمر, سامر & حجازي,خالد. " أزمة المياه في المنطقة العربية" الحقائق والبدائل الممكنة, ص- 1996,46, مصدر سابق.

32-"سيداري" نشرة دورية, السنة, العدد الثاني, مارس , 1996.

33- "سيداري" نشرة دورية, السنة, العدد الثاني, مارس , 1996, مصدر سابق.

34-" السعودية تنفق 20 مليار ريال على مشاريع المياه" مجلة الوسط , أسبوعية سياسية مستقلة . العدد 357, p.38 , نوفمبر, 1998.

35- المنصور, عبد العزيز شحاته " القانون الدولي وبورصة المياه" صحيفة الأهرام, العدد 40534, 1997 .

36-" مستقبل المياه في القرن القادم " صحيفة الأهرام, العدد 41103 ,يوليو, 1999 , ص-13.

37- FAO " Substainable Development and the Environment" FAO Policies and Actions. Stockholm ,1972,R10, 1992.

38- د. عبد السلام , محمد السيد " الأمن الغذائي في الوطن العربي" سلسلة المعرفة , العدد 230, ص ص (333-334) ,1998 .

39-The Rocke Feller Foundation " Research to Meet U.S and world food needs" conference Report vol .11. 1975 Reprinted by Permission of the rocke feller Foundation.

40- قنديل . السيد عزت " تخطيط البحث العلمي وتحديات التنمية" صحيفة الأهرام , العدد 39417, نوفمبر, 1994.

41- Jaseph C. Madamba. "Strenghing National Agricultural Research" The Role of international Associations, Regional Paper, Asia , Isnar, iads, Bellagio Workshop, international (Agricultural Development Service, nov, 30/Dec, 4, 1998.

مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

ترشيد استخدام المياه في الري
بين الفكر المعاصر والشريعة الإسلامية

د . صالح بن غانم السدلان

أستاذ الدراسات العليا بكلية الشريعة - قسم الفقه
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

مقدمة البحث :

* تعتبر الزراعة من أقدم المهن في التاريخ الإنساني ؛ فقد بدأ الإنسان حياته بالصيد ثم انتقل إلى الحراثة، ولم يكن في وسع الإنسان في أي زمن من الأزمان أن يتخلى عن الزراعة ؛ بل إن التقصير فيها يؤدي إلى كوارث كثيرة وأزمات متعددة!! .

من هنا نجدُ أن التشريعَ الإسلاميَّ قد عُني بالزراعة بشقيها«الحيواني، والنباتي» وبالمياه وتوفيرها للمزارعين؛ فقد دعا الإسلام الإنسان إلى استغلال الأرض التي جعلها الله مصدراً لمعاشه ، وسبباً من أسباب رزقة ، وبيَّن له الطريق الأمثل الذي يجعله يستثمر هذا العنصر، ويحسن استغلاله؛ بحيث يُدرُّ أكثر ما يمكن من خيرات وينتج أكبر قدر ممكن من السلع .

فإنه لما ذكر الخالق سبحانه ابتداء خلق الإنسان ؛ ذكر مايسَّر له من الرزق ليتدبر كيف خُلِقَ طعامُه الذي هو قوامُ حياته وكيف هيأ له أسباب المعاش ليستعد به للميعاد قال تعالى : ﴿ فَلْيَنظُرِ الإِنسَانُ إِلَىٰ طَعَامِهِ ﴿٢٤﴾ أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا الأَرْضَ شَقًّا ﴿٢٦﴾ فَأَنبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ﴿٢٧﴾ وَعِنَبًا وَقَضْبًا ﴿٢٨﴾ وَزَيْتُونًا وَنَخْلاً ﴿٢٩﴾ وَحَدَائِقَ غُلْبًا ﴿٣٠﴾ وَفَاكِهَةً وَأَبًّا ﴿٣١﴾ مَّتَاعًا لَّكُمْ وَلأَنْعَامِكُمْ ﴿٣٢﴾ ﴾[1] .

في هذه الآيات توضيح وبيان لربط الأسباب بالمسبِّبات ، والحث على الأخذ بها وبيان أن الماء وحراثة الأرض مهم في إنبات النبات ، وفي هذا تكامل للغذاء ، وجمال للطبيعة ، ومتعة للحياة ، ونجاة في الآخرة .

* فالأرض مصدر ثروة يجب علينا العناية بها فإذا تعطلت لم تثمر ولم تنتج وإنتاجها يتوقف على بذرها، وبذرها يتوقف نموه على الري بالماء، وبه تنتج-بإذن الله- صنوفاً جيدةً من الزروع، وألواناً شتى من الثمار، قال تعالي: ﴿ ..... وَتَرَى الأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴾[2] .

* والماء يوجد في الطبيعة على هيئة بخار في الهواء، أو على صورته السائلة فيستقر -بإذن الله- في الأنهار، والبحار، والمحيطات، والبحيرات، والآبار، والعيون،

وقد ورد في القرآن الكريم بمعناه الذي نعرفة أكثر من ثلاثٍ وستين مرةً ؛ قال تعالى ﴿ وأنزلنا من السّماء ماء بقدرٍ فأسكنّاهُ في الأرْضِ وإنّا عَلَىٰ ذهابٍ به لقادِرُونَ ﴿١٨﴾ ﴾[٣]

* فالماء هو الحاضن الأول للحياة؛ منذ نشأتها، وسيبقى إلى أن يأتيَ أمر الله عصباً لها ومن أهم مكوناتها.

وهو النعمة المهداة من الخالق سبحانه إلى مخلوقاته، كي تستمر في العيش إلى ما شاء الله لها، وصدق الله العظيم إذ يقول في محكم كتابه ﴿ ..... وَجَعَلْنا مِن الماء كُلَّ شيءٍ حيٍّ ﴾[٤] .

* ويشغل الماء سائلاً ومتجمداً ما يقرب من ($\frac{٣}{٤}$) مساحة القشرة الأرضية وهو المادة الأكثر شيوعاً على الأرض، ويغطي أكثر من (٧٠٪) من سطح الأرض، ويملأ المحيطات، والأنهار، والبحيرات، ويوجد في باطن الأرض، وفي الهواء الذي نتنفسه، وفي كل مكان، فلا حياة بدون ماء ؛ قال تعالى ﴿واللّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ ﴾[٥] ، وعلى الرغم من التأكيد على أن الماء خلق لمنفعة البشر جميعاً، وهو ملك مشترك بينهم لا يسوغ لبعضهم الإنتفاع به وحرمان البعض منه، أو فرض سلطانهم على جزء من وعائه «البحار أو الأنهار أو المحيطات أو العيون أو الآبار أو غيرها»، والإستئثار به والهيمنة عليه دون الاخرين؛ إلا أن الأنانية البشرية، ونظريات الدفاع عن المصالح الوطنية، قادت الدول المعاصرة إلى الخروج عن تلك الأنظمة ، وبدا بينها النزاع حول تقسيم المياه . ولتلاشي النزاع حول هذه القضية؛ لجأت الدول في أيامنا هذه إلى وضع القواعد القانونية، والإتفاقيات التي تنظم كيفية الإنتفاع بالموارد، والثروات المائية.

* ولكنَّ الإنسان في انتفاعه بالماء، لم يكن حريصاً ولا رشيداً؛ فقد فعل ويفعل كل يوم من الأنشطة، ما يضر به وببيئته باستغلاله الجائر،غير المنظم لأغلى، ثروة وتلويثها بالنفايات، والفضلات السامة، وقد أضحت هذه المشكلة من المشكلات الخطيرة، التي تهدد الإنسان ذاته، فضلاً عن سائر الكائنات الحية الأخرى الحيوانية والنباتية.

* إن ما يزيد عن (٣/٤) المعمورة ، يعيشون حول المجاري المائية من بحار، وأنهار وبحيرات، وعيون؛ مما يجعل هذه البيئة أكثر عرضة للإستنزاف والتلويث.

ومن هنا يأتي دور القواعد الشرعية والتنظيمية في بيان كيفية التعامل مع الماء وثرواته والحفاظ عليه ، **وأول هذه القواعد الإيمان بأن ترشيد استخدام المياه والمحافظة عليها واجدب شرعي والشرع ينبذ الإسراف في كل صوره** ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾[٦] كما أن المسلم في سلوكه الاستهلاكي للماء ، وغيره ، بل وفي جميع تصرفاته يجب عليه أن يستشعر مراقبة الله له ؛ ونتيجة لذلك الشعور، يزن تصرفاته بميزان الشرع؛ فإذا كان **مباحاً** فعله وطمع في رضا الله عليه وإذا كان **حراما** أو **محظوراً** تجنبه وخشي عقاب الله فيه ﴿ ... فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور ٦٣]

ألاَ يتعظ قومٌ أفسدوا الهبة الضخمة والنعمة العظيمة، التي وهبها الخالق أياهم!

ألاَ يزدجر الذين دمروا التوازن البيئي واستخفوا بمقومات البيئة! إن مما يؤسف له أن ملامح الجمال على وجه الأرض مهددة بالزوال بل وباتت في خطر؛ فتلك الغابات التي هجم الإنسان عليها حرقاً وتقطيعا ، وتلك المياه التي عبث بها تلويثاً ، وإسرافاً، وتبديدا، وتلك الثروة الحيوانية التي أهملها، والمعدنية التي تقاعس في الحفاظ عليها، وكذلك الهواء الذي أفسده ، والطاقة التي بددها؛ ما جزاؤه إذن إلا الوبال وأمراض التلوث وضياع مصادر الثروة وهدرها ونفادها!! ﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ وَلَعَذَابُ الآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰ﴾[٧]

* إن هذه النعمة المهداة والتي تمثل بيئة متكاملة ملائمة لمقام الإنسان لا تدوم إلا لمن انتهج المنهج الإيماني في طاعة الله ورسوله في طريقة استخدامه هذه النعمة ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم ....﴾[٨]

* ماذا بعد أن ثبت بالعلم القطعي أن دعامة الحياة هي التي قال عنها نص القرآن الكريم ﴿وجعلنا من الْماءِ كُلّ شيْءٍ حيّ﴾[9]. أي أنه أذا فسد الماء فسد سائر المحيط الحيوي للأرض ومن مكوناته الغطاء النباتي بثماره وأرزاقة قال تعالى ﴿الَّذي جعَل لكُمُ الأرض فراشا والسَّماءَ بناءً وأنزل من السَّماءِ ماءً فأخْرَج به من الثَّمرات رزْقًا لَّكُمْ فلا تجعلُوا لله أندادا وأنتُمْ تعلَمُون ﴿٢٢﴾﴾[10].

والمؤكد أن الإنسان إذا طال إفساده للماء فإن الله تعالى قادر على حرمانه منه؛ قال تعالى ﴿وأنزلْنا من السَّماءِ مَاءً بقدرٍ فأَسْكَنَّاهُ في الأرْض وإنَّا علىٰ ذهابٍ به لقادرُون﴾[11] فيغورُ -بإذن الله- في الأرض في طبقاتها الجيولوجية السحيقة، بكسر أو شق، أو فالق، في الطبقات الصخرية، أو بالتبخر السريع وتعطيل قانون التكاثف أو بغير ذلك من الأسباب فالذي أمسكه بقدرته قادر على تبديده وإضاعته فليعتبر كل ذي قلب مفتوح وحسٍ بصير وليتدبر ما وراء ذلك من حكمة وتقدير.

-أيها الحضور الكرام-

* إننا يجب علينا أن نعظم الإستفادة من المياه وأن نحول هذه الإستفادة منها إلى إنتاج أكثر وعائد أكبر . نعم علينا أن نعيش ليس في الحدود المتاحة للمياه بل علينا أن نواجه الطلب الزائد عليه في المستقبل؛ لأن أزمة المياه الطاحنة التي تكاد تدق الأبواب تطالبنا بوضع سياسة مائية رشيدة واضحة المعالم؛ فتقوم هذه السياسة أول ما تقوم على تحسين نظم الري والحد من الإسراف الحادث الآن في الزراعة؛ بأن نقنن مقدرات المياه للري ونحسبه بالعائد من الزراعة وذلك بتغييرالأنماط الزراعية، والبحث عن آفاقٍ جديدة أسلوباً، وعملاً، زراعةً ومقاومةً، حمايةً، وعلماً ونعي جيداً أن شعوباً كثيرة حولنا تعاني من عطش شديد ونضوب في المياه!! .

إن أمامكم اليوم -حفظكم الله- مهمة صعبة للغاية، وهي جزء من حرب المياه القادمة فلنحذر قبل أن تندرس حضارتنا الزراعية التي تمتد على مدى تاريخ البشرية

كلها تلك المهمة هي تطوير الزراعة وهذا لن يتحقق إلا من خلال ترشيد استخدامنا لمياه الري، على ضوء الضوابط الشرعية المنظمة لذلك، مقارنة بالفكر المعاصر في أيامنا.

ومساهمة مني في آداء هذا الواجب العظيم سأعالج -إن شاء الله- هذا الموضوع من جوانبه الشرعية والفكرية في هذا البحث المتواضع مثنياً على جهود جامعة الأزهر في خدمة العلم والدين وخاصاً بالذكر مركز «الشيخ صالح كامل للإقتصاد الإسلامي» الذي ما فتيء يخدم قضايا المسلمين الاقتصاديه ويعالجها على ضوء القواعد الشرعية والضوابط الفقهية ممزوجةً بالفكر الاقتصادي الحديث سائلاً الله تعالى إن يوفق العاملين للإسلام في كل مكان وأن يشد من أزرهم وأن يأخذ بأيديهم إلى ما ينفع المسلمين في دينهم ودنياهم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الباحث/

أ : د. صالح بن غانم السدلان

العناية بالماء والري عبر التاريخ

لا يخطر في أذهان البشر مجرد احتمال انحباس المطر عنهم ، ولم يخطر في بالهم تقلص الأرض إلى نصفها أو ربعها أو.. أو لأن ذلك من ضروريات الحياة ومستلزمات التسخير الإلهي الذي لا يمكن الإستغناء عنه في الحياة قال تعالى :﴿ اللَّهُ الَّذِي خلق السموات والأرض وأنزل من السَّماء ماءً فَأَخْرَج به من الثَّمَرَاتِ رزقًا لَكُم وسخّر لكُمُ الْفُلْك لتجْرِي في البحر بأمْره وسخر لكُمُ الأَنْهَار ﴾[١٢]

ولأهمية موارد المياه ، والمحافظة عليها ، حاول الناس عبر تاريخهم زيادة مواردهم المائية فحاولوا الاستمطار، وصلوا لله واستسقوه ، ورغبهم أنبياؤهم عليهم الصلاة السلام بالتوسل إلى الله وطلب المغفرة والتوبة عن الشرك ؛ ليُدرَّ عليهم السماء، ويحيي زروعهم وبساتينهم بالقطر، ويزيدهم قوة إلى قوتهم بالدر، والنسل؛ يقص علينا القرآن الكريم ذلك في قوله تعالى ﴿ وإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ ﴿٥٠﴾ يَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٥١﴾ ويَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ويَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ ولَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ ﴿٥٢﴾ ﴾[١٣]

«فقد رغبهم **هود عليه السلام** بكثرة المطر وزيادة القوة؛ لأنهم كانوا أصحاب زروع: وبساتين وعمارات ؛فحبس الله عنهم القطر، بسبب شركهم وذنوبهم، وأعقم أرحام نسائهم ثلاث سنين؛ فوعدهم هود عليه السلام على الإستغفار، والتوبة كثرة الأمطار ، وتضاعف القوة بالتناسل»[١٤].

وقال تعالى : في سورة نوح عليه السلام : ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴿١١﴾ ويُمْدِدْكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ ويَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ ويَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَارًا ﴿١٢﴾ ﴾[١٥].

قال مقاتل :(لما كذبوا نوحاً زماناً طويلاً حبس الله عنهم المطر وأعقم أرحام نسائهم أربعين سنة فهلكت مواشيهم وزروعهم فصاروا إلى نوح واستغاثوا به فقال ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ ففي هذه الآيات والتي سبقت دليل على أن الاستغفار يستنزل به الرزق والأمطار وفيه بركات السماء والأرض)[١٦].

ويقول الحافظ ابن كثير : (أي إذا تبتم إلى الله واستغفرتموه وأطعتموه كثُر الرزق عليكم ، وأسقاكم من بركات السماء ، وأنبت لكم من بركات الأرض ، وأنبت لكم الزرع وأدر لكم الضرع ، وأمدكم بأموال وبنين ، أي أعطاكم الأموال والأولاد ، وجعل لكم جنات فيها أنواع الثمار ، وخللها بالأنهار الجارية بينها)[١٧]، والاستسقاء وطلب الغوث والماء في شريعتنا وهو سنة في أحكام ديننا فقد استسقى **نبينا محمد** ﷺ فخرج إلى المصلى متواضعاً متذللاً متخشعاً مترسلاً متضرعا، وحسبك به فكيف بنا وحالنا لا يخفى! فأنى نسقى !! **وجاء الواقع التطبيقي والعملي لتاريخ المسلمين** يوضح اهتمامهم بالمياه ، وضرورة تأمينها للناس لصلاح حالهم ،وارتفاع مستوى معيشتهم.

وقد بينت السنة النبوية حقوق الإرتفاق ووردت الأدلة والتطبيقات التاريخية للمسلمين على تطبيق المصلحة العامة في ملكية المياه، وخُفضت وظيفة الزكاة من العشر إلى نصف العشر فيما سقي بمؤنة.

ومع اتساع الفتوحات الإسلامية واهتمام المسلمين بالأرض وفرض نظام الخراج وحفاظاً على المستوى اللائق لمعيشة رعايا الدولة الإسلامية عُنى الخلفاء المسلمون بالري والمياه، وحفر الآبار ، والأنهار، وكثر الطلب على حفر الأنهار؛ لحاجة الناس إلى المياه وكثرة الإقطاعات والإحياءات وتوفير المياه اللازمة للري والصالحة للشرب من المياه العذبة .

من ذلك أنه لما قدم الأحنف بن قيس على عمر بن الخطاب رضي الله عنهما في وفد من أهل البصرة فجعل عمرُ يسألهم رجلاً رجلاً، والأحنف لا يتكلم؛ فقال له

عمر ألك حاجة؟ فقال : يا أمير المؤمنين «إن مفاتيح الخير بيد الله وإن إخواننا من أهل الأمصار نزلوا الأمم الخالية بين المياه العذبة، والجنان المعلقة، وإنا نزلنا أرضا نشاشاً : لا يجف مرعاها ؛ ناحيتها من قبل المشرق البحر الأجاج ، ومن جهة المغرب الفلاة العجاج؛ فليس لنا زرع وضرع؛ وإلا ترفع خسيستنا وتجبر فاقتنا فكل القوم هلكى!! فأمر عمر أبا موسى الأشعري فحفر لهم نهر الأُجانة بالبصرة»[١٨]. وهذا يدل دلالة قاطعة على أن للماء دوراً حيوياً في تقدم بل وبقاء الحضارة الإنسانية.

ويحدثنا التاريخ «أن الحضارات الأولى قد نهضت في وديان الأنهار الكبيرة ، في وادي النيل في مصر وشمالي السودان ، ووادي دجلة والفرات في بلاد مابين النهرين ، ووادي السند في الهند وباكستان ، ووادي هوانج في الصين ، وأنشأت كل من هذه الحضارات أنظمة ري كثيرة طورت الأرض وجعلتها منتجة . «وقد انهارت تلك الحضارات حينما نضبت موارد المياه أو عندما أساء الناس استخدام هذه الموارد؛ .جاء في التاريخ القديم أن الرومان قد شقوا القنوات لجرِّ الماء، وأنشأوا الخزانات المائية في أرجاء امبراطوريتهم، وأحالوا المناطق على طول ساحل الشمال الأفريقي إلى حضارة مزدهرة، وبعد ذهابهم طويت مشاريعهم المائية ، وفي الوقت الراهن صارت هذه المناطق أماكن صحراوية»[١٩]؛ فالضرورة إذن داعية إلى الحفاظ على كل قطرة من الماء ليس لأن ذلك أمراً دينياً يجب الإلتزام به فحسب بل هو مسألة ترتبط بمسار الحياة وتتابع الأجيال واستمرار حضارتها وضمان بقائها فأينما وجد الماء وجد الإنسان؛ ووجدت حضارته فإذا نضب معين الماء أو قل دالت الحضارات وطويت الآمال والطموحات! والتاريخ -كما أسلفت- خير شاهد على ذلك.

الري معناه - أنواعه - مصادره على ضوء الفكر المعاصر:-[٢٠]

الري سقي الأرض بالمياه بالطرائق الاصطناعية ، وتوفير الماء الضروري لنمو النباتات في المناطق التي تعاني من ندرة الأمطار ، أو عدم سقوطها ، ويمكن الحصول على الماء المستخدم للري من البحيرات والأنهار والجداول والآبار.

مصادر مياه الري : يستلزم الري توافر مصادر كبيرة للمياه العذبة . وتعتبر المياه السطحية والمياه الجوفية المصدرين الرئيسيين للمياه العذبة :-

المياه السطحية ، توجد فوق سطح الأرض في الجداول والأنهار والبحيرات ، وهي المصدر الرئيسي للمياه المستخدمة لأغراض الري . وتتكون المياه السطحية في الغالب من الأمطار والثلوج حيث تنساب في الغالب من الأمطار والثلوج حيث تنساب مياه الأمطار فوق سطح الأرض وتتجه نحو الجداول والأنهار ، وتتراكم الثلوج في فصل الشتاء بكميات هائلة فوق المرتفاعات والجبال ، وتذوب في فصل الربيع ثم تنساب نحو المياه السطحية .

المياه الجوفية : هي المياه المختزنة تحت سطح الأرض في الفراغات بين الصخور والفراغات البينية لحبيبات الرمل والمكونات الأخرى للتربة . تملأ المياه الفراغ كلما تحركت المياه داخل التربة وتصل في النهاية إلى طبقة صخرية أو ترابية . وتصبح الأرض الموجودة فوق هذه الطبقة منطقة مشبعة بالماء وتدعى الطبقة الصخرية المائية.

وهناك مصادر مائية أخرى ومنها :

* جمع مياه الندى واستخدامها في الري .
* مياه الصرف الصحي المعالجة في ري بعض المحاصيل .
* استخدام مياه البحر لأغراض الري أذا ما أزيلت الأملاح منها .

طرق ري المحاصيل

توجد أربع طرق رئيسية للري وهي :

١- **الري السطحي** : وهذا النوع من أكثر الطرق شيوعاً وله أسلوبان هما الري بالغمر والري بالخطوط وتستخدم هذه الطريقة في ري بعض المحاصيل الزراعية كالأرز والقمح والبرسيم .

٢- **الري بالرش** : ويتم بواسطة أنابيب ممتدة على سطح الأرض أو مثبتة فوق النبات ويستخدم الري بالرش في معظم أنواع المحاصيل كالعنب والبطاطا وغيرها .

٣- **الري بالتنقيط** : ويتم من خلال فتحات صغيرة تدعى منقطات ويستخدم في جميع أنواع المحاصيل الزراعية وهو طريقة مثالية في المناطق التي تعاني من ندرة المياه .

٤- **الري تحت السطحي** : ويتم سقي التربة بالمياه من تحت البزور بواسطة أنابيب أو قنوات مدفونة تحت سطح الأرض، ويبقى سطح التربة جافة وهي طريقة مكلفة لكنها مثالية في توفير المياه .

أهمية المياه وعناية الشريعة الإسلامية بالثروة المائية:

«إن الماء ينفرد من بين المواد اللازمة لقيام الحياة على الأرض بأنه أعظمها أهمية وأوسعها انتشاراً، وأعجبها شأناً، ومع ذلك فما أقل ما يعرفه سواد الناس عنه!

فهو أصل الحياة وسرها؛ فينبغي علينا إزاء هذه النعمة الغالية أن نحميها من عوامل الهدر والإسراف والتلوث .

نعم إن الكلام عن أهمية الماء يعد هو المقدمة الأولى لبيان القواعد الشرعية المقررة لحمايته سواءً بالنهي عن إفساده وتلويثه؛ أم بالنهي عن الإسراف بإستعماله واستنفاد ثرواته؛ ذلك أن أهمية الشيء ومصلحته وفائدته هي الأساس الأول في العمل على حمايته .....ولا غرو فإن الماء أصل الحياة فمن دونه لا توجد الحياة ابتداءً ! وبغيره لا يعيش انسان ولا حيوان ولا طير ولا نبات ! يقول تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَا من السَّمَاء ماء بقدرٍ فأسْكَنَّاهُ في الأَرْضِ وإنَّا علىٰ ذَهَابٍ بِهِ لقَادِرُونَ ﴾[٢١] فلكي تبقى الأحياء إذن لابد لها من تناول الماء والتغذي به بالسقيا أو بالري أو بالشرب وبدونه تختفي كافة الكائنات الحية ويسود الجفاف والتصحر!!»[٢٢].

وإليك بعض الجوانب التي تُبرز أهمية الماء وحيويته للكائنات الحية

أ/ الماء هو النواة الأولى في تركيب خلايا الأجسام الحية:[٢٣]

فقد أثبت علم الخلية أن الماء هو المكون الهام في تركيب مادتها حيث يدخل في جميع خلايا الكائنات الحية بمختلف صورها، وأشكالها، وأحجامها، وأنواعها، وهو يمثل ٩٠٪ من أجسام الأحياء بما في ذلك الإنسان، ويتفق ذلك مع **ما قاله المفسرون** في قوله تعالى ﴿ وجعلْنَا من الْماء كُلَّ شيْءٍ حيٍّ أَفَلا يُؤْمنُونَ ﴾ حيث قالوا:

إن الماء سبب حياة كل شيء حي على سطح الأرض أو في سمائها وبدون الماء لا يمكن لخلايا الجسم الحي أن تحصل على غذاء فالماء هو الوسط الذي تجرى فيه كافة

العمليات الحيوية من هضم ، وامتصاص ، وبناء ، وهو ضروري لقيام كل عضو في جسم الإنسان بوظائفه على الوجه الأمثل ، ويحمل من الصفات ما يمكنه من إعادة الحياة على سطح الأرض؛ بغض النظر عن كونه عذباً فراتاً، أم ملحاً أجاجا، كما أن الماء ضروري لنمو النباتات التي تتغذى بها الحيوانات ، والتي منها يتغذى الإنسان، وبدون الماء تكون الأرض مواتاً ونظراً لأهميته جعله الله حقا شائعا بين البشر جميعاً فحق الإنتفاع به مكفول بلا احتكار ، ولا إفساد ، ولا تعطيل .

ب/ **الماء يشكل تضاريس الأرض:**[٢٤]

يقوم الماء بتشكيل تضاريس الأرض؛ فالمطر يهطل على اليابسة، ويجرف التربة إلى الأنهار ، ومياه المحيطات تلتطم بالشواطيء بقوة ،مكسرة الهوة الصخرية على الشاطيء والمثالج تشق مجاري الوديان وتقطع الجبال ، ويحول الماء دون تغير مناخ الأرض إلى البرودة الشديدة ، أو الحرارة الشديدة، وقد كان الماء ولا يزال عبر التاريخ عصب الحياة؛ فقد ازدهرت الحضارات المعروفة حيثما ما كانت مصادر الماء وفيرة كما أنها انهارت عندما قلت مصادر المياه.

ج/ **أهمية الماء للإستعمال الشخصي:**[٢٥]

يستعمل الناس الماء لأكثر من غرض ففي المنزل : يستعمل الناس الماء لأغراض كثيرة منها : التنظيف والطبخ والاستحمام والتخلص من الفضلات ..... الخ.

ولكن نقولها وبكل أسف والكل يعلم أن استعمال الماء في المنازل في أيامنا هذه يعتبر ضرباً من الرفاهية لكثير من الناس؛ فهم يستهلكون من الماء أضعاف أضعاف حاجتهم يدفعهم إلى ذلك سهولة إيصاله إليهم وتدني تكاليفه ودعم الدولة لتوفيره ناسين أن كثيراً من الناس في أماكن مختلفة من العالم يبذلون جهوداً مضنية، ويجدون تعباً مرهقاً في الحصول على حاجتهم من الماء في منازلهم **فملايين المنازل مثلاً**: في آسيا، وأفريقيا وأمريكا الجنوبية ليس بها ماء جارٍ ويتعين على الناس هناك سحب الماء يدوياً من بئر القرية ، أو حمله في جرار يأتون به البرك والأنهار البعيدة عن

منازلهم؛ فهل تعي هذا فنحمد الله تعالى على أن يسَّر لنا الحصول على هذه النعمة فنعتدل فياستعمالها ونتقي الله تعالى بالحفاظ عليها وترشيد استخدمها ؟! إن كمية كبيرة من المياه تهدر في بلادنا؛ فالفرد **مثلاً** : يستهلك ما معدله (٢٦٠) لتراً من الماء في منزله يومياً ، حيث يلزم استخدام (١١) لتراً من الماء لطرد أقذار المرحاض في كل مرة فقط ، كما يلزم ما يتراوح بين (١١٥و١٥٠) لتراً للاستحمام ، وتحتاج كل دقيقة تحت دش الحمام إلى (١٩) لتراً من الماء على الأقل ، ويلزم (٣٨) لتراً من الماء لغسل الأطباق في المنزل و(١١٥) لتراً لتشغيل غسالة ملابس أتوماتيكية! وهكذا يتنوع الاستعمال الشخصي للماء ويختلف من شخص لآخر ومن بيت لبيت حسب التوعية بفوائد الاعتدال والترشيد في استخدام الماء وعدم هدره وتبديده !! هذا هو حالنا في استخدامنا واستهلاكنا لأجل وأغلى ثروة بين أيدينا .... هدر واسراف، وتلويث وتبذير ونشكو بعد ذلك قلة الماء! والخوف من نفاده! فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

الجوانب الاقتصادية للماء:[٢٦]

مضت الإشارة إلى أهمية الماء لوجود الحياة ودوامها . وهنا نقدم أدلة واقعية على ذلك ، فيما تمثله المياه بالنسبة للحياة الاقتصادية للبشر أفراداً وجماعات ودولاً ، ونكتفي باظهار **ثلاثة جوانب للأهمية الاقتصادية للماء** :-

الجانب الأول : الزراعة وإحياء الأرض: الآيات الكريمة الدالة على لزوم الماء للإنتاج الزراعي الذي يلعب دوراً هاماً في اقتصاد الشعوب كثيرة منها، قال تعالى ﴿ ومن الناس من يُجادلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ علْمٍ ولا هُدًى ولا كِتَابٍ مُّنِيرٍ﴾[٢٧] ،وقال تعالى ﴿ ومن آياته أنَّكَ ترى الأرْضَ خاشِعَةً فإذَا أنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتزَّتْ وربتْ إنَّ الَّذي أحْياهَا لمُحْيِي الموتىٰ إنَّهُ علىٰ كُلِّ شيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٢٨] ،وقال تعالى ﴿أَوَ لَمْ يروْا أنَّا نَسُوقُ الْماء إلَى الأرض الجُرُز فنُخرجُ به زرعًا تأْكُلُ منْهُ أنْعامُهُمْ وأنفُسُهُمْ أفَلا يُبْصرُون﴾[٢٩] ، وقال تعالى

﴿ ونزّلنا من السماء ماء مُبَاركًا فأنبتنا به جنّات وَحَبَّ الْحصيد ﴾[٣٠] ، وقال تعالى ﴿ الّذي جعل لكُمُ الأرض فراشا والسّماء بناءً وأنزل من السّماءِ ماءً فأخْرَجَ به من الثّمرات رزقًا لّكُمْ فلا تجعلُوا لله أندادا وأنتُمْ تعلَمُونَ ﴾[٣١] ، وقال تعالى ﴿ألَمْ تَر أنّ اللّهَ أنزلَ من السماء ماء فسلكهُ ينابيع في الأرض ثُمّ يُخرجُ به زرْعًا مُّختلفًا ألْوانُهُ ﴾[٣٢] ، وقال تعالى ﴿ وأنزلْنا من السماء ماء فأنبتنا فيها من كُلّ زوْجٍ كَريمٍ ﴾[٣٣] ، وقال تعالى ﴿ وهُو الّذي أنزل من السّماء ماء فأخرجنا به نباتَ كُلّ شيْءٍ فأخرَجْنا منهُ خَضِرًا نُّخرجُ منهُ حبًّا مُّتراكبًا ومنَ النّخْل من طلعها قنوانٌ دانيةٌ وجنّات مّنْ أعْنَابٍ والزّيْتُونَ والرُّمّانَ مُشتبهًا وغيْر مُتشابهٍ انظُرُوا إلىٰ ثمره إذا أثمر وينعه إنّ في ذلكُمْ لآياتٍ لّقوْمٍ يُؤمنُونَ ﴾[٣٤] ، وهناك العديد من الآيات الأخرى ، والتي لا يتسع المجال لذكرها.

والناظر في السنة النبوية يجد كما هائلاً من الأحاديث النبوية التي تحث على الزراعة وتبين منافعها وأجر العاملين فيها .

يقول رسولنا الكريم ﷺ : «ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة»[٣٥]« والأجر في الغرس والزرع لا ينحصر في زراعة المثمر وحسب ! بل يحصل بزراعة المثمر وغير المثمر وذلك لحصول الانتفاع للحيوان ، والطير ، والدواب ، بل لحصول النفع للإنسان من وجهة أخرى غير الأكل ، فيقاس على الأكل ما ينتفع به من الأشجار والمزروعات للتنزه ، وتجميل البيئة ، أو للتمتع برؤيتها ، والاستظلال بظلها ، أو ما تحققه من منافع أخرى كثيرة كتطيب المناخ ، وحفظ التربة ، وصد للغبار والأتربة، وتنقية الهواء من التلوث ، وكذلك ما يستفاد منها في أغراض الصناعة ؛ كصناعة الورق والثقاب ، وصناعة الأخشاب المختلفة المتعددة الأغراض»[٣٦].

وقال عليه الصلاة والسلام «إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلةٌ فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليغرسها»[٣٧] وفيه حث الإنسان على

الزراعة لامتداد الاجر إلى يوم القيامة، وقد بين العلماء أن الأجر يحصل للمزارع بما يتولد من الغرث والزرع وما دام الغرث والزرع مستمراً وما تولد منه إلى يوم القيامة حتى لو انتقل إلى ملك غيره، والدارس للفقه الإسلامي يجد هذا المفهوم من خلال العناية بالزراعة النباتية والحيوانية والاهتمام بالمياه والسقيا باستغلالها والعناية بها والمعاملات الإسلامية التي تؤثر في تحقيق عمارة الأرض .

الجانب الثاني : الثروات المائية ، فقد أبانت الآيات القرآنية عن الثروات الكائنة بالماء في البحار والأنهار وسائر أماكن وجوده ، والتي ينتفع بها الإنسان ويحقق منها تنميته ورفاهيته ، مثل الأسماك على اختلاف أنواعها ، والتي يتخذها الإنسان طعاماً له ، ومثل اللؤلؤ والمرجان والثروات المعدنية الأخرى ، التي هي محل صراع بين الدول المتقدمة والنامية ، من أجل تحقيق تنميتها وتقدمها الإقتصادي والإجتماعي .

فقد قال تعالى ﴿ وهُو الَّذي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ﴾[٣٨] ، وقال تعالى : ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ ﴿٢٠﴾ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٢١﴾ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴿٢٢﴾ ﴾[٣٩] والايات لادالة على ذلك كثيرة.

الجانب الثالث: استخدام المياه في النقل والمواصلات .استخدمت البحار والأنهار طرقاً للمواصلات، وتبادل السلع والخدمات ، وانتقال الأشخاص، فيما بين الشعوب والدول، وذلك قبل أن يتوصل العلم البشري إلى وسائل النقل الحديثة .

وفي هذا المعنى نذكر قول الله تعالى﴿ اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلْكُ فيه بأمْرِه ولتبْتَغُوا من فضله ولعلكُمْ تشكُرُون ﴾ [الجاثية: ١٢]، وقال سبحانه ﴿ رَبُّكُمُ الَّذي يُزجي لَكُمُ الفُلْكَ في البحر لتبْتَغُوا من فَضْله إنَّهُ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾[٤٠] .

وقد بنى الناس معظم متنزهاتهم ووسائل ترويحهم على امتداد البحيرات والأنهار والبحار ، وهم يتمتعون بالرياضات على الماء كالسباحة وصيد الأسماك والإبحار ،

كما يتمتعون بجمال البحيرات الهادئة وشلالات الماء الهادرة وبالأمواج الصاخبة وهي تتكسر على الشاطئ .

تُرى بعد هذه الأهمية البالغة للماء ، بجوانبها المختلفة ، وبعد هذا التشريف والتعظيم لقدر الماء، كما أوردنا هل نعتدي عليه بإفساده والإسراف في إستعماله؟

هـ/ أهمية الماء للصناعة:[٤١]

فالصناعة أكبر مستهلك للمياه فإنه يلزم حوالي(٢٧٠) طناً متريا من الماء لعمل طن متري واحد من الورق ، ويستعمل أرباب الصناعة حوالي (١٠) لترات من الماء لتكرير لتر واحد من النفط .

وتستعمل الصناعة الماء بعدة طرق ، فهي تستعمله في تعقيم الفاكهة والخضروات قبل تعبئتها أو تجميدها ، ويستعمل الماء مادة أساسية في المشروبات الغازية والأطعمة المعلبة المحفوظة ومنتجات عديدة أخرى وفي تكييف الهواء وتنظيم المصانع أيضاً . ولكن معظم كميات المياه المستعملة في الصناعة يتم استعمالها في عمليات التبريد وخلافه ،

و/ الماء لإنتاج القوة الكهربائية:[٤٢]

يستعمل الناس الماء أيضاً في إنتاج القوة الكهربائية اللازمة لإضاءة منازلهم وتشغيل مصانعهم ، وتقوم محطات توليد القدرة الكهربائية باستعمال الفحم الحجري أو أي وقود آخر لتحويل الماء إلى بخار . ويؤمِّن البخار الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات التي ستنتج الطاقة الكهربائية . وتستخدم محطات توليد القوة الكهرومائية طاقة المياه الساقطة من الشلالات والسدود لتدوير التوربينات التي تدفع بدورها مولدات لإنتاج الكهرباء .

هذا غيض من فيض وقليل من كثير من الجوانب التي تبرز أهمية الماء والذي يأتي في أهميته بعد الأكسجين في الهواء بالنسبة للكائنات الحية .

«تناقص أمدادات المياه نذير بوجوب المحافظة عليها»

* «تتنوع موارد البيئة إلى: **ثلاثة أنواع** : الأول ، **موارد دائمة** ، وهي تلك التي لا تنضب باستعمال الإنسان واستهلاكه لها ، ومنها الهواء والماء، وأشعة الشمس، **النوع الثاني**، الموارد المتجددة ، وهي موارد تتجدد باستمرار ، ولا تتعرض للنضوب أو النفاد ، وهي إما أن تكون موارد حية ، وإما أن تكون موارد غير حية مثل التربة والماء والهواء. **النوع الثالث** ، الموارد غير المتجددة : وهي موارد تكونت في الطبيعة عبر فترات زمنيه طويلة ، وذات كميات محددة لا يطرأ عليها نماء أو زيادة ، بل هي عرضة للتناقص والنضوب من جراء استغلال الإنسان لها ، ومنها المعادن والبترول والغاز الطبيعي والفحم .

* ويعتبر الماء في ذاته من موارد البيئة الدائمة ، ويحوي داخله ثروات حية متجددة ،وغير متجددة ، وكل نوع منها لخطر الاستغلال الجائر غير الرشيد الذي يهدد الموارد المتجددة ، كما يهدد الموارد غير المتجددة مهدد بالنفاد والانتهاء.

ففي شأن الماء ذاته قد يبدو أنه بمنأى عن خطر النضوب أو النفاد؛ إذ هو من الموارد الدائمة ، ويشغل قرابة $\frac{2}{3}$ مساحة الكرة الأرضية . إلا أن هذا القول غير دقيق على اطلاقه ، فهو إن كان صحيحا بالنسبة للماء المالح ، فليس الأمر كذلك بالنسبة للماء العذب اللازم لحياة الإنسان والحياة الحيوانية والزراعية . فمع تزايد عدد السكان في مختلف الدول ، سيزداد الطلب على الماء العذب»[٤٣]

«وتشير التقارير والدراسات الاستراتيجية إلى أن العديد من مناطق العالم ، لاسيما منطقة الشرط الأوسط ، ستشهد «حرب مياه» في المستقبل ، بسبب الأزمات المتعلقة بنقص المياه بين دول المنطقة»[٤٤]

* «ومعناه أن البيئة المائية باتت مهددة بخطر النفاد والتناقص ، إذا استمر مستوى وطريقة استغلالها بالمعدلات التي هي عليها الآن . ولقد بدا في الأفق بالفعل ظاهرة «التصحر البحري» ، حيث تتعرض مساحات شاسعة من المسطحات المائية لخظر الصيد

والاستغلال الجائر ، على نحو يجعلها تدريجيا إلى صحراء مائية مجردة من مظاهر الحياة الطبيعية ، بما فيها الأسماك والثدييات البحرية والنباتات المائية والشعب المرجانية »[٤٥]

* «وتعاني بيئات عديدة في العالم من عدم كفاية المياه المتاحة للإستخدام في الأغراض المختلفة ، وربما أسهم في ذلك طبيعة ومعدلات الإستهلاك والمبالغة أو الإفراط في استخدام المياه وتلويثها . ومع التوسع في استخدام المياه وعدم كفاية كمياتها المتاحة فإن الإنسان يسعى دائماً إلى استحداث أساليب تقلل من استهلاك المياه على مستوى كل من المنشآت الصناعية أو الوحدات الزراعية المنتجة ، إلى جانب إسراعه في تطوير تكنولوجيا تنقية المياه الملوثة وإعادة استخدامها في الأغراض المختلفة وخاصة في مجالي الزراعة والصناعة »[٤٦]

* «وقد أقلق تناقص كميات المياه الجوفية الناس عبر التاريخ بل أن القلق يتزايد هذه الأيام من قلة الماء ويتخوف كثيرون من أنه لا يوجد في العالم ما يكفي من الماء لمواجهة احتياجاتهم مع أن كميات الماء الموجودة في العالم مساوية لكمياته التي كانت موجودة سابقاً لهذا يجب أن يستفيد الناس من الماء كما استفاد منه أسلافهم في الماضي خاصة وأن المزيد من الماء مطلوب في هذه الأيام للصناعة ولمواجهة النمو السكاني ومع أنه توجد على الأرض كميات كافيه من الما تكفي احتياجات البشر لكن الماء غير موزع بالتساوي كما يهدر منه جزء كبير ويلوث جزء أخر ويساء استخدامه وكأنهم لا يدركون مدى قيمة الماء وأهميته بالنسبة لهم »[٤٧]

* إن الحقائق والبراهين تؤكد أن العالم سيواجه في المستقبل -وكلٌ بإذن الله تعالى- أعقد القضايا الدولية وأعنف المشكلات الإنسانية بسبب ما يمكن تسميته بمصاعب الغذاء وحرب المياه التي ستواجه العديد من الأمم ويتصور أن المصادر الطبيعية الموجودة في بعض البلدان الكبرى ستنحسر نتيجة استغلالها على نحو متسارع مما سيجعل سكانها يتطلعون إلى أماكن أخرى من العالم للنزوح إليها.

إننا نقرأ عن هذا أحياناً عموداً صغيراً في مجلة أو جريدة هنا أو هناك وكأن ذلك ينذر بما سيكون عليه الإنسان في المستقبل من مجاعات وحروب تتصادم فيها الحضارات وتتنازع فيها الأمم ومهما قيل عن صحتها أو عدم صحتها فإن ضعف المصادر الطبيعية أو انعدامها في العديد من بلدان العالم أصبح واقعاً محسوساً ملموساً.

* «حقاً إن ملامح الجمال على وجه الأرض مهددة بالزوال بل وأصبحت في خطر فتلك الغابات قد هجم الإنسان عليها تقطيعاً ومصادر المياه انهال عليها تلويثاً واسرافاً وتبديداً وكذلك مصادر الثروة الحيوانية والمعدنية والهواء والطاقة وتتزايد المشاكل كل يوم بتزايد الإسراف واستنفاذ موارد الأرض وهدر الطاقات التي تعتبر الشريان الإساسي لحياتنا والعناصر الأساسية التي اعتمد عليها آباؤنا وأجدادنا في حياتهم ومعاشهم -بعد الله تعالى-»[٤٨]، إذاً ما جزاء هذا الاسراف والإفساد في الأرض؟.

لا ريب أن جزاءه الوبال وأمراض التلوث وضياع مصادر الثروة ﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ وَلَعَذَابُ الآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰ﴾ [طه: ١٢٧]

* ومن هنا تبدو الحاجة إلى سن الضوابط الشرعية والنظامية التي تحدد كيفية الاستفادة الرشيدة بالثروات التي أودعها الله تعالى للبشر في المياه على اختلاف وتنوع مصادرها، على نحو يحفظ على تلك الثروات قدرتها على التجدد والبقاء لخير الأجيال الحاضرة والمقبلة على السواء. إن إحتياجنا إلى الماء في زيادة مستمرة فنحن نعيش في عالم من الماء ولكن معظمه شديد الملوحة وليس عذباً منه إلا نسبة (٣٪) فقط وبحلول هذا العام (٢٠٠٠م) سيتضاعف احتياجنا للماء العذب عما كان عليه في ثمانينيات القرن العشرين وبالرغم من وجود كميات وفيرة من الماء العذب في العالم فإن بعض المناطق تعاني نقصاً شديداً منه فالمطر لا يسقط بالتساوي على أنحاء الأرض المختلفة فعلى كل كائن حي أن يتناول الماء في حدود طبيعته وإلا سيموت.

* والمهم في هذه القضية هو معرفة مفهوم الإسلام لمسألة الإستهلاك وكيف عالج الإسلام الشَّرَهَ المحتملَ لدى الإنسان؛ عندما تسيطر عليه رغباته ونزعاته ، وقد بينت الشريعة الغراء أحكام الانتفاع بما سخره الله سبحانه وتعالى للإنسان وجاءت هذه الأحكام وسطا عدلا تتفق والتكوين العضوي والعقلي له وتتوائم مع طبيعته التي تتنافى مع الإفراط والتفريط ، فالجوع والظمأ تفريط في حفظ النفس يتنافيان مع حاجة الإنسان للطعام والماء فوجب عليه أن يسد رمقه بالأكل والشرب ولكن هذا لا يعني الإفراط فيهما حتى لا ينقل ذلك إلى ضرر للجسد والعقل وهكذا في الحالات المتشابهة .

* كما جاءت الشريعة بالنهي عن الاسراف والتبذير وما أكثره في أيامنا!

لقد جاءت الشريعة بحكم عام وشامل لكل ما يحتاجه الإنسان لطعامه وشرابه ولباسه ولكل ما يستعمله في حياته المعاصرة من المباحات فالإسراف في استعمال الماء في المنزل في الطعام والشراب وغسل الأواني واستعمال (السيفونات) في تطهير المراحيض واسالة الماء في الطرقات وري الحدائق والمتنزهات كله يعد إسرافاً محرماً كالإسراف في الأكل والشرب وفي استعمال الكهرباء والغاز وإساءة استخدام المرافق العامة كل ذلك يعد أسرافاً وتبذيراً محرماً؛ فإن أسرف الإنسان فيما يختص به وحده يقتصر ضرره عليه وأن أسرف فيما يخص غيره يعد تجاوزاً على حق الغير وكل ما فيه فساد وإفساد جاء الشرع بالمبالغة في المنع منه.

* **وخلاصة ما سبق** أن العالم قد يواجه في المستقبل صعوبات بالغة نتيجة ما تتعرض له المصادر الطبيعية لحياته من سوء الإستغلال وما نتج عنه من أضرار بالغة بالبيئة تنعكس آثارها ومخاطرها عليه ومن هنا تبدو الحاجة كما أسلفتُ إلى سن الضوابط الشرعية وتطبيق القواعد والمبادئ الإسلامية في الحفاظ على أموالنا وثرواتنا ، ونظافة بيئتنا ، وصون أجيالنا ، وحماية أمننا واستقرارنا ، وإليك بعضاً من هذه القواعد والضوابط الشرعية التي تعالج هذا الموضوع .

حماية البيئة المائية على ضوء قواعد الشريعة الإسلامية :

«البيئة المائية ، بما تحويه من كائنات حية ، لها أهمية جوهرية للإنسانية؛ فمن مصلحة الجميع السهر على حمايتها من كل ما يضر بها، أو ينال من قيمتها، فإن البيئة كل لايتجزأ، مهما كانت الحدود والفواصل الجغرافية بين الدول، والتلوث أو الاستنزاف المستمر لثرواتها، والذي يجد مصادره في دولة لابد أن تمتد لابد آثاره الضارة إلى الدول الأخري، فكان السهر على حمايتها ومكافحة مصادر العدوان عليها واجب، لا يخص دولة بعينها دون الدول الأخرى، بل هو مسئولية مشتركة بين جميع الدول، ولهذا نشطت الدول إلى وضع القوانين الوطنية وإبرام الإتفاقيات الدولية ، التي تكفل حماية البيئة المائية.

* وقد ظن البعض أن تلك القوانين والاتفاقيات قد بلغت شأوا بعيداً في إطار الغرض الذي أعدت له. وأنها إبتكرت شيئاً جديداً لم تُسبق إليه! فتشربوا أحكامها طوعاً وأختياراً أو كرهاً وإرغاماً بفعل التأثير الثقافي الأجنبي بيْد أن الاسلام قد تضمن ما هو أولى بالعمل به»[٤٩]

* «فقد قرر الإسلام منذ الوهلة الأولى أن الإنتاج يتطلب دائماً الترشيد والإبتكار، فإعطى الحق للدولة على أسس معينة وشروط مضبوطة في الإشراف على الإنتاج وتخطيطه لتفادي الفوضى التي قد تؤدي إلى شل حركة الإنتاج وتعصف بالحياة الإقتصادية، ومن الصلاحيات التي أعطاها الإسلام للدولة فيمايخص المياه الطبيعية:-

* أنه اعتبر هذه المياه من المشتركات العامة التي لا يجوز لفرد أو لفئة بعينها الاختصاص بها»[٥٠] ؛ لقوله ﷺ (الناس شركاء في ثلاثة ، الكلأ[٥١] والماء والنار)[٥٢]، فالإسلام لا ينظر إلى أعيان هذه الأشياء بل ينظر إلى ما فيها من خصائص الملك العام، فمياه الأنهار والعيون والمياه المتجمعة من الأمطار وغيرها من المياه إذا كانت في أرض مملوكة تقدم صاحب الأرض على غيره فله أن يسقي زروعه ودوابه وما فضل عنه فهو لغيره وليس لصاحب الأرض أن يمنع فضل الماء، أو أن يبيعه

لقوله ﷺ **(لا يباع فضل الماء)**[٥٣]

* «وقد اتفق الفقهاء على أن مياه البحار والأنهار والأودية والعيون في الجبال وسيول الأمطار مياه مباحة يستوي فيها الناس جميعاً وهم فيها مشتركون شركة أباحة ينتفعون بها انتفاعهم بالشمس والهواء ويشترط في انتفاع الافراد بهذا الماء ألا يكون مضراً بالعامة»[٥٤] وقال ابن قيم الجوزية «الماء خلقه الله، في الأصل، مشتركا بين العباد والبهائم، وجعله سقيا لهم ، فلا يكون أحد أخص به من أحد ، ولو أقام عليه وبنى عليه فأما من حازه في قربته أو إنائه فذاك غير المذكور في الحديث)، **ثم قال بعد ذلك عن ماء العيون والآبار** : «وقواعد الشريعة تقتضي المنع من بيع هذا الماء؛ فإنه إنما كان له حق التقدم في سقي أرضه من هذا الماء المشترك بينه وبين غيره، فإذا استغنى عنه لم يجز له المعاوضة عنه ، وكان المحتاج إليه أولى به بعده».

* وتشير السنة المطهرة إلى أنه إذا اعتدل الإنسان واقتصد في استعمال الماء ، وفاض عن حاجته ، فإنه منهي ، مع ذلك ، عن التبذير والإسراف في استعماله ، بل عليه أن يبذله لمن يحتاجه ؛ تعميما للفائدة ؛ واعترافاً بحق الغير فيه ، فهو شركة بينهم ، كما في حديث رسول الله ﷺ «الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار» والأحاديث النبوية واضحة في عدم تبذير الزائد عن الحاجة ، ووجوب الجود به لمن يعوزه»[٥٥]

* فعن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن الرسول صلى الله عليه سلم قال «لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلا»(٢١) أخرجه الشيخان) ، كما روى عنه أن رسول الله ﷺ قال «لا يمنع فضل الماء ليمنع الكلأ»[٥٦]، كما روي عنه أن رسول الله ﷺ قال «لا يمنع فضل الماء ليمنع الكلأ»[٥٧].

وهذا النهى عن منع الماء الزائد عن الحاجة : هو نهى تحريم ، ومن يفعل ما هو حرام فهو من ثَمَّ معاقب على مخالفة ما نُهي عنه .

* وقد بلغ الحد في الوعيد إلى أن الله سبحانه وتعالى يبغض من منع فضل الماء ،

ولا ينظر إليه ، ويذيقه من عذاب أليم ، فقد ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ **(ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ، ولا يزكيهم ، ولهم عذاب أليم)** : وذكر ﷺ أولهم : **(رجل على فضل ماء بالفلاة يمنعه من ابن السبيل)**[٥٨]

❊ قال أبو يوسف :«والمسلمون ، جميعاً ، شركاء في دجلة والفرات ، وكل نهر عظيم نحوهما ، أو واد يستقون منه ، ويسقون الشفة والحافر والخلف .. وليس لأحد أن يمنع ، ولكل قوم شرب أرضهم، ونخلهم وشجرهم ، لا يحبس الماء عن أحددون أحد »[٥٩].

وقد وردت الآيات القرآنية في التنظيم الشرعي لمياه البحار والمحيطات والأنهار والمياه الجوفية أيضاً .كما أتت الشريعة الغراء بالقواعد التي تبين ليس فقط أهمية الماء ، بل كذلك التي تكفل حمايته من التلوث ومن سوء استعماله والإسراف فيه ، واستنفاد ثرواته، وسيأتي تفصيل ذلك قريباً إن شاء الله .

ترشيد استخدام المياه واجب شرعي

* «استنزاف موارد البيئه والاسراف في استعمالها يشكل تهديداً لبقائها وديمومتها وقدرتها على التجدد لصالح الاجيال المقبلة وتبدو قضية الاسراف في الماء واستنزاف موارده على قدر كبيراً من الخطورة .

* وعلى الرغم من علمنا بأن الماء يشغل ما يقرب من ثلاثة أرباع مساحة القشرة الأرضية ، مما لا يُتصور معه نضوبه أو نفاده؛ فالحقيقة أن الجزء الحيوي الهام من هذا القدر الهائل، والذي يستخدم في الشرب والزراعة ، وهو الماء العذب يبدو قليلاً ، ويتناقص عاماً بعد عام ، بفعل التغييرات المناخية التي طرأت في السنوات الأخيرة ، وعدنا نسمع عن ظواهر التصحر والجفاف في العديد من بقاع العالم . وتشير الدراسات والإحصاءات الحديثة إلى أن العالم مقبل على فترة نقص حاد وخطير في موادر المياه العذبة ، على نحو يهدد بتوقف الزراعة في مساحات شاسعة في مختلف البلدان ، هذا ما لم تتخذ الدول الاحتياطات والتدابير الضرورية للترشيد في استخدام المياه ، واتباع أكثر الطرق اقتصاداً وتوفيراً للمياه المستخدمة في الشرب وري الحقول»[٦٠]

فما موقف الإسلام من هذه القضية ، وكيف عالجها ؟

* وللأجابة عن هذا التساؤل نذكر **أولاً : القواعد العامة والضوابط الشرعية** التي تنهى عن الإسراف والتبذير وتحث على الإعتدال والوسطية والإقتصاد في المستهلكات مدعومةً بالنصوص الشرعية من الكتاب والسنة وأقوال أهل العلم ثم نذكر القواعد والضوابط التي تنهى عن الإسراف في الماء خصوصاً وإليك البيان :-

أولاً: الإقتصاد في المستهلكات وضبط الإستخدام وفق قاعدة الحلال والحرام :

* «الدولة الاسلامية دولة الدعوة والمسئولية وهذا يتطلب منها أن تنظم إنتاجها واستهلاكها وفق قاعدة الحلال والحرام كي تحافظ على أفرادها من الضياع والفساد

وعلى مواردها من سوء الإستثمار والإستهلاك؛ ولهذا نجد أن الإسلام قد أمر باستهلاك الطيبات في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٢] وحدد أنماط الاستهلاك وفق دائرة الحلال والحرام ليرتقي بالمجتمع المسلم إلى المستوى الذي أراده الله له»[٦١] ؛ فضابط الحلال والحرام هو المرأة التي ينظر فيها الفرد المسلم لتنظيم سلوكه في المجتمع الاسلامي ومقياس الأشياء وفق هذه القاعدة يولد في نفس المسلم شعور ومسئولية يراعي فيها أوامر الله ويبتعد عن نواهيه .

❊ قد يخيل للبعض أن الإسراف المحرم الممقوت مراد به الإسراف في المال فحسب وإنما الإسراف المراد هو الزائد عن القدر والحاجة في كل شيء فالجائع والعطشان لهما أن يسدا رمقهما ولا يزيدا عن ذلك والإسراف هو : ما جاوز الحد المطلوب في كل شيء في الأكل والشرب واللباس حتي في الكلام مدحاً أو ذماً وفي الإنفاق، واجب، أو تطوع قال تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾[٦٢] وقال ﷺ **(كُل واشرب والبس وتصدق من غير سَرَفٍ ولا مَخِيلَة)**[٦٣] «فالإستغناء عن الفضول والإكتفاء بالضروريات والتزام جانب الترشيد والإعتدال من آيات الاكتمال في الخلق، أما التهالك على الشهوات والتهاوي في المحرمات والإضرار بالثروات التي أودعها الله في الكون لمصلحة العباد يعد فراراً من التكاليف وتضييعاً لمعالم الأمن والاستقرار وهي إن تسربت إلى أمة وأُدتَهْا»[٦٤]، عن أبي برزة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال **«إنما أخشى عليكم شهوات الغي في بطونكم وفروجكم ومضلات الهوى»**[٦٥]، فالالتزام بالأوامر واجتناب النواهي والتوسط والاعتدال هو لب الفضيلة والإكتفاء الذاتي وعدم التعدي والتجاوز وهو وسام شرف ، ومنطقة أمان وبعدٌ عن الأخطار حتى ولو كان بين الإنسان والحيوان؛ اقرأ قول الله تعالى ﴿وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلُّ شِرْبٍ مُّحْتَضَرٌ﴾ [القمر : ٢٨] «فقد قسم

الله الماء بين أهل ثمود وبين الناقة والشِّرب هو الحظ من الماء يحضره من هو له أي لكم شِرب يوم وللناقة شِرب يوم فكانت إذا كان يوم شربها شربت ماءهم كله أول النهار وتسقيهم اللبن آخر النهار وإذا كان يوم شربهم كان لأنفسهم ومواشيهم وأرضهم ليس لهم في يوم ورودها أن يشربوا من شِربها شيئا، ولا لها أن تشرب في يومهم من مائهم شيئا ، والآية تدل على جواز (المهايأة) على الماء : أي الأمرُ المتوافَقُ عليه وهو قسمة المنافع»[٦٦] ولكن ثموداً نكصو عن الجد، وعصوا أوامر ربهم؛ فأصبحوا في دارهم نادمين بعد أن حُق عليهم العقاب ؛ لمخالفتهم أمر ربهم!!

ثانياً : ترشيد الاستهلاك يساهم في بناء اقتصاد الأُمة :

※ الاعتدال والتوازن وترشيد الاستهلاك يعد عاملاً من العوامل الحاسمة في بناء اقتصاد الأمة وقوة بأسها وتوفير طاقتها وتحقيق أمنها واستقرارها وتنمية ثروتها وزيادة حجم مدخراتها وفق المعايير والأسس التي أقرها التشريع الإسلامي ودعا إليها يوضح ذلك علماء الإقتصاد بقولهم «فإنا نشير إلى أصالة الاسلام في تقرير تلك القاعدة حيث نجد أن تحديد الإستهلاك العام عاملاً من العوامل الحاسمة في بناء اقتصاد الأمة؛ إذ يغنيها عن الاستيراد وقد يتيح لها أن تُصدر؛ ذلك أنه يوفر جانبا كبيراً من طاقة المصانع الملتزمة بالاستهلاك لتتجه بكل طاقاتها إلى الآفاق الإيجابية المرتبطة بمصالح الأمة»[٦٧].

※ ومن سمات الترشيد أيضاً: التوازن في الإنفاق وتخطيط الاستهلاك وهذا يعني الابتعاد عن العشوائية في الاستهلاك من خلال بناء جدول الطلب على السلع والخدمات وفق أسس محددة يدل على ذلك قوله ﷺ **(كيلو طعامكم يبارك لكم فيه)**[٦٨].

※ كما أن ترشيد الاستهلاك والاعتدال في الاستخدام يكّون لدينا ضمانات أكيدة لعدم قيام الفوارق الطبقية ، ويعطي المجتمع المسلم طابعاً حقيقياً ؛ يصبح فيه قوي الجانب ، بعيداً عن الضعف، لديه احتياطي كبير من الموارد الأولية تساعد على بقائه

في وضع **الاستقلالية** وبعده عن مزالق الاستعباد والتبعية للآخرين .

* إن الاسلام في تنظيمه للإستهلاك يهدف أولاً وأخيراً إلى توفير الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع وهي السلع الضرورية التي يتم بها حفظ الحياة والنسل والدين وأداء الواجبات وحماية المجتمع من الإختلاف والتفرق، وقد جعل الإسلام ذلك في مرتبة الجهاد في سبيل نصرة الدين»[٦٩]

ثالثاً : القواعد والضوابط التي تنهى عن الإسراف في الماء وتلوثه والإضرار به :

* «يتهدد البيئة المائية اليوم خطران»[٧٠] **الأول** : ويتمثل في : **الإسراف والهدر والتبذير في الماء والثاني** ويتمثل في : **أفعال التلوث والإضرار بالخصائص الطبيعية للماء** ، فكيف عالج الإسلام هذه القضية بالذات؟.

وللإجابة عن هذا التساؤل يحسن أن نورد **أولاً: النصوص الشرعية** التي تنهى عن الإسراف في الماء خصوصاً ثم نُثَنِّي بذكر **القواعد الأصولية** التي تنص على تحريم الإسراف في الماء **وآخرا نعالج** -إن شاء الله- الخطر الثاني الذي يهدد البيئة المائية وهو التلوث والإضرار بخصائصها الطبيعية .

أولاً : القرآن الكريم : أورد القرآن الكريم كثيرا من الآيات التي توضح المنهج القويم في الحفاظ على الموارد البيئية ومنها الماء ؛ من الإسراف وخطر النفاد ؛ وتحث على التزام القصد والإعتدال في استعمال ما أنعم الله به على عباده من موارد وثروات طبيعية ، «ويؤكد جمهور الفقهاء على أن الاعتدال والوسطية يعد من الخصائص العامة والقواعد الرئيسية لشرعنا الإسلامي الحنيف»[٧١].

فمن الآيات القرآنية المقررة للإعتدال والوسطية ، قوله تعالى ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾[٧٢]

* **ومن الآيات الكريمة التي تنهي عن الإسراف والتبذير**، قوله تعالى

﴿ ...وكُلُوا واشْرَبُوا ولا تُسْرِفُوا إنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾[٧٣]، وقوله جل شأنه ﴿ ... ولا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿٢٦﴾ إنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴿٢٧﴾﴾[٧٤]، وقال سبحانه ﴿ ... كُلُوا من ثَمَرِهِ إذَا أَثْمَرَ وآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ولا تُسرِفُوا إنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِين﴾[٧٥]، وقال سبحانه ﴿إنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كذَّابٌ﴾[٧٦]، وتبصِّر تلك الآيات : بأن المسرف أو المبذر الذي ينفق ويستهلك ما استخلفه الله فيه على غير مقتضى العقل والوسطية ، فعله فعل الشيطان ، جحد أمر ربه وكفر بنعمائه . وهو بعيد عن منهج الله ، فلا يحبه الله الذي لا يحب المسرفين.

* فكل ما من شأنه إحداث الخلل والاضطراب في البيئة ، ومنه استنزاف مواردها بالإسراف والتبذير ، فإن القرآن الكريم قد أكد على أنه إفساد في الأرض ،كما في قوله تعالى﴿ فاتَّقُوا اللَّهَ وأطِيعُونِ ﴿١٥٠﴾ ولا تُطِيعُوا أمْرَ الْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾ الَّذين يُفْسِدُونَ في الأرْضِ ولا يُصْلِحُونَ ﴿١٥٢﴾﴾[٧٧] ، فكأن الإسراف هو ضرب من ضروب الفساد في الأرض ، ومن يسرف أو يبذر لا يصلح ، فهو كاذب ومنكر لأوامر الله ، وهو يتبع الهوى الذي يفضى إلى الفساد ، كما قال تعالى ﴿ولَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ والأرْضُ ومن فيهِنَّ﴾[٧٨]

وبمثل تلك النواهي أتت السنة النبوية الشريفة بما يدل على ذلك :

* **ففي شأن القصد والاعتدال** قال ﷺ **(ما عال من اقتصد)**[٧٩]، أي ما احتاج إلى غيره يعوله ويساعده من التزم المعقولية في الإنفاق والمعاش ، ولم يسرف ويبذر فيما رزقه الله إياه .

* **وفي شأن النهي عن الإسراف في الماء** : حفاظاً عليه من النفاد ، ما روي عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما أن الرسول ﷺ مر بسعد وهو يتوضأ، فقال **(«ما هذا السرف ياسعد؟» فقال : وهل في الماء سرف يارسول الله ؟ قال «نعم وإن كنت على نهر جار»)**[٨٠]، ويستنبط من هذا أنه إذا كان الاسراف في

الماء عند الوضوء منهي عنه ، وهو من الأعمال المتصلة بآداء عبادة من العبادات ، فإن النهي قائم من باب أولى ، بخصوص كل الاستعمالات المفرطة غير الرشيدة للماء في الزراعة والصناعة والأغراض المنزلية وغيرها ، وهي من أعمال الدنيا ، وعن **عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم قال** «جاء أعرابي إلى النبي ﷺ يسأله عن الوضوء، فأراه ثلاثا ، **«قال: هذا الوضوء ، من زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم»**[٨١]، ويدل هذا الحديث الشريف على أن الاسراف يتحقق إذا استعمل الماء لغير حاجة ، أو لغير فائدة شرعية ، كأن يزيد في غسل أعضاء الوضوء على الثلاث . قال البخاري (وكره أهل العلم الإسراف في الماء)[٨٢] **وعن عبيد الله بن أبي يزيد** أن رجلاً قال لابن عباس رضي الله عنهما **«كم يكفيني من الماء للوضوء قال:مد قال كم يكفيني للغسل: قال: صاع فقال الرجل:لا يكفيني فقال ابن عباس:لا أم لك قد كفى من هو خير منك رسولُ الله ﷺ »**[٨٣] فإذا كان هذا وضوء النبي ﷺ فكيف بنا اليوم وكثير منا قد غفل عن هذه التوجيهات الكريمة؟! **فترى الهدر والاسراف في الماء قد طال كل حياتنا** في البيوت وفي المصانع والمتاجر والمزارع والطرقات ومحطات التنقية والمحروقات وتلك التي تحدث خلال عملية التوزيع في شبكات النقل والري وما يفقد من الماء داخل المباني العامة والمصالح الحكومية والمؤسسات والوزارات يساعد على ذلك إهمال صيانة كثير من الأجهزة التي تصب الماء مثل الصنابير والسيفونات ومواسير المياه والخزانات الأرضية والعلوية وغير ذلك ؛ لذا فمن الضروري التحكم في هذه الفواقد باستبدال القديم منها وصيانتها وتشديد المراقبة على من يعبثون بالمياه وعقابهم بحرمانهم منها أوحجزها عنهم مدة يعرفون فيها تمام نعمة الله على عباده في هذه الثروة الغالية . كما يجب استحداث الأساليب والتقنيات الحديثة في الشرب والري وسائر الاستعمالات الأخرى.

ثانياً : من القواعد الأصولية والضوابط الشرعية التي تنهى عن الإسراف في الماء :

القاعدة الأولى :

* **«إذا جاء خطاب الشارع مرتبا العقوبة على فعل فإن ذلك دال على كونه محرما»**[٨٤] ومن النصوص الواردة في هذه القاعدة : قول النبي ﷺ **(من منع فضل الماء أو فضل الكلأ منعه الله فضله يوم القيامة)**[٨٥].

* «ووجه الاستدلال منه أن النبي صلي الله عليه وسلم رتب العقوبة على منع الماء مما يدل على تحريمه والمسرف في استعمال الماء مانع في الحقيقة لغيره من استعماله فيكون بذلك مقدماً على فعل محرم»[٨٦] ، ومن ذلك أيضاً قول النبي ﷺ «إن رجالاً يتخوضون في مال الله بغير حق فلهم النار يوم القيامة»[٨٧].

* ووجه الاستدلال منه أنه توعد بالعقوبة من خاض في مال الله بغير حق مما يدل على تحريم ذلك ،والدول تنفق أموالاً طائلة في إيصال الماء إلى الناس والماء من مال الله فالإسراف فيه تخوض بغير حق فيكون محرما »[٨٧]

القاعدة الثانية : إنكار النبي ﷺ على الفاعل دليل على تحريم فعله»[٨٩]

* ومن ذلك أن النبي ﷺ مر بأحد الصحابة وهو يتوضأ فقال **«ما هذا السرف؟»** فقال أفي الوضوء سرف ، فقال **«نعم وإن كنت على نهر جار»**[٩٠] فإنكار النبي ﷺ على المتوضيء إسرافه في استعمال الماء دليل على تحريم الإسراف في الماء)[٩١].

القاعدة الثالثة : إذا ورد فعل من النبي ﷺ على القُربة فإن الأصل فيه أن يكون حجة شرعية[٩٢] ، وقد ورد أن النبي ﷺ **كان يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد»**[٩٣].

* «فترك الإسراف في الماء هو هدي النبي صلي الله عليه وسلم ، ونحن مأمورون باتباع هديه ، وهذا الإقتصاد في استعمال الماء في الطهارة الشرعية التي تنبني عليها

عبادات المسلم من صلاة وطهارة وطواف ونحوها فغيرها أولى بالإقتصاد فيه»[٩٤].

القاعدة الرابعة : نفي الإيمان عن الفاعل دليل على تحريم فعله[٩٥]، وقد ورد عنه ﷺ في هذا قوله «**لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه**».[٩٦]

※ ويستفاد منه أن من يسرف في الماء يحجز الماء لنفسه ويبذله فيما لا فائدة له فيه ويمنع غيره من استعماله فيكون فعله محرماً وينقص بذلك إيمانه الذي يجب عليه شرعاً استكماله.[٩٧]

القاعدة الخامسة : إذا اباح الشرع شيئاً ثم استثنى من هذا المباح بعض الأفعال فإن ذلك دليل على كون هذا المستثنى محرما[٩٨]

ومن ذلك قوله ﷺ «**كلوا واشربوا في غير إسراف ولا مخيلة**»[٩٩]

«فأباح الأكل والشرب واستثنى منهما الإسراف مما يدل على أن الإسراف فيهما حرام فيكون الإسراف في الماء بغير الشرب أشد تحريما»[١٠٠].

القاعدة السادسة : إذا ورد نص من الشارع بإثبات أن للمكلف أن يفعل فعلا معينا فإن ذلك يدل على تحريم منعه منه ، ويعبر عنها بـ **(إثبات الشيء نفي لأضداده، أو الأمر بالشيء نهي عن ضده)**[١٠١].

※ ومن ذلك حديث النبي ﷺ «**المسلمون شركاء في ثلاث الكلاء والماء والنار**»[١٠٢] والمراد بالماء هنا غير المحرز فإذا ثبتت شركة الناس فيه فلا يحق للمكلف أن يمنع غيره من استعماله لأن كال منهما شريك فيه والإسراف يمنع غير المسرف من استعمال الماء فلا حق للمكلف في الإسراف لأنه يمنع غير المسرف من استعمال ما هو حق له ، ومن هنا لا يجوز له أن يحرز ماءً ويدخله في خزانه مثلاً ثم يستخدمه في غير محله[١٠٣]

القاعدة السابعة : ما تقرر من أن الإجماع حجة شرعية وكونه دليلاً من أدلة الاحكام[١٠٤]... وقد أجمع العلماء على النهي في الاسراف في الماء[١٠٥] فالمسرف في الماء مخالف لإجماع الإمه .

الخطر الثاني الذي يهدد البيئة المائية : إفساد الماء أو تلويثه والإضرار به والنصوص الشرعية الواردة في النهي عنه :

* أنزال الله تعالى الماء مباركاً طهوراً . فالماء ، بحسب الأصل ، هو طاهر مطهر، حتى ولو اختلطت به بعض الشوائب ، يقول ابن جزي المالكي «الماء المطلق وهو الباقي على أصله فهو طاهر مطهر إجماعاً سواء كان عذباً أوملحاً أو من بحر أو سماء أو أرض ويلحق به ما تغير بطول مكثه أو بما يجري عليه أو بما هو متولد عنه كالطحالب، أو بما لا ينفك عنه غالباً أو بالمجاورة ، ولا يؤثر تغيره بالتراب المطروح على المشهور»[١٠٦]

* غير أنه قد يطرأ على الماء ما يغير فطرته ، ويزيل خصائصه الطبيعية ، فإن كان ذلك بفعل القضاء والقدر ، فتلك إرادة الله وقضاؤه -ولا راد لقضاء الله- فإن تغيرت مواصفات وخواص الماء بسبب بركان أو فيضان أو سقوط جرم سماوي .. فلا مسئولية على أحد . أما إن كان ذلك بسبب العبث به والإضرار به وتلويثه فهنا تقع المسئولية على من فعل ذلك ويكون العقاب والوعيد!

* **والمتأمل في السنة المطهرة** ، يدرك أن عناياتها بحماية الماء ، بحسب انه أصل الحياة بلغت حد النهى فتحريم مجرد التنفس في الإناء أو النفخ فيه ؛ تلافيا لما عساه أن ينتقل إليه من ميكروبات أو مسببات للأمراض ؛ تغير خواصه وتجعله غير صالح لما أعد له برهان على ذلك ؛ فقد ورد عنه ﷺ أنه قال **(إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء)**[١٠٧] وعنه صلوات الله وسلامه عليه أنه قال **(غطوا الإناء وأوكوا السقاء)** ، أي لا تتركوا إناء الماء مكشوفاً حتى لا يتلوث أو يتكدر فلا يصلح للسقيا .

* وإذا فسد الماء ، وزالت طهارته ، أي طبيعته التي فطره الله عليها امتنع على الناس التوضؤ أو الاغتسال به ، أو استعماله وأكل ما يصنع به ، فلنحذر أن نخسر اغلي ثروة وهبها الله إيانا بتلويثها وإفسادها بالقاء القمامات والقاذورات فيها

ولندرك أخطار ذلك ومساوئه علينا وعلى سائر الكائنات الحية الأخرى .

* تلك أهم الضوابط والنصوص والقواعد التي تنهى عن الإسراف في الماء وكذا التي تنهى عن تلوثه والإضرار به .

ومن هنا تبرز **حقيقتان هما** :

الحقيقة الأولى : إذا كنا نشعر بالفزع من المستقبل ، الذي يحمل نُذُر نقص موارد المياه وندرتها والشاهد على ذلك أنه بدأت تتداول تعبيرات «حرب المياه» ، «الجوع والتصحر» ، فإن الملاذ من هذا الفزع والأمن من هذا الخوف سهل ميسور لمن وفقه الله لذلك ألا وهو التزام أوامر الله ورسوله ، وإطاعتهما بالتزام القصد والاعتدال في استخدام الماء ، وترشيد استعماله وعدم الإسراف والتبذير فيه، فإن تحقق ذلك فلا خوف ولا جزع من رحمة الله ، طالما استقمنا على منهجه واتبعنا أوامره، وانتهينا عما ينهى ، قال تعالى ﴿وأن لَو اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا ﴿١٦﴾﴾[١٠٩] والاستقامة هنا تعني الاعتدال والسير على سنن الله وأحكامه ، ومن يفعل ذلك تكفل الله له برزق واسع وسقاه ماء فياضاً مدراراً.

* لقد أمرنا الله سبحانه وتعالى بالإعتدال في الإستهلاك في الحياة بقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾[١١٠]، ووضح ذلك رسول الله ﷺ بقوله : **(كل ماشئت والبس ما شئت ما أخطأتك اثنتان: سَرَفٌ أو مَخِيلَةٌ)**[١١١]، وهذا يبرز أثر الإعتدال في الإنفاق بتوجيه الاقتصاد الإسلامي في إنتاج السلع المهمة في المجتمع ويحول دون استنزاف الموارد الاقتصادية للدولة وقد حذر الإسلام من عواقب ذلك وبين أنه سبب في للعقاب في الدنيا والأخرة ، قال تعالى:﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تدْمِيراً﴾[١١٢].

* فالإسراف بشع في نتائجه وآثاره وفي فكر أفراد المجتمع وقلوبهم وسلوكهم لأنه

قسوة للروح وموت للقلب وعادم للشعور وانهيار للضمير وانحطاط للقيم وقتل لروح الفضيلة والكرامة وتعزيز للشح وسبب لتعلق الناس بالدنيا ونسيان الآخرة وهو الداء الذي استطاعت الدول الاستعمارية السيطرة على الأمة من خلاله وقد نال هذا الداء منا أكثر مما نالته الحروب العسكرية مع الأعداء وهو السبب الرئيس في استنزاف موارد الأمة وقطع ديمومة مصادر الثروات وسبب في الحرمان والفاقة والقحط والجدب والتعطل والتخلف وهو ما تنأى عنه قواعد الشريعة الإسلامية الغراء .

الحقيقة الثانية : «أنه إذا كان الماء قد سخَّر الله منابعه ومنافعه للبشر وجعل له نظاماً معينا وسنةً محددةً ووقتاً ومكاناً وارادةً وكثرة وقلةً ؛ فإنه يجب أن يكون إيماننا بهذه الأمور إيماناً حقيقياً وعملياً مؤثراً؛ يدفعنا إذا حصل عندنا نقص فيه إلى محاسبة أنفسنا وتسديد النقص بأداء الواجبات واجتناب المحرمات وإذا ما زاد ونتج عنه أضرار -فيضانات وغيرها- فلنحاسب أنفسنا أيضاً قال تعالى : ﴿أَوَ لَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[١١٣] فإذا غيَّر الناس من الطاعة إلى المعصية ومن الإستقامة إلى الإنحراف ومن الهدى إلى الضلال غيَّر الله عليهم فبدَّل بالنعم نقما وبالسعة ضيقا وبالأمن خوفاً وبالغنى فقراً جزاءً وفاقاً مصدقاً لقوله تعالى ﴿ .... وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[١١٤] وقوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[١١٥] قد تحدث في بعض البلاد زلازل وبراكين ورياح عاتية وأعاصير مدمرة وأمطار غزيرة وقد تقل المياه حتى تتأثر الزروع والبهائم ويحصل القحط والجدب وقد تحدث فيضانات وقد تحدث أمور غيرها ، **فالجاحدون** يرجعون حدوث مثل هذه الأمور إلى الطبيعة فحسب ويعتقدون أنه لا علاقة بين حدوثها وبين ممارساتهم الخاطئة وواقعهم المنحرف !! وكذا الضالون المكذبون ومن لف لفهم وزين لهم الشيطان أعمالهم، لا يربطون بين حدوثها وبين الوقوع في معاصي الله وانتهاك

محارمه والإعراض عن دينه ، ولهذا لا يرعوي من كان ضالاً فيرجع عن ضلاله ! ولا يستقيم المنحرف ويقلع عن انحرافه ! يبقى المقصر في الصلاة مقصراً فيها ، ويبقى من يأكل الربا على ذلك ، ويستمر من لايخرج زكاته على هذا الفعل ، ويظل من يشاهد أفلام الفساد يشاهدها ، ومن يسعى لمقارفة الفواحش على مواقعتها وهكذا ، يستمرؤن أفعالهم المحرمة وممارساتهم المنكرة لأنهم لم يعتبروا حدوث هذه الأمور مواعظ لهم وتذكيراً لهم بالاسراع بالتوبة والرجوع إلى ربهم ومحاسبة أنفسهم على ما فرطوا فيه ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾﴾[١١٦]

* «والمقصود أن حدوث مثل هذه الأمور إنما هو بسبب المعاصي والذنوب من أقوى الأسباب الجالبة للعقوبات والبليات فما نزل بلاء إلا بذنب ولا دفع إلا بتوبة ،ومن عقوبات المعاصي أيضاً أنها تمحق بركة العمر وبركة الرزق وبركة العمل وبركة العلم وبركة العلم وبركة الطاعة ، أي تمحق بركة الدين والدنيا معاً وما محقت البركة من الأرض إلا بمعاصي الخلق ، قال تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا﴾[١١٧] ومن ذلك أيضاً أن المعاصي تقطع النعم الواصلة وتزيل النعم الحاضرة فتزيل الحاصل وتمنع الواصل ، فإن نعم الله ما حفظ موجودها بمثل طاعته ، وقد جعل الله سبحانه لكل شيء سببا يجلبه ، وآفه تبطله ، فجعل أسباب نعمه الجالبة لها طاعته ، وآفاتها المانعة منها معصيته ، فإذا أراد حفظ نعمته على عبده ألهمه رعايتها بطاعته فيها ، وإذا أراد زوالها عنه خذله حتى عصاه بها فكان ذلك سببا لنزعها منه»[١١٨].

نسأل الله أن يحفظ ما أنعم به علينا وأن يقيَنا عواديَ الإسراف والتلف والإفساد وأن يحفظ علينا ديننا ودنيانا ويعيننا على ذكره وشكره وحسن عبادته.

التجربة الرائدة للمملكة العربية السعودية في مجالي الزراعة والري :

* أرى أنه من المناسب أن أتحدث عن حالة الزراعة في المملكة العربية السعودية في أول عهدها : أيام كانت الزراعة تعتمد على الأمور البدائية ، ثم أنتقل بعد ذلك إلى الحديث عن التطور المذهل الذي وصلت إليه الزراعة في أيامنا هذه مبينا أسبابه ، والنتائج التي تحققت ويتضح ذلك في **العناصر التالية** :-

العنصر الأول : الزراعة في المملكة العربية السعودية في بداية العهد السعودي :

* «جمعت المملكة العربية السعودية بين جنباتها ألوانا شتى من الأرض وأشكالاً مختلفة من التضاريس ، فهناك السهول الساحلية ، والأودية والنجود »[١١٩] والجبال والصحاري الرملية الشاسعة إلى جانب المساحات الهائلة ذات التربة الصالحة للزراعة . ولم تكن الزراعة ذات شأن كبير في بادئ الأمر بسبب قلة الامكانيات ، وعدم توفر الوسائل المعينة على الزراعة .

* وكان ما يوجد بالمملكة من زراعة مقصوراً على الواحات ، والأودية الجبلية على نطاق ضيق إذ أن من يشتغل بالزراعة يمثل عدداً قليلاً من السكان ، كما أن الزراعة في ذلك الوقت تقوم على الأشياء البدائية ، فطريق سقي الزرع كانت الآبار التي تحفر بالأيدي بالطريقة العادية ، وكانت هذه الآبار -مع مايتبع حفرها من نصب وتعب- قليلة الماء لا تكفي لري المزروعات ، وأما وسائل إخراج الماء من البئر فليست بأحسن حال من سابقتها : إذ كانت المواشي من الإبل والبقر ونحوها هي وسيلة إخراج الماء من الآبار .

* وكان الماء شحيحاً جداً لا يتحصل عليه الا بجهد جهيد ، وعمل مُضنٍ ، مع قلته وعدم وفائه باحتياجات المزارعين .

* وكانت الزراعة في هذه البلاد مقصورة على أنواع من المزروعات تتناسب مع الظروف والأحوال التي تعيشها البلادآنذاك[١٢٠] ، والمساحات المزروعة قليلة جداً إلى

جانب الأراضي الموات لكثرة المعتدة في جميع انحاء المملكة والتي لم تستطع الأيدي إحياءها نظراً لضعف الإمكانيات وقلة ذات اليد .

* وظل هذا الوضع سائداً حتى أفاء الله على البلاد باكتشاف البترول فكان ذلك أيذاناً بعهد اقتصادي جديد ازدادت فيه امكانيات الدولة من الناحية الاقتصادية ، (وعرفت الصناعة الآلية طريقها إلى المملكة ولاشك أن اقتصاد المملكة يعتمد أساساً على انتاجها البترولي ، فالبترول يعطي عائداً تقوم الدولة بتنميته برسم الخطط الاقتصادية والإنمائية ، والتي تسرع في توسيع القاعدة الإقتصادية)[١٢١] وقد هيأ ذلك إمكانيات طيبة ، مكنت الحكومة من الإهتمام بالجانب الزراعي .

العنصر الثاني : دور الحكومة الرشيدة في التشجيع على زراعة الأراضي الموات ، وتنمية القطاع الزراعي .

* بعد أن أنعم الله على هذه البلاد؛ فهيأ لها أسباب الخير والسعادة - قامت حكومتنا الرشيدة بتوجيه هذه النعمة الوجهة السليمة بما يخدم مصلحة الوطن والمواطن.

وقد حظيت الزراعة بحظ وافر من هذا الاهتمام والرعاية التي شملت جميع شؤون الحياة ، مما جعلها تقفز إلى الأمام وتصبح في مصاف الدول المتقدمة ، وذلك وفق أهداف رسمتها الدولة ، وبذلت لتحقيق هذه الأهداف الأموال الطائلة ، والجهد المتواصل فأسفر ذلك عن نتائج مثمرة حققت تطلعات الجميع .

العنصر الثالث : الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها في تنمية القطاع الزراعي : تقوم الدولة بتشجيع القطاع الزراعي وتطويره لتحقيق أهداف كثيرة منها :

١- بعث الحياة في الأرض الميتة لتنتج الغلات الزراعية[١٢٢]

٢- رغبة الدولة في توسعة الرقعة المزروعة لبناء قاعدة اقتصادية عريضة يعتمد عليها الى جانب الثروة البترولية إذا أن تنويع القاعدة الإنتاجية يحد من الاعتماد على النفس.[١٢٣]

٣- «زيادة الإنتاج الزراعي وتنويعه كي لا يظل مقصوراً على كميات قليلة ونوعيات محدودة ، وزيادة الإنتاج وتنويعة يخدم المنتج والمستهلك معاً»

٤- حصول الاكتفاء الذاتي في إنتاج المواد اللازمة للاستهلاك المحلي وذلك باعتماد المملكة على نفسها -بعد الله- في الإنتاج الغذائي مما يترتب على ذلك تقليل السلع الغذائية المستوردة»[١٢٤]

٥- تمكين الإنتاج الزراعي من مواجهة المنافسة للمواد الغذائية المستوردة.

٦- ايجاد فرص للعمل في القطاع الزراعي.

٧- رفع مستوى المعيشة لدى الزراع.

٨- زيادة الكفاءة في استخدام المياه الجوفية وتحسين طرق الري.

العنصر الرابع : وسائل تطوير الزراعة في المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر.

لتطوير الزراعة في المملكة اتبعت الحكومة الرشيدة ممثلة في وزارة الزراعة الإجراءات الآتية :-

١- قسّمت وزارة الزراعة والمياه المملكة العربية السعودية إلى ست مناطق زراعية وذلك لسرعة تسيير العمل وتنظيم العملية الزراعية ، وتسهيلاً على المزارعين .

٢- توجيه المزارعين إلى استخدام مصادر المياه بطريقة أفضل ويقصد بالطريقة الأفضل في استخدام مصادر المياه :-[١٢٥]

أ- زيادة الكم المستخرج من هذه المصادر .

ب- تعديل أساليب الري القديمة بأساليب حديثة تتناسب مع البيئة الصحراوية الحارة ، وتلائم حاجيات الإنتاج الزراعي المتنوع .[١٢٦]

ولتحقيق ذلك سلكت الدولة مجموعة من الطرق منها :

١- شجعت المزارعين على حفر الآبار إلى أعماق بعيدة لاستغلال موارد المياه الجوفية العميقة .

٢- قامت الدولة بتنفيذ مشروعات الري والصرف مثل : مشروع الري والصرف بالأحساء وغيرها .

٣- أهابت الدولة بالمزارعين أن يستخدموا طرق الري الحديثة بواسطة الرشاشات حيث توفر كثيرا من المياه التي تضيع بطريقة الري التقليدية .

٤- إقامة السدود لحفظ المياه مثل : سد المجمعة وأبها وجيزان وسد وادي حنيفة وسد لبن ونمار وغيرها.[١٢٦]

٥- تزويد المزارعين بالآلات الزراعية الحديثة فقد ساهمت الدولة وتساهم دائماً في تطوير الإنتاج الزراعي وقامت بتزويد المزارع بالآلات الحديثة من مكائن الري والرشاشات والتراكتورات والآت الحفر إلى جانب الخبرات الفنية لتستطيع هذه المزارع تحقيق متطلبات المستهلكين.[١٢٧]

هذا والله نسأل التوفيق والسداد للجميع وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

خاتمة البحث وأهم نتائجه :

١- عناية التشريع الاسلامي بالزراعة ودعوة الإنسان إلى استغلال الأرض واستثمارها والحفاظ عليها والإنتفاع بخيراتها وتطويرها لتوافر **«الأمن الغذائي»** وتحقيق **«الاكتفاء الذتي»** والتخلص من التبعية للشرق أو الغرب في الحصول على الغذاء .

٢- الإهتمام بالمياه والري ووضع التشريعات والأنظمة التي تكفل حسن استثمار المياه واستخدام أحدث التقنيات والأساليب العلمية الحديثة في الري .

٣- الماء أصل الحياة وينفرد من بين المواد اللازمة لقيام الحياة على الأرض بأنه أعظمها أهمية ، وأوسعها انتشارا، وأعجبها شأنا، ولأهميته عنيت الشريعة الإسلامية به : سواء بالنهي عن الإسراف فيه واستنفاد ثرواته، أم بالنهي عن إفساده وتلويثه والإضرار به.

٤- تناقص إمدادات المياه نذير بوجوب المحافظة عليها فالحقائق والبراهين تؤكد أن مصادر المياه باتت مهددة نتيجة استغلالها غير الرشيد والجهل بالقواعد الشرعية في كيفية استخدامها وصرفها.

٥- ترشيد استخدام المياه وعدم هدرها والإضرار بها **«واجب شرعي»** جاءت به النصوص الشرعية : من الكتاب، والسنة، والآثار، والأعراف، والتقاليد، والقواعد الأصولية العامة، وإجماع أهل العلم، سلفاً، وخلفاً.

٦- ترشيد استخدام المياه يساهم في اقتصاد الأمة ويحقق أمنها واستقرارها ويبعدها عن مزالق الأخطار والتبعية .

٧- الايمان بالله ومراقبته في كل تصرفات الإنسان ومحاسبة النفس والاقلاع عن المعاصي سبب لدوام النعم وزيادتها وبركتها.

٨- التجربة الرائدة للمملكة العربية السعودية في مجال الزراعة والري تجربة فريدة مبنية على أسس وضوابط علمية وخاصة في مجال ترشيد استخدام مياه الري في زراعة المحاصيل الزراعية .

٩- الثروة المائية بكل منابعها ومصادرها ليست ملكا لأحد بعينه يفعل فيها مايشاء وإنما هي ملك مشاع مشترك سخرها الله بقدرته لتحقيق وظائف بيئية وحياتية معيشية وجمالية وترفيهية ولا ريب أن أي عمل أو تصرف يضربها بها هو عمل أو تصرف محرم؛ لأن في ذلك تعطيلا لها عما خلقت له ومن يفعل ذلك فهو معتد ظالمٌ يتعين على أهل الاختصاص منعه ومحاسبته، ومعاقبته، إن لزم الأمر.

١٠- **بالشكر تدوم النعم** : إن كل ما أنعم الله به على العبد من المكونات الرئيسية للبيئة كالأرض والماء والهواء يستوجب مزيد الشكر طمعاً في استدامته ، وقد أخطأ الجاحدون عندما ظنوا هذه حقوقاً مكتسبة ، فأخذوا يعبثون بها ، فضلاً عن كفرهم بخالقها ، ومن هنا فقد جاءت آيات القرآن الكريم توضح لنا تلك القضية، وأن الذي أجرى هذه النعم هو وحده الذي يستطيع حبسها ومنعها ، ولك أن تمعن النظر معى في النصوص الكريمة التالية :

يقول الله تعالى: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أم أمنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَستَعْلَمُونَ كَيْف نذِيرِ ﴿١٧﴾﴾ [الملك : ١٦، ١٧] ويقول : ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ ﴿٦٨﴾ أَأَنتُمْ

التوصيات والمقترحات :

أولاً : السير على المنهج القويم والإنقياد لأوامر الله تعالى يعد مجلبةً للرزق بكثرة الموارد الطبيعية من السماء ومن الأرض وطريقا إلى كسب العلم والمعرفة ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الحج: ٥٠] ، وصدق الله العظيم إذ يقول ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الأعراف: ٩٦] أي «لو أن أي شعب من الشعوب أو مجتمع من المجتمعات آمنوا بما دعاهم إليه خاتم الرسل من عبادته تعالى وحده واتقوا ما نهاهم عنه من الشرك والفساد في الأرض بارتكاب الفواحش والآثام لفتحنا عليهم أنواعاً من بركات السماء التي تشمل معارف الوحي العقلية والمطر وكل ما يوجب الخصب والخير في الأرض من الأمطار النافعة التي تخصب الأرض وتكسب البلاد رفاهية العيش فلو آمنوا لوسع الله عليهم من الخير ويسر لهم أسبابه ويكون ذلك بشكر النعمة وطلب المغفرة والصدق في التوبة والتخلص من الشرك وتهذيب الأخلاق واستقامة السلوك فكل نعمة مرهون بقاؤها ودوامها بالثبات على منهج الله تعالى والانقياد لأوامره»[١٣٠] .

ثانياً : الذنوب والمعاصي سبب لزوال النعم والهلاك وعدم شكرها إيذان بالاسراع بزوالها ، قال تعالى ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾[١٣١] ومن علامات عدم الشكر الاستعانة برزق الله على معصيته والكفران به والتقاعس عن أداء فرائضه والتخلي عن الإنفاق والإحسان وتسلط المترفين والجبارين ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيراً﴾[١٣٢] قال المفسرون «إن لكل شيء في الدنيا زوالاً وزواله بحصول استعداد يقتضي ذلك» وكما أن زوال البدن بزوال الاعتدال بحصول انحراف يبعده عن بقائه وثبوته فكذلك هلاك المدينة وزوالها

بحدوث انحراف فيها عن الجادة المستقيمة التي هي صراط الله وهي الشريعة الحافظة للنظام فإذا جاء وقت إهلاكها فسقت وخرجت عن طاعة الله»[١٣٣] فمن كثرت نعم الله عليه كان قيامه بالشكر أوجب .

ثالثاً : التوسط والاعتدال في استهلاك الثروات **(ومن أهمها الماء)** بعيداً عن الإسراف والتبذير، أو الشح والتقتير؛ حماية لأموال الأمة؛ وطريقاً إلى زيادة استثمارها، وتحسباً لحالات الطوارئ، والظروف غير المتوقعة، وهذا يعني الترشيد في الاستهلاك، والتوازن في الإنفاق، والتخطيط المبني على أسس علمية سليمة، والابتعاد عن **العشوائيه** كل هذا مما يساعد على بقاء الأمة في وضع « **الاستقلالية** » ويبعدها عن مزالق الخطر وتحكم الآخرين فيها .

رابعاً : الاهتمام الزائد والعناية الخاصة بالقطاع الزراعي فالزراعة تساهم في الاحياء والإقطاع وتحقيق الأمن الغذائي وعدم اللجوء إلى الاستيراد وتوفير فرص العمل واتساع قاعدة الملكية وزيادة حصيلة الزكاة التي تزيد من موارد الدولة في معالجة الفقر وتحسين مستوى المعيشة ومحاربة التضخم وزيادة القدرة الانتاجية للفرد واستقرار الأسعار وكلها دعائم أساسية وركائز مهمة في انعاش الاقتصاد الإسلامي.

خامساً : على الرُّغم من أن الفيضانات تغمر العالم ألا أن أزمة المياه وترشيد استخدامها وعلاقة ذلك بالتنمية أصبح الآن من قضايا الساعة الهامة فالمياه تلعب دوراً رئيسياً وحيوياً في العلاقات بين الدول المختلفة ، لهذا فإن واقع الثروة المائية اليوم يطرح بإلحاح موضوع الأمن المائي، والأمن الغذائي الذي هو الأساس الأول في تقدم المجتمعات وتطورها : اقتصاديا، وسياسيا، وأجتماعيا.

وإذا كان عدد سكان العالم الإسلامي يزيد زيادة مطردة كل عام فإن ذلك يوجب النظر إلى حاجات المياه المستقبلية في ترابطها وتلازمها، وإذا أردنا الوصول إلى توازن مقبول بين السكان والغذاء فيجب تجميع عناصر المشكلة ومقوماتها وبسط نتائجها مع التركيز على المحاور الرئيسة التي تشهد تطورات ذات دلالة على اتجاهاتها المستقبلية

وما يتهدد الثروة المائية العربية والإسلامية من أخطار وما يكتنف المساعي لحل مشاكلها من قيود ، والتوصل إلى إيجاد صيغ اتفاقيات وتعاون مع الدول المشتركة حول مصادر الثروة .

سادساً : الإهتمام بالإرشاد المائي، والتوعية الدينية بترشيد الاستهلاك في المياه واستخدامها في الري ووضع القواعد التشريعية، والأنظمة المرعية موضع التنفيذ، بمايكفل حسن استثمار المياه، واستخدام التقنية العلمية في الري وذلك عبر وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

سابعاً : الدعامة البشرية من الخبراء والمهندسين والمختصين والأيدي العاملة المدربة اليت تستند إليها النهضة الزراعية في بلادنا يقع عليها العبء الأكبر في إرساء هذه النهضة وتطويرها والارتقاء بها وفقا لاحتياجاتنا وتطلعاتنا المتطورة .

إذن مالحاجة ماسة إلى تزويد هذا القطاع بالمعارف الحديثة والخبرات اللازمة من الاستخداثات العلمية والتكنولوجية في مجالي الزراعة والري وتوفير الدعم اللازم لهم ماديًا ومعنويًا.

هذا ما وفقنا الله إليه وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم،

وكتبه/

أ.د. صالح بن غانم السدلان

الهوامش

١- سورة عبس ٢٤ - ٣٢

٢- سورة الحج ٥

٣- سورة المؤمنون ١٨

٤- سورة الانبياء ٣٠

٥- سورة النور ٤٥

٦- سورة الزخرف ٥

٧- سورة طه ١٢٧

٨- سورة النساء ٦٩

٩- سورة الانبياء ٣٠

١٠- سورة البقرة ٢٢

١١- سورة المؤمنون ١٨

١٢- سورة إبراهيم ٣٢

١٣- سورة هود ٥٠ - ٥٢

١٤- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي : محمود شكري جـ ٧/ ١٢٠

١٥- سورة نوح ١٠ - ١٢

١٦- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : محمد بن أحمد الأنصاري ط٣ ، مصر دار الكتب المصريه ١٩٦٧م .

١٧- تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير جـ٤/ ٤٤٩ .

١٨- الأمن الغذائي ، ص٧٠-٧١ نقلاً عن (تاريخ الرسل والملوك للطبري : أبي جعفر محمد بن جرير الطبري) ط. بيروت دار الكتب العلمية ، ١٩٨٨م / ٣١٦/٥ .

١٩- هندسة النظام البيئي في القرآن الكريم ، د/عبدالعليم عبدالرحمن خضر ، ص٢٢-٢٣ .

٢٠- الموسوعة العالمية العربية (موسوعة الأمير سلطان العالمية) جـ ١١ ، ص٤١٦-٤١٧ .

٢١- سورة المؤمنون ١٨

٢٢- قانون حماية البيئة الإسلامي مقارناً بالقوانين الوضعية ص١٠٣-١٠٥ ، ط الأولى ، نشر وتوزيع دار النهضة العربية بالقاهرة ، ١٩٩٥م .

٢٣- انظر في هذا الموسوعة العربية العالمية ، جـ٢٢ - من ص ٢٠-٢٢ .

٢٤- انظر في هذا الموسوعة العربية العالمية ، (مرجع سابق) .

٢٥- انظر في هذا الموسوعة العربية العالمية ، (مرجع سابق) .

٢٦- انظر قانون حماية البيئة الإسلامي مقارناً بالقوانين الوضعية (١٦٩ - ١٧١ (بتصرف) .

٢٧- سورة الحج ٨ .

٢٨- سورة فصلت ٢٩ .

٢٩- سورة السجدة ٢٧ .

٣٠- سورة ص ٩ .

٣١- سورة البقرة ٢٢ .

٣٢- سورة الزمر ٢١ .

٣٣- سورة لقمان ١٠ .

٣٤- سورة الأنعام ٩٩ .

٣٥- صحيح الترمذي بشرح الإمام ابن العربي المالكي ١١٢٥/٥ . بيروت : دار الكتاب العربي. وصحيح مسلم ١١٨٩/٣ .

٣٦- د/عبدالغني مزهر (مجلة البحوث الاسلامية) العدد ٣٣ - لسنة١٤١٢هـ ، ص١٩٦ ، نشر وطبع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء .

٣٧- الأدب المفرد للإمام البخاري : أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، تحقيق محمد هاشم البرهاني، ط. المطبعة المصرية بالإمارات العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١م ، ص٩٧.

٣٨- سورة النحل ١٤ .

٣٩- سورة الرحمن ١٩ .

٤٠- سورة الإسراء ٦٦ .

٤١- الموسوعة العربية العالمية ، مرجع سابق .

٤٢- الموسوعة العربية العالمية ، مرجع سابق .

٤٣- قانون حماية البيئة الإسلامي ، د/احمد عبدالكريم سلامة ، ص١٢٦ ومابعدها .

٤٤- ما وراء الأرقام : لوري آن مازور ، ترجمة د/سيد هدارة ونادية خيري الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ١٩٩٤م ، ص٩١ ، ومابعدها .

٤٥- التلوث المائي ، د/طلعت إبراهيم الأعرج ، جـ١ ص٢٩ ومابعدها القاهرة ١٩٩٤م سلسلة العلم والحياة .

٤٦- البيئة ومحاور تدهورها وآثارها على صحة الإنسان ، د/محمد خميس الزوكة ، دار المعرفة الجامعية بمصر ، ص٤٠٣ - ٤٠٤ .

٤٧- الموسوعة العربية العالمية ، ص ١٤-١٥ .

٤٨- هندسة النظام البيئي في القرآن الكريم د/ عبدالعليم عبدالرحمن خضر نقلاً عن الكتاب العربي الإنسان والبيئة صراع أم توافق برقم ٢٦ في يناير ١٩٩٠م ، ص١٦٥ .

٤٩- البيئة : مشاكلها ، وقضاياها ، وحمايتها من التلوث (رؤية إسلامية) المهندس محمد عبدالقادر الفقي ، رقم ٥٢ .

٥٠- النظرية الإقتصادية في الإسلام مع خطة عمل تطبيقية لنظام اقتصادي إسلامي متكامل . فكري أحمد نعمان ، ص ٢١٦-٢١٧.

٥١- العشب رطباً ويابساً ينبت من غير صنع البشر .

٥٢- أخرجه أبو داود في كتاب البيوع والإجارات بابٌ في منع الماء ٣/٧٥١ رقم٣٤٧٧ والحديث إسناده صحيح ولفظه (المسلمون شركاء في ثلاث ...).

٥٣- أخرجه مسلم في كتاب المساقاه باب تحريم بيع فضل الماء الذي بالفلاة ٣/١١٩٨ حديث رقم ١٥٦٦ .

٥٤- المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود ٩/٣١٦ والمدخل الى نظرية الإلتزام للزرقاء ٢٦١-٢٦٣ .

٥٥- زاد المعاد في هدى خير العباد ابن قيم الجوزية ٤/٢٥٩-٢٦٠ .

٥٦- أخرجه البخاري في «كتاب الحيل» باب مايكره من الإحتيال ٨/٦١ .

٥٧- أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب المساقاة باب تحريم بيع فضل الماء ٣/١١٩٨ رقم حديث ١٥٦٦ .

٥٨- أخرجه البخاري في كتاب الأحكام : باب من بايع رجلاً لايبايعه إلا للدنيا ٨/١٢٤ ومسلم في كتاب الإيمان : باب بيان غلظ تحريم اسبال الإزار ١/١٠٣ حديث ١٠٨ .

٥٩- كتاب الخراج للقاضي : أبي يوسف الحنفي ، ص٩٤-٩٧ .

٦٠- البيئة مشاكلها ، وقضاياها ، حمايتها من التلوث «مرجع سابق» ص ٥٧ وعلوم تلوث البيئة د/حسن بن محمد السويدان ، ص٣و٩٩ .

٦١- الأمن الغذائي في الإسلام ، د/أحمد صبحي العيادي ، ص٤١٣ ومابعدها «بتصرف» .

٦٢- سورة الإسراء ١٦ .

٦٣- رواه الطبراني في معجمه الكبير (خلق المسلم للغزالي ، ص١٥١).

٦٤- خلق المسلم للشيخ محمد الغزالي -رحمه الله- ص ١٥٠ .

٦٥- المسند للإمام أحمد بن حنبل ، جـ/٦/١٥١ .

٦٦- أحكام القرآن لأبي جعفر الطبري ، جـ٤/٤٣٥ ، وأحكام القرآن / لمحمد الصادق قمحاوي ٥/٢٩٨.

٦٧- عدالة توزيع الثروة في الإسلام /عبدالسميع المصري : طبع ونشر مكتبة وهبة بمصر ١٩٨٦م ، ص٦٠ ، والثروة في ظل الإسلام للبهي الخولي : ظ. دار القلم بالكويت طبعه الرابعة ١٩٨١م ، ص١٨٣ .

٦٨- سنن ابن ماجه : ٥/٧٥ .

٦٩- الاقتصاد الإسلامي ، د/محمد عبدالمنعم عفر : ٣ / ١٠٨ .

٧٠- قانون حماية البيئة الاسلامي مقارنا بالقوانين الوضعية .

٧١- الخصائص العامة للإسلام : د/يوسف القرضاوي ، ص١٥٥ ، و/المجتمع الإنساني في ظل الاسلام لمحمد أبي زهرة ، ص١٦ ومابعدها ، طبعة ونشر دار الفكر العربي ، بالقاهرة .

٧٢- القصص ٧٧ .

٧٣- الأعراف ٣١ .

٧٤- الاسراء ٢٦ ، ٢٧ .

٧٥- الأنعام ١٤١ .

٧٦- غامر ٢٨ .

٧٧- الشعراء ١٥٠ : ١٥٢ .

٧٨- المؤمنون ٧١ .

٧٩- أخرجة الإمام أحمد في مسنده بسند حسن (المسند ١/٤٤٧) .

٨٠- أخرجة ابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها .

٨١- رواه أحمد والنسائي وابن ماجه .

٨٢- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، جزء ١/٢٣٢ .

٨٣- رواه أحمد وغيره بسند حسن .

٨٤- أصول الفقه الإسلامي : محمود محمد الطنطاوي ، نشر كلية الشريعة بدبي ، مطابع البيان ١٤١٠هـ .

٨٥- المسند للإمام أحمد ٢/١٧٩ حديث رقم ٦٦٧٣ ، المكتب الاسلامي ، لبنان الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - قال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٤/١٢٥ طبعة مؤسسة المعارف : بيروت /لبنان ١٤٠٦هـ : (رجال أحمد ثقات وفي بعضهم كلام لايضر) .

٨٦- مجلة البحوث الفقهية المعاصرة ، ص١٦٤ ، العدد ٤٢ ، لسنة ١٤٢٠هـ.

٨٧- صحيح البخاري ٦/٢١٧ حديث رقم ٣١١٨ (مطبوع مع فتح الباري لابن حجر العسقلاني).

٨٨- مجلة البحوث الفقهية المعاصرة ، المرجع السابق في هامش (٨٦) .

٨٩- شرح الكوكب المنير ٢/١٩٤ لابن النجار الفتوحي الحنبلي ، تحقيق د/محمد مصطفى الزحيلي و د/ نزيه حماد ، مطابع دار الفكر دمشق ١٤٠٠هـ .

٩٠- سبق تخريجه ص ٢٨-٢٩ هامش ٨٠ .

٩١- مجلة البحوث الفقهية المعاصرة «مرجع سابق» ص١٦٥ .

٩٢- شرح الكوكب المنير «مرجع سابق» جزء ٢/١٨٧ .

٩٣- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١/٣٠٤ حديث رقم ٢٠١ .

٩٤- مجلة البحوث الفقهية المعاصرة (مرجع سابق) ص١٦٨ .

٩٥- شرح الكوكب المنير ، جزء ٢/٣٧٩ .

٩٦- فتح الباري ١/٥٦ حديث رقم ١٣ .

٩٧- مجلة البحوث الفقهية المعاصرة ، ص١٦٨ ، عدد ٤٢

٩٨- شرح الكوكب المنير ٣/٣٢٧ .

٩٩- المسند للإمام أحمد ٢/١٨٢ ، حديث رقم ٦٧٠٨ وصححه الحاكم في المستدرك جزء ٤/١٣٥ من حديث عبدالله بن عمرو (المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري ، طبعه دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان .

١٠٠- مجلة البحوث الفقهية المعاصرة ١٧٠ ، عدد ٤٢ ، ١٤٢٠هـ .

١٠١- المستصفى من علم الأصول ، للإمام أبي حامد الغزالي ٨١/١ طبعه دار الكتب العلمية ، بيروت ، طبعة ١٤٠٣/٢هـ .

١٠٢- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل : محمد ناصر الدين الالباني -رحمه الله- جزء ٧/٦ ، ط. المكتب الإسلامي ، دمشق الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .

١٠٣- مجلة البحوث الفقهية المعاصرة . عدد ٢٤ / ص١٧١ .

١٠٤- شرح الكوكب المنير ٢١٤/٢ .

١٠٥- فتح الباري ٢٣٢/١ .

١٠٦- قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية ، ص٣٣ ، طبعة عالم الفكر ، القاهرة ، ١٩٧٥م .

١٠٧- أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأشربة ٢٥٠/٦ طبعة استانبول ، المكتب الإسلامي/تركيا ، ١٩٧٨م .

١٠٨- أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأشربة ٢٤٩/٦ .

١٠٩- سورة الجن ١٦ .

١١٠- سورة الفرقان ٦٧ .

١١١- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني : ١٥٢/١٠ .

١١٢- سورة الاسراء : ١٦ .

١١٣- سورة آل عمران : ١٦٥ .

١١٤- سورة فصلت : ٤٦ .

١١٥- سورة الانفال : ٥٣.

١١٦- سورة الروم : ٤١ .

١١٧- سورة الأعراف : ٩٦ .

١١٨- الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي لابن قيم الجوزية (١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٥٩) تحقيق سعيد اللحام ، وبهيج غزاوي ، نشر مكتبة المعارف بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

١١٩- النَّجْدُ : ما ارتفع من الأرض ، والجمع : نجاد بالكسر ، ونُجود بالضم وأنجدُ (انظر : مختارا الصحاح للرازي ٦٤٦ .

١٢٠- جغرافية شبه جزيرة العرب ، د/محمد طه أبو العلا ٢/١٨٦ .

١٢١- جغرافية شبه جزيرة العرب ، د/محمد طه أبو العلا ٢/١٩٠ (بتصرف)

١٢٢- جغرافية شبه جزيرة العرب ، د/محمد طه أبو العلا ٢/٢٤١ (بتصرف)

١٢٣- الإقتصاد السعودي في مرحلة بناء التجهيزات الأساسية : حسين علي الشرع/٣٤

١٢٤- الإقتصاد السعودي في مرحلة بناء التجهيزات الأساسية ، المرجع السابق .

١٢٥- المملكة العربية السعودية أمام قدرها الكبير د/ عبدالكريم غزال / ٢٦٥ .

١٢٦- المملكة العربية السعودية أمام قدرها الكبير د/ عبدالكريم غزال /٢٩٣ .

١٢٧- جغرافية المملكة العربية السعودية ، د/عبدالرحمن صادق الشريف ، ١/١٧٩ .

١٢٨- سورة الحج / ٥٠ .

١٢٩- سورة الأعراف/ ١٦ .

١٣٠- النظام الاقتصادي القرآني : د/محمد فريز منفخي ص ١٤٧ يبتصرف» ، طبع ونشر دار قتيبة بدمشق ، الطبعة الأولى ١٩٨٣م.

١٣١- سورة النحل /١١٢ .

١٣٣- سورة الإسراء /١٦ .

فهرس المراجع والمصادر والدوريات العلمية :

١- أحكام القرآن لإبي جعفر الإمام عماد الدين بن محمد الطبري المعروف بإلكيا الهراس - مطبعة حسان وتوزيع الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء بالسعودية.

٢- أحكام القرآن لحجة الإسلام الإمام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص - تحقيق محمد الصادق قمحاوي - نشر دار المصحف ، شركة مكتبة ومطبعة عبدالرحمن محمد.

٣- الأدب المفرد للإمام البخاري : أبي عبد الله محمد بن إسماعيل - تحقيق محمد هاشم البرهاني - المطبعة المصرية بالإمارات العربية - الطبعة الأولى ١٩٨١م.

٤- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل لمحمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي (بيروت ، دمشق) - الطبعة الأولى ١٣٩٩-١٩٧٩.

٥- أزمة المياه في العالم : المشكلة والحلول الممكنة. للدكتور/ إبراهيم سليمان عيسى- دار الكتاب الحديث ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩م.

٦- أصول الفقه الإسلامي ، لمحمود محمد الطنطاوي ، نشر كلية الشريعة بدبي ، مطابع البيان ، ١٤١٠هـ.

٧- الاقتصاد الإسلامي : للدكتور محمد عبد المنعم عفر ، دار البيان ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥م.

٨- الاقتصاد السعودي في مرحلة بناء التجهيزات الأساسية ، لحسين علي الشرع، ط ، الفرزدق التجارية بالرياض ، ١٤٠٥هـ.

٩- الاقتصاد القرآني للدكتور محمد فريز منفخي ، طبع ونشر دار قتيبة بدمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م.

١٠- أضواء وتوجيهات «مجموعة خطب» لعبد الله سليمان المرزوق ، دار المسلم بالسعودية - الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

١١- الأمن الغذائي في الإسلام للدكتور أحمد صبحي أحمد العيادي ، دار النفائس بالأردن ، الطبعة الزولى ، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

١٢- البيئة مشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث ، « رؤية إسلامية » لمحمد عبد القادر الفقي - مكتبة ابن سينا ، مصر.

١٣- البيئة ومحاور تدهورها ، وآثارها على صحة الإنسان. للدكتور محمد خميس الزوكة ، دار المعرفة الجامعية بمصر.

١٤- ترشيد المياه واقع وآفاق لأشرف صبحي عبد العاطي دار مكتبة الإسراء ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩م.

١٥- تفسير ابن كثير المسمى : تفسير القرآن العظيم ، للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي/طبع دار إحياء الكتب العربية ، مصر.

١٦- التلوث المائي للدكتور طلعت إبراهيم الأعرج ، القاهرة ، ١٩٩٤م ، سلسلة العلم والحياة.

١٧- الثروة في ظل الإسلام ، للبهي الخولي ، دار القلم ، الكويت ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨١م.

١٨- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، محمد بن أحمد الأنصاري ، دار الكتب المصري، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٧م.

١٩- جغرافية شبه جزيرة العرب ، للدكتور محمد طه أبو العلا ، ط. النهضة المصرية بالقاهرة.

٢٠- جغرافية المملكة العربية السعودية ، للدكتور عبدالرحمن صادق الشريف ، مطابع الفرزدق التجارية بالرياض.

٢١- الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي ، لابن قيم الجوزية - تحقيق سعيد اللحام وبهيج غزاوي، نشر مكتبة المعارف بالرياض ، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٢- الخصائص العامة للإسلام للدكتور/ يوسف القرضاوي ، ط. الوطنية - دبي.

٢٣- خلق المسلم لمحمد الغزالي،الطبعة التاسعة،١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، ط. قطر الوطنية.

٢٤- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لمحمود الألوسي البغدادي ، المكتبة التجارية ، السعودية ، ١٤١٤هـ/١٩٨٤م.

٢٥- زاد المعاد في هدي خير العباد ، للإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م ، طبع ونشر مؤسسة الرسالة/ لبنان.

٢٦- سنن أبي داود للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ، إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس ، نشر وتوزيع محمد علي السيد ، سوريا ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٨هـ-١٩٦٩م.

٢٧- سنن ابن ماجه للحافظ عبد الله بن محمد بن يزيد القزويني ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٤م.

٢٨- شرح الكوكب المنير ، لابن النجار الفتوحي الحنبلي ، تحقيق د. محمد مصطفى الزحيلي والدكتور نزيه حماد ، مطابع دار الفكر دمشق ، ١٤٠٠هـ.

٢٩- صحيح الترمذي بشرح الإمام ابن العربي المسمى عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي ، مطابع دار الكتاب العربي ،الطبعة الثالثة ، ١٩٨٥م.

٣٠- صحيح البخاري للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي ، الطبعة الأولى ، المكتب الإسلامي بإستانبول ، تركيا ، ١٩٧٩م.

٣١- عدالة توزيع الثروة في الإسلام لعبد السميع المصري ، طبع ونشر مكتبة وهبة بمصر.

٣٢- علوم تلوث البيئة للدكتور حسن محمد السويدان ، دار الخريجي ، السعودية، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧م.

٣٣- فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني ، مطابع السنة المحمدية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٣هـ.

٣٤- قانون حماية البيئة الإسلامي مقارناً بالقوانين الوضعية للدكتور أحمد عبدالكريم سلامة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٣٥- قانون حماية البيئة ، دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية للدكتور/ أحمد عبدلكريم سلامة ، النشر العلمي والمطابع السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧م.

٣٦- قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية لابن جزي المالكي، عالم الفكر، القاهرة ، ١٩٧٥م.

٣٧- كتاب الخراج ، للقاضي أبي يوسف الحنفي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان.

٣٨- ما وراء الأقلام لوري آن ما زود ، ترجمة د. سيد هدارة ونادية خيري ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، ١٩٩٤م.

٣٩- متطلبات المحافظة على نعمة الأمن والاستقرار في بلادنا ، للدكتور سليمان عبد الرحمن الحقيل ، السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٤٠- مجلة البحوث الإسلامية ، السعودية ، العدد ٣٣ ، ١٤١٢هـ طبع ونشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والارشاد.

٤١- مجلة البحوث الفقهية المعاصرة ، السعودية ، العدد ٤٢ ، ١٤٢٠هـ ، صاحبها ومدير تحريرها الدكتور/عبدالرحمن بن حسن النفيسة ، طبع ونشر إدارة المجلة.

٤٢- مختار الصحاح للإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، مطابع الحلبي ، مصر ، ١٩٥٠م.

٤٣- المستصفى من علم الأصول ، الإمام أبي حامد الغزالي ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيوت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ.

٤٤- المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري ، طبع دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان.

٤٥- المسند للإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، فهرسة الألباني ، المكتب الإسلامي، دمشق ، ١٣٩٨هـ ، الطبعة الثانية.

٤٦- الملكية في الشريعة الإسلامية للدكتور عبد السلام داود العبادي ، مكتبة الأقصى ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

٤٧- المملكة العربية السعودية أمام قدرها الكبير ، د. عبد الكريم محمد غزال ، طعام ١٩٧٥م ، مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة.

٤٨- المنهج الاقتصادي في التخطيط لنبي الله يوسف عليه السلام ، للدكتور نواف صالح الحلبي ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٤٩- المنهل العذب المورود ، شرح سنن الإمام أبي داود السجستاني ، تأليف العلامة محمود خطاب السبكي ، مؤسسة التاريخ العربي ، لبنان ، ط٢.

٥٠- الموسوعة العربية العالمية ، (موسوعة الأمير سلطان) ، طبع ونشر : مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، السعودية ، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م ، الطبعة الأولى.

٥١- الموسوعة الاقتصادية لفكري أحمد نعمان ، المكتب الإسلامي ، سوريا ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٥٢- هندسة النظام البيئي في القرآن الكريم ، للدكتور عبدالعليم عبدالرحمن خضر ، دار الحكمة ، البحرين ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م.

مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

جامعة الأزهر

المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

تطور استخدام الموارد الأرضية الزراعية للدول العربية

د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب

خبير أول بمركز التخطيط الزراعى

معهد التخطيط القومى

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

تطور استخدام الموارد الأرضية الزراعية للدول العربية خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٩٥)

المقدمة :

يحتل القطاع الزراعى اهمية كبرى فى اقتصاديات الدول العربية حيث أوضح التقرير الاقتصادى العربى الموحد عام ١٩٩٨ أن حجم الناتج الزراعى العربى قد بلغ نحو ٧٥,٢ مليار دولار بالأسعار الجاريه لعام ١٩٩٧ أى بزيادة تبلغ نحو ٠,٥% عن عام ١٩٩٦ ، مقابل زيادة سنوية بنسبة ٤,٥% فى المتوسط خلال الفتره (١٩٩٠ - ١٩٩٧).

ويمثل الناتج الزراعى العربى نسبة تكاد تكون مستقرة من الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية ، حيث بلغت هذه النسبة نحو ١١,٩% ، ١٢,٩% ، -١٣,% ، ١٢.٦ % فى اعوام ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ على الترتيب . وقد أوضح نفس التقرير أن نسبة مساهمة الناتج الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٧ قد بلغت نحو ٣٣,٦% فى العراق ، يليه السودان بنسبة ٣٣,٢% ثم سوريا بنسبة ٢٨,٣% وموريتانيا بنسبة ٢٢,٦% ، بينما تراوحت مساهمته بين ١٠,٥% ، ١٧,٦% فى كل من المغرب ومصر وتونس واليمن ، وهى دول ذات امكانات زراعية جيدة ، فى حين تتضاءل مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى لمجموعة دول الخليج العربى فيما عدا السعوديه وهى دول ذات موارد زراعيه محدودة إذ تراوحت بين أقل من ١% و٢,٩% ويعد الناتج الزراعى انعكاسا لكفاءة استخدام الموارد الأرضية الزراعية فى الدول العربية بالاضافة للظروف الطبيعيه والمناخيه الأخرى . وتبلغ هذه الموارد نحو ١٩٧ مليون هكتار أى نحو ١٤,١% من المساحة الجغرافية للدول العربية والبالغه نحو ١٤٠٢ مليون هكتار .

وقد أشار التقرير الى تقلص المساحه المحصوليه عام ١٩٩٧ بالدول العربيه بنسبة ١٢,٤% بسبب الظروف المناخية غير المواتيه وإنخفاض معدلات الأمطار فى العديد من هذه الدول ، مما أدى إلى إنخفاض الإنتاج الزراعى بنسبة ٩,٢% وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب والتى تحتل نحو ٤٠% من المساحه المحصوليه فى الدول العربية بحوالى ٢٤% وإنتاج البقول بنسبة ٥,١% والبذور الزيتيه بنسبة ٩,٢% والفواكه بنسبة ١,٧% ، فى حين ثبت إنتاج المحاصيل السكريه والدرنيات خلال نفس العام عند نفس مستوى عام ١٩٩٦ .

وتعتبر الموارد المائيه فى الدول العربيه أهم عامل محدد للتوسع الزراعى الأفقى ، وقد اوضح التقرير الاقتصادى العربى الموحد ان حجم هذه الموارد المائيه يقدر بنحو ٢٦٥

مليار م٣ سنويا ، ولايستغل منها حاليا سوى ١٧٨ مليار م٣ لاغراض الزراعه (أى حوالى ٨٨% ، و ٢١ مليار م٣ لاغراض الشرب والصناعه .

ويشير التقرير أن المساحه الزراعيه المرويه فى الدول العربيه تبلغ نحو ١٦% من إجمالى مساحه الأراضى الزراعيه ، ويتم استخدام المياه للأغراض الزراعيه بكفاءة متدنيه، حيث يبلغ الفاقد من مياه الرى فى الحقول نحو ٨٠ مليار متر مكعب سنويا . وان الزراعه المرويه تتركز فى كل من مصر والعراق والسودان والمغرب وسوريا والسعودية ، حيث تبلغ المساحات المرويه فيها ٨,١ مليون هكتار أى حوالى ٨٠% من مجموع المساحات المرويه فى الدول العربيه والبالغه ١٥,٧% من اجمالى مساحة الأراضى المزروعة ويستهلك حوالى ١٣٨مليار م٣ ، أى مايقرب من ٨٨% من مجموع الموارد المائيه المستغله فى الدول العربيه.

وفيما يتعلق بالعماله فى القطاع الزراعى فقد بين نفس التقرير أنها تمثل نحو ٣٥% من اجمالى حجم القوى العامله الكليه فى الدول العربيه .

ونظرا لأهمية الموارد الأرضية الزراعية فى توفير الغذاء وخامات الصناعه المحليه والصادرات الزراعيه لدول العالم ، فمن الضرورى التعرف على التطور ، أو التغير الذى حدث فى استخدام الموارد الأرضيه الزراعيه خلال الفتره (١٩٧٥ - ١٩٩٥) بالدول العربيه والمشاكل التى تواجه الاراضى الزراعيه وذلك بهدف التوصل الى بعض النتائج والتوصيات وذلك من خلال تقسيم الدول العربيه الى أربع مجموعات تضم الأولى منها : الدول العربيه المتوسطه وتشمل الأردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان ، وتضم الثانيه دول الخليج العربى وتشمل الامارات العربيه المتحده والبحرين والسعوديه وسلطنة عمان وقطر والكويت واليمن ، بينما تضم المجموعه الثالثه دول شمال شرق أفريقيا وتتمثل فى السودان والصومال وليبيا ومصر وجيبوتى ، أما المجموعه الرابعه فتضم دول المغرب العربى المتمثله فى تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا .

وتجدر الاشاره الى ان هذا التقسيم مأخوذ عن جامعة الدول العربية (١٩٨٠) بعيدا عن تقسيم الدول العربيه فى مجموعات التكامل الاقتصادى .

نبذه عن الموارد الأرضيه والمائيه بالدول العربيه [١]

تبلغ المساحه الكليه للدول العربيه تبعا لاحصاءات التقرير الاقتصادى العربى الموحد نحو ١,٤ مليار هكتار وبنسبة ١٠,٢% الى العالم فى عام ١٩٩٧ ، وقدر عدد سكان الدول العربيه بنحو ٢٦٣,٩ مليون نسمه وبنسبة ٤.٤% الى العالم ، فى حين قدرت العماله العربيه بنحو ٨١,٥ مليون عامل فى نفس العام .

وتمتد الدول العربيه بطول ٧٥٠٠ كم ، لذا تم تقسيمها الى أربعة مجاميع متجانسه من حيث الطبوغرافيا والوضع المائى كمايلى:

الدول العربيه المتوسطه :

وتشمل خمس دول عربيه هى الأردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان ، وتمثل مساحه هذه المجموعه ٥,٤% من المساحه الإجماليه .

دول الخليج العربى :

وتشمل الامارات والبحرين والسعوديه وعمان وقطر والكويت واليمن وتمثل هذه المجموعه ٢٢,١٤% من المساحه الكليه .

دول شمال شرق أفريقيا :

وتضم خمسة دول عربيه هى السودان والصومال وليبيا ومصر وجيبوتى وتمثل مساحة هذه المجموعه نحو ٤٢,٩٣% من المساحه الكليه .

دول المغرب العربى :

وتشمل أربعة دول عربيه هى تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وتمثل مساحتها نحو ٢٩,٥% من المساحة الكلية .

---

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى

١- البنك الدولى ، معهد الموارد العالميه ، برنامج الأمم المتحده للبيئه ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، موارد العالم (٩٨ -١٩٩٩) ، دليل البيئه العالميه .

٢- الأمانه العامه لجامعة الدول العربيه ، الصندوق العربى الإنمائى الاقتصادى والاجتماعى، صندوق النقد العربى ، منظمة الأقطار العربيه المصدره للبترول ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، سبتمبر ١٩٩٨ .

وتبلغ جملة المساحه الصالحه للزراعه حوالى ١٠٥,٧ مليون هكتار تمثل ٧,٦٥% من جملة مساحة الدول العربية . وتعتبر السودان أكبر الدول العربيه من حيث المساحه الصالحه للزراعه ، حيث يوجد بها نحو ٤٣ مليون هكتار تمثل ٤٠,٧% من اجمالى المساحه الصالحه للزراعه يليها العراق وبها حوالى ١٢ مليون هكتار تمثل ١١,٤% ، ثم سوريا وبها حوالى ٨,٦ مليون هكتار تمثل ٧.٧% ، ثم الصومال والمغرب ولكل منها نحو ٨ مليون هكتار تمثل ٧.٦% من اجمالى المساحه الصالحه للزراعه . وتعد الموارد المائيه اهم محدد للزراعه ، وتوجد بالدول العربيه انهار مستديمه أو موسميه وهى نهر النيل ونهرى دجله[١] والفرات ونهرى جوبا وشبيلى ونهر مجرده (نحو ١٤٠ مليار م٣) ، هذا الى جانب المتاح من الموارد المائيه الأخرى كالمياه الجوفيه (٢٣٠ مليار م٣) والأمطار ، هذا بالاضافه الى تحلية مياه البحر ومياه الصرف الزراعى والصحى المعالجه (١٠ مليارم٣) ، ويستخدم منها حوالى ١٧٣ مليار م٣ فى الاستخدامات غير الزراعيه وتمثل ٤٩% من الكميات المتاحه .

وبالرغم من ذلك هناك محدوديه فى كميات المياه المتاحه للرى وبالتالى تتحدد المساحات الممكن استصلاحها (التوسع الأفقى) فى العديد من الدول العربيه . ولن تتناول الورقه البحثيه الموارد المائيه بالتفصيل ، وإنما تم الاشاره لأهم مصادر هذه الموارد المستديمه والموسميه نظرا لارتباطها وتلازمها بالموارد الأرضيه الزراعيه بالدول العربيه.

تطور استخدام الموارد الأرضية الزراعيه فى الدول العربيه :

نظرا لأهمية الموارد الأرضيه الزراعيه كمصدر أساسى للغذاء وخامات الصناعه المحليه والتصدير ، فقد تم تتبع التطور فى استخدام هذه الموارد فى بداية ومنتصف فترتى الثمانينات والتسعينات بالاضافه الى منتصف السبعينات بهدف التعرف على التغير الذى حدث خلال الفتره (١٩٧٥ - ١٩٩٥) ، والمشاكل التى تعانى منها الأراضى الزراعيه بالدول العربيه .

(١) الدول العربيه المتوسطه :

يشير جدول (١) الى نسب استخدامات الموارد الأرضية الزراعيه الى الرقعه الجغرافيه بالدول العربيه ، خلال الفتره (١٩٧٥ - ١٩٩٥) ويتبين منه أن الدول العربيه المتوسطه (الأردن - سوريا - العراق - لبنان) ، تتباين فى استخداماتها للموارد الأرضية ،

(١) جامعة الدول العربيه ، المنظمه العربيه للتنميه الزراعيه ، استشراف صورة الزراعة العربيه لعام ٢٠٠٠ تحت مشاهد بديله ، الخرطوم - يناير ١٩٩٤ .

فنجد الأردن تزيد بها نسبة الأراضى المتروكه (البور) فى عـامى ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ (٨٦,٦%، ٩٠,٩% على التوالى) مقارنة بالرقعه الجغرافيه ثم تنخفض هذه النسـبه لتصـل الـى نحـو ٠,٣%، بينما يحدث العكس بالنسبه لأراضى المراعى المنسوبه للرقعه الجغرافيه والتى تـأخذ فى التزايد عامى ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ (٨٤% ، ٨٨,٦%) على التوالى ، بعد أن كانت تبلغ نحـو ١.١% عامى ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ على الترتيب . وتلى المراعى فى الأهميـه المسـاحات التـى تروى بالأمطار ، والتى بلغت اعلى نسبة لها نحو ٢.٢% من الرقعه الجغرافيـه عـام ١٩٨٥ أما الأراضى المرويه فتتضاءل نسبتها الى الرقعه الجغرافيه ، حيث تبلغ أعلـى نسـبة نحـو ٠,٦٦% فى عام ١٩٨٥ وهو مايعكس العجز فى الموارد المائيه المستديمه بالأردن . أما نسبة الغابات للرقعه الجغرافيه فتعتبر ثابته نسبيا وتتراوح مـابين ١,٤% - ١,٦% خـلال الفـتره (١٩٧٥ - ١٩٩٥) .

أما سوريا فتزيد بها نسبة المراعى الى الرقعه الجغرافيه ، حيث بلغت أقصـى نسـبة نحو ٤٦,٦% عام ١٩٧٥ ثم أخذت فى الإنخفاض التدريجى لتصل الى نحـو ٤٢,٥% عـام ١٩٩٠ ثم تزايدت عام ١٩٩٥ لتصل الى نحو ٤٤,٨% ، ثم تأتى الأراضـى المطريـه فـى المرتبه الثانيه من حيث استخدام الموارد الأرضيه مقارنه بالرقعه الجغرافيه لسـوريا ، لتبلـغ أقصى نسبه لها نحو ٢٢,٣% عام ١٩٩٠ ثم تنخفض بعد خمس سنوات لتصل الى نحو ٢١% عام ١٩٩٥ . وترتفع نسبة الأراضى البور عام ١٩٨٠ بنسبة ٢٠,٩% من الرقعه الجغرافيـه ، وتبلغ أدنى نسبة لها عام ١٩٩٥ (٢,٨%) .

ونسبة الأراضى المرويه تصل الى أقصى نسبة لها (٥,٢%) عام ١٩٩٥ ، فى حيـن تتراوح نسبة مساحات الغابات للرقعه الجغرافيه بين (٢,٤% - ٣,٩%) خلال الفـتره (١٩٧٥ - ١٩٩٥). والمحاصيل المستديمه تتذبذب نسب مساحاتها للرقعه الجغرافيه ، حيث بلغت اعلى نسبه نحو ٤,١% عام ١٩٩٠ وأدنى نسبة نحو ٢,٥% عام ١٩٨٠ .

وفى العراق نلاحظ الثبات النسبى لاستخدام الموارد الأرضية فى الزراعـه المطريـه خلال الخمس سنوات (١٩٨٥ - ١٩٩٠) وتناقصها فى الخمس سنوات التاليـه (عـام ١٩٩٥) لتبلغ نحو ٣,٤% من الرقعه الجغرافيه ، كما يتبين من جدول (١) ان المحـاصيل المسـتديمه تحتل مساحة ثابته نسبيا خلال الفتره (١٩٨٠ - ١٩٩٥) وتتراوح نسبتها للرقعـه الجغرافيـه مابين (٠,٤% - ٠,٦%) ، بينما تناقصت نسب المساحات المرويه مـن ٦,٩% عـام ١٩٧٥ لتصل الى ٣,٤% عام ١٩٩٠ ، ثم زادت عام ١٩٩٥ لتبلغ نحو ٤,٣% .

ويتضح من نفس الجدول ثبات نسبة مساحة المراعى خلال الفـتره (١٩٧٥ - ١٩٩٠) عند ٩,٢% من الرقعه الجغرافيه ، اما الغابات فقد تزايدت نسبتها للرقعـه الجغرافيـه خـلال

الفتره (١٩٧٥ - ١٩٩٠) من ٣,٥% عام ١٩٧٥ لتصل الى ٤,٣% عام ١٩٩٠ ، ثم تناقصت خلال الخمس سنوات التاليه لتصل الى ١.١% . ونجد أن هناك تذبذب واضح فى نسب الأراضى البور المتروكه بالبيانات المتاحه ، ولايجد الباحث تفسير دقيق لهذا التذبذب هل هو راجع الى عدم توافر البيانات الدقيقه أم لأسباب اخرى ؟

وبالنسبه الى لبنان فقد تذبذبت نسبة المحاصيل المستديمه الى الرقعه الجغرافيه حيث تناقصت من ١٠,٤% عام ١٩٨٠ خلال العشرة سنوات التاليه لتصل الى ٨,٩% عام ١٩٩٠ ، ثم زادت لتصل الى ١٢,٥% عام ١٩٩٥.

ويبدو ان المحاصيل المطريه تحتل نحو ٢٠% أو مايزيد قليلا فى الفتره (١٩٨٥ - ١٩٩٠) ثم تناقصت عام ١٩٩٥ لتصل الى ١٢,٤% من الرقعه الجغرافيه . فى حين نجد أن هناك ثبات لمساحة المراعى خلال الفتره (١٩٧٥ - ١٩٩٠) بنسبة ١% من الرقعه الجغرافيه، ثم زادت هذه النسبه الى ٥,٨% عام ١٩٩٥ . وتشكل الغابات نسبة تراوحت مابين (٧% - ٧.٧%) خلال فترة الدراسه . أما الأراضى البور فقد تناقصت من نحو ٤٨,١% عام ١٩٧٥ لتصل الى نحو ١٧,٣% عام ١٩٩٥ .

(٢) دول الخليج العربى :

وتضم الامارات والبحرين والسعوديه وسلطنة عمان وقطر والكويت وهى دول لاتتمتع بوجود مسطحات مائيه مستديمه أو موسميه وتعتمد فى الزراعه بها على تحلية مياه البحر او مصادر المياه الجوفيه او مياه الصرف الزراعى المعالجه .

ومن جدول (١) يتبين أن نسبة مساحة الأراضى المستغله للزراعه المرويه فى دولة الإمارات تتراوح مابين (٠,١% - ٠,٨%) من الرقعه الجغرافيه خلال الفتره (١٩٧٥ - ١٩٩٥) ٠ وهى نسبة ضئيله نظرا لعدم توافر الموارد المائيه المستديمه كالأنهار ، وهذا يعكس بدوره ضآلة نسب المحاصيل المستديمه بالنسبه للرقعه الجغرافيه والتى ازدادت تدريجيا من نحو ٠,١% عام ١٩٨٠ لتصل الى نحو ٠,٥% عام ١٩٩٥ .

أما المراعى فقد ثبتت نسبتها للرقعه الجغرافيه عند ٢,٤% عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ، ثم انخفضت فى الفتره التاليه الى نحو ٠,٠٣% عام ١٩٩٠ وقد يرجع هذا الى الرعى الجائر أو نقص الموارد المائيه خلال تلك الفتره . أما الغابات فقد تزايدت من نحو ٠,٠٢% عام ١٩٨٠ لتصل الى نحو ٣,٦% من الرقعه الجغرافيه عام ١٩٩٥ . وبالنسبه للمساحات الغير مستغله (بور) فقد إنخفضت من نحو ٩٣,١% عام ١٩٧٥ لتصل الى نحو ٠,١% عام ١٩٩٥م.

وفى البحرين تتقدم مساحة الأراضى المطريه ، وتظهر المساحات المرويه ثباتا نسبيا خلال الفتره (١٩٧٥ - ١٩٩٠) أى حوالى ٤,٣% من الرقعه الجغرافيه ، ثم تتناقص لتصل الى ١,٦% عام ١٩٩٥ ، كما يبين نفس الجدول ثبات نسبة المراعى الى الرقعه الجغرافيه عند ٥,٨% خلال فترة الدراسة . بينما تنعكس ندرة الموارد المائيه على نسبة المحاصيل المستديمه كما هو مبين بجدول (١) .

والمساحات البور يظهر بها تناقض واضح حيث تبين البيانات المتاحة أن نسبتها الى الرقعه الجغرافيه قد بلغت نحو ٧٥% عام ١٩٧٥ ثم تزايدت فى الفتره التاليه (عام ١٩٨٠) لتصل الى ٨٠,٨% وبعد ذلك يبدو التناقض الواضح حيث تناقصت هذه النسبه لتصل الى ١,٤% عام ١٩٩٥ ، الأمر الذى يصعب تحليله ، حيث ان عدد السكان الكلى قد ارتفع من نحو ٢٨٢ ألف نسمه عام ١٩٧٥ الى نحو ٥٠٣ الف نسمه عام ١٩٩٠ وهى زيادة لاتتناسب مع هذا التباين الواضح فى نسب المساحات المتروكه (البور) الى الرقعه الجغرافيه .

وتظهر ضآلة المساحات المزروعه بالمحاصيل المستديمه الى الرقعه الجغرافيه وكذلك المساحات المرويه بالسعوديه ونفس الوضع بالنسبه للمساحات المطريه والتى بلغت أقصى نسبه لها نحو ١,٥% عام ١٩٩٥ وكذلك الغابات ، وهو انعكاس لندرة الموارد المائيه بهذا البلد ، أما المراعى فيبين جدول (١) تزايدها من نحو ٣٩,٥% عام ١٩٧٥ الى نحو ٧٩,١% عام ١٩٩٥ . والعكس بالنسبه للأراضى البور والتى انخفضت من نحو ٦١,٧% عام ١٩٧٥ الى نحو ٥٩,٢% عام ١٩٨٠ .

وبالنسبه لسلطنة عمان فتنخفض نسب الأراضى المطريه ، وتتضاءل نسب كل من مساحة المحاصيل المستديمه والأراضى المرويه بالنسبه للرقعه الجغرافيه خلال فترة الدراسه ، فى حين يظهر الثبات النسبى للمراعى الى الرقعه الجغرافيه عند ٣.٣% فيما عدا عام ١٩٨٥ حيث بلغت هذه النسبه نحو ٤,٦% من الرقعه الجغرافيه .

ويبدو التناقض فى نسب المساحات البور للرقعه الجغرافيه ، حيث تبين البيانات المتاحه تناقصها من نحو ٩٦,٧% عام ١٩٧٥ الى نحو ٠,١% عام ١٩٩٥ .

وفى قطر تبين البيانات المتاحة انعدام نسب المساحات المطريه والغابات ، مع ضآلة نسب المحاصيل المستديمه والتى لم تتجاوز نحو ٠,٢% من الرقعه الجغرافيه عام ١٩٩٥ . اما نسبة المراعى فقد ثبتت بنحو ٤.٤% من الرقعه الجغرافيه خلال الفتره (١٩٧٥ - ١٩٩٥). فى حين يبدو التباين فى نسب مساحات البور والتى تناقصت من نحو ٨٩,٦% عام ١٩٧٥ لتصل الى نحو ٠,٧% عام ١٩٩٥ ، وكما هو مبين بجدول (١) .٥ - ١٩٩٥)٥

اما الكويت فلم تظهر نسب للمحاصيل المستديمه إلا فى عام ١٩٩٠ وهى نسبة ضئيلة (٠,١%) بالنسبه للرقعه الجغرافيه ، ونفس الوضع بالنسبه للمساحات المطريه والبالغه نحو ٠,٢% عام ١٩٩٥ وتتضاءل نسب مساحات كل من الأراضى المرويه (٠,١% - ٠,٣%) خلال فترة الدراسه . فى حين ثبتت نسب أراضى الغابات عند ٠,١% ونسب مساحات أراضى المراعى عند ٧,٥% خلال الفتره (١٩٧٥ - ١٩٩٥) .

أما اليمن فيبين جدول (١) أن هناك تحسن طفيف بالنسبه لوضع استخدام الموارد الأرضيه الزراعيه بها مقارنه بمثيلاتها من دول الخليج العربى حيث يتضح أن نسبة مساحات الغابات قد تراوحت مابين (٤,٦% - ٧.٧%) حتى عام ١٩٩٠ ، بينما بلغت هذه النسبه نحو ٣,٨% من الرقعه الجغرافيه .

وتذبذبت نسبة مساحة المراعى بين الإنخفاض والارتفاع وبلغت أقصى نسبه لها عامى ١٩٧٥ ، ١٩٩٠ (٣٠,٤%) ، وأدنى نسبة عام ١٩٩٥ (١٣,٣%) من الرقعه الجغرافيه .

أما نسب مساحات المحاصيل المستديمه فتعتبر ضئيلة جدا (أقصاها ٠,١% عام ١٩٩٥) وكذلك نسب المساحات المرويه والتى لم تتجاوز نحو ٠,٩% حتى عام ١٩٩٥ ، فى حين تبين حدوث طفرة فى نسب الأراضى المطريه عام ١٩٨٥ (٧٨,٢%) من الرقعه الجغرافيه ، والانخفاض الواضح خلال الفترتين التاليتين عامى ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ لتصل هذه النسبه الى ١.١% من الرقعه الجغرافيه .

كذلك يظهر التناقص فى البيانات المتاحه عن الأراضى البور حيث تنخفض نسبتها من حوالى ٣٢,١% عام ١٩٧٥ الى حوالى ١.١% من الرقعه الجغرافيه عام ١٩٩٥ .

من العرض السابق نلاحظ انعكاس انعدام الموارد المائيه المستديمه والموسميه على استخدام الموارد الأرضيه الزراعيه وارتفاع تكاليف تحلية مياه البحر على القطاع الزراعى بدول الخليج العربى ، وبالتالى انخفاض الانتاج الزراعى وبالتالى ظهور فجوه غذائيه فى الحاصلات الزراعيه والاعتماد على الاستيراد من الدول الأجنبيه .

(٣) <u>دول شمال وشرق أفريقيا</u> :

وتضم السودان والصومال وليبيا ومصر وجيبوتى :

بالنسبه للسودان من جدول (١) يتبين ضآلة نسب مساحات المحاصيل المستديمه للرقعه الجغرافيه والتى يمكن إهمالها ، وتناقص نسب مساحات الأراضى المرويه والتى بلغت أقصاها حوالى ٠,٧% عام ١٩٩٠ بالرغم من توافر الموارد المائيه المستديمه (نهر النيل) ، كما تبين من نفس الجدول تزايد الاعتماد على الأمطار فى استخدام الموارد الأرضية الزراعيه

عنها فى حالة الأراضى المرويه ، فقد تزايدت نسب الأراضى المطريه الى الرقعه الجغرافيه من حوالى ٢,٩% عام ١٩٨٥ الى حوالى ٥,٦% عام ١٩٩٥ .

وتتباين نسب مساحات الغابات خلال فترة الدراسة لتبلغ أقصاها عامى ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ (٣٦,٥%) وأدناها عام ١٩٩٠ (١٧,٩%) . بينما تزايدت نسب مساحات المراعى من حوالى ٩,٦% عام ١٩٧٥ لتصل الى حوالى ١٥,٨% عام ١٩٩٥ ، وحدثت طفرة فى هذه النسبه عام ١٩٩٠ لتصل الى حوالى ٤٣,٩% من الرقعه الجغرافيه . وبالرغم مما هو معروف عن المساحات الزراعيه الغير مستغله بالسودان ، إلا أن البيانات المتاحه قد أظهرت انخفاض لنسب المساحات البور الى الرقعه الجغرافيه من حوالى ٣٦,٧% عام ١٩٧٥ الى حوالى ٠,٣% عام ١٩٩٥ ، وقد يرجع ذلك الى تزايد نسب مساحات المراعى فى بعض الأعوام .

أما الصومال فبالرغم من وجود نهرى شبيلى وجوبا (موارد مائيه مستديمه وموسميه) ، إلا أن نسب مساحات الأراضى المرويه تعتبر ضئيله ولاتتجاوز ٠,٣% من الرقعه الجغرافيه خلال فترة الدراسه وقد يرجع ذلك الى الجفاف الذى عانت منه بعض الدول الأفريقية خلال تلك الفتره ، بالاضافه الى الحرب الأهليه بهذه الدوله . وكذلك لم تتعد نسب الأراضى المطريه حوالى ١,٥% من الرقعه الجغرافيه فى عام ١٩٩٠ ، ويمكن اهمال نسب المحاصيل المستديمه ، بينما تثبت نسب الغابات نسبيا الى الرقعه الجغرافيه عند حوالى ١٤% خلال الفتره (١٩٧٥ - ١٩٩٥) فى حين تزايدت نسب مساحة المراعى للرقعه الجغرافيه من ٤٥,٢% خلال الفتره (١٩٧٥ - ١٩٨٥) ، ثم تزايدت خلال الفتره التاليه (١٩٩٠ - ١٩٩٥) لتصل الى حوالى ٦٧,٤% من الرقعه الجغرافيه .

وفى ليبيا تتضاءل نسب مساحات المحاصيل المستديمه (٠,٢%) ، الأراضى المرويه (٠,١%) والأراضى المطريه التى لاتتجاوز حوالى ٠,٨% من الرقعه الجغرافيه ، فى حين يظهر الثبات النسبى عند حوالى ٠,٣% لمساحات الغابات خلال فترة الدراسة ، بينما تزايدت نسب المراعى للرقعه الجغرافيه من نحو ٤% عام ١٩٧٥ الى حوالى ٧,٦% عام ١٩٩٥ .

وبالنسبه لمصر تظهر محدوديه الأراضى الزراعيه المستغله والتى تتراوح مابين (٢,٤% - ٢,٨%) خلال الفتره (١٩٧٥ - ١٩٩٥) نظرا لمحدودية الموارد المائيه المتاحة، حيث تعتمد مصر فى استغلال مواردها الأرضية الزراعية على مياه نهر النيل فى المقام الأول ثم المصادر المتاحه الخرى (جوفيه - مياه صرف زراعى معالجه ... الخ) لذلك تتضاءل نسب مساحة الأراضى المطريه نتيجه لإنخفاض معدلات هطول الأمطار بها ، حيث لم تتجاوز هذه النسب حوالى ٠,٢% من الرقعه الجغرافيه ، وتبين البيانات المتاحه أن أدنى

نسبة لمساحة المحاصيل المستديمه للرقعه الجغرافيه قد بلغت نحو ٠,٤% عام ١٩٩٠ ، فـــى حين بلغت هذه النسبه أقصاها اى حوالى ٢,٨% عام ١٩٨٠ . وتنعدم نسب الغابات ، وكذلـــك لاتظهر نسب لمساحات المراعى نظرا لضآلتها الى الرقعه الجغرافية .

أما نسب الأراضى البور فقد إنخفضت من حوالى ٩٥% عـــام ١٩٧٥ الـــى حوالـــى ٠,٦% عام ١٩٩٥ نتيجه لارتفاع عدد السكان والزحف العمرانى علـــى المـــوارد الأرضيـــه المتاحه ، والتوسع الزراعى الأفقى .

اما جيبوتى فينعدم بها نسب مساحات المحـــاصيل المســـتديمه والأراضـــى المطريـــه والمرويه ، بينما تظهر نسبة واحدة للأراضى البور عام ١٩٨٠ وتبلغ حوالـــى ٨٣,٩% مـــن الرقعه الجغرافيه . فى حين يبين جدول (١) انخفاض نسب مساحات الغابات من نحـــو ٢,٦% عام ١٩٧٥ الى نحو ٠,٣% عام ١٩٩٥ ، بينما تزايدت نسب مساحات المراعى الى الرقعـــه الجغرافيه من حوالى ٠,٩% عام ١٩٧٥ الى حوالى ٨,٦% عام ١٩٩٥ .

(٤) <u>دول المغرب العربى</u> :

تشمل دول المغرب العربى كل من تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا .

تونس يبين جدول (١) تزايد نسب المحاصيل المستديمه الى الرقعه الجغرافيه من نحـــو ٩,٣% عام ١٩٨٠ الى نحو ١٣,٥% عام ١٩٩٥ ، بينما انخفضت نسب المساحات المطريـــه من حوالى ٢٤,٥% عام ١٩٨٥ الى حوالى ٩.٩% عام ١٩٩٥ . وقد بلغـــت أعلـــى نســـبة للأراضى المرويه عام ١٩٩٥ (١,٣%) ، وأدنى نسبة عامى ١٩٧٥ ، ١٩٩٠ (٠,٩%). وقـــد تذبذبت نسب الغابات بين الإنخفاض والإرتفاع وبلغت أدناها عام ١٩٨٠ اى حوالى ٣% مـــن مساحة الرقعه الجغرافيه ، وأقصاها أى حوالى ٦,٩% عام ١٩٨٥ ، فى حين تزايدت نســـب أراضى المراعى من نحو ١٣,٣% عام ١٩٧٥ الى نحو ٢٢,١% عام ١٩٨٥ ، ثم تنـــاقصت خلال الأعوام التاليه لتصل الى نحو ١٩,٢% من الرقعه الجغرافيه عام ١٩٩٥ . كما تنـــاقصت نسب الأراضى البور من حوالى ٥٤,٤% عام ١٩٧٥ الى حوالى ٧% عام ١٩٩٥ .

أما الجزائر فلا تتعدى نسب المحاصيل المستديمه ٠,٣% من الرقعه الجغرافيه ، ولـــم تتجاوز نسب الأراضى المرويه نحو ١,٢% فى عام ١٩٧٥ انخفضت الى نحـــو ٠,٢% عـــام ١٩٩٥. فى حين تذبذبت نسب الزياده فى مساحه الغابات الى الرقعه الجغرافيه حيـــث بلغـــت حوالى ١% عام ١٩٧٥ وصلت الى حوالى ٣,٨% عام ١٩٨٥ ثم انخفضت الى ١,٦% عـــام ١٩٩٥ . بينما انخفضت نسب مساحات المراعى الى الرقعه الجغرافيه مـــن حوالـــى ١٦,١% عام ١٩٧٥ الى حوالى ١٤,٦% عام ١٩٩٥ .

ويبين جدول (١) إنخفاض الواضح فى نسب الأراضى المتروكه (البور) من نحو ٨٠% من الرقعه الجغرافيه عام ١٩٧٥ الى نحو ١,٧% منها عام ١٩٩٥ .

وبالنسبه للمغرب فيوضح جدول (١) ضآلة نسب مساحات كل من المحاصيل المستديمه والتى بلغت أقصاها عام ١٩٩٥ (١%) من الرقعه الجغرافيه ونسب مساحة الأراضى المرويه والتى لم تتجاوز حوالى ١,٢% من الرقعه الجغرافيه عام ١٩٧٥ . فى حين تزايدت نسب الأراضى المطريه من نحو ٦,٢% عام ١٩٨٥ الى نحو ١٠,١% عام ١٩٩٠ ثم تناقصت الى حوالى ٥,٩% عام ١٩٩٥ . بينما تناقصت نسب الأراضى البور من حوالى ٣٣,٩% عام ١٩٧٥ الى حوالى ٢,٤% عام ١٩٩٠ ، ثم تزايدت بعد ذلك لتصل الى ٥,٤% عام ١٩٩٥ .

أما نسب مساحة الغابات فقد تزايدت من نحو ٦,٩% عام ١٩٧٥ لتصل الى نحو ١٢,٧% عام ١٩٩٥ . وتذبذبت نسب أراضى المراعى بين الإنخفاض والإرتفاع ، حيث بلغت أدنى نسبه عام ١٩٩٠ (١٥,٣% من الرقعه الجغرافيه) ، وأعلى نسبه عام ١٩٩٥ (٢٩,٥% من الرقعه الجغرافيه) .

وفى موريتانيا تتضاءل نسب المحاصيل المستديمه والأراضى المطريه والأراضى المرويه ، بينما تبدو نسب الغابات فى صورة ثبات نسبى خلال الفتره (١٩٧٥ - ١٩٨٥) عند حوالى ١٤,٧% ثم تنخفض فى الفتره التاليه بصورة واضحه الى حوالى ٠,١% من الرقعه الجغرافيه (١٩٩٠ - ١٩٩٥). ويتشابه نفس الوضع بالنسبه لأراضى المراعى حيث بلغت نحو ٣٨,١% من الرقعه الجغرافيه خلال الفتره (١٩٧٥ - ١٩٨٥) ثم انخفضت بعد ذلك لتصل الى حوالى ١١,٢% عام ١٩٩٥ .

وتشير نسب استخدام الموارد الأرضيه بالعرض السابق الى التناقص العام لمساحات الأراضى البور وهو مابعنى تزايد استغلال هذه المساحات سواء فى مشروعات التوسع الأفقى أو الزحف العمرانى نتيجة لتزايد معدل نمو السكان بنسب متفاوته من بلد الى آخر . كما تتضاءل نسب مساحات المحاصيل المستديمه بالنسبه للرقعه الجغرافيه فى معظم الدول العربيه فيما عدا تونس ولبنان وسوريا على التوالى بصورة نسبيه ، اما المساحات المطريه فقد ازدادت بصفه نسبيه فى كل من سوريا ولبنان وتونس والمغرب والعراق والسودان على الترتيب .

وتأتى لبنان فى مقدمة نسب الأراضى المرويه بها بالنسبه للرقعه الجغرافيه يليها البحرين ثم العراق ثم سوريا ثم مصر .

أما مناطق الغابات فتحتل السودان المركز الأول من حيث نسبة مساحتها الى الرقعه الجغرافيه يليها موريتانيا ثم الصومال ثم المغرب ثم لبنان خلال فترة الدراسه .

وبالنسبه لنسب مساحه المراعى الى الرقعه الجغرافيه فتأتى السعوديه فى المركز الأول يليها الصومال ثم سوريا ثم موريتانيا وكما هو مبين بجدول (١) .

نصيب الفرد من الرقعه الجغرافيه والمستغله بالدول العربيه :

يعكس نصيب الفرد من الرقعه الجغرافيه والمستغله بالدول العربيه تأثير متغير الزياده السكانيه للفترات الزمنيه المختلفه ، ومن جدول (٤) بالملحق يتبين أن الأردن تأتى فى مقدمة زيادة نصيب الفرد من الرقعه الجغرافيه فى مجموعة الدول العربيه المتوسطه يليها العراق ثم سوريا ثم لبنان .

أما مجموعة دول الخليج العربى فتأتى سلطنة عمان فى مقدمة نصيب الفرد من الرقعه الجغرافيه يليها السعوديه ثم الإمارات ثم اليمن ثم قطر ثم الكويت ثم البحرين .

وبالنسبه لمجموعة دول شمال وشرق أفريقيا تحتل ليبيا المركز الأول من حيث نصيب الفرد من الرقعه الجغرافيه يليها السودان ثم الصومال ثم جيبوتى ثم مصر . فى حين تتقدم موريتانيا دول المغرب العربى من حيث نصيب الفرد من الرقعه الجغرافيه يليها الجزائر ثم المغرب ثم تونس ، وذلك خلال الفتره (١٩٧٥ - ١٩٩٥) وكما هو مبين بنفس الجدول .

وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الرقعه المستغله (المزروعة) ، فيلاحظ أن هذا النصيب يتضاءل بصفه عامه فى جميع الدول العربيه نتيجه لانخفاض معدل نمو المساحات المزروعه بها (مشروعات التوسع الأفقى) مقارنة بزياده فى النمو السكانى . بالاضافه الى عوامل اخرى كمحدد الموارد المائيه وانخفاض الاستثمارات الموجهه لقطاع الزراعه فى بعض الدول العربيه ، والحروب الأهليه فى البعض الآخر ، الى جانب زيادة معدلات الهجره من الريف الى الحضر والاشتغال بأعمال خارج القطاع الزراعى والزحف العمرانى على الموارد الأرضيه الزراعيه وتدهور خصوبة التربه فى بعض المناطق نتيجه للجفاف والتصحر ... الخ .

ويوضح جدول (٤) بالملحق أن سوريا تأتى فى مقدمة الدول العربيه المتوسطه من حيث نصيب الفرد من الرقعه المزروعه خلال الفتره (١٩٧٥ - ١٩٩٥) ، يليها العراق ثم الأردن ثم لبنان .

جدول (١)

عدد السكان الكلى وعدد السكان الريفيين ونسبتهم

الى عدد السكان الكلى فى الدول العربيه

خلال الفتره (١٩٧٥-١٩٩٥)

ألف

نسمه

الدول العربية	السنوات	اجمالى عدد السكان	عدد السكان الريفيين	نسبة السكان الريفيين للعدد الكلى للسكان %
الدول العربية المتوسطة				
الأردن	١٩٧٥	١٨١٨,٥	٨٠٠,-	٤٣,٩٩
	١٩٨٠	٢٢٣٣,٠	*٨٣٦,٠	٣٧,٤٤
	١٩٨٥	٢٦٩٣,٧	٨٠٨,١	٢٩,٩٩
	١٩٩٠	٣٤٥٣,٠	٩٣٤,٨	٢٧,٠٧
	١٩٩٥	٤٢٩٠,٠	٩٣٢,٥	٢١,٧٤
سوريا	١٩٧٥	٧٤٣٨,-	٣٩٥٨,٠	٥٣,٢١
	١٩٨٠	٨٩٧٩,٠	٤٧٩٠,٠	٥٣,٣٥
	١٩٨٥	١٠٢٥٨,٠	٥٢٦٧,٠	٥١,٣٥
	١٩٩٠	١٢١١٦,٠	٦٠٢٩,٠	٤٩,٧٦
	١٩٩٥	١٤١٥٣,٠	٧٢١٥,٠	٥٠,٩٨
العراق	١٩٧٥	١١١٢٤,٣	٤٠٤٠,٤	٣٦,٣٢
	١٩٨٠	١٣٢٣٨,٦	٤٤٥٥,٤	٣٣,٦٥
	١٩٨٥	١٥٥٨٥,٠	٤٥٨٥,٠	٢٩,٤٢
	١٩٩٠	١٧٣٧٣,٠	٤٦٩٥,٠	٢٧,٠٢
	١٩٩٥	٢٠٧٠٠,٠	٥٨٣٧,٠	٢٨,٢٠
لبنان	١٩٧٥	٢٧٦٧,-	٧٠,٠	٢,٥٣
	١٩٨٠	٢٦٦٩,-	٣٨٢,٠	١٤,٣١
	*١٩٨٥	٢٦٦٨,٠	*٣٢٢,٠	١٢,٠٧
	١٩٩٠	٢٧٤٠,٠	٢٤٠,٠	٨,٧٦
	*١٩٩٥	٤٣٧٣,٥	غير متوفر	

تابع جدول (١)

عدد السكان الكلى وعدد السكان الريفيين ونسبتهم الى عدد السكان الكلى
فى الدول العربيه خلال الفتره (١٩٧٥-١٩٩٥)

ألف نسمه

الدول العربية	السنوات	اجمالى عدد السكان	عدد السكان الريفيين	نسبة السكان الريفيين للعدد الكلى للسكان %
دول الخليج العربى				
الإمارات العربيه المتحدة	١٩٧٥	٥٥٧,٩	*٤٦,٠	٨,٢٥
	١٩٨٠	١٠٤٣,٢	*٤٥,٠	٤,٣١
	١٩٨٥	١٣٢٧,٠	*٢٥٤,٠	١٩,١٤
	١٩٩٠	١٨٤٤,٣	٤٣,٣	٢,٣٥
	١٩٩٥	٢٤١١,٠	٥٢٤,٣	٢١,٧٥
البحرين	١٩٧٥	٢٨١.٦	٥٤,٣	١٩,٢٨
	١٩٨٠	٣٤٣,٩	٦٦,٣	١٩,٢٨
	١٩٨٥	٣٩٩,٥	٧٧,٠	١٩,٢٧
	١٩٩٠	٥٠٣,٠	٩٥,٦	١٩,-
	١٩٩٥	٥٨٧,١١	٧٠,٣	١١,٩٧
السعودية	*١٩٧٥	٧٢٥١,٠	٤٠٨١,٠	٥٦,٢٨
	١٩٨٠	٨٣٦٧,٠	٤٥٣٩,٠	٥٤,٢٥
	١٩٨٥	١١٥٤٢,٠	٤٦٧٢,٠	٤٠,٤٧
	١٩٩٠	١٤٨٧٠,٠	٥٨٠٤,٠	٣٩,٠٣
	١٩٩٥	١٨٢٩٣,٠	٥٩٤٠,٠	٣٢,٤٧
سلطنة عمان	١٩٧٥	٧٦٦,٠	٤٩٤,٠	٦٤,٤٩
	١٩٨٠	٩٨٤,٠	٤٩٢,٠	٥٠,-
	١٩٨٥	٢٠٠٠,٠	*٦٥٠,٠	٣٢,٥
	١٩٩٠	١٥٢٤,٠	٦١٠,٠	٤٠,٠٣
	١٩٩٥	٢١٦٣,٠	٨٨٩,٠	٤١,١٠
قطر	١٩٧٥	٢٠٢,٠	٦١,٠	٣٠,٢٠
	١٩٨٠	٢٤٢,٠	٧٣,٠	٣٠.١٧
	١٩٨٥	*٣١٥,٠	*٧٥,٠	
	١٩٩٠	٤٨٦,٥	١٣١,٤	٢٧,٠١
	١٩٩٥	٤٨٩,٠	١٦٤,٦	٣٣.٦٦

تابع جدول (١)

عدد السكان الكلى وعدد السكان الريفيين ونسبتهم

الى عدد السكان الكلى فى الدول العربيه

خلال الفتره (١٩٧٥-١٩٩٥)

ألف نسمه

الدول العربية	السنوات	اجمالى عدد السكان	عدد السكان الريفيين	نسبة السكان الريفيين للعدد الكلى للسكان %
الكويت	١٩٧٥	٩٩٤,٨	١٧,٠	١,٧١
	**١٩٨٠	١٣٥٧,٩	*٢٣,٠	١,٦٩
	*١٩٨٥	١٦٩٧,٣	*٢٧,٠	٠٠٠
	١٩٩٠	٢١٤٣,٠	٣٠,٠	١,٤٠
	١٩٩٥	١٦٩٠,٥	٢١,١	١,٢٥
اليمن	١٩٧٥	٨١٦٧,٠	٦٨٧٥,٠	٨٤,١٨
	١٩٨٠	١٠٤٤٣,٠	٨٨٤١,٤	٨٤,٦٦
	١٩٨٥	١١٤٣٨	٩٣٣١	٨١,٥٨
	*١٩٩٠	١١٦٨٤,٠	٨٨٦٤,١	٧٥,٨٧
	١٩٩٥	١٥٣٧٠,٠	١١٩٠٠,٠	٧٧,٤٢
دول شمال أفريقيا				
السودان	١٩٧٥	١٦٠١٢,٠	١١٨٦١,٠	٧٤,٠٨
	١٩٨٠	١٧٨٣٢,٠	١٣٦٦٠,٠	٧٦,٦٠
	١٩٨٥	*٢١٥٥٠,٠	*١٦٨٠٠,٠	٧٧,٩٦
	١٩٩٠	٢٤٩٥٠,٠	١٥٠٣٤,٠	٦٠,٢٦
	١٩٩٥	٢٦٢٦٤,٧	١٧٣٣٢,٣	٦٥,٩٩
الصومال	١٩٧٥	٤٤١٧,٠	٣٦٢٢,٠	٨٢,٠٠
	١٩٨٠	٥٠٧٤,٠	٤٠٣٨,٠	٧٩,٥٨
	١٩٨٥	٦٥٤٢,٠	٥٢٣٠,٠	٧٩,٩٤
	١٩٩٠	٨٦٧٧,٠	٦١٥٢,٠	٧٠,٩٠
	١٩٩٥	٨٤٢٩,٠	٧٠٧٤,٥	٨٣,٩٣

تابع جدول (١)

عدد السكان الكلى وعدد السكان الريفيين ونسبتهم
الى عدد السكان الكلى فى الدول العربيه
خلال الفتره (١٩٧٥-١٩٩٥)

ألف نسمه

الدول العربية	السنوات	اجمالى عدد السكان	عدد السكان الريفيين	نسبة السكان الريفيين للعدد الكلى للسكان %
ليبيا	١٩٧٥	٢٤٤٦,٠	٥٧٤,٠	٢٣,٤٧
	١٩٨٠	٢٩٧٣,٠	٥٤٠,٠	١٨,١٦
	*١٩٨٥	٣٦٠٥,٠	٥٠٨,٠	١٤,٠٩
	١٩٩٠	٤٥٤٥,٠	٦٢٤,٠	١٣,٧٣
	*١٩٩٥	٤٤٠٥,٠	٨٨١,٠	٢٠,-
مصر	١٩٧٥	٢٦٢٨٩,٠	١٧٧٢٥,٠	٦٧,٤٢
	١٩٨٠	٤٢٢٨٩,٠	٢٣٥٩٣,٠	٥٥,٧٩
	١٩٨٥	٤٨٥٠٣,٠	٢٦٨٦١,٠	٥٥,٣٨
	١٩٩٠	٥٥٥٧١,٠	٢٩٥٢٨,٠	٥٣,١٤
	١٩٩٥	٥٩٥٩٧,٠	٣٣٣٧٤,٠	٥٥,٩٩٩
جيبوتى	١٩٧٥	٢٤٣,٠	٩٦,٣	٣٩,٦٣
	١٩٨٠	٣١٠,٠	١٣٩,٥	٤٥,-
	١٩٨٥	*٣٦٤,٠	*٤٥,٠	١٢,٣٦
	١٩٩٠	٤٤٠,٠	١٩٣,٠	٤٣,٨٦
	١٩٩٥	٥٧٤,٠	٢٢٦,٠	٣٩,٣٧
دول المغرب العربى :				
تونس	١٩٧٥	٥٥٨٨,٣	٢٧٨٧,٥	٤٩,٨٨
	١٩٨٠	٦٣٦٩,٠	٣٠٤٤,٢	٤٧,٨٠
	١٩٨٥	٧٢٦١,١	٣٤٠١,٠	٤٦,٨٤
	١٩٩٠	٨٠٧٣,٩	*٣٢٤٨,٠	٤٠,٢٣
	١٩٩٥	٨٩٠٢,٠	٣٤٦٩,٠	٣٨,٩٧

تابع جدول (١)

عدد السكان الكلى وعدد السكان الريفيين ونسبتهم

الى عدد السكان الكلى فى الدول العربيه

خلال الفتره (١٩٧٥-١٩٩٥)

الدول العربية	السنوات	اجمالى عدد السكان	عدد السكان الريفيين	نسبة السكان الريفيين للعدد الكلى للسكان %
الجزائر	١٩٧٥	١٦٠١٨,٠	٨٧٨٤,٠	٥٤,٨٤
	١٩٨٠	١٨٩٥٦,٠	١٠٨١٢,٠	٥٧,٠٤
	١٩٨٥	٢١٧١٨,٠	*٩٣٠٠,٠	٤٢,٨٢
	١٩٩٠	٢٤٧٠٠,٠	١٢٤٦٤,٠	٥٠,٤٦
	١٩٩٥	٢٧٧٩٤,٠	١٣٩٨٩,٠	٥٠,٣٣
المغرب	١٩٧٥	١٧٣٠٥,٠	١٠٦٨٦,٠	٦١,٧٥
	١٩٨٠	٢٠٠٥٠,٠	١١٦٠٦,٠	٥٧,٨٩
	١٩٨٥	٢٢٠٦١,٠	١٢٣٨٢,٠	٥٦,١٣
	١٩٩٠	٢٤٤٨٧,٠	١٢٦٢٢,٠	٥١,٥٥
	١٩٩٥	٢٦٣٨٦,٠	١٢٧٠٢,٠	٤٨,١٤
موريتانيا	١٩٧٥	١٣٧١,٠	١٠٥٨,٠	٧٧,١٧
	١٩٨٠	١٦٣١,٠	١١٣١,٠	٦٩.٣٤
	*١٩٨٥	١٨٨٨,٠	١١١٥,٠	٥٩,٠٦
	١٩٩٠	١٩٧٧,١	١١٢٧,٣	٥٧,٠٢
	١٩٩٥	٢٢٨٣,٥	*١١٣٩,٥	٤٩,٩٠

- تقديرات منظمة الأغذيه والزراعة
- ** سنة التعداد

المصدر :

جامعة الدول العربيه ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية ، الخرطوم ، اعداد مختلفة .

جدول (٢)

القوى العامله الكليه والزراعية

فى الدول العربية

خلال الفتره (١٩٧٥-١٩٩٥)

ألف نسمه

الدول العربية	السنوات	القوة العاملة الكلية	القوة العاملة الزراعية	نسبة القوة العامله الزراعيه للقوة العاملة الكلية %
الدول العربية المتوسطة :				
الأردن	١٩٧٥	٤٥١,٠	٨٦,٠	١٩,٠٧
	١٩٨٠	*٧٧٢,٠	*١٩٩,٠	٢٥,٧٨
	١٩٨٥	٥٣٨,٧	٣٩,٢	٧,٢٨
	١٩٩٠	٥٢٤,٢	٣٨,٣	٧,٣١
	١٩٩٥	١١٩٧,٣	٦١,٨	٥,١٦
سوريا	١٩٧٥	١٨٣٩,٠	٩١٦,٠	٤٩,٨١
	١٩٨٠	٢٢٥١,٠	٧١٣,٠	٣١,٦٧
	*١٩٨٥	٢٥٩٥,٠	*٦٤٢,٠	٢٤,٧٤
	١٩٩٠	٣٠٣٢,-	٧٣١,٠	٢٤,١١
	*١٩٩٥	٣٦٧٨,٨	٨٣٥,١	٢٢,٧٠
العراق	١٩٧٥	٢٨٩٠,٠	١٠٧٣,٠	٣٧,١٣
	*١٩٨٠	٣٥٥١,٠	١٠٨١,٠	٣٠,٤٤
	*١٩٨٥	٩٠٨٤,٠	٣٤٥٠,٠	٣٧,٩٨
	١٩٩٠	*٤٠١٧,-	١٠٤٦,٠	٢٦,٠٤
	١٩٩٥	٤٧٨٢,٠	١٢٦٧,٠	٢٦,٥٠
لبنان	١٩٧٥	٧٧١,٠	١٣١,٠	١٦,٩٩
	١٩٨٠	٧٤٢,٠	١٠٦,٠	١٤,٢٩
	١٩٨٥	٧٦٩,٠	٩٣.٠	١٢,٠٩
	١٩٩٠	٨٤٩,٠	٧٥,٠	٨,٨٣
	*١٩٩٥	٩٩٩,٦	٦٧,٦	٦,٧٦

تابع جدول (٢)

القوى العامله الكليه والزراعية

فى الدول العربية

خلال الفتره (١٩٧٥-١٩٩٥)

ألف نسمه

الدول العربية	السنوات	القوة العاملة الكلية	القوة العاملة الزراعية	نسبة القوة العامله الزراعية للقوة العامله الكليه %
دول الخليج العربى :				
الإمـــارات العربيـــــة المتحدة	١٩٧٥	٢٩٦,٥	١٣,٧	٤,٦٢
	**١٩٨٠	٣٠١,٠	١٥,٠	٤,٩٨
	١٩٨٥	٤٥٠,٠	٢٣,٠	٥,١١
	١٩٩٠	٦٩٤,٢	٤٣,٣	٦,٢٤
	١٩٩٥	٩٥٥,٠	٧٤,٤	٧,٧٩
البحرين	١٩٧٥	٨١,٠	٤,٠	٤,٩٤
	١٩٨٠	–	–	–
	١٩٨٥	١٥٩,٢	٣,٦	٢,٢٦
	١٩٩٠	٢٠٦,٢	٣,٩	١,٨٩
	١٩٩٥	٢٣٠,٦	٥,٤	٢,٣٤
السعوديه	١٩٧٥	٢٠٤٢,٠	١١٤٩,٠	٥٦,٢٧
	١٩٨٠	٢٧٥١,٠	١٣٣٣,٠	٤٨,٤٦
	*١٩٨٥	٣٤٠٥,٠	١٣٧٨,٠	٤٠,٤٧
	١٩٩٠	٤٦٧٩,٠	١٨٣٤,٠	٣٩,٢٠
	*١٩٩٥	٥٤٠٠,٦	٨١٩,٢	١٥,١٧
سلطنة عمان	١٩٧٥	٢٠٣,٠	١٣١,٠	٦٤,٥٣
	١٩٨٠	٢٣٠,٠	١٤٢,٠	٦١,٧٤
	١٩٨٥	٣٠٠,٠	١٨٠,٠	٦٠,-
	١٩٩٠	٤٢١,٠	١٦٩,٠	٤٠,١٤
	١٩٩٥	٧٠٤,٨	١٤١,٠	٢٠,٠١

تابع جدول (٢)
القوى العامله الكليه والزراعية
فى الدول العربية
خلال الفتره (١٩٧٥-١٩٩٥)

ألف نسمه

الدول العربية	السنوات	القوة العاملة الكلية	القوة العاملة الزراعية	نسبة القوة العاملة الزراعية للقوة العاملة الكلية %
قطر	١٩٧٥	٨٣,٠	٥,٠	٦,٠٢
	١٩٨٠	–	–	–
	*١٩٨٥	١١٧,٠	٢.٢	١,٨٨
	١٩٩٠	٢٢٢,٠	(٠٠)	(٠٠)
	*١٩٩٥	٢٥١,٤	٠٠٠	٠٠٠
الكويت	**١٩٧٥	٣٠٤,٦	٧,٥	٢,٤٦
	*١٩٨٠	٥٠٢,٠	٩,٠	١,٧٩
	**١٩٨٥	٦٧٠,٤	١١,٠	١,٦٤
	١٩٩٠	٨٥٦,٠	(٠٠)	–
	*١٩٩٥	٥٢٧,١	١٠,٧	٢,٠٣
اليمن	١٩٧٥	١٥٧١,٠	١٠٢٢,٠	٦٥,٠٥
	١٩٨٠	١٨٨٦,٠	١١٦١,٠	٦١,٥٦
	١٩٨٥	٢٣٠٠,٠	١٥٠٣,٠	٦٥,٣٥
	١٩٩٠	٢٧٩٤,٠	١٥٥٤,٠	٥٥,٦٢
	١٩٩٥	٤٥٠٠,٠	١٩٠٠,٠	٤٢,٢٢
دول شمال شرق أفريقيا				
السودان	١٩٧٥	٥٣٢٨,٠	٣٩٤٧,٠	٧٤,٠٨
	١٩٨٠	*٥٦٩٥,٠	*٤٣٧٧,٠	٧٦,٨٦
	*١٩٨٥	٦٩٩١,٠	٤٧٤٨,٠	٦٧,٩٢
	١٩٩٠	٨١٧٢,٠	٤٩٢٣,٠	٦٠,٢٤
	١٩٩٥	٦١١٩,٧	٤٧٣٨,٠	٧٧,٤٢

تابع جدول (٢)

القوى العامله الكليه والزراعية

فى الدول العربية

خلال الفتره (١٩٧٥-١٩٩٥)

ألف نسمه

الدول العربية	السنوات	اجمالى عدد السكان	عدد السكان الريفيين	نسبة السكان الريفيين للعدد الكلى للسكان %
الصومال	١٩٧٥	١٢٤٠,٠	١٠٢٣,٠	٨٢,٥٠
	١٩٨٠	١٧٨١,٠	١٤٢٥,٠	٨٠,٠١
	١٩٨٥	٢٠٦٥,٠	١٦٥٠,٠	٧٩,٩٠
	١٩٩٠	٣٤٧٤,٠	٢٤٣٧,٠	٧٠,١٥
	د١٩٩٥*	٣٨٥٨,٨	٢٦٠٦,٣	٦٧,٥٤
ليبيا	١٩٧٥	٦٣٣.٠	١٤٩,٠	٢٣,٥٤
	١٩٨٠	٧٧٢,٠	١٤٠,٠	١٨,١٣
	د١٩٨٥*	٩٠٤,٠	١٢٧,٠	١٤,٠٥
	١٩٩٠	١١٢٩,٠	١٥٥,٠	١٣,٧٣
	١٩٩٥	١٠٣٣,٠	٢١٤,٠	٢٠,٧٢
مصر	١٩٧٥	١٠٠٣٧,٠	*٣٩٠٠,٠	٣٨,٨٦
	١٩٨٠	١٠٣٣٥,٠	٤١٥٢,٠	٤٠,١٧
	١٩٨٥	١٣٠٠٠,٠	٤٩٤٠,٠	٣٨,-
	١٩٩٠	١٣٠٩٠,٠	٤٤٨٣,٠	٣٤,٢٥
	١٩٩٥	١٧٢٦١,٠	٥٣٦٥,٠	٣١,٠٨
دول المغرب العربى				
تونس	١٩٧٥	١٦٠٨,٠	٦١٣,٠	٣٨,١٢
	**١٩٨٠	١٨٠٩,٨	٥٥٩,٩	٣٠,٩٤
	١٩٨٥	٢٤٧٥,٠	٦٣٤,٠	٢٥,٦٢
	١٩٩٠	٢٦٨٠,٠	٦٥١,٠	٢٤,٢٩
	*١٩٩٥	٣٠٨٢,٦	٩٥٤,١	٣٠,٩٥

تابع جدول (٢)

القوى العامله الكليه والزراعية

فى الدول العربية

خلال الفتره (١٩٧٥-١٩٩٥)

ألف نسمه

الدول العربية	السنوات	اجمالى عدد السكان	عدد السكان الريفيين	نسبة السكان الريفيين للعدد الكلى للسكان %
الدول العربية المتوسطة :				
الجزائر	١٩٧٥	-	-	-
	١٩٨٠	٣٢٨٠,٠	٩٦٣٠,٠	٢٩,٣٦
	١٩٨٥	*٤٨٣٤,٠	١٢٥٠,٠	٢٥,٨٦
	١٩٩٠	٥٧١١,٠	١٣٩١,٠	٢٤,٣٦
	١٩٩٥	٤٤٥٩,٠	١٠٨٤,٠	٢٤,٣١
المغرب	١٩٧٥	٤٥٢٠,٠	٢٤٤١,٠	٥٤,٠٠
	١٩٨٠	٥٣٥٤,٠	٢٧٣٩,٠	٥١,١٦
	*١٩٨٥	٦٦٧٦,٠	٢٦٥١,٠	٣٩,٧١
	١٩٩٠	٧٧٢٣,٠	٢٨٢٤,٠	٣٦,٥٧
	*١٩٩٥	٨٥١١,٠	٢٨٠٣,٠	٣٢,٩٣
موريتانيا	*١٩٧٥	٤٦٨,٠	٣٦١,٠	٧٧,١٤
	*١٩٨٠	٥٠٦,٠	٣٥١,٠	٦٩,٣٧
	*١٩٨٥	٥٩٠,٠	٣٤٨,٠	٥٨,٩٨
	١٩٩٠	٨٩٥,٣	٤٠٧,٤	٤٥,٥٠
	١٩٩٥	١٤٧٤,٣	٧٧٩,٥	٥٢,٨٧

* تقديرات منظمة الأغذية والزراعه .

** سنة التعداد

المصدر

جامعة الدول العربية ، المنظمة العربيه للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية ، الخرطوم ، اعداد مختلفة .

وبالنسبة لدول الخليج العربى تحتل اليمن مركز الصدارة من حيث نصيب الفرد من الرقعة المزروعة ثم يتضاءل هذا النصيب فى باقى دول هذه المجموعة بصورة يمكن تجاهلها .

بينما يزداد نصيب الفرد من الرقعة المزروعة بدرجة نسبية فى مجموعة دول شمال شرق أفريقيا حيث تأتى السودان فى مقدمة هذه المجموعة يليها ليبيا ثم الصومال ثم مصر .

أما فى مجموعة دول المغرب العربى فنجد أن تونس تأتى فى مقدمة دول هذه المجموعة من .حيث نصيب الفرد من الرقعة المزروعة يليها المغرب ثم الجزائر وموريتانيا .

السكان الريفيين و القوة العاملة الزراعية .

من الضرورى بعد استعراض تطور استخدامات الموارد الارضية بالدول العربية ونصيب الفرد من الرقعة الجغرافية والمزروعة ، التعرف على نسبه السكان الريفيين الى اجمالى عدد السكان

وموقف القوة العاملة الزراعية بالدول العربية خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٩٥، نظراً لتأثير توافرها على قطاع الزراعة والانتاج الزراعى بصفة عامة فبالنسبة لنسب السكان الريفين الى إجمالى عدد السكان ، فيوضح جدول (١) بالملحق أن سوريا تأتى فى مقدمه مجموعة الدول العربية المتوسطة من حيث هذه النسبة ، يليها الأردن ثم العراق ثم لبنان .

أما مجموعة دول الخليج العربى فتأتى اليمن فى مقدمة دول هذه المجموعة من حيث هذه النسب يليها السعودية ثم سلطنة عمان ثم مصر ثم البحرين ثم الامارات ثم الكويت . فى حين تتصدر الصومال مجموعة دول شمال شرق أفريقيا يليها السودان ثم مصر ثم جيبوتى ثم ليبيا . وفى مجموعة دول المغرب العربى تأتى موريتانيا فى مقدمة دول هذه المجموعة من حيث نسبة السكان الريفيين الى العدد الكلى للسكان خلال الفترة (١٩٧٥- ١٩٩٥) يليها المغرب ثم الجزائر ثم تونس وكما هو بجدول (١) بالملحق .

أما نسبة القوة العاملة الزراعية الى القوة العاملة الكلية فيوضحها جدول (٢) بالملحق ، حيث يتبين منه أن العراق تأتى فى مقدمة مجموعة الدول العربية المتوسطة يليها سوريا ثم الاردن ثم لبنان . ونجد فى مجموعة دول الخليج العربى أن اليمن تحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة القوة العاملة الزراعية الى إجمالى القوة العاملة يليها سلطنة عمان ثم السعودية ثم الإمارات ثم البحرين ثم الكويت ثم قطر .

وفيما يتعلق بمجموعة دول شمال شرق أفريقيا يتبين أن الصومال تحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة القوة العاملة الزراعية الى القوة العاملة الكلية يليها السودان ثم مصر ثم ليبيا . وبالنسبة لمجموعة دول المغرب العربى فتأتى موريتانيا فى مقدمة هذه المجموعة يليها المغرب ثم تونس ثم الجزائر من حيث نسبة القوة العاملة الزراعية إلى القوة العاملة الكلية وكما هو مبين بجدول (٢) بالملحق .

مشاكل الاراضى الزراعية بالدول العربية :

تعتبر الأرض هى مادة الزراعة وركيزتها الأولى ، وهى من العوامل الإنتاجية الهامة، فحيثما وجدت الأرض الصالحة للزراعة ومياه الرى يوجد النشاط الزراعى ، وتتحدد القدرة الإنتاجية للأراض تبعا لعدة صفات هى :

١- كمية الأملاح بالتربة
٢- درجة القلوية
٣- طبوغرافيه الأرض
٤- قوام التربة ودرجة احتفاظها بمياة الرى
٥- درجة تماسك طبقات الأرض واثر ذلك على نفاذية مياه الرى .

وتعانى الاراضى الزراعية فى الدول العربية من بعض المشاكل يمكن تلخيص أهمها فيما يلى : [١]

١- تباين التضاريس وشدة الانحدارات فى بعض المساحات وتعانى من هذه المشكلة كل من سوريا والأردن ولبنان والمغرب والجزائر وتونس .
٢- ضحالة القطاع الارضى وتعرضة للانجراف المائى فى بعض اراضى سوريا ولبنان وفلسطين والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا وسلطنة عمان واليمن والسعودية .
٣- غدقة التربة وما يتبعها من ظهور الملوحة فى بعض المساحات فى بعض البلاد العربية مثل سوريا والعراق والأردن وفلسطين والمغرب والجزائر وتونس وليبيا والسودان والصومال وموريتانيا ومصر واليمن والسعودية .

---

[١] **جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، الامن الغذائى فى الدول العربية ، الجزء الأول ، الموارد الأرضية والمائية فى الدول العربية ، القاهرة .**

٤- ظهور طبقات كلسية متحجرة تتباين فى سمكها وبعدها عن السطح أو طبقات جبسيه وتشترك فى هذه المشكلة كل من اراضى سوريا والعراق والاردن وتونس وليبيا

٥- خشونة القوام وضعف الاراضى لنقص خصوبتها نتيجة لإنخفاض معدلات التسميد أو لغيابه ويعانى من هذه المشكلة بعض اراضى كل من سوريا والعراق والأردن ولبنان والجزائر وتونس وليبيا والسودان والصومال وموريتانيا ومصر وعمان واليمن والسعودية

٦- ارتفاع مستوى الماء الارضى وما يترتب عليه من مشاكل الملوحة وتبدو هذه الظاهرة فى بعض اراضى العراق وتونس والسودان والصومال وموريتانيا ومصر .

٧- ثقل قوام التربة وتظهر هذه المشكلة فى بعض اراضى كل من العراق والسودان .

٨- ظاهرة التصحر وزحف الرمال وتعانى منها بعض اراضى موريتانيا ومصر والسعودية .

بالإضافة الى المشاكل السابقة تتهدد الموارد الارضيه الزراعية بالدول العربية أخطار بيئية أخرى سواء بفعل العوامل الطبيعية أو بالاستخدام الخاطئ للإنسان وخاصة فيما يتعلق بالرعى الجائر وقطع الأشجار من أجل الوقود أو استخدامها فى الصناعة . الأمر الذى يتحتم معه إيجاد طرق وأساليب لعلاج مشاكل الاراضى الزراعية بالدول العربية وصيانتها والمحافظة على خصوبتها .

الملخص والتوصيات :

استهدف البحث التعرف على التغير فى استخدام الاراضى الزراعية بالدول العربية خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٥) وانعكاس ذلك على تغير نصيب الفرد من الرقعة المنزرعة ، لذا تم تقسيم الموارد الأرضية الى أربعة مجاميع متجانسة من حيث الطبوغرافيا والوضع المائى إلى الدول العربية المتوسطة وتضم الأردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان ودول الخليج العربى وتشمل الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت واليمن ومجموعة دول شمال شرق أفريقيا وتضم السودان والصومال وليبيا ومصر وجيبوتى والمجموعة الخامسة هى دول المغرب العربى وتشمل تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا . واستعرض البحث تطور استخدام الموارد الأرضية الزراعية بالمجموعات السابقة وكذلك نصيب الفرد من الرقعة الجغرافية والمستغلة خلال فترة الدراسة هذا بالإضافة الى نبذة عن السكان الريفية والقوة العاملة الزراعية لارتباطها بموضوع البحث . واخيراً تم تلخيص أهم المشاكل التى تعانى منها الاراضى الزراعية بالدول العربية . ومن خلال البحث يمكن وضع بعض التوصيات الخاصة باستخدام الموارد الأرضية الزراعية فى الدول العربية وأهمها :

١- توفير قاعدة بيانات دقيقة وحديثة عن استخدامات الاراضى الزراعية وتوحيد البيانات الزراعية بها ، وتبادلها بين هذه الدول .

٢- نشر التقنيات التكنولوجيه الحديثة فى مجال استخدام وصيانة الاراضى الزراعية على مستوى الوطن العربى وتبادل الخبرات بين الدول العربية فى هذا المجال

٣- نشر الوعى البيئى وصيانة الموارد البيئية الزراعية والحفاظ عليها من التدهور ، بين المشتغلين بالقطاع الزراعى فى الدول العربية .

٤- مواجهة مشاكل الاراضى الزراعية وإيجاد أنسب وافضل الحلول لعلاجها أو الحد من تفاقمها .

٥- الاهتمام بوضع سياسة زراعية طويلة المدى فى مجال استخدام الموارد الأرضية الزراعية وجذب وتشجيع الاستثمارات لتنفيذ المشروعات الزراعية المستهدفة بهدف التنمية الريفية المتكاملة وتحديث وتطوير المناطق الريفية

٦- توفير مراكز التدريب على استخدام احدث أساليب الزراعة واعداد الفنيين والمتدربين المتخصصين فى مجال استخدام وصيانة الاراضى الزراعية بالدول العربية .

٧- الاهتمام بالإرشاد الزراعى واعداد وتدريب المرشدين الزراعيين بالمناطق الريفية .

٨- الاهتمام بالدراسات والبحوث وتدعيم المراكز البحثية بأحدث الإمكانيات التكنولوجية فى مجال استخدام وصيانة الاراضى الزراعية .

المراجع

أ) مراجع باللغة العربية :

١- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، الصندوق الإنمائى الإقتصادى والاجتماعى ، صندوق النقد العربى ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، سبتمبر ١٩٩٨ .

٢- البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الثالث ، المجلس الثامن والاربعون، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٣- البنك الدولى ، معهد الموارد العالمية ، المعهد الدولى لشئون البيئة والانماء بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، موارد العالم ٨٨-١٩٨٩ ، تقييم لاوضاع الموارد التى يقوم عليها اقتصاد العالم .

٤- البنك الدولى ، معهد الموارد العالمية ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، موارد العالم (٩٨ - ١٩٩٩) ، دليل البيئة العالمية .

٥- جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، استشراف صورة الزراعة العربية لعام ٢٠٠٠ تحت مشاهد بديلة ، الخرطوم ، يناير ١٩٩٤ .

٦- جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اللقاء القومى لمسؤولى الزراعة والرى فى الوطن العربى ، ج.م.ع ديسمبر ١٩٩٥ .

٧- جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الندوة القومية لادارة التنمية الزراعية فى الوطن العربى ، الخرطوم ، ديسمبر ١٩٩٤ .

٨- جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة أثر سياسات أوربا الموحدة على الزراعة العربية ، الخرطوم ، ديسمبر ١٩٩٤ .

٩- جامعة الدول العربية ، موجز دراسات الأمن الغذائى فى الدول العربية ، القاهرة ، يناير ١٩٨٠ .

١٠- خضير عباس محمد على ، التنمية الزراعية فى بعض أقطار الخليج العربى واقعها وآفاقها المستقبلية ، منشورات مركز دراسات الخليج العربى بجامعة البصرة (٦٠) ، ١٩٨٢ .

ب) - مراجع أجنبية :

1) F.A.O. Produc tiom Yearbook , VOL. 35 , ROME , 19810

ملاحق

جدول (٣) استخدامات الموارد الأرضية الزراعية
بالدول العربية خلال الفترة ١٩٧٥- ١٩٩٥ .

آلف هكتار

الدول العربية	السنوات	الرقعة الجغرافية	المحاصيل المستديمة	المحاصيل الموسمية			الغابات	المراعي
				المطرية	المروية	المتروكة		
الدول العربية المتوسطة								
الأردن	١٩٧٥	٨٩٢٩,٧	–	–	٣٥	٧٧٣٠	١٢٥	١٠٠
	١٩٨٠	٨٩٢٩,٧	١٩٠	–	–	٨١١٣	١٢٥	١٠٠
	١٩٨٥	٨٩٢٩,٧	–	١٩٥,٣	٥٨,٥	٧٤٦,٢	١٢٥,٠	٧٥٠٠,٠
	١٩٩٠	٨٩٢٩,٧	٩٣,٥	١٢١,١	٣٥,١	١٦٤,٥	١٣٩,٦	٧٩١٠,٠
	١٩٩٥	٨٩٢٩,٧	١٢٦,٦	١٨١,٥	٤٧,٩	٢٥,٧	١٣٠,٩	٧٠٠٠,٠
سوريا	١٩٧٥	١٨٥١٨,٠	–	–	٥١٦	٩١٩	٤٤٥	٨٦٣١
	١٩٨٠	١٨٥١٨,٠	٤٥٤	–	–	٣٨٧٧,٠	٤٦٦,٠	٨٣٧٨
	١٩٨٥	١٨٥١٨,٠	–	٣٣١٨,٠	٦٥٢,٠	١٦٥٣,٠	٥١٦,٠	٨٣٢٨,٠
	١٩٩٠	١٨٥١٨,٠	٧٥٣,٣	٤١٣٨,٢	٥٧٤,٥	١٦٠٠,٠	٧٢٢,٧	٧٨٦٩,٤
	١٩٩٥	١٨٥١٨,٠	٧٠٩,٠	٣٨٩٣,٠	٩٦٤,٠	٥٢٠,٠	٤٩٣,٠	٨٢٨٧,٠
العراق	١٩٧٥	٤٣٥٠٥,٠	–	–	٣٠٠٠	١٢٤٠٠	١٥٤٠	٤٠٠٠
	١٩٨٠	٤٣٥٠٥,٠	٢٠٠	–	–	٣٢٤٤٧,٠	١٥٠٠,٠	٤٠٠٠,٠
	١٩٨٥	٤٣٥٠٥,٠	–	٢٢٧٥,٠	١٣٥٠,٠	٨٣٧٥,٠	١٧٥,٠	٤٠٠٠,٠
	١٩٩٠	٤٣٥٠٥,٠	١٨٦,٥	٢٣٩١,٨	١٤٩٢,٨	٢١١٥,٥	١٨٩٠,٠	٤٠٠٠,٠
	١٩٩٥	٤٣٥٠٥,٠	٢٦٨,٥	١٤٩٠,٥	١٨٧٤,٥	٣٣٦٥,٠	٤٧٨,٥	٣٠,٣
لبنان	١٩٧٥	١٠٤٠,٠	–	–	٦٨,٠	٥٠٠	–	١٠,٠
	١٩٨٠	١٠٤٠,٠	١٠٨	–	–	٥٩٢	٧٣	١٠,٠
	١٩٨٥	١٠٤٠,٠	١٣٠,٠	٢١٢	٨٦	غير متاح	٧٢	١٠
	١٩٩٠	١٠٤٠,٠	٩٣	٢١٠	–	٦٢	٨٠	١٠
	١٩٩٥	١٠٤٠,٠	١٣٠	١٢٩	٤٣	١٨٠	٨٠	٦٠

تابع جدول (٣) استخدامات الموارد الأرضية الزراعية
بالدول العربية خلال الفترة ١٩٧٥- ١٩٩٥ .

آلف هكتار

ل العربية	السنوات	الرقعة الجغرافية	المحاصيل المستديمة	المحاصيل الموسمية			الغابات	المراعي
				المطرية	المروية	المتروكة		
ل الخليج العربى								
ارات العربية المتحدة	١٩٧٥	٨٣٦٠,٠	-	-	٨	٧٧٨٠	-	-
	١٩٨٠	٨٣٦٠,٠	٧,٠٠	-	-	٨١٤٥,٠	٢,٠٠	٢٠٠,٠
	١٩٨٥	٨٣٦٠,٠	-	-	٢٨,٠	٢,٨	٢٨,٠	٢٠٠,٠
	١٩٩٠	٨٣٦٠,٠	١٩,٥	-	١٧,٢	-	٢٠٠,٠	٣,٠
	١٩٩٥	٨٣٦٠,٠	٣٩,٦	-	٦٨,٤	١١,٩	٣٠٠,٠	-
حرين	١٩٧٥	٦٩,٣	-	-	٣	٥٢	-	٤
	١٩٨٠	٦٩,٣	١	-	-	٥٦	-	٤,٠
	١٩٨٥	٦٩,٣	-	-	٢,٩	٠,٩	-	٤,٠
	١٩٩٠	٦٩,٣	-	-	٣,٠٠	١,٠٠	-	٤,٠
	١٩٩٥	٦٩,٣	٣,٢	-	٠١,١	٠١,٠	-	-
عودية	١٩٧٥	٢١٤٩٦٩,٠	-	-	٣٠٠	١٣٢٥٧٦	١٦٨٠	٨٥٠٠٠
	١٩٨٠	٢١٤٩٦٩,٠	*٦٥,٠	-	-	١٢٧٢٦٣,٠	١٦٠١,٠	٨٥٠٠٠,٠
	١٩٨٥	٢١٤٩٦٩,٠	-	١١٣٥,٠	-	-	٢٢٥,٠	١٠١٨٨٠,٤
	١٩٩٠	٢١٤٩٦٩,٠	٨٦,٧	*١٢٨٨,٢	-	-	١٨٠٠,٠	١٢٠٠٠٠,٠
	١٩٩٥	٢١٤٩٦٩,٠	١٣٠,٠	٣١٧٢,٠	١٢٦٧,٠	-	٢٧٠٠,٠	١٧٠٠٠٠,٠
طنة عمان *	١٩٧٥	٣٠٠٠ ,٠	-	-	٤٢	٢٩٠٠٠	-	١٠٠٠
	١٩٨٠	٣٠٠٠ ,٠	٢٣,٠٠	-	-	٢٠٢٠٥,٠	-	١٠٠٠,٠
	١٩٨٥	٣٠٠٠٠,٠	-	٠,٥	٤٠,٥	٣٩,٤	٠,١	١٣٨٦,٠
	١٩٩٠	٣٠٠٠٠,٠	٤٥,٠	-	١٦,٠	-	-	١٠٠٠,٠
	١٩٩٥	٣٠٠٠٠,٠	٦٠,٧	-	١١,٩	٣٣,٤	-	-
ر *	١٩٧٥	١١٤٢,٧	-	-	٢	١٠٢٤	-	٥٠
	١٩٨٠	١١٤٢,٧	-	-	-	١٠٤٨,٠	-	٥٠,٠
	١٩٨٥	١١٤٢,٧	-	-	٤,٦	٥٥,١	٠,٤	٥٠,٠
	١٩٩٠	١١٤٢,٧	١,٤	-	٤,٣	٠٦,٦	٠,٤	٥٠,٠
	١٩٩٥	١١٤٢,٧	٢,٤	-	٦,٤	٨,٣	٠,٤	٥٠,٠
ويت*	١٩٧٥	١٧٨١,٨	-	-	١	١٤٤٦	٢	١٣٤
	١٩٨٠	١٧٨١,٨	-	-	-	١٦٤٥,٠٠	٢,٠٠	١٣٤,٠
	١٩٨٥	١٧٨١,٨	-	-	٣,٤	١٥,٤	٠٢,٢	١٣٤,٠
	١٩٩٠	١٧٨١,٨	١,٠	-	٢,٨	٠,٢	٢,٠٠	١٣٤,٠
	١٩٩٥	١٧٨١,٨	٠,٦٣	٣,٦	٤,٦	٠,٠٠	٢,٠٠	١٣٦,٢

تابع جدول (٣) استخدامات الموارد الأرضية الزراعية

بالدول العربية خلال الفترة ١٩٧٥- ١٩٩٥ .

آلف هكتار

الدول العربية	السنوات	الرقعة الجغرافية	المحاصيل المستديمة	المحاصيل الموسمية			الغابات	المراعي
				المطرية	المروية	المتروكة		
اليمن	١٩٧٥	*٥٢٧٩٧,٠	–	–	٣٣٧	١٦٩٥١	٢٩٠٠	١٦٠٦٥
	١٩٨٠	٥٢٧٩٧,٠	٢٠,٠٠	–	–	٢١٥٧٥	٢٤٥٠	٠٦٥
	١٩٨٥	٥٢٧٩٧,٠	–	١٢٨٥,٠	٣١٠,٥	١٦٥٣,٠	٤٠٧٠	٥٦٥
	١٩٩٠	٥٢٧٩٧,٠	٥٦,٥	٨٤٤,٨	٢١٤,٦	٥١٠,٣	٤٠٦٠,٠	٠٦٥,٠
	١٩٩٥	٥٢٧٩٧,٠	٧٥,٠	٥٧٩,٤	٤٨٨,٣	٥٩٣,٣	٢٠٠٠,٠	٠٠٠,٠
دول شمال وشرق أفريقيا								
السودان	١٩٧٥	٢٥٠٥٨٠,٠	–	–	١٥٣١	٩٢٠٨١	٩١٥٠٠	٤٠٠٠
	١٩٨٠	٢٥٠٥٨٠,٠	٥٧.٠٠	–	–	١٢٠٢٤٣	٤٨٩٤٠	٦٠٠٠
	١٩٨٥	٢٥٠٥٨٠,٠	–	٧٢٢٤,٠	١٦٠٠,٢	٦٨٥٧٧,٦	٩١٤٩٧,٠	٣٩٩٠
	١٩٩٠	٢٥٠٥٨٠,٠	٧٠,٠	١٠٥٠٠,٠	١٨٤٨,٠	٥٤٦,٠	٤٤٨٤,٠	٠٠٠,٠
	١٩٩٥	٢٥٠٥٨٠,٠	٢١٠,٠	١٤١٤١,٠	١١٦٣,٠	٨٥٣,٠	٦٠٣١٠,٠	٤٨٠,٠
الصومال*	١٩٧٥	٦٣٧٦٦,٠	–	–	١٦٢	١٨١١٦	٨٨٠٠	٨٨٥٠
	١٩٨٠	٦٣٧٦٦,٠	١٦,٠٠	–	–	٢٣٩٥٨	٨٨٦٠	٨٨٥٠
	١٩٨٥	٦٣٧٦٦,٠	–	٩٠٠,٠	٢٠٠,٠	٧١٩٠,٠	٩٥٠٠,٠	٨٥٠,٠
	١٩٩٠	٦٣٧٦٦,٠	١٧,٠	٩٨٨,٠	–	١٦,٠	٩٠٦٠,٠	٠٠٠,٠
	١٩٩٥	٦٣٧٦٦,٠	٢٠,٣	٩٢٣,٤	١١٣,١	–	٩٠٤٠,٠	٠٠٠,٠
ليبيا*	١٩٧٥	١٧٥٩٥٤,٠	–	–	١٦٨	١٦٥٨٩٩	٥٣٤	٠٠٠
	١٩٨٠	١٧٥٩٥٤,٠	٣٢٧	–	–	١٦٠٢٧٤	٦٠٠	٣٠٠٠
	١٩٨٥	١٧٥٩٥٤,٠	–	١٣٤٦,٩	٢٢٤,١	٥٢٦,٠	٦١٠,٠	٠٠٠,٠
	١٩٩٠	١٧٥٩٥٤,٠	٣٥٠,٠	١٢٧٩,٠	–	٥٢٦,٠	٦٩٠,٠	٣٠٠,٠
	١٩٩٥	١٧٥٩٥٤,٠	٣٣٤,٩	١٣٦٤,٤	٥٠٥,٤	–	٧٥١,١	٧١٢,٠
مصر	١٩٧٥	١٠٠٢٠٠,٠	–	–	٢٦٢٣	٩٥١٤٣	–	٢
	١٩٨٠	١٠٠٢٠٠,٠	*٢٨٥٥	–	–	٩٦٦٨٨	–	٢
	١٩٨٥	١٠٠٢٠٠,٠	–	–	٢٤٤٨,٦	–	–	–
	١٩٩٠	١٠٠٢٠٠,٠	٣٦٣,٧	١٠٨,٤	٢٧٩٦,٨	–	–	–
	١٩٩٥	١٠٠٢٠٠,٠	٥٦٥,٦	٢٢٩,١	٢٤٨٦,٦	٥٦٥,٦	–	–
جيبوتى **	١٩٧٥	٢٣٢٠,٠	–	–	–	–	٦٠	٢٠
	١٩٨٠	٢٣٢٠,٠	–	–	–	١٩٤٧	٦,٠٠	٢٤٤
	١٩٨٥	٢٣٢٠,٠	–	–	٠,٣	غير متوفر	٦,٠	٤٤,٠
	١٩٩٠	٢٣٢٠,٠	–	–	–	–	٦,٠	٠٠,٠
	١٩٩٥	٢٣٢٠,٠	–	٠,٣	–	–	٦,٠	٠٠,٠

تابع جدول (٣) استخدامات الموارد الأرضية الزراعية

بالدول العربية خلال الفترة ١٩٧٥- ١٩٩٥ .

الدول العربية	السنوات	الرقعة الجغرافية	المحاصيل المستديمة	المحاصيل الموسمية			الغابات	المراعي
				المطرية	المروية	المتروكة		
دول المغرب العربي								
تونس	١٩٧٥	١٦٢٣٠,٠	-	-	١٤٤	٨٨٢٢	٦٩٠	٢١٥٥
	١٩٨٠	١٦٢٣٠,٠	١٥١٠	-	-	٧٧٩٦	٤٩٠,٠	*٢٥٥٠,٠
	١٩٨٥	١٦٢٣٠,٠	-	٣٩٧٥,١	١٩٤,٠	٧٥٣,٩	١١١٨,٤	٣٥٨٥,٦
	١٩٩٠	١٦٢٣٠,٠	٢٠٥٠,٦	١٧١٢,١	١٥١,٨	٨٧٥,٠	١٠٩٤,٢	٣٣٥٩,٩
	١٩٩٥	١٦٢٣٠,٠	٢١٨٥,٦	١٦٠١,٥	٢٠٦,٦	١١٤٢,٨	٦٧١,٤	٣١٢٣,٧
الجزائر	١٩٧٥	٢٣٨١٧٤,١	-	-	٣٠٠	١٩٠٣٢٤	٢٤٢٤	٣٨٤٥٢
	١٩٨٠	٢٣٨١٧٤,١	٦٣٤	-	-	١٨٩٩٦٠	٤٣٨٤	٣٦٣٢١
	١٩٨٥	٢٣٨١٧٤,١	-	٧١٩٨,٦	٣١١,١	-	٩١٠٤,٩	٣١٧٧١,٢
	١٩٩٠	٢٣٨١٧٤,١	٥٥٤,٢	٣٠١٥,٨	٢٢٧,٢	٣٨٦٤,٢	٤٠٦١,٠	٣٤٦٥٦,٣
	١٩٩٥	٢٣٨١٧٤,١	٥١٠,٠	٣٠٢٨,٠	٤٥٤,٠	٤٠٧٧,٣	٣٩٠٠,٠	٣٤٧٢٠,٠
المغرب	١٩٧٥	٧١٠٨٥,٠	-	-	٨٤٧	٢٤٠٨٨	٤٩١٢	١٣٠٠٠
	١٩٨٠	٧١٠٨٥,٠	٤٥٠	-	-	١٩٢١٦	*٥١٩٥	*١٢٥٠٠
	١٩٨٥	٧١٠٨٥,٠	-	٤٤٠١,٦	٦٠٨,٩	١٩٦٦,٦	٥٢١٠,٠	٢٠٩٠٠,٠
	١٩٩٠	٧١٠٨٥,٠	٦١٤,٠	٧١٨٩,٣	-	١٦٩٩,٩	٨٩٦٩,٦	١٠٩٠٠,٠
	١٩٩٥	٧١ ٨٥,٠	٧٢٤,٥	٤٢٠٦,٥	٥٣٦,٠	٣٨٢٣,٧	٩٠٠٠,٠	٢١٠٠٠,٠
موريتانيا	١٩٧٥	١٠٣٠٧٠,٠	-	-	٣	٤٨٣٥٦	١٥١٣٤	٣٩٢٥٠
	١٩٨٠	١٠٣٠٧٠,٠	*٣	-	-	٤٨٤٦١	*١٥١٣٤	*٣٩٢٥٠
	١٩٨٥	١٠٣٠٧٠,٠	-	١١٤,٩	٤٠,٣	٥٢,٤	١٥١٣٤,٠	٣٩٢٥٠,٠
	١٩٩٠	١٠٣٠٧٠,٠	٢٥٥,٨	١٦١,٤	٩٢,٠	٢,٤	١٣٦,٨	١٣٨٠٠,٠
	١٩٩٥	١٠٣٠٧٠,٠	٢٨٠,٠	٢٥٨,٠	٢٥,٢	٦٠,٠	١٣٦,٩	١١٥٣٣,٠

- تقديرات منظمة الأغذية والزراعة .
- سنة التعداد .

المصدر : ١- جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية ، الخرطوم ، أعداد مختلفة

٢- المحاصيل المستديمة والغابات والمراعى والمساحة المتروكة من :

F.A.O , Production Yearbook , Vol.35 , ROME, 1981.

ملحق

جدول (٤) نصيب الفرد من الرقعة الجغرافية والزراعية المستغلة

بالدول العربية خلال الفترة (١٩٧٥- ١٩٩٥) .

الدول العربية	السنوات	إجمالي عدد السكان ألف نسمة	الرقعة الجغرافية ألف هكتار	الرقعة المزروعة ألف هكتار	نصيب الفرد من الرقعة بالهكتار	
					الجغرافية	المستغلة
الدول العربية المتوسطة						
الأردن	١٩٧٥	١٨١٨,٥	٨٩٢٩,٧	٣٩٦	٤,٩١	٠,٢٢
	١٩٨٠	٢٢٣٣,٠	٨٩٢٩,٧	١٣٨٠	٣,٩٩	–
	١٩٨٥	٢٦٩٣,٧	٨٩٢٩,٧	١٠٠٠,٠	٣,٣٣	٠,٣٧
	١٩٩٠	٣٤٥٣,٠	٨٩٢٩,٧	٤١٤,٢	٢,٦	٠,١٢
	١٩٩٥	٤٢٩٠,٠	٨٩٢٩,٧	٣٨١,٧	٢.١	٠,٠٩
سوريا	١٩٧٥	٧٤٣٨,٠	١٨٥١٨,٠	٥٤٧٦	٢,٤٩	٠,٧٣
	١٩٨٠	٨٩٧٩,٠	١٨٥١٨,٠	٥٦٨٤	٢,٠٦	٠,٦٣
	١٩٨٥	١٠٢٥٨,٠	١٨٥١٨,٠	٥٦٢٣,٠	١,٨٠	٠,٥٥
	١٩٩٠	١٢١١٦,٠	١٨٥١٨,٠	٥٦٢٦,٠	١,٥	٠,٤٦
	١٩٩٥	١٤١٥٣,٠	١٨٥١٨,٠	٦٠٨٦,٠	١,٣	٠,٤٣
العراق	١٩٧٥	١١١٢٤,٣	٤٣٥٠٥,٠	٥٧٥٠	٣,٩١	٠,٥٢
	١٩٨٠	١٣٢٣٨,٦	٤٣٥٠٥,٠	٥٤٥٠,٠	٣,٢٩	٠,٤١
	١٩٨٥	١٥٥٨٥,٠	٤٣٥٠٥,٠	١٢٠٠٠,٠	٠٢,٨	٠,٧٧
	١٩٩٠	١٧٣٧٣,٠	٤٣٥٠٥,٠	٦١٨٦,٦	٢,٥	٠,٣٦
	١٩٩٥	٢٠٧٠٠,٠	٤٣٥٠٥,٠	٦٩٩٨,٥	٢,١	٠,٣٤
لبنان	١٩٧٥	٢٧٦٧,٠	١٠٤٠,٠	٣٤٥	٠,٣٨	٠,١٢
	١٩٨٠	٢٦٦٩,٠	١٠٤٠,٠	٣٤٨,٠	٠,٣٩	٠,١٣
	١٩٨٥	٢٦٦٨,٠	١٠٤٠,٠	٢٩٨,٠	٠,٣٩	٠,١١
	١٩٩٠	٢٧٤٥,٠	١٠٤٠,٠	٢٣٩,٠	٠.٣٨	٠,٠٩
	١٩٩٥	٤٣٧٣,٥	١٠٤٠,٠	٤٨٢,٠	٠,٢٤	٠,١١
دول الخليج العربي						
الإمارات العربية المتحدة	١٩٧٥	٥٥٧,٩	٨٣٦٠,٠	٨	١٤,٩٨	٠,٠١
	١٩٨٠	١٠٤٣,٢	٨٣٦٠,٠	١٣,٠٠	٨,٠١	٠,٠١
	١٩٨٥	١٣٢٧,٠	٨٣٦٠,٠	٣٠,٨	٥,٨٥	٠,٠٢
	١٩٩٠	١٨٤٤,٣٠	٨٣٦٠,٠	٣٦,٧	٤,٥	٠,٠٢
	١٩٩٥	٢٤١١,٠	٨٣٦٠,٠	١١٩,٩	٣,٥	٠,٠٥
البحرين	١٩٧٥	٢٨١,٦	٦٩,٣	٣,٠٠	٠,٢٥	٠,٠١
	١٩٨٠	٣٤٣,٩	٦٩,٣	٢,٠٠	٠,٢٠	٠,٠١
	١٩٨٥	٣٩٩,٥	٦٩,٣	٣,٨	٠,١٧	٠,٠١
	١٩٩٠	٥٠٣,٠	٦٩,٣	٤,٠	٠,١	٠,٠١
	١٩٩٥	٥٨٧,١	٦٩,٣	٥,٣	٠,١٢	٠,٠١

تابع

جدول (٤) نصيب الفرد من الرقعة الجغرافية والزراعية المستغلة

بالدول العربية خلال الفترة (١٩٧٥- ١٩٩٥) .

الدول العربية	السنوات	إجمالي عدد السكان ألف نسمة	الرقعة الجغرافية ألف هكتار	الرقعة المزروعة ألف هكتار	نصيب الفرد من الرقعة بالهكتار	
					الجغرافية	المستغلة
السعودية	١٩٧٥	٧٢٥١,٠	٢١٤٩٦٩,٠	٥٢٥	٢٩,٦٥	٠,٠٧
	١٩٨٠	٨٣٦٧,٠	٢١٤٩٦٩,٠	١١٠٥,٠	٢٥,٦٩	٠,١٣
	١٩٨٥	١١٥٤٢,٠	٢١٤٩٦٩,٠	١١٣٥,٠	١٩,٤١	٠,١
	١٩٩٠	١٤٨٧٠,٠	٢١٤٩٦٩,٠	١٣٧٤,٩	١٥,٢	٠,١٠
	١٩٩٥	١٨٢٩٣,٠	٢١٤٩٦٩,٠	٤٥٦٩,٠	١١,٨	٠,٢٥
سلطنة عمان	١٩٧٥	٧٦٦,٠	٣٠٠٠٠,٠	٤٢	٣٩,١٦	٠,٠٥
	١٩٨٠	٩٨٤,٠	٣٠٠٠٠,٠	٤١,٠٠	٣٠,٤٩	٠,٠٤
	١٩٨٥	٢٠٠٠,٠	٣٠٠٠٠,٠	٨٠,٤	١٥,٠	٠,٠٤
	١٩٩٠	١٥٢٤,٠	٣٠٠٠٠,٠	٥٨,٠	٢٠,٠	٠,٠٤
	١٩٩٥	٢١٦٣,٠	٣٠٠٠٠,٠	١٠٦,٠	١٤,٢	٠,٠٥
قطر	١٩٧٥	٢٠٢,٠	١١٤٢,٧	٢	٥,٦٦	٠,٠١
	١٩٨٠	٢٤٢,٠	١١٤٢,٧	٢	٤,٧٢	٠,٠١
	١٩٨٥	٣١٥,٠	١١٤٢,٧	٥٩,٧	٣,٦٣	٠,١٩
	١٩٩٠	٤٨٦,٥	١١٤٢,٧	١٢,٣	٢,٤	٠,٠٣
	١٩٩٥	٤٨٩,٠	١١٤٢,٧	١٧,١	١,٨	٠,٠٣
الكويت	١٩٧٥	٩٩٤,٨	١٧٨١,٨	١	١,٧٩	٠,٠٠١
	١٩٨٠	١٣٥٧,٩	١٧٨١,٨	١	١,٣١	–
	١٩٨٥	١٦٩٧,٣	١٧٨١,٨	١٨,٨	١,٠٥	٠,٠١
	١٩٩٠	٢١٤٣,٠	١٧٨١,٨	٤	٠,٩	–
	١٩٩٥	١٦٩٠,٥	١٧٨١,٨	٨,٩	٠١,١	٠,٠١
اليمن	١٩٧٥	٨١٦٧,٠	٥٢٧٩٧,٠	٣٧٥٢,٠	٦,٤٦	٠,٤٦
	١٩٨٠	١٠٤٤٣,٠	٥٢٧٩٧,٠	–	٠,٤٤	–
	١٩٨٥	١١٤٣٨	٥٢٧٩٧,٠	٣٢٤٨,٥	٤,٦٢	٠,٢٨
	١٩٩٠	١١٦٨٤,٠	٥٢٧٩٧,٠	١٦٢٦.٢	٤,٥	٠,١٤
	١٩٩٥	١٥٣٧٠,٠	٥٢٧٩٧,٠	١٧٣٦,٠	٣,٤	٠,١١
دول شمال وشرق إفريقيا						
السودان	١٩٧٥	١٦٠١٢,٠	٢٥٠٥٨٠,٠	٨٣٧٧	١٥,٦٥	٠,٥٢
	١٩٨٠	١٧٨٣٢,٠	٢٥٠٥٨٠,٠	١٢٤١٧,٠	١٤,٠٥	٠,٧٠
	١٩٨٥	٢١٥٥٠,٠	٢٥٠٥٨٠,٠	٧٧٤٠١,٨	١١,٦٣	٣,٥٩
	١٩٩٠	٢٤٩٥٠,٠	٢٥٠٥٨٠,٠	١٢٨٩٤,٠	١٠,٠	٠,٥٢
	١٩٩٥	٢٦٢٦٤,٧	٢٥٠٥٨٠,٠	١٦٣٦٧,٠	٩,٥	٠,٦٢

تابع

جدول (٤) نصيب الفرد من الرقعة الجغرافية والزراعية المستغلة

بالدول العربية خلال الفترة (١٩٧٥- ١٩٩٥) .

الدول العربية	السنوات	إجمالي عدد السكان ألف نسمة	الرقعة الجغرافية ألف هكتار	الرقعة المزروعة ألف هكتار	نصيب الفرد من الرقعة بالهكتار	
					الجغرافية	المستغلة
الصومال	١٩٧٥	٤٤١٧,٠	٦٣٧٦٦,٠	١٠٥٥	١٤,٤٤	٠,٢٤
	١٩٨٠	٥٠٧٤,٠	٦٣٧٦٦,٠	١٠٦٦	١٢,٥٧	٠,٢١
	١٩٨٥	٦٥٤٢,٠	٦٣٧٦٦,٠	٨٢٩,٠	٩,٧٥	٠,١٣
	١٩٩٠	٨٦٧٧,٠	٦٣٧٦٦,٠	١٠٢٢,٠	٨,٥	٠,١٤
	١٩٩٥	٨٤٢٢٩,٠	٦٣٧٦٦,٠	١٠٥٦,٨	٦,٣	٠,١٠
ليبيا	١٩٧٥	٢٤٤٦,٠	١٧٥٩٥٤,٠	٢٥٢١	٧١,٩٤	١,٠٣
	١٩٨٠	٢٩٧٣,٠	١٧٥٩٥٤,٠	٢٠٨٠	٥٩,١٨	٠,٧٠
	١٩٨٥	٣٦٠٥,٠	١٧٥٩٥٤,٠	٢٠٩٧,٠	٤٩,٣١	٠,٥٨
	١٩٩٠	٤٥٤٥,٠	١٧٥٩٥٤,٠	٢١٥٥,٠	٣٨,٧	٠,٤٧
	١٩٩٥	٤٤٠٥,٠	١٧٥٩٥٤,٠	٢٢٠٤,٧	٣٩,٩	٠,٥٠
مصر	١٩٧٥	٢٦٢٨٩,٠	١٠٠٢٠٠,٠	٢٦٢٣	٣,٨١	٠,١٠
	١٩٨٠	٤٢٢٨٩,٠	١٠٠٢٠٠,٠	٢٨٥٥	٢,٣٧	٠,٠٧
	١٩٨٥	٤٨٥٠٣,٠	١٠٠٢٠٠,٠	٢٤٤٨,٦	٢,٠٧	٠,٠٥
	١٩٩٠	٥٥٥٧١,٠	١٠٠٢٠٠,٠	٣٢٦٨,٩	١,٨	٠,٠٦
	١٩٩٥	٥٩٥٩٧,٠	١٠٠٢٠٠,٠	٣٨٤٧,٠	١,٧	٠,٠٦
جيبوتي	١٩٧٥	٢٤٣,٠	٢٣٢٠,٠	-	٩,٥٥	-
	١٩٨٠	٣١٠,٠	٢٣٢٠,٠	١	٧,٤٨	٠,٠٠
	١٩٨٥	٣٦٤,٠	٢٣٢٠,٠	٠,٣	٦,٠٤	٠,٠٠١
	١٩٩٠	٤٤٥,٠	٢٣٢٠,٠	٠,٣	٥,٧	-
	١٩٩٥	٥٧٤,٠	٢٣٢٠,٠	٠,٣	٤,٦	-
دول المغرب العربي						
تونس	١٩٧٥	٥٥٨٨,٣	١٦٢٣٠,٠	٤٧٣٣	٢,٩٠	٠,٨٥
	١٩٨٠	٦٣٦٩,٠	١٦٢٣٠,٠	٤٧٠٠	٢,٥٥	٠,٧٤
	١٩٨٥	٧٢٦١,١	١٦٢٣٠,٠	٤٩٢٣,٠	٢,٢٣	٠,٠٦٨
	١٩٩٠	٨٠٧٣,٩	١٦٢٣٠,٠	٤٧٨٩,٥	٢,٠	٠,٥٩
	١٩٩٥	٨٩٠٢,٠	١٦٢٣٠,٠	٥١٣٦,٥	١,٨	٠,٥٨
الجزائر	١٩٧٥	١٦٠١٨,٠	٢٣٨١٧٤,١	٦٨٠٠	١٤,٨٧	٠,٤٢
	١٩٨٠	١٨٩٥٦,٠	٢٣٨١٧٤,١	٧٥٠٩	١٢,٥٦	٠,٤٠
	١٩٨٥	٢١٧١٨,٠	٢٣٨١٧٤,١	٧٥٠٩,٧	١١,٩٦	٠,٣٥
	١٩٩٠	٢٤٧٠٠,٠	٢٣٨١٧٤,١	٧٦٦١,٤	٩,٦	٠,٣١
	١٩٩٥	٢٧٧٩٤,٠	٢٣٨١٧٤,١	٨٠٦٩,٣	٨,٦	٠,٢٩

تابع

جدول (٤) نصيب الفرد من الرقعة الجغرافية والزراعية المستغلة بالدول العربية خلال الفترة (١٩٧٥- ١٩٩٥) .

الدول العربية	السنوات	إجمالى عدد السكان ألف نسمة	الرقعة الجغرافية ألف هكتار	الرقعة المزروعة ألف هكتار	نصيب الفرد من الرقعة بالهكتار	
					الجغرافية	المستغلة
المغرب	١٩٧٥	١٧٣٠٥,٠	٧١٠٨٥,٠	٧٨٥٥	٤,١١	٠,٤٥
	١٩٨٠	٢٠٠٥٠,٠	٧١٠٨٥,٠	٧٧١٩	٣,٥٥	٠,٣٨
	١٩٨٥	٢٢٠٦١,٠	٧١٠٨٥,٠	٦٩٧٧,١	٣,١١	٠,٣٢
	١٩٩٠	٢٤٤٨٧,٠	٧١٠٨٥,٠	٩٥٠٣,٢	٢,٨	٠,٣٨
	١٩٩٥	٢٦٣٨٦,٠	٧١٠٨٥,٠	٩٢٩٠,٧	٢,٧	٠,٣٥
موريتانيا	١٩٧٥	١٣٧١,٠	١٠٣٠٧٠,٠	٣١٣	٧٥,١٨	٠,٢٣
	١٩٨٠	١٦٣١,٠	١٠٣٠٧٠,٠	١٩٥	٦٣,١٩	٠,١٢
	١٩٨٥	١٨٨٨,٠	١٠٣٠٧٠,٠	٢٠٧,٦	٥٤,٥٦	٠,١١
	١٩٩٠	١٩٧٧,١	١٠٣٠٧٠,٠	٥١١,٦	٥٠,٦	٠,٢٥
	١٩٩٥	٢٢٨٣,٥	١٠٣٠٧٠,٠	٦٢٣,٢	٤٥,١	٠,٢٧

- تقديرات منظمة الأغذية والزراعة .
- سنة التعداد .

المصدر : ١- جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية ، الخرطوم ، أعداد مختلفة.

٢- الرقعة المزروعة فى عام ١٩٧٥ من : جامعة الدول العربية ، موجز دراسات الأمن الغذائى فى الدول العربية ، القاهرة، يناير ١٩٨٠.

٣- الرقعة المزروعة فى عام ١٩٨٠ وتشمل المساحات المستديمة والمحاصيل الحولية من : منظمة الأغذية والزراعة ، الكتاب السنوى للإنتاج الزراعى ، العدد ٣٥ ، عام ١٩٨١ .

مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

التحليل الاقتصادى للبنيان الهيكلى للوضع الحيازى في الأردن

د. عبد الفتاح القاضى

أستاذ مشارك، كلية الزراعة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

مقدمة:

تعتبر الموارد الأرضية والمائية المحدد الرئيسي للزراعة في الأردن. فقد ارتفعت الكثافة السكانية في الأردن من نحو ٧ فرد/كم٢ عام ١٩٥٢ إلى ٤٨ فرد/كم٢ عام ١٩٩٥ ومن المتوقع أن ترتفع إلى ١٦٧ فرد/كم٢ عام ٢٠٢٤(رداد، ١٩٩٨). وإن هذا الاتجاه سيؤدي إلى انحسار الأراضي الزراعية وذلك نتيجة لزيادة الطلب على الأراضي للاستعمالات غير الزراعية مثل التوسع العمراني والصناعي والتجاري وغير ذلك من الاستعمالات المصاحبة للزيادة السكانية. وكذلك فإن نقص الموارد المائية يحول دون التوسع في الأراضي الزراعية حيث أن الاحتياجات المائية للأردن تفوق الكميات التي يمكن توفيرها، حيث قدرت الاحتياجات المائية للأردن عام ٢٠٠٠ بحوالي ١١٢٧ مليون متر مكعب في حين تقدر الكميات المتوفرة في ذلك العام بحوالي ١٠٩٢ مليون متر مكعب. وإن النقص في الموارد المائية عن الاحتياجات المطلوبة سيكون على حساب الاستعمالات الزراعية للمياه.

المشكلة البحثية:

نتيجة التزايد السكاني ومحدودية المساحة القابلة للزراعة من جهة وقانون الإرث المعمول بع في الأردن والبلاد الإسلامية من جهة أخرى فإن النتيجة المتوقعة للحيازات الزراعية هي زيادة عددها وصغرها وتعدد أجزائها الأمر الذي يؤدي إلى ابتعاد حجم الحيازات الزراعية في الأردن عن الحجم الاقتصادي والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية للموارد الزراعية المستخدمة في القطاع الزراعي، ويحول دون تطوير هذا القطاع وعدم القدرة لنسبة كبيرة من الحيازات الزراعية على توليد دخل كافي للأسر الزراعية وتحول الزراعة إلى مهنة ثانوية للحائز الزراعي. وبالإضافة إلى ذلك فقد ينتج عن هذا الاتجاه في توزيع الحيازات الزراعية إلى ظهور ظاهرة عدم العدالة في توزيع الحيازات الزراعية بين المزارعين ومالكي الأراضي الزراعية.

الهدف من البحث:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على الحيازات الزراعية في الأردن من حيث تطورها وخصائصها الاقتصادية مثل حجم الحيازات وعدالة التوزيع والتفتت. وعمر الحائر وذلك بغرض الاستفادة من نتائج التحليل لأغراض التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ووضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة الهادفة لتطوير القطاع الزراعي.

الاستعراض المرجعي:

لقد أظهرت العديد من الدراسات بوجود حالة من عدم المساه في توزيع الحيازات الزراعية بين المزارعين وذلك باستعمال مقياس منحنى لورنز (Lorenz). ومعامل جيني (Gini Coefficient). وتتأثر قيمة معامل جيني بالعديد من المؤثرات والتي تزيد من قيمته كمؤشر لقياس العدالة التوزيعية في توزيع الحيازات، (Dantwala, 1986)، ومن العوامل التي تؤثر على العدالة التوزيعية هو حجم اسر الحائز حيث تبين بوجود ارتباط موجب بين حجم الأسر ومساحة الحيازة. وبين (Julka, 1989) أن حجم الأسر يؤثر على عدالة التوزيع حيث بلغ معامل جيني لحجم الأسره في الهند نحو ٠,٢١ بينما بلغ معامل جيني لمنحنى Lorenz حوالي ٠,٤٧. ووجد الشافعي (١٩٨٥) أنه يوجد انحراف في التوزيع الحيازي في الأردن نحو الحيازات الكبيرة وتفتت في الحيازات الزراعية نتيجة تجزئته الحيازة الواحدة إلى عدد من القطع. واستخدم الشافعي دراسته اسلوب قياس منحنى لورنز (Lorenz Curve).

أسلوب البحث:

لقد اعتمد هذا البحث على بيانات التعداد الزراعي للأعوام ١٩٧٥، ١٩٨٣، ١٩٩٧. وللوقوف على طبيعة المشكلة التي تواجه الحيازات الزراعية في الأردن فقد استخدم هذا البحث قياس بعض المؤشرات التي يمكن منها التعرف على حجم هذه المشكلة. وقد استخدمت الأدوات التحليلية المناسبة مثل منحنى لورنز ومعامل جيني ومعدل النمو في عدد الحيازات وتفتتها. بالإضافة إلى ذلك فقد تم التعرف على بعض الخصائص الأخرى المرتبطة بالحيازة مثل عمر الحائز والعمل العائلي في الحيازة وإدارة الحيازة. كما تم في هذا البحث احتساب معامل جيني الذي يقيس العدالة التوزيعية لمساحة الحيازات بين عدد سكان تلك الحيازة. وللتمييز بين معامل جيني الذي يقيس درجة العدالة التوزيعية للمساحات بين الحيازات، ويطلق عليه معامل جيني لورنز، ومعامل جيني الذي يقيس العدالة التوزيعية لمساحة الحيازات بين عدد سكان الحياز والذي سيرمز له في هذا البحث معامل جيني (١).

ويحسب معامل جيني لورنز طبقاً للمعادلة التالية:

$$\text{Geni Lorenze} = \frac{\sum_{i=1}^{n} P_i q_{i+1} - \sum_{i=1}^{n} q_i P_{i+1}}{10000}$$

حيث P_I: تحتل التوزيع النسبي التراكمي لعدد الحيازات في الفئة i.

q_I: تمثل التوزيع النسبي التراكمي لمساحة الحيازة في الفئة i.

n: عدد فئات مساحة الحيازات الزراعية.

في حين يحسب معامل جيني (١) طبقاً للمعادلة التالية:

$$Geni\ (1) = \frac{\sum_{i=1}^{n} P_i q_{i+1} - \sum_{i=1}^{n} q_i P_{i+1}}{10000}$$

P_i: تمثل التوزيع النسبي التراكمي لعدد سكان في الفئة الحيازية.

q_I: تمثل التوزيع النسبي التراكمي لمساحة الحيازة.

n: عدد فئات مساحة الحيازات الزراعية

.(Dennis, 1982)

النتائج ومناقشتها:

(١) بلغ معامل جيني لورنز للحيازات الزراعية عام ١٩٧٥ حوالي ٠,٦٩ وفي عام ١٩٨٣ حوالي ٠,٦٩ وارتفع في عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٠,٧٣ الأمر الذي يدل على وجود اتجاه في زيادة عدم عدالة التوزيع في الحيازات الزراعية مع الزمن. وهذا يعني نقص الأهمية النسبية لمساحة الحيازات الصغيرة لصالح الحيازات الكبيرة. والأشكال البيانية (٢،١، ٣) تبين ذلك على التوالي.

(٢) وجود تناقص في مساحة الحيازات الزراعية، فقد انخفض من نحو ٣,٩ مليون دونم عام ١٩٧٥ إلى نحو ٣,٦ مليون دونم عام ١٩٨٣ وإلى نحو ٣,١ مليون دونم عام ١٩٩٧، دائرة الإحصاءات العامة (١٩٧٥، ١٩٨٣، ١٩٩٧). وتناقص مساحة الحيازات الزراعية بمعدل متزايد سنوياً حيث بلغ ١% سنوياً خلال الفترة (٧٥-١٩٨٣) وارتفع إلى ١,٢٣% سنوياً خلال الفترة (٨٣-١٩٩٧) وبالمقابل فقد ارتفع عدد الحيازات من ٥٠٧٩٢ حيازة عام ١٩٧٥ إلى نحو ٥٧٤٣ عام ١٩٨٣ وإلى ٧٥٩٨٦ حيازة عام ١٩٩٧، وقد زاد عدد الحيازات بمعدل نمو متزايد حيث بلغ نحو ١,٥% سنوياً خلال

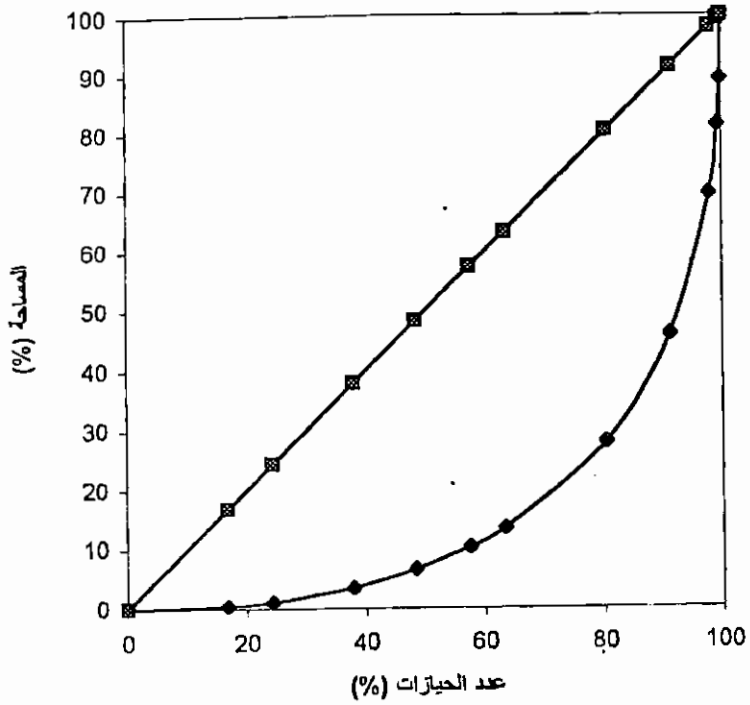

شكل رقم (١): منحنى لورنز لتجميع التراكمي لعدد الحيازات والمساحة لعام ١٩٧٥

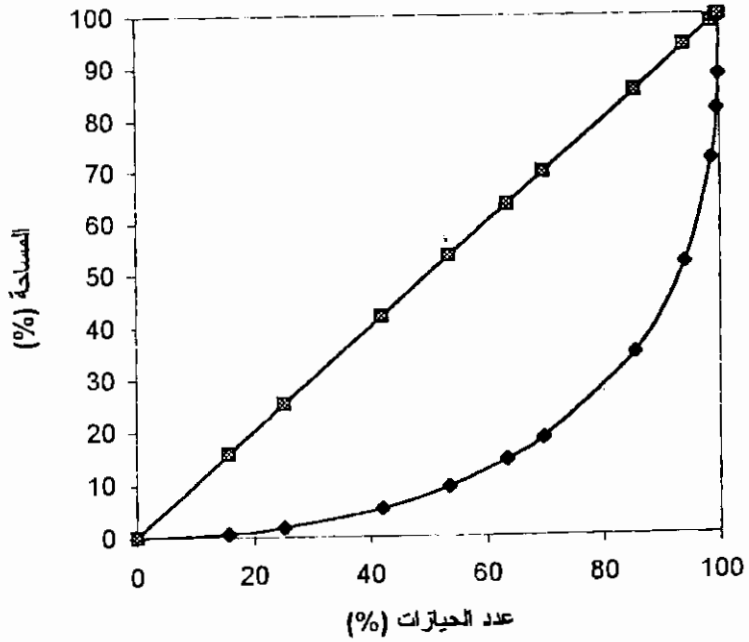

شكل رقم (٢): منحنى لورنز لتجميع التراكمي لعدد الحيازات والمساحة لعام ١٩٨٣.

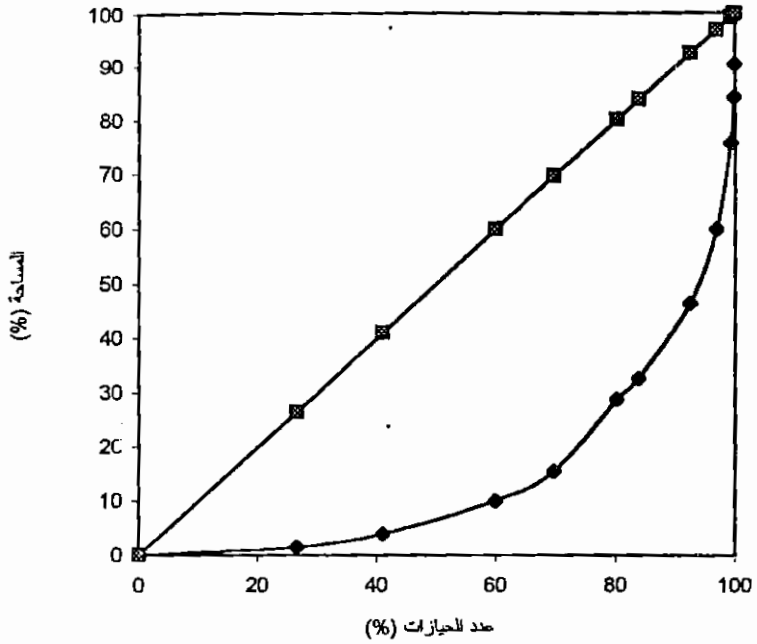

شكل رقم (٣): منحنى لورنز لتجميع التراكمي لعدد الحيازات والمساحة لعام ١٩٩٧.

الفترة ٧٥-١٩٨٣، وارتفع إلى ٢% سنوياً خلال الفترة ٨٣-١٩٩٧. ويعزى ذلك إلى التحول في استخدام الأراضي الزراعية من الزراعة إلى الاستعمالات الأخرى غير الزراعية. ونتيجة لنقص مساحة الحيازات الزراعية وزيادة عدد الحيازات فقد تناقص متوسط مساحة الحيازة من ٧٧ دونم عام ١٩٧٥ إلى نحو ٦٣ دونم عام ١٩٨٣، وإلى نحو ٤٠ دونم عام ١٩٩٧. حيث بلغ معدل التناقص في مساحة الحيازة حوالي ٢,٤% سنوياً خلال الفترة (٧٥-١٩٨٣)، وارتفع معدل التناقص إلى ٣,٢% سنوياً خلال الفترة (٨٣-١٩٩٧).

وبالإضافة إلى ذلك فإن درجة التفتت الحيازي بلغت نحو ٠,١٤ عام ١٩٧٥ وانخفضت إلى ٠,١٢ عام ١٩٨٣ ثم ارتفعت إلى ٠,١٥ عام ١٩٩٧. وهذا يعني أن الحيازات الزراعية الأردنية تعاني من درجة كبيرة من التفتت(*). وأن التفتت الحيازي قد زاد في عام ١٩٨٣ عن عام ١٩٧٥، ونقص في ١٩٩٧. وقد يعزى نقص التفتت الحيازي في الفترة الأخيرة إلى تجميع بعض الحيازات الصغيرة في حيازات أكبر.

(*) درجة التفتت الحيازي = مجـ ن (س ف)٢/س٢

حيث: س ف تمثل مساحة الفئة الحيازية

س تمثل المساحة الحيازية في الأردن.

ن: عدد فئات الحيازة.

وكلما قلت درجة التفتت عن (١) يعني زيادة التفتت.

ويبين الجدول (١) أن ارتفاع الأهمية النسبة للحيازات الصغيرة فقد ارتفعت الأهمية النسبية للحيازات الصغيرة والتي تقل مساحتها عن خمسة دونمات من حوالي ١٦,٨% عام ١٩٧٥ إلى حوالي ٢٦,٦% عام ١٩٩٧. وعموماً يتضح من هذا الجدول أن الحيازات الصغيرة والتي تقل مساحتها عن ٥٠ دونماً أصبحت تمثل حوالي ٨٤% من إجمالي عدد الحيازات لعام ١٩٩٧. وهذا الاتجاه يؤدي إلى تدني الكفاءة الاقتصادية للموارد الاقتصادية المتاحة في القطاع الزراعي.

(٣)- قد تختلف عدالة التوزيع بالنسبة لعدد السكان عنه بالنسبة لعدد الحيازات. وعموماً فإن عدم عدالة توزيع المساحات الزراعية بالنسبة لعدد الحيازات تكون أعلى منه بالنسبة لعدد السكان فبينما بلغ معامل جيني بالنسبة لعدد السكان ٠,٧٢ في حين بلغ بالنسبة لعدد الحيازات ٠,٧٣ ويتبين من الجدول (٢) أنه في بعض المحافظات تساوي معامل جيني بالنسبة لعدد السكان مع معامل جيني بالنسبة لعدد الحيازات مثل اربد وجرش وعجلون والعقبة، إلا أنه في بقية المحافظات كان معامل جيني بالنسبة لعدد الحيازات أعلى منه في حالة معامل جيني بالنسبة لعدد السكان. وهذا يعني الأخذ بعين الاعتبار أن عدد السكان في الفئة الحيازية يقلل من درجة عدم المساواة. والشكل البياني (٤) يبين ذلك. ويعود ذلك إلى وجود ارتباط موجب بين مساحة الحيازة وعدد سكان الحيازة.

جدول (١): التجميع التراكمي النسبي لعدد الحيازات والمساحة للأعوام ١٩٧٥، ١٩٨٣، ١٩٩٧.

فئة المساحة (دونم)	١٩٧٥		١٩٨٣		١٩٩٧	
	% عدد الحيازات	% للمساحة	% عدد الحيازات	% المساحة	% عدد الحيازات	% المساحة
أقل من ٥	١٦,٨	٠,٤١	١٥,٧٦	٠,٦٥	٢٦,٦٠	١,٥٥
١٠-٥	٢٤,٣٣	١,٠٧	٢٥,٢٥	١,٦٦	٤١,١٠	٣,٩٢
٢٠-١٠	٣٧,٩٧	٣,٤٣	٤٢,٠٦	٥,١٩	٥٩,٩٥	٩,٩٨
٣٠-٢٠	٤٨.٤٨	٦,٥٥	٥٣,٥٧	٩.٣٤	٦٩,٧١	١٥,٤٨
٤٠-٣٠	٥٧,٦٧	١٠,٢١	٦٣,٥٧	١٤,٤٥	٨٠,٢٦	٢٨,٩١
٥٠-٤٠	٦٣,٥٢	١٣,٤٤	٦٩,٧٥	١٨,٥٧	٨٣,٩٣	٣٢,٦٦
١٠٠-٥٠	٨٠,٥٢	٢٨,٠٥	٨٥,٣٩	٣٤,٨٣	٩٢,٥٣	٤٦,٤٩
٢٠٠-١٠٠	٩١,٣١	٤٦,٠٣	٩٤,٠٠	٥٢,١٨	٩٦,٨٦	٥٩,٩٠
٥٠٠-٢٠٠	٩٧,٩٢	٦٩,٩٥	٩٨,٥٤	٧٢,١٤	٩٩,٢٠	٧٥,٨٤
١٠٠٠-٥٠٠	٩٩,٣٤	٨١,٥٣	٩٩,٥٣	٨١,٩٠	٩٩,٧٤	٨٤,٢٥
١٠٠٠ فأكثر	٩٩,٨٤	٨٩,٢١	٩٩,٨٦	٨٨,٤٦	٩٩,٩٤	٩٠,٤٢
	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة- التعدادات الزراعية للأعوام ٧٥، ٨٣، و٩٧.

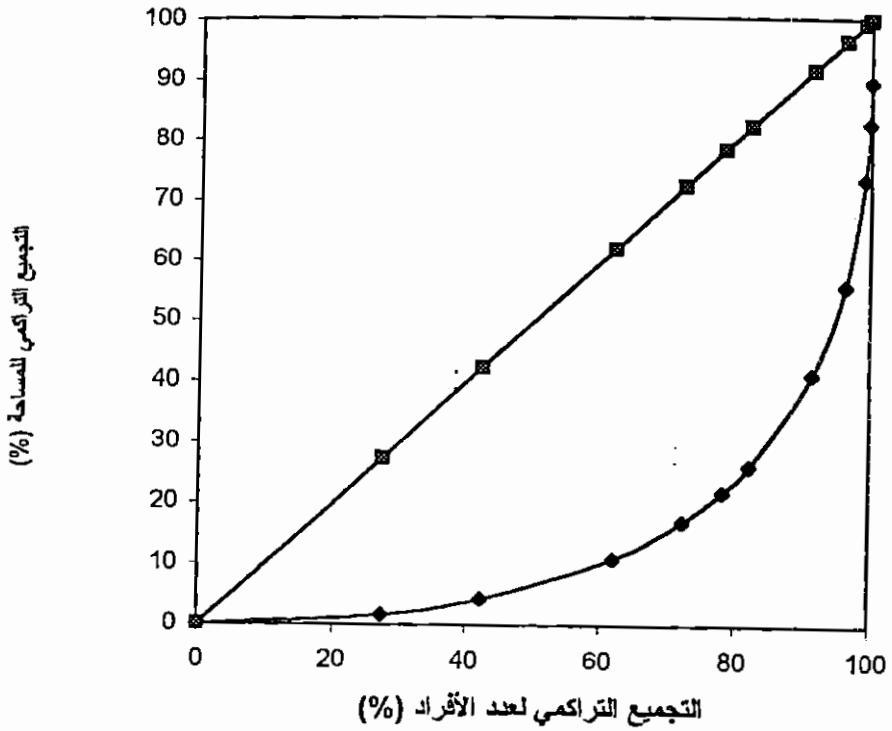

شكل رقم (٤): منحنى لورنز لتجميع الرتاكمي للمساحة بالنسبة لتجميع التراكمي لعدد الأفراد.

جدول (٢): العدالة التوزيعية لمساحة الحيازات الزراعية طبقاً لعدد الحيازات في كل فئة وعدد السكان وذلك عام ١٩٩٧.

المنطقة	معامل جيني حسب عدد الحيازات في الفئة	معامل جيني حسب عدد السكان في الفئة
الأردن	٠,٧٣	٠,٧٢
عمان	٠,٨٢	٠,٨١
البلقاء	٠,٦٨	٠,٦٧
الزرقاء	٠,٧٢	٠,٧٠
مادبا	٠,٦٨	٠,٦٧
اربد	٠,٦٥	٠,٦٥
المفرق	٠,٧٢	٠,٧٠
جرش	٠,٦٢	٠,٦٢
عجلون	٠,٥٥	٠,٥٥
الكرك	٠,٦٩	٠,٦٧
الطفيلة	٠,٦٩	٠,٦٧
معان	٠,٦٧	٠,٧٣
العقبة	٠,٧٧	٠,٧٧

المصدر: حسبت من بيانات التعداد الزراعي (١٩٩٧).

(٣) تتصف الحيازات الزراعية في الأردن بأنها حيازات مجزأة إلى أكثر من قطعة وذلك نتيجة تقسيم الملكيات الزراعية بين الورثة طبقاً لقانون الشريعة الإسلامية والذي يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأرض وخصائصها وموقعها عند تقسيم الحيازة بين الورثة الأمر الذي يزيد من تفتت الحيازات الزراعية. وتبين من الجدول (٣) أن متوسط عدد القطع للحيازة الواحدة في الأردن بلغ ١,٦ قطعة.

وتزداد درجة التفتت في محافظات الكرك والطفيلة ومعان واربد ومأدبا عن بقية المحافظات. ويتراوح عدد القطع بالحيازات ما بين قطعة واحدة وتسع قطع فأكثر. وقد بلغت نسبة الحيازات التي تتكون من قطعة واحدة حوالي ٦٨,٣٨% من إجمالي عدد الحيازات وتمثل نحو ٤٠,٤٤% من إجمالي المساحة. ويتبين من الجدول (٤) أن زيادة عدد أجزاء الحيازة يزيد بزيادة المساحة وكلما زادت مساحة الحيازة زاد عدد اجزائها.

جدول رقم (٣): درجة التفتت في الحيازات الزراعية حسب المحافظات.

المحافظة	عدد الحيازات	عدد القطع	مساحة الحيازات (دونم)	متوسط مساحة الحيازة	متوسط مساحة القطعة	عدد القطع بالحيازة
عمان	٩٨٦٣	١٠٩٧٢	٧٣٠٨١٨	٧٤	٦٧	١.١
البلقاء	٤٥٨٧	٦٩٨٦	٩٥٨٩٠٠	٢٠٩	١٣٧	١,٥
الزرقاء	٢٩١٢	٢٨٥٤	١١٦٢٩٠	٤٠	٤١	١,٠
مأدبا	٣٥٣٥	٦٤١٢	١٥٠٨٦٧	٤٣	٢٤	١,٨
اربد	٢١٩٢٠	٣٨٣٠٠	٤٧٢٦٥١	٢٢	١٢	١,٧
المفرق	٧٩٢٦	١٢٠٠٩	٤٣٨٢٢٨	٥٥	٣٦	١,٥
جرش	٥١٥٦	٧٧٩٢	١٢٢١٧٥	٢٤	١٦	١.٥
عجلون	٤١٧٣	٦٣٣٥	٧٧٢٠١	١٩	١٢	١,٥
الكرك	٦٤٥١	١٢٠٧٤	٢٩٩١٩١	٤٦	٢٥	١,٩
الطفيلة	٢٦٣٤	٤٧٠٥	٩٠٤١٥	٣٤	١٩	١,٨
معان	٢٥٧٦	٤٥١٢	١٧١٤٩٦	٦٧	٣٨	١,٨
العقبة	٤٢٩	٣٧١	٢٠٦٥٩	٤٨	٥٧	٠,٩
المجموع	٧٢١٦٢	١١٣٣٢٢	٣٦٤٨٨٩١	٥١	٣٢	١,٦

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة (١٩٩٧)، التعداد الزراعي.

جدول (٤) يبين الحيازات الزراعية في الأردن حسب عدد أجزائها

عدد أجزاء الحيازة	عدد الحيازات	مساحة الحيازات دونم	% لعدد الحيازات	% لمساحة الحيازة	متوسط مساحة الحيازة
١	٤٩٣٤٢	١١٢٦٥٩٠	٦٨,٣٨	٤٠,٤٤	٢٣
٢	١٣٢٣٤	٦٥٧٢٩٦	١٨,٣٤	٢٣,٥٩	٥٠
٣-٤	٧٤١١	٥٩٧٨٢٥	١٠,٢٧	٢١,٤٦	٨١
٥-٦	١٥٨١	٢٢٧٧٥٥	٢,١٩	٨,١٨	١٤٤
٧-٨	٥١٧	١٣٠٤٠٥	٠,٧٢	٤,٦٨	٢٥٢
٩ فأكثر	٧٧	٤٦٠٢٠	٠,١٠	١,٦٥	٥٩٨
	٧٢١٦٢	٢٧٨٥٨٩١	١٠٠	١٠٠	٣٩

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة (١٩٩٧) التعداد الزراعي – عمان.

وإن زيادة عدد أجزاء الحيازة الواحدة ينعكس على اقتصاديات الستخدام تلك الحيازات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وتدني ربحيتها أو عدم القدرة على استغلالها أحياناً.

(٥) يتم استغلال الحيازات الزراعية أما عن طريق المالك أو المستأجر حيث تمثل عدد الحيازات المملوكة حوالي ٩٣% من إجمالي عدد الحيازات الزراعية وتمثل نحو ٨٤% من إجمالي المساحة وتبلغ متوسط مساحة الحيازة المملوكة حوالي ٢٢ دونماً. في حين تمثل الحيازات المستأجرة ٧% من إجمالي الحيازات. وحوالي ١٦% من إجمالي المساحة ويبلغ متوسط مساحة الحيازة المستأجرة حوالي ٦٠ دونماً. ويقوم على إدارة المزرعة أما فرد واحد أو فردان فأكثر أو شركة. ومعظم الحيازات تتم إدارتها من فرد واحد حيث تمثل نحو ٩٨% من إجمالي عدد الحيازات ونحو ٩٢% من إجمالي المساحة. وتعتبر الحيازات التي يديرها شخص واحد حيازات صغيرة يبلغ متوسط مساحة الحيازة حوالي (٢٣) دونماً ويرتفع إلى ٤٤ دونم إذا كانت الحيازة يديرها فردان أو أكثر وإلى أكثر من ٦٠٠٠ دونم إذا كانت افدارة من قبل شركة. والجدول (٥) يبين ذلك.

(٦) يتصف القطاع الزراعي بتدني مساهمة الأسرة الزراعية في العمل العائلي، فبينما بلغ السكان الزراعيون حوالي ٧٥٠ ألف في حين بلغت العاملة العائلية حوالي ٩٥ ألف عامل (دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٩٧) وهذا يمثل حوالي ١٣% من سكان الحيازة يعمل في الزراعة. وهذا يعني أن فرد واحد من الأسرة في المتوسط هو الذي يقوم بالعمل العائلي في المزرعة وذلك على اعتبار أن متوسط عدد أفراد الأسرة ثمانية أفراد الأمر الذي يؤدي إلى اعتماد العمالة الزراعية في الأردن على العمالة المستأجرة خاصة الوافدة منها.

جدول (٥) الحيازات الزراعية حسب الوضع القانوني للحائز وحق الاستغلال

الوضع القانوني حق الاستغلال	فرد أو أسرة	فردان أو أكثر ينتجون لأسرة مختلفة	شركة	أخرى	المجموع
مملوكة					
% عدد الحيازات	٩٢,٠٢	١.٤١	٠,٠١	٠,٠٢	٩٣,٤٦
% المساحة	٨١,٤٦	٢,٤١	٠,١١	٠,١٤	٨٤,١٢
متوسط مساحة الحيازة /دونم	٢٢	٤٢	٢٢٥	١٥٨	٢٢
مستأجرة					
% عدد الحيازات	٦,١٥	٠,٣٩	٠,٠٠	٠,٠٦	٦,٥٤
% المساحة	١١,٠١	٠,٨٣	٣,٩٨	٨٧٥	١٥,٨٨
متوسط مساحة الحيازة/دونم	٤٤	٥٣	٢٢٢٠٢	٠,٠٢	٦٠
المجموع					
% عدد الحيازات	٩٨,١٧	١,٨٠	٠,٠١	٠,٠٢	١٠٠,٠
% المساحة	٩٢,٤٧	٣,٢٤	٤,٠٩	٠,٢	١٠٠,٠
متوسط مساحة الحيازة /دونم	٢٣	٤٤	٦٠٠٨	٢١٣	٢٥

المصدر: حسبت من دائرة الإحصاءات العامة ١٩٩٧، التعداد الزراعي.

(٧) يترتب على صغر حجم الحيازة وتدني مساهمة العمل العائلي من الأسرة في الزراعة الأردنية إلى تدني مساهمة الدخل الزراعي من دخل الأسرة حيث بلغت نسبة عدد الحيازات الذين يزيد مساهمة دخلهم من الزراعة عن ٥٠% من إجمالي دخل الأسرة حوالي ١٤% من إجمالي عدد الحيازات. وهذا يعني أن حوالي ٨٦% من إجمالي عدد الحيازات يقل مساهمة الدخل الزراعي عن ٥٠% من دخل الأسرة الأمر الذي يجعل من الزراعة مهنة ثانوية للأسرة الزراعية (دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٩٧).

(٨) يتصف المزارعون في الأردن بكبر السن إذ أن حوالي ٣٩% من المزارعين تزيد أعمارهم عن ٥٥ عاماً، بارتفاع نسبة الأمية بينهم إذ تبلغ نسبه المزارعين الأميين أو شبه الأميين تبلغ حوالي ٣٩% من إجمالي عدد المزارعين (دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٩٧). الأمر الذي يؤدي إلى ضيق الأفق التخطيطي للمزارع وإحجامه عن المخاطرة والاستثمارات

طويلة الأجل وتقبله للأساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة. ويترتب على ذلك ضعف درجة التنمية والتطوير الزراعي في مجتمع يتصف بهذه الخصائص.

التوصيات:

بناءً على ما سبق فإن معالجة مشكلة الوضع الحيازي للأراضي الزراعية يتطلب تطبيق بعض الإجراءات والأساليب المناسبة لرفع الكفاءة الاقتصادية للموارد الزراعية والحيلولة دون تدهورها، ويقترح في هذا المجال ما يلي:

١. العمل على ايجاد صيغة مناسبة تتفق مع الشريعة الإسلامية للحيلولة دون تجزئة الحيازة بين الورثة. ومن المناسب تمكين أحد أفراد الأسرة والذي له رغبة بالاستمرار في العمل الزراعي من حق التصرف باستغلال الأرض سواء لصالح أفراد الأسرة أو تمليكها له.

٢. ايجاد نوع من التنظيم يتيح للمزارعين المشاركة في العملية الإنتاجية بحيث يتم تجميع الحيازات الصغيرة ضمن وحدة إنتاجية واحدة ذات سعة اقتصادية مناسبة.

٣. تشجيع قيام شركات إنتاجية زراعية تقوم باستئجار الأراضي الزراعية أو شرائها بغرض استغلالها زراعياً.

٤. إلغاء قانون الملكية للأراضي الزراعية واستبداله بقانون استغلال والانتفاع بها للأغراض الزراعية دون أن يكون للمنتفع حق التصرف ببيعها أو توريثها إلا لمن يرغب في استغلالها من الورثة.

الملخص:

هدف البحث إلى إلقاء الضوء على مشكلة البنيان الهيكلي للوضع الحيازي للأراضي الزراعية في الأردن. ولتحقيق هذا الهدف فقد تم استعمال الأدوات التحليلية المناسبة مثل منحنى لورنز ومعامل Geni. وقد تبين وجود اتجاه نحو زيادة عدم العدالة التوزيعية في الحيازات لصالح الحيازات الكبيرة، وأن عدد الحيازات تزيد بمعدلات متزايدة، وأن متوسط مساحة الحيازة أخذ في النقصان بسبب زيادة عدد الحيازات من ناحية ونقص المساحة الحيازية من ناحية أخرى. ومعظم الحيازات الزراعية حيازات مملوكة إذ تبلغ هذه النسبة نحو ٩٣% من إجمالي عدد الحيازات ويتم إدارة معظمها من قبل فرد واحد إذ يمثل هذا النوع من الإدارة حوالي ٩٨% من إجمالي عدد الحيازات. كما تتصف الحيازات الزراعية في الأردن بتدني مساهمة الدخل الزراعي في دخل الأسرة، إذ أن ٨٦% من إجمالي عدد الحيازات تقل مساهمة دخلها الزراعي عن ٥٠% من إجمالي دخل الأسرة. كما بين البحث تدني مساهمة العمل العائلي في العمل الزراعي حيث بلغت نسبة العاملين في الزراعة من الأسرة حوالي ١٣% من عدد أفرادها وهذا يمثل فرد واحد من الأسرة يعمل في الزراعة.

وتوصل البحث إلى عدد من التوصيات بهدف التغلب على مشكلة الحيازة الزراعية وزيادة الكفاءة الاقتصادية للموارد الزراعية المتاحة. لعل من أهمها ايجاد نوع الصيغة المناسبة والتي تتفق مع الشريعة الإسلامية لحيلولة دون تجزئة الحيازة بين الورثة.

SUMMARY

The objective of this research is to give light on the problem of land tenure in Jordan. Lorenze Curve, Geni coefficients and other tools are used in the analysis. The research showed that the distribution of area among holdings is skewed toward the large holdings. Number of holdings is increasing through time and their average size is decreasing, most of land holding are owned which represent about 93% of total holdings. However, about 98% of holdings are operated by one person. The share of agricultural income in the income of household is low, about 86% of holdings their income from agricultural is below 50% of total farm income. Also, family labor contribution in agricultural labor is low, about 13% of the family members are working in agriculture. Beside that, the research include some recommendations to solve the problem of land holdings in Jordan, especially to find any approach that agree with the Islamic Law to prevent the division of land among inheritances.

المراجع

١. دائرة الإحصاءات العامة (١٩٧٥) التعداد الزراعي.

٢. دائرة الإحصاءات العامة (١٩٨٣) التعداد الزراعي.

٣. دائرة الإحصاءات العامة (١٩٩٧) التعداد الزراعي.

٤. الشافعي، محمود عبدالهادي (١٩٨٥) التحليل الاقتصادي للبنيان الهيكلي والتفتت الحيازي في الأردن، دراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الخامس.

٥. داد، خميس (١٩٩٨) الإحصاءات والمسوحات الأسرية البيئية، دائرة الإحصاءات العامة، عمان.

6. Dennis J. Casely and Denis A. Lury, (1982), Monitoring and Evaluation of Agriculture and Rural Development Projects, The Johns Hopkins University Press, London.

7. C. Julka and P. K. Sharma, (1989), Measurement of Land Inequality in India, Ind. Jn. Of Agri. Econ., Vol. 44, No. 4.

8. Dantwala M. L. (1986), Technology, Growth, and Equity in Agriculture in India. John W. Mellor and Gunvant M.

الأنشطة العلمية للمركز

منذ إنشائه

أولاً: سلسلة الندوات والمؤتمرات:

١-ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجة النظر الإسلامية - أبريل ١٩٨٦م

٢-ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر - سبتمبر ١٩٨٨م

٣-ندوة البركة للاقتصاد الإسلامي - أكتوبر ١٩٨٨م

٤-ندوة نوادي أعضاء هيئة التدريس

٥-ندوة إعداد القوانين الاقتصادية الإسلامية - أغسطس ١٩٩٠

٦-ندوة الإدارة في الإسلام - سبتمبر ١٩٩٠

٧-ندوة الضرائب والتنمية الاقتصادية في مصر من منظور إسلامي - أكتوبر ١٩٩٠

٨-مؤتمر الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة الخليج - أبريل ١٩٩١

٩-ندوة نحو إقامة سوق إسلامية مشتركة - مايو ١٩٩١م

١٠-ندوة حق الشعوب في السلم - ديسمبر ١٩٩١م

١١-ندوة مكان الاقتصاد الإسلامي في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة - يناير ١٩٩٢م

١٢-ندوة دور الأمين العام للأمم المتحدة مع التركيز على المتغيرات الاقتصادية - فبراير ١٩٩٢م

١٣-ندوة مناخ الاستثمار الدولي في مصر من منظور إسلامي - فبراير ١٩٩٢م

١٤-ندوة الإعلام الإسلامي بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل - مايو ١٩٩٢م

١٥-المؤتمر الأول للتوجيه الإسلامي للعلوم - أكتوبر ١٩٩٢م

١٦-ندوة الاحتفاء بمرور خمسمائة عام على وفاة الإمام السيوطي - شوال ١٤١٣هـ

١٧-المؤتمر الثاني للتوجيه الإسلامي للعلوم الاجتماعية - أغسطس ١٩٩٣م

١٨-المؤتمر الدولي: المسلمون في آسيا الوسطى والقوقاز - سبتمبر ١٩٩٣م

١٩-ندوة حول مشكلات تطبيق قانون الأعمال العام - ديسمبر ١٩٩٣م

٢٠-مؤتمر *العمل الإسلامي الواقع والمستقبل* - أبريل ١٩٩٤م

٢١-مؤتمر الإسلام والاقتصاد الدولي - يونيو ١٩٩٤م

٢٢-مؤتمر حقوق وواجبات مراقب الحسابات - أبريل ١٩٩٦م

٢٣-مؤتمر أثر اتفاقية الجات على العالم الإسلامي - مايو ١٩٩٦

٢٤-مؤتمر تطوير مناهج التربية الدينية الإسلامية - مايو ١٩٩٦

٢٥-ندوة حقوق المؤلف - يونيو ١٩٩٦

٢٦-ندوة صناديق الاستثمار في مصر - الواقع والمستقبل - مارس ١٩٩٧م

٢٧-ندوة التقييم الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الخيرية الأهلية أكتوبر ١٩٩٧م

٢٨-مؤتمر مستحدثات تكنولوجيا التعليم ٢١ أكتوبر ١٩٩٧م

٢٩-المؤتمر الدولي حول التاريخ الاقتصادي للمسلمين مارس ١٩٩٨م

٣٠-المؤتمر الدولي: "العلوم الاجتماعية ودورها في مكافحة جرائم العنف والتطرف في المجتمعات الإسلامية" ٢٨-٣٠ يونيو ١٩٩٨م.

٣١-ندوة التطبيق المعاصر للزكاة ١٤-١٦ ديسمبر ١٩٩٨م.

٣٢-ندوة علمية حول مناقشة كتاب: "نحو فقه جديد، وكتاب السنة ودورها في الفقه الجديد" للكاتب جمال البنا - ٢٣ فبراير ١٩٩٩م.

٣٣-المؤتمر : "تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية" ١٤، ١٥ ابريل ١٩٩٩م.

٣٤-المؤتمر الدولي حول: "اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة" ٣-٥ مايو ١٩٩٩م.

٣٥-ندوة: "الفقر والفقراء في العالم الإسلامي" ١٧ أكتوبر ١٩٩٩م

ثانياً: سلسلة المنتدى الاقتصادي:

١-الأمن والتنمية الاقتصادية - مايو ١٩٩٧م.

٢-الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية - يوليو ١٩٩٧م.

٣-أزمة البورصات العالمية في أكتوبر ١٩٩٧م-نوفمبر ١٩٩٧م.

٤-حماية البيئة من التلوث واجب ديني - ٢٦ مايو ١٩٩٨م.

٥-الائتمان والمداينات بين الواقع المعاصر والتنظيم الإسلامي - ١٠ أكتوبر ١٩٩٨م.

٦-المنتدى الاقتصادى حول: "العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)" ٢٢مارس ١٩٩٩م

ثالثاً: سلسلة الدراسات والبحوث:

١-كتاب (الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي) للمستشار عبدالحليم الجندي.

٢-كتاب (أسس التنمية الشاملة) للأستاذ أحمد عبد العظيم.

٣-كتاب (الوقف) للدكتورة نعمت عبد اللطيف مشهور.

٤-كتاب (السنن الإلهية في الميدان الاقتصادي) للدكتور يوسف إبراهيم يوسف.

٥-كتاب (الضوابط الشرعية للاقتصاد) للدكتور رفعت العوضى.

٦-كتاب (أعلام الاقتصاد) للدكتور شوقي دنيا.

٧-كتاب (إسهامات الإمام الماوردي في النظام المالي الإسلامي) للدكتور شوقي عبده الساهي.

٨- تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد (المساهمة العربية العقلانية) للدكتور رفعت السيد العوضى.

٩- التكافل الاجتماعى في الإسلام - للدكتور ربيع الروبى.

١٠- مجلد معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

١١- القيم الإسلامية ودورها في ترشيد السلوك الاستهلاكى - للدكتور/ يوسف إبراهيم يوسف.

١٢- البنوك المركزية ودورها في الرقابة على البنوك الإسلامية - للأستاذ/ أحمد جابر بدران.

١٣- منهج الدفاع عن الحديث النبوى - للأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم.

١٤- توظيف امكانات العالم الإسلامي في ضوء القانون الدولي الاقتصادي المعاصر - للدكتور/ خليل سامى على مهدى.

١٥- الشفاعة في ضوء الكتاب والسنة - للأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم.

١٦- طريق النهضة للعالم الإسلامي المعاصر - للأستاذ/ فؤاد مصطفى محمود.

رابعاً: سلسلة محاضرات كبار العلماء:

١-محاضرة الأستاذ الدكتور عبد الغنى الغاوثى أستاذ الاقتصاد الإسلامي بألمانيا أكتوبر ١٩٩٠م.

٢-محاضرة فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم - رئيس جامعة الأزهر - التوجيهات النبوية الشريفة - مارس ١٩٩٧م

٣-محاضرة سعادة الشيخ/ صالح عبد الله كامل - الاقتصاد الإسلامي - مايو ١٩٩٧م.

٤-محاضرة فضيلة الإمام الأكبر/ محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر - المنهج الإسلامي في بناء المجتمع.

٥-أسس ومعالم الاقتصاد الإسلامي - للدكتور أحمد عمر هاشم.

٦-محاضرة معالى الأستاذ الدكتور/ محمد عبده يمانى - وزير الإعلام السعودى الأسبق - مستقبل التعليم في العالم الإسلامي.

٧- التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي - للأستاذ الدكتور صوفي أبو طالب.

خامساً: الحلقات النقاشية:

١-القوانين الاقتصادية الجديدة من منظور إسلامي ديسمبر ١٩٩٢م.

٢-مناقشة (الإسلام كبديل) للسفير الألماني مراد هوفمان نوفمبر ١٩٩٣م.

٣-الملتقى الأول لمراكز ومؤسسات المعلومات العاملة في المجالات الإسلامية مارس ١٩٩٤م.

٤-حلقة نقاشية حول كتاب (كارثة الفائدة-لفرايهوفون بيتمان) يوليو ١٩٩٤م.

٥-حلقة نقاشية حول كتاب (الإسلام بين الشرق والغرب) للرئيس على عزت بيجوفيتش - أكتوبر ١٩٩٤م.

٦-قضايا ومسائل البحث في الاقتصاد الإسلامي - مارس ١٩٩٧م.

٧-القيمة الاقتصادية للزمن من منظور إسلامي - مايو ١٩٩٧م.

٨-تفسير الخلاف في فقه الزكاة.

٩-التفسير الاقتصادي للبيوع المنهي عنها شرعاً - أبريل ١٩٩٨م.

١٠-أثر التضخم على الحقوق والالتزامات من منظور إسلامي مايو ١٩٩٨م.

١١-الشروط الجزائية وغرامات التأخير - يوليو ١٩٩٨م.

١٢-التأجير التمويلى من منظور إسلامي.

١٣-بطاقات الائتمان من منظور إسلامي.

١٤-مناقشة كتابين للأستاذ/ جمال البنا وهما: "نحو فقه جديد، السنة ودورها في الفقه الجديد".

١٥-مدى الحاجة إلى معايير محاسبية خاصة بالبنوك الإسلامية.

١٦-الصرف الأجنبي وتبادل العملات.

١٧-عدد اثنين حوار علمى بين علماء الاقتصاد الوضعى وعلماء الاقتصاد الإسلامي حول : هل يوجد اقتصاد إسلامي؟

١٨-حلقة نقاشية حول: المعايير المحاسبية، ٢٠ مارس ١٩٩٩م.

١٩-حلقة نقاشية حول: "التوبة من المال الحرام"، ١١، ٢٥ سبتمبر ٩ أكتوبر ١٩٩٩م.

٢٠-حلقة نقاشية حول: "القواعد الشرعية وتطبيقاتها على المعاملات المالية"، ٦ ، ٢٠ نوفمبر و٤ ديسمبر ١٩٩٩م.

سادساً: الحلقات الدراسية:

١-الصحافة الاقتصادية - سبتمبر ١٩٩٧م.

٢-الفقه للاقتصاديين - نوفمبر ١٩٩٧م.

٣-الاقتصاد للفقهاء - ديسمبر ١٩٩٧م.

٤- التحليل المالى للمحررين الاقتصاديين - يوليو ١٩٩٨م.

٥-الاستثمار في الأوراق المالية - يوليو ١٩٩٨م.

٦-فقه مهنة الطب.

٧-دورة دعاة وعاظ الدول الإسلامية ١٤ فبراير - ٣١ مارس ١٩٩٩م.

٨-دورة دعاة وعاظ الدول الإسلامية ٢٦ سبتمبر - ١٣ أكتوبر ١٩٩٩م.

٩-دورة تدريبية عن: "إدارة الزكاة" بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة في الفترة من ٢٧-٣٠ نوفمبر ١٩٩٩م.

سابعاً: المجلة العلمية:

١-مجلة الدراسات التجارية الإسلامية - صدر منها (٧) أعداد من ١٩٨٤م حتى يوليو ١٩٨٥م.

٢-مجلة المعاملات المالية الإسلامية صدر منها (٦) أعداد من رمضان ١٤١٢هـ إلى ذى الحجة ١٤١٣هـ.

٣-مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر صدر منها (٣) ثلاث أعداد ١٩٩٧م.

٤-مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الرابع - ١٩٩٨م.

٥-مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الخامس - أغسطس ١٩٩٨م.

٦-مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد السادس - ديسمبر ١٩٩٨م.

٧-مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد السابع - أبريل ١٩٩٩م.

٨-مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثامن - أغسطس ١٩٩٩م.

٩-مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثامن - ديسمبر ١٩٩٩م.

طبع بمطبعة مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي – جامعة الأزهر بمدينة نصر
☎ : ٢٦١٠٣٠٨

رقم الإيداع: ٢٠٠٠/٨٧٦٤
الترقيم الدولي: I.S.B.N.
977-5252-69-5